



مركز البحث للفكر الاقتصادي

مركز البحث للفكر الاقتصادي

يعقد المؤتمر الدولي العلمي حول:

أثر تقلبات أسعار النفط عالمياً على اقتصاديات
الدول



خلال الفترة 2017/12/20-18

عمان - الاردن

مركز البحث
للفكر الاقتصادي

بطاقة المشاركة في الملتقى

اسم ولقب الباحث : بن لخضر عيسى

الجنسية : جزائرية

المسمى الوظيفي : أستاذ جامعي

المؤهل العلمي : ماجستير في الاقتصاد - مسجل سنة ثالثة دكتوراه في الاقتصاد

الدرجة العلمية : أستاذ مساعد "ب"

العنوان المهني : جامعة الجيلالي ليابس كلية العلوم الاقتصادية - سيدي بلعباس -

الهاتف : ٠٥٥٧٩٣٥٨٢٧ - ٠٦٥٩٤٦٦٦٠٥

E-mail : aisssabenlakhdar@gmail.com

عنوان الورقة البحثية : آثار وانعكاسات تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

خلال الفترة ١٩٨٥ - 2015 "

محور البحث : المحور الثاني .

أثر تقلبات أسعار النفط و تداعياتها على الاقتصاديات الدولية

The impact of fluctuations in oil prices and their repercussions on international economies

أ. داي سارة جامعة بسكرة-الجزائر

أ. د. حساني رقية جامعة بسكرة - الجزائر

الملخص:

ألقى التدهور السريع الأخير لأسعار النفط بظلاله على الإقتصاد العالمي و الإقتصادات المحلية ، و بقدر تباين القراءات حول أسباب هذا الانحدار ، تتباين التقديرات حول تداعياته في ضوء إحتدام الجدل حول قضية إستخدام أسعار النفط كأداة ضغط سياسية ، إذ يعد النفط سلعة إستراتيجية تخضع للظروف و القرارات السياسية أكثر منها للمقاربات الاقتصادية ، لذا سنحاول إلقاء الضوء على تداعيات انخفاض أسعار النفط اتجاه الدول المستوردة للنفط و على وجه الخصوص المصدرة منها لما لها من ثقل في السوق النفطية و تأثير بارز إقتصادي و سياسيا في الساحة الدولية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط ، السوق النفطية ، حرب العملات الدولية ، التقلبات الاقتصادية

Abstract :

The recent rapid deterioration of oil prices has cast a shadow over the global economy and local economies. As far as the readings on the causes of this decline differ, the estimates differ in light of the heated debate over the issue of using oil prices as a political pressure tool. Oil is a strategic commodity subject to political considerations and decisions. More than economic approaches, so we will try to shed light on the repercussions of the decline in oil prices towards the countries importing oil and in particular exporting them because of their weight in the oil market and the impact of prominent economic and political in the international arena.

Keywords : Oil Prices, Oil Market, International Currency War, Economic Volatility

مقدمة

يعد النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم في الوقت الحاضر ، و ذلك بالنظر إلى الخصائص التي تميزه عن مصادر الطاقة الأخرى ، كالوفرة النسبية و سهولة الاستغلال و ملائمته للتكنولوجيات المستخدمة حاليا، و لأن النفط يعد موردا طبيعيا نابضا (غير متجدد) ، فإن هذا يجعله أهم سلعة اقتصادية يتم تبادلها على المستوى العالمي . وفي الوقت ذاته فإن التطور الذي عرفته الصناعة النفطية أنتج تعقيدات في تسويقه ، و أدى إلى إنشاء سوق عالمية له ، تتميز بالتعقيد و عدم الاستقرار ، نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح الفاعلين فيها و حساسيتها لمختلف الأحداث الاقتصادية و السياسية ، وهذه الحال تقضي دائما إلى جعل أسعار النفط لا تعرف الاستقرار، نظرا إلى تأثيرها بعوامل اقتصادية و غير اقتصادية عدة ، و لعل هذا ما نلمحه من خلال الهزات التي تمر بها الأسعار الحالية للنفط ، و التي تنعكس على مختلف اقتصادات دول العالم تارة بالإيجاب و تارة بالسلب خلال فترات مختلفة.

دفعنا هذا الإهتمام إلى طرح إشكالية البحث التالية : "ما مدى تأثير التغيرات في أسعار النفط و تداعياتها على الاقتصاديات العالمية ؟" ، وقصد الإلمام بجوانب هذا الموضوع قسمنا البحث إلى محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: الأسس النظرية لسوق النفط

المحور الثاني: أسباب تقلبات أسعار النفط الدولية و تداعياتها على الدول المصدرة و المستوردة

المحور الأول: الأسس النظرية لسوق النفط

يحتل القطاع الطاقوي أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي فهو يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية ، فالسلع الطاقوية تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية و هي محل اهتمام جميع دول العالم سواء المصدرة منها أو المستوردة لهذه الموارد فالتغيرات في الأسعار الطاقوية تسبب صدمات إما إيجابية أو سلبية يكون لها الأثر على النشاط الاقتصادي .

أولا: الإطار المفاهيمي النفط

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر ، وقد لعب دورا مؤثرا و فعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية و الاقتصادية و الدولية . و تأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة و مادة أولية و أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية و سلعة هامة في التجارة الدولية كما يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة و الدول المستهلكة له على حد سواء ، ولا تنحصر أهمية النفط في ظروف السلم بل تمتد و بشكل أكبر في أوقات الحروب و الأزمات.

١- تعريف النفط ، تصنيفاته و مكوناته:

١-١ **تعريف النفط:** بالرجوع إلى معجم مصطلحات الصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو

زيت البترول. 'والبترول « **Petroleum** » كلمة ذات أصل لاتيني مركبة من شقين أولهما « **Petr** » و يعني الصخر، و الثاني هو « **Oleum** » و يعني الزيت ، و تعني الكلمة مجتمعة " **زيت الصخر** " أما كلمة نفط « **Naphta** » المرادفة لكلمة "بترول" فهي من أصل يوناني ، و تعني الزيت الجبلي.^٢

٢-١ **تصنيفات النفط:** يتم تصنيف النفط وفق نسبة الكبريت فيه ، فإذا كانت قليلة يسمى خاما خفيفا و يكون سعره أعلى من الثقيل، و إذا كانت النسبة مرتفعة يسمى خاما ثقيلًا و يباع بثمن أقل لأن كلفة تكريره أعلى، و أشهرها خام برنت الأوروبي القياسي، و الخام الأمريكي الخفيف ، و هما المؤشران المرجعيان لأسعار النفط في العالم.^٣

٣-١ **مكونات النفط:** يعد النفط مادة بسيطة و مركبة في الوقت نفسه ، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين و الكربون، و في الوقت نفسه مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، فهو يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة، التي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزيئي ، فينتج عنها في كل حالة منتج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى ووفق النظر إلى النفط وفق معيار حالة المادة.^٤ فهو يوجد إما في حالة سائلة ، وهي صورة النفط التقليدي المعروف أو في حالة صلبة ، وهو النفط الغير التقليدي و يتكون من عروق إسفلتية صلبة كصخور (القار)، أو حجر السجيل، أو رمال (القار)، أو في حالة غازية ، وهو الغاز الطبيعي ، و منه غاز البوتان و البروبان و غيره من الغازات.

٢- أهمية النفط:

إن تأثير أسعار النفط على الاقتصاديات العالمية يكسبه مكانة اقتصادية و سياسية و حتى عسكرية بارزة و يجعله سلعة محل الاهتمام سواء من ناحية عرضها أو طلبها ، و عليه تتمثل أهميته من الناحية الاقتصادية و السياسية في العناصر التالية:^٥

٢-١ - أهمية النفط إقتصاديا:

- النفط مصدر رئيسي و حيوي للطاقة : إذ يعتبر من أكثر المواد الطاقوية استهلاكًا.
- النفط بصفته مصدرا للإيرادات المالية : إذ يعتبر مصدرا لتمويل النشاط الاقتصادي و تتضح أهميته بصفة جلية في اقتصاديات الدول المنتجة و المصدرة له ، التي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على إيراداته لتوليد الدخل الوطني وإحداث التراكم الرأسمالي و تمويل خطط التنمية الاقتصادية.

- دور النفط في القطاع الصناعي: حيث يذهب نحو ٨٠% من النفط المستهلك في العالم إلى قطاع الصناعة ، حيث يسهم في تطورها و خاصة الصناعات البتروكيمياوية.
- ٢-٢- أهمية النفط سياسيا:

- النفط بصفته سلاح ضغط: لقد اتضحت أهميته السياسية كوسيلة ضغط فعالة من خلال أزمة ١٩٧٣ حينما فرضته الدول العربية كضغط في الحرب من نفس السنة.^٦ كما تستعمله المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للغرض نفسه مثلما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.
- النفط بصفته سببا للحرب أو هدفا لها : فالعوامل الاقتصادية من أحد مسببات اندلاع الحروب و من أهم تلك العوامل يأتي النفط ، من أجل السيطرة على المناطق الغنية بموارده.

ثانيا: السوق النفطية العالمية و تطورها

تخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة قادت إلى اختلاف كبير في ميزان العرض و الطلب ، حيث أن السوق النفطية ذو طبيعة خاصة تأخذ خصوصيتها من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية و التي تتفاوت أهميتها و درجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق النفطية.

١- ماهية السوق النفطية :

١-١- تعريف السوق النفطية: تعرف السوق النفطية على أنها: المكان الجغرافي المعلوم بصورة وهمية أو فعلية لتبادل السلعة النفطية في سعر و زمن معلومين ^٧. إذن فسوق النفط يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط و يحرك هذا السوق قانون العرض و الطلب. كما يمكن وصف السوق العالمية النفطية على أنها سوق إحتكار قلة.^٨ باعتبار أنه يهيمن عدد محدود و قليل من الشركات "احتكار القلة" أو "منافسة القلة" ، حيث تخضع السوق لنوع من الاحتكار الجزئي من عدد قليل من الشركات التي تعمل على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة ، ما يعطيها تأثيرا مباشرا في العرض الكلي.

١-٢- مميزات السوق النفطية: تتميز السوق النفطية من حيث العرض و الطلب بخصائص مهمة نذكر منها:^٩

- ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري : أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها ، كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإئتماء الاقتصادي.

- **عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير :** يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا ، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحويل إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.
 - **تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة :** تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط.^{١٠}
كما تتميز السوق النفطية بصورة عامة بالخصائص التالية:^{١١}
 - **أنها سوق أكثر تنافسية :** حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء النفط أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية ، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.
 - **أنها سوق شفافة :** أصبحت السوق النفطية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل ، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.
 - **أنها سوق غير مستقرة :** يرجع عدم استقرار السوق النفطية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة ، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب ، كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية و المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك أثرا واضحة على الأسعار.
- ١-٣- أنواع السوق النفطية: لسوق النفط أنواع متعددة ، و يمكن في هذا الموضع و لأغراض الدراسة أن نميز بين نوعين منها و هي:^{١٢}
- **الأسواق الفورية:** هي السوق الحرة التي يتم فيها بيع و شراء كميات معينة من البترول في المدى القصير ، وذلك من أجل التخلص من الفوائض البترولية لتحقيق التوازن بين الطلب و العرض.
 - **الأسواق الآجلة:** نظرا إلى خطورة التقلبات الكبيرة في أسعار النفط ، و من أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون النفطيون أسواق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل ، و هي ما تعرف بالأسواق النفطية الآجلة. إذ تعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط إذ لا تنتعش إلا في ظل أسعار تنسم بالتذبذب و عدم الإستقرار.

٢- كيفية تسعير النفط و العوامل المؤثر فيه:

١-٢ - تسعير النفط: هناك اعتبارات عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار النفط لذلك سوف نتطرق لتسعير النفط لشرح سياسات و قواعد التسعير في الصناعة النفطية وفق حقيبتين هما:

- تسعير النفط قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ (قبل التصحيح السعري): انفردت شركات البترول العالمية الكبرى في هذه المرحلة بالتسعير وكان ذلك من أهم أعمدة استمرارها و رخائها ، و أهم دعائم سيطرتها على الصناعة و يمكن تقسيم هذه الفترة إلى : مرحلة نقطة الأساس الوحيدة بخليج المكسيك ، أي أن أسعار النفط الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك في الولايات المتحدة الأمريكية المعتبرة كنقطة أساس وحيدة، و تلتها مرحلة نظام نقطتي الأساس بخليج المكسيك و الخليج العربي إثر إنهيار نظام التسعير فتدخلت الحكومة البريطانية و مارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفرًا من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط و من ثم مرحلة مشاركة الدول المنتجة في تحديد السعر نتيجة تزايد الوعي النفطي بالدول المنتجة.^{١٣}

- تسعير النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ (بعد التصحيح السعري): أدت حرب النفط إلى تحول جذري في الصناعة النفطية و تغير جذري في السياسات اتجاه الطاقة بعد أزمة ١٩٧٣ النفطية واستراتيجيات التسعير عام ١٩٨٣ ، و الذي أدى إلى رفع أسعار البترول لأول مرة بقرار منفرد من الدول المصدرة و إلى مستوى غير مسبوق ثم إعادة رفعه دوريا .^{١٤} فمذ أكتوبر ١٩٧٣ ونتيجة لتعارض وجهات النظر إزاء " سعر نفط الإشارة " نشأ ما يسمى الهيكل السعري ذو المستويين أي وجود مستويين من الأسعار تطبقهما الأوبك في نفس الوقت هما الأسعار المعلنة والمتحركة وخلال الأشهر الثلاثة التالية لحرب أكتوبر تصاعدت هذه الأخيرة أي الأسعار المتحركة في السوق بشكل سريع حيث وصلت إلى ٢٠ دولار للبرميل، مما دفع المنظمة إلى رفع عائدات الحكومة بالنسبة لبترول الإشارة إلى ٧ دولارات للبرميل على أن يكون السعر المعلن هو ٦٥١.١١ دولار في جانفي ١٩٧٧ بل أن السعودية والإمارات أصرتا على تجميد الأسعار بين عام ١٩٧٤ و 1975 للبرميل اعتبارا من ١/١/١٩٧٤ كما كان من المفترض أن يبقى هذا السعر ساري المفعول حتى أول جانفي ١٩٧٧ بل أن السعودية والإمارات أصرتا على تجميد الأسعار بين عام ١٩٧٤ و ١٩٧٧ رغبة منها في اظهار حسن النية اتجاه الدول المستهلكة ، أما بعد ١٩٧٨ فقد تم وضع حد أعلى للسعر الذي يتيح للحكومات نوعا من المرونة في عملية التسعير طالما أن الأسعار لن تتخطاه^{١٥}. كما تم الغاء

مبدأ التفاوض على الأسعار مع الشركات النفطية متعددة الجنسيات، إذ أصبحت الأسعار تتحدد بمعرفة الحكومات المصدرة للنفط فقط دون الرجوع إلى الشركات.^{١٦} ومن ثم ترتب على التطورات السابقة تغيير أساسي في مفهوم السعر بحيث تم الربط ما بين السعر المعلن و السعر السوقي بحيث يتم تغيير الأول تبعا لتغيرات الثاني.

٢-٢- العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط الدولية:

يعتبر مستقبل أسعار النفط من الصعب توقعه على المدى المتوسط أو الطويل، لكن المختصين بتسويق النفط والخام يؤكدون القلق من تقلبات أسعار النفط ، وهنا لابد من معرفة الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي تتلاعب بأسعار الطاقة. إذ تعد أسعار النفط الخام إحدى أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي حيث تميل الحكومات والشركات إلى إنفاق الكثير من الوقت والطاقة لمعرفة أين تتجه أسعار النفط. وإذا أردنا تبسيط الأمور يمكن القول أن قوى العرض والطلب من العوامل المؤثرة في أسعار النفط بشكل مباشر، كغيره من السلع والأشياء في حياتنا اليومية، إذا ارتفع الطلب عليه يرتفع سعره والعكس صحيح فإذا ازداد العرض ، يتراجع سعره، ويتم تحديد المعروض من النفط الخام من قدرة شركات النفط لاستخراج احتياطات من الأرض وتوزيعها في جميع أنحاء العالم.

قبل التعرض لأهم العوامل المؤثرة في تحديد السعر النفطي يجب التعرض أولاً إلى معنى السعر النفطي وهو عبارة عن قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود.

٢-٢-١- أنواع أسعار النفط: و هناك أنواع عدة لأسعار النفط يمكن تقسيمها إلى:^{١٧}

- **السعر المعلن:** هو السعر الرسمي الذي يحدده الطرف العارض للسلعة النفطية في السوق، وهو يجسد قيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم.
- **سعر الإشارة:** هو سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المحقق، وقد ظهر هذا السعر في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات من القرن العشرين ، نتيجة لتوقيع اتفاقيات مشاركة نفطية جديدة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة و الشركات الاحتكارية.
- **السعر الفوري:** هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوراً في السوق النفطية الحرة ، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقداً في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة و المشتري بصورة آنية.

- **السعر العادل:** تقوم فكرة السعر العادل للنفط على فكرة ضمان دخل مستقر للدول النفطية على المدى القصير ، و قابل للاستمرار على المدى الطويل ، كما أنه من الجانب الآخر يضمن للدول المستهلكة الإمدادات بأسعار مستقرة.

أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في أسعار النفط فإنها تتأثر بحزمة كبيرة من العوامل و تنقسم هذه العوامل إلى شقين أحدهما يختص بجانب الطلب و الآخر من جانب العرض بالإضافة إلى عوامل أخرى.

٢-٢-٢ العوامل المؤثرة في أسعار النفط من جانب الطلب:

- **سعر النفط الخام و منتجاته المكررة:** حيث أن انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب ، و العكس في حالة ارتفاعه، و ينطبق ذلك سواء على النفط الخام أو منتجاته المكررة.^{١٨}
- **السعر النسبي للطاقت المنافسة:** تؤثر الأسعار النسبية للطاقت البديلة في أسعار النفط ، فعندما ينخفض السعر النسبي لوقود معين تميل حصته النسبية في مزيج الوقود إلى الارتفاع، ولقد حفز إرتفاع أسعار النفط خلال عقد السبعينات من القرن العشرين الدول الصناعية المستهلكة للنفط على البحث عن بديل مناسب له ليحل محله أو يشاركه في الأهمية النسبية ضمن مصادر الطاقة المختلفة، مثل ازدهار انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.
- **معدل النمو الإقتصادي:** إن زيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة استهلاك النفط ، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير ، و انخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط بالتالي هناك علاقة طردية بين النمو الإقتصادي و الطلب على النفط.
- **التغيرات المناخية :** تلعب العوامل المناخية دورا هاما في تحديد أسعار النفط ، حيث أنه كلما كان الفصل باردا ، كلما زاد الطلب على النفط بالتالي ارتفاع الأسعار و العكس صحيح.^{١٩}
- **٢-٢-٣ العوامل المؤثرة في أسعار النفط من جانب العرض:** و لعل أهمها: ^{٢٠}
- **الطلب النفطي:** يعد الطلب على النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي ، انطلاقا من فكرة الطلب يخلق العرض ، حيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط فذلك سوف يشجعه على زيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج ، و العكس في حالة نقص الطلب.

- **الاحتياطات النفطية :** تعد قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي الذي يتطلب التحقق من التقدير الحقيقي للاحتياطات، فالمبالغة في تقدير حجم الاحتياطي تؤدي إلى زيادة الإنتاج و منه زيادة العرض .كما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة من النفط.
 - **دور المنظمات الدولية :** حيث تؤثر سلوكيات عرض النفط العالمي في دور المنظمات الدولية ذات العلاقة المباشرة بقطاع النفط و صناعته و على رأسها منظمة الدول المصدرة للنفط و الوكالة الدولية للطاقة ، حيث أن لمنظمة الأوبك القدرة على التحكم بالأسعار عن طريق تغيير معدلات الإنتاج ، إذ لديها القدرة على التأثير المباشر على الأسعار.
- بالإضافة للعوامل السالفة الذكر يمكن إضافة بعض العوامل الغير المباشرة التي لها الأثر على تقلب الأسعار النفطية من أهمها:^{٢١}

- **العوامل الجيوسياسية :** التي تؤثر في أسعار النفط ، من خلال تأثيرها في حجم الإنتاج ، و كميات المعروض العالمي ، وفي مستوى الطلب أيضا.ذلك أن الكوارث الطبيعية و الحروب و النزاعات التي تهدد أماكن الإنتاج ، أو طرق النقل و التوزيع أو أماكن الاستهلاك تؤثر في أسعار النفط . كما تتأثر الأسعار بدرجة الاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط و بعض الدول الرئيسية المستهلكة له، و على الصعيدين الإقليمي و العالمي ، بحيث أن حدوث أي نوع من الاضطرابات السياسية على أي من تلك الأصعدة من شأنه أن يؤثر في مستويات أسعار النفط.
- **العوامل السلوكية:** وهي ذات شأن مهم جدا في تقلبات أسعار النفط كونها تتعلق بسلوك العملاء الاقتصاديين و المستثمرين الماليين فيما يخص قرارات شراء عقود النفط و الغاز أو بيعها (المتعددة الآجال) ، اعتمادا على عوامل الثقة و التوقع و المضاربة و الرغبة في تحقيق الأرباح ، و غالبا ما تتأثر هذه القرارات بالأوضاع الجيوسياسية و بالتوقعات حول اتجاه تغيرات الأسعار صعودا أو هبوطا.
- **متغيرات الاقتصاد الكلي(انخفاض الدولار):** من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها أثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي ، ففي حين أن أسعار النفط و الدولار معقد ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان ، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار و العكس بالعكس^{٢٢}. فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن انخفاض سعر صرف الدولار سيخفض بذلك تسعير النفط في

السوق و من ثم سيزيد الطلب عليه ، وفي حال ترك السوق يتوازن وفقا للظروف الجديدة .انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى سيرتفع سعر النفط بالدولار.^{٢٣}

- **عامل الندرة:** كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي و قد بدأت الأسواق مؤخرا تتحسس هذا الأمر ، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الاستراتيجية غير محدد على وجه الدقة.^{٢٤}

٣- آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

٣-١- الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط.

ينعكس ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وأيضا على اقتصاديات الدول المستوردة كما يلي:^{٢٥}

٣-١-١- آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط : تتلخص أهم هذه الآثار في النقاط التالية:

- **زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد:** حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول ٩٠ مليار دولار عام ١٩٧٤ لتصل إلى ٢٧٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ ثم إلى ١٦٧ مليار دولار عام ٢٠٠١ ،وقد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول و عززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.
- **زيادة حجم الفوائض المالية النفطية:** حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من ٥ مليار دولار سنة ١٩٧٣ إلى ١٠٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية و إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل، أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.
- **٣-١-٢- آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية:** تتلخص آثار ارتفاع الأسعار على هذه المجموعة في النقاط التالية:

- **زيادة أعباء موازين المدفوعات :** تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من البترول الخام ، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة .
- **احتواء الفوائض المالية النفطية:** إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة ، إضافة إلى زيادة أسعار المواد و السلع المصنعة والتجهيزات ، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من

زيادة العائدات المالية للدول النفطية ، و يعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول من استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها.

٣-١-٣- آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول: تتمثل أهم آثار

ارتفاع أسعار النفط على دول هذه المجموعة في النقاط التالية:

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.
- **زيادة المديونية الخارجية:** ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت ٨٦ مليار دولار سنة ١٩٧١ لتصل إلى ٥٢٤ مليار دولار عام ١٩٨١ ، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون ، ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزماتها الاقتصادية.

- **الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة:** حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

٣-٢- الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط

ينعكس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي على النحو التالي^{٢٦}:

٣-٢-١- آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبترول: تتلخص هذه الانعكاسات في:

- **انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي:** انخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة بصورة واضحة سنة ١٩٨٢ لتبلغ ٢٠٢ مليار دولار بعد أن تجاوزت 279 مليار دولار سنة ١٩٨٠ بسبب الظروف السائدة في تلك المرحلة ، لقد ترتب على ذلك انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي .
- **انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية:** ترتب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول النفطية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من انفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض و تراجعت هذه الفوائض من ١٠٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٥٩ مليار دولار عام ١٩٨١.
- **تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول و اتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها .**
- **انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر النفط لديه.**

- انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الانفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الانتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.
- ٣-٢-٢ - آثار انخفاض أسعار النفط على الدول الصناعية: تتمثل أهم آثار الانخفاض في:
 - انخفاض قيمة الواردات من البترول و تحسن موازين مدفوعات هذه الدول ، إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية .
 - تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول.
 - انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للبترول خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية.
 - تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها: إن تراجع عوائد البترول يؤدي إلى قيام الدول النفطية بتخفيض القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية وتصفية جانب من استثماراتها في الدول الصناعية.
- ٣-٢-٣ - آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول : تتمثل هذه الآثار في النقاط التالية:
 - انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على النفط المستورد.
 - انخفاض من أعباء خدمة الديون الخارجية.
 - تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية والتي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول وبالتالي سوف تتخفض صادرات هذه الدول.
 - انخفاض المعونات التي تقدمها الدول النفطية للدول النامية .
 - التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

المحور الثاني: تطورات أسعار النفط و تداعيات إنهايارها على الإقتصاديات الدولية

إن الملاحظ و المتابع و المهم لمسألة النفط الحالية و أسعاره المتهاوية و انعكاساته على اقتصاديات الدول لا سيما دول الخليج العربي و بالنظر كذلك حول تفسير انخفاض سعر النفط بين مؤيد لنظرية المؤامرة الذين يرون أن دولا بعينها (من منظمة أوبك تحديدا) هي سبب الانخفاض من خلال عمل متعمد للإضرار بدول أخرى داخل أوبك و خارجها (إيران و روسيا) من جهة ، و آخري يرجعون الانخفاض إلى عوامل السوق

الأساسية من عرض و طلب . إذ يعد الانخفاض الغير معهود في أسعار النفط و استمراره بشكل كبير إلى ما دون الخمسين دولارا مما يعني انهيارا في الأسعار .

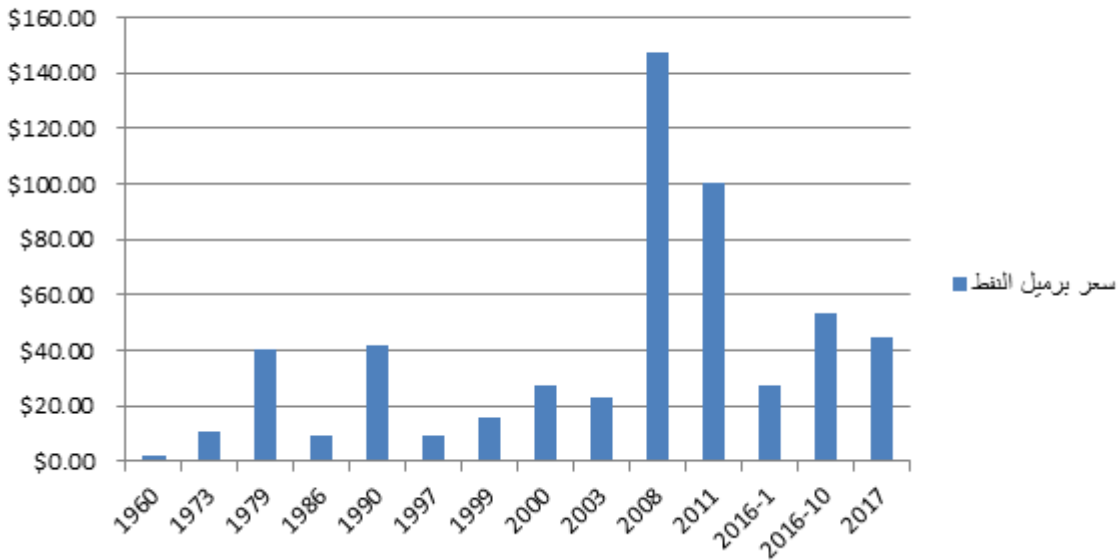
أولاً: تطور أسعار النفط الدولية

شهدت المنطقة العربية اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية منذ ٢٠١١ سميت بالربيع العربي، مما أدى إلى انقطاع إمدادات الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن، إذ فقد السوق نحو ١.٦ مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تتمكن أوبك تعويض الكمية ، مما أدى الى ارتفاع أسعار النفط منذ ذلك الحين فوق مستوى ١٠٠ دولار. واستمر الارتفاع الى عام ٢٠١٢، إذ فرضت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي حظرا على تصدير النفط الإيراني تسبب بخروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق، مما فاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني أبقى أسعار النفط عالية^{٢٧}.

و المخطط البياني التالي ، يوضح تقلبات الأسعار منذ ١٩٦٠ وحتى الربع الاول من عام ٢٠١٧:

شكل رقم (١) : تطور أسعار النفط العالمية (١٩٦٠-٢٠١٧)

سعر برميل النفط



المصدر: أسعار النفط العالمية منذ ١٩٦٠ وتوقعات إلى ٢٠٢٥، متاح على: rawabetcenter.com، تاريخ التصفح: ١٤/١٠/٢٠١٧، على الساعة ١٤:٢٤.

والملاحظ من الشكل رقم (١) أعلاه تقلبات كبيرة بأسعار النفط التي تأثرت بمجموعة من العوامل الاقتصادية (العرض و الطلب) و العوامل الغير اقتصادية التي تطرقنا إليها سابقا، إذ يمكن ابراز ثلاث مراحل رئيسية مرت بها أسعار النفط و هي:^{٢٨}

١- المرحلة الأولى (١٨٦١-١٨٨٣): تعتبر هذه المرحلة بداية اكتشاف النفط كمصدر أساسي للطاقة

فارتفع الطلب عليه مقابل قلة الآبار المكتشفة منه و بهذا ارتفع سعره .

٢- **المرحلة الثانية (١٨٨٣ - ١٩٧٢):** شهدت هذه المرحلة استقرار نسبي للأسعار، حيث نجد نوعاً من التوازن بين الطلب المتنامي و توسع الاكتشافات الحديثة لهذه المادة في مناطق متفرقة من العالم.

بالرغم من مختلف الأحداث التي وقعت فيها و أهمها الحربين العالميتين الأولى و الثانية و كذلك أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩، حيث كان فيها انخفاض بسيط للأسعار .

٣- **المرحلة الثالثة (١٩٧٣ - الربع الأول من عام ٢٠١٧):** حيث تميزت هذه المرحلة بالتقلب الشديد في الأسعار حيث أدخلت الأبعاد السياسية إلى السوق النفطية ، فانطلاقاً من أزمة حظر البترول سنة ١٩٧٣ ، نلاحظ أن الأسعار ارتفعت بشكل كبير لتقفز من ٢.٤٨ دولار سنة ١٩٧٢ إلى ١١.٥٨ دولار سنة ١٩٧٤، أي بارتفاع قارب ٣٧٠% ، و رغم اعلان نهاية الحظر عام ١٩٧٤ إلا أن الأسعار واصلت ارتفاعها . و تبع ذلك حرب الـ ٦ أكتوبر و الثورة الإيرانية و هو ما جعل سعر البرميل يصل سنة ١٩٨٠ إلى مستويات قياسية ببلوغة ٣٦.٨٣ دولار ، أعقب ذلك انخفاض الأسعار في مرحلة ما يسمى بإنهيار الثمانينات و ذلك رغم أن منطقة الشرق الأوسط شهدت الحرب العراقية الإيرانية و غزو العراق للكويت إلا أن الأسعار بقيت في مستويات منخفضة رغم مكانة هذه الدول في سوق النفط.

و انطلاقاً من سنة ٢٠٠١ شهدت الأسعار ارتفاعاً مستمراً حيث انتقلت من ٢٤.٤ دولار سنة ٢٠٠١ إلى ١٥.٢٢ دولار سنة ٢٠١٣ أي بارتفاع قارب ٣٧٢% في ظرف ١٣ سنة ، و هذا راجع لعدة أسباب أهمها العوامل السياسية المتمثلة في أعمال العنف في العديد من الدول المنتجة للنفط ، بالإضافة إلى استمرار نمو الاقتصاد العالمي رغم مروره بأزمة الرهن العقاري ، و ارتفاع معدلات النمو في العديد من الدول المستوردة مما دفع الطلب العالمي للارتفاع بالتالي ارتفاع الأسعار.

• **الصدمة النفطية لسنة ٢٠١٤:** شهدت أسعار النفط انطلاقاً من منتصف عام ٢٠١٤ انخفاضاً حاداً و بدون سابق انذار ، ومن ثم حدث التهاوي مع بداية عام ٢٠١٥ و يستمر حتى وقتنا الحالي من عام ٢٠١٧ .

ثانياً: أسباب انخفاض أسعار النفط الدولية وأهم تداعياتها

ولعل أبرز العوامل و الأسباب التي أدت إلى إنهيار أسعار النفط الدولية نذكر أهمها:

١- **انخفاض الطلب العالمي:** وذلك نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني و منطقة البرازيل و عدم قدرة

تعافي اقتصاد منطقة اليورو ، و بما أن العرض حافظ على تراكمه ، فمن البديهي أن ينخفض السعر وفقا لمعادلة العرض و الطلب.

٢- **الموقف السلبي لمنظمة الأوبك المصدرة للنفط:** عند انحدار السعر إلى مستويات غير متوقعة من

جميع الأطراف الرئيسية في السوق ، بدأت محاولات التباحث بين منتجي الأوبك و خارجها للاتفاق على خفض كميات المعروض النفطي من جميع الأطراف ، وفق تفاهات معينة للدفاع عن السعر وإعادة قيمته إليه، لكن باءت هذه المحاولات بالإخفاق ، مما جعل المنتجين من أوبك يرفضون خفض كميات معروضهم النفطي و على رأسهم المملكة العربية السعودية مما أدى إلى ضغوط ساهمت في خفض الأسعار و انهيارها .

٣- **حرب العملات الدولية:** فقد ساهمت بشكل كبير على عدم تعافي الاقتصاد العالمي و خاصة من

طرف الاقتصاد الصيني الذي له الأثر المباشر في تحقيق التنمية للاقتصاد العالمي الذي لم يستطع التعافي بدوره، حيث قامت الصين بخفض قيمة عملتها اليوان مقابل الدولار الأمريكي ، حيث زادت متاعب الاقتصاد الصيني خاصة من عام ٢٠١٥ و بقيت أسعار النفط تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ دولار .كما أن زيادة قيمة الدولار لعبت دورها في انخفاض الأسعار النفطية.

٤- **ازدهار انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية :** و الذي أدى إلى اغراق الأسواق

بالنفط و يرجح أن ذلك هو السبب الذي دفع دول الأوبك و عبي رأسها السعودية إلى الإبقاء على معدل انتاج النفط الحفري عند مستوياته الحالية دون خفض، ما أدى إلى تراجع حاد في الأسعار النفطية. ووضع المزيد من الضغوط على كاهل المنافس الأمريكي .

٥- **ظهور دول يوشك نفطها على النفاذ:** و يعتبر هذا العامل الأشد تأثيرا على انخفاض في أسعار

النفط إذ هناك عشر دول يوشك نفطها على النفاذ، مما سيضعها أمام مشكلات كبيرة في المستقبل ما لم تكتشف احتياطات أخرى تصل إليها أو تبحث عن بدائل. و في المقابل أن دولاً مثل الصين و الهند لم تصل بعد إلى ذروة استهلاكها من الخام ، و لا يزال معدل استهلاك الفرد فيها من النفط أقل بكثير من معدلات البلدان الغربية لكن الفجوة تضيق كل عام.و يتوقع خبراء اقتصاديون أن التناقض بين ارتفاع الطلب و تراجع الأسعار لن يدوم طويلا ، فيرون أنه عندما يصحح السوق وضعه ، ستحدث تداعيات خطيرة خاصة في البلدان التي يوشك النفط فيها على النضوب.

جدول رقم (١): دول يوشك نفطها على النفاذ

الدول	الانتاج (بالآلف برميل يوميا)	الاحتياطي المؤكد (بالمليون برميل)	سنوات الانتاج الباقية
كولومبيا	1005	2308	6 سنوات
المملكة المتحدة	879	2755	8 سنوات
النرويج	1567	5139	8 سنوات
الولايات المتحدة	9430	36385	10 سنوات
المكسيك	2266	9711	11 عاما
اندونيسيا	690	3230	12 عاما
انغولا	1767	9524	14 عاما
ماليزيا	665	3750	14 عاما
الصين	4273	25132	16 عاما
البرازيل	2437	16186	18 عاما

المصدر: أسعار النفط العالمية منذ ١٩٦٠ وتوقعات إلى ٢٠٢٥، متاح على: rawabetcenter.com، تاريخ التصفح: ١٤/١٠/٢٠١٧، على الساعة ١٤:٢٤.

اعتمد في هذا الجدول على النشرة الاحصائية السنوية التي تنشرها منظمة البلدان المصدرة للبترول ، وهنا نلاحظ أنه حتى بعض الدول التي تسجل نسبا كبيرة في إنتاج النفط ، مهددة بخطر نضوب الخام في المستقبل القريب. لذا فقد صرفت شركات الطاقة مئات ملايين الدولارات في عمليات الاستكشاف والحفر في أعالي البحار واستخراج الزيت الرملي في كندا ، والزيت الصخري في الولايات المتحدة والزيت الثقيل في فنزويلا علما أن أكثر هذا النوع من الانتاج تكلفته لا تقل عن ٥٠ دولارا للبرميل.

٦- تصاعد نسبي في صادرات النفط في كل من العراق و ليبيا و السودان.

٧- تخوف الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط و الغاز الطبيعي من تداعيات اتساع انتشار

الأعمال الارهابية لمنظمة(داعش) على منابع النفط و طرق امداداتها في منطقة الدائرة النفطية الواقعة ما بين (حوض بحر قزوين و الخليج و شمال افريقيا).

٨- ازدياد المنافسة في أسواق النفط العالمية و رفع سقف المخزون النفطي لدى الدول الكبرى المستهلكة

للنفط ، في ظل دور شركات النفط العملاقة في التحكم على أسعار النفط بما ينسجم مع مصالحهم

و مصالح الدول المنتمة لها ، ما أدى إلى زيادة المخزون العالمي للنفط الخام في الدول الكبرى

المستهلكة للنفط لمواجهة أية صدمة نفطية كبرى في العالم نتيجة التهديد على منابع و طرق

امدادات النفط إلى الأسواق العالمية.

٩- تأثير الموقف السياسي:(الإتحاد الأوروبي و أمريكا) على روسيا بفعل أحداث أوكرانيا التي أدت إلى

خسائر في الاقتصاد الروسي بفعل تراجع سعر النفط الخام و الغاز الطبيعي.كما أن الخلافات حول

ملف إيران النووي ساعدت على زيادة الضغوطات الاقتصادية على إيران عن طريق تراجع سعر

النفط الخام باعتبارها المصدر الرئيسي لاقتصاد الحكومة الإيرانية.

ثالثاً: تداعيات انخفاض أسعار النفط الدولية: و كموجز لكل ما سبق يمكن حصر أهم التداعيات لانهايار أسعار النفط في أن الانهيار الحالي بأسعار النفط المتمثل بانخفاض سعر البرميل لما دون الخمسين دولاراً لأول مرة منذ عام ٢٠٠٩ ، ناجم بغالبية عن ازدهار إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، والتي عمدت إلى ضخ أكثر من ثلاثة ملايين برميل نفط في السوق على مدى السنوات القليلة الماضية، وبغض النظر عن وجود بعض الأدلة التي تشير إلى أن الأسعار ستبقى منخفضة على المدى القصير على الأقل، فمن غير الممكن معرفة مدى استمرارية الانخفاض الحالي في أسعار النفط ، نظراً لصعوبة التنبؤ بأسعاره، خاصة وأن أسعار النفط ما تزال أعلى من المعايير القياسية التاريخية للأسعار، فخلال الـ ١٢٠ سنة الماضية كانت غالبية الأسعار المحددة لبرميل النفط تتراوح بأسعار تقع ما دون الخمسين دولاراً بالنسبة للأسعار الحالية، لذا فإننا لا يمكننا التعويل على استمرار انخفاض أسعار النفط ، خاصة في حال تدخلت الظروف الجيوسياسية أو ظروف ارتفاع الطلب وأدت إلى تغيير السيناريو باتجاه زيادة العرض، فالقاعدة الاقتصادية الواقعية تقول إنه غالباً ما تؤدي الانكماشات في أسعار النفط إلى انتعاشات مقابلة.

- **بالنسبة للدول المستوردة للنفط :** فإن الدول التي تعتمد على استيراد النفط مثل معظم البلدان الأوروبية، سوف تستفيد من انخفاض أسعار النفط ، وفي الولايات المتحدة، سيجد المواطن الفرق بانخفاض الأسعار عندما يدفع على البنزين مبالغ أقل بكثير مما كان يدفعه على مدى السنوات القليلة الماضية، وهذا ما سينعش اقتصاد هذه البلدان لأن المواطنين سيتجهون نحو إنفاق ما يوفرونه على السلع المختلفة الأخرى، وبمعنى آخر، فإن هذا الانخفاض سيعمل على نقل الثروة الهائلة من مصدري النفط إلى المستوردين. كما يساهم في استقرار عملات تلك الدول .
- **بالنسبة للدول المصدرة للنفط:** فحتى لو استمر انخفاض الأسعار على المدى القصير فقط ، فإنها ستعاني من بعض الأضرار الاقتصادية، ولكن هذه الأضرار لن تكون كارثية إلا بالنسبة للبلدان التي لم تتعلم من الدروس المستفادة من دورة الازدهار والكساد السابقة، فخلال هذه الدورة من الازدهار والكساد عملت العديد من البلدان على توفير الجزء الأكبر من إيراداتها ولجأت إلى ضخ المزيد من الاستثمارات في الأصول الانتاجية، وخلال الأزمة العالمية الاقتصادية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ عمدت العديد من البلدان المصدرة للنفط إلى التخلي عن سياساتها المالية المحافظة الأمر الذي ساعدها على الخروج من المأزق، ولكن هذا التعقل لم يستمر خلال السنوات القليلة الأولى من الازدهار النفطي اللاحق للأزمة.

في حال تعمقنا أكثر بالتفاصيل، فإن البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط ملزمة بزيادة الإنفاق لمواجهة الاضطرابات الناجمة عن الربيع العربي، ولكن بشكل عام فإن معظم الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط مستعدة لمواجهة المشاكل التي قد تنجم عن هبوط أسعار النفط، فالبلدان الغنية في الخليج، وبعض دول بحر قزوين، يمكنها بسهولة تحمل الانخفاض المؤقت في الأسعار، كونها تمتلك احتياطيًا كبيرًا من النقد الأجنبي، ولكن استمرار انخفاض الأسعار على المدى الطويل سيشكل مدعاة للقلق لدى هذه الدول، أما روسيا فهي أيضًا قادرة على إدارة آثار سقوط النفط بشكل جيد (على الأقل أفضل من خلفها بالاتحاد السوفياتي)، ولكنها ستعاني قليلًا من انخفاض الواردات وانخفاض الإنفاق، وستعمل العقوبات الاقتصادية على مفاومة هذا الوضع على المدى الطويل.

ستعاني إيران أيضًا من أزمة النفط وستعكس آثار انخفاض أسعار النفط عليها بشكل سيء، كونها لم تتبع سياسة اقتصادية حكيمة خلال السنوات الماضية، فضلًا عن أن العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها ساعدت على تأجيج الأزمة الاقتصادية في البلاد حتى قبل هبوط أسعار النفط، نيجيريا، ستتأثر بشكل سيء أيضًا من هذه الأزمة، على الرغم من أن سياستها الاقتصادية الكلية تحسنت مقارنة بالدورة الاقتصادية السابقة، وسبب تأثرها يعود لاعتمادها المفرط على النفط كوارد شبه وحيد لتمويل الواردات، مما سيؤدي إلى زيادة الفقر، مما سينجم عنه مشاكل بالاستقرار السياسي، أنغولا أيضًا ستكون ضعيفة تجاه هذه الأزمة، كما أن دول أمريكا اللاتينية المصدرة للنفط والتي اتبعت سياسات اقتصادية حكيمة عموماً خلال الفترة الماضية، مثل كولومبيا والمكسيك، ستكون بحاجة لبعض التصحيح المالي، ولكن بالمجمل ينبغي أن تكون قادرة على إدارة هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة، أخيراً فإن البلد الأسوأ وضعاً والأكثر تأثراً نتيجة لهبوط أسعار النفط هو فنزويلا فقد عمدت إلى إنفاق جميع وارداتها خلال الفترة الماضية، وبدلاً من ضخ الواردات في المجال الاستثماري عمدت إلى توزيع معظم الواردات على القطاع الاستهلاكي، لا بل تجاوزت هذه البلاد حدود وارداتها إلى حد الانغماس بالديون لتتفق المزيد على القطاع الاستهلاكي، وهذا ما أدى إلى وضع البلاد تحت عبء العجز الاقتصادي بنسبة ١٥% إلى ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات ازدهار أسعار النفط، والآن ومع انخفاض الأسعار فإن فنزويلا تواجه خطر الانهيار الاقتصادي، فنسبة التضخم تجاوزت ١٠٠% في عام ٢٠١٥، وهناك احتمال كبير لزيادة نسب الفقر بعد الانتعاش الذي عاشه الفنزويليون خلال فترة ازدهار أسعار النفط، وبالطبع فإن هذه المآسي ستنتج عواقب وخيمة على الاستقرار السياسي في البلاد.

خاتمة

يبدو أن ديناميكية أسعار النفط معقدة و متشابكة، و تحمل في طياتها عدة عوامل متباينة في الاتجاه و الأثر و الثقل، وقد يطغى ثقل بعضها حيناً و ينحسر أحياناً أخرى لمصلحة عوامل أخرى، فمن جهة يؤثر توازن

العرض و الطلب و تغيراتها في ديناميكية الأسعار ، و من جهة أخرى فإن مجموعة العوامل السلوكية- النفسية و المتعلقة برؤية المتعاملين في السوق النفطية و المالية و توقعاتهم (المنتجين، المستهلكين، المستثمرين، المضاربين) ، لها شأن مهم هي الأخرى في رسم اتجاهات الأسعار ، ناهيك عن العوامل و الاضطرابات الجيوسياسية (العراق، ايران، ليبيا) ، التي تمارس دورا هي كذلك ، لكن حجم الدور و أثره يتحدد بمدى تأثيرها في مجموعة العوامل السابقة.

الهوامش و المراجع:

- ^١حسان خضرم، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت "منظمة عربية مستقلة"، أسواق النفط العالمية، العدد ٥٧، الكويت ، ص٣.
- ^٢علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية :قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤) ، رؤى استراتيجية ، يناير ، ٢٠١٧، ص٩٤.
- ^٣انهيار أسعار النفط و تداعياته، متاح على: www.aljazeera.net ، تاريخ التصفح: 16/08/2017، على الساعة 10:16.
- ^٤علة مراد، مرجع سابق، ص٩٥.
- ^٥أهمية البترول اقتصاديا و سياسيا ، متاح على: www.ouarsenis.com، تاريخ التصفح: 16/10/2017 ، على الساعة: 17:34 .
- ^٦دربال فاطمة الزهراء، أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠١٥) ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة ، العدد ٠٩ ، جامعة مصطفى اسطيمولي معسكر، الجزائر ، ٢٠١٧، ص٨.
- ^٧راتول محمد ، رقية سهلي، تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو و انعكاساتها على تطورات سوق البترول العالمية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، ٢٠١٦، ص٢. متاح على: www.platform.almanhal.com، تاريخ التصفح: 12/10/2017 ، على الساعة: 02:19 .
- ^٨علة مراد، مرجع سابق، ص ٩٧.
- ^٩موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١٠/٢٠٠٩، ص٩٢.
- ^{١٠}أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، سلسلة: تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، قطر مارس ٢٠١٥، ص ٤.
- ^{١١}موري سمية، مرجع سابق، ص ص ٩٢-٩٣.
- ^{١٢}راتول محمد، رقية سهلي ، مرجع سابق، ص٣.
- ^{١٣}موري سمية، مرجع سابق ص ٦٤.
- ^{١٤}أسعار النفط في السوق الدولية و أبعادها على سياسة الدول ، متاح على: www.diae.net.vue ، تاريخ التصفح: 14/10/2017، على الساعة: 21:22.
- ^{١٥}سالم بوغراة، السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك و انعكاسها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١١)، مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص: إقتصاد و تسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر ، ٢٠١٣/٢٠١٢، ص١٤.
- ^{١٦}الشركات النفطية متعددة الجنسيات و تأثيرها في العلاقات الدولية، متاح على: www.books.google.dz، تاريخ التصفح: ٢١/١٠/٢٠١٧، على الساعة: ١٢:٣٨.
- ^{١٧}راتول محمد، رقية سهلي ، مرجع سابق، ص ٤.
- ^{١٨}حسان خضرم، مرجع سابق، ص ١٣.
- ^{١٩}المرجع السابق، ص ١٣.
- ^{٢٠}علة مراد ، مرجع سابق، ص ١٠٢.
- ^{٢١}أسامة نجوم، مرجع سابق، ص ٤.
- ^{٢٢}سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على استقرار الأسعار (٢٠٠٨-٢٠١٠)، مجلة الباحث، العدد ٠٩، جامعة الجزائر ٣، الجزائر، ٢٠١١، ص ٢١٦.
- ^{٢٣}إبراهيم بلقعة، تطورات أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٠)، مجلة الباحث، العدد ١٢، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠١٣، ص ١١.

- ^{٢٤} عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد ١٥، العدد ١، غزة، ٢٠١٣، ص ٣٤٠.
- ^{٢٥} طارق بن قسبي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٣)، المؤتمر الأول:تاسيسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية...الورشة الأساسية الثانية، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٦.
- ²⁶ موري سمية، مرجع سابق، ص ص ٨٨-٨٩.
- ^{٢٧} أسعار النفط العالمية منذ ١٩٦٠ او توقعات إلى ٢٠٢٥، متاح على: www.rawabetcenter.com، تاريخ التصفح: 14/10/2017، على الساعة: 14:24.
- ^{٢٨} فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد و المالية، العدد ٣٠٣، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٢٢.

Les répercussions de la baisse du cours des hydrocarbures sur l'économie algérienne

Dr LAZREG Mohammed, Université de Sidi Bel Abbés

Dr GODIH Djamel Torqui, Université de Mostaganem

RESUME :

La chute rapide des cours sur le marché pétrolier international, est venue révéler ; encore une fois ; l'extrême fragilité de notre système économique. L'économie algérienne ne peut pas prospérer durablement avec cette épée de Damoclès au-dessus de notre environnement économique. La construction d'une économie plus diversifiée et moins dépendante des performances du seul secteur de la production et des exportations d'hydrocarbures est indispensable. La diversification économique est nécessaire, elle est également la seule voie ouverte pour faire face aux défis de la création d'emplois et celui des revenus nécessaires pour répondre aux besoins de notre population. L'Algérie doit passer à une économie productive non rentière. Cette transition économique doit aller de pair avec la transition énergétique et la transition culturelle au sens d'un projet de modernité. L'objectif principal de notre communication est le suivant : Il s'agit pour nous de mettre en relief un message central. : Si les pays développés ont réussi à asseoir leur domination et diversifier leur économie ; c'est grâce à la stratégie. D'où la nécessité pour l'Algérie d'opérer les changements nécessaires et attendus de manière à constituer une économie émergente, diversifiée, compétitive, moins dépendante du secteur des hydrocarbures.

Mots clés : Stratégie – Performance – Prospérer – Diversification.

الملخص:

ان الانخفاض المتسارع في أسعار البترول في أسواق العالمية، قد أتى ليظهر مرة أخرى المشاشة القصوى ، الذي لا يستطيع تحت ظل هذه الضربات أن يزدهر بصفة دائمة. ان بناء اقتصاد متنوع و قليل التبعية لقطاع الإنتاج و تصدير المحروقات أصبح أمرا حتميا، فتنوع في الاقتصاد لا بد منه اذ يعتبر المنفذ الوحيد الذي يسمح بخلق مناصب شغل جديدة و موارد أساسية لأجل ضمان احتياجات الأفراد. فعلى الجزائر ، أن تنتقل الى قطاع منتج غير ريعي. هذا الانتقال الاقتصادي عليه أن يتمشى في آن واحد مع الانتقالين الطاقوي و الثقافي تحت مفهوم مشروع حديث. الهدف الرئيسي من هذه الورقة البحثية هو : اذا تمكنت الدول المتقدمة من فرض سيطرتها و تنويع اقتصادها فهذا كله تأتي لها من خلال تطبيق استراتيجية. على هذا الأساس و على هذا المنوال يجب علي الجزائر أن تحدث تغييرات و تغييرات منتظرة لأجل انشاء اقتصاد متنوع ، تنافسي، قليل التبعية لقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية : الاستراتيجية – أداء – الازدهار – التنويع.

Introduction :

La chute rapide des cours sur le marché pétrolier international, est venue révéler ; encore une fois ; l'extrême fragilité de notre système économique. Des fluctuations, somme toute naturelles et prévisibles du marché international d'une matière première ; prennent tout à coup les allures d'une réelle menace, du fait du poids écrasant des hydrocarbures au sein de notre économie. Cette réalité brutale, qui réveille le souvenir d'une crise similaire vécue en 1985 et des conséquences dévastatrices qu'elle a engendré au plan politique, économique et social, nous interpelle tous, citoyens comme institutions sur les risques graves auxquels notre économie continue imprudemment de s'exposer, du fait de sa trop faible diversification . Vingt années après le douloureux plan d'ajustement structurel du FMI en 1994, c'est encore une fois tout l'édifice économique national qui est exposé aux aléas du marché international d'une matière première. L'économie algérienne ne peut pas prospérer durablement avec cette épée de Damoclès au-dessus de notre environnement économique. La construction d'une économie plus diversifiée et moins dépendantes des performances du seul secteur de la production et des exportations d'hydrocarbures est indispensable. La diversification économique est nécessaire, elle est également la seule voie ouverte pour faire face aux défis de la création d'emplois et celui des revenus nécessaires pour répondre aux besoins de notre population. L'une des priorités économiques face à une crise énergétique internationale dans un contexte marqué par l'incertitude et l'instabilité des marchés énergétiques est de réaliser au plus vite la transition d'une économie de rente qui est une grave menace pour notre avenir socio-économique à une économie hors hydrocarbures plus pérenne.

L'activité économique en Algérie n'est pas entièrement dirigée par les lois et les concepts économiques, ce qui veut dire que l'économie de notre pays n'est pas gérée, elle est maintenue grâce à la rente pétro-gazière. Aussi, le caractère rentier systémique de l'économie algérienne, dominée par les hydrocarbures. Un bien qui ne nécessite pas la mise en place d'un processus de production très exigeant et qui ne dépend pas directement des efforts de la société, mais dont la fixation du prix du baril de pétrole dépend bel et bien de l'extérieur, c'est-à-dire des fluctuations du marché international¹. Cette situation explique à bien des égards la grande préoccupation de l'Algérie, confrontée aujourd'hui à la chute du prix du pétrole. Ces évolutions à la hausse ou à la baisse sont des évolutions économiques, mais elles ont cependant des répercussions économiques. Il en ressort ainsi les faibles performances de l'économie algérienne du fait que notre pays reste mono-exportateur : les recettes des hydrocarbures dominent à 98% et nous sommes structurellement importateurs à 70% de nos besoins. En outre l'économie informelle représente aujourd'hui près de 50% du PIB, la balance commerciale et la balance des paiements hors hydrocarbures sont largement déficitaires, le secteur public économique qui reste sous perfusion et ne contribue qu'à hauteur de 20% environ de la valeur ajoutée de l'économie nationale.

L'économie algérienne a besoin d'entreprises performantes. Le retard pris dans ce domaine est considérable et les politiques économiques actuellement en œuvre restent

largement en deçà du défi qui nous impose de créer rapidement des champions. Des entreprises compétitives qui récupèrent leurs parts de marchés intérieurs et qui engagent la bataille de la conquête de débouchés extérieurs.

Nos entreprises qui restent fortement dépendantes de l'importation des biens de consommation intermédiaires(matières premières, pièces de rechange ; équipement...) est sans aucun doute fort révélateur d'aggraver davantage les importations pour parvenir à contribuer au taux de croissance de 7% que s'est fixé le gouvernement pour la période 2015-2019 ; Il n'y a pas une stratégie économique claire, car il s'agit de regarder la réalité en face pour se rendre compte que 54 ans après l'indépendance notre pays vit toujours d'une économie rentière à 98% des hydrocarbures. L'Algérie devra redéfinir sa politique économique si elle compte atténuer son déficit fortement excessif et réduire sa dépendance à l'égard des hydrocarbures. On pourrait avancer qu'il y a peu de marge de sécurité à moyen terme dans la mesure où la chute des prix du baril n'est pas près de prendre fin dans les nouvelles mutations énergétiques mondiales.

Le monde économique a complètement changé à l'heure de la globalisation de l'économie et de la finance au moment même où notre développement économique souffre de problèmes majeurs. L'Algérie doit engager rapidement une des batailles décisives ; celle donc de passer à une économie productive non rentière. Cette transition économique doit aller de pair avec la transition énergétique et la transition culturelle au sens d'un projet de modernité.

Aussi, nous considérons que l'Algérie doit mobiliser ses compétences, ses forces vives et ses institutions pour mener la réflexion autour de ces transitions.

Problématique :

Une question centrale est au cœur de notre problématique dans le cadre de notre article :

Quels sont les impacts de la volatilité des prix des hydrocarbures sur le financement du développement et les leviers fondamentaux de rupture pour la mise en œuvre d'une économie émergente en Algérie ?

Notre problématique est subdivisée en plusieurs questions directrices :

A la fois pour survivre dans un environnement international concurrentiel et pour une diversification de l'économie d'une part et d'autre part, le passage d'une économie de rente à une économie émergente en Algérie nécessite la mise en œuvre d'une stratégie par les pouvoirs publics.

✚ **Quelles sont les raisons de la baisse du cours des hydrocarbures ? Quels sont les effets induits par cette baisse sur l'économie algérienne ? Quels sont les leviers fondamentaux de rupture pour la mise en œuvre d'une économie émergente en Algérie ?**

Autant de questions qui sous-tendent la problématique afférente au thème de notre communication. Pour résoudre cette problématique ; nous avons émis un certain nombre d'hypothèses.

Nos hypothèses :

L'hypothèse principale de notre communication est la suivante :

✚ L'existence de la rente pétrolière si elle n'est pas utilisée à bon escient constitue un frein au développement de la stratégie d'entreprise et par ricochet à la diversification économique du pays. La liquidation de la rente signifie tout simplement qu'il n'y a

plus rien à accaparer car l'Etat n'aura plus rien à donner. C'est à ces conditions que peut intervenir dans les faits le changement de paradigme vers une économie diversifiée et compétitive.

Notre hypothèse principale est subdivisée également en plusieurs sous-hypothèses directrices :

- ✚ Plusieurs raisons peuvent expliquer la baisse du cours des hydrocarbures au niveau mondial.
- ✚ Plusieurs impacts de la baisse du cours du pétrole ont eu des effets sur l'économie algérienne
- ✚ Les leviers à mettre en œuvre sont nombreux. Il s'agit des mesures à court, moyen et long terme, et ce, pour une dynamisation de l'économie algérienne et pour une alternative économique et sociale : il s'agit du passage de l'économie de rente à une économie émergente en Algérie.

Les objectifs de notre communication :

- ✚ Il s'agit pour nous de mettre en relief un message central. Si les pays développés ont réussi à asseoir leur domination et diversifier leur économie ; c'est grâce à la stratégie. D'où la nécessité pour l'Algérie d'opérer les changements nécessaires et attendus de manière à constituer une économie émergente, compétitive, moins dépendante du secteur des hydrocarbures. Une économie susceptible de satisfaire de manière durable les besoins de la population et de lui garantir un standard de vie comparable à celui des pays émergents. De rompre avec les méthodes de travail dépassées et les visions restrictives à court terme, pour se lancer dans la réflexion stratégique, seule façon de pouvoir s'adapter au contexte d'économie de marché et pour une diversification de l'économie nationale, loin de la dépendance des hydrocarbures ;
- ✚ Il s'agit également de démontrer que la diversification de l'économie, la construction de l'économie de marché et la mutation de l'économie capitaliste dans laquelle s'insère l'économie algérienne dictent aux entreprises de faire prévaloir la culture afférente à la gestion stratégique. Toutefois, cette culture ne saurait être effective ; si certains paramètres bien définis ne sont pas mis en place ; entre autres ;
- ✚ Des réformes économiques efficaces. Un environnement institutionnel et économique adéquat. L'adaptation du système bancaire et financier aux nouvelles règles de l'économie de marché ; Au rôle dévolu à l'entreprise : la création de richesse et la diversification de l'économie ;
- ✚ Une politique des ressources humaines qualifiantes ; L'émergence d'un système d'enseignement performant ; Une économie fondée sur la connaissance ; Un développement harmonieux des rapports entre le système de formation et la sphère économique ; Une mise à niveau des entreprises, des banques et de toutes les institutions ; Une amélioration du climat des affaires.

Méthodologie :

En vue de répondre aux différentes questions de notre problématique et vérifier nos hypothèses, nous avons eu recours à la technique documentaire qui nous a permis d'exploiter différents ouvrages, documents, journaux pour faciliter notre recherche ayant trait au thème de notre communication. Dans ce cadre, nous développerons également nos analyses personnelles sur le thème en question. Notre « coupure

épistémologique » nous permettra de formuler des solutions et des recommandations quant à l'émergence de notre économie et pour une diversification de l'économie algérienne loin de la dépendance des hydrocarbures. Nous tenterons en fait de développer certains apports personnels quant à la concrétisation effective pour une efficience de l'économie nationale.

Notre réflexion dans le cadre de notre contribution à travers cette communication tourne autour des deux axes suivants :

- ✚ Les causes de la baisse du cours des hydrocarbures et les effets induits sur l'économie algérienne
- ✚ Les leviers fondamentaux de rupture pour le passage d'une économie rentière à une économie émergente en Algérie.

Notre conclusion générale mettra en exergue:

- ✚ Une synthèse récapitulative de nos principaux résultats et nos convictions y afférentes.

I) Les causes de la baisse du cours des hydrocarbures et les effets induits sur l'économie algérienne :

Plusieurs raisons peuvent expliquer la baisse du cours des hydrocarbures, nous tenterons dans ce cadre de les mettre en lumière.

1) Aspects succincts sur les causes de la baisse du cours des hydrocarbures :

1.1) La crise de l'économie mondiale :

Le ralentissement des pays émergents : Brésil, Inde et surtout la Chine dont le ralentissement se répercute sur toute l'économie mondiale. En effet, la croissance mondiale est restée globalement faible, cette faiblesse risque de perdurer en 2017. L'Inde qui est présentée comme le prochain relais de la croissance notamment par l'agence internationale (AIE) à la place de la Chine n'est pas en mesure selon certains experts d'assumer ce rôle pour le moment. La décision récente de la dévaluation de la monnaie chinoise peut être le signe précurseur d'une grave crise mondiale future. Dans la mesure où l'on ne s'est pas attaqué aux fondamentaux de la crise à savoir la suprématie de la sphère financière spéculative sur la sphère réelle. A ce déséquilibre offre/demande s'ajoute la surproduction par rapport à la demande ou existe un grand écart entre l'offre mondiale et la demande mondiale. Toutefois, et d'après certains experts la surproduction mondiale reste de l'ordre de 350 millions de barils si l'on considère uniquement l'état des stocks des pays de l'OCDE. Résorber cette surproduction demanderait une réduction nette de production de l'ordre de 1 million de barils par jour pendant un an en supposant que la consommation mondiale demeure inchangée. Cependant, le FMI ne cesse de revoir à la baisse ses prévisions de la croissance économique mondiale. Dans ce cadre, on peut s'attendre à ce que la tendance de la demande mondiale de pétrole soit progressivement revue à la baisse durant l'année 2017. Aussi, cet état de fait, risque d'être un facteur supplémentaire qui contribuera à plomber davantage le prix du pétrole.

1.2) L'introduction du gaz / pétrole de schiste américain qui bouleverse toute la carte énergétique mondiale :

L'introduction du gaz/pétrole de schiste américain a bouleversé toute la carte énergétique mondiale étant passé de 5 millions de barils/j de pétrole à 8,5 et selon les experts à plus de 10 millions de barils/ jour. Les dernières découvertes technologiques aux USA ont permis donc aux compagnies américaines d'exploiter le pétrole et le gaz de schiste et de venir ainsi concurrencer les autres producteurs.

1.3) Les rivalités au niveau de l'OPEP :

Bien que cette organisation ne représente que 33% de la production mondiale commercialisée, 67% se faisant hors OPEP ; Ajouter à cela la rivalité entre l'Iran et l'Arabie Saoudite (plus de 35% de la production OPEP) qui ne veut pas perdre ses parts de marché. Or à ce stade, on constate que l'Arabie Saoudite et les USA sont en mesure actuellement d'une certaine manière de peser sur l'offre mondiale et qui puissent à cet effet déterminé le prix planché. Cette baisse des prix et d'après les spécialistes rentre dans le cadre d'enjeux géostratégiques, notamment pour affaiblir la Russie et servir ainsi les intérêts stratégiques des américains et de l'Arabie Saoudite.

1.4) La stratégie expansionniste russe à travers le géant Gazprom :

La Russie a toujours profité de la baisse du quota OPEP pour prendre des parts de marché. En effet, les nouvelles canalisations pour servir le marché asiatique ont contribué dans une large proportion à la Russie de prendre des parts de marché conséquent. Aussi, la Russie continue de produire au maximum de son potentiel pour compenser non seulement la chute des prix, mais aussi le manque à gagner dues aux sanctions économiques et financière dont elle fait l'objet notamment des Européens.

1.5) Le retour de la Libye, l'Irak et de l'Iran sur le marché pétrolier mondial :

Le retour sur la marché de la Libye (800 000 barils/ j) et pouvant aller vers plus de 2 millions baril/jour., de l'Irak avec 3, 7 millions de barils/jour et surtout de l'Iran qui déversera plus d'un million de barils/jour et pouvant aller jusqu'à quatre, à cinq million de barils/J d'exportation dès 2017/2018. En effet, l'Iran par exemple s'apprête à augmenter sa production suite à la levée des sanctions qui la frappaient à hauteur d'abord d'un demi million de barils par jour, puis d'après les experts à 1 million de b/j et pouvant aller jusqu'à 4 à 5 millions de b/J à l'horizon 2017 et 2018. Les experts pétroliers soulignent dans ce cadre, que l'Iran possède 160 milliards de barils de pétrole et 34 000 milliards de mètres cubes gazeux traditionnels (deuxième réservoir après la Russie) a besoin de financement pour reconstruire son économie.

1.6) Les nouvelles découvertes dans le monde :

Les nouvelles découvertes dans le monde en Afrique, en Amérique Latine, en Asie notamment en off shore en Méditerranée Orientale, 20 000 milliards de mètres cubes selon les experts peuvent expliquer également les tensions.

1.7) Les perspectives horizons 2017/2020 :

Les perspectives en question ont pour objectif stratégique de renforcer l'efficacité énergétique grâce à une transition énergétique maîtrisée avec d'importantes résolutions lors de la rencontre à Paris sur le réchauffement climatique. D'après un

rapport établi par la CIA et cité par des experts dans le domaine : le réchauffement climatique est considéré comme une menace pour l'humanité et ce dès 2030 qui implique une économie d'énergie d'environ 20%, horizon 2020 et 30% horizon 2030.

1.8) Les tendances sont à un nouveau modèle de consommation énergétique :

Les spécialistes de l'environnement soulignent la nécessité pour préserver la planète terre de mettre en valeur d'autres sources d'énergie, le solaire par exemple d'où la nécessité d'une transition énergétique. Cette transition nécessitera une consommation énergétique reposant sur les énergies renouvelables. Cet état de fait, conduira à la baisse à plus ou moins long terme à la baisse des prix.

1.9) Les guerres en Irak et en Syrie :

L'occupation des champs pétroliers et gaziers notamment en Irak et les écoulements au marché noir du pétrole (un baril entre 30/40dollars) a conduit quelque peu à la diminution du cours du pétrole.

1.10) L'évolution des cotations du dollar et de l'euro :

Le dollar risque de plomber les cours du pétrole. En effet, la hausse des taux d'intérêt du dollar par la réserve fédérale américaine dope le dollar, ce qui risque de diminuer les cours de l'or noir. Tout renchérissement du dollar rend le pétrole qui est d'ailleurs libellé en billet vert (dollar) plus cher pour les investisseurs munis d'autres devises. Ce qui mécaniquement, réduit la demande de pétrole. Le dollar dont la force nuit aux échanges pétroliers car ils sont libellés en cette monnaie renforce donc les spéculations². Après avoir mis en évidence succinctement les différentes causes de la chute du cours des hydrocarbures, nous tenterons de mettre en exergue ci-dessous les impacts de la baisse des prix sur l'économie algérienne.

2) Les effets induits de la baisse du cours des hydrocarbures sur l'économie algérienne :

2.1) L'impact sur les réserves de change :

Les réserves de change de l'Algérie risquent de diminuer rapidement et ce, eu égard à la baisse des prix du pétrole. Pour rappel, et selon les experts, le déficit commercial enregistré au cours des sept premiers mois de l'année 2016 a atteint 11,93 milliards de dollars. Le taux de couverture des importations par les exportations est ainsi passé à 56% contre 70% au cours des sept premiers mois de l'année 2015. Aussi, pour résorber le déficit commercial, l'Algérie n'aura pas d'autres choix que de puiser dans ses réserves de change. Si, cette situation était appelée à durer dans le temps avec toujours la morosité des marchés pétroliers et la léthargie des autres segments de l'économie nationale, les prévisions de la banque mondiale de voir les réserves de change atteindre 60 milliards de dollars à l'horizon 2018 risquent de se réaliser. Toutefois, les prévisions des pouvoirs publics dans ce domaine indiquent un seuil minimum de 100 milliards de dollars de réserves de change d'ici 2019.

2.2) L'impact sur le niveau du fonds de régulation des recettes:

Les ressources de l'épargne publique accumulées au cours de la dernière décennie au sein du fonds de régulation des recettes (FRR)/ fondent comme neige au soleil. Selon les données du Ministère des finances, le recours aux ressources du FRR a induit le

prélèvement de pas moins de 1200 milliards de dinars durant les neuf premiers mois de l'année 2015. Le FRR étant alimenté par le surplus de fiscalité non budgétisée au delà d'un prix à 37 dollars. Il est à souligner dans ce cadre, l'ampleur du choc induit par la baisse des cours du brut et qui a entraîné une baisse de près de 50% des revenus d'exportation de l'Algérie. Certains économistes algériens prévoient que le FRR s'épuise en 2017 si la chute des prix de l'or noir s'accroît. A cet effet, l'organisation des pays exportateurs de pétrole veut un cours du pétrole compris entre 50 et 60 dollars le baril. La réunion d'Alger sera importante à plus d'un titre, il est à souligner qu'une réunion informelle entre les 14 membres de l'OPEP et des pays non membres dont la Russie doit se tenir en marge du forum internationale sur l'énergie à Alger³.

2.3) L'impact sur la valeur du dinar :

Corrélié à 70% aux réserves de change via les hydrocarbures qui est passé de 76 dinars début 2014 pour un dollar à 105 dinars et près de 117 dinars un euro le 18 août 2015.

Les spécialistes affirment que cette dépréciation est due essentiellement à la chute du prix des hydrocarbures qui a entraîné en 2 ans, la perte de plus de la moitié des revenus de l'Algérie en devises. Il est évident que dans une économie extravertie en matière de flux économique et intrants, toute réduction des capacités de paiement extérieurs du pays entraîne, de facto, une réduction de la contre valeur en devise accessible pour sa monnaie locale ou avec cette monnaie, d'où le principe de la dévaluation. La banque centrale ne pouvait donc maintenir la valeur du dinar au-dessus du prix d'équilibre de son modèle de calcul, d'autant que les fondamentaux de l'économie du pays avaient baissé depuis juin 2014. Elle devait ainsi intervenir, en réaction à la chute des recettes en dinar de la fiscalité pétrolière et à l'envolée de la valeur des importations. En variation annuelle, le dinar s'est fortement déprécié contre les principales devises. Il est à rappeler qu'en juin 2016, la monnaie nationale a touché son plus bas niveau historique à 110 DA pour un dollar. Il est important, dans ce cadre, la reprise en main de la valeur de la monnaie nationale grâce à la combinaison par exemple de mesures administratives et économiques. A ce titre, les autorités financières en Algérie peuvent instaurer deux taux de change multiple : un pour les produits de première nécessité et un autre pour le reste des importations par exemple ; en accord bien sûr avec les instances internationales dont le FMI.

2.4) L'impact sur le rythme de la dépense publique et du budget :

Etant donné que nous avons une économie mono-exportatrice (les hydrocarbures), aussi, la conséquence la plus grave de l'effondrement des cours de l'or noir va s'exercer sur le budget.

Dans ce contexte de crise énergétique internationale, le temps est venu de préparer une nouvelle politique budgétaire sur une conception dynamique de l'offre pour libérer notre pays de sa forte dépendance des hydrocarbures. L'Algérie à l'instar des pays émergents est amenée à s'adapter. Les dépenses budgétaires restent en liaison avec l'évolution du prix du baril de pétrole sur le marché international et par conséquent, il faut une redéfinition du cadre budgétaire en faveur d'une meilleure gestion des finances publiques plaçant la règle d'or budgétaire. Aussi, sur le plan des réductions

budgétaires, il va falloir faire des arbitrages. Plusieurs secteurs seront impliqués : Le BTPH, la santé, l'éducation. D'après certains experts en la matière, c'est la dernière année (2016) ou on peut financer le déficit avec le FRR, ce qui fait que les arbitrages pour 2017 seront plus tendus y compris avec le rebond des hydrocarbures autour de 48, 49 dollars. Pour réduire le déficit budgétaire, il va falloir également se pencher sur la politique de subvention. Les marges de manœuvre du gouvernement peuvent se rétrécir, dans ce cas, les réformes budgétaires sont nécessaires, le développement de financements alternatifs est tout indiqué. Le secteur privé doit jouer un rôle dans ce cadre, un secteur privé qui peut produire de la richesse et qui permet de rattraper la situation. La rationalisation s'impose, sans pour autant réduire l'effort d'investissement.

2.5) L'impact sur la politique de subventions et des transferts sociaux :

Plusieurs réformes doivent être mises en œuvre, notamment la redistribution sociale qu'il faudrait revoir à travers un programme de transfert monétaire direct au profit des plus démunis. Il est nécessaire d'entamer une augmentation progressive et différencié des prix des biens et services subventionnés du fait que les subventions consomment environ 30% du budget de l'Etat Selon le dernier rapport du FMI , il est recommandé à l'Algérie ce qui suit :

La suppression par étapes l'essentiel de ses subventions généralisés et de les remplacer par un programme de transfert monétaires ciblant les ménages à faible revenu. L'Etat pourrait ainsi consacrer davantage de dépenses aux infrastructures, à l'éducation et à la santé par exemple , ce qui pourrait stimuler la croissance et l'emploi ; Le FMI préconise également, pour éviter un dérapage de la réforme, la création d'un mécanisme de fixation des prix d'équilibre fondé sur des règles, par exemple en corrélant systématiquement les prix intérieurs des produits énergétiques aux cours mondiaux ; Le FMI estime également que les prix bas de l'énergie ont entraîné une progression rapide de la consommation d'énergie dans le pays. Par conséquent, l'Algérie exporte moins de pétrole et de gaz, ce qui provoque une diminution des recettes budgétaires et une aggravation de la pollution. Les fortes subventions à certains produits encouragent également la contrebande vers les pays voisins. Le FMI souligne également, que les subventions ont un coût élevé en Algérie, ce qui s'avère problématique à une période où le pays enregistre des déficits budgétaires record à la suite de la chute des cours pétroliers mondiaux.

2.6) L'impact sur le niveau d'inflation :

Le niveau d'inflation est actuellement compressé par les subventions et les transferts sociaux pour 60 milliards de dollars, soit 27/28% du PIB selon certains économistes algériens. Le dérapage du dinar gonflera forcément le cout de l'ensemble des entreprises, donc sur le prix final, si l'on veut éviter la faillite de ces entreprises se pose alors le problème des prix subventionnés. La prise en compte des subventions publiques dans les prix de certains produits de large consommation fausse toute la donne, et produit de l'inflation par injection de fonds dans la société par le truchement des subventions qui souvent prennent des chemins autres que ceux initialement prévus. Il est à souligner également dans ce cadre, que du moment que notre taux d'intégration ne

dépasse que rarement la case conditionnement et que le gros des produits consommés est constitué de produits finis directement importés, toute dévaluation du dinar entraîne à moyen terme une flambée des prix intérieurs, mais qui aura une incidence sur le pouvoir d'achat local. Il faut arriver à une logique économique universelle, qui fait que chaque chose à son prix, le travail y compris, et on aura de vrais emplois pour de vraies dépenses à de vrais prix.

2.7) L'impact sur le niveau de créations d'emplois et de la croissance :

Le niveau de création d'emploi peut être impacté par la chute du cours des hydrocarbures. Cet état de fait, peut conduire à des tensions sociales. Les emplois rentes sont plus importants que les emplois productifs et qui gonflent d'ailleurs artificiellement le taux de chômage : pléthore de personnel dans les administrations, sureffectifs dans les entreprises publiques, emplois temporaires. Par ailleurs, le rapport sur les perspectives économiques mondiales publié par FMI en date du 14 avril 2015 indique clairement une baisse de la croissance en Algérie. Le rapport insiste sur la nécessité de la poursuite des réformes structurelles parallèlement au rééquilibrages budgétaire pour abandonner les modèles antérieurs d'une croissance entraînée par les dépenses publiques financées par la rente pétrolière et la nécessité également d'accroître la productivité dans le secteur privé hors pétrole. Le défi consistera à promouvoir la diversification de l'économie et à permettre au secteur privé de devenir un moteur de croissance, tout en encourageant la création d'emploi dans le secteur privé.

Nous avons donc tenté de mettre en relief d'une part les raisons de la baisse du cours des hydrocarbures et les différents impacts sur l'économie nationale.

Quels sont donc les leviers fondamentaux de rupture à mettre en œuvre en Algérie pour une diversification de notre économie nationale et le passage d'une économie rentière à une économie émergente ?

II) Les leviers fondamentaux de rupture pour le passage d'une économie rentière à une économie émergente en Algérie :

Nous tenterons de mettre en exergue d'une manière générale quelques leviers qui nous semblent importants pour mettre l'économie algérienne sur les chemins de la diversification économique, de la croissance et pour la réduction de sa dépendance à l'égard des hydrocarbures, et ce à travers ces entreprises, ces institutions, ces universités, et ces banques.

1) La variante du syndrome Hollandais : le mal qui ronge l'économie algérienne en général et l'entreprise en particulier :

Il serait utile de revenir sur l'histoire des grands échecs économiques, les cas édifiants de la banqueroute espagnole et du syndrome hollandais, ces étranges contre-performances générées par l'excès de ressources financières provenant de ressources naturelles ou coloniales. Dans le cas de l'Espagne, en augmentant plus vite que la production ne pouvait suivre, l'offre facile de la monnaie avait provoqué au XV siècle à l'économie espagnole et à celle de toute l'Europe une première crise inflationniste⁴. Plus récemment dans les années 30, après la découverte du pétrole et de gaz en mer du

nord, en essayant de s'assurer sa sécurité énergétique et profiter en même temps de l'afflux des devises, l'économie de la Hollande a tant souffert de sa soudaine richesse. D'où l'appellation « syndrome hollandais ». Ce mauvais exemple de gestion des richesses naturelles, devenu emblématique, avait affecté les économies de Russie, de la Chine et les monarchies du Golf. Mais ces Pays s'en étaient rendu compte à temps pour avoir changé leur politique de développement à travers la création d'entreprise ou la stratégie est le maître mot. Dans le cas de l'Algérie où la monnaie provenant exclusivement du pétrole, l'économie a capitulé sur son propre marché intérieur par l'importation à outrance de toutes les malfaçons et contre façons du marché du monde et sur les marchés extérieurs. L'essentiel du commerce est fondé exclusivement sur les importations des biens. C'est un signe révélateur que ce mal du siècle c'est-à-dire le syndrome hollandais s'est installé le plus confortablement dans l'économie algérienne. Au niveau économique ; l'injection de la monnaie (la rente pétrolière) sans contrepartie productive provoque une inflation, outre qu'elle déséquilibre le système de prix et l'affectation optimale des ressources⁵.

1.1) Peut-on tirer des enseignements des expériences réussies des politiques économiques adoptées par les Pays émergents (BRICS) ?:

La valorisation du produit était au centre des préoccupations et des débats sociopolitiques au plus haut niveau des Etats depuis qu'on a découvert, il ya une vingtaine d'années, que l'efficacité économique par la valorisation des productions nationales sur la base de leurs spécificités est pratiquement la seule dynamique qui permet d'encadrer la vision du développement durable et limiter les effets de la mondialisation. Les acteurs sont encouragés à s'organiser autour de la production de richesses à partir de l'adaptation des savoir-faire aux marchés, de la maîtrise des coûts de production et de la capacité à produire des offres collectives ou la stratégie d'entreprise est le leitmotiv quotidien.

1.2) La nécessité d'annihiler la variante du mal hollandais en Algérie pour l'émergence d'entreprises performantes :

L'économie algérienne dépend à 98% de la rente liée aux exportations des hydrocarbures. Or, pour produire autre chose que du pétrole et du gaz, l'Algérie a besoin d'importer le savoir-faire technologique des pays développés. Quels sont les moyens capables de permettre un tel transfert de technologie ?

Effectivement, la sortie de l'économie de la rente exige de l'Algérie la diversification de ses activités productives, laquelle est impossible sans savoir faire technologique approprié. Les autres pays conditionnent leurs contrats à des transferts de technologie et de savoir faire, l'Algérie multipliait les importations et les contrats avec les pays étrangers sans aucune condition. Donc, s'il n'y a pas eu transfert technologique, c'est principalement à cause du manque de vision et d'organisation.

.Désormais, l'Algérie ne doit plus importer, sans se poser la question de savoir quelle est la part de transfert dont il est possible de bénéficier.

Dans un contexte de mondialisation caractérisé par l'exacerbation de la concurrence dans tous les domaines, le capital humain est un avantage certain. Dès lors il faut définir

l'offre éducative en fonction de la demande. Et le meilleur moyen de répondre à cette demande est de permettre non seulement aux entreprises privées de contribuer à l'offre, mais aussi de donner la liberté de choix à la demande. Il faut donner aux algériens la liberté de choisir l'établissement qui répond le mieux à leurs exigences et aspirations. Les experts dans le domaine énergétique ne cessent de nous prévenir sur les dangers qui guettent l'économie algérienne trop dépendante d'une rente non renouvelable. Si nous subissons une réduction drastique des prix ou un épuisement des réserves ou les deux en même temps, alors que nous n'avons aucun plan de rechange ? Certes, nous avons des ressources en devises pour garantir quatre années d'importation. Nous allons puiser sur le fonds de régulation pour financer les déficits budgétaires internes ; Par la suite, nous allons nous endetter. On aura recours à des

Coupes budgétaires drastiques dans tous les domaines. Nous aurons alors des remous sociaux ingérables. L'après pétrole risque de nous heurter plus rapidement que prévu, nous serons cinquante millions dans un peu plus d'une décennie. Les besoins et les anticipations des citoyens sont énormes.

1.3) L'inadaptation du système bancaire et financier en Algérie ; une contrainte ardue qui entrave la stratégie des entreprises en matière d'investissement et de diversification de l'économie :

Une économie moderne, puissante, performante et compétitive ne peut exister sans un système bancaire et financier moderne, puissant, performant et ouvert. L'une ne va pas sans l'autre. Les pays développés nous offrent le meilleur exemple de cette parfaite osmose⁶. Les banques sont au cœur de l'économie. Pour faire face à ce défi, les banques doivent mettre en place des stratégies. Face à leur position centrale dans l'économie ; la relation banque- entreprise revêt une importance d'autant plus grande qu'elles mettent en présence deux partenaires d'un poids économique non négligeable. Dans une économie de marché, le marché financier représente la principale source de financement des entreprises. L'Algérie a pris un retard considérable dans la création et l'organisation d'un tel marché financier. Ce handicap risque de peser lourdement dans la progression du processus de réformes et la relance de la croissance sur des bases saines et durables et donc sur la culture de la gestion stratégique dans les entreprises.

2) L'efficacité institutionnelle ; Une nécessité vitale pour l'émergence d'une culture stratégique et entrepreneuriale : Les points qui suivent tentent d'expliquer l'importance de l'efficacité institutionnelle.

2.1) La bureaucratie un mal qui détruit l'économie algérienne et ne permet pas sa diversification :

Nous sommes régulièrement très mal situés dans les différents classements internationaux sur le climat des affaires. Les causes sont nombreuses. Nous en retiendrons une qui fait l'unanimité, à savoir la bureaucratie. Cette lenteur devient un véritable moyen de pression sur l'individu. Nombre de droits acquis par les individus sont ainsi neutralisés par l'appareil bureaucratique⁷. Le management moderne a produit également des thérapies efficaces contre ce fléau. La bureaucratie étouffe un pays ; lorsqu'un certain nombre de conditions existent. La première est de loin la plus

importante est l'absence de management dans nos institutions administratives. On ne travaille pas avec des plans, des procédures, des évaluations de résultats, des tableaux de contrôle ; les personnes sont mal payés, démotivées. L'économie de marché nécessite des fonctionnaires experts et non des bureaucrates.

2.2) Les perspectives pour l'entreprise algérienne en matière de stratégie et de diversification de l'économie :

2.3) Les entreprises algériennes sont-elles « réformables » ?:

Les pays émergents qui ont enregistré les meilleures performances comme l'Inde ou la Chine ont su mettre en œuvre une stratégie de développement et donc de réforme tenant compte de leurs spécificités respectives. Aujourd'hui il va de soi que l'Algérie doit également choisir son propre modèle de développement en adoptant une stratégie de réformes en conséquence.

L'Algérie se retrouve actuellement dans une position délicate. Un développement économique, soutenu n'est possible que s'il existe de bonnes institutions, c'est-à-dire des institutions capables d'instaurer un environnement favorisant la création de richesses.

3) Le développement des ressources humaines en Algérie : Un chantier vital pour inculquer la culture du management stratégique dans les entreprises et mettre l'économie sur le chemin de la diversification et de la croissance hors hydrocarbures :

3.1) Les facteurs clés de succès :

Le capital humain est un moteur fondamental de la croissance économique. L'investissement dans le capital humain s'est en effet avéré déterminant pour la création de conditions favorables à la promotion d'une croissance économique durable et de l'emploi⁸. Les deux facteurs clés de succès de réussite des entreprises et des nations demeurent l'intelligence humaine et l'information⁹. En Algérie, les ressources nationales allouées au développement humain de même que son management qualitatif sont loin d'être satisfaisants. Ceci explique la faiblesse et la stagnation de la productivité dans notre pays. Les pouvoirs publics doivent s'attaquer aux véritables priorités : le développement humain, la modernisation technologique et managériale et le financement de l'économie productive. En Algérie, il faut que les institutions publiques et les entreprises adoptent de nouveaux styles de management. Rien ne sert de qualifier hautement ses ressources humaines et les injecter dans des institutions sous-gérées. Nous produirons alors des frustrations et des conflits au lieu d'améliorer les performances. Tant que le retard dans le domaine des ressources humaines perdure, aucune stratégie économique ne peut nous permettre de décoller. Nous sommes encore une économie qui ne sait pas transformer la rente en richesse nationale durable. En économie, les phénomènes de rattrapage permettent des accélérations formidables. La Corée du Sud a rattrapé en quarante années plus d'un siècle de retard. Ceci demeure possible, mais les préalables sont nombreux. Les firmes qui définissent et appliquent des politiques de valorisation, de ce seul potentiel aux possibilités illimitées, arrivent à rehausser sans cesse leur niveau de performance¹⁰. Il est absolument vital et urgent de

concevoir un plan Marshall de mise à niveau de nos ressources humaines dans deux directions : recycler l'ensemble des citoyens opérationnels, et moderniser l'ingénierie pédagogique afin de rehausser les standards de formation au rang mondial. Mettre l'homme au centre de l'activité économique à la fois comme prémisses de l'action et comme finalité de toute l'activité économique, tel devrait être le souci permanent de toutes les personnes engagées dans la fonction ressources humaines¹¹.

3.2) La refonte du système de l'enseignement supérieur : condition Sine qua non pour l'émergence d'un management efficient :

La faiblesse de son management constitue l'une des plus graves contraintes à laquelle l'entreprise algérienne doit faire face. Qu'elle soit publique ou privée, son histoire ne lui a pas permis de bâtir des compétences managériales à la hauteur des exigences de compétitivité d'aujourd'hui. La faiblesse du management de l'entreprise algérienne la rend particulièrement fragile, incapable de se positionner solidement sur les marchés concurrentiels. Surmonter cette difficulté passe par la remise en question du dispositif actuel de formation en gestion. En effet, la réforme de l'enseignement supérieur doit constituer la priorité, l'urgence dans l'ordonnancement des réformes nationales, pour diverses raisons : Les Pays qui ont réussi leurs transitions ou leur développement (Malaisie, Brésil, Chine...) ont d'abord modernisé leur appareil de formation supérieur ; à l'instar des meilleurs du monde. Le secteur de l'enseignement supérieur est appelé à former au niveau des standards internationaux les futures générations, mais également à recycler l'ensemble des personnes en activité, dans tous les secteurs. L'intelligence humaine est la première source d'émergence de développement des nations, c'est grâce aux capacités intellectuelles des américains que les USA sont devenus la première puissance du monde. Aussi ; les pouvoirs publics doivent prendre en compte le secteur de l'enseignement supérieur, car sans un enseignement de qualité mondiale, le développement est impossible, et la diversification de l'économie sera un vœu pieux¹².

3.3) L'enseignement supérieur et sa relation avec la sphère des activités économiques :

L'examen des stratégies adoptées par les Pays émergents à croissance durable révèle que ces dernières ont réservé une place importante à l'intelligence économique et aux médias dont la forte implication a été à l'origine de nouvelles formes de stratégies et de pratiques industrielles et commerciales (anticipation sur les produits ou services et de conquêtes de marchés extérieurs). La situation qui prévaut en Algérie, tous secteurs confondus, révèle que l'économie fondée sur la connaissance (EFC) évolue dans un contexte qui accorde encore peu d'importance à l'analyse et au traitement des causes profondes de son retard. La réflexion sur ce sujet devrait commencer par l'identification et le traitement des inerties qui font que les composantes productives d'une part, scientifiques et technologiques d'autre part se côtoient sans passerelles consolidées et donc sans véritable synergie. La contrainte principale identifiée réside dans la faible émergence de la demande en innovation de la part des entreprises. Aussi, la promotion compétitive du secteur productif ne saurait être assurée en l'absence d'un plan d'actions à moyen et long terme conçu par les entreprises, dûment validé par les pouvoirs publics

et la communauté scientifique et universitaire aux fins de soutien financier public d'une part et d'accompagnement scientifique d'autre part¹³.

3.4) L'économie fondée sur la connaissance (EFC) un défi politique et social : nécessité d'une prise en charge commune de l'EFC par les systèmes d'éducation et de formation et les acteurs économiques et sociaux :

Les pouvoirs publics et les opérateurs économiques en Algérie doivent prendre en considération la combinaison et l'articulation des capitaux, du savoir et du capital humain que dépend, désormais la construction des avantages compétitifs progressivement substitués ou ajoutés aux avantages comparatifs naturels. A ce titre les dépenses de recherche d'aujourd'hui sont les investissements de demain et la valeur produite d'après –demain avec les emplois qui vont avec. C'est pour cette raison que cette dimension devra d'abord être intégrée très en amont à la politique de l'éducation et de la formation des pouvoirs publics en tant que composante essentielle disposant d'instruments appropriés. L'EFC doit concerner tous les segments des activités et tous les métiers. Les entreprises sont appelées à investir davantage dans l'acquisition du savoir technologique et la recherche appliquée, en ayant recours aux capacités existantes dans les centres de recherche et les universités. Les pouvoirs publics sont appelés, en tant que puissance publique, à jouer un rôle incitatif dans la promotion et le soutien du développement des relations entreprises- recherche. La mise à niveau des entreprises doit concerner à la fois l'appareil productif et les ressources humaines de plus en plus qualifiées pour y relever leur niveau technique (maîtrise de l'informatique) et managériale (langues étrangères, techniques de communication et de marketing).

4) Les autres leviers fondamentaux de rupture pour la mise en œuvre d'une gestion stratégique et la diversification de notre économie nationale :

Nous tenterons de mettre en lumière d'une manière générale certes, les autres leviers fondamentaux pour une efficience de l'économie algérienne et une croissance hors hydrocarbures capable de faire émerger notre économie loin de la dépendance des hydrocarbures à l'instar d'ailleurs des pays asiatiques : Malaisie, Vietnam, Corée du Sud...

4.1) Couper le cordon de la rente :

L'Etat devrait inscrire dans la constitution un échéancier planifiant la fin de l'allocation de la fiscalité pétrolière au budget de l'Etat et une refonte de la politique fiscale et budgétaire qui prépare la transition vers la fin de la rente. La rente pétrolière n'a pas permis l'émergence d'une économie nationale productive, diversifiée, efficace et intégrée. La crise en Algérie est la crise dont la rente est le rapport social dominant¹⁴.

4.2) Mettre en relief une stratégie économique cohérente pour simplifier l'environnement de l'entreprise et améliorer le climat des affaires :

Dans ce cadre, nous préconisons ce qui suit :

Libéralisation de l'acte d'investir, il doit être libre et n'est soumis à aucune autorisation ou agrément ; Le lancement d'entreprises « champions économiques ». Ces champions bénéficieront du soutien effectif des pouvoirs publics en phase de démarrage. Création d'une banque d'investissement spécialisée dans le développement de la PME/PMI.

En matière d'investissement directs étrangers (IDE) abandonner la règle des 51/49 appliquée systématiquement. Les pouvoirs publics doivent afficher les branches ou filières considérées comme stratégiques ou la partie algérienne est obligatoirement majoritaire. Nous pouvons citer comme exemple : L'énergie, les hydrocarbures, le transport.....Implanter de nouvelles zones industrielles le long de l'axe autoroutier Est-Ouest ; Spécialiser les zones industrielles par types d'activités en favorisant l'intégration vers l'amont, notamment par une synergie entre agriculture et l'industrie ; Réformer en profondeur le système de régulation et d'encouragement de l'acte d'exportation ; Le climat des affaires et l'environnement de l'entrepreneur au sein de l'économie algérienne sont reconnus pour être des freins à l'efficacité et à la compétitivité des investisseurs et des producteurs ; Les pouvoirs publics doivent mettre en place les bases d'un véritable droit économique cohérent et incitatif pour la création de richesses ; En matière de financement des entreprises favoriser les prêts à long terme pour les projets d'investissement ; Favoriser le développement bancaire pour atteindre les normes régionales et internationales en la matière ; Moderniser le régime des changes avec l'instauration d'un marché à terme de la devise, organiser et lancer dans la pratique les opérations d'installation d'agents de change ; Dynamiser la bourse d'Alger afin de stimuler l'entrée des entreprises publiques et privées. Engager une stratégie industrielle de soutien aux secteurs émergents, aux exportateurs, aux secteurs pourvoyeurs d'emplois ainsi qu'aux entreprises innovantes ; Redéfinir la politique commerciale des taux de change qui soit en ligne avec la stratégie industrielle¹⁵.

4.3) Mesures d'organisation économique ou d'ordre institutionnel :

Revoir le fonctionnement des chambres de commerce et adaptation de leurs statuts au contexte économique actuel ; La mise sur pied d'un véritable pacte de croissance ; Revoir certaines formes d'organisation institutionnelle afin d'asseoir les bases d'une politique cohérente en direction du monde des entreprises ; Reformuler de manière fondamentale le rôle de l'Etat, revoir la gouvernance et les capacités des institutions économiques ;

Mettre l'entreprise au centre du processus de conception, de décision et d'évaluation de programmes économiques ; La dépénalisation dans les faits des actes de gestion dans les entreprises publiques économiques et dans les banques ; Engager une réforme de décentralisation économique poussée en faveur d'administrations économiques régionales à compétence élargie ; Développement de la Relation banque-entreprise.

4.4) Réduire le champ de l'informel :

L'informel est profondément enraciné dans la société algérienne. L'inefficacité de la lutte contre l'informel et la contrefaçon est perceptible à travers la prolifération d'activités de commerce¹⁶. Le secteur informel est puissant en Algérie. Il y a lieu de prendre des mesures urgentes avec des réponses concrètes aux besoins des personnes qui agissent dans ce secteur ; Refonte des politiques du marché du travail pour encourager l'emploi formel ; Mise en place d'une stratégie nationale d'incitation à la formalisation de l'économie ; Réforme en profondeur du système de registre de

commerce ; Modernisation et la mise à niveau du système national d'information économique ; Recours aux nouvelles technologies de

L'information dans le suivi des activités du secteur privé ; Simplifier et débureaucratiser la relation entre le citoyen et l'administration¹⁷.

Conclusion :

Arrivé à la fin de notre communication ; nous tenterons succinctement de mettre en évidence : une synthèse récapitulative de nos principaux résultats et nos convictions. Notre recherche a été bâtie sur un processus de réflexion reposant sur deux démarches : Une démarche positive et une démarche normative.

A) La première dite positive:

Elle a pour objectif l'analyse des causes de la baisse du cours des hydrocarbures et les conséquences y afférentes sur l'économie algérienne. Il s'agissait pour nous donc de situer un message central qui est le suivant : Si les Pays développés ont réussi à asseoir leur domination et diversifier leur économie, c'est grâce à la stratégie. D'où la nécessité pour l'Algérie d'opter pour des réformes urgentes car les marges de manœuvre se rétrécissent. L'Algérie peut réaliser la transition hors hydrocarbures dans le cadre des valeurs internationales d'où la nécessité absolue de la bonne gouvernance La variante algérienne du syndrome Hollandais s'est imposée en Algérie et n'a pas permis le développement d'entreprises et de banques efficaces, il faut fermer les robinets de rente afin de créer un effet de concurrence et faire émerger un tissu performant de PME et PMI et mettre ainsi en place une économie émergente loin de la dépendance des hydrocarbures.

B) La démarche normative :

Cette démarche a pour objet la recherche de solutions adaptées aux spécificités du contexte algérien. En fait, en se basant, sur les causes de l'échec identifiées dans la démarche positive, on a tenté d'approfondir l'analyse dans une perspective de recherches de solutions adaptées aux besoins de l'économie algérienne et d'autre part de formuler des recommandations permettant d'atténuer les contraintes et les facteurs de blocage qui caractérisent l'économie algérienne en général et ce, à travers les leviers fondamentaux de sortie de crise.

Aussi, nous pensons que la démarche positive et la démarche normative ont répondu à la question centrale de notre problématique et aux questions directrices.

C) Nos convictions :

L'Algérie est confrontée à des défis majeurs. La poursuite et la réussite des réformes impliquent un environnement favorable. Dans ce cadre, il est clair que la dynamisation et la modernisation de toutes les institutions et des entreprises constituent, incontestablement, des défis qui interpellent l'Etat. Les couches rentières ne peuvent que périr en tant que telles, si le mode de production basée sur la rentabilité, la productivité, la réflexion stratégique, le développement des ressources humaines, l'économie fondée sur la connaissance...parvient à assurer sa reproduction autonome et à asseoir sa domination. L'opposition des couches rentières à tout changement qualitatif se retrouve alors dans la pratique de la fuite en avant ou l'import –import constitue

l'unique activité économiquement et financièrement viable et que toute culture stratégique risque de mettre un terme à leur intérêt. Les rentiers ont horreur que la reproduction matérielle de l'ensemble de la société repose sur le travail ou la stratégie, l'efficacité, la science, le management moderne, l'économie fondée sur la connaissance constituent des mots d'ordre. Il faut avoir présent à l'esprit que l'économie de l'Algérie est fortement dépendante des revenus tirés de l'exploitation des hydrocarbures (98% des recettes en devises). Cette situation placerait le pays dans une situation fragile si des politiques radicales d'atténuation des effets de changements climatiques se focaliseront essentiellement sur des limitations en termes de recherche et de production d'hydrocarbures du fait des pertes de revenus que cela engendrerait inévitablement¹⁸. On peut développer une économie émergente, loin de la dépendance des hydrocarbures. Cependant, nous estimons que l'existence de la rente constitue un frein. La liquidation de la rente est une donnée impérative. C'est à ces conditions que peut intervenir dans les faits le changement de paradigme vers une économie de marché compétitive créatrice de valeur économique puis de valeur tout court et loin encore une fois comme nous l'avons souligné de la dépendance des hydrocarbures. Mais les tenants de la rente le permettront-ils ? La question reste posée.

Références bibliographiques :

¹ Abaci M'hamed, La transition économique en Algérie. Quotidien national d'information Liberté du 29 mars 2015.

² Abderrahmane Mebtoul, Les raisons de la baisse du cours des hydrocarbures et les impacts sur l'économie nationale. Quotidien national d'information le Quotidien d'Oran du 19 août 2015.

³ Abderrahmane Mebtoul sur les raisons de la baisse du cours des hydrocarbures et les impacts sur l'économie nationale. Quotidien national d'information le Quotidien d'Oran du 19 août 2015.

⁴ Mekideche. M (2015) : L'Algérie entre économie de rente et économie émergente. Dahlab Editions ; Alger, p 45.

⁵ Ouchouchi M (2014) : Les fondements politiques de l'économie rentière en Algérie. Editions Declic : Bedjaia (Algérie), p 297.

⁶ Mihoubi S (2014) : L'Algérie à l'épreuve des réformes économiques. OPU ; Alger, p 37.

⁷ Benbakhti O (2013) : L'Etat, l'entreprise et le management en Algérie. Editions Dar El Gharb, Oran, p 40.

⁸ Rezig A (2014) : Algérie, Brésil, Corée du Sud. Trois expériences de développement. OPU ; Alger ; P 127.

⁹ Lamiri. A (2013) : La décennie de la dernière chance. Emergence ou déchéance de l'économie Algérienne ; Chihab Editions ; Alger ; p 45.

¹⁰ Lamiri A (2010) : Management de l'information, redressement et mise à niveau des entreprises. OPU, Alger, p 6.

¹¹ Lacono G (2014) : Gestion des ressources humaines. Casbah Editions ; Alger, p 10.

¹² Seghier S : Livre blanc sur l'entreprise. Quotidien national d'information Liberté du 20 juin 2012.

¹³ Rouadjia A : Repenser l'université ou notre manière de voir et d'agir. Quotidien national d'information El Watan du 16 juin 2012.

¹⁴ Bendib R (2012) : Rente pétrolière et crise de l'ordre rentier en Algérie ; OPU, Alger, p 35.

¹⁵ NABNI B. , Les 10 propositions de sortie de crise. Quotidien national d'information El Watan du Lundi 2 novembre 2015.

¹⁶ Grim N (2012) : Entrepreneurs, pouvoir et société en Algérie. Casbah Editions ; Alger, p 118.

¹⁷ NABNI B , Les 10 propositions de sortie de crise. Quotidien national d'information El Watan du Lundi 2 novembre 2015.

¹⁸ Mekideche. M (2013) : L'économie algérienne à la croisée des chemins. Editions Dahleb , Alger, p 249.

مركز البحث للفكر الاقتصادي

يعقد المؤتمر العلمي الدولي الأول حول:

أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول

خلال الفترة 2017/12/21-18

عمان الأردن

مشاركة ضمن المحور الثاني للملتقى تحت عنوان:

رؤية تحليلية في تبعات انهيار أسعار المحروقات على أداء الاقتصاد الجزائري

أ. أسماء حاجي

asma-dz24@hotmail.fr

جامعة 08 ماي 1945-قلمة

د. أبو بكر بوسالم

bakeur87@yahoo.fr

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف-ميلة

الجزائر

ملخص:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل تداعيات الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال عرض قراءة في الازمات النفطية التي شهدتها التاريخ الاقتصادي مع التركيز على الأزمة الأخيرة، حيث شهد العالم في منتصف العام 2014 تقلبات حادة في السوق النفطية العالمية نتيجة زيادة المعروض في الأسواق، الأمر الذي أدى الى انهيار أسعار النفط بشكل كبير خلال العام 2015 ووقوع العالم في أزمة نفطية من جديد، حيث وصل الى أقل من 50 دولار للبرميل في منتصف أكتوبر 2015 بعد أن كان 110 دولار في جوان 2014، وهو ما أثر بشدة على ميزانية الجزائر باعتبار اقتصادها ريعي يعتمد بما يفوق 95% على النفط، وظهر هذا التأثير في قانون المالية 2016 و2017 الذي عمدت الجزائر من خلالهما انتهاز سياسة تقشفية قد تعرقل مسار التنمية الاقتصادية للبلاد.

الكلمات المفتاحية: تقلبات سوق النفط، أزمة نفطية، اقتصاد ريعي، سياسة تقشفية، تنمية اقتصادية.

Abstract :

In this study, we aim to analyze the repercussions of the current oil crisis on the Algerian economy by presenting a reading of the oil crises witnessed in the economic history with a focus on the recent crisis. The world has seen in mid-2014, sharp fluctuations in the global oil market as a result of oversupply in the market, which led to the collapse of oil prices significantly during the year 2015 and the occurrence of the world's oil crisis again, where he arrived to less than \$ 50 a barrel in mid-October 2015 after that was \$ 110 in June 2014, which severely impact on Algeria's budget because its economy is a rentier economy depends on oil with more than of 95%, and this effect appeared in the Finance Act 2016 and 2017, through which Algeria pursued austerity policy which may impede the country's economic development .

Keywords: Fluctuations in oil market, oil crisis, rentier economy, austerity policy, economic development .

المقدمة:

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، فالتنمية الاقتصادية في الجزائر مرهونة بقطاع المحروقات وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية، وفي هذا السياق تعرّف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة حيث تقع نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية أو خارجية متنوعة. هو الوضع الذي يعيشه الاقتصاد العالمي اليوم والذي يشهد انهيار في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، وعلى هذا الأساس كشفت المؤشرات المعتمدة في مشروع قانون مالية 2016 أهم التدابير المتخذة عن حجم التحديات التي تنتظر الجزائر مستقبلا مع اتساع العجز في الميزانية والخزينة وتداعيات الانخفاض الكبير في أسعار النفط الجزائري، ما يحتم على الجزائر إصرار في كيفية توسيع وبناء اقتصاد قوي لضمان مستقبل البلاد خاصة أن المحروقات لن تكون دائمة والأسعار ليست مستقرة، علما أن الجزائر تمتلك احتياطا من الذهب و نقد أجنبي قدر بـ 192.5 مليار دولار، فيما يبلغ إنتاجها من النفط بـ 1.19 مليون برميل من النفط يوميا. على ضوء ما تقدم تبرز معالم الاشكالية التي نصيغها في التساؤل التالي:

الى أي مدى أثرت الأزمة النفطية الأخيرة على الاقتصاد الجزائري؟

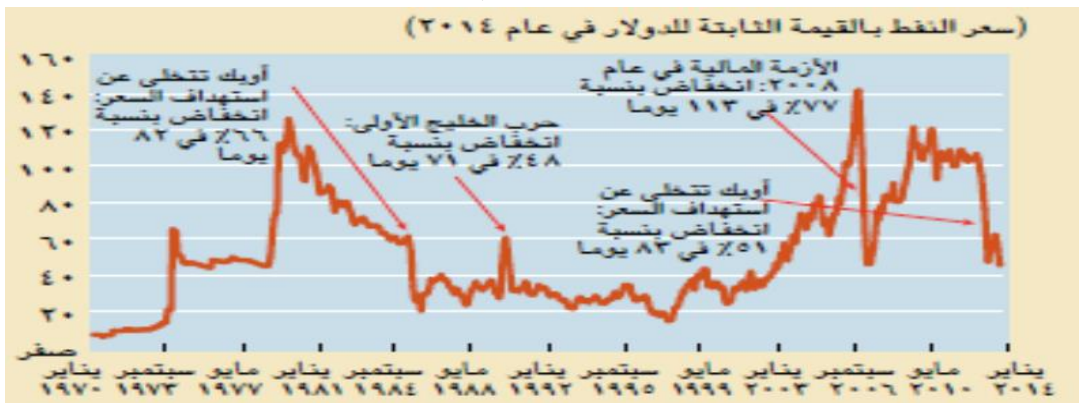
لإعطاء هذا الموضوع حقه قسمت الدراسة الى ثلاث محاور كما يلي:

- المحور الأول: الأزمات النفطية 1986 و1998 (ظروفها، أسبابها، وأثارها)
- المحور الثاني: الأزمة النفطية 2014 (ظروفها، أسبابها)
- المحور الثالث: تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات
- المحور الثالث: تداعيات الأزمة الأخيرة على الاقتصاد الجزائري (أثارها ومواجهة السلطات لها)

المحور الأول: الأزمات النفطية

لطالما كانت الأزمات صفة ملاصقة للصناعة البترولية، إذ أن الارتفاع المتسارع الذي أصاب أسعار البترول في مرحلة الطفرة البترولية جعل انخفاضه يسير بنفس السرعة التي ارتفع بها حيث كانت سنة 1983 بداية لتحولات أخرى شهدت أسعار البترول ببداية التراجع والانخفاض الى أن انهارت سنة 1986 حيث اعتبرت هذه المرحلة مرحلة جديدة من مراحل السوق البترولية العالمية تحولت فيها السوق لصالح المشتري بعدما ظلت لفترة طويلة لصالح البائع، تم توالى الأحداث والمتغيرات وبرزت أزمات حادة في الاقتصاد البترولي طالت تداعياتها الجزائر بصفة خاصة التي سجلت انخفاضا رهيبا في أسعار البترول ما شلّ اقتصادها .

الشكل رقم (01): الأزمات النفطية في الفترة (1970-2014)



المصدر: جون بافس وآخرون، أسفل المنحدر، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، الو م أ، العدد 52، الرقم 4، ديسمبر 2015، ص. 21.

جدول رقم (01): تطورات أسعار النفط الاسمية خلال الفترة (1977-2016)

السنة	أسعار النفط الاسمية	السنة	أسعار النفط الاسمية	السنة	أسعار النفط الاسمية	السنة	أسعار النفط الاسمية	السنة	أسعار النفط الاسمية
1977	12.6	1985	27.01	1993	16.33	2001	23.12	2009	61.06
1978	12.9	1986	13.53	1994	15.53	2002	24.36	2010	77.45
1979	29.2	1987	17.73	1995	16.86	2003	28.10	2011	107.46
1980	28.64	1988	14.24	1996	20.29	2004	36.05	2012	109.45
1981	32.51	1989	17.31	1997	18.68	2005	50.64	2013	105.87
1982	32.38	1990	22.26	1998	12.28	2006	61.08	2014	96.29
1983	29.04	1991	18.62	1999	17.48	2007	69.08	2015	49.49
1984	28.20	1992	18.44	2000	27.6	2008	94.45	2016	33.75

المصدر: بضياف عبد المالك وبوعظم وليد، دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري (2000-2016)، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية، يومي 14 و 15 أكتوبر 2017.

وسنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على هذه الأزمات النفطية والآثار التي خلفتها على الاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:¹

أولاً: الأزمة النفطية لسنة 1986

في عام 1983 لجأت منظمة الاوبيك الى تخفيض الانتاج سعياً منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، الا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءاً من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بين أقطار منظمة الاوبيك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقاً أمام الاوبيك ودفعتها الى خفض سعر النفط ليصبح عند 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار للبرميل سنة 1985. وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الاشهر الأولى فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها الى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خاصة الأعضاء في الأوبيك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الوطنية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

الجدول رقم (02): تطور أسعار النفط في الفترة 1986-2000 دولار/برميل

السنوات	السعر
1986	13.0
1988	14.2
1989	17.3
1990	22.3
1992	18.4
1994	15.5
1995	16.9
1997	18.7
1998	12.3
1999	17.5
2000	27.6

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الاوبيك سنة 2008.

وتعتبر أزمة 86 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت بـ 127 مليار دولار في الفترة 85-86، كما تراجعت العائدات البترولية لها في الفترة 83-86 بلغت 134 مليار دولار.

1- أسباب الأزمة النفطية لسنة 1986: أهم الأسباب التي ادت إليها تتمثل في:

- الغش الممارس من طرف أعضاء الاوبك: في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الاسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي وحددت سقف الانتاج بـ 17 مليون برميل يوميا، الا أن بعض الدول لم تحترم حصتها الانتاجية اليومية المحددة ورفعت انتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا وليبيا حصصهما بزيادة قدرها 200.000 برميل في اليوم، كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج مقدّر بـ 1.25 مليون برميل يوميا.²

- المنافسة بين دول داخل وخارج الأوبك: ظهور دول جديدة منتجة للبترول وبطاقات انتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج وتشجيع الاستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية، كل ذلك أدى الى تراجع نسبة سيطرة دول الاوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من الاستهلاك العالمي للنفط.

- انخفاض الاستهلاك العالمي للنفط وتعويضه بمواد بديلة: عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقة بديلة كالفحم، ففي كندا مثالا تراجعت نسبة استهلاك النفط من 41%.

2- أثر أزمة 1986 على الاقتصاد الجزائري:

بانخفاض سعر البرميل ووصوله الى أقل من 13 دولار للبرميل، انخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة، حيث أن الانخفاض بقيمة 1 دولار للبرميل يكلف الجزائر خسارة بقيمة 500 مليون. هذا التقلص الشديد في العوائد أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية بالشكل التالي:

- **الميزانية العامة:** وضعت ميزانية 86 على أساس سعر متوسطي يقدر بـ 24 دولار للبرميل، كان من المتوقع تحقيق 48 مليار دج من الجباية البترولية. تمت مراجعة الميزانية بسبب انهيار الأسعار، حيث تم اقرار عجز 14 مليار دج بإيرادات جبائية تقدر بـ 29 مليار دج، الا أنه في الحقيقة كانت أقل من ذلك لأن السعر وصل الى 15 دولار للبرميل وبالتالي تحقيق عجز قدره 20 مليار دج.

- **الميزان التجاري وميزان المدفوعات:** حقق الميزان التجاري عجزا كبيرا سنة 1986 بلغ 6589.45 مليار دج اذ أن نسبة 97.47 % من صادرات الجزائر محروقات أما وارداتها فبلغت 20.06% مواد غذائية.

حقق ميزان المدفوعات هو الآخر عجزا قدر بـ 15 مليار دولار عام 1986 وهذا ما سنوضحه بالجدول التالي:

الجدول رقم (03): ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1985-1990

الوحدة مليار دينار جزائري						() تعني الأرقام سالبة
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
رصيد ميزان المدفوعات	5.17	(15)	0.3	(10.9)	(11.8)	(0.76)

المصدر: محمد حسن بملول، الجزائر بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسية، منشورات دحلب، الجزائر، 1993.

قدر رصيد المدفوعات عام 1985 بـ 5.17 مليار دج ثم في سنة 1986 حقق عجزا كبيرا وصل الى 15 مليار دج بسبب انهيار اسعار النفط في الأسواق العالمية. استمر العجز الى غاية 1990 العام الذي بلغ فيه العجز 0.76 مليار دج بنسبة عجز بلغت 11.4 % مقارنة بعام 1985.

- **الاستثمار:** اضطرت الجزائر الى تقليص صادراتها سنة 1986 من 12 الى 9.5 مليار دج، انعكس تقلص الاستيراد سلبا على الاستثمارات، وذلك بشأن أغلب المشاريع المخططة صاعدا، المشاريع التي يصعب تأجيلها، أما المشاريع الجديدة فكان يتم اختيارها حسب أهميتها في تقليص الواردات والمشاريع الموجهة للموارد المستهلكة، اضافة الى المشاريع التي تحول دون معاناة القطاعات الأخرى من أي تأخير. منذ عام 1986 وإلى غاية نهاية الثمانينات تراجع الاستثمار عما كان عليه في السبعينات.³

- معدل النمو الاقتصادي: انخفضت وتيرة النمو بسبب تراجع معدل الاستثمار لأن هذا الأخير في حد ذاته نشاط انتاجي كما يوضح الجدول التالي: الجدول رقم (04): تطور وتيرة النمو والاستثمار خلال الفترة (1985-1990)

1990	1989	1988	1987	1986	1985	
(1)	3.4	(2)	(0.8)	1.3	5.4	النمو الاقتصادي
19	18.2	22	24.6	/	26.7	معدل الاستثمار

المصدر: محمد بجلول، مرجع سبق ذكره.

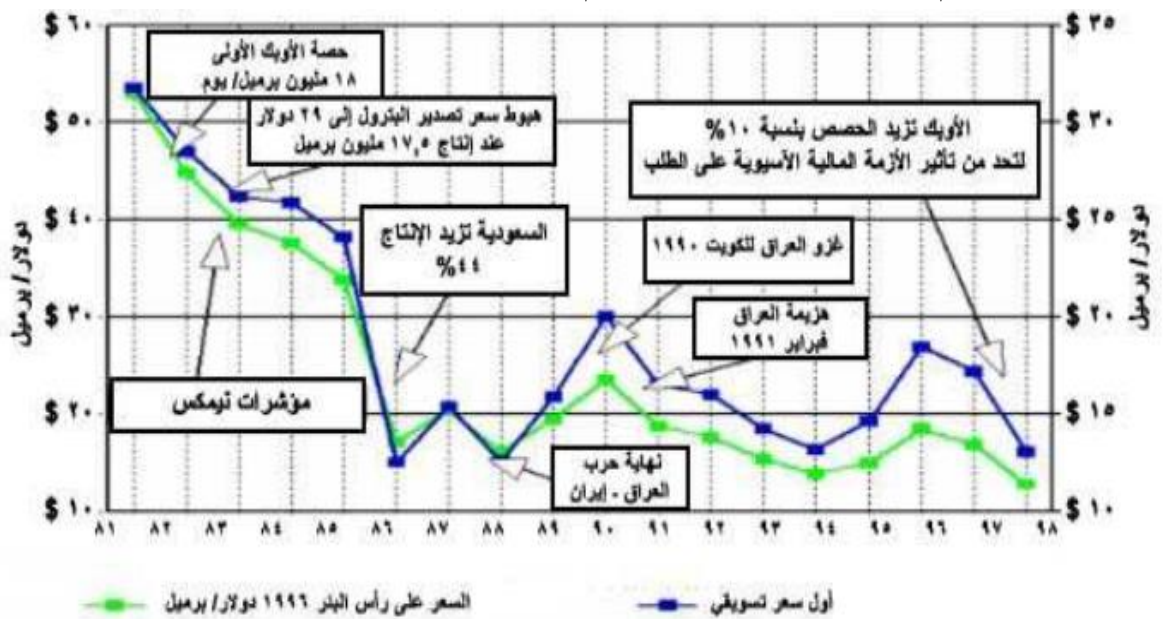
من خلال الجدول يتبين انخفاض معدل الاستثمار بعد أزمة 1986، حيث وصل الى 18.2% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1989، وهذا أدنى مستوى له بعدما كان يقدر بـ 47.4% عام 1979، صاحب انخفاض معدل الاستثمار انخفاضاً في معدل النمو الاقتصادي حيث أنه سجل قيم سلبية عام 1987 و 1988 و 1990.

ثانياً: الأزمة النفطية لسنة 1989

سنة 1989 تعرضت السوق النفطية الى عدة ظروف أدت الى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الامدادات النفطية لدول الاوبك من 25 مليون برميل يوميا الى 27.5 مليون برميل، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر الى 12.3 دولار للبرميل.

وأثرت أزمة النفط لعام 1989 على اقتصاديات كافة الدوا وعلى الدول المنتجة للنفط اساسا حيث انخفض معدل النمو في هذه الأخيرة من 3.4% عام 1997 الى 1.8% عام 1989. وببداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر الى 17.5 بسبب خفض انتاج دول الاوبك ودول من غير الاوبك، فوصل السعر سنة 2000 الى 27.6 دولار للبرميل.⁴

الشكل رقم (02): تقلبات أسعار البترول واهم الأحداث المرافقة لها خلال الفترة 1881-1998



الأحداث العالمية وأسعار البترول في الفترة من 1881 إلى 1998

المصدر: موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص. 81.

1- أسباب الأزمة النفطية لسنة 1998: أهم الأسباب التي ادت إليها تتمثل في:⁵

- الانكماش الذي مس اقتصاديات دول النمر الاسيوية جراء الأزمة المالية، وعدم قدرة الاقتصاد الياباني على تجاوز المشاكل التي يعاني منها، خاصة ضعف الموقف المالي لمعظم المؤسسات المالية والمصرفية وتعثر العديد منها مما أدى إلى إفلاسها، فانخفض النمو الاقتصادي لليابان والنمر الاسيوية، وانعكس ذلك على استهلاك الطاقة وخاصة النفط وبالتالي انخفض الطلب، الجدول الموالي يوضح آثار الأزمة الاسيوية على معدل النمو في المنطقة، ومنه على التغير في الطلب النفطي والذي انخفض من 5.3% سنة 1997 إلى 2.5% سنة 1998.

الجدول رقم (05): النمو الاقتصادي والتغير في الطلب على النفط خلال الفترة 1997-2000

الوحدة %

السنوات	1997	1998	1999	2000
معدل النمو الاقتصادي	6.2	(4.6)	3.8	4.4
التغير في الطلب النفطي	5.3	(2.5)	2.6	3.5

المصدر: قويدري قوشيح بوجعة، مرجع سبق ذكره، ص.99.

- زيادة المخزون النفطي عام 1998 بشكل كبير: مما أثر على الأسعار والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم (06): تطور المخزون النفطي العالمي لسنتي 1998-1999

	الدول الصناعية	دول أخرى	المخزون العائم	العالم
الربع الأول 1998	(11)	176	1	166
الربع الثاني 1998	142	267	23	432
الربع الثالث 1998	180	288	14	482
الربع الرابع 1998	133	352	10	472
الربع الأول 1999	40	317	17	374
الربع الثاني 1999	48	240	36	360
الربع الثالث 1999	60	170	(19)	212

المصدر: قويدري قوشيح بوجعة، مرجع سبق ذكره، ص.100.

يبين الجدول الارتفاع الكبير في المخزون النفطي في الربع 2 من سنة 1998، حيث قفز من 166 مليون برميل إلى 432 مليون برميل، ثم ارتفع في الربع 3 إلى 482 مليون برميل ثم بدأ في الانخفاض حتى وصل إلى 212 مليون برميل في الربع 3 من سنة 1999، وفي هذا الوقت انخفضت الأسعار بشكل كبير فلم يتعدى سعر برميل سلة أوبك 10 دولار.

- تجاوز بعض أعضاء الأوبك حصته من إنتاج النفط بسبب مشاكل اقتصادية، واعطاء الأوبك الصفة الرسمية لهذه الزيادات في جاكارتا في 1997/11/30 بزيادة تقدر بـ 2.5 مليون برميل يومي.

- عودة العراق للإنتاج خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، ففي المرحلة الرابعة من تطبيق هذا البرنامج في 1998/11/26 حتى 1999/03/12 صدرت 203.4 مليون برميل وقدرت إيراداته بـ 1.146 مليار دولار.⁶

2- آثار أزمة 1998 على الاقتصاد الجزائري:

رغم الانجازات والتحول في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر منذ منتصف العقد الماضي، فإن أداء الاقتصاد بشكل عام ظلّ ضعيفاً، وفي إطار هذا الوضع شهدت السوق البترولية أزمة انخفاض الأسعار سنة 1998، حيث وصل متوسط السعر ما دون 13 دولار للبرميل. انعكس هذا الانخفاض على حصة الجزائر ضمن منظمة الأوبك، إثر سياسة خفض الإنتاج لإعادة التوازن للأسعار، ومن ثم انخفضت عوائد الصادرات من النفط، حيث أن إنتاج الجزائر من النفط ضمن منظمة الأوبك قد انخفض بنسبة 3.3%

سنة 1998 ليصل الى 818 ألف برميل يوميا، وبنسبة 11.4% اي 749.6 ألف برميل يوميا سنة 1999 مقارنة مع سنة 1997، وهذا بسبب منظمة الاوبك بشأن خفض سقف انتاجها بـ 2600 برميل يوميا باستثناء العراق، وذلك لامتنعاص الموجود في السوق، واعادة التوازن لقوى العرض والطلب.

ان انخفاض الانتاج والأسعار خلال 98 انعكس سلبا على العوائد البترولية، حيث انخفض بـ 32% وذلك يتضح جليا في أنها تقلصت الى 5.970 م.د. عما كانت عليه في 1997 بـ 8.8 م.د. ضمن انخفاض عوائد الاوبك من 109.126 الى 76.302 خلال عامي 97-98. ان أزمة 98 كان لها أثار على وضع الاقتصاد الكلي للجزائر فبالنسبة لـ:

- **ميزانية الدولة:** أدى التراجع الكبير لأسعار البترول الى انخفاض الإيرادات النفطية لتصل الى 46 مليون دولار بدلا من 50 مليون دولار سنة 1997 (الجباية البترولية)، ومن ثمة الى حدوث انخفاض كبير في الإيرادات العامة يقدر بـ 2.871 مليون دولار لتصل الى 13.186 مليون دولار مقابل 16.057 مليون دولار سنة 1997. في المقابل بلغت النفقات 15.027 مليون دولار

مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدر بـ 1.849 مليون دولار، بلغت نسبة هذا العجز الى الناتج المحلي الاجمالي 3.89%.

- **الميزان التجاري:** شهدت الصادرات انخفاضا بحوالي 34% عما كانت عليه العام الماضي، ويعود هذا الانخفاض خاصة الى هبوط قيمة الصادرات النفطية نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط، أما الواردات فقد واصلت اتجاهها التصاعدي منذ عام 1995 رغم الجهود لتقليصها، فارتفعت بنسبة 10.9% خلال عام 1998. ان انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات أثر على الميزان التجاري، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (07): الميزان التجاري لعامي 97-98

الوحدة: مليون برميل

	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة الى الناتج
1997	13.820	8.130	5.690	11.9%
1998	10.150	9.190	1.020	2.2%
نسبة التغير	(34%)	10.9%	82%	/

المصدر: قويدري قویش بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص. 101.

الجدول يوضح لنا أن فائض الميزان التجاري قد تقلص بنسبة 82% سنة 1998، مقارنة مع عام 1997، وهذا ما أثر نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، حيث انخفضت الى 2.2% خلال هذا العام، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع اسعار المواد المصنعة (المستوردة) بدرجات متفاوتة والاعتماد الكبير على العائدات من الصادرات النفطية في تغطية الواردات.

ان هذا التكوين لهيكل التجارة الخارجية ناجم عن القاعدة الضيقة في الجزائر التي تركز بدرجة كبيرة على النشاط الإستخراجي للخدمات، وتفتقر للمقدرة على انتاج السلع الأخرى بصورة تمكن من سد احتياجات الأسواق المحلية مما يؤدي الى تأثر الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة بالصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط، والى استمرار الاعتماد على الواردات لمقابلة الاحتياجات المحلية، وبالتالي فإن الفائض في الوضع العام للميزان التجاري لا يعكس حقيقة الأوضاع في الجزائر.

- **ميزان المدفوعات:** فقد سجل عجزا بقيمة 1.640 مليون دولار، بعد أن شهد فائضا في عام 1997 لأول مرة منذ سنة 1993 يقدر بحوالي 1.160 مليون دولار.

حيث سجلت مكونات ميزان المدفوعات تراجع سنة 1998 مقارنة مع سنة 1997، فمثلا تحول الفائض الموجود في ميزان الحسابات الجارية عام 1997 والبالغ 3450 مليون دولار، الى عجز في عام 1998 بلغ 1220 مليون دولار، ونفس الشيء بالنسبة لميزان السلع والخدمات وميزان الخدمات والدخل الصافي.

عموما فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي تميز بالعجز انعكس على مستوى الاحتياطات الرسمية حيث انخفضت

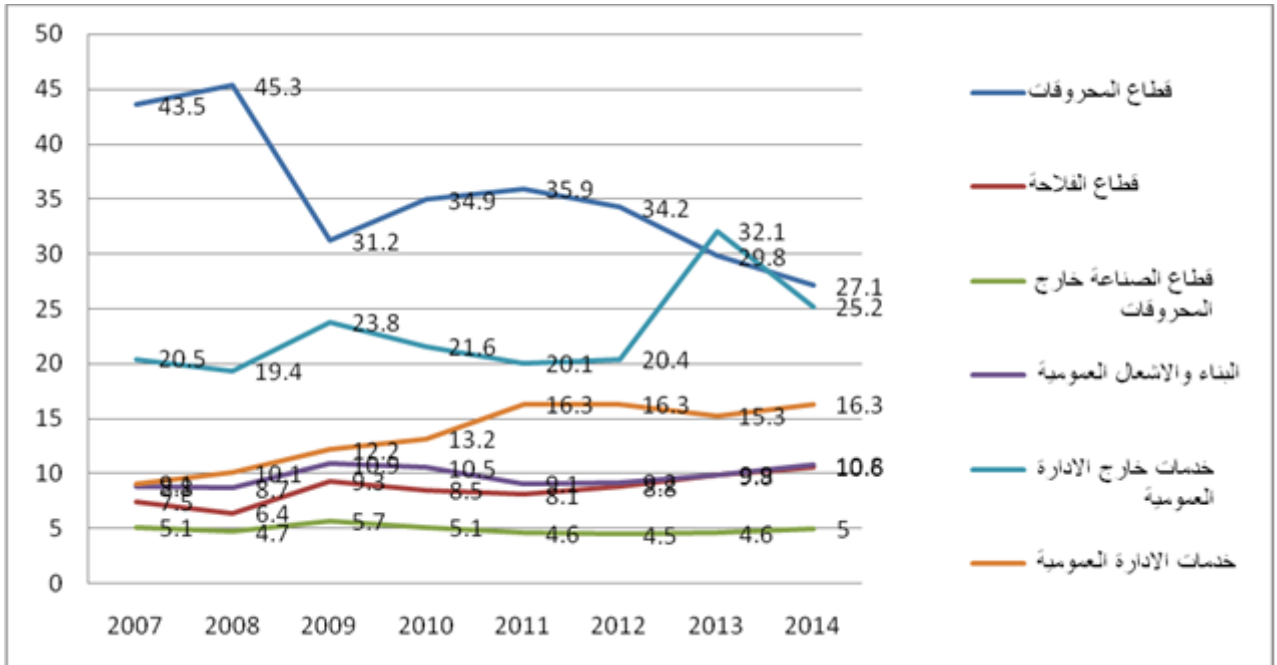
خلال 1998 بحوالي 15% ومن ثم تراجعت تغطية هذه الأخيرة للواردات لتصل الى 2.9% مقابل 11.9 % في 1997. بعد ان بلغت الاحتياطات ذروتها سنة 97 بأكثر من 8.0406 مليار دولار، وذلك بسبب تراجع أسعار البترول من جهة وارتفاع خدمة الدين، حيث أن هذا الأخير سجل ارتفاع عام 98 حيث بلغ معدل خدمة الدين 47% وهذا بدوره يرجع الى عاملين أساسيين:⁷

- انخفاض اسعار البترول.
- ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع الى أكثر من 3 مليار دولار بعدما كانت في حدود 2 و 2.5 مليار دولار، ورغم تراجع أقساط الفائدة سنة 1998.

المحور الثاني: تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات

يمثل قطاع المحروقات محركا للاقتصاد الجزائري فنسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي تتعدى 30% مقارنة بالقطاعات الاخرى , ورغم هذه المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري الا انه يعمل كقطاع مغلق enclave sector فهو لا يساهم في عوامل السوق المحلية ولا يوظف قطاع المحروقات الا ما نسبته 3% من مجموع العمالة المحلية و هذا نظرا لكثافة الراسمال في استثمارات هذا القطاع⁸. كما يعتبر غياب الرؤية العامة لدور القطاعات الاخرى خارج المحروقات في تنوع الهيكل الإنتاجي وتنمية الاقتصاد الجزائري، دور فاعل في تدني مساهمتها في ديناميكية النمو الاقتصادي وتكوين الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب قوة العمل الوطنية، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة للنهوض بمختلف هذه القطاعات في الجزائر. حيث تمثل مداخل المحروقات أكثر من 80% من إجمالي المداخل السنوية في الجزائر، الأمر الذي يستلزم خلق القنوات الكفيلة بضخ هذه الموارد ضمن المسارات التي تؤدي إلى تأهيل القطاعات الاقتصادية الأساسية في حين أن تحرير الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات يعتمد بصورة كبيرة على حوكمة الموارد الاستراتيجية المتاحة وتأمين عوائدها، من خلال دعم القطاعات الأساسية وخلق التوازن بينها فيما يخص مساهمتها في النمو الاقتصادي، ويمكن معالجة ذلك من خلال الشكل التالي:⁹

الشكل رقم (03): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي.



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر 2016.

نلاحظ من خلال الشكل الموضح اعلاه ان الناتج الداخلي الخام يتشكل من عدة قطاعات وقد انتقل من حوالي 11991.6 مليار دينار جزائري في سنة 2010 الى حوالي 17205.1 مليار دج في سنة 2011 وهذا راجع الى السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر وهذا بالعمل خارج المحروقات. لكن

يلاحظ ان نسبة مساهمة قطاع المحروقات هي الاكبر والتي تتراوح ما بين 35.9% الى 43.5% خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 الى غاية 2011 بينما تراجع في السنوات الاخيرة ليصل الى حوالي 27% في سنة 2014 وبالمقارنة مع القطاعات الاخرى فيلاحظ ان مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام ضئيلة حيث تساهم هذه القطاعات مجتمعة بنسبة تتراوح ما بين 56% و 65% , ويبقى قطاع الخدمات الغير ادارية (النقل, التجارة, المطاعم ..) يمثل ثاني أكبر نسبة بعد قطاع المحروقات بينما تبقى مساهمة القطاعات الفلاحة والصناعة والبناء والاشغال العمومية ضئيلة رغم ملاحظة ارتفاع ناتج قطاع البناء والاشغال العمومية أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فهو يشهد تحسن ملحوظ حيث وصل الى 10.5% في سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 والذي وصل الى 7% في حين يبقى قطاع الصناعة هو الأضعف في كل القطاعات.

وتعود سيطرة قطاع المحروقات إلى الدور الكبير الذي تلعبه الصناعات الاستخراجية النفطية للاقتصاد الوطني و الاهتمام الكبير للسلطات العمومية منذ الاستقلال أما ضآلة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى فتعود أساسا إلى ضعف المؤسسات الوطنية وعدم قدرتها على تقديم منتجات تنافسية كما يعود الى ضعف القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية في هذه القطاعات إما بسبب العراقيل البيروقراطية وضعف التحفيزات أو بسبب الرغبة في الاستثمار في قطاعات أكثر وأسرع ربحية و اقل مخاطر كالتجارة أما بالنسبة للارتفاع المتواصل والملاحظ في قيم مساهمة قطاع الفلاحة والبناء والاشغال العمومية فيرجع بالأساس الى استراتيجية التجديد الفلاحي التي شرعت فيها السلطات العمومية خلال السنوات الأخيرة والى البرامج السكنية الكبيرة ومشاريع البنى التحتية.¹⁰

إن الاعتماد على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل انجر عنه تبعية اقتصاد بأكمله لهذا المورد وتعرضه لعدة صدمات كان من أبرزها انخفاض أسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 2014 والتي نتج عنها الوضعية المالية الممثلة في الجدول الموالي:

الجدول (08): الوضعية المالية الخارجية خلال الفترة 2011-2015

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
المتوسط السنوي لسعر النفط الجزائري (دولار)	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79
قيمة الصادرات الكلية (مليون دولار)	72.888	71.736	64.713	59.996	34.566
قيمة صادرات قطاع المحروقات (مليون دولار)	71.661.8	70.583.7	63.326.2	58.31.6	33.080.7
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	20.141	12.057	0.133	5.881-	- 27.537

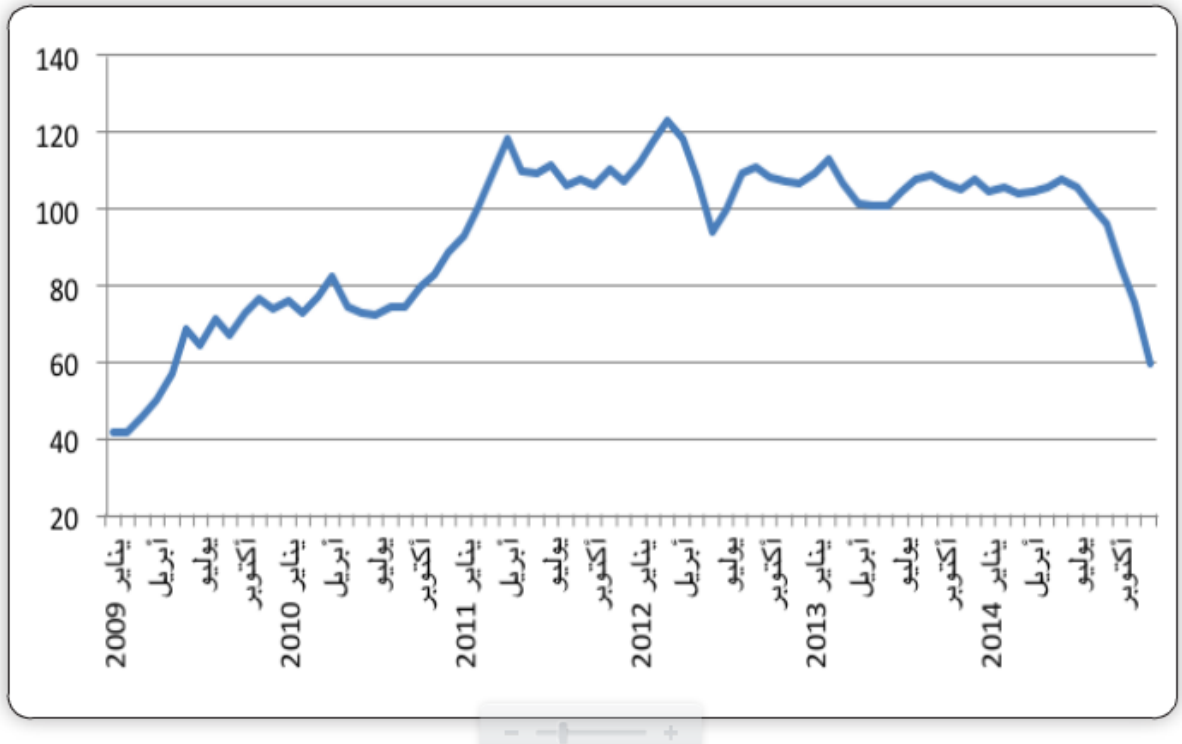
المصدر: تقارير بنك الجزائر 2013، 2014، 2015.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تراجع كبير في أسعار النفط ابتداء من سبتمبر 2014 أي انتقل سعر البرميل من 109 دولار خلال السداسي الأول إلى 75.4 دولار في الثلاثي الرابع ليستقر في حدود 55 دولار خلال الربعي الأول من سنة 2015، حتى انعكس هذا الانخفاض الكبير لأسعار النفط على كل من رصيد الميزان التجاري الخارجي وميزان المدفوعات اين سجل عجز بلغ -9.10 مليار دولار ليستقل ذلك العجز الى الميزان التجاري الذي سجل في الثلاثي الأول من الأول من سنة 2015 عجز -56.12 مليار دولار.

المحور الرابع: الأزمة النفطية لسنة 2014

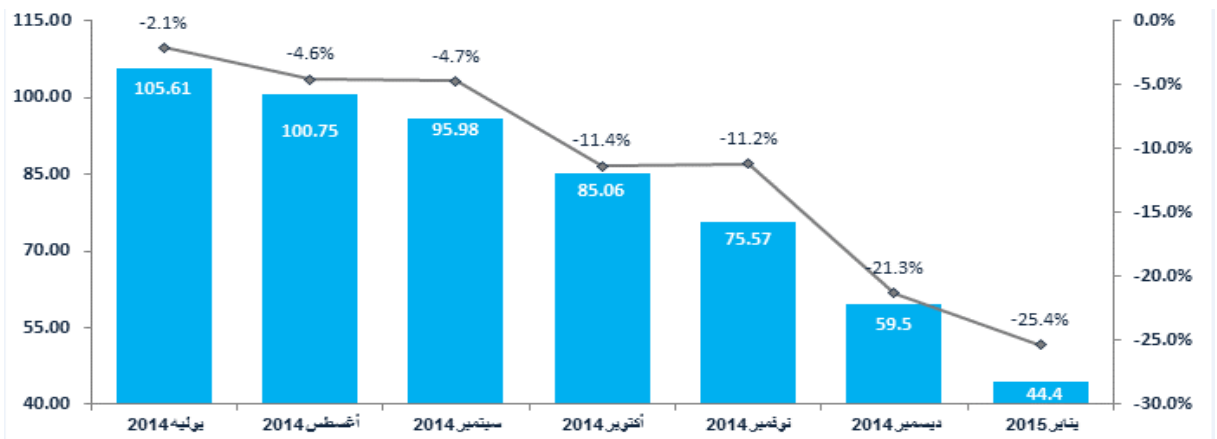
انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014 ، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولارا في جوان 2014 ليصل إلى أقل من 50 دولارا بحلول منتصف أكتوبر 2015، وبلغت النسب المئوية فقد هبطت أسعار النفط بمعدل يتجاوز 60%.

الشكل (04): المعدل الشهري لأسعار سلة الأويك بين عامي 2009 و 2014:



المصدر: التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوابك، عدد 41، لسنة 2014، ص.45.

الشكل رقم (05): المعدل الشهري لسعر النفط لسلة اوبك ونسبة النمو لعامي 2014-2015



المصدر: التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوابك، لسنة 2015

شهد العام 2014 تخمة من النفط الخام المعروض في الاسواق، وهو ما أدى الي تراجع اسعار النفط بشكل كبير خلال العام 2015 لتصل لأقل مستوى لها في 6 سنوات وهو ما أثر بشدة على ميزانيات الدول التي تعتمد على النفط في تغطية نفقاتها مثل فنزويلا التي تسعي بشكل حثيث لاستصدار قرار جماعي بخفض انتاج النفط عالمياً خاصة من اعضاء منظمة اوبك الذين ما تزال أغلبية الدول الموجودة بها تصر على الحفاظ على حصتها السوقية في سوق النفط، بدلاً من السعي نحو تقليل تخمة المعروض، من أجل رفع الأسعار. ورفضت السعودية وهي أكبر منتج للنفط داخل اوبك بشكل مستمر خفض انتاجها من النفط وأكدت على انها مستمرة في الانتاج بنفس المعدلات بهدف المحافظة على حصتها في السوق.¹¹

أولاً: أسباب أزمة 2014

هنالك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خافضة لأسعار النفط وأهمها:¹²

- ظهور إنتاج النفط الصخري: الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.
- التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك): تعد أوبك أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار. فقد فاجأت المنظمة- في اجتماعها الأخيرة - الجميع باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار. وهذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008-2009) عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.
- الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية: بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما . حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016، ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.
- تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة، كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول. فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيار كبير في صادراتها واستثماراتها التي تمثل ثلثي 3/2 ناتجها المحلي الاجمالي، وهذا راجع أساسا الى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب تزايد الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة.
- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة، وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى.

ثانيا: مستقبل الأسعار

- تشير المؤشرات الى أن أزمة البترول مستمرة حتى 2020، وبأن أسعار النفط ستستقر عند المستوى الذي تدور فيه حاليا أي أنها لن تتجاوز الـ 60 دولارا، في الوقت الذي يمكن لها أن تصل حدود 77.56 دولار سنة 2019. هذا ما تأكد من خلال دراسة تم إعدادها من قبل الحكومة وافقت توقعات هيئة عالمية حول أسعار النفط مستقبلا. لهذا فالجزائر تعزز عدم الاعتماد على البترول في مشاريعها الاقتصادية مستقبلا، بهدف الخروج تدريجيا من داخل الاقتصاد النفطي الذي لا يعرف الاستقرار مطلقا، كما أن الحكومة بدأت تخرج من دائرة تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى من مداخل النفط، إذ أنه سيتم تمويل مشروع إنجاز ميناء الوسط من صندوق مؤسسة ميناء الجزائر، وهو مشروع ضخم حسبه ويمثل أضعاف حجم ميناء الجزائر.¹³
- عموما يتوقع الخبراء سيناريو من "الانخفاض طويل الأجل"، حيث تتنبأ العقود المستقبلية لأسواق النفط لعام 2020 بأن تكون هذه الأسعار في حدود 60 دولارا. وفي نفس السياق تؤكد دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي أن هذا الانخفاض سيستمر من ستة إلى ثماني سنوات وهذا بناء على تتبع تاريخي للعلاقة بين قيمة الدولار الأمريكي وسعر النفط، والتي هي علاقة عكسية فغالبا ما تفتقر فترات ضعف الدولار الأمريكي بارتفاع أسعار النفط والعكس صحيح. فالدولار الأمريكي يمر بدورات طويلة المدى من الارتفاع والانخفاض. فبعد انخفاضه خلال الفترة (2002-2011) وهي فترة طفرة أسعار النفط، عاود الدولار الارتفاع مجددا منذ العام 2012، وتزداد الاحتمالات بأن يظل الدولار قويا لفترة أطول (8-6 سنوات) وهذا في ظل قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع معدل الفائدة الرئيسي في 16 ديسمبر 2015 برع نقطة مئوية وأن يستمر الرفع تدريجيا مستقبلا، و بالتالي سحب السياسة النقدية التوسعية الاستثنائية التي بدأها أثناء الأزمة المالية العالمية. وهذا التشديد النقدي الأمريكي ستكون له انعكاسات وخيمة على الاقتصاد العالمي حيث يرجح تراجع (أو حتى هروب) التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى اقتصاديات الأسواق الصاعدة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم آثار ضعف أسعار الأولية، وزيادة تكاليف التمويل الدولية. وهو ما يعني أن الآفاق الخارجية للاقتصادات النفطية خلال الفترة (2014-2022) ليست واعدة.
- وفي حال استمرار انخفاض أسعار النفط في السنوات القادمة، فانه لا محال ستؤدي التدابير الرامية مستقبلا لتحقيق

وفورات في الميزانية العامة إلى إبطاء وتيرة النمو وضعف خلق فرص العمل في القطاع العام. وبلغت الأرقام التفصيلية إن "قيمة احتياطات الصرف الخارجي تبلغ 190 م.د، وإذا استمرت الأمور في التدهور فإنه مع بداية 2019 يكون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي السبيل الوحيد".¹⁴

المحور الرابع: تداعيات انخفاض سعر النفط على الجوانب التنموية للاقتصاد الجزائري:

حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في مآليتها العامة أو ما يعرف "بصندوق ضبط الإيرادات" الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، وقد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطيات لدعم النشاط الاقتصادي. ورغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على التنمية الاقتصادية من خلال الاجراءات التي اتخذتها للتصدي للأزمة.

أولا: أثار الأزمة على الاقتصاد الجزائري

للأزمة النفطية أثار كثيرة في مجملها سلبية على الاقتصاد الوطني باعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد في الأساس على عائدات قطاع المحروقات في تمويل مشاريعه، منها:

- انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي: تمثل الإيرادات النفطية 30% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وعليه فكل انهيار في أسعار النفط سوف تؤثر بشكل سلبي ومباشر على ثلث هذا الناتج، وعليه من المتوقع أن ينخفض معدل النمو خلال سنة 2016 إلى 3.4% حسب ما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم (09): انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي.

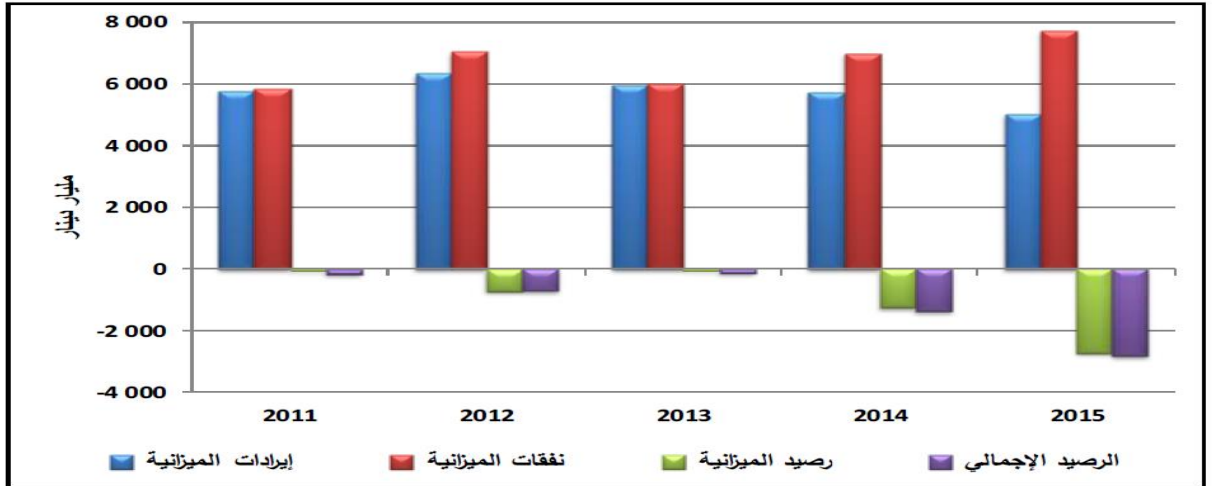
المؤشرات	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليار دولار)	209	211	208
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)	2.8	3.8	3.9
حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي	30%	30%	29%

المصدر: على حميدوش، زهير بوعكريف، تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر - تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية - ، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل أسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29 و 30 أكتوبر 2016، ص 116.

- انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل سنة 2015 سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار العام الماضي، أي بانخفاض قدره 45.47%. - عرف صندوق ضبط الموارد خلال الفترة الأخيرة تقلبات أيضا نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد، مع انخفاض الإنتاج و الصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة، وهو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عنها سابقا، ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226.4 مليار دينار مع قانون مالية 2014، أي ما يعادل 89.4 مليار دولار، بينما قدر الرصيد الإجمالي للصندوق مع سنة 2014 بحوالي 4774 مليار دينار أي ما يعادل قرابة 59 مليار دولار، وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط، والإيرادات الناتجة عن قطاع الطاقة، ويضع هذا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية و الخزينة إلى أكثر من 46 مليار دولار¹⁵.

- خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: فلمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات، الذي انخفضت موارده بشكل حاد، حيث تراجع بـ 1.714,6 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية يونيو 2014 ونهاية يونيو 2015 أي انخفاض بـ 33.3% على مدى 12 شهرا.

الشكل رقم (06): تطور مؤشرات المالية العامة خلال الفترة (2011-2015).

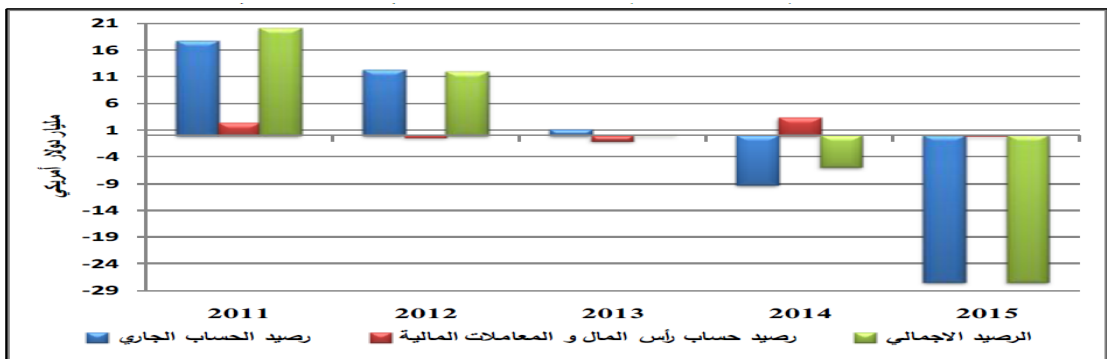


المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2015، ص 85.

- عجز في الحسابات الخارجية: سجلت الجزائر عجزا تجاريا لأول مرة منذ 15 عام بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع. للعلم سجلت الجزائر سنة 2015 عجزا تجاريا بـ 13.71 مليار دولار مقارنة بفائض بلغ 4.306 مليار دولار خلال سنة 2014.

وأوضحت وزارة المالية أن الصادرات تراجعت إلى 37.787 مليار دولار سنة 2015، مقابل 62.886 مليار دولار سنة 2014 (أي بانخفاض نسبته 40 بالمائة)، أما الواردات فتراجعت بدورها لكن بأقل حدة إذ بلغت 51.501 مليار دولار سنة 2015 مقابل 58.58 مليار دولار سنة 2014 (-12 بالمائة)، وهكذا بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 73.37 بالمائة سنة 2015 مقابل 107.35 بالمائة سنة 2014 في السياق ذاته، تقلصت صادرات المحروقات إلى 35.724 مليار دولار مقابل 60.304 مليار دولار (-) 40.76 بالمائة، فيما انخفضت الصادرات خارج المحروقات إلى 2.063 مليار دولار سنة 2015 مقابل 2.582 مليار دولار (20.1 بالمائة)، حالها حال واردات المواد الغذائية التي انخفضت إلى 9.314 مليار دولار سنة 2015 (مقابل 11 مليار دولار سنة 2014)، فيما انخفضت واردات المواد الاستهلاكية غير الغذائية إلى 8.597 مليار دولار مقابل 10.344 مليار دولار سنة 2014. هذا وتراجعت أيضا واردات المواد الوسيطة إلى 5.88 مليار دولار سنة 2015 (مقابل 17.62 مليار دولار سنة 2004)، فيما بلغت واردات مواد التجهيز 17.7 مليار دولار مقابل 19.62 مليار دولار⁶⁶.

الشكل رقم (07): تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2011-2015).



المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2015، ص. 66.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات قد سجل عجزا مستمرا خلال الفترة المدروسة، حيث تدهور هذا العجز إلى حد كبير بين سنتي 2014 و 2015، إذ انتقل من 9,28 مليار دولار إلى 27,48 مليار دولار على التوالي.

وفي نفس المضمار كشفت الحكومة الجزائرية مؤخرا على لسان المدير العام للتجارة الخارجية أن البلد يعيش مرحلة عدم توازن في الميزانية التجارية والمدفوعات، بسبب انهيار أسعار البترول وهو ما أدى إلى تراجع صادرات الجزائر بـ 40%. موضحا أن التقرير الأخير الصادر عن المركز الوطني للإعلام والإحصائيات القائل بأن صادرات الجزائر تراجعت بـ 40% و بـ 11% من وارداتها، كان منتظرا بسبب انهيار أسعار البترول والغاز فيما قابل انخفاض الصادرات والواردات ارتفاع محسوس في حجمها بمعنى الكمية، للإشارة الجزائر اقتصدت 4 م.د بعد انخفاض الواردات بـ 11%¹⁷.

- انعكاسات انهيار أسعار النفط على التجارة الخارجية: تظهر تجليات الانخفاض الكبير في أسعار النفط بشكل واضح وسريع على الميزان التجاري الجزائري الذي يمثل نصيب مداخل النفط 98% من الصادرات الجزائرية، وكل عجز في الميزان التجاري بشكل سريع، يضعف قدرة الدولة على تأمين وارداتها بمستويات مريحة خلال السنوات القليلة المقبلة، وقد حدث ارتفاع حاد في عجز الحساب الجاري خلال سنة 2015 نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية ومن المتوقع أن يتعمق هذا العجز في السنوات الموالية.

الجدول رقم (10): انعكاسات انهيار أسعار النفط على قطاع التجارة الخارجية

المؤشرات	2013	2014	2015
حصة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات	98.4%	97.5%	98%
مجموع الصادرات (مليار دولار)	65.82	61.17	35.13
مجموع الصادرات من المحروقات (مليار دولار)	63.66	58.36	33.08
مجموع الواردات (مليار دولار)	55	58.33	51.64
رصيد الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	0.4%	-4.4%	-16.2%

المصدر: على حميدوش، زهير بوعكريف، مرجع سبق ذكره، ص 116.

وخلال الأشهر الخمسة الأولى لسنة 2017، بلغ العجز التجاري للجزائر 3,97 مليار دولار مقابل عجز بـ 8,71 مليار دولار في نفس الفترة من 2016 بتراجع نسبته 54,4%، وارتفعت الصادرات الجزائرية إلى 15,7 مليار دولار بين جانفي ونهاية ماي من 2017 مقابل 11,15 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي أي بزيادة قدرها 40,77%. أما الواردات فقد انخفضت بشكل طفيف لتبلغ 19,67 مليار دولار في الفترة ما بين جانفي ونهاية ماي 2017 مقابل 19,86 مليار دولار في الفترة المقابلة من 2016 أي بتراجع قدره 0,98%. أما الصادرات خارج المحروقات (5,4% من قيمة الصادرات الاجمالية) فعرفت ارتفاعا إلى 843 مليون دولار أي بزيادة قاربت 11%¹⁸. وفي ظل الارتباط مع تطور الصادرات والواردات من السلع، فمن المتوقع أن يسجل الميزان التجاري عجزا بـ 6,2 مليار دولار في 2017، هذا التوازن من شأنه أن يستقر في 2018 (+0,3 مليار دولار) ليصل إلى +7,9 مليار دولار أمريكي في 2019.¹⁹

- دون أن نغفل على تأثير الصدمة البترولية على احتياطي الصرف الخارجي، فبعد ارتفاع مستمر ومحسوس بدأت احتياطات الصرف الجزائرية في التراجع منذ سنة 2014، فقد أدى كل من العجز القياسي في ميزان المدفوعات المسجل في 2015 والذي بلغ 27,54 مليار دولار، والأثر السلبي للتعبير عن مجمل احتياطات الصرف بالدولار، الناجم عن انخفاض قيمة الأورو مقابل العملة الأمريكية، إلى انكماش حاد في هذه الاحتياطات لسنة 2015، حيث تراجع مستواها من 178,94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 144,13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015، أي بانخفاض قدره 34,81 مليار دولار خلال سنة واحدة.²⁰

وفي الوقت الحالي تقدر احتياطات الصرف حسب ما صرح به محافظ بنك الجزائر محمد لوكال -على هامش ملتقى الاقتصاد الإفريقي المنعقد بالجزائر العاصمة في الفترة الممتدة بين 29 جوان و 1 جويلية- بـ 108 مليار دولار بعد أن كانت تبلغ 114,1 مليار دولار نهاية ديسمبر 2016 وهي مستقرة منذ بداية السنة الجارية بعد تراجع رهيب سجلته بسبب ارتفاع الواردات وانخفاض أسعار النفط، حيث ساهم

هذان العاملان بقوة في تآكل العملة الأجنبية التي تغذي احتياطات الصرف.²¹ ويتوقع أن يعرف الاحتياطي مستوى انخفاض حاد خلال 2017، بالنظر إلى غياب آليات التغطية مع نضوب صندوق ضبط الموارد الذي كان يشكل ضمانا وغطاء للعجز في الميزانية بالخصوص.²²

- التأثير على الشركات العالمية العاملة في مجال النفط: الأزمة النفطية بالأكد أنما تؤثر على الشركات النفطية العالمية والتي بدورها سيكون لها تأثير على الاقتصاد الجزائري اذا كانت لها استثمارات في الجزائر أو لها أي نوع من الشراكة مع الشركة الوطنية سونطراك، كما أن سونطراك باعتبارها شركة نفطية تتأثر بالأزمة بشكل مباشر، فتاريخ الصناعة النفطية يتجه لأن يتكرر، إننا نشهد اتجاها متزايدا لتكرار سيناريو الأزمة النفطية لسنوات 1990. حيث شهدنا اندماج بين العملاق الأمريكي للطاقة Exxon وشركة Mobil الذي نجم عنه ميلاد عملاق عالمي للطاقة اسمه إيكسون-موبيل (Exxon-mobil)، وفي فرنسا شهد العالم اندماج توتال (Total) مع elf aquitaine وشركة فينا (Fina) الذي نجم عنه العملاق الأوروبي للطاقة Total.

حاليا ومع الانخفاض الذي تعرفه أسعار النفط في السوق العالمية منذ جوان 2014، فإن الذي نعيشه هو تكرار ذات السيناريو. فالشركات النفطية الصغيرة لا تملك ملاءة مالية كبيرة وليس لها سيولة كافية تسمح لها بمقاومة الصدمة المالية من دون عمليات استحواذ من المجموعة الطاقوية العملاقة، أو المعروفة في المصطلح النفطي بـ (les majors) والتي تتمثل في أضخم 6 شركات نفط ليست مملوكة للدولة. وتناجر بأسماء تجارية مختلفة وهي إكسون موبيل ورمزها (xom)، شل ورمزها (RDS)، بي بي (BP)، شيفرون ورمزها (cvx) كونوكو فيلبس ورمزها (cop)، توتال ورمزها (tot) لقد بدأت العملية مع نهاية 2014 باندماج مجموعة Haliburton مع شركة الخدمات النفطية Baker Hughes التي أعطت الميلاد لعملاق عالمي للخدمات النفطية، واستحوذ العملاق البريطاني Shell على شركة (british gaz) الذي نجم عنه عملاق آخر في مجال الاستغلال وفي مجال توزيع الغاز في أوروبا. كما سجل إفلاس الشركة الأيرلندية petroceltic والشركة التونسية medex وتم طرح أصولهما للبيع بما فيها الأصول الموجودة بالجزائر. الشركة العمومية الصينية للنفط سينوبيك (Sinopec) التي تنشط في الجزائر بالشراكة مع سونطراك مهتمة جدا بشركة اناداركو (Anadarko) التي تستغل حقولين بتروليين بالجزائر قرب حاسي مسعود، بحاسي بركين. وفضلا عن ذلك وضعت الشركة الإيطالية اينيل (Enel) أصولها في الجزائر للبيع، وهكذا دواليك.

إن هذه الشركات الخاصة تنتهج حركية متسارعة جدا بمهدف المحافظة على الربحية، وأيضا لمواجهة تقلبات السوق احتراماً للمبدأ الأمريكي المقدس "الوقت هو المال (time is money)" "والهدف المرجو من وراء كل ذلك هو اقتصاد الحجم (اقتصاديات السعة) (économie d'échelle) لإجمال وجمع الكفاءات من أجل مواجهة الأزمة بشكل فعال.

أما سونطراك وهي شركة مملوكة للدولة كليا، فالحالة القانونية لها لا تخضع لمنطق الربحية في مواجهة الأزمات وتقلبات السوق. بالتالي هي خارج دائرة اقتناص الفرص التي تتيحها الأزمة الحالية من خلال التفكير في عمليات اندماج أو استحواذ، لأن القرار يعود للدولة مالك أسهم الشركة، وعليه فإن درجة الحركة واتخاذ القرار داخل سونطراك ثقيل، وثقيل جدا. جدير ذكره، أن سونطراك تستغلّ حاليا حقولا نفطية وغازية بالشراكة مع 30 شركة نفطية عالمية، وفي حال رغبتها مغادرة الجزائر وبيع أصولها هذا يشكل مؤشرا سلبيا أمام الشركات العالمية الأخرى في حال إعلان جولة ترخيصات أخرى من طرف سلطة ضبط المحروقات Alnaft لمنح رخص بحث واستكشاف النفط في الجزائر هذا من جهة، من جهة ثانية استثمارات شركاء سونطراك في مجال الاستكشاف وتطوير الحقول تتعرض حاليا للتراجع، ما يؤثر على إمكانيات رفع الإنتاج الذي تصبو اليه، وبالتالي فإن مخطط الاستثمار 2015-2019 في شكله الأصلي، سيكون على المحك بالنظر إلى تراجع السعر إلى مستوى 30 د للبرميل ما سيخفض حصة سونطراك الصافية إلى 9 م.د، وهو مستوى ضئيل لمواجهة مخطط طموح للاستثمارات المعلن عنه سابقا والذي رسم أهدافا طموحة ليس اقلها تجديد الاحتياطات ورفع إنتاج أهم حقولين في الجزائر وهما حاسي مسعود النفطي وحاسي رمل الغازي.²³

ثانيا: مواجهة السلطات الجزائرية لهذه الأزمة

يشير انخفاض أسعار البترول أزمات حادة للمسؤولين الجزائريين، ففي محاولة لاستباق النتائج أعلنت الحكومة عدداً من الإجراءات، وطلبت المواطنين ببذل الجهود من أجل "التضامن الوطني".

وإذا كانت السلطات ترى-ولكنها لا تصرح- أن الوضع سيئ فإنها لا تنوى-على الأقل في الوقت الحالي-المساس بالمواطن. وذلك للحفاظ على الاستقرار والأمن الاجتماعي. إذ سيتم الإبقاء على الدعم والضمان الاجتماعي 70 مليار دولار؛ أي 30% من إجمالي الناتج الداخلي، كما أن الدولة لا تزال يمكنها الاعتماد على موردين ضخمين هما صندوق ضبط الموارد ورصيده 77 مليار دولار. واحتياطي النقد الأجنبي الذي يصل لـ 183 مليار دولار، ولكن هذين الموردين قد ينضببان، حيث حذّر محافظ بنك الجزائر السابق "بدر الدين نويّا" من أنه إذا استمرت نفقات الميزانية على هذا النحو (100 مليار في 2015)، وإذا استمر متوسط سعر البرميل حول 60 دولارًا فسينفد رصيد الصندوق خلال عامين، وحتى إذا كانت احتياطات النقد يمكن أن تغطي ثلاثة أعوام من الواردات فإن الوضع قد يكون صعبًا بدءًا من العام القادم. في تقرير للبنك الدولي، أشار أن الجزائر في حاجة لأن يصل سعر البرميل لـ 130 دولارًا حتى توازن ميزانيتها. وإذا لم تتمكن من تنويع قطاعات الاقتصاد الذي يعتمد على عائدات البترول فلن يكون أمامها سوى أن تصلى وتدعو لارتفاع الأسعار من جديد²⁴.

لمواجهة هذا الظرف الاقتصادي الصعب اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات شملت ما يلي:

- كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.

- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصة مداخل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري . فعلى سبيل المثال تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 دج لكل دولار في 2014/12/31 ليصل إلى 107.17 دج لكل دولار في 2015/11/05، أي بمعدل انخفاض بلغ 17.96% .

- تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لـ 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرة، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بـ 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بـ 16% وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة²⁵، وفرضت ضرائب قيمة مضافة على الهواتف والانترنت ووسائل الاتصال الأخرى بحدود 17%. ويؤكد الخبراء أن الضرائب الجديدة المفروضة في 2016، جاءت لتعويض العجز، ففي المحروقات والكهرباء والإنترنت أصبحت 17% بنسبة زيادة تقدر بـ 10%، وفي نسبة الضرائب على استيراد الأجهزة الكهربائية زيادة من 17% إلى 30%، إضافة إلى ضرائب في تأمين السيارات والطوايح الخاصة بها 600%، واستيراد السيارات الفخمة ناهيك عن الواردات من الفواكه والمكسرات التي سترتفع فيها الرسوم من 30 إلى 60%. وشملت أيضا رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جبرية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة. ان هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة الانتكاسة التي مست أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) سوف تنفذ في غضون بضع سنوات إذا استمر انخفاض أسعار النفط. كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة... هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي²⁶.

- محاربة المستوردين الغشاشين: تولي الحكومة اهتماما كبيرا بمحاربة المستوردين الغشاشين الذين يحققون أرباحا على حساب الاقتصاد الوطني، الأمر الذي جعل فاتورة استيراد الأدوية ترتفع من سنة لأخرى في الوقت الذي كان ينبغي أن تراجع نظرا لما يغطيه الإنتاج الوطني في هذا المجال. وعليه تم تقديم حوالي 142 ألف ملف غش إلى العدالة ضد هؤلاء المستوردين، وستتم محاربتهم من خلال استحداث بطاقة رخصة الاستيراد التي ستحد من هذه الأعمال، فضلا عن تشجيع التصدير والمصدرين بتمكينهم من الاحتفاظ بنسبة من العملة الصعبة خارج الوطن للاستعانة بها على تصريف أموره التجارية. وقال سلال إن منع استيراد المواد التي يتم إنتاجها في الجزائر قرار لا رجعة فيه، حيث تم إلغاء صفقة لشركة الكهرباء والغاز كانت ستستقدم بضاعة من الخارج وهناك شركة وطنية تنتجها، فالجزائر تعمل على المحافظة على احتياطها من العملة الصعبة بكل الوسائل اللازمة.

- تعتزم الحكومة التركيز أكثر على التجارة في المراحل القادمة، من خلال بعث الانتاج الوطني من جديد ليتسنى تدريجيا استخلاف الصادرات التي باتت مكلفة جدا في سياق انخفاض كبير لعائدات النفط، ومن ثمة تعبئة كل الطاقات التي يتوفر عليها قطاع الصناعة بصفته محركا للنمو، وقد تجلت هذه الإرادة في جعل بعث استثمار منتج وتنويع الاقتصاد الوطني أولوية من خلال إعادة تنظيم القطاع التجاري العمومي ومباشرة مراجعة قانون الاستثمار وانطلاق انجاز مركب الحديد والصلب "بلارة" وكذا إعادة دفتر شروط جديد خاص بوكلاء السيارات، بغية تحقيق بروز اقتصادي لسنة 2019 مع نمو يقدر بـ 7% خارج المحروقات، محققة أساسا من القطاع الصناعي ومباشرة إعادة بناء الأطر التنظيمية والقانونية لعدة نشاطات تابعة للقطاع، وقد أفضت إعادة تنظيم القطاع العمومي التجاري إلى بروز 12 مجمعا اقتصاديا منبثقا عن 14 شركة، إضافة إلى 7 مجموعات جديدة تعتبر جميعها محركا للنمو الاقتصادي في البلاد²⁷.

- إعطاء الأولوية للمنتج الوطني وتثمين المناجم: ركزت الحكومة في الوقت الراهن على الانتقال من اقتصاد تنمية إلى اقتصاد قادر على التصدير، في مسعى قائما على إشراك المتعاملين الوطنيين للقطاعيين الخاص والعام وكذا على الشراكة الأجنبية، وعليه تم تنظيم أزيد من عشر لقاءات اقتصادية ثنائية وعقد نحو عشر لجان مختلطة في الجزائر وفي الخارج خلال العام، وأفضت هذه اللقاءات إلى إبرام اتفاقات تعاون اقتصادي لتعزيز الاستثمارات في الجزائر عوض الاقتصر على المبادلات التجارية التقليدية، أما بالنسبة للأجندة الصناعية لسنة 2016 فهي مكثفة بما أن القطاع سيستكمل الورشات الجارية: قانون الاستثمار ودفتر الشروط لتركيب السيارات والمفاوضات مع صانع السيارات بيجو، كما ستتميز السنة الحالية بتاريخ هامة لاسيما في الصناعة المنجمية التي تولي إليها وزارة الصناعة أهمية، سيتعلق الأمر بتجسيد المفاوضات الجارية من أجل إنشاء مجموعات لاستغلال حقول منجمية، ومنها على وجه الخصوص حقول غاز جبيلا "تيندوف" الذي تقدر احتياطاته بـ 3 ملايين طن من المعادن.

للإشارة حققت الجزائر في 2014 فائضا تجاريا قدره 4.63، وقد بلغت قيمة الصادرات 62.95 مليار دولار، مما يدل على انخفاض طفيف بنسبة 4.47%، أما الواردات فقد بلغت 58.33 دولار، أي بزيادة قدرها 6% مقارنة بعام 2013، ويوضح هذا المؤشر أن هناك زيادة متزامنة في الواردات وانخفاض في الصادرات المسجلة خلال الفترة المذكورة أعلاه، وعلاوة على ذلك من حيث تغطية الواردات بالصادرات فإن النتائج تدل على أنها تحسنت إلى 108% في 2014 مقابل 118 سجلت 2013.

- فيما تسعى الدبلوماسية الجزائرية في البحث عن أسواق خارجية لتنويع الصادرات خارج البترول، من خلال عقد اتفاقيات التبادل الحر مع دول أجنبية، والانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، مما سيسمح بسهولة ولوج المنتج الجزائري إلى الأسواق الدولية وتحديد الاستثمارات بما يليق بمعايير واحتياجات تلك الأسواق، علما أن الاستثمارات الجزائرية المنطلقة منذ أكثر من 15 سنة لا تلبى حتى احتياجات السوق العربية وبالكاد توفر متطلبات السوق الجزائرية، وأن التدابير التشجيعية المتخذة حاليا غير كافية.²⁸

الخاتمة:

تظهر لنا الدراسة أن الجزائر تحتاج وفي القريب العاجل صياغة استراتيجية اقتصادية تساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتا (أو بعبارة أخرى ضمان استدامتها المالية) في المدى المتوسط. وعموما تتضمن هذه الاستراتيجية زيادة معدلات الإنتاجية التي هي مفتاح القضاء على كل المشاكل الاقتصادية على حد تعبير الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "ادوارد براسكو" الذي يقول "...الأمر المهم اليوم هو على أي نحو يسير إنتاج الفرد وكيف لنا أن ندفع بالإنتاجية... هي الحل لكل المشاكل... هي التي تساعد في رفع الدخل، وهي التي تخلق الفرق بين الدول ومستوى معيشة الأفراد فيها". وفي هذا السياق لابد على صناع السياسة في الجزائر أن يكرسوا جهودهم لتنويع النشاط الاقتصادي وإعطاء دفعة للاقتصاد غير النفطي من خلال تشجيع النشاط المنتج في القطاع العام والخاص على حد سواء. ولتحقيق هذا الهدف لابد من توافر إدارة حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة، بما يسمح بترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وجودة المؤسسات، والتي تعد شروطا أساسية للنمو القابل للاستمرار، إضافة إلى العمل زيادة مهارات العاملين الذين يحتاجهم سوق العمل عن طريق تحسين جودة التعليم، فالتنمية البشرية هي أساس التنمية الاقتصادية.

- ¹ موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010، ص. 78-80.
- ² Chems Eddine Ehitour, **La politique et le nouveau ordre pétrolière international**, ED Dahleb , 1995, p.171.
- ³ ضياء المجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمي (86-88)، دار الهدى للنشر والطباعة، الجزائر، ص. 41.
- ⁴ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الاوابك، العدد 28، سنة 2001.
- ⁵ قويدري قوشيش بوجعة، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص. 99.
- ⁶ قويدري قوشيش بوجعة، نفس المرجع السابق، ص. 100-101.
- ⁷ كمال رزيق، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، مداخلات الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2003، ص. 14.
- ⁸ شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012، ص. 76.
- ⁹ الشارف بن عطية سفيان، السياسات المالية وإدارة الموازنات العامة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية - حالة الجزائر- مذكره ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2015، ص. 162.
- ¹⁰ حاكمي بوحفص وخدادمية آمال، التنوع الاقتصادي وفك الارتباط بالنفط: تجارب دولية وإمكانية استفادة الجزائر منها، مداخله مقدمة ضمن المحور الثاني والتي تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي المنظم من طرف جامعة باجي مختار كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية والمالية خلال الفترة 14/15 أكتوبر 2017
- ¹¹ تمحة المعروض 2015، الموسوعة الحرة ويكيبيديا على الموقع : <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%81%D8%B7>، تاريخ 2016/04/01.
- ¹² عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، حرر بتاريخ 17 / 12 / 2015.
- ¹³ حمزة عباس، أزمة البترول فرصة للخروج من اقتصاد الطاقة، موقع الشروق اون لاين تاريخ النشر: 2015/01/21، تاريخ الاطلاع 2015/04/01، <http://www.ennaharonline.com/ar>.
- ¹⁴ عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره.
- ¹⁵ حنان لعروسي، خبراء في مجال الاقتصاد يجمعون: التعديلات الدستورية تبرز صحة الممارسة الديمقراطية في الجزائر، الموقع الرسمي لصحيفة دنيا الوطن الالكترونية، تاريخ النشر: 2016/01/27، تاريخ الاطلاع: 2016/04/01، <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/01/27/858094.html>
- ¹⁶ نفس المرجع السابق.
- ¹⁷ حنان لعروسي، نفس المرجع السابق.
- ¹⁸ الجزائر خسرت نحو 4 ملايين دولار في 5 أشهر، شهود بتاريخ: 04-08-2017 على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.akhbarelyoum.dz/ar/index.php?option=com_content&tmpl=component&id=213907
- ¹⁹ وزارة المالية، مذكره عرض قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018-2019، على الموقع http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/NPLF_Arabe.pdf، ص. 18.
- ²⁰ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص. 66.
- ²¹ احتياطي الجزائر من العملة الصعبة يفقد قرابة 14 مليار دولار في أقل من سنة، تاريخ الاطلاع 2017/08/04: <http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=364174>
- ²² حفيظ صوالي، احتياطي الصرف الجزائري يفقد 1.9 مليار دولار شهريا، تاريخ الاطلاع 2017/08/04 : <http://www.elkhabar.com/press/article/110227/#/sthash.CUAqC1t.dpbs>
- ²³ بغداد مندوش، ماهي انعكاسات تراجع الأسعار على الصناعة النفطية العالمية؟، من موقع الجزائر اليوم، تاريخ الاطلاع 2016 / 04 / 01 . <http://aljazairalyoum.com>
- ²⁴ مايكل بورون، أثر انخفاض أسعار البترول على الدول المنتجة في أفريقيا، مجلة "جين أفريك" الدولية ليوم 2015/1/24، ترجمة هدى علام، من الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات: تاريخ النشر 2015/02/24، تاريخ الاطلاع: 2016/04/01. <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=101768#VwVv7HrMhep>
- ²⁵ عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره.
- ²⁶ حنان لعروسي، مرجع سبق ذكره.
- ²⁷ نفس المرجع السابق.
- ²⁸ حنان لعروسي، نفس المرجع السابق.

عنوان المداخلة : مساهمة قياس القيمة العادلة للقوائم المالية على جودة المعلومات المحاسبية.

أ.د/ أحمد قايد نور الدين

أ/ بن زاف لبنى

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد خيضر بسكرة

ملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على مدى مساهمة قياس القيمة العادلة للقوائم المالية على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والتي تساعد في ترشيد قرارات المستخدمين، وذلك من خلال التعرف على نطاق استخدام القيمة العادلة للقوائم المالية ضمن معايير المحاسبة الدولية و دور القيمة العادلة في تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية.

وقد أظهرت النتائج أن القياس المحاسبي يعتبر أحد وظائف المحاسبة وأحد الفروض العلمية الأساسية للمحاسبة، ويقوم القياس المحاسبي على تحديد القيم المتعلقة بكل العناصر التي تشملها القوائم المالية وكيفية عرض هذه القوائم المالية بمعلومات ذات مصداقية وشفافية، ويرتكز القياس المحاسبي على مجموعة من المفاهيم والأركان والأساليب التي تساعد في عملية القياس.

الكلمات المفتاحية: القياس المحاسبي، القيمة العادلة، قياس القيمة العادلة، القوائم المالية، المعلومة المحاسبية، جودة المعلومة المحاسبية.

Abstract:

The objective of this study is to identify the extent to which the fair value measurement of financial statements contributes to the quality of accounting information that helps to guide the decisions of users by recognizing the extent to which the fair value of financial statements is used in international accounting standards and the role of fair value in maximizing the benefit of accounting information .

The results show that accounting measurement is one of the accounting functions and one of the basic scientific assumptions of accounting. The accounting measure determines the values relating to all elements included in the financial statements and how these financial statements are presented with reliable and transparent information. The accounting measure is based on a set of concepts, Which helps in the measurement process.

Keywords: accounting measurement, fair value, fair value measurement, financial statements, accounting information, quality of accounting information.

مقدمة:

لقد فرض عصر العولمة وما انطوى عليه من هيمنة اقتصاد السوق وانتشار اقتصاد المعرفة تغيرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام، وعلى بيئة مهنة المحاسبة بشكل خاص بحيث أصبح من الضروري مواكبة التغيرات التي تطرأ على النظام الاقتصادي وبشكل يتوافق مع سرعة التغيير.



ولقد أوجبت المظاهر والمستجدات على المحاسبة أن تكون على مستوى تتمكن فيه من تلبية حاجات الاقتصاد، في ظل التوجه الحديث للفكر المحاسبي الذي بدا ينتقل من المحاسبة التقليدية إلى أفق واطر جديدة، وذلك نتيجة لتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة مع بدء الكثير من دول وبشكل عام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

و لقدتم إصدار مجموعة من معايير المحاسبة الدولية الجديدة بالإضافة إلى العديد من التعديلات على المعايير القائمة خلال السنوات القليلة الماضية، والتي ركزت على استخدام مفهوم القيمة العادلة، إذ زاد من عدم جودة المعلومات المحاسبية المعدة على أساس التكلفة التاريخية إختيار كبرى الشركات العالمية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لذا اتجهت الهيئات المهنية إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة لقياس عناصر الموجودات والمطلوبات، ولقد استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود كمبدأ سائد للقياس المحاسبي، ونتيجة لبعض أوجه القصور التي صاحبها ظهر من يطالب باستخدام القيمة العادلة من خلال مجلس معايير المحاسبة الدولية و مجلس معايير المحاسبة المالية بإصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة التي تركز في مضمونها على القيمة العادلة، إن مبدأ التكلفة التاريخية في حقيقته يمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، وبالتالي ليس هنالك شك في دقته وصحته لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر الشك في سلامته بعد التملك أو حدوث الحدث لأن القيمة المثبتة في السجلات أصبحت شيئاً من الماضي، والذي قد ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية، نتيجة لذلك بدأت الإنتقادات لمبدأ التكلفة التاريخية، حيث أن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة المتغيرة والسريعة من فترة إلى أخرى بشكل دائم ومن ثم تتغير القوة الشرائية لوحدة القياس النقدي تبعاً لتغير هذه الظروف، بالتالي ظهر التوجه نحو القيمة العادلة كمبدأ للقياس المحاسبي.

نتيجة لذلك بدأت الهيئات المحاسبية الدولية والإقليمية والمحلية بالبحث عن بديل لمعالجة الثغرات الناتجة عن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها، حيث تم التحول إلى مفهوم القيمة العادلة الذي أصبح أساساً هاماً للقياس والإفصاح عن المعالجة المحاسبية للعمليات المالية، وقد تبع التطور في أساس القياس المحاسبي تطور في الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية، لذا أصبحت المؤسسات مطالبة طبقاً لمعايير المحاسبة المقبولة بإفصاح أكثر تفصيلاً عن عناصر وبنود القوائم المالية التي يتم قياسها على أساس القيمة العادلة، لذلك نجد أن القيمة العادلة سوف تصبح أساس القياس المحاسبي في معظم دول العالم.

ومن هنا بدأ التوجه إلى الاهتمام بتبني طرق محاسبية جديدة للقياس المحاسبي ومنها محاسبة القيمة العادلة، الذي بدأ التوجه إليها كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقاً للظروف السائدة، بما يحقق ملائمة وموثوقية القوائم المالية المنشورة، الأمر الذي حدا بالجهات المهنية المتخصصة إلى إصدار معايير محاسبية تلي الاحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالي الدولي والتي شكلت في مضمونها محاسبة القيمة العادلة.

وستتناول الدراسة أثر القياس المحاسبي لأساس القيمة العادلة للقوائم المالية في جودة المعلومات المحاسبية حيث تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف إهتمام المؤسسات بتطبيق مدخل محاسبة القيمة العادلة، وإزاء ذلك نحاول أن نحدد المشكلة التي يدور فيها هذا البحث بالسؤال الآتي:

ما مدى مساهمة قياس القيمة العادلة للقوائم المالية على جودة المعلومات المحاسبية ؟

للإجابة على هذه الإشكالية سوف نتطرق في هذا البحث إلى المحاور التالية:

- ✓ ماهية القياس المحاسبي.
- ✓ نموذج القيمة العادلة للقوائم المالية كأساس للقياس المحاسبي.
- ✓ مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية.
- ✓ اثر نموذج القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية.

أولاً: ماهية القياس المحاسبي

يعتبر القياس المحاسبي أحد وظائف المحاسبة الأساسية وأحد الفروض العلمية الأساسية للمحاسبة وذلك لأهميته في عملية التوافق المحاسبي، ويقوم القياس المحاسبي على تحديد القيم المتعلقة بكل العناصر التي تشملها القوائم المالية و كيفية عرض هذه القوائم المالية بمعلومات ذات مصداقية وشفافية، وترتكز القياس المحاسبي على مجموعة من المفاهيم و الأركان و الأساليب التي تساعد في عملية القياس.

١-تعريف وأهمية القياس المحاسبي: تعتبر وظيفة القياس من الوظائف الأساسية رغم انه بقي فترة من الزمن مهملا في المحاسبة إلا أن المحاسبون بدءوا بالتصدي لمشكلات القياس المحاسبي ومن هنا يمكن استخلاص بعض المفاهيم للقياس المحاسبي.

✓ تعريف القياس المحاسبي:

١. القياس: هو منح قيم نقدية للعناصر التي يتم الاعتراف بها والتقرير عنها في القوائم النقدية.^١
٢. القياس المحاسبي: هو عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات بواسطة من يستخدمون هذه المعلومات.^٢

٣. أما أكثر التعريفات تحديدا لعملية القياس المحاسبي فهو ذلك الصادر عن تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية (A.A. A.) كما ورد في نصه: يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المؤسسة، الماضية والحالية والمستقبلية وذلك بناءا لملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة.^٣

٤. تعريف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB القياس هو عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد محددة، كما انه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة إتخاذ القرار.^٤

٥. أما مجلس المعايير المحاسبية الدولية فقد عرف القياس المحاسبي كما ورد في إطاره التصوري على أنه : عملية تحديد المبلغ النقدي الذي يتم به الاعتراف والافصاح عن عناصر الوضعية المالية للمؤسسة ضمن الميزانية وحساب النتيجة وهذا بالاعتماد على طرق قياس محددة.^٥
ومن خلال هذه التعريفات نستنتج تعريفا ملخصا لعملية القياس المحاسبي : هو ترجمة كمية لأحداث إقتصادية وفق أطر قانونية بهدف توفير المعلومات التي من شأنها أن تسهل عملية إتخاذ القرارات الاقتصادية.

✓ أهمية القياس المحاسبي:

-يعتبر التوجه نحو مقياس القيمة العادلة خطوة أولى جيدة نحو تطوير إرشاد وتوجيه تحسني لتقدير القيمة العادلة.
-معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية.
-أما تأثير استخدام تقديرات القيمة العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية، فإن القيمة العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملائمة وموثوقة ويتضح ذلك في جدول المقارنة التالي:

جدول رقم ٠١ : يبين مقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية من حيث الملائمة والموثوقية

البيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملائمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بأصول أو الالتزامات وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها.	تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها، بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة باستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات.

^١:خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الأردن، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص٦٢..

^٢:احمد محمد نور، المحاسبة المالية القياس والافصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص١٣.

^٣:وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، الاكاديمية العربية، ٢٠٠٧، ص١٠٠.

^٤:ريتشارد شرويد، وآخرون، نظرية المحاسبة، وآخرون، دار المريخ، الرياض السعودية، ٢٠٠٦، ص١٨٥.

^٥:محمد مطر، موسى السيوطي، الممارسات المهنية في مجالات القياس العرض والافصاح، دار وائل، عمان الاردن، ط٢، ٢٠٠٨، ص١٣١.

الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية عن القيم وقد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية.	تعتمد على القيم المثبتة في القوائم المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية.

المصدر: صالح الحواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨، ص ١١٣.

٢-الأركان الأساسية لعملية القياس المحاسبي: وبوجه عام تقوم عملية القياس على أربعة أركان أساسية وهي:^٦

-**الخاصية محل القياس:** إن الخاصية التي تنصب عليها عملية القياس قد تكون التعدد النقدي لشيء معين هو حدث من الأحداث الاقتصادية للمؤسسة كمبيعاتها أو أرباحها مثلا، وقد تنصب على خاصية أخرى غير خاصية التعدد النقدي كأن يكون محل القياس الطاقة الإنتاجية للمؤسسة أو معدل دوران مخزونه السلعي.

-**المقياس المناسب للخاصية محل القياس:** يتوقف نوع المقياس المستخدم في عملية القياس على الخاصية محل القياس، فإذا كانت خاصية التعدد النقدي هي خاصية محل القياس فالمقياس المستخدم حينئذ هو مقياس للقيمة (وحدة النقد)، وأما إذا كانت الخاصية محل القياس الطاقة الإنتاجية مثلا فالمقياس المستخدم هو مقياس للطاقة كعدد الوحدات المنتجة في الساعة مثلا.

-**وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس:** عندما يكون الهدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشيء معين حينئذ لا يكفي فقط تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس، بل لابد أيضا من تحديد نوع وحدة القياس كالدينار أو الدولار.

-**الشخص القائم بعملية القياس :** يعتبر الشخص القائم بعملية القياس عنصرا هاما في عملية القياس لان نتائج عملية القياس تختلف باختلاف القائمين بها خصوصا في حالة عدم توافر المقاييس الموضوعية، والشخص القائم بعملية القياس المحاسبية وهو المحاسب يلعب دورا أساسيا ليس في تحديد مسار وأساليب عملية القياس المحاسبية فقط، بل في تحديد نتائجها أيضا.

٣-أسس القياس المحاسبي: تتمثل أسس القياس المحاسبي في:^٧

- **التكلفة التاريخية:** تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطى في تاريخ الحصول عليها، وتسجل الإلتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين أو في بعض الظروف بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الإلتزامات ضمن السياق العادي للنشاط، وتمثل المبلغ الذي نشأ أصلاً من عملية تبادلية حرة تمت بين طرفين مستقلين ويؤيده مستند ذو حجية قانونية، وهو ما يعبر عنه محاسبياً بالدليل الموضوعي .

-**التكلفة الجارية:** تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الإلتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر، و عُرِفَ بأن ها، التكلفة التي يمكن تحملها من أجل استبدال الأصل بأصل آخر مماثل له في قدرته الإنتاجية، ولا يلزم أن يكون مطابقاً له من حيث المواصفات الفنية ومكوناته .

-**القيمة القابلة للتحقق:** تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منتظمة، وتسجل الإلتزامات بقيم سدادها، أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الإلتزامات ضمن السياق العادي للنشاط، وهي السعر المقدّر للبيع في سياق النشاط العادي مطروحاً منها التكاليف المقدرة للاكتمال والتكاليف الضرورية المقدرة لإتمام عملية البيع.

-**القيمة الحالية:** تسجل الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، وتسجل الإلتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الإلتزامات ضمن السياق العادي للنشاط .

^٦: نفس المرجع السابق، ص ١٣٢.

^٧: احمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ص ٦٢، ٦١.

- القيمة العادلة: المبلغ الذي يمكن به مبادلة الأصل أو تسوية الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة على أساس تجاري وفي سوق نشط .

يتضح للباحث أن أسس القياس المحاسبي تمثل الأساليب التي يمكن بواسطتها التعبير الكمي عن المعاملات والأحداث التي تمت في المؤسسة في السجلات المحاسبية وإظهارها في القوائم المالية، بما يخدم مصلحة مستخدمي المعلومات المحاسبية.

٤- أهداف القياس المحاسبي: تتمثل أهداف القياس المحاسبي في:^٨

- التعبير عن الأحداث والظواهر الاقتصادية التي تتم في الوحدة الاقتصادية بوحدة قياس مناسبة هي النقود.

- توضيح العلاقة بين خصائص الأشياء المراد قياسها أو إخضاعها لعملية القياس.

- قياس الموارد الاقتصادية المختلفة التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية.

يستطيع الباحث إضافة أهداف أخرى للقياس المحاسبي تتمثل في :

- تحديد القيمة الاقتصادية للثروة في فترة معينة وما يطرأ عليها من تغيرات على مدار فترة زمنية محددة.

- توفير معلومات عن العلاقات بين الأحداث الاقتصادية في الوحدة لكافة المستفيدين منها.

٥- أنواع القياس المحاسبي: تتمثل أنواع القياس المحاسبي في:^٩

- القياس الاسمي: أحد أنواع القياسات المستخدمة في الفكر المحاسبي، حيث يعتمد على الأرقام كأسماء للدلالة على عنصر معين من عناصر الأحداث المراد إخضاعها لعملية القياس

- القياس الترتيبي: يعتمد على الأرقام والرموز معاً في تفسير الأحداث والظروف المراد قياسها، وذلك لبيان مركز العناصر أو الخصائص المختلفة مع بعضها البعض، وهذا يدل على وجود ترتيب للخصائص المراد قياسها، حيث يتم ترتيب المفردات ترتيباً معيناً وفقاً لأفضليات معينة، ويكون الترتيب بشكل معين ويعطي معلومات على أن هنالك اختلافات في الترتيب ولكن لا يمكن معرفة اتجاه هذه الاختلافات .

- القياس العددي: يؤدي استخدامه إلى تعيين أعداد للأشياء المطلوبة قياسها بحيث يمكن معرفة العلاقة بين الأشياء عن طريق المعرفة المسبقة للعلاقة بين الأعداد، ويتطلب توافر شروط معينة هي:

أ- أن تكون الخواص موضوع القياس متجانسة .

ب- أن لا تتأثر هذه الخواص بالظروف البيئية المحيطة

ج- أن يكون أساس القياس واحداً .

د- أن تكون نتائج القياس قابلة للتجميع والمقارنة.

- القياس النسبي: قياس لبيانات مستمرة، حيث يكون للفترة نفس المعاني وللمضاعفات كذلك نفس المعاني، و يعكس النسب بين قيم العناصر وذلك نتيجة لاستخدام نقطة الأصل، ويستخدم هذا القياس في تحديد القيم المطلقة للمتغيرات المراد قياسها.

كما يصنف أنواع القياس المحاسبي إلى:^{١٠}

- القياس الكمي: يستخدم فيه وحدات القياس الطبيعية كالمترو والطن للتعبير عن بعض الأحداث، ويستخدم خاصة في محاسبة التكاليف ومحاسبة الموارد البشرية .

- القياس الزمني: يتم استخدام وحدات القياس الزمني كأداة للقياس المحاسبي كاليوم، الشهر، والساعة ويستخدم خاصة في محاسبة التكاليف والمحاسبة التحليلية .

^٨: عبد الحي عبد الحي مرعي، محمد عباس بدوي، مقدمة في أصول المحاسبة المالية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٤، ص ٣٢٧.

^٩: محمد مطر وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاديات المعلومات، عمان، ٢٠٠٠، ص ١١.

^{١٠}: إبراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والعشرون، ٢٠٠٩، ص ١٢.

- **القياس النقدي:** يتم قياس الأحداث الاقتصادية بالنقد، حيث يعتبر النقد الوسيلة الأساسية لقياس قيمة الممتلكات والعلاقات الاقتصادية الأخرى .

- **المؤشرات والنسب المالية:** يتم استخدامها كأداة لقياس الأحداث الاقتصادية ويستخدم في المحاسبة التحليلية. يتضح للباحث أن هنالك أنواع مختلفة للقياس المحاسبي تستخدم جميعها لإعطاء أرقام كمية للأشياء المراد قياسها والتعبير عنها حتى تكون لها دلالات معينة.

٦- **مشاكل القياس المحاسبي:** تتمثل مشاكل القياس المحاسبي في :

- تعدد وتنوع بدائل القياس في الفكر المحاسبي وغياب معايير الاختيار بينها .
- إعماله على نموذج التكلفة التاريخية كنموذج أساسي في قياس الأحداث والعمليات الاقتصادية، وجعل أساليب القياس الأخرى بديلة على الرغم من جدواها وفائدتها، وهذا يؤدي إلى قياس غير سليم وجعل نتائج أعمال الوحدة المحاسبية ومركزها المالي غير معبران عن الواقع الفعلي .

- الإفتقار لوظائف المراجعة الشاملة، نتيجة لتركيز عمل المراجعين على التأكد من سلامة السجلات المحاسبية والعرض السليم لبنود القوائم المالية .

- الصعوبة في إستمرارية تطبيق بعض الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في العديد من الأحيان، باعتبار أن تطبيقها أحياناً قد تكون عديمة الفائدة .

- عدم كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية المطبقة في الوحدات الاقتصادية والتي تؤثر بدورها على نتائج القياس المحاسبي .
يرى الباحث أنه يمكن معالجة مشكلات القياس المحاسبي من خلال الإهتمام بملاءمة نتيجة القياس المحاسبي المتمثلة في المعلومات المحاسبية لكافة فئات مستخدمي هذه المعلومات، ويتم ذلك بتركيز جهود المنظمات المهنية والمهتمين على إصدار قواعد ومعايير تقلل من بدائل القياس المحاسبي.

٧- **معايير القياس المحاسبي:** تتمثل معايير القياس المحاسبي في:^{١١}

- **معيار الموضوعية:** عرفت الموضوعية بأنها عدم خضوع القياس لتقديرات شخصية، أي التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي ، ويؤدي عدم موضوعية القياس المحاسبي إلى تعرض منافع بعض مستخدمي القوائم المالية للخطر، ويتم التحقق من الموضوعية عن طريق :

أ- إمكانية إعادة القياس المحاسبي بواسطة أشخاص آخرين، والتوصل إلى نفس النتائج .

ب- اختبار مدى تمثيل البيانات لحقائق الحياة الاقتصادية.

يرى الباحث أن القياس المحاسبي الذي لا يتوفر فيه شرط الموضوعية هو قياس لا يمكن الإعتماد عليه في اتخاذ القرارات المختلفة، حيث يعبر القياس الموضوعي عن عدم تحيز القوائم بعملية القياس، ويمكن التحقق منه من خلال الأدلة المؤيدة، وتتميز بقبول لدى القائمين بالقياس .

- **معيار الملاءمة:** أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية ملائمة للغرض من القياس، وتكون هذه المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على أن تعكس صورة واضحة وصحيحة عن الشيء المراد قياسه في لحظة القياس وما طرأ عليه من تغيرات على مدار فترة زمنية معينة، والملاءمة نوعان هما :

أ- الملاءمة العامة للمعلومات المحاسبية: توفير المعلومات لمختلف نماذج القرارات.

ب- المعلومات الخاصة للمعلومات المحاسبية: تكون المعلومات ملائمة لنوع معين من القرارات وترتبط بما يراه المستخدم .

¹¹: رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ١٣، ١٢.

يرى الباحث أن الملاءمة العامة للمعلومات المحاسبية تهتم بتوفير المعلومات التي تناسب القرارات المختلفة وبالتالي تتعلق بمجال عمل القائم بالقياس، أما الملاءمة الخاصة للمعلومات المحاسبية فتهتم بتوفير معلومات تناسب مستخدم معين بغرض اتخاذ قرارات محددة .

-معيار القابلية للتحقق: يعتبر من معايير القياس الذي يتوفر فيه الشروط الموضوعية والقدرة للوصول إلى نتيجة موحدة في وجود عمليتين مختلفتين إلا أنه غير قابل للتطبيق العملي لارتفاع تكلفته، يلاحظ الباحث أن هذا المعيار يتطلب ضرورة توفر الأدلة الموضوعية التي تمكن شخص آخر من القيام بنفس الإجراءات التي اتبعه الشخص الأول والوصول لنفس النتائج، إلا أن هذه العملية تعتبر صعبة في التطبيق العملي لارتفاع تكلفته مقارنة مع المنفعة المتوقعة منه .

-معيار القابلية للقياس الكمي: تعيين أعداد للأشياء المرغوب قياسها بحيث يمكن معرفة العلاقة بينها عن طريق المعرفة المسبقة للعلاقة بين الأعداد . يتضح للباحث أن هذا المعيار يتوافق وفرض القياس النقدي الذي يتطلب إخضاع الأحداث الاقتصادية للقياس الكمي والتعبير عنها بوحدات نقدية معينة، لكن هنالك بعض المعلومات لها تأثير على إتخاذ القرارات ولكن لا يمكن قياسها كمياً مما يقلل من أهمية هذا المعيار .

-معيار الفائدة: تعتبر المحاسبة وسيلة لخدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية، لذلك لا بد أن تتصف هذه المعلومات بالفائدة لمستخدميها سواء كانوا داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية، وذلك في شتى مجالات إتخاذ القرارات أو تحديد الأهداف أو توجيه الموارد للوصول إلى الأهداف المرجوة، ويتوقف مقدار أهمية كل شئ على مقدار الفائدة الناتجة عن تنفيذ هذا الشئ، وتتصف المعلومات المحاسبية بأنها مفيدة لمستخدميها، ولا بد أن تتوفر في المعلومات أربعة صفات حتى تكون ذات فائدة وهي، الملاءمة، القابلية للتحقق، البعد عن التحيز، والقابلية للقياس الكمي .

يتضح للباحث أن هذا المعيار مهم للتمييز بين المعلومات التي لها جدوى والتي ليست لها جدوى، فالمعلومات المفيدة تكون منفعتها أكبر من تكلفتها، وتؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها.

- الصلاحية للغرض المستهدف: أن تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة إرتباطاً وثيقاً من حيث قدرتها الإيضاحية ودرجة تأثيرها على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله، ويعتبر قياس الربح وإظهار حقيقة المركز المالي للوحدة الهدفان الأساسيان في القياس المحاسبي، وهذا يتطلب بيانات محاسبية كافية ودقيقة يمكن الإعتماد عليها لتفسير الإحتياجات المختلفة للمستفيدين منها، وعليه لا بد من وجود تكافؤ بين الأرقام الكمية المعبرة عن الأهداف المحاسبية وبين الأحداث والعمليات الاقتصادية التي تعبر عنها هذه الأرقام حتى يمكن الإعتماد عليها وعرضها بصورة صادقة، وبالتالي زيادة الإعتماد على المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الرشيدة .

يرى الباحث أن المعلومات المحاسبية لا بد تكون مفيدة وصالحة للغرض الذي أعد من أجله حتى تساعد مستخدميها في إتخاذ أو ترشيد قراراتهم الاقتصادية المختلفة، وذلك من خلال التأثير في أو تصحيح القرارات المتخذة.

ثانياً: نموذج القيمة العادلة للقوائم المالية كأساس للقياس المحاسبي

تعتبر القيمة العادلة أكثر فائدة من بدائل القياس، فهي تمثل البديل الأنسب لمبدأ التكلفة التاريخية، وأساس المعاملات كبديل للتكلفة التاريخية، ومن بين المواضيع التي عملت معايير المحاسبة الدولية على معالجتها تعدد بدائل القياس المحاسبي باعتبار القياس أحد الوظائف الأساسية للمحاسبة.

١-نشأة وتطور مفهوم القيمة العادلة :^{١٢}

القيمة العادلة كانت تستخدم على نطاق واسع في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ثم تراجع العمل بها وكان الرجوع عن القيمة العادلة بسبب سوء استخدامها بالتلاعب في الأرقام المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، وهذا التلاعب لا يمكن حدوثه في حالة استخدام التكلفة التاريخية، وقد وصلت إساءة استخدام تقديرات القيمة العادلة أعلى المستويات خلال العشرينات من القرن العشرين،

¹²: عامر محمد سلمان، حسنين كاظم عوجة، نماذج القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن عشر، العدد التاسع والستون، ٢٠١٢، ص٣٨).

ففي الدول الصناعية شجع الرخاء والتضخم على وضع إنعكاسات متفاعلة جدا للقيم، ورجعت كثيرا منها على العكس بعد الكساد العالمي الكبير ، ولقد اتجهت المعايير المحاسبية الدولية منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين إلى المطالبة بالتحول في القياس المحاسبي من مبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة كمقياس أفضل لتقييم الأدوات المالية والمطلوبات المالية والممتلكات والاستثمارات العقارية والمنتجات الزراعية ومعالجة تقييم بعض هذه الموجودات بالقيمة العادلة، وذلك بسبب النتائج السلبية المترتبة على إفتراض ثبات وحدة النقد تحت كل الظروف الاقتصادية .

في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ طور مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) والمعيار رقم (٣٩) ومعيار التقرير المالي الدولي رقم (٧)، وذلك لإقرار قاعدة للمحاسبة عن الأدوات المالية على أساس القيمة العادلة، ولا يوجد إتفاق من الناحية النظرية على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة عليها وذلك عند استخدام أساليب التقييم في حالة عدم وجود سوق غير نشط، بالإضافة إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات أو القرارات الاقتصادية .

يتضح للباحث أن القيمة العادلة من أساليب القياس المحاسبي التي استخدمت منذ فترة طويلة، ولكن لسوء إستخدام الإدارة لها في تحريف القوائم المالية وتضليل المستخدمين قل العمل بها، ثم بدأ توجه المعايير المحاسبية الدولية إليها لتوفير معلومات محاسبية تتمتع بخصائص تجعلها مفيدة في اتخاذ القرارات.

٢- تعريف القيمة العادلة : تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم القيمة العادلة بتعدد الجهات التي قدمتها :^{١٣}

فقد عرفت القيمة العادلة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية وذلك في المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) IAS بأنها " القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة، والتي تعمل في ظل ظروف السوق العادية ."

تعرف القيمة العادلة وفقا لما جاء في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ IFRS قياس القيمة العادلة أنها السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة بيع أصل، أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس.

اما مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية فقد عرفتها " السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حين لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع وان يكون كلا الطرفين على معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية ."

أما لجنة معايير التقييم الدولية فعرفتها في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها كما يلي: " هي مبلغ تقديري يمكن في مقابله تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشترٍ وبائعٍ راغبين في عقد صفقة وفي ظل سوق محايد بحيث يتوافر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون إكراه على إتمام الصفقة ."

وقد قدم مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في معياره رقم ١٥٧ مفهوما شاملا للقيمة العادلة حيث عرفها على أنها " الثمن الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو المدفوع لسداد التزام في صفقة منتظمة ما بين المشاركين في السوق عند تاريخ القياس."

٣-تعريف محاسبة القيمة العادلة:هي العمل المحاسبي الذي يعتمد على حساب القيمة العادلة للأصول أو الخصوم، ابتداء من إثبات مختلف العمليات الاقتصادية ذات الصلة المالية، والتسويات القيدية ثم إعداد الحسابات الختامية وانتماء بالإفصاح في القوائم المالية.^{١٤}

أما بالنسبة لأهداف تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس، فيمكن تلخيصها في:^{١٥}

- ✓ إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية.
- ✓ تمكين المؤسسة من قياس أدائها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من اجل:

¹³: محمد زرقون، فارس بن بدير ، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد ٠٤ ، الجزائر، جوان ٢٠١٦، ص ٥.

¹⁴: احمد عزت أبو شملة، دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير، جامعة الأردن، ٢٠١٠، ص ٣٦.

¹⁵: نفس المرجع السابق، ص ٣٧.

-صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة .

-إدارة وقياس المخاطر.

-تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة .

-حساب التعويضات.

✓ إضفاء الشفافية على القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات.

✓ التوجه إلى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية.

✓ توفير معلومات مالية مفيدة لصناع القرار، سواء أكانوا داخل المؤسسة أو خارجها.

٤-أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة للقوائم المالية: للقياس بالقيمة العادلة أهمية كبيرة منها ما يلي: ^{١٦}

✓ إن أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملائمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية بالمقارنة مع التكلفة التاريخية

نظرا لوجود علاقة إيجابية قوية بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية (الأسهم والسندات) وبين القيمة السوقية لحقوق الملكية.

✓ إن القياس على أساس القيمة العادلة للأصول والالتزامات في قائمة المركز يتسم بأنه أكثر ملائمة وموثوقية مقارنة بأساس التكلفة

التاريخية نظرا لوجود ارتباط معنوي بين أسعار وعوائد الأسهم والتقرير عن المعلومة بالقيمة العادلة .

✓ إن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ينتج معلومات أكثر ملائمة وذات قوة تغيرية أكثر مقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية.

✓ إن معلومات القيمة العادلة تؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية بالإضافة توفيرها

لأساس محايد لتقييم كفاءة الإدارة.

✓ إن القياس على أساس القيمة العادلة يساعد الوحدات الاقتصادية على تخصيص الأتمثل لمواردها والمحافظة عليها.

✓ إن القياس على أساس القيمة العادلة يجعل معلومات القوائم المالية أكثر ملائمة وفاعلية للمقارنة مع أساس التكلفة التاريخية.

٥-نطاق استخدام القيمة العادلة للقوائم المالية ضمن معايير المحاسبة الدولية:

لقد تم استخدام القيمة العادلة من خلال العديد من المعايير نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم ٠٢ يبين: نطاق استخدام القيمة العادلة ضمن معايير المحاسبة الدولية

المعيار الدولي	نطاق استخدام القيمة العادلة
IAS16:الأصول الثابتة	يترك المعيار الحرية للمؤسسة في الاختيار بين البديلين: التكلفة المهيكلية والقيمة العادلة، وحسب البديل الثاني تظهر الأصول بقيمتها العادلة ناقص مجمع الإهلاك اللاحق ناقص خسائر انخفاض القيمة .
IAS17:عقود الإيجار	الاعتراف المبدئي يكون بالقيمة العادلة لعقود الإيجار لدى المستاجر والتي تساوي القيمة العادلة للملكية المؤجر.
IAS18:الاعتراف بالإيراد	يجب قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المقبوض، والفرق بين القيمة العادلة والمبلغ الاسمي للمقابل يعترف به بشكل منفصل.
IAS٢٠:المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	يجب الاعتراف بالمنح الحكومية الشاملة المنح غير النقدية بالقيمة العادلة فقط.
IAS21:أثار التغيرات في أسعار الصرف العملات الأجنبية	يتم التقرير عن العملات بعملة أجنبية عند الاعتراف المبدئي بعملة التعامل بتطبيق على مبالغ العملة الأجنبية بسعر الصرف الفوري.

¹⁶ :. ماهر مصطفى أحمد عبد المجيد، تقدير القيمة العادلة للشركات، المجلة العلمية للتجارة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد الرابع والعشرون، ٢٠٠٠، ص٧٨.

IAS28: الاستثمارات	يجب على المؤسسة تقديم إفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات في الشركات الزميلة والتي قد تم الإعلان عن عمليات التسعير.
IAS38: الأصول غير الملموسة	تظهر بتكلفتها عند الاعتراف المبدئي، أما القياس اللاحق فيمكن أن يتم باستخدام القيمة العادلة فقط إذا أمكن الرجوع إلى سوق نشط.
IAS39: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	تقاس كل الأدوات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة وكذلك الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة شاملة جميع المشتقات المالية وكذلك الأصول المالية المتاحة للبيع.
IAS41: الزراعة	تظهر الأصول البيولوجية عند الاعتراف المبدئي وعند كل قياس لاحق بقيمتها العادلة ناقص التكاليف المقدرة عند نقطة البيع.

المصدر: سعاد بوروسية، اثر تطبيق معايير المحاسبية الدولية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة قسطنطينة، ٢٠١٠، ص ٩١.

٧-أسباب التحول للقياس بالقيمة العادلة للقوائم المالية: تتمثل مبررات التحول إلى القيمة العادلة في :^{١٧}

- ✓ تمكن من القياس الملائم والواقعي للأصول الثابتة والإلتزامات و الإفصاح عنها بالقوائم المالية بشكل مقبول لجميع المستفيدين ولجميع الأغراض .
- ✓ تعمل على توفير الواقعية للأرباح في ظل المخاطر المختلفة .
- ✓ توفر قياس أكثر ملاءمة ودلالة للتدفقات النقدية المستقبلية .
- ✓ تعمل على تحسين تشغيل أداء الوحدات الاقتصادية وتحسين كفاءة الأداء .
- ✓ تصحيح البيئة العلمية للوحدات الاقتصادية عند نشر المعلومات المحاسبية من الأصول والإلتزامات عند إعادة تقييمها، وأثر ذلك على ربحية الوحدة الاقتصادية .

- ✓ توفر قوائم مالية عادلة وحقيقية لأغراض الدمج بين الوحدات الاقتصادية .
- ✓ تعد أفضل مقياس للتعبير عن القيمة الذاتية للأصل والتي تعبر عن الخدمات والمنافع المتوقع منه

يستطيع الباحث إضافة المبررات التالية :

- ✓ توفير معلومات تتميز بجودة عالية، مما تساعد في ترشيد قرارات المستخدمين.
- ✓ توفير معلومات تعكس الوضع الحقيقي للوحدات الاقتصادية في تاريخ القياس.
- ✓ يؤدي إلى تطوير سوق الأوراق المالية لتصبح كفؤ حتى تعكس المعلومات المتاحة عن المؤسسة.
- ✓ توفر معلومات تساعد في تقويم كفاءة الإدارة في إستغلال الموارد المتاحة.

٨-مزايا استخدام القيمة العادلة: تتمثل مزايا استخدام القيمة العادلة في :^{١٨}

- ✓ أنها مرآة السوق على الاقتصاد تعكس العوامل المتواجدة في السوق .
- ✓ أساس قياس يعتمد على ما هو متواجد في السوق ولا علاقة لها بالظروف الإستثنائية.
- ✓ توفر معلومات موثوقة من خلال عكسها ظروف السوق، وتزيد من الشفافية .
- ✓ تؤدي إلى زيادة الرفع المالي في أوقات الرخاء، مما يؤدي بدوره إلى زيادة فعالية الأسواق.
- ✓ تخفيف حدة وتداعيات الأزمات المالية من خلال أخذها مؤشرات السوق في الإعتبار.
- ✓ عدم وجود بديل قياس مناسب لها، حيث أن محاسبة التكلفة التاريخية تعاني كثيراً من المشاكل العملية.

¹⁷ محمد نواف حمدان، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن إنخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء معايير المحاسبة الدولية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، رسالة ماجستير غير، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٥٩، ٦٠.

¹⁸ محمود الطبري، مخاطر القياس المحاسبي وإنعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية، جامعة بغداد، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مجلة . بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والثلاثون، ٢٠١٣، ص ٢٤٢، ٢٤٣.

- ✓ إن الانحراف الذي أدى إلى الأزمة المالية العالمية ليس في القيمة العادلة بل في تطبيقها، مما ترتب على ذلك وجود إنحرافات في الأسعار السوقية في ظل ظروف معينة. يساعد على تحسين الشفافية في القوائم المالية ودعم الأسواق المالية، ويخفف من الفرص المتاحة لإدارة الأرباح خاصة في حالة توافر أسعار سوقية للأصول و الالتزامات محل التقييم .
- ✓ توفر قاعدة ملائمة للمستثمرين والمساهمين لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية بإضافة أسس جديدة للتنبؤ بالنتائج المستقبلية والتدفقات النقدية.

٩- انتقادات استخدام القيمة العادلة: تتمثل انتقادات استخدام القيمة العادلة في ^{١٩} :

- ✓ لم تقدم برنامجا متكاملًا للإعتراف والقياس و الإفصاح المالي .
- ✓ يتضمن تحديدها والإعتراف بها قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة.
- ✓ هنالك الكثير من الإستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويعتمد قياسها على التكلفة التاريخية.
- ✓ عدم موثوقية بعض تقديرات القيمة العادلة، بحيث يؤدي إلى انخفاض ملائمة المعلومات أو عدمها.
- ✓ في حالة استخدام الخبراء أو المقدرين قد تختلف تقديراتهم، مما تفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة.
- ✓ قد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها.
- ✓ قد يترتب على عمليات التقييم أعمال تلاعب، وذلك لتغطية بعض التجاوزات التي تحدث في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

١٠- متطلبات قياس القيمة العادلة للقوائم المالية: تتمثل متطلبات قياس القيمة العادلة في: ^{٢٠}

- **الموثوقية والقياس:** تكون معلومات القيمة العادلة موثوق بها ومفيدة في إتخاذ القرارات إذا كانت الأسواق تتصف بالسيولة والشفافية لجميع الأصول والالتزامات، ونسبة لأن كثير من الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشط فإن طرق تقدير قيمتها العادلة تكون إجتهدية، وبالتالي تكون أقل موثوقية .
- **تحيز الإدارة:** تستخدم الإدارة إجتهدات شخصية كبيرة في عملية التقييم، مما يؤثر في موثوقية المعلومات، فتحيز الإدارة سواء كان مقصود أو غير مقصود يمكن أن ينتج عنه مقاييس غير مناسبة للقيمة العادلة وعرض غير صحيح للمكاسب وحقوق الملكية.
- **قابلية الصحة والتحقق:** إن زيادة تنوع وتعقيد الأدوات المالية يتطلب التحقق من صحة تقديرات القيمة العادلة، ولكن عملية التحقق التي تكون غير قائمة على أساس أسعار السوق الموجودة تعتبر مشكلة، لأن العديد من القيم تُبنى على أساس المدخلات والطرق التي تختارها الإدارة بطريقة إجتهدية مما يصعب التحقق منها، لذلك يحتاج المراجعين ومستخدمي القوائم المالية إلى تركيز أكبر لفهم الطريقة التي تمت على أساسها عملية قياس الأصول والالتزامات، ودرجة موثوقية هذه التقييمات عندما تبنى القرارات على أساسها
- **الإفصاحات:** إن تقديرات القيم العادلة لا تنتج عنها قوائم مالية شفافة إذا أخذت وحدها، لذلك تحتاج إلى إفصاحات إضافية لإعطاء معنى وفهم لمستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بموثوقية هذه التقديرات، وإعطائهم إفصاحات ملائمة عن العوامل التي تؤدي إلى التغيرات في القيمة العادلة.

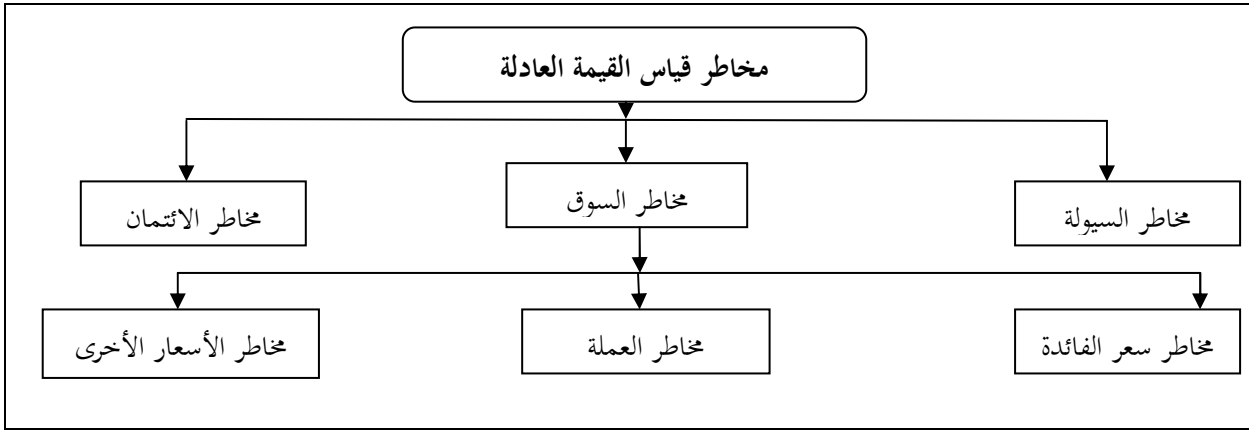
١١- مخاطر قياس القيمة العادلة: تتمثل مخاطر قياس القيمة العادلة في: ^{٢١}

- **مخاطرة الائتمان:** ناتجة من أن أحد أطراف الأداة المالية يتسبب في خسارة مالية للطرف الآخر نتيجة لعدم قيامه بتنفيذ الإلتزام .
- **مخاطرة السيولة:** عدم قدرة المنشأة على تمويل إحتياجاتها المالية القصيرة الأجل

¹⁹ :يم سابا خوري، القيمة العادلة والنمو الاقتصادي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، المؤتمر المهني العلمي السابع، ٢٠٠٦ عمان، ص ٤٣، ٤٤.
²⁰ :عفاف إسحق أبوزر، المحاور الرئيسية للقياس المحاسبي للأصول باستخدام مفهوم القيمة العادلة في إطار معايير المحاسبة الدولية،: المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٧٦.
²¹ :نبيل عبدالرؤف إبراهيم، دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثالث، السنة السادسة عشرة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٠٥.

- **مخاطرة السوق:** المخاطرة التي تؤثر على قيمة المنشأة أو تدفقاتها النقدية بسبب التغيرات في أسعار الأوراق المالية، أسعار السلع، أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وتصنف مخاطر السوق إلى :
 - **مخاطرة سعر الفائدة:** ناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق .
 - **مخاطرة العملة:** ناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الصرف الأجنبي.
 - **مخاطرة الأسعار الأخرى:** ناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق بإستثناء الناتجة من مخاطرة سعر الفائدة أو مخاطرة العملة، سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق .
- ويمكن توضيح تأثير هذه المخاطر على قياس القيمة العادلة بالشكل التالي:

شكل رقم ٠١: المخاطر التي تؤثر على قياس القيمة العادلة



المصدر: نبيل عبدالرؤف إبراهيم، دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثالث، السنة السادسة عشرة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٠٦.

يلاحظ الباحث من الشكل أعلاه أن قياس القيمة العادلة يتأثر بمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق نسبة لعلاقتها بالقيمة السوقية للسهم، وهذا يتطلب مراعاتها عند قياس القيمة العادلة حتى تكون المعلومات الناتجة دقيقة وموثوقة فيها.

١٢- أساليب قياس القيمة العادلة: تتمثل أساليب قياس القيمة العادلة في :^{٢٢}

- ✓ السعر المحدد في سوق نشط، لأنه يعتبر أفضل مقياس للقيمة العادلة .
- ✓ إذا لم يتوفر سوق نشط يتم تقدير القيمة الدفترية إذا كانت قريبة من القيمة العادلة وخاصة للبند ذات معدل الفائدة المتغير، وعند غياب السوق النشط يحتاج القياس إلى استخدام الحكم الشخصي، لكن ذلك يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة، ولتقدير القيمة العادلة في ظل غياب السوق النشط يمكن إتباع أي من الطرق التالية، القيمة التاريخية حسب الأرقام القياسية للأسعار العامة، تكلفة الاستبدال، أو سعر البيع في السوق المقارنة، وحتى يتم قياس القيمة العادلة لابد من توافر المعلومات الأساسية التالية :
- أ- وجود موضوع للتبادل .
- ب- وجود أطراف لعملية التبادل .
- ج- التمتع بالإرادة الحرة لأطراف التبادل عند إجراء التبادل .
- د- معرفة أطراف عملية التبادل بجميع الحقائق المرتبطة بهذه العملية. جود سوق نشط.

^{٢٢}..و. ليد زكريا صيام، أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها، المؤتمر المهني العلمي السابع، عمان، ٢٠٠٦، ص ٤.

و- إستمرار طرقي عملية التبادل في ممارسة نشاطهما دون وجود أي إتجاه للتصفية أو تقليل حجم النشاط بصورة جوهرية. ز- تمتع النشاط الاقتصادي بالإستقرار النسبي.

✓ قد يتم استخدام الأساليب التالية لقياس القيمة العادلة:

أ- الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة .

ب- خدمات التسعير من جهة خارجية .

ج- نماذج التسعير الداخلية

د- التدفقات النقدية المخصومة .

يتضح للباحث أن القيمة السوقية لسوق نشط تعتبر أفضل أسلوب لقياس القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية، وفي حالة عدم وجود سوق نشط يتم استخدام أسعار الأدوات المالية المشابهة، أو استخدام أساليب قياس أخرى باختيار الإدارة، مما ينتج عنه نتائج غير دقيقة لاستخدام الحكم الشخصي.

ثالثاً: مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية

إن الهدف الأساسي للقوائم المالية توفير معلومات ذات جودة عالية تتعلق بالوحدات الاقتصادية، وبشكل أساسي ذات طبيعة مالية تفيد في صنع القرارات، وأن توفير معلومات ذات جودة عالية تعتبر عملية مهمة لتأثيرها في أصحاب رأس المال والمستخدمين الآخرين لهذه المعلومات، ولكن هنالك صعوبة في كيفية تفعيل وقياس هذه الجودة.

١- تعريف المعلومات المحاسبية: المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم تجهيزها وعرضها بطريقة منظمة ونافعة في عمليات اتخاذ القرار.^{٢٣}

٢- أنواع المعلومات المحاسبية: تشمل المعلومات المحاسبية نوعين من المعلومات إجبارية واختيارية:^{٢٤}

أ- معلومات محاسبية إجبارية: مطلوبة بقوة القانون وتمثل في التزام الوحدة الاقتصادية بمسك الدفاتر وحفظ السجلات والمستندات وإعداد التقارير وكذلك معلومات محاسبية إجبارية عن الأجور والمرتبات والعملاء والموردين.

ب- معلومات محاسبية اختيارية: مثل أنظمة الموازنات والأنظمة المحاسبية والتقارير الخاصة بالإدارة الداخلية بالرغم من أهمية وفائدة المعلومات المحاسبية الاختيارية التي تخرجها هذه النظم إلا أنه يمكن أن تعمل المؤسسة وتستمر في البقاء دون وجود هذه النظم .

٣- أهمية المعلومات المحاسبية: نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من تقديم وتوفير المعلومات المحاسبية تحدد في تحقيق حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات ولاسيما متخذي القرارات .

ومن هنا تتضح لنا أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات، حيث أن متخذ القرار إذ أراد حل مشكلة معينة فانه يلجأ إلى تعريفها ثم تطوير بدائل الحلول لها ومن ثم جمع المعلومات لكل بديل، المعلومات التي يجمعها قد يكون في حالة تأكد منها، أو في حالة عدم التأكد من المعلومات.

وعليه فإن أهمية المعلومات المحاسبية تكمن في شدة الحاجة إليها، لأنها تساعد الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الأهداف المرجوة، كما أنها تمكن المدراء ومتخذي القرار من أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بشكل سليم ودقيق.

ولقد ازدادت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عدة عوامل عديدة أدت إلى تلك الزيادة مجتمعة فيما يلي:^{٢٥}

²³. عاشوش عايدة، لقصير مريم، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان ٢٠١١، ص ٥.

²⁴. محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ضل ظروف عدم التأكد، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، ٢٠١١، ص ٥٥.

- النمو في حجم الشركة: يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة .
- ازدياد قنوات الاتصال في الشركة: مما يتطلب توفير المعلومات بصورة راسية وأفقية.
- تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية: ويتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة .
- التأثير بالبيئة الخارجية: تتأثر الشركة بالبيئة الخارجية وتؤثر بها، ولقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات.

٤-تعريف جودة المعلومات المحاسبية: عُرفت بأنها الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية وتكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عند إعداد التقارير والقوائم المالية ، و عُرفت بأنها توافر مجموعة من الخصائص المحاسبية الرئيسية التي تتسم بها المعلومات المحاسبية في إطار نظام محاسبي متكامل، ومن ثم الوصول إلى قوائم مالية موثوقة و مفيدة وخالية من الأخطاء بسبب الغش والتحريف والتضليل ، كما عُرفت بأنها الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية، و القواعد اللازم إستخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية.^{٢٦}

يستنتج الباحث من تعريف جودة المعلومات المحاسبية بأنها :

- ✓ خصائص تتصف بها المعلومات المحاسبية.
 - ✓ ناتجة من نظام محاسبي متكامل في ظل معايير محاسبية عالية الجودة وإدارة عالية الكفاءة .
 - ✓ تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة للمسؤولين عند إعداد التقارير والقوائم المالية .
 - ✓ تؤدي للوصول إلى معلومات موثوقة وخالية من الأخطاء المادية الجوهرية .
 - ✓ تساعد في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من إستخدام الطرق المحاسبية البديلة .
- يستطيع الباحث تعريف جودة المعلومات المحاسبية بأنها الخصائص التي تتصف بها المعلومات المحاسبية الناتجة من نظام محاسبي متكامل وفق معايير محاسبية عالية الجودة ونظام إداري كفوء، وتكون موثوقة وخالية من الأخطاء الجوهرية وذات فائدة لواضعي المعايير المحاسبية ومعدّي التقارير والقوائم المالية.

٥-أهداف جودة المعلومات المحاسبية :تمثل أهداف جودة المعلومات المحاسبية في الآتي :^{٢٧}

- ✓ تجعل المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية مفيدة لمستخدميها.
- ✓ تمكن من تقويم مستوى جودة المعلومات المحاسبية ومنفعتيها في إتخاذ القرارات
- ✓ تساعد المسؤولين في وضع معايير المحاسبة والمراجعة .
- ✓ تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم والتقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

٦-خصائص جودة المعلومات المحاسبية: الخصائص التي تتسم بها جودة المعلومات المحاسبية تمثل الإمداد المباشر للمحاسب من معلومات عند إعداد القوائم المالية فهي تتمثل في خصائص أساسية وخصائص رئيسية بالإضافة إلى خصائص ثانوية يمكن عرضها على النحو التالي:^{٢٨}

²⁵: هادية متوح، دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، المركز

الجامعي بالوادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جوان ٢٠١٢، ص ص٧٢،٧١.

^{٢٦}: أحمد بن محمد السلمان، تطور جودة المعلومات المحاسبية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني،الرياض، ٢٠١٢، ص٤٠.

²⁷: فؤاد محمد الليثي، نظرية المحاسبة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٦٦.

²⁸: نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، مداخلة بعنوان العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة،

المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، ٢٠٠٩، ص ص ١١،١٢.

م	الخصائص النوعية لجودة المعلومات	المقصود بها
1	الملائمة Relevant	وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من البيئة والأغراض التي تعد من أجلها و تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم البدائل التي تتعلق بها القرار.
3	الوثوق Reliability	ان تكون هذه المعلومات مستندية إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر الثقة في تلك المعلومات كما تبرر إمكان الاعتماد عليها، كما أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر - مستقل عن الشخص الأول - بتطبيق نفس الأساليب.
3	الحياد Neutrality	اصطلاح يصف عدم التحيز، و هذه الصفة تتفق مع مستندية المعلومات لأن المعلومات المتحيزة - بحكم طبيعتها - معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها. وتساعد المعلومات المحاسبية التي تتصف بالحياد الوفاء بالاحتياجات المشتركة لمستخدمي القرار - وتتسم المعلومات المحاسبية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقا.
4	القابلية للمقارنة Comparability	تؤدي إلى التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى خلال فترة زمنية معينة ، كما تمكنهم من مقارنة أداء المؤسسة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.
5	الملائم التوقيت Timeliness	تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها. وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تم التراخي في تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها
6	قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب Understanding	لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية ، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى.
7	الأهمية النسبية والإفصاح التام الأمثل Materiality & Disclosure	أن القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية. وكثيرا ما تنطوي المعلومات المحاسبية - باعتبارها وسيلة قياس وإتصال - على تقديرات اجتهادية تعتمد إلى حد كبير على تقييم مستوى الأهمية النسبية.
8	القيمة التنبؤية Predictive Value	أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.
9	إقتصادية المعلومة Economic	تتمثل في الجدوى الاقتصادية التي تتحدد من خلال قدرة المعلومات المحاسبية على تحقيق عائد أكبر من تكلفة إنتاجها.

10	Consistency الثبات	وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى ، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بنظر الاعتبار من قبل المستخدم.

المصدر: نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، مداخلة بعنوان العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، المعهد العالي للحسابات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، ٢٠٠٩، ص ١١، ١٢.

٧- العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية: تتمثل العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية في:^{٢٩}

✓ **تحديد المستخدم للمعلومات المحاسبية:** ينبغي على منتج المعلومات المحاسبية أن يكون ملما وعلى دراية بمستخدم هذه المعلومات وكذلك الأساليب التي سوف يتبعها في عملية تحليل المعلومات ومدي إلمامه بالطريقة المثلى لإتخاذ القرار.

✓ **وضوح الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية الجيدة، من حيث :**

أ. الملاءمة بين المعلومات والقرار المطلوب اتخاذه.

ب. الثقة في المعلومة وإمكانية الاعتماد عليها .

ج. القابلية للمقارنة بين الأنشطة المتماثلة وبين الشؤون المختلفة.

د. الثبات النسبي من فترة لأخرى.

✓ **مراعاة محددات القياس وعرض المعلومات المحاسبية:** من العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية ضرورة مراعاة محددات القياس والعرض وهي:

أ. الأهمية النسبية للمعلومات والتي يختلف مفهومها من شخص لآخر حسب التقديرات الذاتية لمتخذي القرارات .

ب. الزيادة في منفعة المعلومات عن تكلفة الحصول عليها .

يتضح أن المعلومات المحاسبية لكي تكون ملائمة لابد من أن تتوافر فيها القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية وتتوفر في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، وكذلك لكي تكون موثوقة بما لا بد أن تكون خالية من الأخطاء الجوهرية وأن تتصف بالصدق والحيادية والاكتمال والحذر.

رابعا: اثر نموذج القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية

١- **علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :** إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي أحد المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة، وهي جسر يربط بين هدف الإبلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى، كما أنها تعد من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، كما إنها الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبير .

ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB المتعلق بالملائمة والموثوقية استخدام أكبر لمقياس القيمة العادلة في القوائم المالية، ويعزى ذلك إلى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية، كما تسهل بشكل أفضل تقييم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية . كما يشير معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ فقرة ٧٨ إلى أن معلومات القيمة العادلة

تعد مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية إذ أنها في كثير من الحالات تؤدي إلى ما يلي:^{٣٠}

✓ **تعكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات.**

²⁹: صالح حامد محمد علي، مرجع سابق، ص ١٢٧، ١٢٨.

³⁰: كريمة علي كاظم الجوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة والمدينين ، مجلة الإدارة والاقتصاد، ٢٠١١، ص ١١٣.

✓ تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالباً نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها و متى تم إصدارها أو شراؤها و من قام بذلك.

✓ توفر القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

٢- **دور القيمة العادلة في تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية:** تتمثل الخصائص الأساسية لمنفعة المعلومات المحاسبية في الملائمة والموثوقية، وحسب FASB فإن الملائمة تعتمد في تحقيقها على ثلاث معايير: التوقيت، القيمة الرقابية، القيمة التنبؤية، أما الموثوقية فتعتمد على الصدق في التعبير، الموضوعية، إمكانية التحقيق، القابلية للمقارنة والثبات في التطبيق، بينما حدد IASC عناصر منفعة المعلومات المحاسبية في عناصر أساسية هي القابلية للفهم، الملائمة والموثوقية تتمثل في كل من صدق التعبير، الموضوعية، بالإضافة إلى القابلية للفهم.^{٣١}

٣- **دور القيمة العادلة في تحقيق عنصر الملائمة:** لكي تكون المعلومات المحاسبية يلزم أن تكون مؤثرة في القرار، وتعني الملائمة وجود ارتباط منطقي بين المعلومات، فالمعلومات الملائمة هي تلك القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار المتخذ من قبل مستخدم المعلومات، وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تتصف بأنها ذات قدرة تنبؤية كما يتعين أن يتوافر فيها صفة التوقيت الملائم.^{٣٢}

٤- **دور القيمة العادلة في تحقيق عنصر الموثوقية:** تعد الموثوقية الخاصية الأساسية الثانية بعد خاصية الملائمة، ولقد عرفها الإطار المفاهيمي الصادر عن اللجنة IASC كما يلي: أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجد ربحاً أن تمثله بعيدة عن أي تحيز، وبوجه عام تعبر الموثوقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها بمعقولية وخلوها من الأخطاء والتحيز، فحتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة حيث تمتلك المعلومات صفة الموثوقية خاصة إذا كانت خالية من الأخطاء ومحايدة ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث أو من المتوقع أن تعبر عنه.^{٣٣}

الخاتمة: مما سبق نستنتج ما يلي:

- التكلفة التاريخية وكذا القيمة العادلة من نماذج القياس المحاسبي وكل منهما تمتاز بخصائص وتعاني نقائص من شأنها التأثير على عملية القياس المحاسبي.

- إن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أنها تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر، كما أنها تسهل من عملية تقييم أداء الماضي، والتنبؤات المستقبلية، إلا أنها في نفس الوقت أقل موثوقية من معلومات التكلفة التاريخية.

- إن لمعايير القيمة العادلة أثر جيد على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولكن بشرط توافر الأسواق المالية الفاعلة، وتوافر القوانين والتشريعات التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارة الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة.

- تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يساهم بصفة فعالة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وذلك في جعل القوائم المالية أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات، وكذلك توفر معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية تساعد في إصدار القوائم المالية في الوقت المناسب.

- القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة لتحسين صورة القوائم المالية، ولها آثار موجبة على قرارات المستخدمين.

- يعمل مدخل القيمة العادلة على إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد ميزانية المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أعمالها بحيث يعترف بالدخل إما بالحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المؤسسة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمؤسسة وإن مفهوم القيمة العادلة يكون مبنياً على أن المؤسسة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدد.

³¹ سعاد بورسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٦.

³² نفس المرجع السابق، ص ١٠٧.

³³ طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادلة، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٣، ص ٩١.

-توفر محاسبة القيمة العادلة مقاييس للأصول والالتزامات أكثر من تلك التي توفرها محاسبة التكلفة التاريخية كما أن استخدام القيمة العادلة لتقييم الأصول والالتزامات أكثر تميزاً في ظل الاقتصاديات التي تعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم.

قائمة المراجع:

- ١-خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الأردن، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.
- ٢-احمد محمد نور، المحاسبة المالية القياس والافصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.
- ٣-ريتشارد شرويد، وآخرون، نظرية المحاسبة، وآخرون، دار المريخ، الرياض السعودية، ٢٠٠٦.
- ٤-محمد مطر، موسى السيوطي، الممارسات المهنية في مجالات القياس العرض والافصاح، دار وائل، عمان الاردن، ط ٢، ٢٠٠٨.
- ٥-احمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
- ٦-عبد الحفي عبد الحفي مرعي، محمد عباس بدوي، مقدمة في أصول المحاسبة المالية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٤.
- ٧-حمد مطر وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاديات المعلومات، عمان، ٢٠٠٠.
- ٨-ابراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والعشرون، ٢٠٠٩.
- ٩-رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
- ١٠-عامر محمد سلمان، حسنين كاظم عوجة، نماذج القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن عشر، العدد التاسع والستون، بغداد، ٢٠١٢.
- ١١-محمد زرقون، فارس بن يدير، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد ٠٤، الجزائر، جوان ٢٠١٦.
- ١٢-احمد عزت أبو شملة، دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير، جامعة الأردن، ٢٠١٠.
- ١٣-ماهر مصطفى أحمد عبد المجيد، تقدير القيمة العادلة للشركات، المجلة العلمية للتجارة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد الرابع والعشرون، ٢٠٠٠.
- ١٤-محمد نواف حمدان، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء معايير المحاسبة الدولية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، رسالة ماجستير غير، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ١٥-محمود الطبري، مخاطر القياس المحاسبي وإنعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية، جامعة بغداد، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والثلاثون، ٢٠١٣.
- ١٦-ريم سابا خوري، القيمة العادلة والنمو الاقتصادي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، المؤتمر المهني العلمي السابع، عمان، ٢٠٠٦.
- ١٧-عفاف إسحق أبوذر، المحاور الرئيسية للقياس المحاسبي للأصول باستخدام مفهوم القيمة العادلة في إطار معايير المحاسبة الدولية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ١٨-نبيل عبدالرؤف إبراهيم، دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثالث، السنة السادسة عشرة، القاهرة، ٢٠١٢.
- ١٨-و ليد زكريا صيام، أثر القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها، المؤتمر المهني العلمي السابع، عمان، ٢٠٠٠.
- ١٩-عاشوش عابدة، لقصور مريم، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان ٢٠١١.
- ٢٠-محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، ٢٠١١.

- ٢١-هادية متوح، دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، المركز الجامعي بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان ٢٠١٢.
- ٢٢-أحمد بن محمد السلمان، تطور جودة المعلومات المحاسبية ، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني،الرياض، ٢٠١٢.

مركز البحث للفكر الإقتصادي
يعقد المؤتمر الدولي العلمي حول :

أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول

مداخلة بعنوان :

دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر

خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠

ضمن المحور الثاني :

أثر تقلب أسعار النفط على إقتصاديات الدول

من إعداد:

الأستاذة طيبي خديجة : جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس - الجزائر .

taibikhadidja67@gmail.com

٠٦.٧٥.٦٨.٠٩.٤٠

د الأستاذة سمرد نوال : جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس - الجزائر .

nawelsemred@yahoo.fr

06.98. 73. 59 .61

السنة الجامعية : ٢٠١٦-٢٠١٧



الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ ، كون قطاع البترول هو أساس الإقتصاد في الجزائر، و قد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هنالك علاقة وطيدة بين الإيرادات البترولية و رصيد الموازنة العامة ، و منه فإن الإقتصاد الجزائري يعتبر من أكبر الخاسرين لإعتماده شبه الكامل على عوائد المحروقات .

الكلمات المفتاحية : أسعار النفط ، الجباية البترولية . الموازنة العامة .

The aim of this study was to investigate the effect of oil price's on the public fluctuations on the public budget during ٢٠٠٠-٢٠١٥ since the oil sector is the driver of the Algerian economy .

The results of the study showed that there is a closes relationship between oil revenues and balance of the general budget in algeria

Thus، the algerian economy is one of the biggest losers because of its dependence almost complete to the hydrocarbon revenues.

Key words: Oil prices oil tax general budget

المقدمة :

إن تقلبات أسعار النفط في السوق النفطية العالمية ، ترتب عنه تراجع الحصص الإنتاجية للدول المصدرة بما في ذلك الجزائر من جهة و من جهة أخرى تقلص إيراداتها المعتمدة بشكل أساسي على الجباية البترولية هذا سيؤثر على رصيد الموازنة العامة و منه وقوع الإقتصاد الجزائري في أزمة تزداد حدتها مع زيادت حدة تدهور أسعار النفط .

انطلاقا مما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ ؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية نطرح الفرضية التالية :

لا يوجد علاقة بين تقلبات أسعار النفط و رصيد الموازنة العامة للجزائر

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإلمام بإحدى أهم المواضيع الإقتصادية الراهنة ، من خلال تسليط الضوء على معرفة درجة تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر مع إبراز أهم النتائج المتوصل إليها و محاولة إعطاء حلول للحد من حدة هذا التأثير .

منهج الدراسة و حدودها :

حتى نقف على واقع تأثر الموازنة العامة بتقلبات أسعار النفط ، اعتمدنا على منهجين لتفصيل الدراسة ؛ حيث استخدمنا منهج الوصفي و ذلك لمسح مختلف المفاهيم النظرية التي تضمنها البحث ؛ أما المنهج الثاني تمثل في منهج التحليلي للوقوف على أهم الأرقام و الإحصائيات الحديثة الملمة بجوانب الموضوع . و بالتالي فإن هذه الدراسة تتمحور في إطارها حول :

✓ الإطار المكاني :

تمثل في الدراسة التحليلية للموازنة العامة للجزائر .

✓ الإطار الزمني :

تمحور حول تقلبات أسعار النفط و تأثيرها على الموازنة العامة ، حيث امتدت فترة الدراسة من سنة ٢٠٠٠-٢٠١٥ .

على ضوء ما سبق، قسمت هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين هي :

المحور الأول : عموميات حول النفط و أسعاره .

المحور الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٥ .

❖ أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة للدولة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ .

❖ أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة للدولة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ .

❖ أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة للدولة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ .

المحور الأول : عموميات حول أسعار النفط و أسعاره .

١.١. مفهوم السعر النفطي :

هو قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود، يعني القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من ٤٢ غالون معبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية؛ و أن هذا السعر يخضع لجملة من التقلبات المستمرة و هذا راجع الى طبيعة سوق النفط الدولية التي تتميز بالحركة الديناميكية و عدم الإستقرار^١.

٢.١. أنواع أسعار النفط :

عند الحديث عن أسعار النفط لابد من تبيان و توضيح أنواع الأسعار النفطية ؛ نظرا لتعدد المصطلحات السعرية الخاصة بالإقتصاد النفطي؛ حيث تختلف دلالة كل مصطلح عن الآخر و يمكن توضيح أبرزها في النقاط التالية^٢:

١.٢.١. السعر المعلن : ظهر ها السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستا ندراد

أويل سنة ١٨٨٠م ؛ يقصد به الأسعار المعلنة في السوق البترولية من قبل الشركات البترولية .

٢.٢.١. السعر المتحقق : ظهر منذ أواخر الخمسينات ؛ هو السعر المعلن ناقص الحسومات و

التسهيلات المختلفة الممنوحة من قبل كل من البائع و المشتري .

٣.٢.١. سعر الإشارة : ظهر في فترة الستينات ؛ هو عبارة عن سعر النفط الذي يقل عن السعر المعلن و

يزيد عن السعر المحقق بمعنى السعر المتوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق .

٤.٢.١. سعر الكلفة الضريبية : هو السعر الذي يمثل كلفة إنتاج البترول الخام مضاف إليه قيمة ضريبة

الدخل و الربح العائدة للدول البترولية المانحة لإتفاقيات استغلال الثروة البترولية .

٥.٢.١. السعر الفوري أو الآني : هو سعر التبادل الآني و الفوري في السوق البترولية الحرة بين الأطراف

العارضة و المشتري .

٣.١. العوامل المحددة و المؤثرة عل أسعار البترول :

إن موضوع تحديد أسعار البترول الخام يعتبر النقطة الشاغلة للكثير من المختصين، إذ أنهم إعتبروا البترول سلعة لا تخضع فقط لقانون السوق أي لقوى العرض و الطلب، بل يوجد عوامل أخرى من شأنها التأثير على تقلبات أسعار البترول و يمكن تعدادها على سبيل المثال لا الحصر في العناصر التالية:

١.٣.١. العوامل السياسية : تتمحور هذه العوامل السياسية أساسا حول الإستقرار السياسي و الأمني لكل

من الجهات المنتجة أي المصدرة و الجهات المستهلك بمعنى المستوردة ؛ فعلى سبيل المثال: المشكلة السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الرئيس السابق شافيز لفنزويلا حيث كان يربط الطرفان علاقة سيئة ، أي أن هذه الحادثة كان لها دور كبير في الإضطرابات النفطية ، خصوصا أن لفنزويلا ثماني مصافي كبيرة للنفط في و م أ مع العلم أن و م أ تعتمد على خمسة دول رئيسية في وارداتها النفطية و هي المكسيك، فنزويلا، نيجيريا، كندا و السعودية ؛ و عليه فإن أي إضطراب على مستوى الدول المنتجة سوف ينعكس على أسعار البترول^٣ .

٢.٣.١. **العوامل البيئية (المناخ)** : إن العوامل الجوية من بين العوامل التي تؤثر على أسعار البترول أي أنها تؤثر على الطلب عليه في المدى القصير ، فعلى سبيل المثال اختلاف درجات الحرارة خلال السنة من شأنه إحداث تباين في الكميات المطلوبة ؛ ففي الشتاء يزيد الطلب على المشتقات النفطية (وقود التدفئة) ؛ بالإضافة إلى ذلك نجد الأعاصير و الزلازل و ما لها من تأثير على أسعار البترول ؛ كالأعصار الذي ضرب الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٥ و الخسائر التي أحدثها بمصانع التكرير مما أثر على عرض البترول و منه على الطلب عليه .

٣.٣.١. **المضاربات في الأسواق النفطية** : حيث يعمل المتدخلون في الأسواق النفطية على مضاربة بالصعود و الهبوط لأسعار البترول دون الإكتراث بالسعر الحقيقي .

٤.٣.١. **تكلفة النقل**

٥.٣.١. **العرض و الطلب الإحتياطي البترولي** : إن العرض العالمي للبترول يتأثر بشكل كبير بالطلب العالمي للبترول ، إذ أن العرض يعتبر استجابة للطلب عند الأسعار السائدة في السوق البترولية^٦.

٦.٣.١. **الأزمات النفطية** : سيتم التطرق بالتفصيل في عنصر موالى من الدراسة

٤.١. **الأزمات النفطية و حركة أسعار النفط خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٦ :**

تتميز السوق النفطية بتذبذب و حركة غير مستقرة لأسعار البترول ؛

والشكل الموالي يعبر عن حركة أسعار النفط خلال فترة الدراسة

الشكل رقم ٠١ : حركة أسعار النفط خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٤



المصدر: WWW.OPEC.ORG

من خلال هذا الشكل يتضح لنا أهم الأزمات النفطية بدلالة أسعار البترول على النحو التالي :

١.٤.١. **الأزمة النفطية الأولى (صفقة للامبريالية الأمريكية ١٩٧٣)** : عرفت بأزمة تصحيح الأسعار ، تعد أول أزمة نفطية موجبة عرفتها السوق النفطية ، حيث في سنة ١٩٧٣ أقدمت مجموعة من الدول العربية على القيام بحضر نفطي أي إيقاف الإمدادات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية كرد على دعم هذه الأخيرة للكيان الصهيوني أيضا تضامنا مع القضية الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار البترول لأول مرة

إلى ١٢.٥ دولار للبرميل الواحد سنة ١٩٧٦، ما نسبته ٤٠٠ بالمئة^٧ و الجدول التالي يوضح تطور أسعار النفط خلال تلك الفترة :

الجدول رقم ٠١ : الصدمة النفطية الإيجابية لسنة ١٩٧٣

السنة	السعر الرسمي	السنة	السعر الرسمي
جوان ١٩٧٣	٢.٩٠	ديسمبر ١٩٧٣	١١.٦٥
سبتمبر ١٩٧٣	٢.٩٥	جانفي ١٩٧٤	١١.٦٥
أكتوبر ١٩٧٣	٥.١٢	١٩٧٦	١٢.٥

المصدر : OPEC Annual statistical bulletin 1973-1976

٢.٤.١. الأزمة النفطية الثانية (الحرب الإيرانية- العراقية ١٩٧٩) : اثر اندلاع الثورة الإيرانية للإطاحة بالشاه في سنة ١٩٧٩ ، ارتفعت أسعار البترول لتصل إلى مستوى ٣٦ دولار للبرميل سنة ١٩٨٠ ، لتعود للانخفاض حيث نزلت الأسعار إلى ٣٠ دولار للبرميل سنة ١٩٨٢^٨.

٣.٤.١. الصدمة النفطية الثالثة (العكسية ١٩٨٦) : خلال هذه السنة عرفت أسعار النفط انهيار حاد إذ انتقلت الأسعار من ٢٧ دولار للبرميل في ١٩٨٥ إلى ١٢ دولار للبرميل في عام ١٩٨٦ ؛ كان كل ذلك كنتيجة عدم احترام معظم دول ال OPEC لحصص الإنتاج ؛ زد على ذلك انخفاض الاستهلاك العالمي الناتج عن ارتفاع الأسعار خلال أزمة ١٩٧٣ .

٤.٤.١. أزمة حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ : هي أزمة إيجابية كان من شأنها حدوث ارتفاع في أسعار النفط ، بسبب الحرب النفطية بين العراق و الكويت ، حيث بلغ سعر النفط آنذاك حوالي ٥٠.٥ دولار للبرميل ؛ لكن بعد نهاية الحرب سنة ١٩٩١ عادت الأسعار للانخفاض .

٥.٤.١. الأزمة النفطية الآسيوية ١٩٩٧ : خلال هذه الفترة حدث تراجع مخيف لأسعار النفط بسبب أزمة الركود الآسيوية و التي ظهرت في منتصف ١٩٩٧ و تجلت بشكل واضح أكثر سنة ١٩٩٨ حيث ترجعت الأسعار دون ١٠ دولار لبرميل الواحد للمرة الأولى من فترة طويلة .

٦.٤.١. أزمة أحداث ٢٠٠١ : إن الأزمة التي مست الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أدت إلى انخفاض أسعار النفط ليعود التحسن في الأسعار بداية من سنة ٢٠٠٢ .

٧.٤.١. الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ : بعد أن تحولت أزمة الرهون العقارية في الو م أ إلى أزمة مالية و انتقلت الى جميع دول العالم تقريبا ، انخفضت أسعار النفط إلى ٨٠ دولار في أكتوبر ٢٠٠٨ ، ليصل في ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٤٠.١٢ دولار للبرميل ؛ و منه نستنتج أن أسعار النفط تأثرت بالأزمة المالية بشكل سلبي^٩ .

المحور الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر ٢٠١٦-٢٠٠٠

تتوقف وضعية الميزانية العامة للدولة على مستوى أسعار النفط بإعتبار الجباية البترولية عنصر القطب في الإيرادات العامة، و عليه سوف نحاول إعطاء صورة واضحة حول هذه النقطة من خلال دراسة تفصيلية للنقاط التالية :

١.٢. أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة للدولة للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠.

٢.٢. أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة للدولة للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠.

٣.٢. أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠.

١.٢. أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة للدولة للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠

١.١.٢. تحليل مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الجباية الكلية ٢٠١٥-٢٠٠٠ :

كما هو متعارف عليه أن الإيرادات الجبائية تنقسم إلى قسمين: إيرادات الجباية العادية و إيرادات الجباية البترولية و سنتناول الجدول التالي لتوضيح مدى مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الجباية الكلية بالمقارنة مع إيرادات الجباية العادية

الجدول رقم ٠٢ : نسبة إيرادات الجباية العادية و إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الجباية الكلية

(الوحدة مليار دج)

من ٢٠١٥-٢٠٠٠

السنوات	الإيرادات الجبائية				
	الجبائية العادية	نسبة ج ع للإيرادات الجبائية الكلية	الجبائية البترولية	نسبة ج ب للإيرادات الجبائية الكلية	المجموع
2000	349.5	٢٢.٣٦%	1213.2	٧٧.٦٣%	١٥٦٢.٧
2001	398.2	٢٨.٤٥%	1001.4	٧١.٥٤%	١٣٩٩.٦
2002	482.9	٣٢.٣٩%	1007.9	٦٧.٦٠%	١٤٩٠.٨
2003	519.9	٢٧.٨٠%	1350	٧٢.١٩%	١٨٦٩.٩
2004	580.4	٢٦.٩٨%	1570.7	٧٣.٠١%	٢١٥١.١
2005	640.3	٢١.٣٩%	2352.7	٧٨.٦٠%	٢٩٩٣
2006	720.8	٢٠.٤٧%	2799	٧٩.٥٢%	٣٥١٩.٨
2007	766.7	٢٧.٤١%	2796.8	٧٢.٥٨%	٣٥٦٣.٥
2008	895.4	١٧.٩٦%	4088.6	٨٢.٠٣%	٤٩٨٤
2009	1144.5	٣٢.١٧%	2412.7	٦٧.٨٢%	٣٥٥٧.٢
2010	١٢٩٨	٣٠.٨٧%	٢٩٠٥.٧	٦٩.١٢%	٤٢٠٣.٧
2011	1527.1	٢٧.٧٣%	3979.7	٧٢.٢٦%	٥٥٠٦.٨
2012	1908.6	٣١.٣٢%	4184.3	٦٨.٦٧%	٦٠٩٢.٩

2013	2031	%٣٥.٥٧	3678.1	%٦٤.٤٢	٥٧٠٩.١	%100
2014	2091.4	%٣٨.١٦	3388.4	%٦١.٨٣	٥٤٧٩.٨	%100
2015	2354.7	%٤٩.٨٠	2373.5	%٥٠.١٩	٤٧٢٨.٢	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

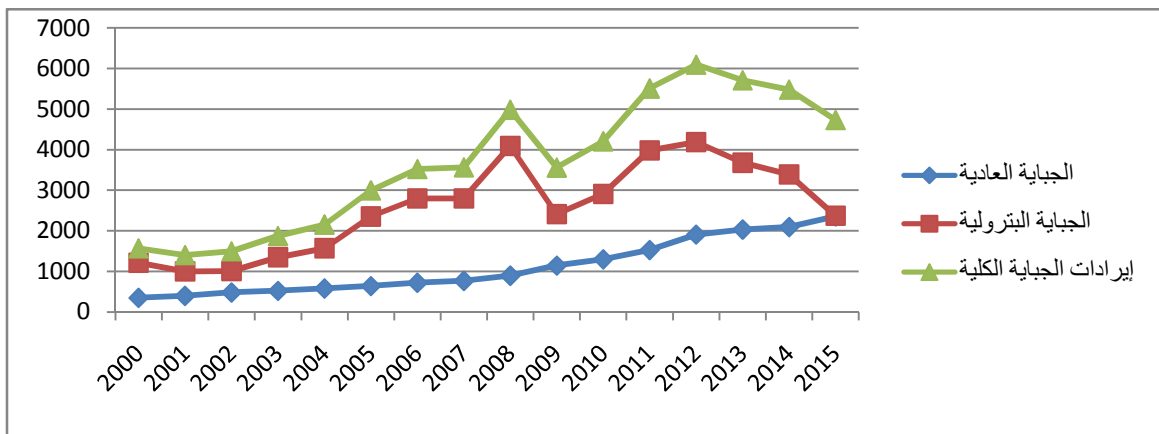
من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجباية البترولية تأخذ أكبر نسبة من إجمالي إيرادات الجباية الكلية بالمقارنة مع النسبة التي تأخذها إيرادات الجباية العادية ؛ هذا دليل على أن الإصلاح الضريبي المطبق من قبل السلطات الجزائرية للرفع من مردودية الجباية العادية مازال بعيدا كل البعد عن إمكانية إحلالها محل الجباية البترولية^{١٠}.

خلال الفترة المدروسة يتجلى لنا بشكل واضح الإرتفاع المطرد لإيرادات الجباية البترولية مقارنة بإيرادات الجباية العادية إذ يعتبر كإنعكاس لإرتفاع أسعار المحروقات و إنتعاش السوق النفطية ، حيث نلاحظ أنه تم تسجيل أعلى قيمة لإيرادات الجباية البترولية سنة ٢٠٠٨ حوالي ٤٠٨٨,٨ مليار دج ما نسبته ٨٢,٠٣%، لتتخفض النسبة سنة ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بسبب إنخفاض أسعار البترول كنتيجة للأزمة العالمية ، ليعود التحسن سنة ٢٠١١-٢٠١٢ ؛ لكن الصورة بدأت تتغير مع مطلع سنة ٢٠١٣ حيث أخذت إيرادات الجباية البترولية تنخفض بوتيرة سريعة إذ قدرت نسب مساهمة الجباية البترولية لسنوات ٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥ على التوالي ب: ٦٤,٤٢% ، ٦١,٣٨% ، ٥٠,١٩%؛ في حين أن الجباية العادية بدأت بالتحسن خلال نفس الفترة حيث قدرت بما نسبته مساهمة في إيرادات الجباية الكلية على التوالي: ٣٥,٥٧% ، ٣٨,١٦% ، ٤٩,٨٠% هذا راجع إلى السياسة المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية إذ تم الرفع من قيمة الضرائب و الرسوم المفروضة كحل لمواجهة إنخفاض الجباية البترولية .

فالجباية العادية حتى وإن شهدت تحسن خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ إلا أنها تبقى متواضعة حيث أن أحسن مساهمة لها كانت سنة ٢٠١٥ ب ٤٩,٨٠ % ، و أسوأ مساهمة لها كانت سنة ٢٠٠٨ ب ١٧,٩٦% في إيرادات الجباية الكلية و لتوضيح الصورة أكثر أدرجنا الشكل التالي:

الشكل رقم ٠٢: تطور إيرادات الجباية العادية ، إيرادات الجباية البترولية و إيرادات الجباية الكلية من

٢٠١٥-٢٠٠٠



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم

أيضا من خلال الشكل رقم ٠٢ يتضح لنا العلاقة الطردية بين منحني إيرادات الجباية الكلية و منحني إيرادات الجباية البترولية ، أي انه كلما ارتفعت قيمة إيرادات الجباية البترولية إنعكس ذلك بالمثل على إيرادات الجباية الكلية و العكس صحيح؛ في حين نرى كل التباعد بين منحني إيرادات الجباية العادية و منحني إيرادات الجباية الكلية و لا يوجد تأثير كبير بينهما على عكس السابقة .

٢.١.٢. تحليل مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية ٢٠٠٠-٢٠١٥ :

إن للجباية البترولية أهمية كبيرة في تشكيل الإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة، حيث سنحاول إبراز هذه الأهمية في الجدول الموالي :

الجدول رقم ٠٣ : نسبة مساهمة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة من ٢٠٠٠-٢٠١٥ (الوحدة مليار دج)

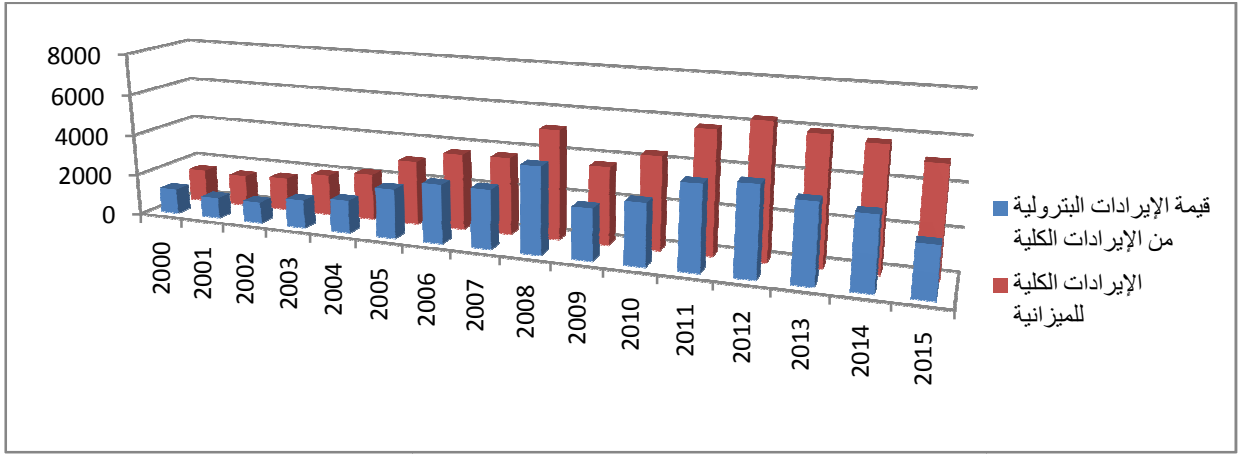
السنوات	إيرادات الجباية البترولية	الإيرادات الكلية للميزانية	نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية
2000	1213.2	1578.1	٧٦.٨٧
2001	1001.4	1505.5	٦٦.٥١
2002	1007.9	1603.2	٦٢.٨٦
2003	1350	1966.6	٦٨.٦٤
2004	1570.7	2229.7	٧٠.٤٤
2005	2352.7	3082.6	٧٦.٣٢
2006	2799	3639.8	٧٦.٨٩
2007	2796.8	3687.8	٧٥.٨٣
2008	4088.6	5190.5	٧٨.٧٧
2009	2412.7	3672.9	٦٥.٦٨
2010	٢٩٠٥.٧	4392.9	٦٦.١٤
2011	3979.7	5790.1	٦٨.٧٣
2012	4184.3	6339.3	٦٦
2013	3678.1	5957.5	٦١.٣٧
٢٠١٤	3388.4	5719	٥٩.٢٤
٢٠١٥	2373.5	5103.1	٤٦.٥١

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول ٠٣ يتبين لنا مساهمة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة؛ فخلال بداية الفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠ تراوحت نسبة المساهمة بين ٦٠%-٨٠% حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة سنة ٢٠٠٨ بـ ٧٨,٧٧% و أقل نسبة كانت سنة ٢٠٠٢، لكن مع بداية سنة ٢٠١٣ بدأت هذه النسبة أي نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية بالتراجع إذ قدرت على التوالي خلال السنوات ٢٠١٣-٢٠١٤ ٦١,٧%، ٥٩,٢٤%، ٤٦,٥١% لتشهد سنة ٢٠١٥ أول سنة منذ مطلع سنة ٢٠٠٠ على الإنخفاض الحاد لمساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية؛ في حين ارتفعت نسبة مساهمة الجباية المحصلة خارج قطاع المحروقات هذا إن دل على شيء فإنما يدل على إرتفاع الإيرادات الأخرى المكونة لإيرادات الميزانية العامة للدولة و خاصة إيرادات الجباية العادية للدولة .

و ارتأينا وضع الشكل الموالي لتوضيح أكثر

الشكل رقم ٠٣ : تطور قيمة الإيرادات البترولية من الإيرادات الكلية للميزانية العامة (٢٠١٥-٢٠٠٠)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم

٣.١.٢. أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات الكلية للميزانية العامة (٢٠١٥-٢٠٠٠):

لدراسة العلاقة بين أسعار النفط و الإيرادات الكلية للميزانية حاولنا وضع الجدول التالي و تحليله :

الجدول رقم ٠٤ : تطور أسعار النفط و الإيرادات الكلية للموازنة العامة (٢٠١٥-٢٠٠٠)

السنوات	أسعار النفط	نسبة التغير في الأسعار	الإيرادات الكلية للموازنة	نسبة التغير في الإيرادات الكلية للموازنة
٢٠٠٠	٢٧.٦	—	1578.1	—
٢٠٠١	٢٣.١	-16.30	1505.5	-4.60
٢٠٠٢	٢٤.٤	5.62	1603.2	6.48
٢٠٠٣	٢٨.١	15.16	1966.6	22.66
٢٠٠٤	٣٦.١	28.46	2229.7	13.37

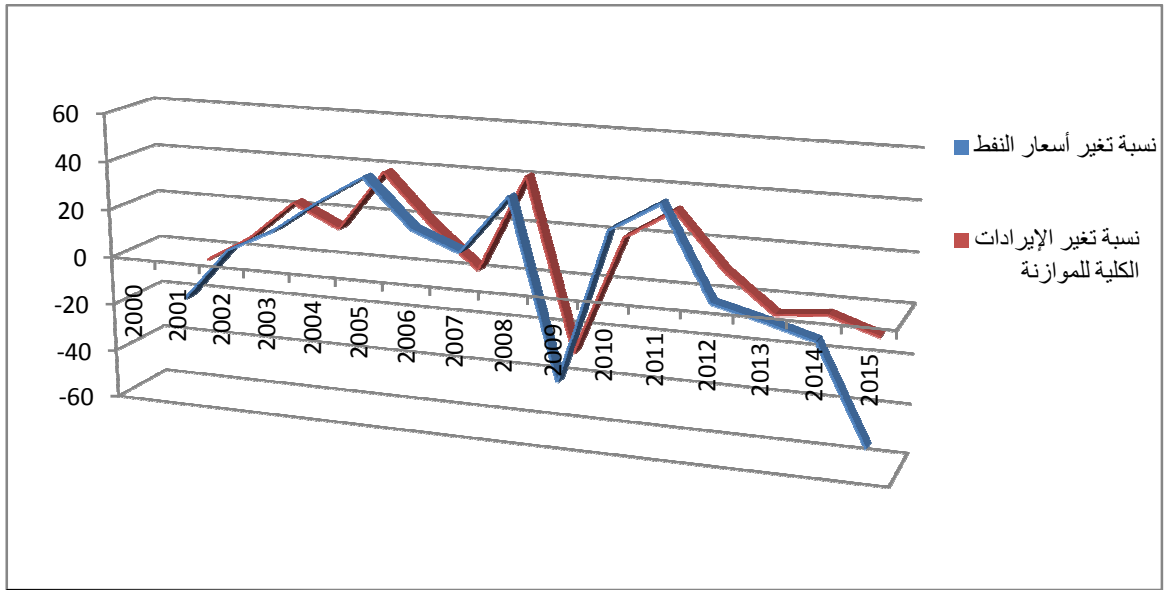
38.25	3082.6	40.16	٥٠.٦	٢٠٠٥
18.07	3639.8	20.75	٦١.١	٢٠٠٦
1.31	3687.8	13.09	٦٩.١	٢٠٠٧
40.74	5190.5	36.75	٩٤.٥	٢٠٠٨
-29.23	3672.9	-35.34	٦١.١	٢٠٠٩
19.60	4392.9	26.84	٧٧.٥	٢٠١٠
31.80	5790.1	38.70	١٠٧.٥	٢٠١١
9.48	6339.3	1.86	١٠٩.٥	٢٠١٢
-6.02	5957.5	-3.28	١٠٥.٩	٢٠١٣
-4	5719	-9.06	٩٦.٣	٢٠١٤
-10.76	5103.1	-48.59	٤٩.٥	٢٠١٥

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

ويمكن ترجمة المعطيات السابقة في المنحنى البياني التالي :

الشكل رقم ٠٤ : تطور نسبة تغير كل من أسعار النفط و الإيرادات الكلية للميزانية

(٢٠١٥-٢٠٠٠)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم ٠٤

من خلال الشكل رقم نستخلص العلاقة الطردية بين كلا المتغيرين، أسعار النفط و الإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة؛ هذا ما ترجمته أزمة أحداث ٢٠٠١ حيث أدت إلى إنخفاض أسعار النفط لتصل إلى ٢٣,١ دولار لبرميل بنسبة تغير قدرت ب ١٦,٣٠- صاحبه نفس التأثير السلبي للإيرادات الكلية حيث إنخفضت في نفس السنة لتصل إلى ما قيمته ١٥٠٥,٥ مقارنة بسنة ٢٠٠٠، أي بنسبة تغير قدرت ب ٤,٦- ؛ لتعود الأسعار في الإرتفاع في سنة ٢٠٠٣ و منه إرتفاع حصيلة الإيرادات؛ و استمرت على ذلك إلى غاية سنة ٢٠٠٨ (الأزمة

المالية العالمية) حيث تأثرت أسعار النفط بأزمة الرهون العقارية فمع مطلع سنة ٢٠٠٩ سجلت أسعار النفط تراجع بنسبة تغير قدرت ب ٣٥,٣٤- و كالعادة تأثرت الإيرادات الكلية حيث سجلت نسبة تغير قدرت ب ٢٩,٢٣-؛ و بعد هذه السنة رجعت أسعار النفط للتحسن لتحسن كذلك حصيللة الإيرادات الكلية و يبقى على نفس الوتيرة التصاعدية لتصطدم بداية من سنة ٢٠١٤ و دون سابق إنذار بإنخفاض بعد مسلسل دام مدة ٣ سنوات من المستويات المرتفعة للأسعار؛ فبداية من منتصف ٢٠١٤ زادت حدة الإنخفاض لتستمر لسنة ٢٠١٥ حيث وصل سعر النفط إلى ٤٩,٥ لأول مرة خلال ١٥ سنة السابقة و تتراجع كذلك الإيرادات الكلية و لكن درجة هذا التراجع لم تكن بنفس الحدة لأسعار النفط ذلك راجع إلى إرتفاع الجباية العادية مقارنة بالسنوات السابقة .

٢.٢. أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة للدولة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ :

لمعرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة و جب علينا دراسة مساهمة الجباية البترولية من خلال إيراداتها في كل من ميزانية التجهيز و ميزانية التسيير لكن أولا لابد من توضيح تطور النفقات بكلا شقيها (نفقات التسيير، نفقات التجهيز) ^{١١}.

١.٢.٢. تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ :

عرف معدل نمو الإنفاق العام تصاعدا كبيرا في الآونة الأخيرة ، و هذا راجع إلى تبني الدولة الجزائرية لسياسة إنفاقية توسعية الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم ٥٥ :

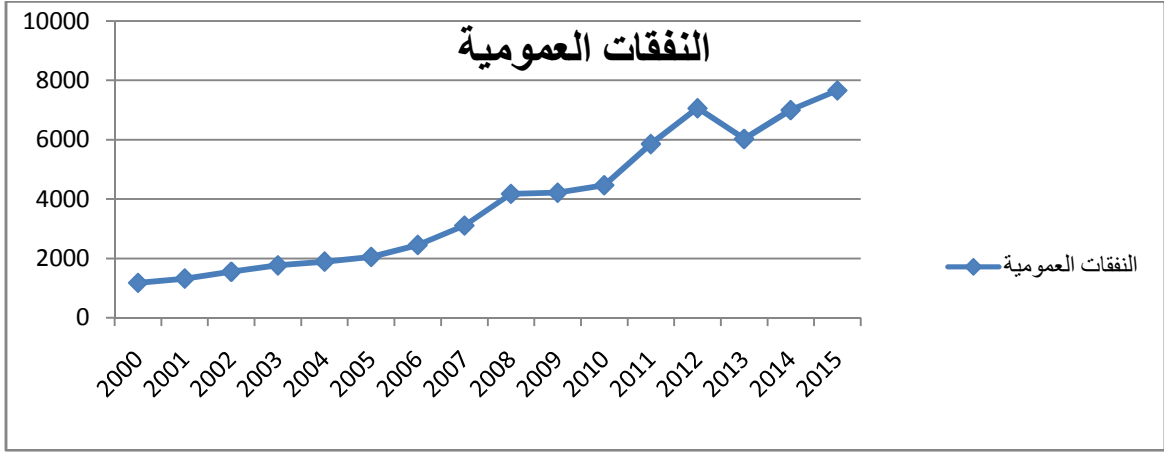
تطور النفقات العمومية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
النفقات العامة	1178,1	1321	1550,6	1766,2	1891,8	2052
السنوات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
النفقات العامة	2453	3108,5	4175,7	4214,4	4466,9	5853,6
السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥		
النفقات العامة	7058,1	6024,1	6995,2	7656,3		

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

كما يمكن ترجمت هذه المعطيات في المنحنى الموالي :

الشكل رقم ٥٥ : تطور النفقات العمومية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم ٥٥.

لقد شهدت الفترة الممتدة بين سنتي ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥ ، نمو متسارع لحجم الإنفاق العام تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفت بها البلاد خلال هذه السنوات ، و الناجمة أساسا عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية ، إضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات النفطية نتيجة حالة الإستقرار التي شهدتها معظم الدول المصنعة لهاته المادة في السنوات الأخيرة ؛ الأمر الذي سمح للجزائر بتأمين موارد مالية هامة مكنتها من إتباع سياسة إنفاقية توسعية سعيها لتحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية ، من خلال تطبيق مخططات خماسية ، خصصت لها مبالغ مالية ضخمة قصد تحقيق الأهداف المنشودة منها وهي : مخطط دعم الإنعاش المطبق خلال سنة ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الممتد بين سنة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ ، برنامج دعم النمو الإقتصادي المطبق خلال المرحلة ٢٠١٠ و ٢٠١٤ .

٢.٢.٢. تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠ :

يمكن أن نفسر تطور النفقات العامة بشقيها التجهيز و التسيير إنطلاقا من الجدول التالي :

الجدول رقم ٥٦ : تطور نفقات التسيير و التجهيز للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠

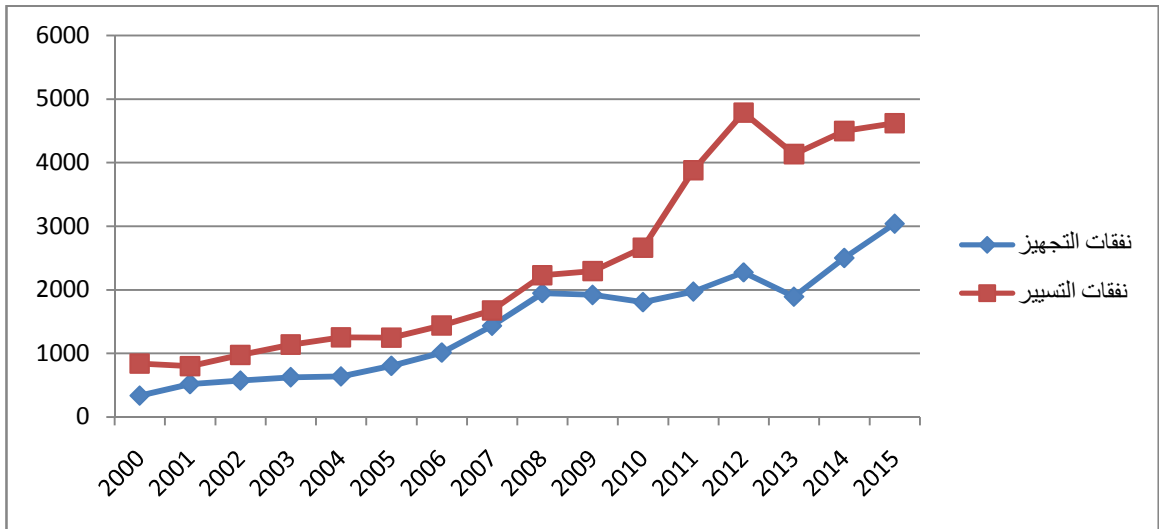
السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2000	838,9	339,2
2001	798,6	522,4
2002	975,6	575
2003	1138,1	628,1
2004	1251,1	640,7
2005	1245,1	806,9
2006	1437,9	1015,1
2007	1673,9	1434,6

1948,4	2227,3	2008
1920,9	2293,5	2009
1807,9	2659	2010
1974,4	3879,2	2011
2275,5	4782,6	2012
1892,6	4131,5	2013
2501,4	4494,3	2014
3039,3	4617	2015

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

ويمكن ترجمة المعطيات السابقة في المنحنى البياني التالي :

الشكل رقم ٠٦ : منحنى تطور نفقات التجهيز و التسيير للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم ٠٦

من خلال الشكل السابق تبين لنا : أن بداية الألفية كانت الإنطلاقة لتزايد الحجم المطلق لكل من نفقات التسيير و التجهيز ؛ فنفقات التسيير قفزت من ٨٨٠ مليار دج سنة ٢٠٠٠ إلى ١٢٣٢ مليار دج سنة ٢٠٠٥ ثم لتتزايد إلى ٢٢٩٠ مليار دج سنة ٢٠٠٨ لتتضاعف مرة أخرى بعد مراجعة الأجور سنة ٢٠٠٨ حيث بلغت ٤٧٨٣ مليار دج سنة ٢٠١٢ و سبب ذلك هو إتساع و تزايد المهام الموكلة للدولة خاصة تلك المتعلقة منها بالدفاع ، التعليم ، الصحة ، و كذا تسيير الإدارات إضافة إلى مجمل الإصلاحات الهيكلية في إطار الإتفاقيات المنعقدة بينهما و بين الهيئات الدولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي إبتداءً من سنة ٢٠١٣ ، فقد شهدت إنخفاضاً ملحوظاً هذا من ناحية أما من ناحية نفقات التجهيز فشهدت هذه الأخيرة نمو متوافقاً مع نفقات التسيير بحيث ارتفعت من ٣١٨ مليار دج سنة ٢٠٠١ لتصل إلى ٢٢٧٥ مليار دج سنة ٢٠١٢ و لكن سرعان ما تدهورت سنة ٢٠١٣ ومع سنة ٢٠١٤ عادت لترتفع بشكل تدريجي أين خصصت الجزائر أغلفة مالية معتبرة

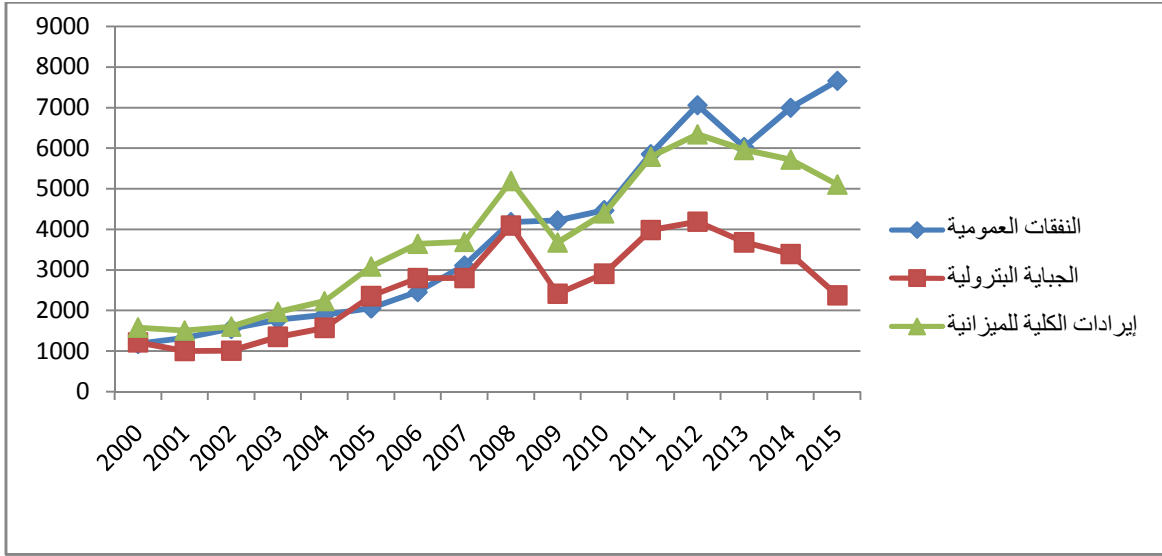
لتجسيد المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية و المشاريع الكبرى سعيا منها لإنعاش الإقتصاد و تحسين معدلات النمو .

٣.٢.٢. مساهمة الجباية البترولية في النفقات العمومية ٢٠٠٠-٢٠١٥ :

و من خلال الشكل الموالي يمكننا توضيح علاقة الجباية البترولية و الإيرادات الكلية للميزانية بالنفقات العمومية خلال المرحلة نفسها

الشكل رقم ٠٧: علاقة الجباية البترولية و الإيرادات الكلية للميزانية بالنفقات العمومية

٢٠٠٠-٢٠١٥



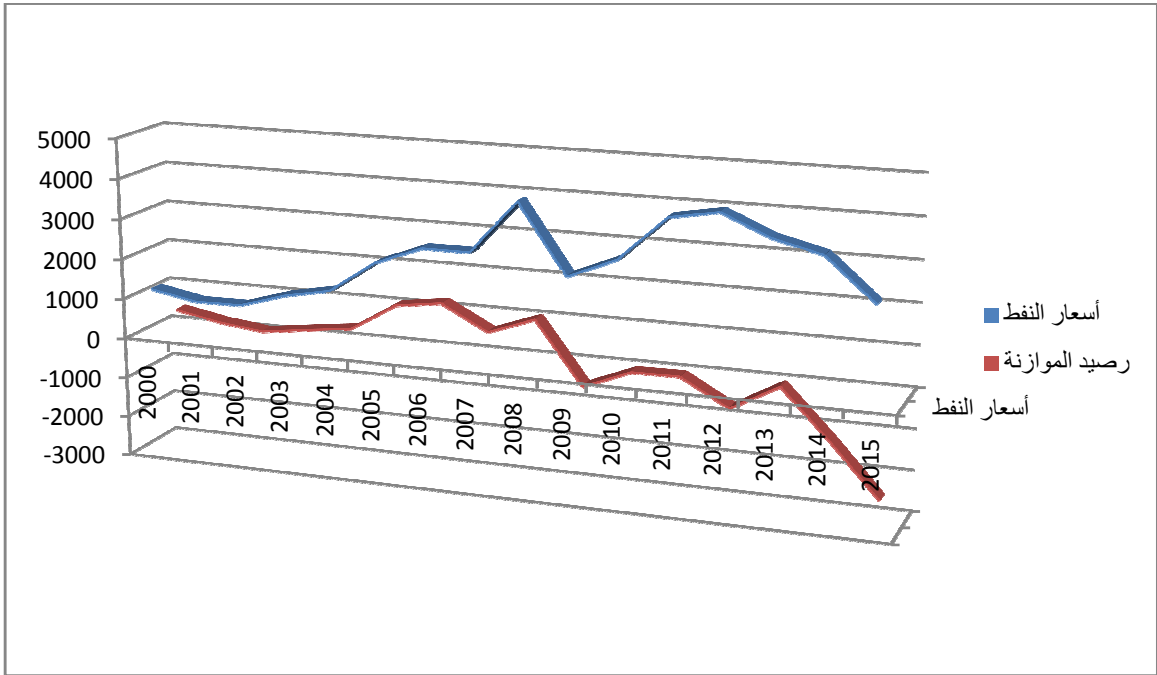
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم ٠٥ و ٠٣

من خلال الشكل السابق نرى التلازم الملحوظ بين منحني تطور النفقات العمومية و منحني تطور الجباية البترولية حيث كلما ارتفعت حصيلية الجباية البترولية زاد التوسع في حجم الإنفاق بمعنى وجود علاقة طردية بين المتغيرين ، إذ تعتبر نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة هامة جداً إذ تراوحت ما بين ٤٠% و ٦٠% و هذا أمر جد طبيعي لأن الإقتصاد الجزائري يعتبر إقتصادا ريعيا يعتمد في تحصيل موارده على صادرات المحروقات ؛ إلا أنه في السنوات الأخيرة تراجعت نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة ، و سبب ذلك هو التركيز على تنويع مصادر الدخل و ذلك بدعم القطاعات المنتجة و تشجيع الإستثمار الخاص أي تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات هذا كترجمة لتصاعد منحني النفقات العمومية في ظل انخفاض منحني الجباية البترولية .

٢.٣. أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٠-٢٠١٥ :

من خلال كل ما سبق من شرح لتأثر عناصر الميزانية العامة لتقلبات أسعار النفط يمكننا ترجمت جميع المعطيات السابقة في تحليل رصيد الميزانية العامة للدولة الجزائرية هذا من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم ٠٨ : العلاقة بين أسعار النفط و رصيد الموازنة العامة للفترة (٢٠١٥-٢٠٠٠)



المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الدول رقم ٤

إن إنعكاس الطفرة النفطية على زيادات عائدات النفط كان من شأنه تحقيق فائض في الميزانية العامة للدولة^{١٢}؛ فخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ كما هو موضح في الشكل السابق تراوح رصيد الميزانية المحقق ما بين ٤٠٠ مليار دج و ١٢٠٠ مليار دج و هذا الفائض كان متناسبا مع المنحنى التصاعدي الذي عرفته أسعار النفط و الذي أدى إلى إرتفاع عائدات الجباية البترولية التي تعتبر الممول الرئيسي للميزانية العامة للدولة لكن لم تبقى الأوضاع على نفس الحال فمع مطلع سنة ٢٠٠٩ و انتشار تداعيات الأزمة العالمية تراجعت العائدات النفطية و منه تراجع رصيد الميزانية العامة لتحقيق لأول مرة منذ سنة ٢٠٠٠ عجز قدر ب -٥٤١,٥ ليستمتر سيناريو العجز مع إزدياد حدته ليصل في حدود -٢٥٥٣,٢ سنة ٢٠١٥ و هذا ما هو دليل إلا على فشل الحكومة الجزائرية في استخدام الفوائض المكتسب خلال سنوات الرخاء و اتباعها لسياسة مالية غير حكيمة و عقيمة للقيمة المضافة .

الخاتمة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة المختصرة معرفة تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة ، فمن خلال التحليل السابق تبين لنا أن كل من النفقات العامة و الإيرادات العامة المكون للموازنة العامة يعتمد بصفة أساسية على عوائد الجباية البترولية ؛ كما حاولنا أيضا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول درجة التأثير التي يمكن أن تحدثها تقلبات أسعار البترول في الموازنة العامة للدولة الجزائرية ، هذا من جهة أما من جهة صحة أو نفي فرضية الدراسة التي مفادها :

لا يوجد علاقة بين تقلبات أسعار النفط و رصيد الموازنة العامة
توصلنا إلى أنها فرضية خاطئة أي يود علاقة بين المتغيرين هذا ما أثبتته الدراسة .

النتائج :

✓ إن تقلبات أسعار النفط لا تتأثر فقط بقوى العرض و الطلب بل يوجد مجموعة من العوامل الأخرى ،
يمكن تعدادها على سبيل المثال لا الحصر في: عوامل سياسية ، بيئية ، المضاربة في الأسواق النفطية
، الأزمات المالية ،،،،، .

✓ عرفت السوق النفطية على مستوى العالم مجموعة من الأزمات النفطية تختلف درجة حدتها من أزمة
لأخرى .

✓ هنالك أثر مباشر لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر .

✓ تعد الجباية البترولية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة الجزائرية بمساهمة قدرت ما بين ٦٠%
و ٨٠% .

✓ إن التوسع في الإنفاق العام كان نتيجة للبحبوحة المالية التي عرفت الجزائر خلال السنوات الأولى من
فترة الدراسة لكن سرعان ما إنقلبت الأوضاع نظرا لإنخفاض أسعار البترول ومنه تراجع إيرادات الجباية
البترولية و إنعكاس ذلك على رصيد الموازنة العامة لتحقيق عجزا متوasl امتد لسنة سنوات الأخيرة .

✓ الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي يعتمد في أساسه على إيرادات النفط و قدرته على الصمود في
مواجهة الأزمة الأخيرة للنفط لا تتعدى خمسة وثلاثون شهرا ، و حان الوقت للخروج من التبعية النفطية
،

على ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات التالية:

✓ وجوب إيجاد مصادر أخرى غير الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة الجزائرية أي إحلال
الجباية العادية محل الجباية البترولية .

✓ تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات ، من خلال دعم القطاعات الأخرى كالقطاع الفلاحي
و القطاع الصناعي كخيار استراتيجي لمرحلة ما بعد النفط ، و تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة
و المتوسطة لخلق قيمة مضافة خارج قطاع المحروقات .

✓ الإهتمام بمجال الطاقات المتجددة .

✓ تنمية الصناعة السياحية كإستراتيجية لتتويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات .

✓ دعم القطاع الخاص .

✓ وضع سياسة إقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الإقتصاد الحقيقي و عائدات النفط

١ سهام حسين، سميرة فوزي، "مخاطر و إشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق و ضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس و الثلاثون، ٢٠١٣، ص ٥٥ .

٢ محمد أحمد الدوري "محاضرات في الإقتصاد الدولي" ديوان المطبوعات الجامعية عنابة الجزائر، الطبعة ١٩٨٣ ، ص ١٩٨ ،

٣ خالد الوزني ، "مستقبل الإقتصاد العربي بين النفط و الإستثمار" ، دار الفارس للنشر و التوزيع عمان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٦ .

٤ حمادي نعيمة "تقلبات أسعار النف و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - ، ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ ، ص ٧٢ .

٥ خالد الوزني، مرجع سابق، ص ٥٨ .

٦ المعهد العربي للتخطيط، "أسواق النفط العالمية" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع و الخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، الكويت، ص ٥٧،
متوفر على www.arab-api.org/develop_1.htm .

٧ بوريش أحمد، "تداعيات و انعكاسات انهيار أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري"، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الإحتياجات الدولية ، الورشة الثانية ، ٢٠١٥ ، جامعة سطيف ص ٥٦ ،

٨ بلقلة ابراهيم، "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، اطروحة دكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص ٣٢ .

٩ بوالشعور شريفة، قمري زينة ، "تقدير الأثر القصير و الطويل المدى لتقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM"، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الإحتياجات الدولية ، الورشة الثانية ، ٢٠١٥ ، جامعة سطيف ص ٥٤ .

١٠ عصماني مختار، "دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (٢٠٠١-٢٠١٤)"، اطروحة دكتوراه، جامعة سطيف ١، ٢٠١٣-٢٠١٤ ، ص ١٦٦ .

١١ نفس المرجع، ص ١٦٩

١٢ بلقلة ابراهيم، مرجع سابق، ص ١١٠ .

الدكتور شيبوط سليمان

البريد الالكتروني: chibout.slimane@gmail.com

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر ب

الكلية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الجامعة: جامعة زيان عاشور بالجلفة

الدكتور العقاب محمد

البريد الالكتروني: chibout.slimane@gmail.com

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

الكلية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الجامعة: جامعة زيان عاشور بالجلفة

الملتقى الدولي الأول حول:

أثر تقلبات أسعار النفط عالمياً على اقتصاديات الدول

يومي ١٨-٢١ ديسمبر ٢٠١٧

عمان-الأردن -

المحور الثاني:

أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول.

عنوان الورقة البحثية:

تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول العربية

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية تداعيات انخفاض أسعار النفط الأخيرة على اقتصاديات الدول العربية، حيث تكمن أهمية ومكانة النفط العربي في ضخامته واحتياطاته، مما جعله يحظى باهتمام المسؤولين الحكوميين ورجال المال والاقتصاد وجميع وسائل الإعلام في مختلف البلدان المستهلكة لنفطنا في كافة أرجاء العالم.

إلا أن الصدمة النفطية السلبية الأخيرة التي شهدتها أسواق النفط العالمية في منتصف عام ٢٠١٤ ألقت بظلالها على الدول العربية المنتجة للنفط، حيث تتزايد المخاوف بشأن الانعكاسات المحتملة على الاقتصاد العالمي برمته، وعلى الاقتصاديات العربية بصفة خاصة.

لذلك سنتناول في هذا الورقة البحثية الأوضاع الحالية للنفط العالمي ، ثم نستعرض أهمية النفط العربي ، وأخيراً نتناول أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصادات العربية.

الكلمات النفطية: النفط العربي، انخفاض أسعار النفط، الاحتياط النفطي العالمي، الدول العربية المصدرة للنفط.

Summary:

This paper discusses the implications of the recent decline in oil prices on the economies of the Arab countries. The importance of the Arab oil lies in its size and reserves, which has attracted the attention of government officials, businessmen, the economy and all the media in the various consuming countries of our oil around the world.

However, the recent oil shock in the world oil markets in mid-2014 has cast a shadow over the Arab oil producing countries, where fears are growing about the possible repercussions on the global economy as a whole and on the Arab economies in particular.

Therefore, we will discuss the current situation of world oil, then review the importance of Arab oil, and finally we address the impact of the decline in oil prices on the Arab economies.

Keywords: Arab oil, low oil prices, global oil reserves, Arab oil exporting countries.

مقدمة:

من المعروف أن الوطن العربي، يختزن الجزء الأكبر من الثروة النفطية في العالم، الأمر الذي يجعله يواجه عدة تحديات من أبرزها الأطماع الدولية في هذه الثروة من جهة، ومن جهة أخرى خشية اكتشاف بديل له، مما يهدد كساد هذا المنتج الذي يعد أهم مصدر للدخل في الدول العربية.

ومنذ أن تأكدت أهمية النفط العربي، نظراً إلى ضخامة احتياطياته والتزايد المستمر في إنتاجه؛ كان هذا النفط على مدى السنوات الطويلة الماضية، لاسيما خلال الأحداث الكبيرة التي مرت على المنطقة، وما يزال أحد الموضوعات الهامة التي تشغل الأوساط الدولية، وتحظى باهتمام المسؤولين الحكوميين ورجال المال والاقتصاد وجميع وسائل الإعلام في مختلف البلدان المستهلكة لنفطنا في كافة أرجاء العالم.

إلا أن الصدمة النفطية السلبية الأخيرة التي شهدتها أسواق النفط العالمية في منتصف عام ٢٠١٤ ألقت بظلالها على الدول العربية المنتجة للنفط، حيث تتزايد المخاوف بشأن الانعكاسات المحتملة على الاقتصاد العالمي برمته، وعلى الاقتصاديات العربية بصفة خاصة.

لذلك سنتناول في هذه الورقة البحثية ما يلي:

أولاً: الأوضاع الحالية للنفط العالمي ؛

ثانياً: أهمية النفط العربي ؛

ثالثاً: أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصادات العربية.

الخاتمة.

أولاً: الأوضاع الحالية للنفط العالمي

يمر قطاع النفط العالمي بمرحلة من التغيير الهيكلي، نتيجة للهبوط الكبير في أسعار النفط. فبحلول النصف الثاني من عام ٢٠١٤، ركز المشاركون في سوق النفط اهتمامهم على قضية وفرة الإمداد بعد أن كانوا يركزون على التوترات الجيوسياسية وانقطاع الإمداد. وازدادت القدرة العالمية على إمداد النفط الخام بسرعة خلال الأعوام القليلة الماضية، ولاسيما في شمال أمريكا. وظهرت الوفرة في الإمداد تدريجياً، مع تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة لركود الاقتصاد العالمي. لكن أسواق النفط لم تشهد انهياراً في الطلب كما حصل في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ووفقاً لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، قُدِّر مجموع الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠١٤ بنمو ٩١.٢١ مليون برميل في اليوم كحد وسطي، مسجلاً زيادة قدرها ٠.٩٧ برميل في اليوم عن ٢٠١٣. وتتوقع الأوبك أن يزداد الطلب بالوتيرة المعتدلة نفسها في عام ٢٠١٥، أي بنحو ١.١٦ مليون برميل في اليوم^١.

وتقدَّر إجمالي إمداد النفط الخام بنمو ٩٢.٢٣ مليون برميل في اليوم كحد وسطي في عام ٢٠١٤، أي بما يزيد بنحو ١.٩٨ مليون برميل في اليوم عن عام ٢٠١٣. وتراجع إنتاج بلدان الأوبك من النفط الخام في عام ٢٠١٤ بنحو ٠.١٦ مليون برميل في اليوم ليلبغ ٣٠.٠٧ مليون برميل في اليوم، في حين ازداد إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك بنحو ٢.٠٤ مليون برميل في اليوم، ليصل إلى ٥٦.٣٣ مليون برميل في اليوم. وقُدِّر مستوى فائض الإمداد في عام ٢٠١٤ بنحو مليون برميل في اليوم، وهو رقم كان من الممكن أن يعدله المنتجون المرجحون* ذوو النفوذ في المنظمة^٢.

وتشير التقديرات الأولية المتعلقة بإجمالي الطلب العالمي على النفط خلال شهر فبراير ٢٠١٦ إلى ارتفاعه بمقدار ١.٩ مليون برميل في اليوم مقارنة بمستويات الشهر السابق، لتصل إلى ٩٦.٥ مليون برميل في اليوم. بينما تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض الكميات المعروضة من النفط خلال نفس الشهر بمقدار ٠.٣ مليون برميل في اليوم مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى ٩٩.٢ مليون برميل في اليوم، وهو ما يعني وجود فائض في الإنتاج بمقدار ٢.٧ مليون برميل في اليوم^٣.

^١ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٥، ص ٠٢.

* يُقصد بالمنتجون المرجحون بالبلدان الأكثر إنتاجاً في منظمة الأوبك خاصة السعودية التي تمتلك لوحدها ثلث إنتاجاً في المنظمة.

^٢ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥، مرجع سبق ذكره، ص ٠٣.

^٣ التقرير الشهري لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أبريل ٢٠١٦، ص ٠٦.

الجدول رقم ٠١: تطور أسعار النفط الخام (سعر سلة الأوبك المرجعية، بالدولار للبرميل الواحد)

الحد الأدنى	الحد الأقصى	المعدل السنوي	المتوسط السنوي المتوقع		
			الأدنى	المرجعي	الأقصى
٢٠١٢	٨٨.٧٤	١٢٤.٦٤	١٠٩.٤٥		
٢٠١٣	٩٦.٣٥	١١٤.٩٤	١٠٥.٨٧		
٢٠١٤	٥٢.٠٠	١١٠.٤٨	٩٦.٢٩		
٢٠١٥				٥٤.٥	٧٠.٣
٢٠١٦				٦٤.٣	٨٦.٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٥، ص ٠٣.

وتكتنف المسار المستقبلي لأسعار النفط أجواء كثيفة من عدم اليقين، مما يوحي باحتمال حدوث تقلبات على المدى القصير، وتنشأ مخاطر التطورات السلبية من احتمال نمو الطلب بأقل من المتوقع في أهم الاقتصادات المتقدمة أو الصاعدة. أما احتمالات تجاوز التوقعات الراهنة بانقطاع الإمدادات أو بصور قرار من منظمة "أوبك" بخفض الإنتاج، وعلى المدى المتوسط تتوقف توقعات الأسعار على كيفية استجابة الاستثمار والإنتاج النفطي لانخفاض الأسعار، وسوف تتوقف أيضاً على ما إذا كانت منظمة "أوبك" ستواصل القيام بدورها كالمنتج المرجح أو إذا ما كانت الأسعار ستتأثر أكثر بالتكلفة الحدية لإنتاج النفط الصخري^٤.

وتتباين انعكاسات أسعار النفط المنخفضة على البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له، فأي انخفاض في الأسعار يتسبب في حدوث خسائر في الصادرات وإيرادات المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، مع احتمال انتقال التداعيات إلى الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي غير النفطي. أما البلدان المستوردة للنفط فتحقق مكاسب من انخفاض أسعار النفط من خلال انخفاض فواتير وارداتها النفطية وتراجع فواتير دعم أسعار الطاقة، وقد يؤدي ارتفاع الدخل المتاح وانخفاض تكاليف الإنتاج النمو الطلب المحلي^٥.

^٤ مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن، يناير ٢٠١٥، ص ٠٢-٠٣.

^٥ نفس المرجع، ص ٠٣.

ويُعزى انهيار أسعار النفط إلى ثلاثة أسباب. ففي جانب العرض، حدثت زيادة في الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، وتحول في سياسة منظمة أوبك من استهداف سعر مُعَيّن بسبب بطء النمو الاقتصادي العالمي^٦.

وخلافاً لانهيار أسعار النفط في عام ٢٠٠٨ الذي كان نتيجة لعوامل الطلب، فإن العوامل الخاصة بجانب العرض تلعب دوراً مهيمناً في سوق النفط في الوقت الحالي.

- بالنسبة إلى انخفاض أسعار النفط، يمكن إجمال العوامل المتعلقة بالعرض في النقاط التالية:^٧
- أدى إنتاج الولايات المتحدة وحدها فقط للنفط الصخري إلى زيادة مقدارها ٤ ملايين برميل يومياً من النفط منذ عام ٢٠٠٨.
- وجود مناطق مضطربة سياسياً في الشرق الأوسط (العراق وليبيا) مازالت تسعى لرفع إنتاجها من النفط.
- تغير في إستراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلاً من استهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى التنافسية.

في الوقت نفسه بدء الطلب العالمي للنفط يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، والتباطؤ في الصين وآسيا، والتحسُّن في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة، إضافةً إلى معاودة الإنتاج والإمدادات من كلٍّ من العراق وليبيا. ويُمكن أن نجمل أسباب انخفاض أسعار النفط حسب العوامل المتعلقة بالطلب إلى ما يلي:^٨

- ركود اقتصادي في أوروبا؛
- تراجع في الصين بعد فترة من الأداء القوي؛
- ركود في الطلب في مناطق أخرى من العالم؛
- ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، في أمريكا وغيرها من الدول المتقدمة؛
- ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى (مثل أوروبا واليابان).

^٦ الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط، العدد الرابع، البنك الدولي، يناير/كانون الثاني ٢٠١٥، ص ٠٣.

^٧ خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٥، ص ٠٦.

^٨ نفس المرجع، ص ٠٧.

من المتوقع أن تكون هناك تداعيات وآثار سلبية لهبوط أسعار النفط على اختلال التوازنات الاقتصادية والمالية بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط، ولاسيما تلك التي تعتمد اعتماداً كبيراً على عائدات النفط كروسيا وفنزويلا وإيران وبعض الدول العربية المنتجة للنفط.

ثانياً: أهمية النفط في الدول العربية

تتبع أهمية النفط في الأقطار العربية من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأقطار. وقد لعب النفط دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر سواء في الأقطار العربية المنتجة أو المستوردة له.

١. بعض خصائص النفط العربي

يتميز النفط العربي بعدة مميزات بارزة، أهمها سهولة العثور عليه، وقلة تكاليف تطويره وإنتاجه، ووفرة إنتاج آباره، وموقعه الاستراتيجي بالنسبة إلى البلدان المستهلكة؛ لاسيما قربه النسبي من مركز استيراد واستهلاك رئيسي له، هو منطقة أوروبا الغربية.

وفي ما يتعلق بنفط الخليج على وجه الخصوص، فمنذ مرحلة مبكرة بعد اكتشافه*، تبين أن احتياطاته المكتشفة كانت لها خصائص بارزة جعلته يبدو فريداً. وأول هذه الخصائص، أن كميات الاحتياطي كانت ضخمة، وقد بدأت تتضح هذه الميزة بشكل متزايد بعد عام ١٩٤٥، عندما بدأت تظهر نتائج عمليات الاستكشاف الأولية التي تمت قبل الحرب^٩.

ونظراً إلى أن الحقول النفطية الرئيسية المكتشفة حينذاك، كانت تقع في المناطق البرية القريبة من المياه العميقة، أي القريبة من مرافئ التصدير؛ ونظراً إلى حجم هذه الحقول وطبيعتها الجيولوجية؛ فإن تكاليف إنتاج النفط العربي كانت أرخص بكثير من تكاليف إنتاج النفط في المناطق الأخرى في العالم. كما إن الموقع المتوسط للخليج العربي بين أسواق الغرب والشرق، هياً لنفطه فرص تسويق كبيرة، ولا شك في أن صادرات نفط الخليج العربي قد أدت منذ عام ١٩٤٥، دوراً أساسياً في السوق العالمية للطاقة، ومع أن الصناعة النفطية في الخليج ما تزال تؤدي هذه الدور الأساسي؛ إلا أن هذا الدور أصبح يتعرض للتحدي في السنوات الأخيرة، نتيجة ارتفاع الإنتاج من خارج منظمة أوبك، ونجاح شركات النفط العالمية

* يعود تاريخ اكتشاف النفط في الوطن العربي إلى نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين حيث حفرت أول بئر بهدف التنقيب عن الزيت الخام سنة ١٨٩٦ في حقل جمسة في مصر، و تحقق أول اكتشاف سنة ١٩٠٧ في نفس الحقل لكن الاكتشافات الضخمة لم تتحقق إلا سنة ١٩٢٧ بداية بحقل كركوك في العراق ثم تبعته الاكتشافات الرئيسية في الكويت، السعودية ثم الإمارات العربية المتحدة في المشرق العربي، ولم يكتشف البترول بكميات كبيرة في دول شمال أفريقيا إلا في الخمسينات.

^٩ عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي-الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي-، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص ٤١.

في تخفيض تكاليف الإنتاج، والابتكارات التكنولوجية، وإجراءات المحافظة على الطاقة، وبرامج ترشيد الاستهلاك، والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة، وقوانين الضرائب على النفط المستورد التي سنتها البلدان الصناعية.^{١٠}

٢. الثروة النفطية وقضية التنمية في الدول العربية

إن علاقة النفط والتنمية في الوطن العربي هي علاقة معقدة متعددة الجوانب، فقد ظل قطاع النفط منفصلاً عن مجرى عملية التنمية في الأقطار العربية النفطية حتى منتصف الخمسينات، حيث كانت عمليات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج، وصولاً إلى أوائل السبعينيات حيث توفرت للبلدان العربية مصادر مالية جيدة مكنتها من تحقيق نمو اقتصادي، حيث اعتبر عام ١٩٧٣ نقطة تحول تاريخية في أسواق النفط خاصة فيما يتعلق بين المنتجين والمستهلكين، وفي مطلع الألفية الثالثة وخاصة في بداية سنة ٢٠٠١ شهد سعر النفط ارتفاعاً ملحوظاً، وهذا ما أعطى فرصة إضافية للدول العربية النفطية للاستفادة مرة أخرى من ارتفاع أسعار النفط مما يفتح أمامها آفاق اقتصادية وسياسية جديدة.^{١١}

إن توافر العائدات النفطية للحكومات أدى إلى قيامها بإنشاء بعض المشاريع الإنتاجية، ومن بينها المشاريع الصناعية، في مجالات مثل المعادن وصناعات مواد البناء والمواد الغذائية وغيرها، بالإضافة إلى اهتمامها بإنشاء شبكة واسعة من الطرق، وكذلك الجسور والموانئ والمطارات، ومحطات توليد الكهرباء وغيرها من المشاريع التنموية.^{١٢}

في الوقت الحالي الدول العربية النفطية تواجه عدم اليقين لا يُستهان به فيما يتعلق بثروتها النفطية، وذلك لأن تقلب إيرادات النفط، نتيجة للتقلبات في أسعاره، يمثل إشكالية، خاصة فيما يتعلق بالإدارة المالية الكلية قصيرة الأجل. غير أن عدم اليقين فيما يتعلق بالثروة النفطية ذاتها، النابع من عدم اليقين بشأن قضايا مثل مسار أسعار النفط مستقبلاً، وحجم احتياطات النفط، وتكلفة استخراجها، هو الأكثر أهمية بالنسبة للاعتبارات الطويلة الأجل. وتماماً مثلما أن ازدياد عدم اليقين يمكن بصورة نمطية أن يدفع مستهلكاً إلى اتخاذ قرارات استهلاكية أكثر محافظة، لذلك يجب على الدول العربية إيجاد طريقة مناسبة لإدارة الإيرادات النفطية بصورة جيدة مماثلة تقريباً لإدارة أي ميزانية بصورة جيدة، غير أن بعض القضايا

^{١٠} عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤١-٤٢.

^{١١} شيبوط سليمان، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية - رؤية مستقبلية-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد

الثاني، العدد ٢٠، جامعة زيان عاشور بالجلفة، أكتوبر ٢٠١٤، ص ١٠٧.

^{١٢} عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٦.

أكثر أهمية بالنسبة للبلدان العربية المصدرة للنفط. وتشمل هذه القضايا كم ينبغي ادخاره من أجل الأجيال المقبلة^{١٣}.

وكما سبق أن ذكرنا، فإنه رغم توفر هذه الثروات النفطية والإنتاج الكبير منها عبر سنوات طويلة، والموارد المالية الكبيرة المتأتية منها؛ فإن البلدان العربية كلها، المنتجة وغير المنتجة، تنتمي إلى مجموعة البلدان النامية، حيث تتمثل في بلداننا معظم خصائص التخلف الاقتصادي والاجتماعي (كارتفاع نسبة الأمية، وتأخر حركة التصنيع، وسيطرة الاقتصاد الاستهلاكي غير الإنتاجي وعدم تنوع مرافق الإنتاج، وتدني مستوى معيشة الجزء الأكبر من الشعب العربي.... إلخ)، كما إنها مازالت بصورة عامة بعيدة عن التطور الصناعي والتقدم التكنولوجي.

ومن ناحية أخرى، كنا قد ذكرنا أن البلدان العربية النفطية قد بذلت جهوداً كبيرة في سبيل استخدام عائداتها النفطية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية في كل بلد منها، إلا أن جهود هذه البلدان من أجل الاستخدام الأفضل للثروة النفطية والعائدات الكبيرة المتأتية منها كمحرك للاقتصاد الوطني وكأداة للتنمية الاقتصادية المحلية، حتى لو استخدمت أفضل الأساليب العلمية والمنطقية، فإنها إذا تمت في نطاق كل بلد على حدة، دون تعاون مع البلدان العربية الأخرى، سواء المنتجة منها للنفط، أو غير المنتجة؛ لا بد من أن تصطدم هذه البلدان المنتجة بعقبات هامة وصعوبات كبيرة تحد من نتائج هذا الاستغلال السليم للثروة النفطية^{١٤}.

٣. توقعات الطلب العالمي على النفط العربي

سبق أن بينا أهمية النفط العربي، خصائصه، وتاريخ اكتشافه، وبيننا العلاقة المتشابكة ما بين النفط والتنمية في الدول العربية، وخاصة الدول العربية المنتجة للنفط.

١.٣. مستقبل النفط كمصدر من مصادر الطاقة

تجمع الدراسات الجادة لمسائل الطاقة وتطوراتها في المستقبل، سواء تلك التي تعدها المؤسسات الدولية (منظمة الأوبك، وكالة الطاقة الدولية، هيئة معلومات الطاقة الأمريكية...)، أو الخبراء النفطيون الدوليون؛ على استمرار نمو الطلب العالمي على الطاقة، وعلى أن الوقود الأحفوري (النفط والغاز الطبيعي والفحم)، سوف يبقى مصدراً رئيساً للطاقة في المستقبل المنظور ولعقود قادمة.

^{١٣} حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر، لبنان، ٢٠٠٠، ص ٦٥.

^{١٤} عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٨-٢٠٩.

وهاهو الأمين العام لمنظمة الأوبك يقدم محاضرة له بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠٠٨ الخطوط العريضة لهذا الموضوع، وتوقعات المنظمة طبقاً لسيناريو استرشادي اعتمدته للفترة من الآن وحتى عام ٢٠٣٠:^{١٥}

- سوف يستمر الطلب العالمي على الطاقة في النمو ونسبة معدلها ١.٧% سنوياً، وذلك لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاستهلاك وللنمو الاقتصادي المتواصل.
- سوق يستمر الوقود الأحفوري حتى عام ٢٠٣٠ بتوفير ما نسبته ٨٥% من مجموع احتياجات العالم من الطاقة التجارية، وليست هنالك بدائل بالكميات نفسها، حتى في الآفاق البعيدة للغاية.
- وفي الفترة نفسها، يكون النفط والغاز المصدرين الرئيسيين للطاقة، ويوفران أكثر من ٦٠% من مجموع مصادر الطاقة العالمية.
- سوف يتزايد الطلب العالمي على النفط بمعدل ١.٤% سنوياً، بحيث يصل إلى ١١٨ مليون برميل يومياً عام ٢٠٣٠. وسوف يأتي معظم الطلب الجديد من البلدان النامية، التي سيتضاعف استهلاكها ليبلغ ٥٨ مليون برميل يومياً، وأكثر من نصف هذه الزيادة في الطلب سوف يأتي من البلدان الآسيوية.
- مما لاشك فيه أن لدى العالم مصادر كافية من النفط لتلبية احتياجات المستهلكين على مدى بضعة العقود القادمة.
- أكثر من ثلاثة أرباع الاحتياجات العالمية المؤكدة من النفط موجودة في البلدان الأعضاء في منظمة أوبك، وهذه البلدان ملتزمة بتمكين المستهلكين من الحصول على حاجاتهم من النفط بطريقة مأمونة ومنظمة ومستدامة.
- بالإضافة إلى النفط التقليدي، هنالك مصادر كبيرة من النفط غير التقليدي في حاجة إلى اكتشافها وتطويرها. وهذه تشمل النفط الثقيل، والرمال النفطية، الزيت الصخري، الوقود الحيوي (Biofuels).

٢.٣. نمو الطلب العالمي:

تتفق الدراسات المتاحة على أن الطلب العالمي على النفط سوف يستمر في الارتفاع خلال المستقبل المنظور بصرف النظر عن ارتفاع أو انخفاض مستوى أسعاره، وإن كان حجم الزيادة في الطلب

^{١٥} عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩-٨٠.

يمكن أن يختلف تبعاً لاختلاف مستوى السعر ومعدل النمو الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)^{١٦}.

وسوف يستمر الطلب العالمي على الطاقة في الازدياد. ومن المتوقع أن يحتفظ بموقعه الرئيسي في تلبية احتياجات العالم المتزايدة من الطاقة في المستقبل المنظور. وفقاً للسيناريو الاسترشادي* الذي اعتمدته منظمة الأوبك، والذي يستند إلى توقع معدل نسبة زيادة مقدارها ٣.٥% سنوياً في النمو الاقتصادي العالمي؛ فإن الطلب المتوقع على النفط سوف يرتفع من مستوى ٨٣ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٥ إلى ١١٨ مليون برميل يومياً عام ٢٠٣٠.^{١٧}

حيث استأثرت الدول الصناعية بحصة ٤٢.٥% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل نحو ٧.٧% للدول المتحولة و ٤٩.٨% لبقية دول العالم، وقد شكل الطلب على النفط حوالي ٣٢.٦% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام ٢٠١٤.^{١٨}

والجدير بالذكر أن نمو الطلب العالمي على النفط الخام لم يتدهور، بل بقي على مسار معتدل. ووضع السوق الحالي يبقى مختلفاً عن الوضع السابق، إذ أدى انهيار الطلب على النفط الخام في عام ٢٠٠٨ إلى هبوط سريع وحاد في الأسعار، وارتفع نمو العرض على نمو الطلب في الأعوام السابقة، وتأتى هذا النمو في العرض بمعظمه من بلدان غير أعضاء في منظمة الأوبك، لاسيما بلدان أمريكا الشمالية حيث ارتفعت مستويات الإنتاج ارتفاعاً سريعاً، وفي ديسمبر ٢٠١٥ رفعت الولايات المتحدة الأمريكية الحظر على صادرات النفط الخام بعد العمل به طوال ٤٠ عاماً، ويتوقع أن تكون السوق قد شهدت فائضاً في العرض قدره ١ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٤، وقد ارتفع هذا المعدل إلى حوالي ٢.١ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٥.^{١٩}

^{١٦} حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦، ص ١٢٥.

* مختلف التقارير والدراسات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية تتضمن في العادة ثلاث سيناريوهات، احدهما مرتفع مبني على افتراض حدوث أفضل التوقعات بالنسبة إلى الطلب وإلى الإمدادات المتوقعة من الطاقة؛ والسيناريو الثاني منخفض يفترض حدوث أسوأ التوقعات؛ ثم السيناريو الثالث وهو السيناريو المتوسط، وهذا هو السيناريو الذي تركز عليه معظم الدراسات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية، ويعتبر بمثابة السيناريو الاسترشادي (Reference Case) الذي يفترض عدم حصول تطورات هامة غير عادية في المشهد الدولي للطاقة خلال فترة الدراسة، أي حتى عام ٢٠٣٠.

^{١٧} عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢.

^{١٨} التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.

^{١٩} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٥-٢٠١٦، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٦، ص ٥٥.

٣.٣. الزيادة المتوقعة في صادرات الدول العربية:

تختلف الزيادة في صادرات النفط إلى حد ما عن الزيادة في الإنتاج. لأن الكثير من المنتجين يستهلكون جزء كبير من إنتاجهم. إلا أن وضع الدول العربية يختلف عن هذا الاتجاه فمستويات الإنتاج كبيرة مقارنة بالاستهلاك المحلي، مما يفسر زيادة حصة الدول العربية من الصادرات العالمية.

ومن المتوقع أن يتزايد اعتماد الاقتصاد العالمي في المستقبل على نفط الدول العربية، إذ تشير البيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى ازدياد صادرات النفط من الدول العربية لتصل إلى ٣٨.٤ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٣٠ أي بزيادة حوالي ١٧.٦ مليون برميل في اليوم مقارنة بمستوى عام ٢٠٠٨، مما يعني زيادة نسبة صادرات المنطقة من ٣٤% عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٥٠% من إجمالي الصادرات النفطية العالمية في عام ٢٠٣٠.

جدول ٠٢: توقعات الطلب العالمي على النفط (مليون برميل يوميا)

٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٣٠	التغير ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٣٠
الدول الصناعية منها:	٤٣.٢	٤١.٢	٤٠.١
أمريكا الشمالية	٢٢.٨	٢٢.٢	٢١.٨
أوروبا	١٣	١٢.٢	١٢
بلدان آسيا والمحيط الهادي	٧.٤	٦.٨	٦.٢
الدول النامية منها:	٣٥	٤٠.٢	٥٦.٢
الصين	٧.٧	١٠.٤	١٦.٣
الشرق الأوسط	٦.٤	٧.٦	٩.٩
الاتحاد السوفيتي سابقاً منها:	٤.٦	٤.٧	٥.٣
روسيا	٢.٨	٢.٨	٣.١
إجمالي الطلب العالمي	٨٤.٧	٨٨.٤	١٠٥.٢

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٩٩.

^{٢٠} عبد الفتاح دندي، الدول العربية على خارطة الطاقة العالمية: مكانة متميزة ومهام جسام، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلة فصلية محكمة تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، المجلد ٣٦ العدد ١٣٣، ربيع ٢٠١٠، ص ١٥٣.

٤.٣. التحديات التي تواجه مستقبل النفط العربي:

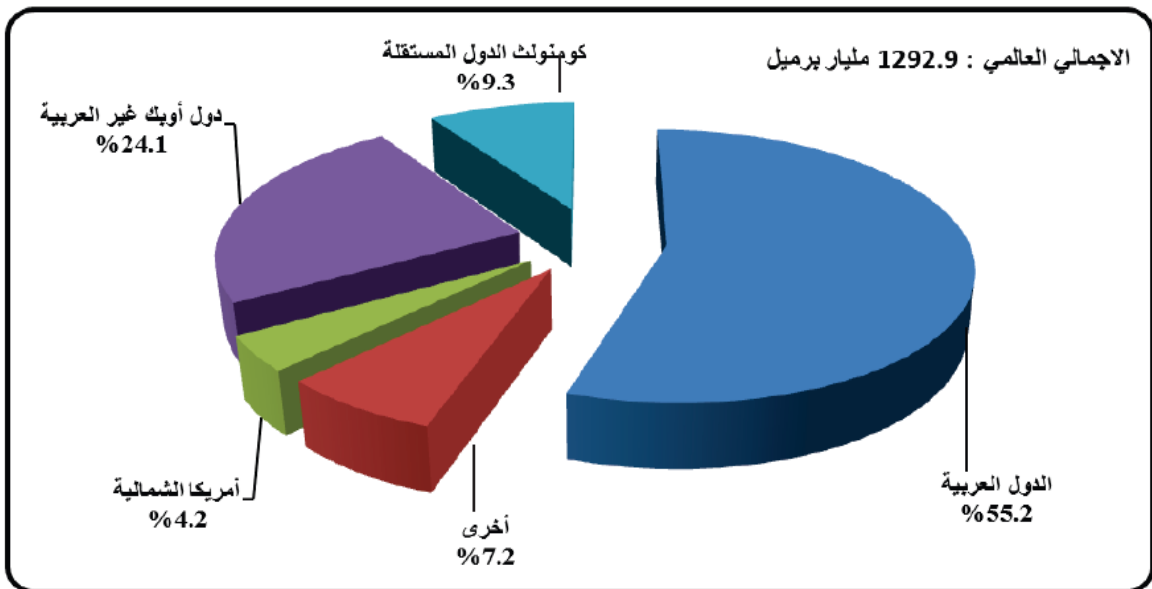
هناك نوعان من التحديات التي تواجه مستقبل النفط العربي:^{٢١}

أ. زيادة استخدام بدائل أخرى للطاقة غير النفط التقليدي:

وفي ما يتعلق بالتحدي الأول فقد سبق أن استعرضنا- في ضوء ماتقدم حول التوقعات المستقبلية للطاقة- الدور الذي من الممكن أن يؤديه كل نوع من أنواع الطاقة غير النفطية (النفط غير التقليدي، الفحم، الوقود الحيوي، مختلف مصادر الطاقة المتجددة) .

وقد خلصنا، في ضوء تلك الدراسات والسيناريو الاسترشادي الذي اعتمدناه، إلى أن النفط والغاز سوف يبقيان في مركز الصدارة بين مصادر الطاقة المختلفة، بحيث يمثلان حوالي ٥٨% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة عام ٢٠٣٠. والنفط العربي له حصة كبرى من النفط العالمي، من حيث احتياطياته وإنتاجه وصادراته. ولذا، فلا خوف على النفط، ومن ثم على النفط العربي، من أن ينحسر عنه الطلب. وعلى العكس من ذلك، فإن ما يقلق الدول المستهلكة الكبرى هو عدم توفر كميات كافية منه في المستقبل لتلبية احتياجاتها حينذاك. (أنظر الشكل الموالي الذي يوضح احتياطيات النفط في العالم).

الشكل رقم ٠١ : احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥، مرجع يبق ذكره، ص ١١٤.

^{٢١} عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥-٩٦.

ب. دخول منتجين ومصدرين جدد من دول خارج المنطقة العربية، وخارج منظمة أوبك:

أما بشأن التحدي الثاني، فمن المعلوم أهمية الإمدادات من خارج منظمة أوبك في المستقبل. طبقاً لآخر التوقعات، فإن مجموع النفط التقليدي وغير التقليدي الآتي من مصادر خارج أوبك، يقدر بحوالي ٦٠ مليون برميل يومياً عام ٢٠٣٠. ومن المتوقع أن تكون هذه الإمدادات عام ٢٠٣٠ حوالي ٤٥ مليون برميل يومياً. وفي ضوء ذلك، فإن كميات النفط الخام التي يطلب من بلدان منظمة أوبك الأئمينها، سوف ترتفع إلى ٣٨ مليون برميل يومياً عام ٢٠٢٠، وإلى ٤٩ مليون برميل يومياً عام ٢٠٣٠، وهو ما يمثل ٣٧% عام ٢٠٢٠، و ٤٢% عام ٢٠٣٠؛ من مجموع الإمدادات النفطية. بينما تؤمن المصادر الأخرى خارج أوبك ٦٣% من هذه الإمدادات عام ٢٠٢٠، و ٥٨% منها عام ٢٠٣٠.

ثالثاً: أثر انخفاض أسعار النفط على الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط

هبطت أسعار النفط بنهاية النصف الثاني من عام ٢٠١٤ بنسبة ٤٥% بالمقارنة مع نهاية النصف الأول رغم ارتفاع الطلب العالمي عليه، فقد بلغ الطلب العالمي على النفط -كما تفضلنا سابقاً- أرقاماً قياسية، حيث وصل إلى أكثر من ٩٥ مليون برميل في اليوم، إلا أن تزايد الإمدادات منه أدت إلى انخفاض أسعاره، وبالتالي زيادة العرض العالمي من النفط نتيجة حدوث زيادة كبيرة في إنتاج النفط نظراً لتوسع الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج النفط الصخري وتعافي إنتاج النفط الليبي بأسرع مما كان متوقعاً، وعدم تأثر النفط العراقي رغم المشاكل الأمنية التي يعاني منها. من جهة أخرى ساهم قرار منظمة أوبك بالإبقاء على مستويات إنتاجها رغم انخفاض مستويات الأسعار للحفاظ على حصتها السوقية، و بالتالي حصول ما يسمى **بالثخمة النفطية** في السوق العالمي للنفط.

لذلك سنحاول في هذا المطلب دراسة الآثار المحتملة لتراجع أسعار النفط اتجاه بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بتغيرات أسعار النفط.

سيختلف الأثر اختلافاً كبيراً بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له، ومن المتوقع أن تكون لهبوط أسعار النفط آثار وتداعيات سلبية وخطيرة على موازين المالية العامة و المعاملات الجارية للبلدان المنتجة للنفط، ولا سيما تلك التي تعتمد اعتماداً كبيراً على عائدات تصدير النفط. أما الأثر الإيجابي لهبوط الأسعار على البلدان المستوردة للنفط فسوف يستغرق تحققه وقتاً أطول، وما زال يشوبه الغموض وعدم اليقين^{٢٢}.

^{٢٢} الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٠.

وبالتالي، فمن غير المحتمل أن يؤدي انخفاض سعر النفط الحالي إلى زعزعة استقرار الأنظمة في الدول العربية، وخاصة الدول المصدرة للنفط. فدول الخليج بسكانها القليلين نسبياً واحتياجاتها المالية الضخمة، فمن المرجح أن تكون هي الأقل تأثراً. أما مجموعة الدول الأخرى الجزائر وليبيا والعراق واليمن يمكن أن تتأثر بشكل كبير جداً إضافة إلى المعاناة التي تعاني منها الدول العربية المضطربة سياسياً وأمنياً^{٢٣}.

١. الأثر المباشر لانخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول المصدرة للنفط

تعتمد الدول العربية المصدرة للنفط، وعلى رأسها دول مجلس التعاون، بشكل رئيس على عوائد تصدير النفط في دخلها الوطني؛ فأي تغيرات ملموسة في سعر النفط من شأنها أن تنعكس على قيمة إجمالي صادراتها، ومن ثم على أرصدة حسابها الجاري، ثم تنعكس على الموازنة العامة، وعلى الدين الخارجي واحتياجات الصرف. والجدول الموالي يوضح أرصدة الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط.

الجدول رقم ٠٣: أرصدة الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط (% من الناتج المحلي الإجمالي)

السعودية	عمان	البحرين	قطر	الكويت	
١٧.٨	٦.١	٧.٨	٣٠.٨	٣٩.٦	٢٠١٣
١٤.١	٢.٩	٦.٦	٢٣.٠	٣٥.٣	٢٠١٤
(١.١)	(١٧.٦)	٠.٠	١.٠	١٤.٧	٢٠١٥
ليبيا	الجزائر	اليمن	العراق	الإمارات	
١٣.٦	٠.٤	(٣.١)	٢.١	١٦.١	٢٠١٣
(٢٥.٧)	(٣.٩)	(١.٧)	(٢.٧)	١٢.٢	٢٠١٤
(٢٣.٩)	(١٣.٠)	(١.٨)	(٦.٦)	٥.٤	٢٠١٥

المصدر: أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٥، ص ص ٠٥-٠٧.

وقد قدر صندوق النقد الدولي أن قيمة الخسائر ستبلغ نحو ٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٥، أكبرها لدى السعودية المصدر الأكبر للنفط في العالم (١٣٥ مليار دولار) تليها الكويت (٥٠ مليار دولار)، والإمارات (٤٧ مليار دولار)، وقطر (٤٤ مليار دولار)، وعمان (١٥ مليار دولار) والبحرين (٣ مليار دولار). وفي حين يبدو أن أكبر الخسائر بالقيمة المطلقة هي من نصيب السعودية، فإن نسبتها إلى الناتج

^{٢٣} غريغوري غوس، هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيو سياسية، مركز بروكتنج، الدوحة، قطر، ٢٠١٥، ص ٠٤.

المحلي الإجمالي تشير إلى أن الكويت هي أكبر الخاسرين بأكثر من ٤٠%، وتتراوح بين ٢٠-٢٥% في قطر وعمان والسعودية، وفي الإمارات أقل من ١٥%، والبحرين أقل من ١٠%، واليمن أقل من ١%^{٢٤}.

كما هو الحال لدول مجلس التعاون الخليجي، فمن المتوقع تعرض إقتصادات الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط لخسائر جمة نتيجة انخفاض أسعار النفط؛ إذ يقدر صندوق النقد الدولي أن تبلغ الخسائر في العراق ما قيمته (٤٦ مليار دولار)، تليها الجزائر (٢٠ مليار دولار)، ثم ليبيا (١٦ مليار دولار)، واليمن (٠.٤ مليار دولار)^{٢٥}.

وبما أن الصادرات النفطية هي المصدر الرئيس لإيرادات الحساب الجاري في الدول المعتمدة بشكل رئيس على النفط، فإن انخفاضها سينعكس سلبياً على أرصده، وهذا ما حدث بالفعل في تراجع نسب فوائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤، وتعمقت أكثر سنة ٢٠١٥ لا سيما بالنسبة إلى سلطنة عمان والسعودية التي تحول فائضها الجاري إلى عجز، وكذلك بالنسبة للكويت وقطر، وبشان أقل بالنسبة للإمارات والبحرين. أما العراق وليبيا والجزائر تحول فائض الحساب الجاري إلى عجز سنة ٢٠١٥.

تسبب تدهور سعر النفط مع نهاية عام ٢٠١٤ (الذي أدى إلى تخفيض قيمة متوسط سعر البرميل لكامل السنة إلى ٩٦.٣ دولاراً وفق صندوق النقد الدولي) بانخفاض نسب فوائض أرصدة المالية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية المصدرة للنفط، وإلى تحول الفائض المالي لسلطنة عُمان إلى عجز، وزيادة العجز المالي للبحرين، في حين أن السعودية حققت عجزاً سنة ٢٠١٥. في حين أن الكويت وقطر والإمارات حققت فائضاً واضحاً في الموازنة العامة عام ٢٠١٤ لأن سعر النفط المتحقق (نحو ٩٧ دولاراً للبرميل) هو أكبر من سعر التعادل المطلوب لموازنة إيراداتها ونفقاتها لعام ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بالدول الأخرى، و من خلال الجدول الموالي نلاحظ ارتفاع كبير في قيمة العجز المالي في ليبيا عام ٢٠١٤ نتيجة انخفاض كميات تصديرها من النفط وانخفاض سعره أيضاً. أما بالنسبة للجزائر فشهدت زيادة في نسبة عجزها عام ٢٠١٥ لانخفاض إيرادات النفط والغاز التي تعتمد عليها في تمويل إنفاقها الحكومي.

^{٢٤} أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٥، ص ٠٤.

^{٢٥} نفس المرجع، ص ٠٤.

الجدول رقم ٤٠: أرصدة الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط (% من الناتج المحلي الإجمالي)

	السعودية	عمان	البحرين	قطر	الكويت	
٢٠١٣	٨.٧	٤.٨	(٤.٣)	١٤.٤	٣٤.٧	
٢٠١٤	١.١	(١.٤)	(٥.٤)	٩.٢	٢١.٩	
٢٠١٥	(١٠.١)	(١٦.٤)	(١٢.١)	(١.٥)	١١.١	
	ليبيا	الجزائر	اليمن	العراق	الإمارات	
٢٠١٣	(٤.٠)	(١.٩)	(٦.٩)	(٥.٩)	٨.٦	
٢٠١٤	(٤٣.٣)	(٧.٤)	(٥.٤)	(٤.٩)	٦.٠	
٢٠١٥	(٣٧.١)	(١٥.١)	(٥.٢)	(٦.١)	(٣.٧)	

المصدر: أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، مصدر سبق ذكره، ص ص ٠٩-١٢.

وفي ما يخص تأثير الاحتياطات الرسمية للدول المصدرة للنفط بتغيرات سعر النفط، لا شك أنها تتأثر حتماً بانخفاض السعر نتيجة تناقص إيرادات النفط، وتتميز السعودية بين دول مجلس التعاون الخليجي و الدول العربية المصدرة للنفط بالقيمة الكبيرة للاحتياطات الرسمية؛ إذ تعدت ٧٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٣ بوصفها أكبر مورد عالمي للنفط في العالم، في حين يتوافر لدى البحرين أقل احتياطي من دول مجلس التعاون الخليجي ٥ مليارات دولار في عام ٢٠١٣.^{٢٦}

وبالنسبة إلى وضع الاحتياطي الرسمي في بقية الدول العربية الأخرى، يبين الجدول رقم ٣-٢٣ انخفاضاً ملحوظاً في قيمته عام ٢٠١٤ قياساً بعام ٢٠١٣ في كل من ليبيا والجزائر والعراق نتيجة الزيادة الملحوظة في عجز حسابها الجاري ، حيث أدى إلى تراجع قيم الاحتياطي عام ٢٠١٥.

^{٢٦} أسامة نجوم، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

الجدول رقم ٥٠ : إجمالي الاحتياطات الرسمية للدول العربية المصدرة للنفط (مليار دولار)

	الكويت	قطر	البحرين	عمان	السعودية
٢٠١٣	٢٩.٢	٤٢.٢	٥.٠	١٦.٠	٧١٨.٤
٢٠١٤	٣٥.٥	٤٦.٩	٥.٤	١٨.١	٧٣٤.٣
٢٠١٥	٣٧.٦	٣٣.١	٣.٩	١٨.٦	٦٨٢.٢
	الإمارات	العراق	اليمن	الجزائر	ليبيا
٢٠١٣	٦٨.١	٧.٨	٤.٩	١٩٤.٠	١٠٧.٦
٢٠١٤	٧٠.٢	٦٩.١	٣.٩	١٨٧.٢	٨٩.٣
٢٠١٥	٧٤.٧	٥٥.٨	٣.٧	١٥٦.٦	٧٢.٤

المصدر: أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨-١٩.

٢. الأثر المباشر لانخفاض أسعار النفط على بعض الدول العربية المستوردة للنفط

من المفروض أن البلدان العربية المستوردة للنفط الاستفادة من انخفاض أسعار النفط (الأردن وتونس ولبنان ومصر)، وقد تتحسن موازين تجارتها بنسبة تصل إلى ٢ % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الجدول الموالي الذي يوضح تغيرات الموازين المتعلقة بالنفط* انطلاقاً من افتراض أن سعر النفط سيبلغ ٦٥ دولاراً في المتوسط (للبرميل من خام برنت)، وأن يبلغ سعر النفط مستوى أعلى ٧٨ دولاراً وهو افتراض وضعه خبراء البنك الدولي للتنبؤ^{٢٧}.

تعتبر مصر بمستورداً صافياً للنفط، نظراً لازدياد الاستهلاك بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٣% خلال السنوات العشر الماضية ليقف مستوى إنتاج النفط، ومن المتوقع أن يؤثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد من خلال تقليص عجز المالية العامة وعجز ميزان المعاملات الجارية ومعدلات التضخم والفقر. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيراً إيجابياً في النمو، إذ سيؤدي هبوط أسعار النفط إلى تعزيز قدرة الحكومة والشركات على توفير إمدادات كافية من الطاقة بأسعار السوق (بفضل انخفاض تكلفة استيراد النفط والغاز)^{٢٨}.

* الميزان التجاري النفطي هو صافي عائدات تصدير النفط.

^{٢٧} الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط، مرجع سبق ذكره، ص ٠١.

^{٢٨} نفس المرجع، ص ٠٨.

الجدول رقم ٠٦: التغيرات في موازين تجارة النفط والمالية العامة للدول العربية المستوردة للنفط

التغير في الميزان التجاري النفطي (بملايين الدولارات)	التغير في الميزان التجاري النفطي (%) من إجمالي الناتج المحلي	تغيير في التوازن المالي (بملايين الدولارات)	التغير في الميزان التجاري النفطي (%) من إجمالي الناتج المحلي	التغير في الميزان التجاري النفطي (بملايين الدولارات)
مصر	١.٥٠٤	٠.٥	...	...
تونس	٢٩٢	٠.٦	٩٣٥	٢.٠
الأردن	٩٩٧	٢.٢	...	...

المصدر: الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط، مصدر سبق ذكره، ص ٠٢.

ومن جهة أخرى، فإن انخفاض أسعار النفط قد يُضعف تدفق الأموال نظراً لأن مصر من أكبر المتلقين لتحويلات المغتربين، والمساعدات الأجنبية، والاستثمارات، من بلدان مجلس التعاون الخليجي. فأكثر من ثلاثة أرباع تدفقات التحويلات إلى مصر تأتي من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد يُؤثر هذا على النمو تأثيراً سلبياً عن طريق تقليص الاستثمارات.

سيكون لانخفاض أسعار النفط أثر إيجابي يتمثل في خفض العجز المرتفع للمالية العامة، وذلك بدرجة رئيسية من خلال تقليص فاتورة دعم الوقود. وكانت مصر قد خصّصت في ميزانيتها ١٠٠.٤ مليار جنيه مصري لدعم الطاقة في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ على افتراض أن سعر النفط ١٠٥ دولارات للبرميل، مع مراعاة إصلاحات الطاقة التي تم تنفيذها في سنة ٢٠١٤، ومن المتوقع، في ضوء انخفاض أسعار النفط أن ينخفض الإنفاق على الدعم بنسبة تبلغ نحو ٢٥% (نحو ٠.٥ من إجمالي الناتج المحلي) في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥. وفيما يخص تأثير انخفاض أسعار النفط على ميزان المعاملات الجارية ثد يكون سلبياً، وخاصة ميزان تجارة الوقود. وتذهب تقديرات البنك الدولي إلى أن العجز الصافي لتجارة النفط سينخفض نحو ٣٠% في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.^{٢٩}

أما فيما يخص اثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد التونسي سيكون إيجابياً وتظهر نتائج نموذج المحاكاة الذي استخدمه البنك الدولي أن عجز الميزانية تراجع بنسبة تبلغ ٢% ليصل إلى ٤.٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥ من ٦.٢% في ٢٠١٤. في حين أن عجز ميزان المعاملات الجارية تراجع من ٧.٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤ إلى ٦.٦% في ٢٠١٥.^{٣٠}

^{٢٩} الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط، مرجع سبق ذكره، ص ٠٨-٠٩.

^{٣٠} نفس المرجع، ص ١٠.

ومن المتوقع أن يكون لانخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة أثر إيجابي على الاقتصاد الأردني في الأمد القصير، بتقليل تكاليف الإنتاج، وتخفيف الضغوط السعريّة على المواطنين واللاجئين، وتخفيض ضغوط المالية العامة المرتبطة ب واردات النفط. ومن الممكن احتواء العجز الكلي أو الأولي للمالية العامة (ماعدًا المنح المقدمة من مجلس التعاون الخليجي والتي يعتمد عليها الأردن في تمويل عجز ميزانيته) والذي ازداد من ١١.١١ % إلى ١٤.٧ % من إجمالي الناتج المحلي بنهاية عام ٢٠١٤. وفيما يتعلق بالعجز المتزايد في الميزان التجاري في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٤ من المتوقع أن يتراجع في الربع الأخير من العام بفضل انخفاض أسعار النفط^{٣١}.

وفي الأخير وبعد استعراضنا أسباب انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، سواءً كانت المتعلقة بالطلب العالمي أو بالعرض العالمي للطاقة، فإنه من المتوقع أن تكون هناك تداعيات محتملة لانخفاض أسعار النفط على الاقتصادات العربية، فبالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط كانت هناك آثار مباشرة وغير مباشرة على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة بما يتعلق بالموازن العامة والتجارية، وأما بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط فإن اثر انخفاض أسعار النفط سيكون إيجابياً على المدى القصير، وهذا ما استعرضناه من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية لكل من مصر والأردن وتونس.

عموماً، يؤكد كل ما سبق أنه على جميع الدول العربية المصدرة أو المستوردة للنفط القيام بخطوات إصلاحية هيكلية تعزز مناعتها تجاه هزات سعر النفط وتساعد على امتصاصا تداعياته على الاقتصادات العربية، لاسيما الدول العربية التي تعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل، من خلال تنويع اقتصادها وظيفته (ضبط الميزانية، وترشيد الإنفاق الحكومي....).

الخاتمة:

نستخلص في الأخير أن التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة كان لها انعكاس مباشر على اقتصادات الدول العربية، وهذا من خلال الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي العالمي، والتداعيات السلبية للأزمة النفطية الأخيرة على الاقتصادات العربية المنكشفة على الاقتصاد العالمي، فقد كان للتطورات في سوق النفط العالمية أثر إيجابي على بعض اقتصادات الدول العربية المستوردة للنفط، حيث حققت معدلات نمو جيدة جراء انخفاض أسعار النفط، غير أنه كان له تأثيرات سلبية على الدول العربية المصدرة للنفط من خلال انخفاض الإيرادات النفطية والذي أثر على التوازنات الاقتصادية والمالية للدول العربية

^{٣١} الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦.

قائمة المراجع والتهميش:

١. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٥.
٢. التقرير الشهري لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أبريل ٢٠١٦.
- ١ مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن، يناير ٢٠١٥.
٣. الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط، العدد الرابع، البنك الدولي، يناير/كانون الثاني ٢٠١٥.
٤. خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٥.
٥. عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي-الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي-، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.
٦. شبيب سليمان، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية -رؤية مستقبلية-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد ٢٠، جامعة زيان عاشور بالجلفة، أكتوبر ٢٠١٤.
٧. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر، لبنان، ٢٠٠٠.
٨. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦.
٩. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٥.
١٠. عبد الفتاح دندي، الدول العربية على خارطة الطاقة العالمية: مكانة متميزة ومهام جسام، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلة فصلية محكمة تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، المجلد ٣٦ العدد ١٣٣، ربيع ٢٠١٠.
١١. غريغوري غوس، هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيو سياسية، مركز بروكنجز، الدوحة، قطر، ٢٠١٥.
١٢. أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٥.

تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها

الدكتورة/ عرقوب نبيلة والدكتور/ بوشة محمد — جامعة محمد بوقرة، بومرداس — الجزائر

الملخص:

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى كالفحم والغاز، والطاقة النووية والطاقة المتجددة، بحيث أقرت نتائج عدة بحوث التي أجريت في مجال الاقتصاد والطاقة أن العمر المتوسط لبقاء هذه المادة هو ٢٠ سنة القادمة. ولقد انخفضت أسعار النفط بحوالي ٥٥% منذ سبتمبر ٢٠١٤ لتصل إلى ٤٩.٥ دولار/البرميل في سنة ٢٠١٥، ثم ٤٠.٧ دولار/البرميل في سنة ٢٠١٦ حسب تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وتقارير الأوبك، بحيث أن التقديرات تشير إلى أن انخفاض أسعار النفط كان مدفوعا بعوامل العرض والطلب. وقد ترتب عن هذا الانخفاض آثارا بالغة على اقتصاديات البلدان المصدرة والمنتجة للنفط وحتى على البلدان المستوردة له من هنا، سنقدم في هذه الورقة البحثية تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها من خلال التطرق إلى مفاهيم عامة للسعر البترولي في العنصر الأول، ثم تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها في العنصر الثاني، وفي الأخير الآثار الناجمة عن تراجع أسعار النفط في العنصر الثالث لهذا البحث.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الأسواق العالمية، الطلب والعرض، الأوبك، اتفاقية تخفيض الإنتاج.

Abstract:

Oil is the main source of energy in the world compared to other sources of energy such as coal and gas, nuclear power and renewable energy, so that the results of several researches in the field of economy and energy.

The average age of this substance are 20 years, oil prices have fallen by about 55% since September 2014 to reach 49.5 \$/bbls in 2015 and then 40 \$/bbls in 2016 according to the report on the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries and OPEC reports It is estimated that the decline in oil price was driven by Supply and Demand factors. This decline has had a major impact on the economies of exporting and producing countries and even on importing countries.

From here, we will present in this paper the development of oil prices and the factors affecting them by addressing the general concepts of the price of petroleum in the first element, and then the development of oil prices and factors affecting the second element, and finally the effects of the decline in oil prices in the third element of this research.

Key words: Oil prices, International markets, Supply and Demand, OPEC, Production reduction agreement.

مقدمة عامة:

يلعب النفط دوراً رئيسياً بالنظر لوفرتة النسبية وسهولة استغلاله وملائمته للتكنولوجيات المستخدمة حالياً، فمن خلاله تستطيع كافة دول العالم ضمان سيرورة اقتصادياتها مما يضمن تحريك عجلة الاقتصاد العالمي. وقد أجمع الباحثون على أن اكتشاف النفط لم يكن في العصر الحالي بل منذ القدم، لكن استغلاله بشكل واسع لم يتم إلا مع مطلع القرن العشرين نتيجة التطورات التكنولوجية المعتمدة أساساً على النفط ومشتقاته كمصدر للطاقة.

ولقد عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن ٢١ تطورات كبيرة مما جعل الدول المستوردة تسعى إلى تخفيض سعر البرميل وزيادة الاستيراد، لكن منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) قررت عدم خفض إنتاجها أين تتوقع أن تتعافى أسعار النفط جزئياً على المدى المتوسط نتيجة عدم التوازن بين العرض والطلب على النفط، بالإضافة إلى التراجع المرحح في نمو الاستثمارات والطاقة الإنتاجية المستقبلية في القطاع البترولي استجابة لانخفاض أسعار النفط.

الإشكالية: على ضوء ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي التطورات التي عرفت أسعار النفط؟ وما هي العوامل المؤثرة فيها ؟

وتندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ماذا نقصد بالسعر البترولي - أو النفطي والأسواق البترولية ؟

✓ ما هي مراحل تطور أسعار النفط؟

✓ ما هي العوامل التي ساعدت على تطور أسعار النفط؟

✓ وما هي آثار تراجع أسعار النفط؟

فرضيات البحث: يمكن أن نطرح الفرضية الأساسية لهذا البحث كما يلي:

تخضع أسعار النفط لعوامل أساسية أهمها الإنتاج العالمي للطاقة، والطلب العالمي للنفط.

أهداف البحث: نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

➤ تبيان ماهية السعر البترولي وأنواعه؛

➤ توضيح معنى الأسواق البترولية؛

➤ عرض تطور أسعار النفط خلال مراحل مختلفة؛

➤ تقديم العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط؛

➤ معرفة الآثار المترتبة عن تراجع أسعار النفط.

المنهج المستخدم: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

أدوات البحث: لقد تم استخدام مختلف المراجع الأساسية في مجال الطاقة من خلال بعض المراجع المكتبية، وأغلبها التقارير

المختلفة الصادرة عن منظمة الأوبك، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وكالة الطاقة الدولية، وتقرير صندوق النقد الدولي.

خطة البحث: للإلمام بجميع جوانب البحث، رأينا أن نقسم عناصره إلى ثلاثة محاور أساسية وهي:

- يتعلق **المحور الأول** بعموميات حول السعر البترولي والأسواق البترولية، نقدم من خلاله تعريف السعر البترولي وأنواعه، ومختلف

الأسواق البترولية.

- **والمحور الثاني** يبحث في تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها لاسيما ضعف الطلب، وزيادة عرض النفط.

- أما **المحور الثالث**، فهو يتعلق بآثار تراجع أسعار النفط والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: تعرض البنوك للمخاطر، خسائر كبيرة في إيرادات التصدير والإيرادات الحكومية، انخفاض قيمة العملات مقابل الدولار، ارتفاع أسعار الفائدة، وضعف أسواق الأسهم.

١- **عموميات حول السعر البترولي والأسواق البترولية:**

يعتبر السعر البترولي أهم عامل في تقرير حصة السوق، بحيث أن تخفيض السعر أو تحديده عند مستوى معتدل يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة مما يؤدي بدوره إلى الحفاظ على حصة السوق أو زيادتها. وفيما يلي، سوف نقدم تعريف السعر البترولي، أنواعه، ومعنى الأسواق البترولية.

١.١- **تعريف السعر البترولي:**

يمكن تعريف السعر البترولي بأنه "قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود، أو هو مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق." ^١ ولقد أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل الشركة الأمريكية (Standard oil of new Jersey company) في عام ١٨٨٠ والتي كانت تسيطر على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام ١٨٧٣، بحيث أعلنت أسعارا على النفط المستخرج من الآبار مباشرة دون اشتراك مستخرجيه في عملية التسعير.

ولقد عرفت أسعار النفط عدة مراحل في تطورها يمكن تلخيصها في مرحلتين أساسيتين: ^٢

- **مرحلة سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على أسعار النفط:** امتدت هذه المرحلة من سنة ١٨٥٠ (وهي سنة اكتشاف البترول) إلى غاية سنة ١٩٧٠، وإن أهم ما ميز هذه المرحلة سيطرة عدد ضئيل من الشركات الكبرى على صناعة النفط بمختلف مراحلها، مع العلم أن السيطرة في بداية هذه المرحلة كانت لمجموعة من الشركات الأمريكية لتتوسع في مرحلة لاحقة إلى شركات أوروبية.

- **مرحلة صدمات أسعار النفط:** امتدت هذه المرحلة من سنة ١٩٧٠ إلى يومنا هذا، بحيث أهم ما ميّز هذه المرحلة ظهور متعاملين جدد في السوق العالمي للنفط على غرار منظمة الأوبك وتراجع دور الشركات العالمية الكبرى في السوق العالمي بالإضافة إلى تسجيل تقلبات حادة ومتلاحقة في أسعار البترول.

٢.١- **أنواع السعر البترولي:**

هناك عدة أنواع لأسعار البترول وكل نوع يختلف عن الآخر وهذا راجع لطبيعة السلعة النفطية. وسنقدم فيما يلي مختلف هذه الأنواع كما يلي:

(١)- **السعر المعلن: (Posted Price)**

يقصد به السعر المعلن رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق النفطية، وقد ظهر هذا السعر لأول مرة سنة ١٨٨٠ في الولايات المتحدة الأمريكية، واستمر إلى غاية نهاية الخمسينات من القرن الماضي أين كانت الشركة الأمريكية تحتكر إنتاج واستغلال النفط. ^٣ ولقد اكتسب السعر المعلن أهمية متزايدة بعد سنة ١٩٤٨ وذلك عندما تمّ تعديل الامتيازات الممنوحة للشركات النفطية العالمية في أراضي فنزويلا.

(٢)- **السعر المتحقق: (Realized Price)**

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات تفي بشروط الدفع، وهو يساوي السعر المعلن ناقصا التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري. وقد ظهر هذا السعر في أواخر الخمسينات، بحيث عملت به الشركات البترولية الأجنبية المستقلة.

(٣) - سعر الإشارة: (Reference Price)

هو سعر النفط الخام بحيث يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، وقد ظهر هذا النوع من السعر في سنوات الستينات.

(٤) - سعر الكلفة الضريبية: (Tax Cost Price)

هو السعر المعدل للكلفة إنتاج البترول والخام مضافاً بقيمة ضريبة الدخل والربح للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، فهذا السعر يعكس التكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من النفط الخام، وإن البيعاً أقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.^٤

(٥) - السعر الفوري: (Spot Price)

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوراً أو آنياً في السوق البترولية الحرة معبر عنه بوحدة نقدية، وهو ليس مستقراً نظراً لعدم التوازن بين عرض النفط والطلب عليه، ويسمى كذلك بالسعر الآني.

(٦) - السعر الإداري (أو الرسمي): (Official Price)

يعبر السعر الإداري عن قيمة الوحدة النفطية الخام فيز من محدود بوحدة نقدية معلومة ومحددة من قبل طرفاً وجهة رسمية حكومية أو إدارية. وقد ظهر هذا السعر مع بداية فترة السبعينات من القرن العشرين للدلالة على أسعار بلدان من قبلها في تلك الفترة، حيث اعتمدت المنظمة سلة أسعار مختلفة خامات الدول لأعضاء في المنظمة، بالتطور اتالاتي سجلها السوق الفورية للنفط.^٥

(٧) - السعر الترجيعي: (Net Back Arrangement Price)

يقصد به قيمة الوحدة النفطية الخام فيز من معلوم بوحدة نقدية معلومة ومحددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحاً منها تكلفة التكرير للوحدة النفطية المعلومة وهامش التكرير، وكذلك تكلفة نقل النفط من ميناء المشتري إلى ميناء البائع، والصافي من ذلك هو مقدار السعر الترجيعي للنفط الخام. أي أن (السعر الترجيعي للخام = متوسط سعر المنتجات النفطية المحددة - تكلفة تكرير الوحدة النفطية - هامش التكرير - تكلفة النقل من ميناء المشتري إلى ميناء البائع).

وقد ظهر هذا السعر في السوق الفورية لتبادل السلعة النفطية في فترة أواسط الثمانينات بين العديد من أطراف النفطية المتعاملة في هذا السوق ومنها بعض بلداناً وبككا السعودية، نيجيريا، فنزويلا، إيران... الخ.^٦

٣.١ - الأسواق البترولية:

كان أول ظهور للسوق البترولية في الولايات المتحدة الأمريكية على شكل منافسة بين الشركات البترولية الصغيرة التي دخلت ميدان استغلال الثروة البترولية، فهي تتميز بثلاث خصائص وهي:

➤ سوق احتكار القلة: حيث يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات (منافسة القلة)، وهو نوع من الاحتكار الجزئي؛

➤ يتحكم منتجوا القلة في إنتاج البترول، نقله وتكريره وتسويقه؛

➤ الاتجاه نحو التكتل: تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها إلى غاية وصول البترول إلى الأسواق.

وبالرغم من اقتسام الأرباح مناصفة بين الشركات الاحتكارية والدول المنتجة للنفط، إلا أن انخفاض أسعار النفط كان في صالح الدول الصناعية الكبرى في تحسين مستواها الاقتصادي والاجتماعي، بحيث عرف نموها الاقتصادي مستويات عالية، عكس الدول البترولية التي انخفضت عائداتها المالية بشكل كبير.

وقد تمّ الاعتماد على نقطتين لتسعير النفط العالمي وهي:^٧

✓ نقطة أساس وحيدة للتسعير؛

✓ النفط العربي نقطة أساس ثانية للتسعير.

يمكن أن نميّز بين نوعين من الأسواق النفطية وهما الأسواق الفورية والأسواق الآجلة:

أ/- **الأسواق الفورية:** وتمثل في سوقي خليج المكسيك والخليج الأمريكي، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق البحر المتوسط، وسوق روتردام في أوروبا (هولندا)، بحيث لم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي ١٥% من حجم التجارة العالمية، ولم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيراً محسوساً في الأسعار المعلنة.^٨

وقد كانت الأسعار تتحدد في هذه الأسواق نسبة إلى النفط الخام المرجعي وهو **البرنت**، أما في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فالخام المرجعي هو **خام غرب تكساس**.

ب/- **الأسواق الآجلة:** ظهرت الأسواق الآجلة أو الأسواق المستقبلية في منتصف الثمانينات بحيث تعتبر ظاهرة مستحدثة بالنسبة للبترول، ولا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار. وقد فتحت هذه الأسواق المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم.

2- تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها:

لقد عرفت أسعار النفط تغيرات عبر الزمن كان لها تأثير على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي عرفتتها أسعار هذه السلعة مما انعكس على الدول المصدرة والمستهلكة للنفط. ومع مطلع سنة ٢٠٠٠، بدأت أسعار النفط تتخذ منحى شبه تصاعدي الأمر الذي سمح للدول المنتجة والمصدرة للنفط بتحقيق طفرة نفطية هائلة استطاعت من خلالها تحقيق احتياطات صرف ضخمة، لكنها عرفت انخفاضاً منذ النصف الثاني من سنة ٢٠١٤ أين كان لها الأثر على ميلاد أزمة بترولية أخرى.

وستتناول من خلال هذا العنصر مراحل تطور أسعار النفط، العوامل المؤثرة التي أدت إلى تطورها، وإستراتيجية التحكم في أسعارها.

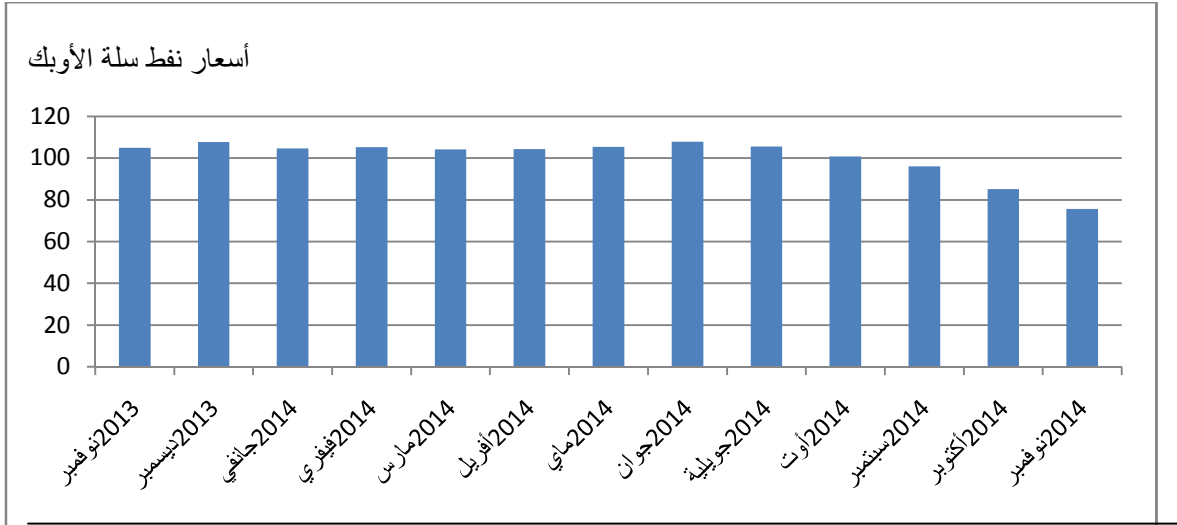
١.٢ - تطور أسعار النفط:

لقد زاد إنتاج النفط في الولايات المتحدة بأكثر من مليوني برميل يوميا منذ نهاية سنة ٢٠١٠، وارتفع الناتج في المملكة العربية السعودية كما ازدادت الإمدادات من بلدان مثل العراق والكويت والإمارات العربية المتحدة، وقد أدت هذه التطورات إلى استقرار أسعار النفط بدرجة كبيرة بحيث تراوحت بين ١٠٠ و ١٢٠ دولار للبرميل في الفترة ما بين ٢٠١١ وأوت ٢٠١٤.

ومع هذا انخفضت الأسعار بحوالي ٥٥% منذ سبتمبر ٢٠١٤، وخلال شهر نوفمبر من نفس السنة شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات الأوبك تراجعاً بمقدار ٩.٥ دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة ١١.٢% ليصل إلى ٧٥.٦ دولار للبرميل مسجلاً تراجعاً بـ ٢٩.٤ دولار للبرميل، أي بنسبة ٢٨% مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام السابق، وهو أقل مستوى له منذ شهر أكتوبر ٢٠١٠.^٩

والشكل التالي يبيّن تراجع أسعار النفط التابع لسلة الأوبك خلال الفترة (نوفمبر ٢٠١٣ - نوفمبر ٢٠١٤):

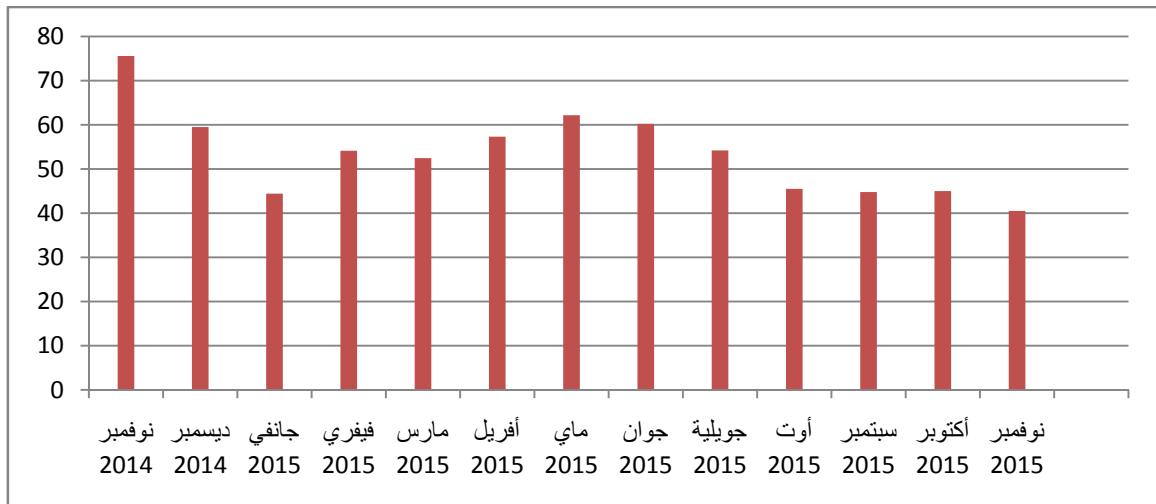
شكل رقم (١): تطور أسعار سلة الأوبك (٢٠١٣-٢٠١٤)
(الوحدة: دولار/برميل)



المصدر: إنجاز الباحثان بالاعتماد على معطيات التقرير الشهري لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، جانفي ٢٠١٥
وقد عرف المعدل الأسبوعي لأسعار سلة الأوبك ارتفاعا خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر ٢٠١٥ مسجلا ٤٣.٧ دولار للبرميل، ثم انخفض بعد ذلك ليصل إلى أدنى مستوياته عندما بلغ ٣٨.٣ دولار للبرميل خلال الأسبوع الثالث من الشهر قبل أن يعاود الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى ٣٩.٣ دولار للبرميل خلال الأسبوع الرابع من الشهر. وبصفة عامة، تراجعت أسعار سلة خامات الأوبك خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥ بمقدار ٤.٥ دولار للبرميل مقارنة بأسعار شهر أكتوبر، أي بنسبة ١٠% ليصل إلى ٤٠.٥ دولار للبرميل، مسجلا بذلك تراجعا بحوالي ٣٥ دولار للبرميل، أي بنسبة ٤٦.٤% مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي.

وقد كان لاستمرار وفرة الإمدادات من النفط الخام وتباطؤ الأداء للاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى الصيانة الدورية لمصافي التكرير دورا رئيسيا في انخفاض الأسعار خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥ إلى أدنى مستوى مسجل لها منذ ما يقارب ٧ سنوات.^١

شكل رقم (٢): تطور أسعار سلة الأوبك (نوفمبر ٢٠١٤-نوفمبر ٢٠١٥)
(الوحدة: دولار/برميل)



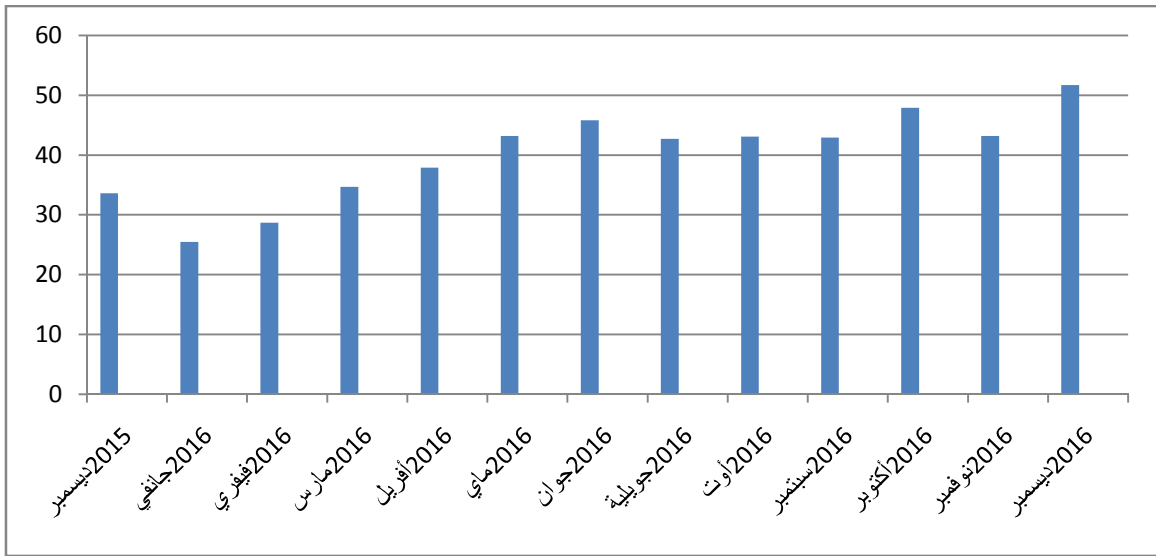
المصدر: إنجاز الباحثان بالاعتماد على معطيات التقرير الشهري OPEC، جانفي ٢٠١٦

وخلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، عرف المعدل الشهري لأسعار سلة خامات الأوبك ارتفاعا بمقدار ٨.٥ دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة ١٩.٧% ليصل إلى ٥١.٧ دولار للبرميل مسجلا بذلك ارتفاعا بـ ١٨.١ دولار للبرميل، أي بنسبة ٥٣.٩% مقارنة بمعدله المسجل خلال نفس شهر ديسمبر سنة ٢٠١٥. وقد كان لقرار خفض الإنتاج الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في الأوبك خلال اجتماعها رقم ١٧١ بمدينة فيينا (النمسا)، بالإضافة إلى اتفاق دول منظمة الأوبك مع دول أخرى منتجة للنفط من خارج الأوبك على خفض إنتاجها اعتبارا من بداية شهر جانفي ٢٠١٧، دورا رئيسيا في ارتفاع السعر خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦ لتصل إلى أعلى معدلها منذ شهر جويلية ٢٠١٥ (٥٤.٢ دولار/برميل).^{١١}

والشكل التالي يبيّن تطور أسعار النفط لسلة الأوبك للفترة من شهر ديسمبر ٢٠١٥ إلى غاية ديسمبر ٢٠١٦:

شكل رقم (٣): تطور أسعار نفط سلة الأوبك (نوفمبر ٢٠١٤ - نوفمبر ٢٠١٥)

(الوحدة: دولار/برميل)

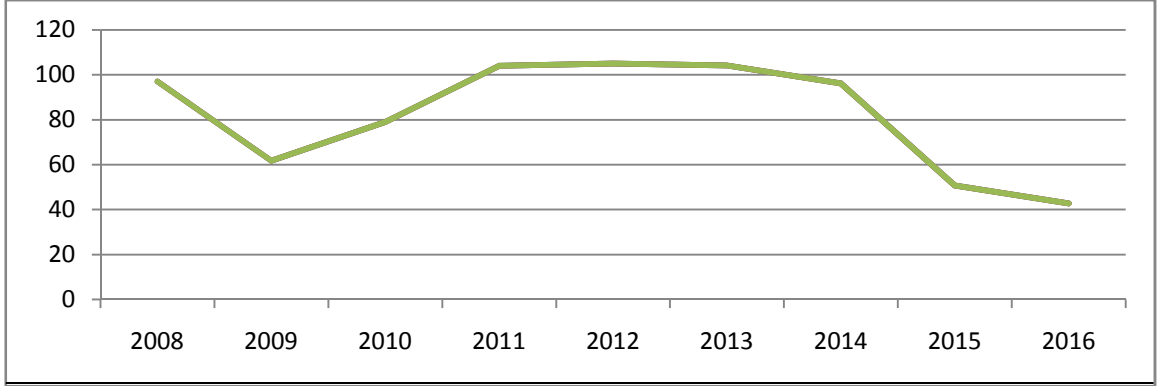


المصدر: إنجاز الباحثان بالاعتماد على معطيات التقرير الشهري OAEPC، فيفري ٢٠١٧

وعلى العموم، عرفت أسعار النفط تراجعا حادا ابتداء من سنة ٢٠٠٩ وإلى غاية ٢٠١٦، كان للانهيارات المتلاحقة في الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية دافعا قويا لهذا الانخفاض وبمعدلات أسرع، بحيث انخفض السعر من ٩٧.٠ دولار/البرميل في سنة ٢٠٠٨ إلى ٦١.٨ دولار للبرميل خلال سنة ٢٠٠٩، ويعرف انتعاشا بعد ذلك خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٣)، إلا أنه مع بداية سبتمبر ٢٠١٤ انخفضت الأسعار بما يزيد عن ٢٥% بحيث بلغت في شهر نوفمبر ٧٥.٦ دولار للبرميل ويستمر في الانخفاض ليصل إلى ٥٩.٥ دولار للبرميل في شهر ديسمبر ٢٠١٤، وإلى ٥٠.٨ دولار للبرميل خلال سنة ٢٠١٥ و٤٢.٨ دولار للبرميل خلال سنة ٢٠١٦ مسجلا أدنى مستوى له منذ سنة ٢٠١٣.

ويوضح الشكل البياني التالي تطور أسعار النفط خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٦):

شكل رقم (٤): تطور أسعار النفط خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٦)
(الوحدة: دولار/برميل)



المصدر: إنجاز الباحثان بالاعتماد على معطيات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

٢.٢- العوامل المؤثرة في تطور أسعار النفط:

تشير التقديرات إلى أن انخفاض أسعار النفط كان مدفوعاً بعوامل العرض والطلب، فزيادة عرض النفط عن المستوى المتوقع - لاسيما من الولايات المتحدة، لم توازنه تخفيضات في الإنتاج من البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك، كما أن الطلب العالمي على النفط (خاصة من الصين واليابان ومنطقة اليورو) عرف انخفاضاً أيضاً.

ومن بين العوامل التي يرجح أن يكون لها تأثير على سوق النفط العالمية في السنوات القادمة، هو احتمال أن يستمر نمو العرض بسرعة أكبر من الطلب، وقد أظهرت المملكة العربية السعودية في الماضي قدرتها على التحرك في مواجهة الظروف المتغيرة في سوق النفط العالمية ورغبتها في ذلك للمساعدة في تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

كما أن السوق العالمي للنفط يتحدد بمجموعة من المتعاملين معه سواء كانوا منظمات دولية (OPEC)^{١٢}، أو شركات عالمية متعددة الجنسيات تعمل على حماية مصالح الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

أ/- الطلب العالمي على النفط: تأثرت سوق النفط العالمية بعوامل متعارضة على مدى عدة سنوات ماضية، وقد زاد الطلب العالمي على النفط زيادة محدودة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤) مدفوعاً بالطلب في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية. وتشير العديد من الدراسات إلى أن الإنتاج العالمي من النفط بلغ ذروته خلال القرن الواحد والعشرين، وسوف يبدأ في الانخفاض إلى غاية استنفاد كامل النفط القابل للاستخراج. ومع الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الأشهر الأخيرة من سنة ٢٠١٤، انخفض الطلب على الحصول على تراخيص التنقيب. وحسب تقارير حديثة^{١٣} فقد تراجع عدد منصات الحفر في الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر ٢٠١٤ إلى ١٨٨٢ منصة مقارنة بحوالي ١٩٢٥ منصة في نوفمبر ٢٠١٤، وانخفضت منصات الحفر في حوض ويلستون (Williston) والذي يقع فيه حقل باكن (Bakken) بحوالي ١٧% في ديسمبر ٢٠١٤ عما كانت عليه في أكتوبر ٢٠١٤، وانخفضت منصات الحفر بحوالي ١٦% و ١٤% في حقلي إيغل فورد (Eagle Ford) وبريميان (Permian) على التوالي في نفس الفترة.

وتشير التقديرات الأولية المتعلقة بالطلب على النفط خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥ إلى انخفاض إجمالي الطلب على النفط وذلك بمقدار ٠.٨ مليون برميل يومياً، أي بنسبة ٠.٨% مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى ٩٥.٣ مليون برميل يومياً، وهو مستوى مرتفع بحوالي ٢.١ مليون برميل يومياً مقارنة بنفس الشهر من السنة السابقة.^{١٤} إلا أن البيانات الأولية لتقرير وكالة الطاقة الدولية للربع الأول من سنة ٢٠١٦، تشير إلى تراجع في الطلب من الصين والولايات المتحدة الأمريكية ومعظم أوروبا بمقدار ١.٤ مليون برميل يومياً خلال الربع الأخير من سنة ٢٠١٥. وتشير الإحصائيات بأنه قد تم استخدام ما يقارب نصف

الاحتياطي الأصلي خلال القرن الواحد والعشرين بمعدل إنتاج يقارب ٨٦ مليون برميل يوميا (تستهلك الولايات المتحدة ٢١ مليون برميل يوميا، أي ما يعادل نسبة ٢٤% من الإنتاج العالمي).^{١٥}

وبناء على توقعات منظمة الأوبك، فإن الطلب العالمي على النفط سيشهد تراجعا من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من حوالي ٤٥.٨ مليون برميل يوميا في سنة ٢٠١٤ إلى حوالي ٤٥.٢ مليون برميل يوميا في سنة ٢٠١٩، بينما يتوقع ارتفاع الطلب على النفط من خارج دول OECD^{١٦} من حوالي ٤٥.٣ مليون برميل يوميا في سنة ٢٠١٤ إلى حوالي ٥٠.٨ مليون برميل يوميا في سنة ٢٠١٩.^{١٧} وكما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (١): توقعات الطلب العالمي على النفط

(الوحدة: مليون برميل يوميا)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٤٥.٢	٤٥.٣	٤٥.٥	الطلب من OECD
٥٠.٨	٤٩.٧	٤٨.٥	الطلب خارج OECD
٩٦.٠	٩٥.٠	٩٤.٠	إجمالي الطلب على النفط

المصدر: أحمد بن محمد السياري نقلا عن تقرير توقعات الأوبك لعام ٢٠١٤

ويتوقع أن يؤدي ارتفاع الاستهلاك في البلدان غير الأعضاء في المنظمة إلى استمرار قوة الطلب العالمي على النفط البالغة ٧.٧ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٩ مدفوعة أساسا بطلب البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية، إذ من المتوقع أن يزيد بنسبة ١٩% أو ٨.٦ مليون برميل يوميا.

وتشير توقعات شركة بريتيش بتروليوم طويلة الأجل إلى

غاية ٢٠٣٥ إلى الحدوث مزيدا من الانخفاض في طلب بلدان منظمة التعاون والتنمية على النفط خاصة في قطاع النقل نتيجة التحسين في كفاءة استخدام الطاقة.

وسينخفض إجمالي الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار يعادل حوالي ١٢ مليون برميل يوميا حتى عام ٢٠٤٠، لكن هذا الانخفاض يقابله زيادة أكبر، الأمر الذي سيساهم بتعويضه. فالهند وهي أكبر مصدر لنمو الطلب في المستقبل تشهد ارتفاعا في استهلاك النفط بمعدل ٦ مليون برميل في اليوم.^{١٨}

ب/- عرض النفط: يخضع العرض العالمي للنفط للعديد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق. ويتحدد العرض كذلك بالإمكانات الإنتاجية المتاحة في الحقول في أوقات معينة وسياسة الدولة المنتجة للنفط، بالإضافة إلى حاجتها له لمواجهة استهلاكها المحلي من الطاقة.

وخلافا لاختيار أسعار النفط في عام ٢٠٠٨ الذي كان نتيجة لعوامل الطلب، فإن العوامل الخاصة بجانب العرض تلعب دورا مهما في سوق النفط في الوقت الحالي، بحيث عرفت الكميات المعروضة من النفط ارتفاعا خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤ وذلك بمقدار ٠.٤ مليون برميل يوميا لتصل إلى ٩٦.٢ مليون برميل يوميا مقارنة بنفس الشهر للسنة الماضية، كما عرفت ارتفاعا آخر خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥ لتصل إلى ٩٨.٤ مليون برميل يوميا وهو مستوى مرتفع بحوالي ٣.٦ مليون برميل يوميا مقارنة بسنة ٢٠١٤. وقد قفزت هذه الكميات المعروضة من النفط إلى ٩٩.٥ مليون برميل يومي في شهر جانفي ٢٠١٦ مسجلة مستوى ارتفاع بحوالي ٣.٩ مليون برميل مقارنة بنفس الشهر من سنة ٢٠١٥، في حين بلغت خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦ مقدار ١٠٠.٢ مليون برميل يومي مشكّلة ارتفاعا بحوالي ٢.٨ مليون برميل يوميا مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٥.^{١٩}

وعلى المدى المتوسط، سيتحدد معدل زيادة عرض النفط إلى حد كبير على أساس العوامل التالية:^{٢٠}

-الطفرة الحالية في إنتاج النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة: من المتوقع أن يؤدي استمرار ارتفاع إنتاج النفط الصخري الخفيف إلى زيادة إجمالي إنتاج النفط في الولايات المتحدة بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي بمقدار ٢.٨ مليون برميل بحلول عام ٢٠١٩ وفقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية.

- زيادة إنتاج النفط في بلدان من خارج الأوبك مثل كندا والبرازيل: تشير التقديرات إلى أن إنتاج النفط غير التقليدي من الرمال النفطية الكندية سيؤدي إلى زيادة الإمدادات من خارج الأوبك بمقدار ١.٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٩، بينما يتوقع أن تضيق الأرجنتين والبرازيل مليون برميل يوميا و٠.٨ مليون برميل يوميا على التوالي (تقرير IEA, 2014). وبصفة عامة، يمكن أن تزيد إمدادات النفط من خارج الأوبك بمقدار ٦.٣ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٩، والجدول التالي يبيّن توقعات الأوبك للعرض العالمي على النفط:

جدول رقم (٢): توقعات العرض العالمي على النفط

(الوحدة: مليون برميل يوميا)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٣٥.٦	٣٥.٣	٣٤.٩	العرض من دول الأوبك
٦٠.٦	٥٩.٩	٥٩.٤	العرض خارج الأوبك
٩٦.٢	٩٥.٢	٩٤.٣	إجمالي العرض النفط
٠.٢	٠.٢	٠.٣	الفرق بين العرض والطلب

المصدر: أحمد بن محمد السيارى نقلا عن تقرير توقعات الأوبك لعام ٢٠١٤

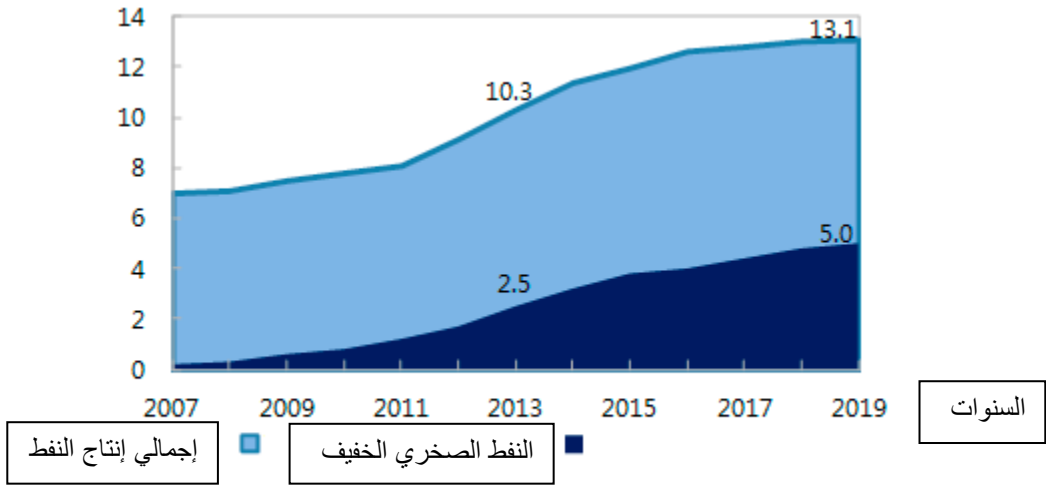
- قرارات المملكة العربية السعودية: تفترض توقعات خبراء صندوق النقد الدولي أن تظل صادرات النفط السعودية دون تغيير يُذكر على مدى السنوات الخمس القادمة.

- ستعرف إنتاجية الدول غير الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) استمرارا في التراجع بدءا من أوائل سنة ٢٠٢٠، ويفترض بالتالي أن تعود منظمة الأوبك إلى سياسة إدارة سوق نشطة، ولكنها مع ذلك ترى حصتها من الإنتاج العالمي ترتفع إلى نسبة ٥٠% فقط بحلول سنة ٢٠٤٠.^{٢١}

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يتراجع إنتاج النفط خارج الأوبك حتى منتصف العقد الثاني من الألفية قبل أن يتراجع إل ٥٠ مليون برميل في سنة ٢٠٣٥، أما الإنتاج من دول الأوبك فسيارتفع بعد سنة ٢٠٢٠ ليصل نصيب الأوبك في الإنتاج العالمي من ٤٢% الحالية نحو ٥٠% بحلول عام ٢٠٣٥. وترى الوكالة بأن الدافع الوحيد وراء الزيادة الإجمالية في إنتاج النفط العالمي هو النفط غير التقليدي بما في ذلك مساهمة من النفط الخفيف تتجاوز ٤ مليون برميل في اليوم، وإن حوالي ٣٠% من حجم الاستثمارات المطلوبة في الفترة حتى ٢٠٣٥ في النفط والغاز والبالغ ١٥ تريليون دولار ستكون في أمريكا الشمالية.^{٢٢}

وبحلول سنة ٢٠٢٠، سيتوقع أن تصبح الولايات المتحدة إذن أكبر منتج للنفط في العالم نتيجة الانتعاش الحديث في إنتاج النفط والغاز جراء التكنولوجيات الأولية متجاوزة بذلك المملكة العربية السعودية حتى منتصف العقد الثاني بعد الألفية الثانية، بحيث سوف تعرف تراجعا حادا في وارداتها من النفط، والشكل التالي يبيّن توقعات إنتاج النفط في الولايات المتحدة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٩):

شكل رقم (٥): توقعات إنتاج النفط في الولايات المتحدة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٩)



المصدر: أحمد آل درويش، إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة

وحسب إدارة الطاقة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة لن تحقق الاكتفاء الذاتي من النفط بحيث أن استهلاكها من النفط سيبقى أعلى من إنتاجها خلال فترة التقديرات وهي إلى غاية عام ٢٠٤٠، وهذا ما تبينه معطيات الجدول التالي: ^{٢٣}

جدول رقم (٣): إنتاج واستهلاك الولايات المتحدة من النفط

(الوحدة: مليون برميل يوميا)

٢٠٤٠	٢٠٣٥	٢٠٣٠	٢٠٢٥	٢٠٢٠	
٠٩.٩٧	١٠.٤٢	١٠.٨٢	١١.٤٩	١١.٩٨	الإنتاج
١٧.٦٢	١٧.٨٨	١٨.١٠	١٨.٤٤	١٨.٧٢	الاستهلاك
٠٧.٦٥	٧.٤٥	٧.٢٨	٦.٩٥	٦.٧٤	الفرق

المصدر: أحمد بن محمد السيارى نقلا عن إدارة الطاقة الأمريكية

يلاحظ من الجدول أن إنتاج الولايات المتحدة من النفط سيبلغ ١١.٩٨ مليون برميل يوميا، لكنه سوف يعرف تراجعاً في سنة ٢٠٢٥ إلى ١١.٤٩ مليون برميل يوميا وإلى ١٠.٨٢ م ب/ي ٢٠٣٠ و ١٠.٤٢ م ب/ي في عام ٢٠٣٥ ليصل إلى ٩.٩٧ م ب/ي في سنة ٢٠٤٠. كما أن استهلاكها من النفط سيواصل تراجعه وذلك بسبب الاعتماد على مصادر أخرى للطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، ولكن هذا لا يعني بأنها سوف تستغني عن النفط المستورد.

٣.٢- إستراتيجية التحكم في أسعار النفط:

لقد عملت الدول المستهلكة والشركات العاملة المتضررة على الحد من الآثار السلبية المترتبة على استقرار أسعار الطاقة سواء في شكل منفرد من خلال بناء استراتيجيات تتلاءم مع التغيرات في الصناعة، أو في شكل جماعي من خلال اتفاقيات وتكتلات من أجل التحكم في السوق النفطية.

وسنميز فيما يلي بين استراتيجيات الشركات العالمية، وبين إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق للأوبك:

أ/- إستراتيجيات الشركات العالمية: ^{٢٤} عملت الشركات العالمية على إجراء تعديلات أساسية في هيكلها بحيث تلائم التغيرات الجديدة في السوق النفطية وتحافظ على استمرار سيطرتها على الأسواق من خلال:

✓ إستراتيجية توسيع البحث عن النفط في المناطق الأكثر أمناً، لاسيما الولايات المتحدة، كندا وبحر الشمال؛

✓ إستراتيجية توسيع البحث عن النفط في المناطق خارج دول الأوبك؛

✓ التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المتكررة وزيادة أهمية السوق الفورية، بحيث قامت الشركات العالمية بالتركيز على الأنشطة التكريرية، وعملت على أن تكون المنصات موزعة في مناطق مختلفة من العالم حتى يمكنها من تنفيذ إستراتيجيتها ليُسمح لها بالتدخل بفعالية في مختلف الأسواق الفورية؛

✓ إستراتيجية السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط: فقد عمدت الشركات العالمية إلى بناء إستراتيجيات من أجل استعادة مكانتها في السوق من خلال محورين أساسيين وهما زيادة الإنتاج خارج مناطق الأوبك، ونقل سيطرتها من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة تكرير وتوزيع النفط وذلك بالاعتماد على المنصات البحرية العالمية التي تتلاءم مع تغير الطلب.

وقد أدت إستراتيجيات الشركات العالمية في الأخير إلى تقليص السيطرة المحتملة للدول المنتجة سواء من ناحية إنتاج الزيت الخام، أو من جهة المنتجات المتكررة، كما نتج عن ذلك تغير في هيكل الإمدادات وفي الجهاز الإنتاجي لهذه الشركات.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن تقسيم الإستراتيجيات التي اتبعتها الشركات العالمية إلى إستراتيجيات التنمية الديناميكية لأنواع الطاقة وذلك من أجل صناعة البترول من خلال تنويع مصادر الطاقة المتجددة، وإستراتيجيات السيطرة على التكنولوجيا بالنسبة لعملية استخراج وإنتاج وتكرير النفط، الأمر الذي يعطيها ميزة تنافسية في مواجهة الدول المنتجة من ناحية التأثير على أسعار النفط.

ب- إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق (اتفاقية الأوبك لتخفيض الإنتاج): من أجل تحقيق زيادة في أسعار النفط، توصل الدول الأعضاء في منظمة الأوبك في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦ إلى اتفاقية تخفيض الإنتاج تُطبق انطلاقاً من جانفي ٢٠١٧ لستة أشهر قابلة للتمديد ستة أشهر أخرى. ولقد أخذ مستوى إنتاج أكتوبر ٢٠١٦ لهذه الدول أساساً للتخفيض وأطلق عليه "مستوى إنتاج الإشارة" (Reference Production Level).

لقد تراوحت نسبة التخفيض في الاتفاقية لكل دولة مشمولة فيها ضمن المدى بين ٤.٥% و ٤.٧% من مستوى إنتاج الإشارة المحدد لها، ولكن أنغولا وإيران استثنيا من التخفيض، فمستوى إنتاج الإشارة لأنغولا (١٧٥١ ألف برميل يوميا) هو أعلى بكثير من إنتاجها في أكتوبر ٢٠١٦ (١٥٨٦ ألف برميل يوميا) حسب المصادر الثانوية*، فأصبح إنتاجها بعد التخفيض (١٦٧٣ ألف برميل يوميا) أعلى من إنتاجها في أكتوبر. أما بالنسبة إلى إيران فهو أعلى من الرقم الرسمي الذي هو بدوره أعلى من رقم المصادر الثانوية لإنتاجها في ذلك الشهر. ولقد نتج عن ذلك أن مستوى إنتاج إيران بعد التخفيض (٣٧٩٧ آلاف برميل يوميا) هو أعلى من إنتاجها حسب المصادر الثانوية (٣٦٩٠ آلاف برميل يوميا). من جهة أخرى، لم يشمل الاتفاق ليبيا ونيجيريا وكذلك اندونيسيا التي علقت عضويتها في الأوبك.

وللإشارة فإن ١١ دولة من خارج الأوبك أبدت استعدادها للالتزام تحقيق استقرار السوق النفطية بما في ذلك وعد روسيا بالمساهمة من خلال تخفيض إنتاجها.

٣- آثار تراجع أسعار النفط:

لقد تسبب الانخفاض في أسعار النفط في حدوث خسائر في الصادرات وإيرادات المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، مع احتمال انتقال التداعيات إلى الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي غير النفطي. أما البلدان المستوردة للنفط، فهي تحقق مكاسب من انخفاض أسعار النفط من خلال انخفاض فواتير وارداتها النفطية وتراجع فواتير دعم أسعار الطاقة، إلا أنه تقابلها عوامل معاكسة أخرى نتيجة انخفاض أسعار النفط مثل نمو الطلب المحلي بوتيرة أبطأ من المتوقع وضعف آفاق النمو في أهم الشركاء التجاريين وهي بلدان منطقة اليورو ومجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى أن أسعار السلع الأولية غير النفطية التي يصدرها بعض البلدان أخذت تتراجع.

وسوف نقدم فيما يلي بعض جوانب آثار انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات في الاقتصاديات العالمية:

١.٣ - ارتفاع أسعار الفائدة:

تتأثر أفاقا لاقتصاد الإقليمياً أيضاً بتطور أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية المدفوعة بتوقعات العودة للسياسات النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة، وإن كانت بدرجة أقل من تأثرها بانخفاض أسعار السلع الأولية والطلب الخارجي.

ومن المرجح أن تؤدي الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية إلى تشديد الأوضاع المالية في منطقتي

"الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" وأفغانستان وباكستان و"القوقاز وآسيا الوسطى"، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة إتباعها نظم سعر الصرف الساء

د. ومن المرجح أن يتأخر انتقال هذه التدايعات إلى أسعار الفائدة بسبب ببطء انتقال الآثار.^{٢٦}

٢.٣ - انخفاض قيمة العملات مقابل الدولار:

رغم ربط العملة بالدولار الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من نظم سعر الصرف الموجه في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد انخفضت قيمة عدد من العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي منذ تراجع أسعار النفط في ٢٠١٤. ورغم انخفاض سعر الصرف الاسمي، فقد ارتفعت القيمة الحقيقية لعملات بلدان منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ جوان ٢٠١٤، وهذا راجع لضعف اليورو والانخفاض الحاد في قيمة الروبل الروسي.^{٢٧}

٣.٣ - تعرض البنوك للمخاطر:

لقد تأثرت النظم المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي بانخفاض أسعار النفط نظرا للارتباط القائم بين النمو غير النفطي والإنفاق الحكومي، وبالنسبة للبلدان خارج مجلس التعاون الخليجي^{٢٨}، يتمثل أحد مصادر الخطر في النظام المصرفي الجزائري في الانكشافات الكبيرة والمباشرة للبنوك العامة على المؤسسات الكبيرة التابعة للدولة في مختلف القطاعات، والتي تخضع لضغوط مالية نتيجة انخفاض أسعار النفط.

٤.٣ - تراجع معدلات التضخم:

أدى تراجع أسعار النفط إلى تراجع معدلات التضخم على مستوى العالم، وتذهب تقديرات البنك الدولي إلى أن استمرار الانخفاض بنسبة ٣٠% في أسعار النفط - إذا كان بسبب كثرة إمدادات العرض - قد يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي العالمي قرابة ٠.٥ نقطة مئوية في المدى المتوسط.

وقد أسهم ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والبرازيل إلى تراجع حاد في أسعار النفط في الشهر الستة الأخيرة لسنة ٢٠١٥ بالرغم من تعافي الاقتصاد الأمريكي. ويشير صندوق النقد الدولي - بعد قراءة متفحصنة لتوقعات منظمة الطاقة الدولية للطلب على النفط الخام بين جوان وديسمبر ٢٠١٥ - إلى أن تراجع الطلب أسهم بنسبة تتراوح بين ٢٠% و ٣٥% من تراجع أسعار النفط. وتجمع أغلب التحليلات إلى أن العامل الرئيسي الذي دفع أسعار النفط إلى الانخفاض بشكل سريع منذ نوفمبر ٢٠١٤ هو إصدار السعودية - أكبر مصدر للخام في العالم - على عدم تقليص إنتاجها، وهذا ما جعل منظمة الأوبك تقرر في أواخر شهر نوفمبر الإبقاء على سقف إنتاجها المحدد بثلاثين مليون برميل يوميا رغم استمرار تراجع أسعار النفط.^{٢٩}

٥.٣ - ضعف أسواق الأسهم:

عرفت أسواق الأسهم في العديد من البلدان منها إيران والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تراجعاً حاداً في أواخر سنة ٢٠١٤ نتيجة تزايد المخاوف من مدى تأثر اقتصادياتها بانخفاض أسعار النفط، خاصة قيام الحكومات التي كانت من أهم محركات زيادة إيرادات الشركات بخفض نفقاتها استجابة لانخفاض أسعار النفط.

الخاتمة:

شهدت الأحداث الأخيرة تراجع النمو العالمي، وزيادة سريعة في إنتاج النفط في الولايات المتحدة، والقضايا الأمنية الجارية في عدد من البلدان الرئيسية المصدرة للنفط.

وهناك عدد من العوامل التي يُرجَّح أنها تؤثر على سوق النفط العالمية في السنوات القادمة، وهي تشمل قوة التعافى العالمي، ومسار إنتاج النفط في الولايات المتحدة، ومدى انقطاع الإمداد من دول الخليج، والصراعات وعدم الاستقرار السياسي. وبالرغم من أن هذه العوامل ملتبسة، فإنها قد تكونت كقوى كبيرة منعدماً للتأكد حول آفاق سوق النفط، من المحتمل أن يستمر نمو العرض بسرعة أكبر من الطلب في السنوات القادمة.

وبالرغم من اعتقاد الأسواق الآجلة لبورصة النفط الدولية أن هناك احتمال من انتعاش أسعار النفط، فإنه لا توجد أي مؤشرات تبين هذا التعافي في الأسواق، كما أن التنبؤ بسوق النفط ليس بالأمر السهل كما تظهره تجربة ٢٠١٤، لأن هناك عدة عوامل مجهولة مثل العرض والطلب، والظروف الجيوسياسية، والبيئة النقدية والتنظيمية العالمية قد تساعد على تحول الأسعار في اتجاهات مختلفة.

التهميش والإحالات:

- ^١ سيد أحمد فتحي الخولي - اقتصاد النفط - الطبعة الجامعية جدة ١٩٩٧ ص ٢٧١
- ^٢ بوفليح نبيل - دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر - أطروحة الدكتوراه فرع: نقود ومالية جامعة الجزائر ٣، ٢٠١٠/٢٠١١ ص ٨٦ و ٨٧
- ^٣ محمد أحمد الدوري - محاضرات في الاقتصاد البترولي - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ١٩٨٣ ص ١٩٨
- ^٤ محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ص ١٩٩
- ^٥ بوفليح نبيل، مرجع سابق ص ٨٥
- ^٦ محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ص ٣٦٨
- ^٧ سالم الحسن - اقتصاديات النفط - دار الكتب الوطنية، طرابلس ليبيا، الطبعة الأولى ١٩٩٥ ص ١٩٥ و ١٩٦
- ^٨ حسين عبد الله - مستقبل النفط العربي - مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٦ ص ٢٤٧
- ^٩ تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) - الإدارة الاقتصادية، جانفي ٢٠١٥ ص ١، متاح على الرابط: www.OAPECORG.ORG
- ^{١٠} تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) - الإدارة الاقتصادية، جانفي ٢٠١٦ ص ١، متاح على الرابط: www.OAPECORG.ORG
- ^{١١} تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) - الإدارة الاقتصادية، فيفري ٢٠١٧ ص ١، متاح على الرابط: www.OAPECORG.ORG
- ^{١٢} OPEC: Organisation of Petroleum Exporting Countries
- ^{١٣} أحمد بن محمد السيار - نظرة عامة على أهم مصادر الطاقة غير التقليدية - ورقة عمل ٦/١٥، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، جويلية ٢٠١٥ ص ٧
- ^{١٤} تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء (الأوابك)، جانفي ٢٠١٦ مرجع سابق ص ٦
- ^{١٥} الجزيرة كاييتال (الجزيرة للأسواق المالية) - النفط والصناعات البترولية - المملكة العربية السعودية، التقرير الشهري أفريل ٢٠١٦ ص ٢

¹⁶OECD :

^{١٧}أحمد بن محمد السياري، مرجع سابق ص ١٤

¹⁸International Energy Agency- iea, Séance Sustainable Together, World Energy Outlook, Arabic Translation 2016, p 6, www.iea.org

^{١٩}إحصائيات مأخوذة من تقارير مختلفة حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) - الإدارة الاقتصادية، أعداد: جانفي ٢٠١٥، جانفي ٢٠١٦، مارس ٢٠١٦، وفيفري ٢٠١٧ على

الرابط: www.OAPECORG.ORG

^{٢٠}أحمد آل درويش، نايف الغيث وآخرون - المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على

النمو - إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي ٢٠١٥ ص ٦ و ٧، متاح على الرابط: www.imf.org

²¹International Energy Agency- iea, op.cit, p 6

²²International Energy Agency- iea, Séance Sustainable Together, World Energy Outlook, Arabic Translation ٢٠١٢, p ٤, www.iea.org

^{٢٣}أحمد بن محمد السياري، مرجع سابق ص ١٦

^{٢٤}داود سعد - أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) - مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر ٣، ٢٠١١/٢٠١٢ الصفحات ٢٨، ٢٩ و ٣٠

^{٢٥}علي مرزا - معضلة أوبك بين حصة السوق وتجديد الإنتاج - سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قطر، مارس ٢٠١٧ ص ١٣

* استخدمت أرقام مصادر ثانوية وليست أرقام رسمية في نشرة سوق النفط الشهرية للمنظمة لقلّة ثقة هذه الأخيرة فيما تقدمه الدول الأعضاء من أرقام رسمية لها، وهذا منذ أن تم تبني الحصص الإنتاجية في ١٩٨٣.

^{٢٦}تقرير حول مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي جانفي ٢٠١٥ ص ٤، متاح على الرابط: www.imf.org

^{٢٧}تقرير حول مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، مرجع سابق ص ٥

^{٢٨}تقرير حول مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، مرجع سابق ص ٧

^{٢٩}نيفين حسين - انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي - إدارة التخطيط ودعم القرار، الإمارات العربية المتحدة، مبادرات الربع الثالث ٢٠١٦ ص ٣ و ٤

مركز البحث للفكر الاقتصادي

المؤتمر الدولي العلمي الأول:

أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول.
خلال الفترة ١٨-٢٠/١٢/٢٠١٧ عمان -الاردن-

عنوان المداخلة:

آثار انخفاض أسعار المحروقات على معدل النمو في الجزائر.

المحور الثاني:

آثار تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول.

من إعداد:

- الدكتورة: ليليا بن منصور

جامعة الانتماء: جامعة خنشلة- الجزائر-

البريد الالكتروني: lilia_benmansour@hotmail.com

- الدكتورة: مانع سبرينة

جامعة الانتماء: جامعة خنشلة- الجزائر-

البريد الالكتروني: assilsabrina048@gmail.com

- طالبة دكتوراه: بن زعيم سامية

جامعة الانتماء: جامعة خنشلة- الجزائر-

البريد الالكتروني: samia4016b@gmail.com

آثار انخفاض أسعار المحروقات على معدل النمو في الجزائر.

ملخص:

تركز هذه الدراسة على موضوع تأثير معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بانخفاض أسعار المحروقات. وقد قسمت الدراسة إلى محورين رئيسيين. المحور الأول، يتناول موضوع معدل النمو كمفهوم وعناصر، أما المحور الثاني فيوضح العلاقة بين انخفاض أسعار المحروقات في الجزائر ومعدل النمو الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى وجوب تبني معالجات ذات تأثير على المدى الطويل، بدل التركيز على الحلول الاستعجالية التي لن تخلف أي تأثير أو حل للأزمة الاقتصادية الحالية إلا بصفة مؤقتة وعلى المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: معدل النمو، أسعار البترول، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study deals with the hydrocarbon decline prices and its impact on the growth rate in Algeria. Our analysis is structured in two main parts. The first part is devoted to the notion of growth rate. The second part tries to show and explain the relationship between these two variants. The study concludes the need for long-term measures and solutions
Keywords: growth rate, oil prices, Algerian economy

مقدمة:

يمثل النمو الاقتصادي المرآة العاكسة لتقدم الدول، ويعد مؤشرا أساسيا في قياس الإنتاج الوطني الحقيقي على المدى الطويل وكذا ارتفاع معدل الدخل الفردي. وتعد المحروقات (البترول والغاز) من أهم مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تعتمد بصفة شبه كلية على هذه الأخيرة؛ تمثل المحروقات نسبة ٩٨% من صادراتها الإجمالية، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من ٦٠% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، الأمر الذي يجعل اقتصاد الدولة تابعا بصفة كلية لقطاع المحروقات وشديد الحساسية لتغيرات السوق العالمي للنفط. في هذا الإطار ومع انهيار أسعار البترول والغاز منذ ٢٠١٤ أدى الأمر إلى انخفاض معدلات النمو الحقيقية في الجزائر. وفي هذا السياق نطرح التساؤل الرئيسي لدراستنا والمتمثل في:

التساؤل الرئيسي:

كيف يؤثر انخفاض أسعار المحروقات على معدل النمو السنوي للجزائر؟

لغرض الإجابة على هذا التساؤل، يتم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤلات الفرعية:

- كيف أسهمت المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

- ما هي الآثار المباشرة والغير مباشرة لانخفاض أسعار المحروقات على معدل النمو بالجزائر؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي من خلال التساؤلات الفرعية، يتم طرح الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة:

- أسهمت المحروقات في التنمية الاقتصادية للجزائر من خلال تشكيل أكبر حصة من هيكلة صادراتها؛

- تمثل الآثار المباشرة والغير مباشرة لانخفاض أسعار المحروقات في انخفاض صندوق ضبط الإيرادات والذي يخصص لأجيال المستقبل والموازنة العامة للدولة.

منهجية الدراسة:

لغرض الإجابة على التساؤلات والتحقق من صحة الفرضيات، تم اللجوء إلى المنهج الوصفي والتحليلي من وجهة نظر تسييرية، حتى يتمكن لنا تحليل المعطيات والإحصائيات المتوفرة، وتفسير أسباب انخفاض أسعار البترول. كما تطرقنا إلى تحليل الأسباب التي أدت إلى التأثير في معدل النمو الاقتصادي بالجزائر.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين، يتمثلان في مايلي:

أولاً. مدخل عام لمفهوم معدل النمو الاقتصادي: ويهتم بالجزء النظري الخاص بمعدل النمو من تعريف للمفهوم والمحددات الخاصة به

ثانياً. أثر انخفاض أسعار المحروقات على معدل النمو في الجزائر: ويهتم بدراسة أسباب انخفاض سعر البترول وتأثيراته على معدل النمو الاقتصادي للجزائر

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في إبراز العلاقة بين انخفاض أسعار المحروقات ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر وكذا اقتراح الحلول الممكنة في تجاوز الأزمة من أجل ضمان تقدم مستمر ومستديم لهذا المعدل.

أهداف الدراسة:

- الإصرار على إبراز العلاقة التي تربط المحروقات ومعدل النمو بالجزائر ورفع مستوى الوعي بين السلطات العامة وصناع القرار والباحثين بحيث يمكن أن يسهموا بدورهم في اقتراح الحلول الممكنة.

- اقتراح مساهمة متواضعة لتوفير مسارات بحث علمي جديد على المستوى الأكاديمي.

أولاً. مدخل عام لمفهوم معدل النمو الاقتصادي

منذ أبحاث آدم سميث وكتابه ثروة الأمم، احتل موضوع النمو أهمية كبرى عند العديد من الاقتصاديين. وأسهمت أبحاثهم في تحديد المتغيرات التي يرتبط بها: محدودة، غير محدودة، غير مستقرة...^١ لهذا يتوجب علينا فهم المصطلح من أجل إدراك نوعية المتغيرات والمؤثرات.

١. تعريف معدل النمو الاقتصادي:

العديد من الأدبيات تناولت موضوع النمو الاقتصادي بصفة عامة، وقد اختلفت الرؤى بين الباحثين على عدد اختلاف المدارس. وعلى هذا الأساس يمكن تقديم حوصلة من مجموعة التعاريف التي تخص معدل النمو الاقتصادي كما يلي:

- حسب قاموس La Toupie، معدل النمو هو تطور سنوي يعبر عنه بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام أو الناتج الوطني الخام.^٢ أي من خلال زيادة معدلات الإنتاج (من خلال عناصره) وزيادة الأرباح. ارتفاع هذين العنصرين لا يعني بالضرورة تحسن المستوى المعيشي، أي بصفة أخرى، يمكن أن يعبر ارتفاع نسبة الناتج الداخلي الخام عن عجزه مقابل النمو الديمغرافي السريع رغم ارتفاع معدلته. ويمكن تحقيق النمو الاقتصادي عندما يكون معدل الزيادة في الناتج الإجمالي أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان في بلد ما. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي للهند في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ نسبة ٩.١ في المائة، في حين بلغ معدل النمو السكاني ١.٧ في المائة. لهذا يتوجب أن يرفق بمصطلح النمو الاقتصادي صفة الاستدامة.

- كما أنه من المعروف أن الناتج الداخلي الخام لا يوفر أي معطيات من أجل فهم إذا كانت الثروة المنتجة موزعة بعدالة أو لا بين الأفراد؛ يمكن لبلد ما أن يتميز بنسبة ناتج داخلي خام أو وطني مرتفع وفي نفس الوقت بتعداد كبير من الأفراد يعيشون تحت مستوى الفقر، كما لا يسمح بقياس المستوى المعيشي أو جودة حيات الأفراد.

- وتعرف boursereflex النمو الاقتصادي على أنه " ارتفاع مستديم للنشاط الاقتصادي للبلد ما، والذي يمكن ملاحظته من خلال تطور الأسعار، الإنتاج، الدخل. هذا النمو يقيم من خلال مؤشر الناتج الداخلي الخام والذي يساوي قيمة كل السلع والخدمات المنتجة داخل المجال الجغرافي للبلد أو من خلال الناتج الوطني الخام والذي يأخذ بعين الاعتبار تدفقات إيرادات العوامل الاقتصادية بين البلد وباقي دول العالم الأخرى.^٣

من جهة أخرى رغم عيوب الناتج الداخلي الخام أو الوطني الخام، إلا أنهما يعدان أحسن النسب المعبرة على النمو الاقتصادي، وهذا كونهما يأخذان بالحسبان مختلف الجوانب الاقتصادية المحركة

للنمو. وهذا بسبب عدم الوقوف عند مخزون الثروة، بل من خلال قياس تدفقاتها خلال سنة بالإضافة إلى الإيرادات المحققة من المؤسسات، الدولة والأسر.

ويمكن تعريف معدل النمو الاقتصادي بأنه "تغيير إيجابي في مستوى السلع والخدمات التي ينتجها بلد ما على مدى فترة زمنية معينة". ومن السمات الهامة للنمو الاقتصادي أنه ليس موحدًا أو متماثلًا في جميع قطاعات الاقتصاد، فعلى سبيل المثال، في سنة معينة، كان قطاع الاتصالات في بلد ما يسهم إسهامًا كبيرًا في النمو الاقتصادي في حين أن قطاع التعدين لم يحقق أداءً جيدًا فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي للبلاد.^٤

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت - الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة ١٩٧١ - النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيدولوجي المطلوب لها".

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

- التركيز على النمو طويل الأجل، وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر.
- دور التقنية المركزية في النمو طويل الأجل.
- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيدولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسسي في عملية النمو.^٥

٢. محددات معدل النمو الاقتصادي:

يمكن من أجل حساب معدل النمو الاقتصادي لأي دولة إتباع المتغيرات المهمة والمحددة للقيمة المضافة كما يلي وهذا من خلال دالة الإنتاج الكلي

النمو هو نتيجة ارتفاع الإنتاج الكلي لاقتصاد معين. أي هو ملخص لمجموع معدلات إنتاج المؤسسات. وتحدد هذه المعدلات من خلال إنشاء دالة الإنتاج الكلي والمعبرة رياضياً عن مجموع الدوال المنفردة الخاصة بكل مؤسسة إنتاجية في البلد، كما يلي:

$$Y_r = F(K, L)$$

Yr: هي الدخل الوطني الحقيقي

K: المخزون الكلي للرأس مال

L: اليد العاملة^٦

وتشبه هذه الدالة الدوال الخاصة بالمؤسسات، خاصة وأنها تحدد مختلف أنواع الدخل؛ الثابت،

المتناقص، أو المتزايد.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج عناصر الإنتاجية المكونة للنمو الاقتصادي:

أ- **العمل:** ويعد من الإمكانيات الأولية لرفع معدل النمو الاقتصادي من خلال رفع حجم اليد العاملة النشيطة. لكن يشترط في المقابل ثبوت المدة الزمنية للعمل، أي أن انخفاض مدة التوظيف يقدر على خلق فجوة في الموازنة في عدد اليد العاملة النشيطة، وبالتالي يكون التأثير على معدل النمو صفرياً.^٧ النمو الحقيقي لعنصر العمل يكون إذن في شكل مستديم أي لفترة طويلة الأجل من أجل تحقيق زيادة ايجابية في معدل النمو أو بعبارة أخرى بطريقة كثيفة. ويحدث ذلك من خلال تحسين عملية التنظيم الوظيفي وارتفاع مخزون الموارد البشرية المتعلمة. وبهذا يمكن اعتبار الموارد البشرية المتعلمة والمكونة في حد ذاته رأس مال كونه يعد من المصادر الأساسية للابتكار، الإبداع والإنتاج. ومن هنا يمكن استخلاص العناصر الفرعية التالية:

- **الرأس المال البشري:** يشير إلى واحد من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي للبلد. ويمكن لنوعية وكمية الموارد البشرية المتاحة أن تؤثر تأثيراً مباشراً على نمو الاقتصاد. وتعتمد نوعية الموارد البشرية على مهاراتها وقدراتها الإبداعية وتدريبها وتعليمها. وإذا كان المورد البشري لبلد ما ماهراً ومدرباً جيداً فإن الناتج سيكون ذا جودة عالية أيضاً.

ومن ناحية أخرى، يعوق النقص في اليد العاملة الماهرة نمو الاقتصاد، في حين أن فائض اليد العاملة يقل أهمية. ولذلك، ينبغي أن تكون الموارد البشرية في بلد ما كافية بالقدر المناسب وبالمهارات والقدرات المطلوبة، حتى يمكن تحقيق النمو الاقتصادي.^٨

- **تطور التكنولوجيا:** يلجأ الاقتصاديون إلى دالة الإنتاج لوصف قدرة الإنتاج لاقتصاد معين ولفترة ما لمدة زمنية. لهذا فإن هناك من المسببات العديدة التي تفسر الفارق الذي قد يحدث بين الإنتاجية المتوقعة والحقيقية من خلال تلك الدالة، وترجع لأسباب أخرى تتعلق بالإيرادات الاقتصادية التي تتعلق بالتكنولوجيا المتوفرة وأيضاً التي تتحكم بها مؤسسات وهيئات الدولة المعنية.^٩

فالتكنولوجيا هي عنصر مهم من عناصر المدخلات الخاصة برفع معدل النمو الاقتصادي (العمل، المعدات، التنظيم...) التي تؤثر بشكل إيجابي على الإنتاجية. حيث يسهم التقدم التكنولوجي بدفع عجلة التنمية، لكنه قد يكون مهدداً بارتفاع النمو الديمغرافي الذي يعيق تقدم معدل النمو في اليد العاملة المؤهلة بالتوجه نحو الادخار في الوقت الراهن نحو الاستهلاك مستقبلاً، مما يشكل عقبة في وجه الاستثمار في المدخلات وبالتالي تطور التكنولوجيا التي تساهم بشكل كبير في ترشيد سلوكيات المؤسسة وتنظيم هياكل وظائفها.

ويشمل التطور التكنولوجي مختلف الوسائل والمعدات، التجهيزات،... ويتحقق معدل النمو من خلال التكنولوجيا عبر هذه المعادلة البسيطة: كلما كان التطور في مختلف الوسائل والمعدات واحتياجات المؤسسات تمتلك الدول = أكثر حجماً من السلع والخدمات التي تمكن من = خلق نقود أكثر.^{١٠}

ب- رأس مال: ويقصد هنا بالرأس المال فيما يوازيه اقتصاديا بارتفاع معدلات الاستثمار، ويتأتى ذلك من خلال مجموع العناصر التالية:

- **مستويات البنية التحتية:** ويمكن أن يساعد الاستثمار في الطرق والنقل والاتصالات الشركات على خفض التكاليف وتوسيع الإنتاج. فبدون البنية التحتية الضرورية، قد يكون من الصعب على الشركات أن تكون قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية. وكثيرا ما يكون نقص البنية التحتية عاملا يعوق بعض الاقتصاديات النامية.^{١١}

- **رأس المال المادي:** ومن شأن زيادة الاستثمار في رأس المال المادي مثل المصانع والآلات والطرق أن يقلل من تكلفة النشاط الاقتصادي. أفضل المصانع والآلات هي أكثر إنتاجية من العمل البدني، وهذا يمكن أن يزيد الإنتاج.^{١٢} هناك عوامل أخرى مرتبطة بمناخ الدولة والتي من شأنها التأثير كذلك على معدل النمو ونذكر على سبيل المثال القوانين وقوة أسواق العمل. وإذا كانت أسواق العمل مرنة، فستجد الشركات توظيف العمال الذين يحتاجون إليها أسهل، وهذا سيجعل التوسع أسهل. فالأسواق ذات التنظيم العالي قد تنثني الشركات عن التوظيف في المقام الأول.

وفي الأخير يجب التنويه إلى انه يوجد العديد من العوامل المؤثرة على معدل النمو الاقتصادي للدول، ليس فقط راجعة لعناصر الإنتاج بل عوامل أخرى ناتجة عن الظروف الاقتصادية والصحية والبنى التحتية للتعليم والتكوين... من شأنها التطوير أو تخفيض معدل النمو أو زيادة تكاليفه كتلوث المناخ أو اللامساوات الاجتماعية...

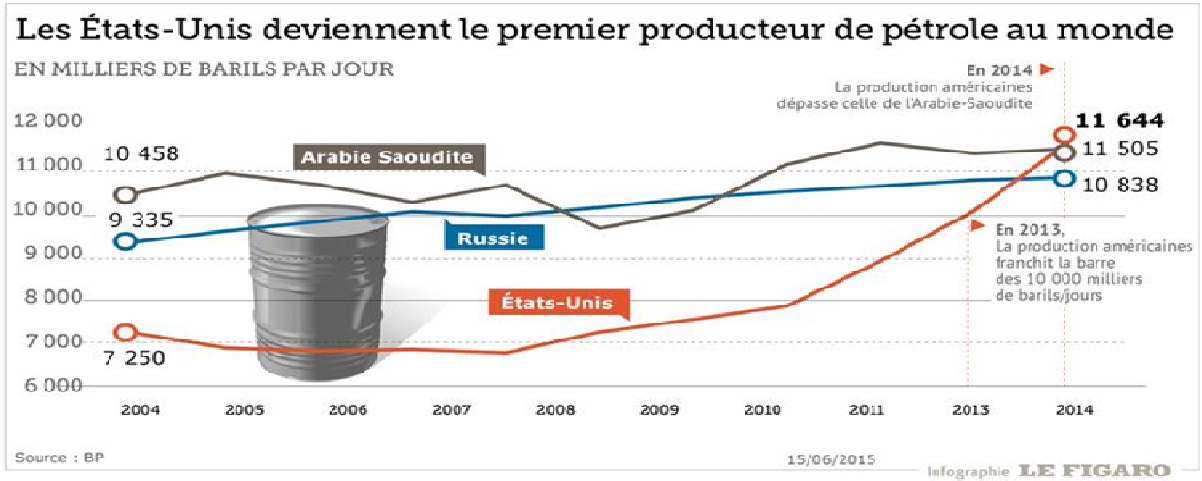
ثانيا. أثر انخفاض أسعار المحروقات على معدل النمو في الجزائر.

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها، إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد كلية على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات^{١٣} الخامسة عالميا في إنتاج الغاز الطبيعي و ١٣ عالميا في إنتاج البترول وبنسبة ٩٨ % من صادراتها الإجمالية، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من ٦٠ % من إيرادات الميزانية العامة للدولة وأكثر من نصف ناتجها الخام. وهذا بسيطرة سوناطراك على الساحة الاقتصادية. يعد الريع التابع للبترول مهددا للأمن الاقتصادي الجزائري، كونه يعد المصدر الوحيد للصادرات ويتميز بعدم الاستقرار في الأسواق الدولية. وهذا ما عرفته الجزائر منذ خريف ٢٠١٤ من انخفاض إلى أكثر من الثلث من السعر المتوسط ١١٠ دولار إلى ٥٠ دولار، الذي أصبح اليوم يهدد مواردها المالية، واستقرارها السياسي والاجتماعي.

١. أسباب انخفاض أسعار النفط:

الشكل التالي يوضح أهم المسببات المبادرة في انخفاض أسعار النفط:

الشكل رقم ٠١: إنتاج البترول بين الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤

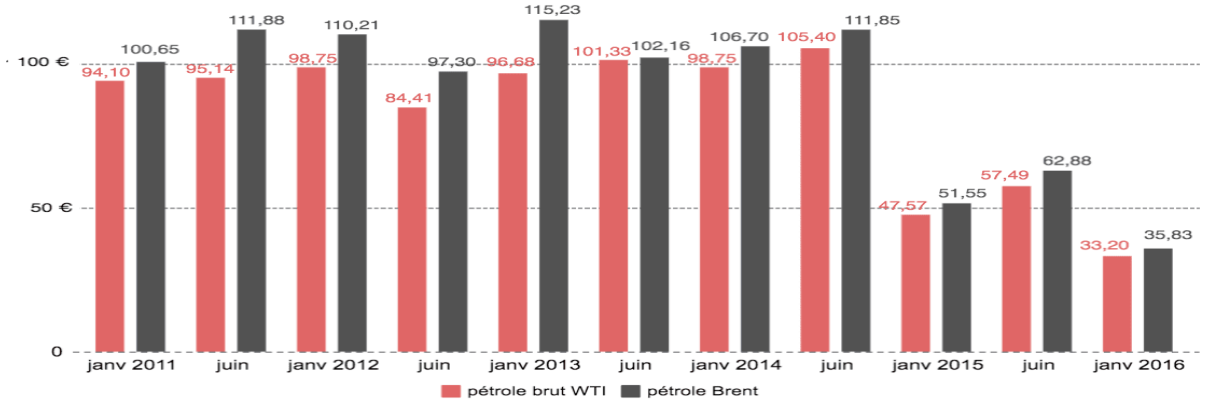


المصدر: Guillaume A. Callonico, **Causes et conséquences de la chute des prix du pétrole**, 04 février 2016, Monde68, URL : <http://monde68.brebeuf.qc.ca/2016/02/04/causes-et-consequences-de-la-chute-des-prix-du-petrole/>

يوضح الشكل من الحصص السوقية للبترول أن إنتاج السعودية مرتفع جداً، وكان السبب المبادر في انخفاض أسعاره وهذا من خلال إشعال فتيل المنافسة في زيادة الكوتا بينها وبين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. حيث أطلقت المملكة العربية السعودية معارضاتها في نوفمبر ٢٠١٤، برفضها أي توافق مع أوبك OPEC التي نصت على خفض إنتاج النفط بعد الإعلان عن التباطؤ المفاجئ في الإنتاج الصناعي الصيني إلى أدنى مستوى له منذ أزمة عام ٢٠٠٨. وفي إطار الإفراط في الإنتاج الناجم عن حدة المنافسة في صناعة البترول الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقيات الصناعة البترولية لروسيا، أرادت السعودية مواجهة هذين المنافسين لتخلف انخفاض الأسعار بسبب رفع إنتاجها الخاص، فبأعقاب قمة أوبك ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤، زادت المملكة السعودية إنتاجها بمقدار ٦٠٠.٠٠٠ برميل يومياً، مما زاد من حدة انخفاض أسعار النفط الخام المتداولة.^{١٤}

كما خلف بعدها تراجع أداء الاقتصاد الصيني والأوروبي في انخفاض استيرادهم من الطاقة بحكم تراجع أداءها الصناعي والإنتاجي في تواجد فائض من إنتاج البترول، خاصة بعد رفع العقوبات على دولة إيران وملفها النووي مما سبب بشكل كبير في رفع الإنتاج البترولي وزيادة الفائض، وأن السعودية أصبحت بعدها تتنافس على الحصص السوقية مع هذه الدولة. كل هذه العوامل أدت إلى انخفاض مستمر لأسعار البترول في الأسواق العالمية لهذه السنوات الأخيرة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم ٠٢: أسعار البترول الخام بالأورو بين ٢٠١١ و ٢٠١٦



المصدر: 11 avril 2016, Baisse du prix du pétrole : quelles causes, et comment relancer le marché ?
URL : <https://www.fioulmarket.fr/actualites/baisse-prix-petrole-quelles-causes-comment-relancer-marche>

يوضح الشكل أسعار البرميل الواحد من بترول الخام WTI و برنت Brent (المرجعين) منذ بداية عام ٢٠١١ إلى غاية بداية ٢٠١٦. وقد وصل السعر المتوسط خلال ٢٠١٧ في حدود ٥٠ دولار وهذا مع ارتفاع عملة الدولار.

هناك علاقة قوية بين سعر الدولار والبترول، كلما ارتفعت أسعار البترول انخفض سعر الدولار. ذلك أن الدول المصدرة للبترول والمحروقات بصفة عامة تسعى لتنويع مواردها من خلال الطلب وبكثرة على عملة الأورو، الأمر الذي يخلق ضغطا على عملة الدولار ويسبب في تراجع أسعاره مقارنة بالأورو.

٢. آثار انخفاض سعر البترول على معدل النمو في الجزائر:

كانت السلطة تنتظر انخفاضا في أسعار المحروقات على مدى قصير، لكن فور هذا نجم عجز مضاعف في الموازنة العامة للمالية العمومية والذي قدر ب -١٥.٩% من الناتج الداخلي الخام سنة ٢٠١٥. بينما انخفض الحساب الجاري بثلاثين ليحق -١٥.٢%. أما بالنسبة لصادرات المحروقات فكانت تمثل ٩٥% من الصادرات الإجمالية، والتي تمثل ٣٦% من الناتج الداخلي الخام سنة ٢٠١١ إلى ١٩% في ٢٠١٥. كما أن الإيرادات المتأتية من المحروقات تراجعت من ٢٧.٤% من الناتج الداخلي الخام إلى ١٤%. كما بلغ معدل التضخم ٤.٨% ويرجع ذلك أساسا إلى تأثير خفض القيمة الاسمية ب ٢٠% للدينار بهدف تصحيح الخلل الخارجي. وارتفاع معدل البطالة بضعفين وانتشاره في وسط النساء والشباب. كل أن هذه النتائج السلبية التي نشأت جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية في ٢٠١٤ من ١٠٠ دولار إلى ٥٩ دولار انعكس مباشرة على معدل نمو، ليصبح ٢.٩% في ٢٠١٥ ومن المتوقع أن يقدر ب ٢.٦% في ٢٠١٧ و ٣.٣% في ٢٠١٨ من خلال دراسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، الجدول التالي يوضح أهم المتغيرات المؤثرة على معدل النمو، بعد تعرضها للتأثير انخفاض أسعار المحروقات في الجزائر:

الجدول رقم ٠١: أداء أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.

	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
النمو الحقيقي ل PIB	٣.١ م	٣.٦	٢.٩	٤.١
معدل التضخم	٤.٠ م	٦.٤	٤.٨	٣.٩
الموازنة العامة (% من PIB)	- م	١٢.٩-	١٥.٩-	٧.٧-
	١٢.٦			
ميزان الحسابات الجارية (% من PIB)	- م		١٥.٢-	٤.٦-
	١٤.٤			

المصدر: البنك العالمي.

نلاحظ من الجدول أن هناك فرق في تقدير ٢٠١٧ للبنك العالمي فيما يخص النمو الحقيقي ل PIB مقارنة ب ٢٠١٦، هذا الانخفاض الملحوظ سببه المتغيرات التالية:

- **العمل:** تفشي البطالة وبمعدل ١٢.٧% ب ١.٣٣ مليون فرد خاصة بالنسبة للأفراد الأقل من ٢٥ سنة. وقد امتد حسب المكتب الوطني للإحصاء من ٢٥.٢% إلى ٣٠% مع إرادة السلطة بحذف أزيد من مليون منصب عمل في الوظيف العمومي، نتيجة خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة. الأمر الذي من شأنه خلق مشاكل وأزمات اجتماعية، خاصة وأن الجزائر يجب أن تخلق سنويا ما يعادل مليون منصب شغل لضمان استقرارها الاجتماعي.
- **الاستثمار:** جمدت الحكومة العديد من المشاريع العمومية والشراكات مع الشركات الأجنبية جراء انخفاض أسعار المحروقات والعديد من البرامج بما فيها التي تهم قطاعي الصحة والتربية التي كانت مستثنىة حتى الآن من إجراءات التقشف، لا سيما في مجال توظيف وترقية الأطقم الإدارية. كما أعلنت الحكومة الجزائرية، أنها ستخفض الإنفاق الحكومي بنسبة ١.٣٥% وإلغاء عدة مشاريع تخص البنى التحتية في مختلف مناطق البلاد، أمام تقلص عائدات النفط التي تشكل أساس ميزانية الدولة.
- **المقاولاتية:** بعد خفض الدينار من أجل التقليل من الاستيراد والحفاظ على مخزون العملة الصعبة أصبح من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقتناء المواد، المعدات والتكنولوجيا اللازمة من أجل انجاز أعمالها، خاصة وأن هذه الأخيرة تتميز بمحدودية مواردها المالية. تعتبر المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة مصدرا للابتكار والتوظيف وهما مصدران مهمان في دفع عجلة النمو للاقتصاد الوطني. حيث أثبتت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية دامت ٣٠ سنة من ١٩٧٧ إلى ٢٠٠٥ من طرف قاعدة Kauffmann لجوليا ٢٠١٠ حول المقاولاتية، أن في حالة ما إذا مثلت المؤسسة الناشئة - ويقصد بها في هذا الشكل المؤسسات الجديدة نسبة - ٣% من إجمالي المؤسسات ستوظف نسبة ٢٠% من مناصب العمل. فهي توفر ما نسبته + ٦% من مناصب العمل كل سنة^{١٦}. و الشكل يبين بالأزرق الفاتح استقرار

صافي التغير الوظيفي في حجم المناصب التي توفرها المؤسسات الحديثة مقارنة بالأخريا. وأنه بفضل هذه المؤسسات الحديثة تم ضمان ما يعادل ٣ ملايين منصب عمل سن ١ ويا في الو.م.أ. أما بالنسبة للمؤسسات الموجودة فهي تدمر ما يعادل مليوني منصب سنويا بالمعدل المتوسط: في سنة ١٩٨٣ دمرت ٤ ملايين وساهمت بمليونين في العام الموالي وهذا دلالة على عدم استقرارها في التوظيف.

خاتمة

بعد انهيار أسعار المحروقات، تبين فورها سلبيات الاقتصاد الريعي للجزائر وكذا التوقعات المستقبلية لأدائه من خلال الدراسات الاستشرافية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وفي هذا الإطار، قد تأكد لنا هذا من خلال تأثر النمو الاقتصادي بالجزائر فور انخفاض أسعار المحروقات بسبب وجود عدة عوامل لها علاقة ترابط قوية مع معدل النمو. تتمثل هذه الروابط في علاقات مباشرة وغير مباشرة، تتوضح جليا في العمل والاستثمار، كما سنشرحه من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي:

الإجابة على التساؤل الرئيسي :

من خلال ما تقدم سابقا، يمكن أن نقول أن اعتماد الجزائر على المحروقات يشكل خطرا كبيرا على سيرورة اقتصادها، كما يظهر هذا من خلال التراجع في حجم الاستثمارات وتفشي البطالة وارتفاع معدل التضخم.

التحقق من صحة الفرضيات:

- يهدد انخفاض أسعار المحروقات بصفة مباشرة الربع الاقتصادي للجزائر كونه يسهم في رفع صادراتها، تمويل مشاريعها الحكومية، الوضع المالي. لهذا يعتبر البترول نقمة ونعمة في نفس الوقت على التنمية الاقتصادية في الجزائر. فمن جهة يسهم في رفع الموارد المالية كونه المصدر الرئيسي للحصول على العملة الصعبة. من جهة أخرى يعد المصدر الوحيد الذي تعتمد عليه رغم تميزه بعدم الاستقرار في الأسواق العالمية.

- يؤثر انخفاض أسعار المحروقات على معدل النمو بصفة عامة من خلال ما يعرف بالحلقة المفرغة؛ تبادل التأثير بين العوامل مما يعقد الأمور ولا يسمح بإيجاد حل أو ما يسمى كما هو معروف بالفخ الهولندي. لذا فإن انخفاض الأسعار الخاصة بالمحروقات من شأنه عرقلة عمليات الاستثمار من خلال انخفاض الاحتياطي من الصرف، العجز في الموازنة العامة، وكذا صعوبة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد مصدر للابتكار والتوظيف من خلال صعوبة تلقي الدعم المالي وانخفاض العملة الصعبة. وأخيرا تفشي ظاهرة البطالة والتي من شأنها خلق مشاكل اجتماعية، الفقر وحدودية الدخل. كل هذه العوامل تؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة في تدني نسبة الناتج الداخلي الخام الذي يتأتى

من حساب إجمالي القيمة المضافة الناتجة عن العمل والاستثمار مما سينعكس سلبا على معدل النمو الاقتصادي للجزائر.

الحلول المقترحة:

■ بالنسبة للحلول الخاصة بقطاع الطاقة: يمكن اقتراح مايلي:

- تخفيض الإنتاج العالمي من البترول: وهذا من خلال إبرام اتفاقيات تفرض تسقيف الإنتاج في مستوى يسمح بإعادة ارتفاع الأسعار مثل الدول العضوة في كارتل الأوبك؛
- تحديد عمليات اكتشاف الحقول الجديدة وتسيير المخزونات الخاصة بالبترول من أجل خلق توازن بين العرض والطلب؛
- الحد من استثمار الغاز الصخري والخلافات السياسية بين الدول المصدرة للبترول كروسيا، السعودية، إيران والولايات المتحدة الأمريكية؛
- تنويع مصادر الطاقة والتوجه نحو الطاقة الشمسية والرياح من أجل تعويض الطاقات التقليدية.

■ حلول أخرى:

- ترشيد النفقات وتسيير صناديق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف؛
 - اتخاذ تدابير ترشيدية في تسيير الموازنات العامة؛
 - تسهيلات جمركية فيما يخص واردات الاستثمارات، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعتبر هذه الحلول غير ناجعة على الأمد الطويل كونها لا تخلق مصادر تمويل جديدة من العملة الصعبة والثروة والقيمة المضافة، لهذا سينجم التوقف عند هذه الحلول عجز في الاقتصاد الجزائري، خاصة وأنه متوقع حسب الخبراء الاقتصاديين نفاذ احتياطي الصرف بعد عامين على أكثر لو استمرت الأسعار على هذا المنوال حسب ما أقره مجموع صناعات الإنتاج البترولي أنه من المتوقع استمرار هذا النزول إلى غاية ٧ أو ٨ سنوات أخرى. الأمر الذي سيضع الجزائر أمام تدني معدل نموها السنوي بصفة مستمرة وخطيرة، لهذا يتوجب على السياسة الاقتصادية إعادة توجيه اقتصادها نحو التنويع من خلال:

التوصيات

- جذب الجالية الجزائرية من خلال تحفيزهم على الاستثمار في الوطن الأم وتوجيه مداخراتهم المالية من العملة الصعبة، خاصة وأنهم يقدرون ب ٧ ملايين موزعة عبر العالم؛
- التنويع في الاستثمار الوطني والأجنبي خارج قطاع المحروقات من خلال بناء إدارة رشيدة ونزيهة تعتمد منطق السوق الحر، تكافح الفساد والبيروقراطية وتكرس والشفافية؛

- تشجيع الترابط بين البحث العلمي والصناعة من خلال تكريس مبدأ الابتكار المحلي والوطني لما يتوافق مع مميزات وخصائص كل منطقة من ناحية الطبيعة، الموارد وتوفير التخصص العلمي المناسب لها.

قائمة المراجع:

¹ Diemer, **Economie Générale**, IUFM Auvergne, p 95.

² <http://www.toupie.org/Dictionnaire/Croissance.htm>

³ <http://www.boursereflex.com/lexique/croissance>

⁴ Nitisha, **5 Factors that Affect the Economic Growth of a Country**, URL: <http://www.economicdiscussion.net/economic-growth/5-factors-that-affect-the-economic-growth-of-a-country/4199>

^٥ جلال خشيب، مفهوم النمو الاقتصادي، [/http://www.alukah.net/culture/0/78001](http://www.alukah.net/culture/0/78001)

⁶ Jean Magnan de Bornier, **La croissance économique**, p 07.

⁷ **Les facteurs de la croissance économique**, 27 novembre 2010, consulté le 20/03/2017, URL : <http://science-economique.blogspot.com/2010/11/les-facteurs-de-la-croissance.html>

⁸ Nitisha, loc.cit

⁹ Petr Hanel et Jorge Niosi, **La technologie et la croissance économique : survol de la littérature**, Centre interuniversitaire de recherche sur la science et la technologie, Avril 1998, p :06.

¹⁰ Four Factors of Economic Growth, 28 nov. 2011, Business, Économie & finance, URL : <https://fr.slideshare.net/HeatherP/four-factors-of-economic-growth-10375773>

¹¹ Tejvan Pettinger, **Factors affecting economic growth**, February 22, 2011, economic help. URL : <http://www.economicshelp.org/blog/2671/economics/factors-affecting-economic-growth/>

¹² economic growth factors, Intelligent Economis, URL : <https://www.intelligenteconomist.com/economic-growth-factors/>

^{١٣} عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية جامعة

جيجل/الجزائر، ص: ٠١.

¹⁴ Guillaume A. Callonico, **Causes et conséquences de la chute des prix du pétrole**, 04 février 2016, Monde68, URL : <http://monde68.brebeuf.qc.ca/2016/02/04/causes-et-conséquences-de-la-chute-des-prix-du-petrole/>

¹⁵ Algérie : rapport de suivi de la situation économique (avril 2016), La Banque Mondiale.

¹⁶ : DELAYE.F, Les start-up ont surtout besoin d'argent, La référence suisse de l'économie, Publié le 22 Février 2013, consulté le 17 janvier 2016, URL : <http://www.bilan.ch/fabrice-delaye/le-fablab>

استمارة المشاركة ترسل مع البحث

الاسم واللقب: إيمان حمودي

الوظيفة: باحثة في الاقتصاد العمومي و الاجتماعي

المؤهل العلمي: سنة ثانية دكتوراه

المؤسسة: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر

البريد الإلكتروني: imane_hamoudi@hotmail.com

عنوان البحث: دور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة (دراسة لحالة الجزائر من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٧)

محور المشاركة: السادس دور الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي

ملخص:

يعتبر الإنفاق الحكومي شكلا رسميا لتنفيذ مشاريع الحكومة و تحقيق مختلف برامجها و سياساتها الاقتصادية و الاجتماعية، الرامية إلى تثبيت وجود الدولة و استمرارها، و لضمان هذه السيورة وحب ضمان تمويل الميزانية العامة بشكل دائم و منتظم، بتدفقات مالية ليس من الهين على الحكومات توفيرها و الجزائر وجدت لها طريق الموارد الطبيعية الحل لهذا التمويل، من خلال استغلال البترول المكتشف فيها منذ ١٩٥٨، الذي له أثر كبير على الإنفاق العمومي منذ استقلالها إلى غاية اليوم.

الكلمات المفتاحية: الجباية البترولية، الميزانية العامة، الخطر أسعار البترول

Abstract

Government expenditure is a formal form of implementing the government's projects and achieving its various economic and social programs and policies aimed to establishing the existence of the state. In order to ensure this process, the financing of the public budget should be ensured on a regular basis. The natural resources road has found a solution to this funding by exploiting the oil discovered in it since 1958, which has had a significant impact on public expenditure since its independence until today.

Keywords: Petroleum Taxation, General Budget, Danger Oil Prices

مقدمة:

بعد إعطاء تبرير لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية و انتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة أبرزت هذا الدور من خلال وسائل عديدة كالتقنين و إعادة توازن السوق و هذا بتفعيل الطلب العام المترجم في صيغة الميزانية العامة للدولة،

التي تجرد فيها إيراداتها الممولة للنفقات بمختلف أنواعها، وتختلف هذه الإيرادات من دول لأخرى على حسب نظامها و نسيجها الاقتصادي، فالجزائر باعتبارها دولة غنية بالثروات الطبيعية لم تدخر أي جهد في استغلالها من أجل الاستفادة من ريعها لتسير شؤونها.

منذ استقلالها وجدت الجزائر المداخيل البترولية سبيلا لتمويل الميزانية نظرا لكثرة الطلب على الذهب الأسود لكن هذا الأخير يباع في الأسواق العالمية الخاضعة لقانون العرض و الطلب و تأثر بالعوامل السياسية و الاقتصادية أين يضع الحكومة في مشكل تمويل الميزانية خصوصا في ظل نقص المداخيل الغير البترولية، من هنا تولد اشكالتنا " ما هو دور الحماية البترولية في تمويل الميزانية العامة للجزائر؟"

و الفرضية الأساسية هي: تشكل الحماية البترولية خطر على الميزانية العامة للجزائر؟
و تكمن أهمية هذه الدراسة في الوقوف على خطر تقلبات أسعار النفط و تأثيره على مداخيل الحماية التي تشكل نسبة كبيرة في تغطية النفقات العمومية.

و يعود اختيارنا للموضوع نتيجة الأزمات التي تتعرض لها الميزانية العامة بمجرد تدني أسعار الذهب الأسود ، و نذكر من الدراسات السابقة:

دراسة قنادزة جميلة و هي مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان: "الحماية البترولية ي الجزائر" عن جامعة تلمسان ٢٠١٠ / ٢٠١١، أجابت من خلالها الباحثة عن مدى أثر الحماية البترولية على الاقتصاد الجزائري، حيث حللت الإيرادات العامة للدولة و كذا مكونات الحماية البترولية و مساهمتها في ميزانية الدولة، التي لازالت عاجزة عن إيجاد نظام جبائي عادي مدر للميزانية.

استعملنا مجموعة من المناهج بداية بالمنهج التاريخي في نشأة ميزانية الدولة الجزائرية، و المنهج الوصفي و الإحصائي و كذا القياسي لتفسير النتائج.

كما قسم البحث إلى ثلاث مباحث تناول :

الأول الحماية البترولية في الجزائر، و الثاني الميزانية العامة أما المبحث الثالث خصص للإجابة عن الإشكالية.

المبحث الأول: الضريبة البترولية في الجزائر

المطلب الأول: تعريف الضريبة

حظيت الضريبة بالعديد من التعاريف نرد بعضها كالآتي:

- ✓ اقتطاع نقدي إجباري بدون مقابل تفرضه الدولة بواسطة هيأتها المتخصصة (الإدارة الجبائية) على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بمقتضى التدابير التشريعية والتنظيمية^١
- ✓ تعرف كذلك " مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها، حسب قدراتهم التساهمية، التي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة بشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية^٢
- ✓ كما تعرف " اقتطاع نقدي، ذو سلطة، نهائي، دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الجماعات المحلية والخزينة العامة) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية^٣
- ✓ تعرف كذلك " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة^٤
- ✓ هناك من عرفها " فريضة جبرية من ثروة شخص أو هيئة، بلا مقابل مباشر لصالح السلطات العامة^٥.
- ✓ تعتبر الحماية وسيلة وأداة، تستخدمها الدولة تعبيرا عن سيادتها وقوتها^٦

تعريف الحماية البترولية

- كما عرفت الحماية على أنها^٧: " ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من اجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها و إلزاميتها^٨
- الحماية البترولية: " هي التي تكون مرتبطة بالريع البترولي و منظمة بموجب أحكام القانون ١٦/٨٤ المحدد لكيفيات تطبيق الحماية في الجزائر و المعدل بالأمر ٠٢/٠٥ المتعلق بقانون المحروقات^٩

المطلب الثاني: أنواع الحماية البترولية وكيفية حسابها

١. د. سعيد عبد العزيز عثمان، د. شكري رجب العشماوي " اقتصاديات الضرائب، "الدار الجامعية، القاهرة، 2006، ص ٣

2 PIERRE BELTRAME « LA FISCALITE EN FRANCE », HACHETTE LIVRE ,6=eme EDITION, 1998, PAGE 12.

3 RAYMOND MUZELLE « FINANCES PUBLIQUE », EDITION DALLOZ,8=eme EDITION, 1993, PAGE 423.

٤. سوزي عدلي ناشد " الوجيز في المالية العامة، "الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 2000، ص 11

٥. حسين عمر " موسوعة المصطلحات الاقتصادية، "دار الشرق، بيروت، ص 10

6 bernard bobé et pierre llad fiscalité et choix économique inprimerie aubin France 1978 p,7.

٧ غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، البيارق، عمان، 1998، ص 72

بناءً على القانون رقم ٠٧/٠٥ المؤرخ في ٣٠ مارس ٢٠٠٥ و المعدل و المكمل للقوانين ٢١/٩١ المؤرخ في ٠٤ ديسمبر ١٩٩١ و القانون ١٤/٨٦، تقرر تنظيم الجباية البترولية على النحو الآتي:

١- **الرسم المساحي**: يتم حساب هذا الرسم على أساس المساحة التعاقدية لتاريخ استحقاق كل دفع، ويحدد الرسم المساحي بالدينار لكل كيلومتر مربع كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم ٠١ كيفية حساب الرسم المساحي

الوحدة: دج/كم²

مرحلة الاستغلال	مرحلة الاستبقاء المحددة في المادة 42 + المرحلة الاستثنائية المحددة في المادة 37	مرحلة البحث			
		6 و 7	4 و 5	1 إلى 3 مدرج	
16 000	400 000	8 000	6 000	4 000	المنطقة A
24 000	560 000	12 000	8 000	4 800	المنطقة B
28 000	720 000	14 000	10 000	6 000	المنطقة C
32 000	800 000	16 000	12 000	8 000	المنطقة D

المصدر المادة ٨٤ من القانون ٠٧/٠٥

٢- **الإتاوة**: تحدد الإتاوة على أساس كميات المحروقات المستخرجة و المحسومة من كل مساحة استغلال بعد

عمليات المعالجة على مستوى حقل عمليات القياس، و يحسب معدل الإتاوة على أجزاء الإنتاج المحددة في كل عقد حسب الجدول أدناه:

الجدول رقم ٠٢ معدل الإتاوة على أساس الكميات المنتجة بالبرميل

المنطقة D	المنطقة C	المنطقة B	المنطقة A	المناطق
				متوسط الإنتاج لكل عقد
%12.5	%11	%8	% 5.5	من 00 إلى 20 000
%20	%16	%13	%10.5	من 20 001 إلى 50 000
%23	%20	%18	%15.5	من 50 001 إلى 100 000
%20	%17	%14.5	%12	أكثر من 100 000

المصدر المادة ٨٥ من القانون ٠٧/٠٥

يتم دفعها شهريا للوكالة الوطنية لتأمين مواد المحروقات ALNAFT قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي للإنتاج، و في حالة التأخير تدفع غرامة واحد بالألف عن كل يوم تأخير.

٣- **الرسم على الدخل البترولي**: يفرض هذه الرسم على قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات باستثناء المبالغ المحسومة

المرخص بها، ونسب هذه الرسم متفاوتة حسب القيمة المتراكمة للإنتاج المثلث و المتمثلة في الكميات المنتجة

المقومة بالسعر لحساب الإتاوة كما في الجدول:

الجدول رقم ٠٣ نسب الرسم على الدخل البترولي

الوحدة 10⁹ دج

القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن	الحد الأول ح 1	70
(ق م)	الحد الثاني ح 2	385
نسبة الرسم على الدخل	المستوى الأول	%30
البترولي	المستوى الثاني	%70

المصدر المادة ٨٥ من القانون ٠٧/٠٥

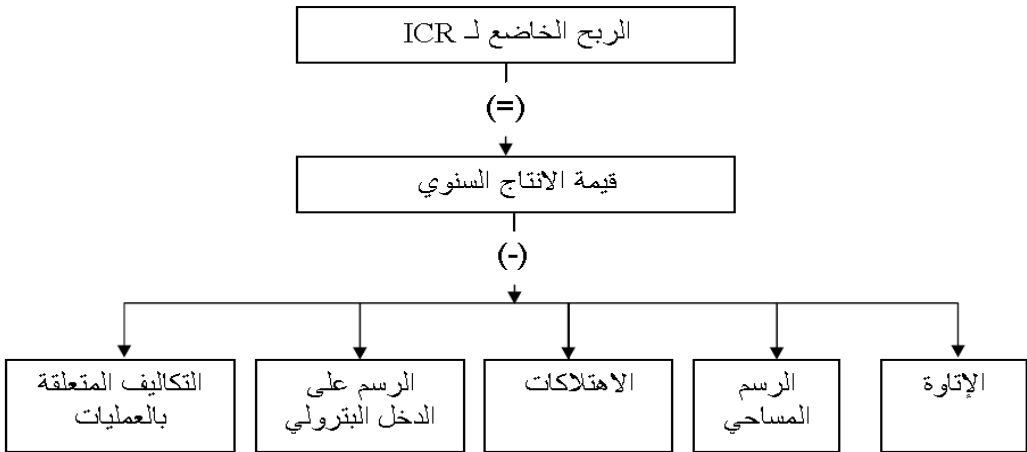
$$\text{النسبة المؤوية للرسم على الدخل البترولي} = \frac{(ح-٢)(١-٣٠) + (ق م - ح ١) \times ٣٠}{٤٠}$$

يدفع الرسم بالسنة المالية ب ١٢ دفعة تسدد مؤقتا و تدفع هذه التسبيقات قبل ٢٥ من الشهر الذي يلي الإنتاج مع تطبيق غرامة واحد بالألف عن كل يوم تأخير.

٤- **الضريبة التكميلية على النتائج I.C.R:** تفرض على كل شخص يكون طرفا في العقد و هي محسوبة حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات ب ٣٠% حسب الآجال و الشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع و نسب الاهتلاك المنصوص عليها في القانون.

و تحدد نسبة ١٥ % لكل شخص يستثمر في الكهرباء ة توزيع الغاز عبر القنوات، وتحسب على النحو التالي:

الشكل رقم ٠١ الربح الخاضع للضريبة التكميلية



و تدفع هذه الضريبة في أجل أقصاه يوم انقضاء المهلة المحددة لتسليم التصريح السنوي لنتائج السنة المالية، كما تطبق غرامة واحد بالألف عن كل يوم تأخير.

٥- **الرسم على حرق الغاز:** يسدد المتعامل قيمة ٨٠٠٠ دج للخرينة العمومية عن كل متر مكعب محروق من الغاز و هذا بعد منح الامتياز له بصفة استثنائية من قبل ALNAFT في آجال ٩٠ يوم.

- ٦- الرسم الخاص بالمياه: يدفع المتعامل قيمة ٨٠ دج/م^٣ من المياه المستعملة للشرب أو السقي الداخلة في عمليات الاستغلال و التطوير المعتمدة من طرف ALNAFT إلى الخزينة سنويا.
- ٧- الضريبة على أرباح الشركات I.B.S: تطبق نسبة ٣٠% على أنشطة نقل المحروقات عبر الأنابيب ، و تميع الغاز الطبيعي و معالجة و فصل الغاز عن البترول المستخرج من الآبار و ١٥ % عن الأرباح المعاد استثمارها.
- ٨- حقوق التحويل: تدفع لحزينة العمومية بمعدل ١ % من مبلغ المعاملة.
- و لضمان سيطرة الدولة على مداخيل النفط و للحد من نقل الأرباح للشركات الأجنبية جاء الأمر رقم ١٠/٠٦ الذي يقر رسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب عندما يكون المتوسط الشهري يسعر النفط يتجاوز قيمة ٣٠ دولار و تتراوح نسبة الرسم بين ٠٥ % و ٥٠ % كحد أقصى.

المطلب الثالث : خطر سعر النفط

هو الخطر الناجم من التقلبات السريعة و الحادة و غير المتوقعة والتي تحدث في أسعار النفط العالمية و تخلق عدم توازن في السياسية الاقتصادية العامة للدول المتأثرة فيها (Daniel, 2001, 3) وقد أدى بروزها في أوائل عقد سبعينيات القرن الماضي، إلى بروز أبعادا لم تكن موجودة مسبقا كآثاره في الخطط و القرارات السياسية و أصبح واحدا من أبرز الوسائل التي لها علاقة بالأمن القومي و العلاقات الدولية و السياسية و العسكرية والتي تطورت فيما بعد إلى عوامة النفط و عوامة الطاقة و إلى غزو و احتلال الدول المنتجة للنفط .

ويسير خط سعر النفط باتجاهين رئيسيين هما:

١- خطر سعر النفط على الدول المصدرة للنفط

وهو خطر احتمال الانهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع ، مما يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط ، خصوصا بالنسبة للدول التي تسمى بالدول الريعانية والتي يعتمد دخلها ونتاجها القومي بدرجة كبيرة على إيرادات النفط التي تصل أحيانا إلى 99% من إجمالي ناتجها القومي الإجمالي ، ويكمن هذا الخطر في تأثيره على أوضاع المالية العامة إذا استمر هذا التدهور لمدة طويلة (Satyanary & Somer satt, 1997).

Somer satt, (1997

٢- خطر سعر النفط على الدول المستوردة

وهو احتمال حدوث طفرات مفاجئة وحادة وذات أمد زمني طويل في المعدلات العالمية لأسعار النفط مما يؤدي إلى حدوث اختلالات في تنفيذ خطط الإنفاق العام ، وارتفاع معدلات العجز في تلك الدول.

نستنتج مما تقدم بأن خطر سعر النفط هو عبارة عن: حاصلا جمع الخطرين السابقين.

خطر سعر النفط = خطر التصدير + خطر الاستيراد.

أن الخطر بشطريه يؤثر في الموازنات العامة للدول المصدرة و الدول المستوردة للنفط، والذي بدوره أوجد الحاجة (Marbo)، لبناء استراتيجيات للتحوط من قبل الدول المصدرة و المستوردة (2005,7)

ولخطر سعر النفط على مستوى أي دولة ثلاثة أبعاد هي :

الخطر السياسي والخطر الاقتصادي و الخطر المالي

ويقاس هذا الخطر بمقاييس إحصائية بحتة مثل مقاييس التشتت المطلقة والنسبية أي أن هنالك علاقة

بين خطر سعر النفط و الإخطار التي رفقته في كل دولة و يسمى بالخطر القطري المركب.

الخطر القطري المركب للدولة س=الخطر السياسي+الخطر الاقتصادي+الخطر المالي.

ويعطاء وزن نسبي للخطر السياسي (50 %) باعتبار النفط سلعة مسببه ولكل من الخطر الاقتصادي و الخطر

(%) (Howell,2004,44) المالي (25)

$100\% = 25\% + 25\% + 50\%$ فأن الخطر المركب للنفط للدولة س=50

من كل ما تقدم نستنتج بأن خطر سعر النفط كان و لايزال وسيظل طالما بقي النفط المصدر الرئيسي للطاقة المؤثر

الأكبر في السياسات الاقتصادية عامة وفي السياسات المالية خاصة حيث يمثل الوزن النسبي الأعلى في كل من إيرادات و

النفقات العامة، وللدول المصدرة و المستوردة على حد سواء.

إن جميع هذه الصور أربكت الموازنة العامة لجميع تلك الدول المصدرة و المستوردة (وهذا ينسحب على جميع دول العالم

التي تعاني من مخاطر وإشكاليات تقلبات أسعار النفط الخام العالمية.

المبحث الثاني : الميزانية العامة للجزائر

المطلب الأول مدخل تعريفي للميزانية

ترجع نشأة الميزانية في التاريخ الحديث إلى القرن السابع عشر في إنجلترا ثورة سنة ١٦٨٨ ، ثم انتشر نظام الميزانية في العالم

و من بينها فرنسا حيث اجتمعت الجمعية الوطنية الفرنسية في سنة ١٧٨٩ ، و قررت عدم قانونية كل ضريبة لا تفرضها

السلطة التشريعية ، وقد كان الهدف من إقرار نظام الميزانية يرمي إلى فرض رقابة السلطة التشريعية على الحكومة ، حيث

قرر البرلمان ضرورة موافقة النواب على ما يفرض من ضرائب ثم امتدت الى ضرورة رقابة كيفية إنفاق المال العام ، وهكذا

أخذت الميزانية شكلها النهائي وأصبح من الضروري موافقة المجالس النيابية على ارادات الحكومة و نفقاتها لمدة السنة

المقبلة وأصبحت ظاهرة موافقة المجالس النيابية على الميزانية من ألرز ما تتميز به الديمقراطيات الحديثة منذ القرن التاسع

عشر^٩

١- تعريف الميزانية

و عرفت الميزانية على أنها:

- "وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف الى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة ، و الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة"^{١٠}

- "ميزانية الدولة هي الغلاف المالي المخصص لمالية الدولة و هي بذلك تحمل حسابات النفقات العامة ، والإيرادات العامة، أي تسجل مختلف الضرائب و رخص الإنفاق الخاصة بالدولة ،وهي بيان يرخص و يناقش مسبقا و يطرح في قانون المالية و الذي يترجم الأهداف الاقتصادية و المالية للحكومة"^{١١}

٢- التطور التاريخي للميزانية في الجزائر:

أول ميزانية للجزائر المستعمرة ،ظهرت في نص يعود تاريخه الى سنة ١٨٣٩ الذي يقر ميزانية عامة للمصالح الاستعمارية في الجزائر. و في أول أوت ١٨٩٨ أنشأت المفاوضات المالية جمعية المفاوضات المالية ١٨٩٨-١٩٤٤، الجمعية المالية الجزائرية ١٩٤٥-١٩٤٦، الجمعية الجزائرية ١٩٤٧-١٩٥٦، و في سنة ١٩٣١ أعترف للجزائر بالشخصية المالية بالرغم من كون ميزانياتها تقترب من الميزانيات المحلية سواء في تكوينها أو في شكلها. وفي سبتمبر ١٩٤٧ ألغيت المفاوضات المالية و أنشئ المجلس الجزائري الذي يقر ميزانية عامة تشمل ميزانية الجنوب التي كانت مستقلة عن الأحكام التنظيمية و القانونية ، إلا أنه يفتقر إلى الممارسة الكاملة للسيادة المالية^{١٢}.

و أقرت في ديسمبر ١٩٦٢ أول ميزانية للجائر المستقلة و أتمت بجانب المحافظة على سير جهاز الدولة و تجسيد لوجودها خصوصا على الصعيد المالي و التنظيمي نظرا لغياب التخطيط و ضعف الإمكانيات المالية. و بعدها تم اصدار أول قانون رقم ٨٨ / ٠٢ المؤرخ في ١٢ جانفي ١٩٨٨ المتضمن التوجيه و التخطيط. و يعرف القانون ٢١/٩٠: "الميزانية بأنها الوثيقة التي قدر للسنة المدنية مجموع الايرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار و منها نفقات التجهيز الداخلة و النفقات برأسمال".

و من أهم مبادئها: مبدأ السنوية ، مبدأ وحدة الموازنة، مبدأ الشمولية، مبدأ توازن الميزانية.

المطلب الثاني: مكونات الميزانية العامة

تتكون الميزانية العامة من جانبين هما : الإيرادات العامة و النفقات العامة

١٠ محمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة" ديوان المطبوعات الجامعية، ط٤ الجزائر ٢٠٠٣ ص ٣٨٣

١١ سوزي عدلي ناشد/ "الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية مصر ٢٠٠٠ ص ٢٧٦

١٢ زيوش رحمة، "الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، رسالة دكتور و د معمري تيزي وزو ٢٠١١ ص ١٤

١_ الإيرادات العامة: هي مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة ، من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاجتماعي و الاقتصادي.^{١٣}
و هي تتكون من :

١_١ الضرائب و الرسوم: فهي عبارة عن اقتطاعات مالية تقوم بها الدولة عن طريق الجبر و دون مقابل و بدورها تتكون الضرائب في الجزائر من الضرائب المباشرة(مثل الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي) و الضرائب الغير مباشرة (حقوق الاستهلاك، حقوق التداول،... و الرسوم على رقم الأعمال (الرسم على القيمة المضافة، رسم المواد البترولية)

١_٢ الدومين :هو كل ماتملكه الدولة من أموال عقارية أو منقولة تتجسد في ايراد الدومين العقاري (الأراضي الفلاحية، المناجم...)، الدومين التجاري الصناعي ، الدومين المالي .

١_٣ القروض العامة:

القرض العام هو: "عقد مالي تعقده الدولة أو من ينوب عنها أشخاص من القانون العام مع الأفراد أو مع هيئة أو دولة أخرى ، تحصل بموجبه على مال تتعهد برده مع فوائد في تاريخ معين ينص عليها العقد"^{١٤}
و على ذلك قد يكون الدين داخليا في شكل الاكتتاب في السندات مع أشخاص طبيعية و اعتبارية داخل الدولة، و خارجية حين يتم الاكتتاب مع أفراد أو هيئات أجنبية و تكون عادة بالعملة الأجنبية.

٢_ النفقات العامة:

تعرف النفقة بأنها: "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة ، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"^{١٥}

إذن هي استعمال مبلغ من النقود و صدوره عن هيئة عامة بغرض إشباع حاجة عامة.

تقسم النفقات العمومية إلى عدة تقسيمات نذكر أهمها:

١_٢ النفقات حسب خصائصها الاقتصادية: و تقسم إلى نفقات جارية و استثمارية

١_٢_١ النفقات الجارية(نفقات التسيير): و هي تلك النفقات المستمرة و اللازمة لسير الهيئات العمومية و المرافق العامة للدولة و تتمثل في أجور و مرتبات لوزم و أدوات المكتب، نفقات صيانة المباني ،فهي جارية و دورية تتكرر كل سنة و ضرورية لسير الإدارة العمومية.

^{١٣}سوزي عادل ناشد ،"الوجيز في المالية العامة"مرجع سابق ص ٣٠٢

^{١٤}غازي حسن عناية،"المالية العامة و التشريع الضريبي"دار البيان عمان الأردن ١٩٩٨ ص ٥٩

، عجز الميزانية العامة في الاقتصاد الاسلامي" ص ٨٣ ^{١٥}

٢-١-٢ النفقات الاستثمارية (نفقات التجهيز): هي نفقات رأسمالية و تخص التجهيزات العمومية و المرافق الاجتماعية و البنية التحتية للدولة كإنشاء المستشفيات و الطرق الجامعات ...

٢-٢ النفقات العادية و الغير العادية تصنف حسب تكرارها الدوري فهي:

٢-٢-١ النفقات العادية: و التي تتكرر كل سنة او كل فترة زمنية معينة مثل الأجور و فاتورة الكهرباء

٢-٢-٢ النفقات الغير عادية: هي نفقات استثنائية ناتجة عن حاجة عن متوقعة في الميزانية العامة كالكوارث الطبيعية.

٣- النفقات من حيث أغراضها^{١٦}: أي حسب الوظائف الأساسية و هي تنقسم إلى:

٣-١ النفقات الإدارية: يقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة و اللازمة لقيام الدولة مثل: الأمن و العدالة و الدفاع

٣-٢ النفقات الاجتماعية: و هي مرتبطة بالوظائف و التدخلات الاجتماعية للدولة و من أمثلتها نفقات الصحة و التعليم و الشؤون الاجتماعية

٣-٣ النفقات الاقتصادية: متعلقة بخدمات الدولة ذات الطابع الاقتصادي كخدمات النقل و المواصلات ، و تسمى أيضا نفقات استثمارية تهدف الدولة من ورائها لزيادة الإنتاج القومي.

المطلب الثالث: وظائف الميزانية^{١٧}

أوضح MUSGRAVE في نظريته للمالية العامة عام ١٩٥٩ الوظائف الثلاثة للميزانية:

١- وظيفة التخصيص: من خلال البحث عن إشباع الحاجات العامة عن طريق النفقات العامة.

٢- وظيفة إعادة التوزيع: من خلالها يتم إعادة توزيع الدخل و تحقيق العدالة في توزيع الثروة عن طريق الجباية و التحويلات الاجتماعية.

٣- وظيفة الاستقرار: محاولة التدخل في بعض الظروف الاقتصادية و ذلك بتحريك قوى الطلب الفعلي وسوق العمل و منه معدلات النمو عن طريق سياسات تدعيم الأنشطة الحيوية.

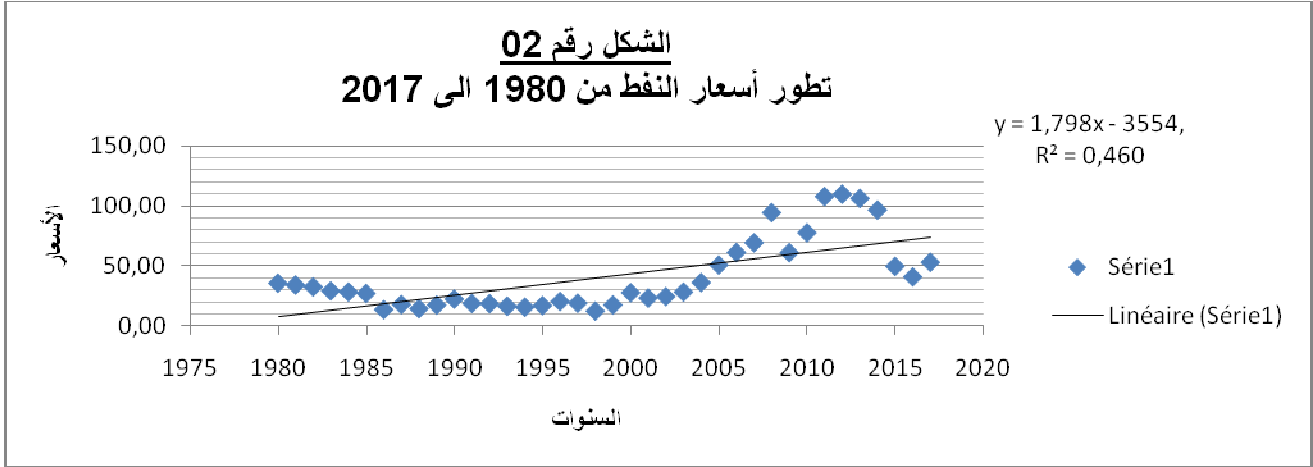
المبحث الثالث: دراسة خطر الجباية البترولية على الميزانية العامة

من أجل الإجابة عن إشكالية البحث المتمثلة في خطر الجباية البترولية على الميزانية العامة قمنا بدراسة سلسلة تطور الميزانية العامة للجزائر و الإيرادات الجباية من سنة ١٩٨٠ إلى سنة ٢٠١٧ و التي تتكون من ٣٨ مشاهدة و تم الحصول على البيانات من الوزارة المالية و المنظمة العالمية للبترو.

المطلب الأول: الجباية البترولية و أسعار النفط

١٦ مفتاح فاطمة ،"تحديث النظام الميزاني في الجزائر"مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة تلمسان ٢٠١٠ ص ٢٨

17 Le budget de l'état nouvelles règles ,nouvelles pratiques », les études de la documentation française DF PARIS 2006 P10



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات منظمة الاوبيك

من خلال البيانات المتحصل عليها من منظمة الأوبيك و التي توضح تغير أسعار النفط من سنة ١٩٨٠ الى غاية الثلاثي الأول لسنة ٢٠١٧ يتضح عدم استقرار الأسعار عند مستوى معين فقد شهدت عدة صدمات مفاجئة لارتفاع و الهبوط لعل أبرزها في سنة ١٩٨٦ بسعر ١٣,٥٣ دولار و سنة ١٩٩٨ بسعر ١٢,٢٨ دولار و كذا الارتفاع المفاجئ في سنة ٢٠٠٨ و سنة ٢٠١٢ حيث وصل أعلى مستوياته ب ١٤٤ دولار للبرميل.

و قد بلغ الانحراف المعياري للسلسلة المدروسة ٧٣ % ما يفسر درجة الخطر الكبيرة لتقلب الأسعار التي تهدد أي سياسة اقتصادية أو اقتصاد مبني على الريع البترولي.

أما مداخيل الجباية البترولية في الجزائر فقد شهدت تطورا كبيرا من سنة ١٩٨٠ و استفادت من ارتفاع الأسعار لكن في سنوات أزمة ١٩٨٦ و ١٩٨٧ تراجع المداخيل بنسبة ٥٤ % و استمرت الحالة حتى سنة ١٩٩٠ و سنة ١٩٩١ والتي تزامنت مع الإصلاحات الاقتصادية و الجبائية و بقيت متذبذبة و على مستقرة و ليس لها وتيرة معلومة ، في سنة ٢٠٠٩ سجلت نموا ب ٦٨ % عن السنة السابقة ٢٠٠٨ التي كانت بداية الأزمة المالية العالمية لكن الجزائر لم تمسها إلا في الآونة الأخيرة أين عادت مداخيل الجباية إلى الانخفاض ب ٨ % في السنة الموالية أي ٢٠١٠ ثم ارتفعت في سنة ٢٠١٥ أين قدرت المداخيل ب ١٧٢٢٩٤٠ مليون دينار و عادت إلى الانخفاض في ٢٠١٦ و الجدول الآتي يمثل نموها:

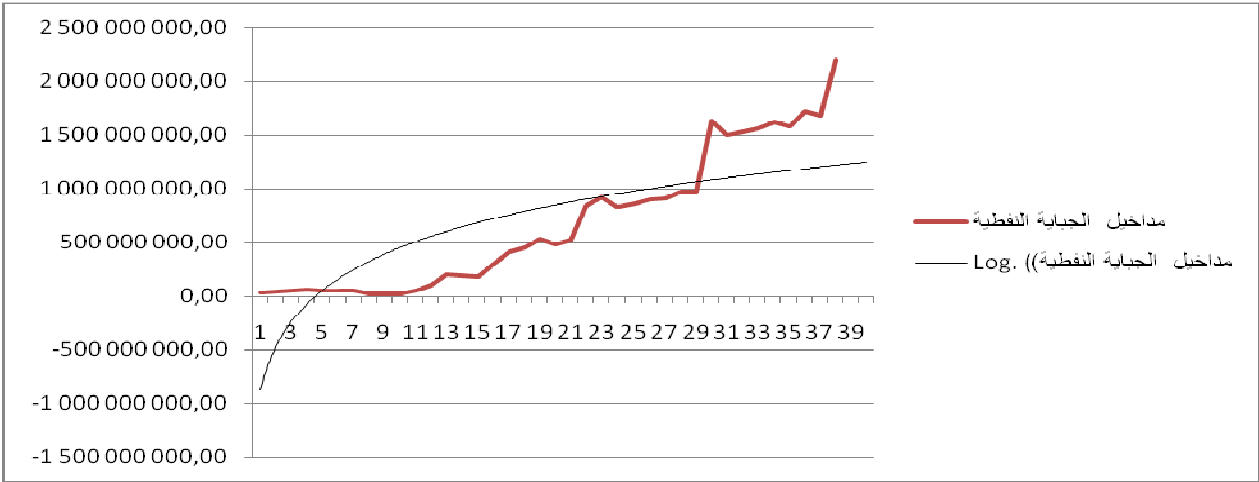
الجدول رقم ٠٤ نمو مداخيل الجباية النفطية

ألسنوات	مداخيل الجباية النفطية	نمو مداخيل الجباية النفطية	ألسنوات	مداخيل الجباية النفطية	نمو مداخيل الجباية النفطية
1980	31 750 000,00	//	1999	480 000 000,00	-9%
1981	46 180 000,00	45%	2000	524 000 000,00	9%
1982	56 829 000,00	23%	2001	840 600 000,00	60%

9%	916 400 000,00	2002	1%	57 500 000,00	1983
-9%	836 060 000,00	2003	-1%	56 776 000,00	1984
3%	862 200 000,00	2004	-8%	52 000 000,00	1985
4%	899 000 000,00	2005	-8%	48 000 000,00	1986
2%	916 000 000,00	2006	-54%	22 000 000,00	1987
6%	973 000 000,00	2007	10%	24 200 000,00	1988
0%	970 200 000,00	2008	10%	26 700 000,00	1989
68%	1 628 500 000,00	2009	82%	48 500 000,00	1990
-8%	1 501 700 000,00	2010	105%	99 200 000,00	1991
2%	1 529 400 000,00	2011	102%	200 000 000,00	1992
2%	1 561 600 000,00	2012	-3%	193 600 000,00	1993
3%	1 615 900 000,00	2013	-4%	186 800 000,00	1994
-2%	1 577 730 000,00	2014	61%	301 000 000,00	1995
9%	1 722 940 000,00	2015	36%	410 100 000,00	1996
-2%	1 682 550 000,00	2016	10%	451 000 000,00	1997
31%	2 200 120 000,00	*2017	17%	528 000 000,00	1998
الوحدة: بالآلف دينار		مداخيل *	المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مديرية الضرائب		

أما المنحنى أدناه يمثل عدم الثبات الخطي للجباية البترولية فهي دالة لوغاريتمية

الشكل رقم ٠٣ منحنى بياني لمداخيل الجباية من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٧

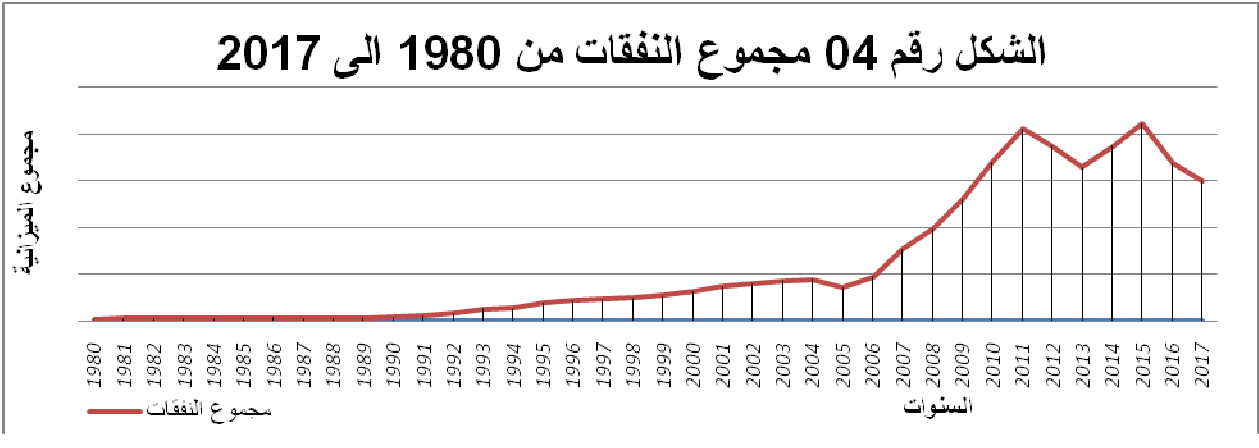


المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مديرية الضرائب

المطلب الثاني : ميزانية الدولة الجزائرية

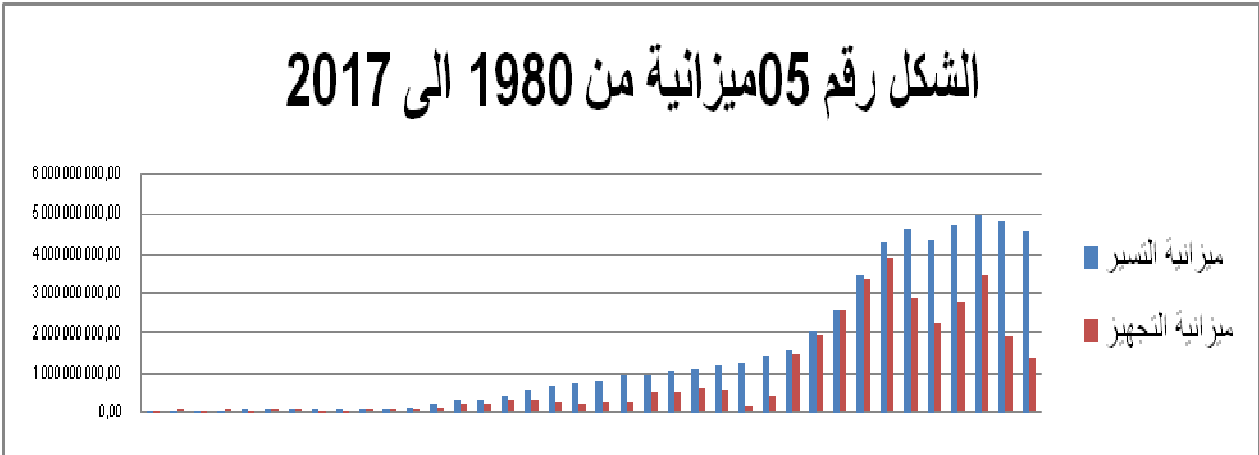
١ _ النفقات العمومية

منذ أول قانون للمالية للجزائر المستقلة سنة ١٩٦٣ المحدد لإيرادات و نفقات الدولة أعطت الحكومة أولوية للإنفاق العام المتجسد في نفقات التشغيل و التجهيز، فمن خلال الشكل أدناه نلاحظ تنامي الإنفاق الحكومي الذي كان يسير بوتيرة بطيئة في سنوات الثمانينات و ميزانيات لا تفرق كثيرا من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ حيث تم خفض الإنفاق العام، و مع بداية ١٩٩٠ زاد الإنفاق الحكومي بسبب التغير الهيكلي الذي عرفته الجزائر آنذاك، وواصل الإنفاق في ضخ الملايير من الدنانير في التجهيز و سير المرافق العامة ويشهد لبداية الألفينيات بتضاعف الإنفاق ليبلغ ذروته سنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ب ٨١٨٤٣٨٨ مليون دينار لكن سرعان ما كبح الإنفاق في سنة ٢٠١٦ و ٢٠١٧ نتيجة سياسات التقشف و ترشيد النفقات.



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات قيد الدراسة

وتأخذ نفقات التشغيل منذ الاستقلال النصيب الأكبر من ميزانية الدولة في متوسط نسبة ٦٢ % بالمقابل مع نفقات التجهيز بنسبة ٣٨%



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات قيد الدراسة

٢ _ الإيرادات:

حاولت الجزائر تنويع مصادر دخلها التي تمول النفقات العامة و بوبتها في قوانين المالية المقررة للميزانية بالإيرادات العادية و الجباية النفطية كمورد أساسي و هذا منذ استقلالها و لغاية اليوم و الجدول يوضح نسبة مساهمة كل إيراد في المداخيل، و تساهم الجباية البترولية بأكثر من ٥٠ ٪ في الإيرادات وكانت نسبتها سنة ١٩٨١ ٦٨ ٪ أي أغلبية المداخيل هي رعية و معرضة لخطر هبوط الأسعار و هذا فعلا ما حصل في سنوات الأزمة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ حيث لم تساهم إلا ب ٢٣ ٪ من الإيرادات مقابل ٧٧ ٪ للإيرادات العادية أي يمكن الاعتماد عليها في تمويل الميزانية، لكن الحكومة بعد ارتفاع البترول عادت إلى الاتكال على الجباية البترولية و بنفس المستويات التي تتجاوز النصف منذ عقود إلى أن وقعت في نفس الأزمة في ٢٠١٤ و إلى غاية ٢٠١٧ فلم يعتمد عليها إلا بنسبة ٣٥ ٪ وتغطي البقية من الإيرادات العادية، يستفاد من هذه التجربة أن الجباية البترولية يمكن إحلالها بالإيرادات العادية كالجباية العادية مثلاً.

الجدول رقم ٥٠ : نسبة مساهمة الجباية النفطية في المداخيل

السنوات	مجموع المداخيل	نسبة مداخل الجباية النفطية	نسبة المداخيل العادية	السنوات	مجموع المداخيل	نسبة مداخل الجباية النفطية	نسبة المداخيل العادية
1980	51 185 000,00	62%	38%	1999	937 100 000,00	51%	49%
1981	68 305 000,00	68%	32%	2000	1 028 840 000,00	51%	49%
1982	85 000 000,00	67%	33%	2001	1 403 440 000,00	60%	40%
1983	98 667 000,00	58%	42%	2002	1 457 750 000,00	63%	37%
1984	105 782 000,00	54%	46%	2003	1 451 490 000,00	58%	42%
1985	113 000 000,00	46%	54%	2004	1 528 000 000,00	56%	44%
1986	123 000 000,00	39%	61%	2005	1 629 760 000,00	55%	45%
1987	96 000 000,00	23%	77%	2006	1 683 294 000,00	54%	46%
1988	103 000 000,00	23%	77%	2007	1 802 616 000,00	54%	46%
1989	114 700 000,00	23%	77%	2008	1 924 000 000,00	50%	50%
1990	136 500 000,00	36%	64%	2009	2 786 600 000,00	58%	42%
1991	195 300 000,00	51%	49%	2010	2 923 400 000,00	51%	49%
1992	328 400 000,00	61%	39%	2011	3 198 400 000,00	48%	52%
1993	335 600 000,00	58%	42%	2012	3 455 650 000,00	45%	55%
1994	410 000 000,00	46%	54%	2013	3 820 000 000,00	42%	58%
1995	586 500 000,00	51%	49%	2014	4 218 180 000,00	37%	63%
1996	749 200 000,00	55%	45%	2015	4 952 700 000,00	35%	65%
1997	829 400 000,00	54%	46%	2016	4 747 430 000,00	35%	65%

1998	901 500 000,00	59%	41%	2017	5 635 514 000,00	39%	61%

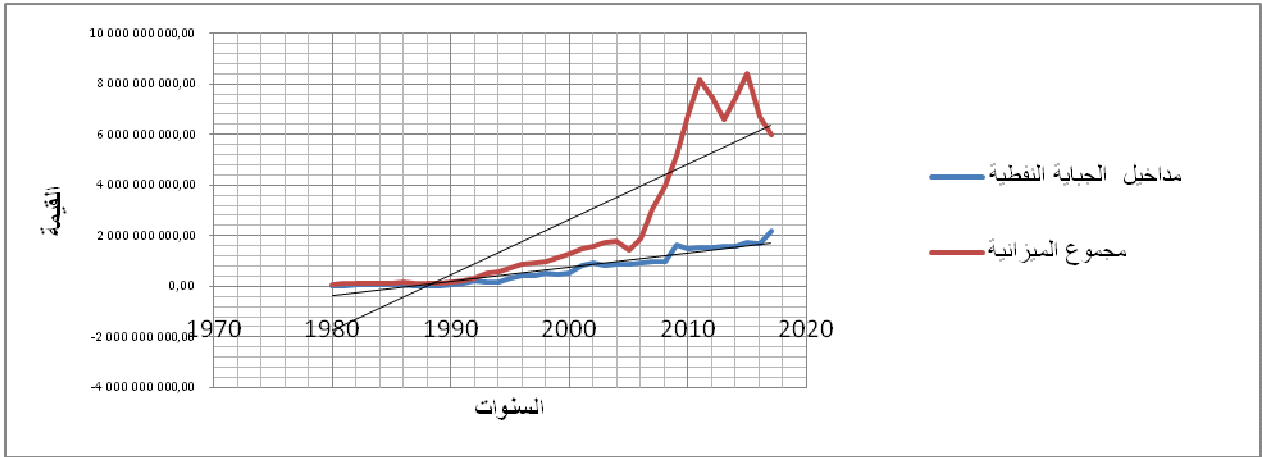
المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات قيد الدراسة

المطلب الثالث: الجباية البترولية و الميزانية

بما أن الجباية البترولية تشكل أكثر من ٥٠ % من مجموع المداخيل فهي بالتالي تساهم في تمويل الميزانية بنسب كبيرة _ و لها علاقة وطيدة بها تظهر من خلال:

نسبة الارتباط المقدرة ب٠,٩٣, أذن هي علاقة ارتباط طردي موجب بين المتغيرين تفسر بأنه كلما ارتفعت مداخيل الجباية البترولية يعني زيادة في الإنفاق العام.

الشكل رقم ٠٦ . الارتباط الخطي بين مداخيل الجباية البترولية و الميزانية



المصدر من إعداد الباحثة

تم إدراج اللوغاريتم بين المتغيرات، وعليه تصبح المعالم عبارة عن مروّنات نلاحظ من خلال المخرجات ما يلي:

● أن المرونة أي مرونة الجباية البترولية تساوي ١,٠٣، وهي أكبر من الواحد، دلالة على ان هناك مرونة موجبة بين الجباية البترولية والجباية العامة

● معامل التحديد قيمته بلغت ٠,٩٥، وهذا يعني أن ٩٥ % من الجباية العامة للدولة مفسرة بواسطة الجباية البترولية

الشكل رقم ٠٧. مخرجات EVIEWS9

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids	
Dependent Variable: LOG(RS)										
Method: Least Squares										
Date: 03/27/17 Time: 14:33										
Sample: 1980 2017										
Included observations: 38										
Variable		Coefficient		Std. Error		t-Statistic		Prob.		
LOG(RFP)		1.035983		0.002546		406.8283		0.0000		
R-squared		0.958144		Mean dependent var		20.28338				
Adjusted R-squared		0.958144		S.D. dependent var		1.506112				
S.E. of regression		0.308131		Akaike info criterion		0.509378				
Sum squared resid		3.512949		Schwarz criterion		0.552473				
Log likelihood		-8.678188		Hannan-Quinn criter.		0.524711				
Durbin-Watson stat		0.940849								

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS9

النتائج المتوصل إليها:

- ✓ تعرف أسعار النفط تقلبات كثيرة و حادة و نسبة الخطر فيها هو ٧٣٪.
- ✓ معدل نمو الجباية البترولية غير مستقر
- ✓ تزايد الانفاق العمومي من سنة الى أخرى
- ✓ اعتماد النفقات العمومية على الجباية البترولية الغير ثابتة يشكل خطر حقيقي يؤدي إلى العجز الموازي

خلاصة:

في ظل تنامي خطر تقلبات أسعار النفط الخاضعة لمجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية ، لازالت الجزائر تعتمد على مداخله بصفة رسمية في سياساتها الاقتصادية و في سير شؤونها من خلال تمويل الميزانية بالجباية النفطية، على الرغم من أنها تعرضت إلى صدمات شديدة في ١٩٨٦ و تكررت في ٢٠١٤ و ٢٠١٥ أدى بها الى عجز موازني متلاحق استنزفت به مداخل الخزينة عوض استثمارها في قطاعات تمتاز بالإنتاجية و ضئالة الخطر فيها. التي تحقق في النهاية التنمية المرجوة،

مركز البحث للفكر الاقتصادي

المؤتمر الدولي العلمي حول :

أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول

2017/12/21-18، عمان - الأردن

المحور الثاني : أثر تقلب أسعار النفط على اقتصاديات الدول

عنوان المداخلة :

تقلبات أسعار النفط وأثرها في النمو الاقتصادي
قراءة اقتصادية قياسية في حالة الجزائر للفترة (1970 - 2016)

إعداد :

د. عبد الحق بن تفات	د. أحمد سلامي
bentabdelhak@yahoo.fr	sellami.ahmed.78@gmail.com
00213669070003	00213671009401

فرقة بحث "الأساليب القياسية في التنبؤ ورسم السياسات الاقتصادية"

مختبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية بكلية العلوم الاقتصادية

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

ملخص : استهدفت الدراسة الكشف عن طبيعة العلاقة بين أسعار النفط ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016). ولبيان فيما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرين مستقرة من عدمها، تطلب استخدام اختبارات جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى. وتبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وفي ضوء ذلك، تم استخدام اختبار التكامل المشترك، وذلك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بينهما. واتضح من خلال التحليل الإحصائي وجود علاقة توازنية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر، ومن ثم فإنهما لا يبتعدان عن بعضهما البعض في الأجل الطويل، علاوة على وجود علاقة ارتباطية قوية جدا بينهما تصل إلى نحو 94%. وعليه، فإن أي صدمة حادة في أسعار النفط ستعكس بشكل كبير وتلقائي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر. وإن قوة العلاقة بين المتغيرين ترجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي، وعدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات. لذا أوصت الدراسة بضرورة أن تسعى الدولة إلى إجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق لتنويع الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين بيئة الأعمال، والعمل بشأن استراتيجية طويلة الأجل لإعادة تشكيل نموذج النمو في البلاد، ذلك أنها المدخل الصحيح للخروج من الأزمة التي تعصف بالاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية : أسعار النفط، معدل النمو الاقتصادي، اقتصاد جزائري، تكامل مشترك.

Abstract:

The study aimed to examine the relationship the relationship between oil prices and economic growth rate in Algeria during the period (1970-2016). To determine whether the time series of the variables are stable or not, the use of unit root tests is required, and the rank of each variable is determined separately. It was found that the variables were first-class integrators, and in light of this, the Co-Integration test was used to verify a long-term relationship between them. Statistical analysis shows that there is a balanced relationship between oil prices and economic growth in Algeria, so they are not far from each other in the long term, in addition to a very strong correlation between them, reaching about 94%. Therefore, any sharp shock in oil prices will be reflected significantly and automatically on the economic growth rate in Algeria. The strength of the relationship between the two variables is due to the nature of the national economy, which relies heavily on the hydrocarbons sector as a major source of national income and foreign exchange, and the non-diversification of economic activity and the structure of exports. Therefore, the study recommended that the state should undertake large-scale structural reforms to diversify the economy and strengthen the role of the private sector. Improve the business environment, and work on a long-term strategy to reshape the country's growth model, as it is the right way out of the crisis that is ravaging the national economy.

Keywords: Oil prices, economic growth rate, Algerian economy, co-integration.

تقديم :

يُعد النفط سلعة استراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة والتجارة على حد سواء، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا المورد، الذي يطلق عليه لأهميته مصطلح «الذهب الأسود» والذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الاقتصاد العالمي، فليس مصادفة أن تجد سلعة أساسية نادرة ومحدودة تتحكم في اقتصادات بأكملها، فقد تكفي صدمة نفطية واحدة لتشل اقتصادات قائمة ولتحدث حركة فاعلة فيها¹. ولأن النفط يُعد موردا طبيعيا ناضبا، فإن هذا يجعله أهم سلعة اقتصادية يتم تبادلها على المستوى العالمي. وفي الوقت ذاته، فإن التطور الذي عرفته الصناعة النفطية أنتج تعقيدات في تسويقه، وأدى إلى إنشاء سوق عالمية له، تتميز بالتعقيد وعدم الاستقرار، نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح الفاعلين فيها، وحساسيتها لمختلف الأحداث الاقتصادية والسياسية، وهذه الحال تقضي دائما إلى جعل أسعار النفط لا تعرف الاستقرار، نظرا إلى تأثرها بعوامل اقتصادية وغير اقتصادية عدة، ولعل هذا ما نلمحه من خلال الهزات التي يمر بها الأسعار، والتي تنعكس على مختلف اقتصادات دول العالم تارة بالإيجاب، وتارة بالسلب، خلال فترات مختلفة². ولا تزال التقلبات الدورية في أسعار النفط تشكل إلى حد كبير مصدرا رئيسيا لاضطراب السياسة المالية في اقتصاديات البلدان المنتجة للنفط في العالم، ومنها الاقتصاد الجزائري. فالاعتماد المفرط على إنتاج النفط لتوليد الدخل جنبا إلى جنب مع غياب

التنوع في الإيرادات المحلية يظل مصدر قلق للحكومات المتعاقبة، ونظرا لأهمية النفط في الاقتصاد العالمي، فإن أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد تشكل مصدر قلق كبير للاقتصاديين.

ويعتبر قطاع المحروقات في الجزائر المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة، من خلال مداخيل الإيرادات البترولية، التي لم تقل حصتها عن 60% من إيرادات الموازنة العامة للدولة طول فترة الدراسة، ولذلك يعدّ قطاع المحروقات القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الجزائري، حيث يظهر تأثيره من خلال هيمنته على الناتج المحلي الإجمالي، والميزان التجاري والموازنة العامة للدولة، ما يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الجزائري، وتعرضه لهزات وصدمات خارجية دورية لا محالة، نتيجة اعتماده على النفط اعتمادا مفرطا خلال مسيرته التنموية منذ الاستقلال. حتى أنه أصبح يُنعت من طرف المتخصصين بـ، «اقتصاد البراميل»، فأنحصرت بذلك التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات برغم نذير النضوب، وأهمّل تطوير المؤسسات الإنتاجية لتفعيل دورها في إحداث تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

وتُعد التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري اختلالا أو توازنا، وهو ما أكدته الأزمات النفطية التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز، كما أسهمت في ارتفاع المديونية ومعدل التضخم ومعدلات البطالة، وفي تدهور حصيلة الصادرات. ولذلك فقد أنشأت الحكومة الجزائرية صندوقاً لضبط الإيرادات، رغبة منها في إيجاد وسيلة لتخفيف خطر الصدمات الخارجية على الموازنة العامة بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وترشيد استغلال مداخيل الثروة النفطية بصفاتها ثروة ناضبة وغير مستدامة.

وتاريخيا، اعتمد الاقتصاد الوطني على إعادة توزيع الحكومة لإيرادات المحروقات. وعندما كانت أسعار النفط مرتفعة، سمح النموذج الاقتصادي للجزائر ببناء البنية التحتية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتحقيق تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسداد معظم الديون الخارجية للبلاد. ولكن حتى عندما كانت أسعار النفط مرتفعة، كان هذا النموذج غير قابل للاستمرار بالنظر إلى أن الاحتياطات النفطية قد تستنفد في غضون جيل أو جيلين³. وعلى مدى العقد الماضي، كانت هناك حصة كبيرة من خلق فرص عمل جديدة؛ إما في القطاع العام، والذي يعتبر وفقا للمعايير الدولية كبير جدا، أو في قطاع البناء والتشييد، والذي تقوده إلى حد كبير الاستثمارات العمومية. ومع انخفاض أسعار النفط بشكل مستمر، أصبح أكثر وضوحا أن الحكومة لم تعد لديها الموارد الكافية للحفاظ على مستويات عالية من الإنفاق ومواصلة خلق فرص العمل للشباب⁴. وحقيقة فإن انهيار أسعار النفط قد كشف عن أوجه القصور في نموذج النمو الجزائري الحالي.

ولا تزال الجزائر تواجه تحديات هامة يطرحها انخفاض أسعار النفط، وعلى الرغم من ضبط أوضاع المالية العامة في عام 2016، فقد ظل العجز المالي في الحساب الجاري كبيرا، وهو أضعف بكثير مما تقتضيه الأسس المتوسطة الأجل والسياسات المرغوبة، حيث اتسع العجز التجاري من 18.1 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 20.4 مليار دولار أمريكي في عام 2016. بما يعادل 16.9% من الناتج المحلي الإجمالي⁵، وهذا علاوة على ارتفاع الدين العام للحكومة. أما الاحتياطات الدولية، وإن كانت لا تزال في مستوى مريح، إلا أنها انخفضت بسرعة من مستوى 130 مليار دولار إلى 113 مليار دولار (باستثناء حقوق السحب الخاصة) وهو ما يكفي لـ 23 شهرا من الواردات⁶. غير أن الدين الخارجي لا يزال منخفضا للغاية، حيث بلغ 2.5% فقط من الناتج الإجمالي في عام 2016. كما لا يزال وضع الاستثمار الدولي الصافي، وإن كان ضعيفا مريح، حيث سجل نسبة 47% من الناتج الداخلي الخام⁷.

واليوم هناك تحديات كبيرة تواجه الاقتصاد الجزائري، ومع ذلك فالجهود التي تبذلها الحكومة حاليا للتكيف مع صدمة أسعار النفط تعتبر مقبولة إلى حد ما؛ ذلك أن وجود مزيج متوازن من السياسات سيكون مهما لضمان الاستدامة المالية، والحد من اختلال

التوازنات الخارجية، والحد من الاعتماد على قطاع المحروقات، وزيادة النمو المحتمل⁸. حيث تواصل الحكومة عملية ضبط أوضاع المالية العامة، ضمن إطار واضح للميزانية المتوسطة الأجل لغرض الحد من العجز المالي، وذلك بزيادة الإيرادات خارج قطاع المحروقات، ومراقبة الإنفاق الجاري، وتوسيع نطاق تخفيض الدعم مع حماية الطبقة الفقيرة، وزيادة كفاءة الاستثمار العام وخفض كلفته. وهو ما يمكن أن يتيح مجالا لضبط أوضاع المالية العامة بصورة تدريجية وأكثر تناسقا مما هو متوخى حاليا، وبالتالي تخفيف الأثر السلبي على النشاط الاقتصادي⁹.

وتبقى هناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية واسعة النطاق لتنويع الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص. وتحسين بيئة الأعمال، والعمل بشأن استراتيجية طويلة الأجل لإعادة تشكيل نموذج النمو في البلد¹⁰. وإن عزم الحكومة على التكيف مع انخفاض أسعار النفط أمر مشجع، لأن التحديات لا تزال كبيرة. على الرغم من أن النمو كان مرنا. وإن الإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد بعيدا عن المحروقات سوف تستغرق وقتا طويلا لتؤتي ثمارها ويمكن أن تتعرض لمقاومة. خاصة وأن التضخم أخذ في الارتفاع، ومعه تزداد مخاطر عدم الاستقرار المالي. ولكن الحكومة سوف تحتاج إلى التنقل في مسار صعب بين التكيف بسرعة كبيرة والتحرك ببطء شديد.

بناء على ما سبق، تبلور الإشكالية الرئيسية التي نسعى لمعالجتها في السؤال الرئيسي التالي:

هل هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) ؟

تأسيسا على ما تقدم، اعتمدنا الفرضية التالية كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع الدراسة، وهي :

توجد علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر.

وانسجاما مع مشكلة الدراسة وفرضيتها فقد تم تنظيم هذه الورقة بتقسيمها إلى ثلاثة محاور، فضلا عن مقدمة ضمت إيجاز مختصر لهذه الدراسة وخاتمة احتوت على أهم نتائج الدراسة مع مناقشتها وتوصياتها. وقد خصص المحور الأول لمراجعة بعض الدراسات السابقة ؛ أما المحور الثاني فكرس للتحليل الاقتصادي لكل من أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) بشيء من التفصيل، يليه المحور الثالث الذي انصب على التحليل الإحصائي والقياسي لمتغيرات الدراسة.

أولاً - الدراسات السابقة :

لقد حظيت العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي باهتمام واضح في الأدب الاقتصادي، ترحمت في العديد من الدراسات التطبيقية التي حاولت فحص العلاقة بينهما، وشملت هذه الدراسات العديد من الدول المتقدمة والنامية، بهدف تحليل أثر صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل نمو الناتج. وبالرغم من تعدد الدراسات التي حلّلت أثر الصدمات النفطية على النمو الاقتصادي إلا أنها لم تتوصل إلى اتفاق حول طبيعة هذه العلاقة، مما دفعنا إلى إجراء دراسة قياسية لاختبار أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر. وسنعرض فيما يلي مجموعة من الدراسات التجريبية الحديثة التي تطرقت لموضوع العلاقة بين التقلبات في أسعار النفط وتأثيراتها على النمو الاقتصادي في الدول النامية المصدرة للنفط، والتي تعتمد مداخلها بشكل كبير على الجباية البترولية. من هذه الدراسات نذكر :

✓ دراسة Omojolaibi and Egwaikhide (2014)¹¹ :

استهدفت الدراسة البحث في تأثير تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي في خمسة دول مصدرة للنفط في إفريقيا وهي : الجزائر ؛ أنغولا ؛ مصر ؛ ليبيا ونيجيريا، باستخدام بيانات ربع سنوية تغطي الفترة 1990-2010. وقد أظهرت نتائج دوال الاستجابة الدفعية أن الاستثمار الإجمالي يستجيب بشكل كبير للتقلبات في أسعار النفط، بينما استجابة باقي متغيرات الاقتصاد الكلي (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والعرض النقدي) يكون أقل. وعموما فإن هذه النتائج تشير إلى أن الاستثمار الإجمالي يعتبر القناة الأساسية التي تؤثر من خلالها التقلبات في أسعار النفط على القطاع الحقيقي في هذه الاقتصاديات.

✓ دراسة حلمي حمدي ورشيد سبيع (2013)¹² :

يعنوان " العلاقات الديناميكية بين عائدات النفط، الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المعتمد على النفط." وكان الهدف من هذه الورقة هو تقديم دراسة تجريبية للعلاقات الديناميكية بين عائدات النفط والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في مملكة البحرين. فعائدات النفط هي المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق الحكومي والواردات من السلع والخدمات في هذا البلد، وقد عزز ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة الإنفاق العام على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية. وقد حاول الباحث التحقق في ما إذا كان الإنفاق الحكومي الضخم قد عزز وتيرة النمو الاقتصادي أم لا ؟ و تحقيقا لهذه الغاية، استخدم منهجية تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ والبيانات خلال الفترة الزمنية 1960-2010. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن عائدات النفط لا تزال المصدر الرئيسي للنمو والقناة الرئيسية التي تمول الإنفاق الحكومي في مملكة البحرين.

✓ دراسة Berument et al (2010)¹³ :

استهدفت الدراسة البحث في أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي باستخدام عينة من 16 دولة في منطقة الـ MENA خلال الفترة 1952-2005، وباستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، حيث بينت النتائج أن ارتفاع أسعار النفط كان لها تأثيرات إيجابية كبيرة على مخرجات كل من الجزائر ؛ إيران ؛ العراق ؛ الكويت ؛ ليبيا ؛ عمان ؛ قطر ؛ سوريا والإمارات.

✓ دراسة Mehrara (2009)¹⁴ :

استهدفت الدراسة البحث في مسألة وجود آثار للعبء في العلاقة بين عائدات النفط ونمو الإنتاج في 13 دولة مصدرة للنفط (الجزائر ؛ كولومبيا ؛ الإكوادور ؛ اندونيسيا ؛ إيران ؛ الكويت ؛ ليبيا ؛ المكسيك ؛ نيجيريا ؛ قطر ؛ السعودية ؛ الإمارات وفنزويلا) باستخدام بيانات تغطي الفترة 1965-2005. وقد بينت النتائج التجريبية وجود عبء في معدل نمو عائدات النفط، حيث إذا تجاوزت العائدات النفطية هذه العبء تصبح تمارس تأثيرا سلبيا على الناتج في الدول المصدرة للنفط.

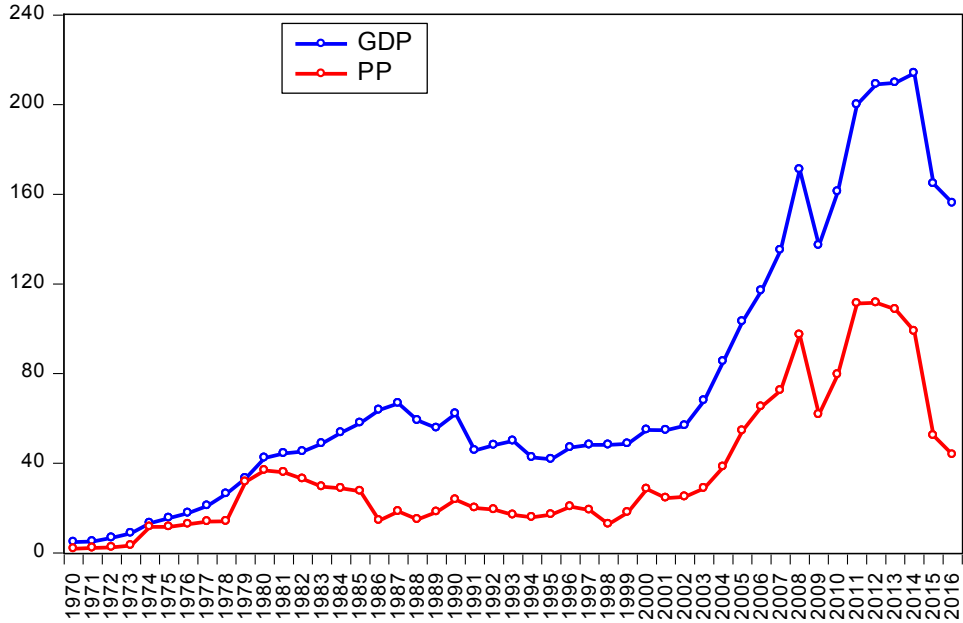
✓ دراسة Mohsen Mehrara (2008)¹⁵ :

استهدفت الدراسة التحقق من آثار الصدمات النفطية على النشاط الاقتصادي في 13 دولة مصدرة للنفط (الجزائر ؛ كولومبيا ؛ الإكوادور ؛ اندونيسيا ؛ إيران ؛ الكويت ؛ ليبيا ؛ المكسيك ؛ نيجيريا ؛ قطر ؛ السعودية ؛ الإمارات وفنزويلا) ، وذلك باستخدام dynamic panel ومؤشرين لقياس الصدمات النفطية وبيانات سنوية تغطي الفترة 1965 - 2004. وقد بينت نتائجها أن صدمات عائدات النفط تؤثر على الناتج بطرق غير متماثلة، حيث يتأثر النمو بشكل سلبي بالصدمات النفطية السلبية (الانخفاض في أسعار النفط)، في حين أن الطفرات النفطية أو الصدمات النفطية الإيجابية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط تلعب دورا محدودا في تعزيز النمو الاقتصادي.

ثانيا- التحليل الاقتصادي لمتغيرات الدراسة :

تعد الخطوة الأولى في عملية التحليل الاقتصادي أو الاحصائي لتطور متغيرات السلاسل الزمنية، هو رسم مشاهدات المتغيرين لمعرفة الاتجاه العام لهما، حيث يمثل الشكل (1) السلسلة الزمنية لكل من أسعار النفط (PP) والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (GDP) خلال الفترة 1970-2016. حيث وصل معامل الارتباط الخطي إلى نحو 94% وهو ارتباط قوي جدا ودال إحصائيا عند مستوى 5% وكذا عند مستوى 1% بين المتغيرين، وبممكننا رصد ذلك التصاحب بين المتغيرين خلال الفترة المعنية بالدراسة كما يظهره الشكل البياني، حيث يتحركان في نفس الاتجاه صعودا ونزولا. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قوة وشدة الارتباط والتصاحب أو التلازم بين أسعار النفط والناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الجزائري.

الشكل (1) : تطور أسعار النفط والناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (1970-2016)



المصدر : إعداد الباحثين، بناء على بيانات :

البنك الدولي، على الخط : databank.albankaldawli.org/

العرض الإحصائي للطاقة العالمية : Statistical Review of World Energy

1- التطور التاريخي لأسعار النفط خلال الفترة (1970-2016) :

سوف نحاول هنا أن نتتبع ونحلل التطورات التي شهدتها أسعار النفط خلال كل سنة ؛ ويتضح أن أسعار النفط قد شهدت تطورا كبيرا خلال فترة الدراسة ؛ فالفترة (1970-1973) شهدت الأسعار نوعا من الاستقرار، حيث بلغ متوسط الفترة 2,45 دولار للبرميل. لكن بداية من سنة 1974 عرفت أسعار النفط طفرة اقتصادية، حيث بلغ سعر برميل النفط 11.58 دولار سنة 1974 بعدما كان 1.8 دولار سنة 1970، ويمكن تفسير ذلك بالصدمة النفطية الأولى التي ميزت سنة 1973، والتي ترجع إلى أسباب سياسية واقتصادية، منها ارتفاع الطلب العالمي على النفط بشكل غير مسبوق، والذي وصل إلى ذروته أوائل السبعينات حيث قفز من 46 مليون برميل يوميا سنة 1970 إلى 58 مليون برميل سنة 1973 ؛ موجة التأميم للصناعات النفطية في الدول المصدرة والتي أدت فيما بعد إلى سيطرة تقنين الإنتاج ؛ بالإضافة إلى تداعيات الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 والخطر العربي على تصدير النفط إلى الغرب¹⁶. وقد شهدت الفترة (1974-1978) استقرارا في سعر النفط الذي بلغ متوسطه 12,77 دولارا للبرميل.

بداية من سنة 1979 ارتفع سعر النفط بشكل متسارع ليبلغ ذروته مع سنة 1980، وهي السنة التي تميزت بأكبر قفزة تاريخية في أسعار النفط في القرن الماضي، حيث أوصلت سعر البرميل إلى 36.83 دولارا، وهو ما أدى إلى زيادة العائدات النفطية للدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر، وأفضت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها، ويمكن تفسير ذلك بالصدمة النفطية الثانية التي حدثت في سنة 1980. وذلك راجع لأسباب سياسية تمثلت في تسلم الثورة الإيرانية مقاليد السلطة في إيران، وانخفاض الإنتاج الإيراني من النفط عشية الثورة من 5,5 مليون برميل نفط يوميا إلى 40 ألف برميل، فسادت السوق البترولية بلبلة وذعر أدت لتهاافت الدول المستهلكة والشركات البترولية لبناء مخزونها بشكل كبير. إضافة إلى الحرب العراقية - الإيرانية التي أدت إلى انقطاع في الإمدادات، حيث حرمت أسواق النفط من نحو 3 ملايين برميل يصدرها البلدين يوميا.

في الواقع، إن الصدمة الثانية لارتفاع الأسعار في عام 1980 التي بلغت 36.83 دولاراً، واستمرار ارتفاعها إلى 35,93 دولاراً للبرميل في 1981 أفرزت عوامل سلبية عديدة، تمثلت أساساً بتراجع الطلب العالمي على البترول، وتزايد الإمدادات البترولية من خارج الأوبك، وتخفيض تطوير مصادر الطاقة البديلة للبترول، وتحسين إجراءات الحفاظ على الطاقة، واستبدال الفحم محل زيت الوقود في توليد الكهرباء بشكل ملحوظ¹⁷، وهو ما أدى إلى أن تتخذ أسعار النفط ميلاً سالباً خلال الفترة (1982—1986)، انتهى بانخفاضها خلال أزمة 1986 المالية، حيث شهدت هبوطاً حاداً بتسجيلها 14.43 دولاراً للبرميل، وهو ما قاد إلى أن تتكبد الجزائر خسائر مالية كبيرة وتتحمّل أعباء اقتصادية باهظة، وقد أثر هذا بشكل مباشر على العائدات النفطية للدولة، وهي التي كان يُعول عليها كثيراً في تمويل نفقات التنمية، الأمر الذي أدى إلى انسداد مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر. كما شهدت سنة 1988 تدهوراً في سعر النفط الذي بلغ 14,92 دولاراً للبرميل، وكانت بوادر تراجع أسعار البترول في فترة ما بعد 1986، وانخفاض العائدات، بداية لأزمة واضحة امتدت آثارها إلى كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة الجزائرية.

ولم تكن أسعار النفط طوال عقد التسعينات على وتيرة واحدة، بل تذبذبت بين التحسن المؤقت تارة، والاستقرار النسبي تارة أخرى، والتدهور الشديد في أواخر التسعينات تارة ثالثة، أي أن سعر النفط كان يتردد بين الزيادة والنقصان. فأسعار النفط قد انتعشت خلال حرب الكويت (1990—1991)، حيث وصلت سنة 1990 إلى 23,72 دولاراً، وذلك بسبب نقص الإمدادات العالمية والتوقف التام لصادرات البترول العراقي والكويتي، إضافة إلى المخاوف العالمية من هذه الحرب، حيث كانت تدار في أكبر منطقة مصدرة للنفط وهي منطقة الخليج¹⁸، وما ترتب عليها من ارتفاع الطلب العالمي على البترول بسبب هذه الحرب.

واتصفت أسعار النفط بالتذبذب الشديد خلال الفترة (1991—1998)، حيث إن الانخفاض قد لازم أسعار البترول خلال السنوات 1992 و1993 و1994، ثم تحسنت الأسعار خلال عامي 1995 و1996، ثم تحركت الأسعار هبوطاً من مستواها في ذلك الوقت (التي كانت 20,66 دولاراً في 1996 نتيجة لتجاوزات بعض دول أوبك لحصصها الإنتاجية المقررة. وعندما قررت أوبك في اجتماعها في 26 نوفمبر 1997 بجاكرتا زيادة سقف الإنتاج (الذي ظل ثابتاً منذ عام 1993) بنسبة 10% ليصل إلى 27,5 مليون برميل يومياً من أول يناير 1998، حدثت الكارثة، وبدأت عودة التدهور لأسعار البترول العالمية، وحينها وصل سعر برميل النفط إلى ما دون 13 دولار وبالضبط 12.71 دولار، مقارنة بـ 19,09 دولاراً للبرميل سنة 1997. وقد بلغ متوسط هذه الفترة 17,70 دولاراً للبرميل. و"لم يتوقف هذا الانخفاض حتى وقت الاجتماع الوزاري العادي لأوبك في 23 مارس 1999، وشهد السوق البترولية وفرة في العرض العالمي يقابله في نفس الوقت تراجع في معدل نمو الطلب عليه"¹⁹.

أما الفترة (1999—2013) فقد شهدت تحسناً تدريجياً وتطوراً بشكل غير مسبوق لسعر النفط الجزائري، الذي عرف منحى تصاعدياً من 17,97 دولار سنة 1999 إلى 108.65 دولار سنة 2013، وهذا باستثناء سنة 2001 التي شهدت أحداث 11 سبتمبر، وأدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، وبالتالي انخفاض الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي أثر على الأسعار، حيث انخفض سعر النفط الجزائري من 28,49 دولاراً للبرميل في 2000 إلى 24,44 دولاراً في 2001، وهو ما ترتب عليه تراجع إجمالي الإيرادات البترولية.

مع بداية سنة 2002 قررت OPEC تخفيض الإنتاج بـ 1,5 مليون برميل يومياً، مما أدى إلى تحسن طفيف في سعر النفط الذي سجل 25,02 دولاراً للبرميل. وقد كانت الزيادة في سعر النفط متسارعة خاصة منذ بداية سنة 2004، وهي سنة بداية الصدمة النفطية الثالثة، والتي أدت إلى تضاعف سعر البرميل ثلاث مرات بين عامي 2004 و2011، وفيما تدخل الأزمة مع نهاية العام 2013 عامها العاشر، تصبح بذلك أطول أزمة للطاقة منذ بدء استخراج النفط، حيث تجاوزت في مدتها كل الأزمات السابقة التي اقتصر على بضعة أشهر. وذلك راجع لأسباب ظرفية منها أزمات سياسية ومضاربة؛ وأسباب بنيوية تمثلت في عدم قدرة الإنتاج

على مجاراة الطلب، كذلك ضمور الاكتشافات الجديدة وبلوغ الأوج الجيولوجي لمعظم الحقول القديمة، ما دفع الخبراء للحديث عن اقتراب الذروة النفطية حيث تضحي الجيولوجيا، لا السوق، هي العامل الأهم في تحديد مستويات الإنتاج والأسعار²⁰. وإذا كان النفط قد حكم القرن العشرين؛ فإن نقص النفط قد يحكم القرن الواحد والعشرين.

تجدر الإشارة إلى أن سنة 2009 قد شهدت تدهورا في سعر النفط بشكل ملحوظ إلى حدود 61,67 دولارا للبرميل بعدما كان قد وصل إلى 97,25 دولار سنة 2008، وبالرغم من أن سنة 2008 هي السنة التي شهدت بروز الأزمة المالية العالمية، إلا أن أسعار النفط لم تتأثر بشكل حاد نتيجة الطلب العالمي الكبير والمتزايد، وبرز الصين كزبون كبير ومهم في السوق النفطية²¹. وقد قادت الأزمة المالية العالمية إلى خفض الطلب العالمي على النفط فيما بعد، كنتيجة لحالة الركود وتباطؤ النمو الاقتصادي التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، حيث انخفضت التوقعات لنمو الطلب العالمي على النفط في سنة 2008 من 2,1 مليون برميل يوميا في بداية سنة 2008 إلى 200 ألف برميل يوميا في سنة 2009 نتيجة للكساد العالمي²²، وهو ما قاد إلى انخفاض أسعار النفط في 2009، ومنه التأثير على مداخيل الجباية البترولية. وربما كان ذلك نتيجة لتباطؤ النمو نتيجة للصدمات النفطية. وقد بلغ متوسط سعر النفط للفترة (1999-2013) نحو 61.67 دولار، وهو ما أعاد من جديد تراكم الفوائض النفطية، بعد أن عانت الجزائر من تراجعها الحاد في منتصف الثمانينات وخلال عشرية التسعينات. لكن بداية من منتصف سنة 2014، ظهرت الأزمة من جديد، حيث انهارت أسعار النفط، والأسعار المتدنية لازالت إلى اليوم، حيث قدر متوسط سعر النفط خلال الفترة (2015-2016) بنحو 52.38 دولارا للبرميل.

بشكل عام، ومن خلال الشكل البياني الموضح لتطورات كلا من أسعار النفط والناتج الداخلي الخام، ومن خلال التحليل السابق، يتبين أن الدخل الوطني للجزائر هو دائما شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط، لذلك فإنه من الضروري الاحتراس ضد هذه المخاطر، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن "الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الجزائر اليوم يوفر لها فرصة تاريخية للتعامل مع التحديات في الوقت الراهن والمتعلقة بتحقيق الاستفادة المثلى من فرص الاستثمار التي تكفل لها تحقيق هدفها الاستراتيجي في تنويع مصادر الدخل الوطني، وخلق مصادر تعوض تراجع مخزونها النفطي، سواء تمثلت تلك الفرص في قطاعات الاقتصاد الداخلي، أو كانت فرص استثمارية خارجية"²³.

2. التطور التاريخي لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) :

من الشكل البياني رقم(1)، يتبين أن معدل النمو الاقتصادي قد عرف ثلاثة فترات متباعدة :

الفترة (1970-1985) :

شهدت معدلات النمو الاقتصادي في سنوات السبعينات مستويات مرتفعة، باستثناء سنة 1971، وترجع حقيقة ارتفاع معدلات النمو التي تحققت خلال الفترة (1970-1979) إلى انطلاق عملية التنمية، وارتفاع معدل الاستثمار المحلي الذي بلغ نحو 41,61% سنويا من إجمالي الناتج الداخلي الخام كمتوسط سنوي خلال هذه الفترة، وبلغ ذروته في عام 1978 بنحو 52,1%، ونتج عن هذا الجهد في مجال الاستثمار معدل نمو سنوي لإجمالي الناتج الداخلي قدره 7,19% و 6,55% على التوالي خلال الخطة الرباعية الأولى (1970-1973) والثانية (1974-1977). في عام 1978 وبعد دخول عدد كبير من الوحدات الصناعية إلى مرحلة الإنتاج زاد معدل النمو²⁴ بمعدل 9,21% و 7,48% بالنسبة لعام 1979. كما أن ارتفاع معدلات النمو خلال هذا العقد مرده إلى خطط التصنيع التي تزامنت مع سنوات الطفرة النفطية، وتوفر شروط الاقتراض الميسرة في السوق الدولية، كما تهيأت للجزائر الفرصة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي التي بلغت نحو 117,65 مليون دولار كمتوسط سنوي للفترة (1970-1979).

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن إجمالي الناتج الداخلي قد واصل نموه في عام 1980، ولكن بنسبة ضعيفة بلغت حوالي 0,8%، ويعود سر هذا الارتقاء في معدل النمو الاقتصادي إلى ارتفاع نسبة المكون الأجنبي للاستثمار في هذه السنة، حيث بلغت 93%، ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى تخلف أو انعدام قاعدة صناعية لوسائل الإنتاج المنتجة، مما أدى إلى الاعتماد على الخارج في هذا المجال. وإن الضغط الذي مارسه مدفوعات خدمة الدين الخارجي على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية، أدى إلى تخفيض معدلات الاستثمار الوطني، ومنه معدل النمو الاقتصادي²⁵، وقد تميزت الفترة (1981—1985) بمعدلات نمو مقبولة نسبياً، حيث بلغ متوسط الفترة 4,82%، مع متوسط معدل الاستثمار 36%.

الفترة (1986—1994) :

لقد تميزت الفترة (1986—1988) بحالة انكماش وركود اقتصادي حاد، وهبوط في مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 1,53% سنة 1987، مع انخفاض الاستثمار إلى مستويات 33,5% ؛ 30% و 28,2% خلال السنوات 1986 ؛ 1987 و 1988 على الترتيب، وهبوط الواردات بنسبة 14,5% سنة 1986 ثم هبوطها بنسبة 21,4% سنة 1987. أضف إلى ذلك هبوط في الصادرات بنسبة 43,6% في 1986، نتيجة الانخفاض المفاجئ للإيرادات البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية التي وصلت إلى 14.43 دولار للبرميل بعدما كانت 27.56 دولاراً في 1985. هذا أدى إلى ندرة في الموارد المالية وهبوط في معدل النمو الاقتصادي إلى 0,4% ؛ (-0,7%) و (-1%) خلال السنوات 1986 ؛ 1987 و 1988، بعدما كان 3,7% في سنة 1985.

واصلت معدلات النمو أخذ الإشارة السالبة إلى غاية سنة 1994، باستثناء سنة 1989 بنمو قدره 4,4%، ونمو بمعدل 1,8% سنة 1992، وبلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة (1990—1994) نسبة (-0,32%)، وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986. كما أن هذه الفترة شهدت انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق عن طريق الصدمة، وترجم هذا الانتقال بتدهور معدلات النمو الاقتصادي. إن معدلات النمو السلبية هذه ؛ تعكس في حقيقة الأمر كذلك، مدى التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج، والذي يرجع إلى قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية، جراء انخفاض أسعار البترول، بالإضافة إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية والأمنية في الجزائر.

الفترة (1995—2016) :

لقد تحسنت معدلات النمو، وتمكنت من العودة إلى النمو الإيجابي بداية من سنة 1995؛ حيث تم احتواء الركود الاقتصادي بعد سلسلة المعدلات السلبية، بحيث سجل معدل النمو 3,8% سنة 1995، ثم سجل 4,1% سنة 1996، ثم انخفض إلى 1,1% سنة 1997 بسبب الظروف المناخية السيئة، وانخفاض قدرة الإنتاج الزراعي بـ 13,5%، وكذا ضعف نمو القطاع الصناعي، خاصة الصناعة الميكانيكية والكهربائية (-20,9%)، وصناعة الجلود (-19,1%)²⁶، ليرتفع مجدداً إلى 5,1% سنة 1998. وقد بلغ متوسط الفترة (1995—1998) النسبة 3,52%، وهي الفترة التي استغرقها برنامج التعديل الهيكلي. وقد لعبت العوامل الخارجية كذلك دوراً أساسياً في ذلك، ويأتي في مقدمتها ارتفاع أسعار المحروقات، حيث انتقل سعر برميل النفط من 17,01 دولار سنة 1995 ليصل إلى 20.66 دولار سنة 1996 و 19,09 دولار سنة 1997.

لكن معدل النمو الاقتصادي شهد انخفاضاً في 1999، ثم عاد للارتفاع سنة 2001، ثم ليصل إلى 7.20% سنة 2003، وهو المعدل الذي لم يتصله الجزائر منذ عشرينيتين. تفسير ذلك هو ارتفاع معدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات بـ 8,8%، وهي أعلى نسبة خلال الفترة (2001—2011)، إضافة لقطاع الفلاحة الذي سجل نسبة نمو قوية في سنة 2003 قدرت بـ 19,7%²⁷. وقد بلغ معدل النمو 4.30% في سنة 2004، وذلك راجع إلى الارتفاع المزدوج لكميات وأسعار المحروقات، حيث انتقلت الكميات المنتجة إلى 1,311 مليون برميل سنة 2004 بعدما كانت لا تتجاوز 752 ألف برميل سنة 1995²⁸،

وبالنسبة لسعر برميل النفط فقد قفز من 17,01 دولار سنة 1995 إلى 38,26 دولار سنة 2004، وقد سجل معدل النمو 5,9% سنة 2005. إن هذه الأرقام تشكل مؤشرا إيجابيا لمستوى النمو الاقتصادي، إلا أنه يبقى رهينا للتغيرات المناخية وللظروف الدولية المتحركة في سوق النفط، حيث ظل قطاع النفط مهيمنا على الاقتصاد الوطني، وبهذا يبقى الاقتصاد الوطني هشاً بسبب الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات، وافتقاده إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقرا.

إن الانخفاض المحسوس في معدل النمو الاقتصادي سنة 2006 إلى 1.68%، يرجع أساسا إلى تأثير معدل النمو السالب لقطاع المحروقات والذي قدر بـ (-2,5%)، على الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية، لاسيما قطاع المناجم (15,1%) وقطاع البناء والأشغال العمومية (11,6%)²⁹. وقد بقي معدل النمو الاقتصادي متذبذبا وضعيفا نسبيا، ويسير بنفس الوتيرة المتواضعة إلى غاية 2011 أين تباطأ النمو الاقتصادي مسجلا 2.89%، وهذه النتيجة ترجع أساسا إلى انخفاض النشاط في قطاع المحروقات الذي ميز الفترة (2006-2011). ومرد ذلك إلى التأثير السلبي لمعدل نمو قطاع المحروقات الذي شهد قيما سالبة بلغت على الترتيب : (-0,9%) ؛ (-2,3%) ؛ (-7,8%) ؛ (-3,0%) و (-3,2%) للسنوات : 2007 ؛ 2008 ؛ 2009 ؛ 2010 و 2011 على الترتيب³⁰. هذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات على معدل النمو الإجمالي يُعد أمرا منطقيا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر بنسبة تفوق 40%³¹.

وتعاني الجزائر حاليا من انخفاض إنتاج النفط الذي تراجع بشكل تدريجي من ذروته التي بلغها في عام 2006 عندما سجل 1,426 مليون³² برميل يوميا إلى : 1,398 ؛ 1,352 ؛ 1,221 ؛ 1,190 و 1,162 مليون برميل يوميا خلال سنوات : 2007 ؛ 2008 ؛ 2009 ؛ 2010 و 2011 على الترتيب، ومن أسباب التراجع المسجل ؛ المنافسة في تسويق النفط الخفيف لاسيما "موربان" الإماراتي و"بوني لايت" النيجيري، وعودة الإنتاج النفطي الليبي "السيدر"، الذي ساهم في تقليص هوامش حركة التسويق بالنسبة للبترول الجزائري، يضاف إلى ذلك التطور المسجل في عمليات التسويق في السوق الحرة "سبوت"، التي أصبحت تشكل عامل تنافس لكافة الدول المنتجة للبترول الخفيف³³. أضف إلى ذلك، انخفاض إنتاج الغاز إلى 7,55 مليار قدم مكعبة يوميا في 2011 بعد أن بلغ ذروته في 2005 عندما وصل إلى 8,54 مليار قدم مكعبة يوميا، كما أن حصة الجزائر في السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال تراجعت من 19% في عام 2002 إلى أقل من 5% في عام 2012³⁴.

وقد استمرت المعدلات الضعيفة للنمو الاقتصادي في الفترة (2014-2016) نتيجة الانخفاض في الانفاق الإجمالي بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط. حيث تباطأ نمو الناتج المحلي الحقيقي بشكل طفيف إلى 3.5% في 2016 مقابل 3.8% في 2015. وقد حظي النشاط بدعم من النمو القوي في قطاع النفط والغاز، الذي استفاد من الحقول الجديدة القادمة، وعودة الإنتاج الكامل لخطة الغاز الرئيسية التي كانت هدفا لعملية إرهابية في عام 2013³⁵.

من خلال كشف وتحليل تطور معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، يتبين أن الاقتصاد الجزائري أصبح غير قادر على تحقيق معدلات نمو مرغوبة وقابلة للاستمرار، وعدم تأهله للصمود أمام الصدمات الخارجية.

ثالثا - التحليل الإحصائي والقياسي :

لغرض دراسة العلاقة بين أسعار النفط (PP) والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، استخدمنا بيانات سنوية، وذلك عن الفترة (1970-2016). ونماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا قمنا باستخدام طريقة أنجل وجرانجر *Engle et Granger* (1987) لتحليل التكامل المشترك. وهذا الأخير يسمح بتوضيح العلاقة الحقيقية بين متغيرين، من خلال البحث عن متجه التكامل المشترك وإزالة تأثيره عند الاقتضاء³⁶. وإن طريقة أنجل وجرانجر لتحليل التكامل المشترك، تركز على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية الأساسية متكاملة من نفس الدرجة، وهي الدرجة الأولى. ولأغراض هذه الدراسة استخدمنا نموذج الحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين أسعار النفط (PP) والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، على النحو التالي :

$$GDP_t = \alpha + \beta.PP_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots (*)$$

وفيما يلي النتائج التي أظهرتها الدراسة الإحصائية والقياسية، والتي نوردتها بالترتيب التالي :

1. نتائج التحليل الإحصائي للسلسلتين الزميتين :

1.1. التحليل الإحصائي لسلسلة أسعار النفط (PP) :

يتبين من قيم المتغيرة (PP) أن أسعار النفط خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين أقل قيمة 1.8 دولار مُسجَّلة سنة 1970 وأعلى قيمة 111.66 دولار مُسجَّلة سنة 2012، بمتوسط بلغ 35.07 دولار وبانحراف معياري 30.30 دولار، ومنه فإن مقدار معامل الاختلاف هو 86.39% الذي يؤشر على تذبذب عنيف في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة الآتية تطور أسعار النفط كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الخامسة :

$$PP = -4E-05*t^5 + 0.004*t^4 - 0.1432*t^3 + 1.9867*t^2 - 7.7582*t + 10.888$$

$$R^2 = 0.9117$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل (1)، بأن هناك اتجاه متذبذب ويؤول إلى التناقص لحركة (PP)،

حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الرابعة كما يلي :

$$-2E-04*t^4 + 0.016*t^3 - 0.4296*t^2 + 3.9734*t - 7.7582$$

2.1. التحليل الإحصائي لسلسلة الناتج الداخلي الخام (GDP) :

يتبين من قيم المتغيرة (GDP) أن الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة كان محصوراً بين أقل قيمة 4.86 مليار دولار مُسجَّلة سنة 1970 وأعلى قيمة 213.98 مليار دولار مُسجَّلة سنة 2014، بمتوسط بلغ 73.82 مليار دولار وبانحراف معياري 59.48 مليار دولار، ومنه فإن مقدار معامل الاختلاف هو 80.57% الذي يؤشر على تذبذب عنيف في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة الآتية تطور أسعار النفط كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الخامسة :

$$GDP = -6E-05*t^5 + 0.0068*t^4 - 0.2671*t^3 + 4.218*t^2 - 21.479*t + 34.685$$

$$R^2 = 0.9743$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل (1)، بأن هناك اتجاه متذبذب ويؤول إلى التناقص لحركة (GDP)،

حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الرابعة كما يلي :

$$-3E-04*t^4 + 0.0272*t^3 - 0.8013*t^2 + 8.436*t - 21.479$$

2— نتائج اختبارات الاستقرار :

يهدف اختبار الاستقرار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من أسعار النفط والناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970—2016)، والتأكد من مدى سكوفهما، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. ومن خلال الشكل (1) يتراءى لنا أن كلا من السلسلتين الزميتين (PP) و (GDP) غير مستقرتين، ولتأكيد ذلك أو نفيه، تطلب الأمر استخدام اختبارات جذر الوحدة (unit root tests). ورغم تعدد هذه الاختبارات، إلا أننا اعتمدنا في هذه الدراسة على اختبارين اثنين، وهما : اختبار ديكي — فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) واختبار فيليب — بيرون (Phillips-Perron)، وهذا لاختبار فرضية عدم القائلة بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية). ويعتمد اختبار ديكي — فولر الموسع ADF في دراسة استقرارية السلسلة X_t على تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى³⁷ :

$$\text{mod}[4]: \quad \Delta x_t = \rho.x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{mod}[5]: \quad \Delta x_t = \rho.x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{mod}[6]: \quad \Delta x_t = \rho.x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

إن النموذج الخامس يختلف عن الرابع في احتوائه على حد ثابت، والنموذج السادس يختلف عن الرابع والخامس في احتوائه على حد ثابت ومتغير اتجاه زمني. ولتحديد طول الفجوات الزمنية P المناسبة يتم عادة استخدام أقل قيمة لمعيارى AIC و SC. وبعد حساب الفروق الأولى $(\Delta x_{t-1} = x_{t-1} - x_{t-2})$ والفروق الثانية $(\Delta x_{t-2} = x_{t-2} - x_{t-3})$ وتقدير النموذج بطريقة المربعات

الصغرى، يتم اختبار الفرضيتين : $H_0: \phi = 1$ ضد الفرضية $H_1: |\phi| < 1$. فإذا كانت فرضية العدم مقبولة، فهذا يعني وجود جذر وحدوي، وبالتالي تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة. وبالنسبة لاختبار فيليب — بيرون فيعتمد تقديره على نفس نماذج ديكي — فولر DF، إلا أنه يختلف عن اختبار DF في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس (Les erreurs heteroscedastiques)، وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية لإحصاءات ديكي — فولر، وقبل هذا يتعين تحديد عدد فترات الإبطاء l المحسوبة بدلالة عدد المشاهدات³⁸ : $l \approx 4(n/100)^{2/9}$. ومن المعلوم أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي Autoregressive AR بينما اختبار PP قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية Autoregressive Integrated Moving Average ARIMA، ولذا فإن اختبار PP له قدرة اختبارية أفضل، وهو أدق من اختبار ADF لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا. وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار PP³⁹. ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل⁴⁰ :

- التقدير بواسطة OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي — فولر مع حساب الإحصائيات المرافقة ؛
 - تقدير التباين قصير المدى : $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$ ، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي ؛
 - تقدير المعامل المصحح s_1^2 المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث :
- $$s_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-i}$$
- حساب إحصائية فيليب — بيرن : $t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi} - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ والذي يساوي 1 في الحالة التقاربية
- عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أيضا. هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لـ Mackinnon.
- يوضح الجدول (1) النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق الاختبارين السابقين عند المستوى، كما يتضمن القيم الحرجة لكل اختبار عند مستوى معنوية 5%.

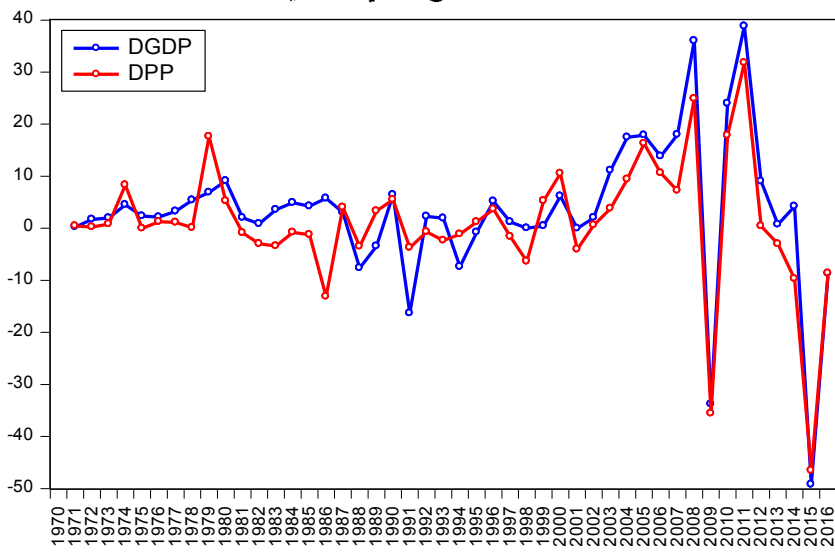
الجدول (1) : نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية (في المستوى) والمحولة (الفروقات من الدرجة الأولى)

نوع الاختبار	نوع النموذج	القيمة المحسوبة pp القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة GDP القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة DPP القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة DGDP القيمة الحرجة الاحتمال الحرج
اختبار (ADF) H_0 : يوجد جذر وحدة	(1)	-0.654437 -1.948140 0.4282	0.849346 -1.948140 0.8905	-6.044889 -1.948313 0.0000	-5.754538 -1.948313 0.0000
	(2)	-1.595955 -2.926622 0.4765	-0.601273 -2.926622 0.8602	-6.004118 -2.928142 0.0000	-5.983311 -2.928142 0.0000
	(3)	-1.845775 -3.510740 0.6659	-5.296269 -3.533083 0.0006	-5.969387 -3.513075 0.0001	-5.910530 -3.513075 0.0001
اختبار (PP) H_0 : يوجد جذر وحدة	(1)	-0.720619 -1.948140 0.3990	0.634437 -1.948140 0.8498	-6.033670 -1.948313 0.0000	-5.862324 -1.948313 0.0000
	(2)	-1.668764 -2.926622 0.4401	-0.720100 -2.926622 0.8314	-5.990051 -2.928142 0.0000	-6.012082 -2.928142 0.0000
	(3)	-2.040869 -3.510740 0.5639	-1.787064 -3.510740 0.6948	-5.955489 -3.513075 0.0001	-5.939465 -3.513075 0.0001

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews9

ومن خلال نتائج الاختبارات السابقة، يتضح أن السلسلتين غير مستقرتين، وتحتويان على جذر وحدوي، باعتبار أن القيم المحسوبة أقل تماماً من القيم الحرجة لـ Mackinnon، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأكبر من 5%. والخطوة الموالية هي تطبيق الاختبارين السابقين عند الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلتين المعنيتين، ويوضح الجدول (1) النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق الاختبارين السابقين، كما يتضمن القيم الحرجة لكل اختبار عند مستوى معنوية 5%. وتشير النتائج إلى أن السلسلتين المحولتين عن طريق الفروقات من الدرجة الأولى مستقرتين، وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماماً من القيم الحرجة لـ Mackinnon، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأصغر من 5%، أي أن (PP) و (GDP) متكاملتان من الدرجة الأولى. وهذه النتائج تتسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول. وبمشاهدة الشكل (2) تتأكد هذه النتيجة، حيث نلاحظ أن السلسلتين تتذبذبان حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن. وهذا يعني أن هناك احتمالاً بوجود تكامل مشترك بين أسعار النفط والناتج الداخلي الخام. وللتحقق من ذلك، استخدمنا طريقة النجل - جرانجر للتكامل المشترك.

الشكل (2) : سلسلة أسعار النفط (PP) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) بعد إجراء الفروق الأولى



المصدر : مرسوم انطلاقاً من برنامج EViews9

3. نتائج اختبارات التكامل المشترك :

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حدة متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول. وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير كل من أنجل وجرانجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة. وبالتالي فإنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفاً⁴¹. وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد. وتكوين المزيج الخطي من نموذج الدراسة هو كالتالي :

$$\varepsilon_t = GDP_t - \alpha - \beta.PP_t \dots\dots\dots(**)$$

وعلينا أن نتحقق فيما إذا كان هذا المزيج الخطي (ε_t) أي أن $(GDP_t - \alpha - \beta.PP_t)$ ، والمتولد من متغيرات النموذج، متكامل من الدرجة الصفرية $IN(0)$ ، أي أنه سلسلة زمنية ساكنة. فإذا كان هذا المزيج متكاملًا من الدرجة صفر، فإن متغيرات النموذج (PP) و (GDP) تحقق التكامل المشترك، أي أنهما متكاملين من نفس الدرجة.

3-1 نتائج تحليل التكامل المشترك بطريقة النجل - جرانجر :

إن تحليل التكامل المشترك الذي تم وضعه من قبل غرانجر Granger سنة 1983 وأنجل وجرانجر Engel et Granger سنة 1987 يعتبر عند الكثير من الاقتصاديين كأحد أهم المفاهيم الجديدة في مجال القياس الاقتصادي وكذلك لتحليل السلاسل الزمنية⁴². وتستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين، الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية حيث نحصل على معادلة

الانحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة $(\hat{\varepsilon}_t)$ ، وهي المزيغ الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. الثانية اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الآتي :

$$\Delta \hat{\varepsilon}_t = \alpha + \delta \hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta \hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t \dots\dots\dots (***) , \quad e_t \sim IN(0)$$

فإذا كانت إحصائية (τ) لمعلمة (ε_{t-1}) معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي $(\Delta \varepsilon_t \sim I(1))$ بوجود جذر وحدة في البواقي ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو $(\Delta \hat{\varepsilon}_t \sim I(0))$ ، وبالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، وأن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة وغير مضللة. أما إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى، فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الركون إليها.

3-1-1 نتائج تقدير معادلة المنحدار التكامل المشترك :

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وإجراء الانحدار بين أسعار النفط والناتج الداخلي الخام، تحصلنا على العلاقة المقدرة التالية :

$$GDP = 8.78 + 1.85 * PP$$

أما باقي الإحصاءات فهي معروضة في الجدول التالي :

الجدول (2) : نتائج تقدير معادلة المنحدار التكامل المشترك

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 07/19/17 Time: 17:16				
Sample: 1970 2016				
Included observations: 47				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.787859	4.427326	1.984913	0.0433
PP	1.854364	0.095955	19.32526	0.0000
R-squared	0.892464	Mean dependent var		73.82441
Adjusted R-squared	0.890075	S.D. dependent var		59.48368
S.E. of regression	19.72182	Akaike info criterion		8.842949
Sum squared resid	17502.75	Schwarz criterion		8.921679
Log likelihood	-205.8093	Hannan-Quinn criter.		8.872576
F-statistic	373.4656	Durbin-Watson stat		2.078522
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج EViews9

من الناحية الاقتصادية تبين المعادلة المقدرة العلاقة الطردية بين أسعار النفط والناتج الداخلي الخام، فكلما زادت الأسعار كلما زاد الناتج الداخلي الخام، والعكس صحيح. حيث زيادة أسعار النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 1.85 وحدة. ومن الناحية الإحصائية يتبين أن المعالم المقدرة للنموذج تتسم بالمعنوية الإحصائية حيث أن الاحتمال الحرج لها هو أقل من مستوى المخاطرة المعبر عنها بـ 5%. كما أن معامل التحديد يبلغ 0.89 وهو ما يعبر عن قوة النموذج وكذا العلاقة الارتباطية القوية جدا والتي تصل إلى 94% بين أسعار النفط والناتج الداخلي الخام. كما أن إحصاءة F تدلل على توفر المعنوية الكلية للنموذج المقدر، إلى جانب إحصاءة DW التي تدلل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. علاوة على غياب مشكلة عدم ثبات التباين وتوفر التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير. الآن وبعد الحصول على بواقي الانحدار سيتم اختبار سكون البواقي باستخدام اختباري ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليب بيرون (PP)، حيث "تكون السلسلة تكون مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن"⁴³.

3-1-2- نتائج دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير :

إن البحث في إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الأمد، من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، سيكون ذلك انطلاقاً من بواقي التقدير $\hat{\epsilon}_t$. وعلينا أن نتأكد من أن هذه الأخيرة مستقرة. نتائج الاختبارين موضحة في الجدول التالي.

الجدول (3) : نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير

نوع النموذج		النموذج (1): بدون ثابت أو اتجاه		النموذج (2): مع ثابت		النموذج (3): مع ثابت واتجاه	
نوع الاختبار		ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
القيمة المحسوبة		-5.679281	-5.734529	-5.614853	-5.672961	-5.843367	-5.847550
القيمة الحرجة		-1.948313	-1.948313	-2.928142	-2.928142	-3.513075	-3.513075
الاحتمال الحرج		0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0001

المصدر: مخرجات برنامج EViews9

تشير نتائج الجدول إلى استقرارية بواقي معادلة المخدّار التكاملي المشترك، عند مقارنة قيمة t الجدولية (الدرجة) مع القيمة المحسوبة لكل من اختبار ADF و PP وهذا بالنسبة لجميع النماذج المقدرة، وما يعزز هذه النتائج هو قيمة الاحتمال الحرج التي هي أقل من 5%. وهو ما يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدوي، وهذا يعني وجود دليل على علاقة توازنية طويلة المدى بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر.

— خاتمة :

في هذا الجزء سنقدم أهم نتائج هذه الدراسة، وسنحاول تقديم تفسيرات واضحة ومنطقية للنتائج المتوصل إليها، بغرض الإجابة على السؤال المطروح في الإشكالية. وفي هذا الإطار، ولغرض تحليل العلاقة بين أسعار النفط ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، ولبيان فيما إذا كانت السلاسل مستقرة من عدمها، فقد تطلب الأمر استخدام بعض الأدوات الإحصائية، إضافة إلى اختبارات جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى. وتبين أن المتغيرين متكاملين من الدرجة الأولى، وبناء على ذلك، تم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل - جرانجر، وهذا للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، وقد بينت النتائج صحة الفرضية الأساسية للبحث بوجود علاقة توازنية بين أسعار النفط ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة، وهذه العلاقة هي طردية وقوية جدا.

وتفسير ذلك نوجزه في طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي، وعدم تنوع النشاط الاقتصادي ؛ حيث بات واضحا بما لا يدع مجالا للشك، أن الجزائر تعتمد سياسة الكل بتروول في اقتصادها، حيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وسياسة التنمية على عائدات النفط، فزيادة المداخيل من النفط تؤدي إلى زيادة الإنفاق بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، وزيادة الإنفاق يحتم الجري نحو زيادة الإنتاج والصادرات بهدف زيادة المداخيل، وهكذا في حلقة مغلقة، تؤدي إلى ما يمكن أن نطلق عليه الإدمان النفطي⁴⁴. وهذا دون أن توفق الجزائر في إيجاد إستراتيجية بديلة تنهي هذه الظاهرة المزمنة، التي أبقتها رهينة لما تقدمه لها الدول الصناعية من مواد استهلاكية ومستلزمات الإنتاج، لقاء ما تقدمه لها من براميل النفط، فالجزائر إذن لا تواجه معضلة اقتصادية تتعلق بقلة الموارد المالية، بل معضلة سياسة تنمية تتعلق بسوء التعامل مع الحاضر — كما كان الحال في الماضي — وربما في المستقبل مع الثروة النفطية⁴⁵.

إن الاقتصاد الوطني لا يزال يعتمد بشكل رئيسي على المحروقات في الحصول على النقد الأجنبي اللازم لعمليات الاستيراد التي تمثل 98% من الصادرات. كما يعتمد كثيرا على إيرادات المحروقات في تمويل الميزانية العامة للدولة، وبالإضافة إلى ذلك، يشكل قطاع المحروقات قاطرة النمو الاقتصادي من حيث موقعه ضمن هيكل الناتج الداخلي الخام بحيث لا تقل مساهمته عن 40%. إذن تنبع أهمية المحروقات من خلال توفيرها لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية. وقد لعبت المحروقات دورا رئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر. وقد جاءت أهمية البترول باعتباره سلعة إستراتيجية تعتبر مادة

أساسية في الصناعة ولها أثرا فعالا على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي. ويعتبر كذلك سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للجزائر. ورغم الاعتراف بأن البترول ليس هو العامل الوحيد في التنمية الاقتصادية، إلا أنه لا زال يشكل أهم الموارد والقوى التي تتحكم في عملية التنمية في الجزائر. وتأتي أهمية البترول بالنسبة للجزائر من خلال مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد البترولية من عملات صعبة ضرورية لتمويل المشاريع التنموية. وهكذا يجد الاقتصاد الوطني نفسه عرضة للتقلبات، لأنه من الاقتصاديات المفتوحة على الخارج ولأنه يعتمد أساسا على المحروقات. وعلى هذا الأساس يرتبط الاقتصاد الوطني بشدة بالطلب الأجنبي على النفط. وحدير بالذكر أن الاعتماد الكبير على سلعة شبه وحيدة للتصدير، وكمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية له مضامين مهمة بالنسبة للقرارات الاستثمارية، فالنفط سلعة ناضبة وغير متجددة، وبالتالي فإن أي فقدان دائم لرصيد الجزائر من رأس المال، من خلال استخراج النفط وبيعه، ستكون له آثارا هامة على خطط التنمية ومن ثم على الاستثمارات.

إن التراكم الكبير لفائض الحساب الجاري في العشرية الأخيرة عموما كان بسبب التحسن المسجل في أسعار النفط عالميا، وهو ما ساعد الجزائر على البروز كعارض لرأس المال على المستوى الدولي، خصوصا مع ضيق القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني. وما القرض الذي استفاد منه صندوق النقد الدولي من الجزائر في سنة 2012 والذي بلغ 5 مليار دولار من ذلك بعيد⁴⁶. وإن الجزائر حقيقة تعاني من مشكلة البنيان الاقتصادي التبعي المرتكز على مصدر واحد قابل للنضوب، بما يعني ضعف تنوع وهيكل اقتصادها. وهكذا تبقى القضية المصيرية للبلاد، تتمثل في ضرورة العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني، وتخفيض الاعتماد على النفط كمصدر ناضب، واستثمار عائدات النفط في هذه المرحلة، لتطوير مصادر دخل بديلة تواجه المتطلبات، وتؤمن مستقبل الأجيال القادمة؛ فالثروة النفطية مورد من الموارد، إن أحسن استخدامه واستثماره في قنوات التنمية الحقيقية؛ تحققت التنمية، أما إن كان استخدامه في غير ذلك فستظل التنمية وهما، ولعل الجزائر إن لم تتدارك أمرها في حسن استخدام واستثمار هذا المورد الناضب من خلال منطلقات التنمية الحقيقية، فستفقد يوما في المستقبل وقد نضب هذا المورد وحينئذ لا ينفع الندم. خاصة وأنه قد غابت عن الأذهان حقيقة أن العائدات النفطية هي بمثابة أقساط تدفع مقابل استنزاف ثروة نفطية⁴⁷ عينية آيلة للنضوب، وأنه ينبغي استعمال هذه الأقساط في تطوير الثروات الوطنية الأخرى، وخاصة الثروة البشرية. فضلا عن تشجيع الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، وفي القطاع الإنتاجي من السلع والخدمات، إذا ما أريد للاقتصاد الوطني أن يواكب الاقتصاديات المتقدمة، خاصة وأن الجزائر تعيش حاليا ضائقة مالية غير مسبوقة من زمن بعيد.

الإحالات والمراجع :

¹ علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية- قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة 2000-2014، مجلة رؤى استراتيجية، يناير 2017، ص92

² علة مراد، المرجع السابق، ص93

³ من المتوقع أن تستنفد احتياطيات الجزائر النفطية خلال 21 عاما واحتياطياتها من الغاز في 54 عاما. انظر :

BP Statistical Review of World Energy 2016.

⁴ International monetary fund; IMF executive board concludes 2017 article IV consultation with Algeria press release no. 17/201 for immediate release: June 1, 2017; p4.

⁵ idem; p5

⁶ انظر إلى :

“Assessing Reserve Adequacy—Specific Proposals,” April 2015 (<http://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2016/12/31/Assessing-Reserve-Adequacy-Specific-Proposals-PP4947>).

⁷ International monetary fund; OP.Cit; p5

⁸ idem; p2.

⁹ idem; p3.

¹⁰ idem; p3.

¹¹ Joseph Ayoola Omojolaibi and Festus O. Egwaikhide (2014), Oil price volatility, fiscal policy and economic growth: a panel vector autoregressive (PVAR) analysis of some selected oil-exporting African countries, OPEC Energy Review, pp 127-148.

¹² Helmi Hamdia, Rashid Sbiab (2013). Dynamic relationships between oil revenues, government spending and economic growth in an oil-dependent economy. Economic Modelling 35 (2013) 118–125

¹³ M. Hakan Berument, Nildag Basak Ceylan, Nukhet Dogan (2010), The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA Countries, The Energy Journal, Vol. 31, No. 1, pp 149-176.

- ¹⁴ Mohsen Mehrara (2009), *Reconsidering the resource curse in oil-exporting countries*, Energy Policy, Vol 37 (2009), pp 1165–1169.
- ¹⁵ Mohsen Mehrara (2008), *The asymmetric relationship between oil revenues and economic activities: The case of oil-exporting countries*, Energy Policy, Vol 36 (2008); 1164–1168.
- ¹⁶ محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للأزمات ودعوة للشريعة الإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص37.
- ¹⁷ خالد بن منصور العقيل، رحلة في عالم البترول — قضايا بترولية دولية، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2003، ص25، بتصرف.
- ¹⁸ محمد سعيد محمد الرملاوي، مرجع سبق ذكره، ص37.
- ¹⁹ خالد بن سلطان بن عبد العزيز، البترول (اقتصادياً)، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، [على الخط]، <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/sec072.htm>
- ²⁰ طوني صغيبي، الأزمة الأخيرة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، بيروت، لبنان، ص63، بتصرف.
- ²¹ علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر — دراسة قياسية للفترة 1970–2009، مجلة الباحث، العدد11، جامعة قاصدي مرباح رقلة، الجزائر، 2012، ص69.
- ²² نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية العربية في عالم متغير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ماي 2009، ص29، بتصرف.
- ²³ حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان — الأردن، 2011، ص165، بتصرف.
- ²⁴ عبد القادر سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص58–59.
- ²⁵ حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية — غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص62، بتصرف.
- ²⁶ Banque d'Algérie, Rapport 2002, évolution économique et monétaire en Algérie, Annexe tableaux statistiques.
- ²⁷ Banque d'Algérie, Rapport 2007, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2008, p190.
- ²⁸ أنظر إلى الملحق (4.3)، ص326.
- ²⁹ Banque d'Algérie, Rapport 2007, OP.Cit, p190.
- ³⁰ Banque d'Algérie, Rapport 2011, évolution économique et monétaire en Algérie, p158.
- ³¹ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح رقلة، الجزائر، 2012، ص152.
- ³² منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAPEC)، التقرير الإحصائي السنوي 2009، الكويت، 2009، ص19.
- ³³ حفيظ صوالي، "أوبك" تؤكد تراجع الإنتاج والسعر — متوسط سعر النفط الجزائري بلغ 113 دولار خلال السداسي الأول، جريدة الخبر، الجزائر، العدد 6785، 24 جويلية 2012، ص8.
- ³⁴ وكالات، بريطانيا تريد واردات غاز جزائرية جديدة، جريدة الخبر، الجزائر، (2013/03/02)، [على الخط]، http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/325292.html
- ³⁵ حيث ظل إنتاج الجزائر من النفط الخام دون حصتها من أوبك في عام 2016.
- ³⁶ Régis Bourbonnais, économétrie, 3ème édition, Dunod, Paris, 2000, P275.
- ³⁷ Régis bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, 2° édition, economica, Paris, 2012, P164
- ³⁸ Régis bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, Op.Cit, P166.
- ³⁹ عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007، ص20.
- ⁴⁰ شينخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان — الأردن، 2012، ص212.
- ⁴¹ الانحدار الزائف يعني أن وجود اتجاه عام (trend) في السلاسل الزمنية للمتغيرات، قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما. وإن الطبيعة غير المستقرة للمتغيرات الاقتصادية تؤثر على نتائج الاختبارات القياسية، بحيث يتزايد احتمال الارتباط الزائف، وتباين القيمة المقدرة لمعاملات الانحدار لن يكون أقل ما يمكن.
- ⁴² Régis Bourbonnais, économétrie, Op.Cit, p273.
- ⁴³ MELARD Guy, Méthodes de prévision à court terme, Edition Ellipses, Bruxelles, 1990, P282.
- ⁴⁴ أي التعلق بالنفط وتبع كميات الإنتاج والتصدير وارتفاع أسعاره وحساب العائدات ثم زيادة الواردات الاستهلاكية وهكذا.
- ⁴⁵ عيسى مقلبد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية — غير منشورة، جامعة الحاج لخضر — باتنة)، الجزائر، 2008/2007، ص86.
- ⁴⁶ وهذا يرجع كذلك لحجم احتياطات النقد الأجنبي التي بلغت مستويات قياسية — 200 مليار دولار سنة 2012، لتحل الجزائر بذلك المرتبة الأولى عربيا و11 عالميا، وهي الدولة الأقل مديونية في الشرق الأوسط وإفريقيا بـ 2,4% من الناتج الداخلي الخام. نقلا عن: تقرير الجزيرة الإخبارية، اقتصاد الجزائر 50 عاما من الاستقلال، [على الخط]، <http://www.youtube.com/watch?v=JLyKfLjcGZw>
- ⁴⁷ جدير بالذكر أن الثروة النفطية ليست ثراء، فالثراء يعني استمرار قدرة الثروة على أن تعطي عائدا يتصاعد بما يحقق تقدم الأجيال الحاضرة، وأساسا لمستقبل الأجيال القادمة، وهي الأمور التي بدورها تعرض الثروة للفناء مهما كانت قيمتها. إن الزيادة الكبيرة في عائدات النفط لا تعني في حد ذاتها الشيء الكثير، كما أن النقد السائل المتولد من تصدير النفط لا يشكل ثروة حقيقية، ولا يقيود تلقائيا للتنمية الاقتصادية، ولهذا فإن عائدات النفط يجب ألا ينظر إليها من خلال المنظار النقدي، وإنما من خلال ما تستطيع توفيره من وسائل ومقومات التنمية. نقلا عن: أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص48.

مداخلة بعنوان : الجزائر و انهيار أسعار البترول

الدكتوراه الباحثة : بلقايد ثورية

أستاذة بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة طاهري محمد "بشار" - الجزائر -
طالبة دكتوراه بجامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان" (الجزائر) - تخصص : العلوم الاقتصادية -

البريد الإلكتروني : touriabelcaid@yahoo.fr

الدكتور : بن زاير مبارك

أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة طاهري محمد "بشار" - الجزائر -

البريد الإلكتروني : benzairmebarek@yahoo.fr

الملخص :

أضحى مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في مجتمعنا المعاصر. و أصبح بشكل أو بآخر يمس كل جوانب الحياة، و كمثال عن الأزمات؛ الأزمة الحالية المتمثلة في أزمة انخفاض أسعار البترول. إذ يعتبر البترول مادة حيوية و أساسية للصناعة و التجارة الدولية كونه يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

و قد شهدت أسعار الذهب الأسود عبر الزمن تطورات و تغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة أبرزها أزمة 1986، و أعقبتها أزمة سنة 1998 أين وصل سعر البرميل من النفط إلى أقل من 10 دولارات، و خلال السنوات القليلة الماضية تعدت أسعار البترول سقف 100 دولار للبرميل، مما سمح للدول المصدرة للبترول بتحقيق طفرة نفطية، لكنها سرعان ما انخفضت منذ النصف الثاني من سنة 2008 بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية.

فقطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، فهو يمثل ثلث الناتج الإجمالي للبلد و يهيمن على قطاع التجارة الخارجية بنسبة ٩٨%، فالجزائر تتلقى مبيعات نفطها بالدولار الأمريكي في مقابل أنها تستورد أغلب منتجاتها بالأورو، ما يجعلها تتكبد خسائر كبيرة خاصة عند انخفاضه مقابل العملات الرئيسية أهمها الأورو، و هذا ما حدث فعلا سنة ٢٠١٤.

الكلمات المفتاحية : الأزمة، إدارة الأزمات، البترول.

Résumé :

Le concept de crise s'est répandu dans la la société contemporaine. Il est devenu d'une façon ou d'une autre l'aspect touchant tout les secteur de la vie. La crise économique actuelle est due à la baisse du prix du pétrole. Celui-ci est considéré comme matiere vitale à l'industrie et au commerce international du fait

de son impact sur l'activité économique. Il a été associé à l'histoire économique moderne par son impact dans l'élaboration de la carte économique mondiale.

De tout temps, les changements du prix de l'or noir ont affecté les économies des pays du monde particulièrement après la crise de 1986 suivie de celle de 1998 où le prix de baril du pétrole a atteint les 10 \$. Par contre ces dernières années, il a dépassé le seuil des 100 \$ le baril. Ceci a permis aux pays producteurs de pétrole de réaliser d'importantes réserves en devises. Néanmoins, depuis la deuxième moitié de l'année 2008, les prix ont chuté de nouveau du fait de la crise financière mondiale.

Le secteur des hydrocarbures est le promoteur de l'économie algérienne. Il représente un tiers de la production totale du pays. Il domine le secteur du commerce extérieur de 98%. Les ventes du pétrole sont faites en ALGERIE en dollars américain. Quant à ses importations, elles se font en euros ce qui lui encourent de lourdes pertes en cas de dévaluation des principales devises. C'est ce qui est arrivé en 2014.

Les mots clés: crise, gérer la crise, le pétrole.

مقدمة :

يعتبر البترول موردا حيويا ناضبا و مصدرا للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول في العالم، بحيث هو مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة و قوتها و هيبتها، خاصة تلك الدول التي يرتبط دخلها العام بما تجنيه من ضرائب و دخل قومي عام يعتمد على عائدات البترول، و التي يؤدي انخفاضها إلى إختلالات في اقتصاد تلك الدول بما يهدد وحدة كياناتها و سيادتها.

و قد كان من الضروري إنشاء منظمة تعنى بالمصالح النفطية للدول المصدرة لهذا المورد و التي عرفت باسم "منظمة الأوبك" كجهاز محافظ على مصالح الدول المنتجة، و كذا الدول المستوردة له، ولتحديد العلاقة بين الشركات البترولية الكبرى و المنتجين لهذه المادة. لكن بعد تطور هذه العلاقة و بروز دور منظمة الأوبك في التسعير و تأثيره على ارتفاع الأسعار، ترتب على ذلك مجموعة من التأثيرات على الإقتصاد العالمي، كان من بينها الصدمة النفطية المعاكسة أو كما عرفت بالصدمة النفطية الأولى سنة ١٩٨٦ التي كانت نتائجها وخيمة خصوصا على إقتصاديات الدول المنتجة للبترول. و نظرا للأهمية البالغة التي يتحلى بها البترول باعتباره مادة خام حيوية للبشرية و مصدر استراتيجي للدولة المصدرة، فإن تأثير العوامل السياسية كان بشكل أكبر و أوسع من العوامل الاقتصادية، كما سعت كل دول الأوبك إلى الحفاظ على استقرارها الاقتصادي لما له من تأثير مباشر على استقرارها السياسي. والجزائر باعتبارها واحدة من الدول

المنتجة للبترول، فقد لعب قطاع المحروقات فيها دورا بارزا و مهما في بناء و إرساء قواعد اقتصادها الوطني و كذا في تمويل مشاريعها التنموية. كما أن الجزائر و منذ تأميمها لقطاع المحروقات مع بداية السبعينات مثلت صادراتها النفطية أكثر من ٩٥ بالمائة بالرغم من تركيزها على الصناعة في تلك الفترة، ما ساهم في زيادة الإيرادات من العملة الصعبة، إلا أن التبعية الكلية للاقتصاد الجزائري للبترول أصبحت نقمة عليه و ذلك منذ الإنخفاض التدريجي لأسعار النفط مع بداية الثمانينات وصولا إلى الإنهيار التام للأسعار سنة ١٩٨٦، ما أدى إلى انهيار الإقتصاد الجزائري واختلال هيكل مزدوج في الميزانية و ميزان المدفوعات، كما أدى هذا الإنهيار إلى ارتفاع نسبة الديون الخارجية، و الأهم من كل ذلك ما ترتب عنه من آثار اجتماعية و سياسية.

الإشكالية : ما واقع الدولة الجزائرية في ظل أوضاع إنخفاض أسعار البترول ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية، نحاول في هذه المداخلة التعرض للنقاط الآتية :

١- مفهوم الأزمة و خصائصها و مراحل نشوئها.

أزمة إنخفاض أسعار التترول في الوطن العربي.

٣- أزمة إنخفاض أسعار البترول في الجزائر.

أولا : مفهوم الأزمة و خصائصها و مراحل نشوئها :

١- مفهوم الأزمة :

أ- **تعريف الأزمة لغويا و اصطلاحا :**

- **لغويا :** الأزمة لغويا هي الصعوبة و الشدة في الموقف.

- **اصطلاحا :**

- فهي حدوث خلل خطير و مفاجئ، كما هي لحظة حاسمة تحمل تحولا نحو الاسوء أو الأحسن.

- كما عرفها كورال بل بأنها : " ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول ".

- و يعرفها جون سبائير بأنها : " موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، و هو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من احتمال اندلاع الحرب ".

ب- **المفهوم العلمي للأزمة :**

تعتبر الأزمة عن موقف و حالة و عملية و قضية يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة، مؤسسة، مشروع، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث بالحوادث و تتداخل، و تتشابك معها الأسباب بالنتائج، تختلط الأمور و تتعقد و يفقد معها متخذ القرار قدرته على الرؤية عند اصطدامه بها للوهلة الأولى و عند محاولته السيطرة عليها، أو على اتجاهاتها المستقبلية.^١

^١ أحمد الخصري محسن، إدارة الأزمات، الطبعة الأولى، مصر : مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣، ص : ١١٥.

" فالأزمة هي لحظة حرجة و حاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة. أي قرار يتخذ في ظل دائرة خبيثة من عدم التأكد، وقصور المعرفة، و قلة البيانات و المعلومات و اختلاط الأسباب بالنتائج، و تداعي كل منها بشكل متلاحق، ليزيد من درجة المجهول عن تطورات الأزمة في ظل متصاعد عن احتمالات ما قد يحدث مستقبلا من الأزمة، و في الأزمة ذاتها ^١."

و على هذا فإن الأزمة إنما تعبر عن لحظة حرجة و خطيرة تتسم بالحسم تواجه الكيان الإداري فتحدد مصيره. و تمثل في الوقت ذاته صعوبة حادة أمام متخذي القرار تضعه في مأزق الاختيار بين ما يمكن أن يتخذه من قرارات في ظل الشعور السائد بعدم التأكد، و قصور المعارف، و اختلاط الأمور بعضها مع البعض الآخر بحيث تتداعي أمامه الأحداث، و يلوح أمامه المجهول لما يمكن أن توؤل إليه أمور الأزمة فيما بعد و ما تتمخض عنه النتائج.

على أن الأزمة بهذا المفهوم تأخذ بعدين أساسيين هما :

١- بعد الرعب و الذعر الناجم عن التهديد الخطير للمصالح و الأهداف الجوهرية الخاصة بالكيان الإداري الحالية و المستقبلية، الأمر الذي تختل وحدته بالكامل.

٢- بعد الزمن : و هو الوقت المحدود المتاح أمام مدير الأزمات لاتخاذ قرار سريع حازم و صائب لا يتضمن أي خطأ لأنه لا يكون هناك وقت أو مجال للتأخير أو لإصلاح الخطأ لنشوء أزمات جديدة أشد وأصعب من الأولى قد تقضي على الكيان الإداري ذاته.

فالأزمة بهذا المفهوم عبارة عن حلقات متتابعة، و أحداث تراكمية تتغذى اللاحقة من السابقة. و على هذا فإنه وطبقا لهذا المفهوم و انطلاقا من البعد الأول و هو تهديد الكيان الإداري بأكمله و التأثير فيه يعتبر أمرا حيويا، فإن أي حدث لا يحمل في طياته مفهوم الأزمة إذا انحصر أثره في جزء محدد بذاته من الكيان حيث أن ذلك يعد واقعة. و على الوجه الآخر إذا كان الأثر يحدث خلا في الكيان الإداري بحيث يشل حركته و يجعله عاجزا عن القيام بدوره كالحالة قبل الأزمة - و غالبا ما يتجاوزها إلى حد بعيد - فإن ذلك هو الأزمة بعينها، فأزمة قطار الصعيد في مصر، الذي أطلقت عليه العامة "قطار الغلابة"، نسبة إلى أن عرباته كانت من الدرجة الثالثة التي اعتاد محدودوا الدخل على ركوبه، أثرت على صناعة عربات السكك الحديدية في مصر، و هددت الكيان الإداري المسؤول، بل أسقطت كلمته و حجبتة عن الأضواء نظرا لوفاة آلاف الأشخاص تفحما بفعل النيران، وأن الأثر تعدى الأشخاص كأفراد، بل شمل أسر بكاملها كانوا يستعدون لقضاء عيد الأضحى لدى ذويهم ^٢.

^١ مرجع سبق ذكره، ص : ١١٥.

^٢ العمواسي مصطفى، أحمد زهدي، و آخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها على الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، الأردن : دار الجليس الزمان للنشر و التوزيع، ٢٠٠٩، ص : ١٥.

و هذه الأزمة قد تركت انطبعا و تساؤلات لدى شعب مصر بأكمله حول مدى أمان السفر بالقطارات مقارنة بالوسائل الأخرى و أثبت اهتمام الكيان الإداري المسؤول و خلف مشكلات كثيرة منها كيفية التعرف على الضحايا و هم مشوهين فاقدى المعالم، و كيفية استخراج شهادات وفاة لهم و كيفية تدوين بياناتهم، و مدى التيقن من أن الأقرباء الغائبين كانوا ضمن الضحايا، بجانب استفسارات أخرى كبيرة، ودفع بوسائل الإعلام المحلية و العربية أن تلقي باللوم على الكيان الإداري كله لإهماله و تحميل المسؤولين للحكومة المصرية بأكملها.

و لك أن ترى كيف استنزفت هذه الأزمة الموارد المالية و المادية التي كانت مخصصة لخدمات أخرى تحولت إلى هذه الأزمة. و للأزمة بهذا المنطق خصائص أساسية هي :

١- المفاجأة العنيفة عند انفجارها و استقطابها لكل الاهتمام من جانب جميع الأفراد و المؤسسات المتصلة بها.

٢- التعدد و التشابك، و التداخل و التعدد في عناصرها و عواملها و أسبابها و قوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها.

٣- نقصي المعلومات و عدم وضوح الرؤيا لدى متخذ القرار و وجود ما يشبه الضباب الكثيف الذي يحول دون رؤية أي الاتجاهات يسلك، و ماذا يخفيه له هذا الاتجاه من أخطار مجهولة سواء في حجمها، أو في تحمل الكيان الإداري لها.

٤- سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة و التي يتضمن جانب منها ما يلي:^١

أ - انهيار الكيان الإداري الذي حدثت به الأزمة وانهيار مصالحه و مكاسبه و حقوقه معها.

ب- انهيار سمعة شعبية متخذ القرار داخل الكيان الإداري الذي حدثت به الأزمة.

ج- اشتداد جهة المواجهة واتساعها ليشمل الصراع الأزموي عناصر ذات مصالح أخرى لم تكن تجرؤ على كشف الحقيقة نواياها قبل حدوث الأزمة.

د - الدخول في دائرة من المجاهيل التي يصعب التنبؤ بما يمكن أن تسفر عنه.

٢- خصائص الأزمة :

للأزمة مجموعة خصائص يتعين توافرها في "الموقف الأزموي" الذي يواجهه في الكيان الإداري وأهم هذه الخصائص هي :^٢

أ- نقطة تحول جوهري في تطور الأحداث الجارية أو قطع في جسد الصراع عند نقطة معينة تخالف ما سبقها من الوضع القائم.

ب- موقف يتطلب عملا عاجلا يستدعي التدخل الفوري لمنع تدهور الأمور.

^١ مرجع سبق ذكره، ص : ١٥-١٦.

^٢ الشاطري مشعان، خصائص الأزمة، الموقع <http://www.hrdiscussion.com>، تم تصفحه بتاريخ ١٥/٠٩/٢٠١٥.

ت- ضغوط نفسية، أو مادية أو اجتماعية أو إنسانية تتولد عن قوى ضاغطة على الكيان الإداري أو متخذ القرار.

ث- أن تقع فجأة دون توقع، أو يكون قد تم توقعه قبل وقوعه بفترة قصيرة جدا بما لا يسمح مباشرة باتخاذ القرار المناسب لمواجهته إثر حدوثه.

ج- أن تمثل هذه الضغوط الأزمومية تهديدا مباشرا و أساسيا لمصالح الكيان الإداري و استمراريته.

ح- إنها تسبب في بداية حدوثها صدمة و درجة عالية من التوتر، مما يضعف إمكانيات الفعل لمواجهتها.

خ- قد يصل الأمر إلى حد فقد متخذ القرار الإداري ثقته في نفسه، و تصعيد حالة الشك و الخوف لديه،

ويصبح كل تصرف من جانبه موضع شك و يعرض مصالح الكيان الإداري و مصالحه هو أيضا للخطر.

د- تعرض متخذ القرار للاستهواء، و عدم القدرة على الرؤية أمام حالة انعدام التوازن و نجاح تفاعل قوى

الأزمة على تجاوز خطته.

ذ- تساعد الأزمة على ظهور أعراض سلوكية مرضية خطيرة في جانبها السلبي مثل القلق و التوتر وفقدان

العلاقات الاجتماعية، و شيوع اللامبالاة و عدم الانتماء. أما في جانبها الإيجابي فقد يؤدي إلى شيوع

التخريب و التدمير و إتلاف للموجودات المادية المتواجدة في الكيان الإداري.

ر- قلة المعلومات الصحيحة المتاحة و بالذات في الدول المتخلفة حيث لا توجد برامج مكافحة الأزمات :

مثل المنع و التحذير و إدارة الأزمات.

و قد أوجز أحد الباحثين هذه الخصائص في أربعة فقط، يمكن حصرها فيما يلي :

١- المفاجأة المباغته غير المتوقعة، و التي تؤدي عادة إلى حالة من الارتباك و الشلل قد يصاحبها قدر من

التوتر و الفزع مع تلاحق الأحداث و تتابعها.

٢- الخطر الداهم و المتعاضم الذي يهدد الأرواح و الممتلكات و استمرار الخدمات و عمل المرافق العامة،

مما يحدث توترا و اضطرابا في المجتمع و الأجهزة الرسمية و غير الرسمية، و انتشار الشائعات التي تزيد

الضغوط على مراكز اتخاذ القرارات.

٣- الضغط القوي لعنصر الزمن، و قيمة الوقت محسوبا بالثواني بالنسبة لعملية اتخاذ القرارات إزاء موقف

تزداد ترددا و تعقيدا.

٤- المدى غير المتيقن الذي يصعب تقديره أو تحديده لنهاية الأزمة إزاء تداعياتها المتلاحقة، مما يزيد التوتر

و يجعل عملية تخطيط و تعبئة و حشد الإمكانيات معقدة و صعبة.^١

^١ الشاطري مشعان، خصائص الأزمة، الموقع <http://www.hrdiscussion.com>، تم تصفحه بتاريخ ١٥/٠٩/٢٠١٥.

٣- مراحل نشوء الأزمة :

تعد دورة نشوء الأزمة كدورة حياة الكائنات الحية، تبدأ ببوادر تتبى بأن هناك شيئاً ما غير عادي سيحدث، ثم تتتابع حلقات النمو حلقة بعد الأخرى مكملة لها في تواصل إلى أن تصل إلى أقصى مدى، ثم تخبو وتتلشى. و كظاهرة اجتماعية تمر بمراحل أساسية توضح سلسلة تطورها منذ بدايتها، وظهورها، ثم مواجهتها و بدء التعامل معها.

و يرى بعض الكتاب و المفكرين أن للأزمة أربعة مراحل هي (مرحلة التحذير أو الإنذار، مرحلة نشوء الأزمة، مرحلة الانفجار، مرحلة الانحسار). و يرى آخرون أن مراحل نشوء الأزمة هي مرحلة بداية (بؤرة) الأزمة، إيجاد المناخ المحابي، و توافره، استخدام العوامل المساعدة، عدم إحساس و تغاضي عن بوادر قوى الأزمة، سيادة مظاهر التوتر و القلق، حدوث العامل المرتقب، انفجار الأزمة. فبينما ذهب رأي آخر إلى أن الأزمة تمر بخمس مراحل هي : مرحلة ميلاد الأزمة، مرحلة نمو الأزمة، مرحلة نضج الأزمة، مرحلة انحسار الأزمة، مرحلة اختفاء و تلاشي الأزمة. و مهما اختلفت الآراء و وجهات النظر بين مسميات هذه المرحلة، فإن المضمون واحد. و يمكن التعرف على مراحل نشوء الأزمة، و ذلك كما يلي :

أ- **مرحلة بؤرة الأزمة** : تتشكل بؤرة الأزمة عادة من مصدرين الأول عوامل ذاتية تتبع من الأزمة ذاتها و الثاني عوامل من البيئة المحيطة بها، بعد هذا التشكل و التفاعل يولد ضغوطاً متتالية على الكيان الإداري المعني، تزداد هذه الضغوط حدة مع تصاعد قوى الأزمة، حيث يحدث خلل و اضطراب في توازن الكيان الإداري و يتأثر أدائه، و تتضح مواطن الضعف و مكامن الخلل في الكيان ككل.

ب- **المناخ المحابي** : يقصد بالمناخ المحابي الظروف المهيأة و العوامل الإيجابية داخل الكيان الإداري التي تشجع على استفحال الضغط الأزموي. و من هذه الظروف سيادة حالات اللامبالاة، ضعف ولاء، فساد، تعارض مصالح بين العاملين، جهل و تجهيل ديكتاتورية فاسدة، اغتراب، اكتئاب.

ت- **استخدام العوامل المساعدة** : و أهمها التنظيمات غير الرسمية المؤثرة في الكيان الإداري، وسياسات الأبواب المغلقة. بعزل متخذ القرار عن الواقع التنفيذي و التقرب إليه بتقارير كاذبة مزيفة. و من هنا تكون بذور الأزمة قد انتشرت داخل الكيان الإداري، تكتسب قوة دافعة و روافد جديدة، ثم تمضي في هجومها في حراسة من القوى التي عزلت متخذ القرار عن واقع الممارسة الفعلية، و تستمر هذه القوى في تقوية نزواته و شطحاته و غرائزه.

ث- **عدم الاكتراث (استهتار) قوى ببوادر الأزمة** : و في هذه المرحلة تبدو مظاهر "التعبئة" و "الحشد الأزموي" لكن يرفض متخذ القرار مجرد التنبيه لها، ويكذب ما يصله عن نشأتها لإحساسه أن كل شيء تحت السيطرة.^١

^١ الشاطري مشعان، خصائص الأزمة، الموقع <http://www.hrdiscussion.com>، تم تصفحه بتاريخ ١٥/٠٩/٢٠١٥.

ج- سيادة مظاهر التوتر والقلق : بعد أن تكون الأزمة قد عبأت كافة العوامل و أصحاب المصالح داخل الكيان الإداري و بعد وصول حالة الاختلال أقصى مدى، يفشل متخذ القرار في استعادة التوازن فيزداد التوتر والقلق، عندئذ تتحول قوى الأزمة من وضع الترقب إلى وضع الفعل.

ح- حدوث العامل المرتقب : و هو بداية اشتعال فتيل الأزمة، و ربما يشتعل الفتيل دون انفجار العبوة ذاتها، وربما يشتعل مولدا انفجار للأزمة بشدة.

خ- انفجار الأزمة : تنفجر الأزمة بشدة مولدة طاقة ضخمة يصعب تحديد أبعادها بفعل الصدمة الهائلة التي أحدثتها، و تسود حالة من عدم التوازن، و عدم وضوح للرؤية، و تنهار معنويات متخذ القرار و يفقد القدرة على السيطرة نتيجة للقرارات العشوائية و استهوائه من جانب مستشاريه عديمي الخبرة، فتطيح الأزمة بالجميع، وتتكشف اتجاهات الأطراف المنفعلة و ينتج عن انفجار الأزمة الآثار التالية :

- شلل استراتيجية الإدارة و خططها الموضوعة مسبقا في الظروف العادية أو فقدانها لمعناها تماما أو مؤقتا تأثرا بحجم الأزمة و تأثيرها.

- من الطبيعي أن تتلقى الإدارة معلومات غزيرة عن الأزمة، و قد تؤدي كثرة المعلومات إلى عدم قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات صحيحة و حاسمة، و ذلك كفايتها لاتخاذ القرار الصحيح في الوقت السليم.

- تواجه الإدارة توترا و اضطرابا و تنتشر الشائعات و المبالغات، مما يشكل مزيدا من الضغط، و قد يؤدي ذلك إلى تضارب قرارات الإدارة و تعارضها.

٤- نظرية الأزمة و إدارتها :

أ- نظرية الأزمة : ظهرت نظرية الأزمة Crisis Theory تقريبا في منتصف الستينات من خلال الدراسات التي قدمتها جامعة هارفارد عن ماهية الأزمة و كيفية مواجهتها، ثم ظهرت أدبياتها في جامعات و دول أخرى بعد ذلك. و رغم الجهود التي بذلت حول هذا المفهوم إلا أنها لم تصل بعد إلى مفهوم النظرية، حيث أن الدراسات ما زالت تجري حولها، لذلك يطلق البعض عليها نموذج الأزمة، مدخل الأزمة شأنها شأن ما يسمى بنظرية العولمة، التي تتناولها الدراسات العربية الآن بشيء من التمحيص والدراسة. و نظرية الأزمة كمفهوم وكمدخل إداري يفيد في دراسة المواقف و الأحداث المفاجئة و غير المتوقعة التي عادة ما تصاحبها ضغوط قوية إما متمثلة في قوة دفع نابغة من الموقف أو الحدث ذاته أو من عوامل مساعدة ناتجة عن البيئة المحيطة، تساعد على توجيه صناعات القرار إلى أسلوب التعامل مع الأزمة و أطرافها و تداعياتها في الأوقات الصعبة والحرجة.

و تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير فهي تسبق حدوث الأزمة إلى مراحل التنبؤ بها بما يشبه الاستشعار عن بعد، لضمان عملية الإنذار المبكر بوقوعها لتخفيف الضرر الناشيء عنها بأقل الخسائر الممكنة و في وقت قصير.^١

^١ الشاطري مشعان، خصائص الأزمة، الموقع <http://www.hrdiscussion.com>، تم تصفحه بتاريخ ١٥/٠٩/٢٠١٥.

إن يمكننا القول بأن نظرية الأزمة عبارة عن مجموعة من المعارف التي تدور حولها الضغوط الشديدة التي يعاني منها الفرد و الجماعة أو الإدارة أو المجتمع في المواقف و الأحداث السريعة والفجائية و غير المتوقعة.

ب- إدارة الأزمات : تعد إدارة الأزمات أسلوب إداري حديث نسبيا نشأ في مجال الإدارة العامة حيث مارسته الدولة و المنشآت العامة لمواجهة الظروف الطارئة و الكوارث العامة المفاجئة. و مارسته المنظمات الخاصة كأسلوب للإدارة في مواجهة الأحداث و المتغيرات غير المتوقعة و المتلاحقة لإنجاز مهام عاجلة.

و في هذا الصدد يذكر الخضيرى أن مصطلح إدارة الأزمات يشير إلى كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها و الاستفادة من إيجابياتها. و لما كانت الأزمة حالة طارئة أو حدث مفاجئ يخرج عن نطاق التحكم أو السيطرة يؤدي إلى الإخلال بوتيرة العمل المعتادة بالمنظمة، أو توقفها، ويمثل تهديدا خطيرا و مباشرا بحاضرها و مستقبلها، يتطلب تحركا فوريا و سريعا يحول دون تفاقم هذه الحالة وإضعاف امكانياتها و حصرها في الحجم الذي وصلت إليه و سلب قوة دفعها. و على هذا فإن إدارة الأزمات وفق هذا عبارة عن نظام يستخدم للتعامل مع هذه الحالات أو الأحداث أو الأزمات إن صح التعبير من أجل تجنب حدوثها و التخطيط للحالات التي لا يمكن تجنبها، و التخطيط للحالات التي لا يمكن التنبؤ بحدوثها و الهدف من ذلك التحكم في النتائج و التخفيف أو الحد من آثارها المدمرة. و يتكفل هذا النظام (إدارة الأزمات) باستخدام أساليب و طرق و نظم إدارية خاصة تبذل المنظمة في سبيل ابتكارها أقل التكاليف الاقتصادية الممكنة لكي تمكنها في العمل بشكل مادي في ظل ظروف غير اعتيادية.

و يضمن نظام إدارة الأزمات وفق هذا المنطلق خطة للاستجابة للأزمة، مع وجود جهاز إنذار مبكر، واستخدام الخبرات من كل أنحاء المنظمة دون أن يؤثر هذا على سير الأعمال اليومية فيها. و إذا كانت المنظمات الإدارية تواجه ضغوط و تحديات مستمرة من القوى الداخلية و الخارجية المؤثرة على استقرارها و ربحيتها، في ظل سيادة مفاهيم و نظم جديدة مثل النظام العالمي الذي يتميز بحركته السريعة التي تفرز متغيرات و تحولات، و تصاعد قوى التغيير و تبدل الأوضاع بسرعة متناهية، مما يتطلب من المنظمات الإدارية كبيرة كانت أم صغيرة، عامة كانت أم خاصة، أو حتى على مستوى الدول اتخاذ الترتيبات اللازمة لمواجهة هذه التحديات، و وضع الآثار و المتغيرات تحت السيطرة وتوجيه سلوكها لمنفعة المنظمة، و ليس إلى إحداث الضرر بها.

و من هنا تأتي الأزمات الإدارية أشد عمقا و أقوى تأثيرا على سياسات المنظمات و تنفيذ الخطط والبرامج، خصوصا في ظل إدارة تتبع الأساليب الارتجالية و العشوائية.^١

هذا على مستوى المنظمات، و لكن الأمر يختلف إذا استهدفت الأزمة إقليما قوميا، أو على مستوى جزء منه، فالأزمة على مستوى الدولة تصيب الكيان على المستوى الكلي، و مثل هذا النوع من الأزمات تكون

^١ الشاطري مشعان، خصائص الأزمة، الموقع <http://www.hrdiscussion.com>، تم تصفحه بتاريخ ١٥/٠٩/٢٠١٥.

شاملة عامة في أسبابها و نتائجها التي أفرزتها، و تداخلاتها و أبعادها المختلفة و متطلبات التصدي لها و علاجها، حيث تصيب الكيان و الأداء الاقتصادي، و النظام السياسي و الأمني الداخلي أو الخارجي، و كذلك النظام السياسي و الاجتماعي و سيادة الدولة.

و قد حدد بعض الكتاب في مجال إدارة الأزمات إلى أن النجاح في عملية إدارة الأزمة يتطلب توفر مجموعة من العوامل أهمها :

أ- إيجاد و تطوير نظام إداري مختص يمكن المنظمة من التعرف على المشكلات و تحليلها، و إيجاد الحلول لها بالتعاون و التنسيق مع الكفاءات المختصة في كافة أنحاء المنطقة، بالإضافة إلى تقويم الالتزام بأهداف المنظمة من خلال العمل على تحقيق هذه الأهداف أو السرعة في الاستجابة للظروف و التغيرات التي تحيط بالأزمات.

ب- تتطلب إدارة الأزمات تبني نظام المصفوفة التنظيمية، و بموجب هذا النظام يكون لمدير الأزمة وحدة إدارية تستعين بأفراد عاملين من الإدارات الوظيفية الأخرى عن طريق تخصيصهم أو إعارتهم من إدارتهم. و عندما تنتهي الأزمة يعودون إلى إدارتهم الأصلية. و يعد هذا النظام ملائماً لأن الأزمات المختلفة قد تكون سببها عوامل في أكثر من وحدة تنظيمية بالمنظمة و بأطراف أخرى داخلية و خارجية دولية مساعدة حتى تم تجنب الأزمة و تفكيك عناصرها الداعمة و حصر أضرارها في أضيق نطاق ممكن.

ت- العمل على جعل التخطيط للأزمات جزءاً مهماً من التخطيط الاستراتيجي و عنصراً رئيسياً من الخطط العامة للمنظمة؛ لأن الأزمات تهدد تحقيق الأهداف الاستراتيجية و بقاء المنظمة.

ث- ضرورة عقد البرامج التدريبية و ورش العمل في مجال إدارة الأزمات و تدريب الموظفين حول كيفية البحث عن إشارات الإنذار، و تعقبها و تحليلها، و اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع حدوث الأزمات.

ج- التأكيد على ضرورة وجود نظام فعال للإنذار المبكر في المنظمات من أجل الوقاية من الأزمات، ورفع حالات الطوارئ و الاستعداد للتعامل مع الأزمات التي لا يمكن تجنبها في حال وقوعها.

ح- استخدام نظم الخبرة الآلية في التصدي للأزمات في الإدارة المعاصرة، حيث يوجد بالحاسب الآلي برامج مثل "الخبير" و ذلك لاشتغال هذه البرامج على حقائق مستخلصة من الخبرة العملية التطبيقية من مجموعة كبيرة من الأزمات، يدخل الخبير أو المستشار المعلومات الأولية عن الأزمة المراد البحث حولها و يطلب من البرنامج إمداده بالحلول المقترحة للمشاكل التي تواجهه بالإضافة إلى قدرة هذه البرامج على توفير البيانات الفورية و المستمرة.^١

خ- ضرورة إعداد فريق مدرب لإدارة الأزمات للعمل خلال مراحل الأزمة بحيث يتم استغلال الأزمة وتحويلها إلى فرصة إيجابية لصالح المنظمة.

^١ الشاطري مشعان، خصائص الأزمة، الموقع <http://www.hrdiscussion.com>، تم تصفحه بتاريخ ١٥/٠٩/٢٠١٥.

د- العمل على إيجاد جهة مركزية مزودة بالأساليب و التجهيزات الحديثة للمعلومات لمنع الازدواجية والتضارب و التشتيت توفر المعلومات بسرعة في أثناء مواجهة الأزمة، حيث يتسم الطرف الأزموي بالاضطراب و عدم التركيز.

ثانيا : أزمة انخفاض أسعار البترول في الوطن العربي :

يمثل النفط العربي المحرك الأساسي للسوق البترولية العالمية و من ثم تمثل عوائده نبض مداخل الكثير من الدول العربية حتى أصبحت تسمى بالاقتصاديات الريعية، حيث يتميز اقتصادها بالقوة نتيجة إمتلاكها للنفط.

و لقد تشاركت الجزائر مع تلك الاقتصاديات في هذه السمة، و أصبحت هناك علاقة إرتباط تشابكية بين الاقتصاد الوطني و قطاع المحروقات حتى أصبح تحديد و ضعيتته إستقرارا أو إختلالا يتوقف على حركة أسعار البترول و عوائده ما جعله عرضة للصدمات الخارجية، مما أصبح لزاما علينا معرفة أهم المتغيرات التي تتحكم في هذا القطاع.

حانت لحظة انهيار أسعار النفط، لتجد الدول النفطية العربية نفسها أمام أخطار ليست اقتصادية فقط بل سياسية، تفرض عليها الإسراع في بناء اقتصاديات متنوعة، و تفعيل مشروع التكامل الاقتصادي العربي من منطلق تبادل المصالح لتجاوز هذه الأزمة.

و حسب خبراء، ستمتد آثار تدهور أسعار النفط إلى أبعد من المشاكل الاقتصادية، ليصل تأثيره إلى الجوانب السياسية و الصراعات في المنطقة العربية، إذ سيكون ما حدث من ثورات الربيع العربي بالنسبة لها أمرا شديدا للتواضع.

و ما تعيشه الدول النفطية العربية بخصوص هبوط أسعار النفط، لا يعد أزمة طارئة، و لكنها أزمة قد تطول من حيث البعد الزمني، كما سيكون لها تداعياتها التنموية و الاقتصادية على كافة دول المنطقة العربية، حسب تصريحات مسؤولين خليجيين بارزين، يؤكدون أن أزمة انخفاض أسعار النفط سوف تؤثر على التنمية في دول الخليج.

و اضطرت الدول الخليجية إلى إلغاء جزء من الدعم و رفع أسعار الوقود للحد من خسائر تدهور أسعار النفط و ارتفاع معدلات التضخم.

و لكن بالنسبة للدول المنتجة الكبرى كالجزائر يمثل الأمر كارثة حقيقية، حيث يعتمد دخل هذه الدول وبشكل كبير على عائدات الذهب الأسود، و من ثم تشهد هذه الدول توترات في قطاع الضرائب، و على الصعيد الاجتماعي، و لذلك فإن انخفاض أسعار البترول يمثل نبأ غير سار على الإطلاق.^١

^١ الدول العربية و انخفاض أسعار البترول، الموقع <http://www.sis.gov.eg>، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/٠٥.

و لذلك يرى "مختار ديوب" نائب الرئيس الأفريقي للبنك الدولي أن الوقت ملائم تماما لتسريع عجلة الإصلاحات، و من ناحية أخرى فإن الجدل الدائر حول أسعار البترول يمثل هزة بالنسبة للدول المنتجة المستقبلية مثل كينيا و أوغندا.

و أصبحت مسألة عدم المراهنة على عائدات البترول فقط، و مسألة استغلال موارده في تنمية قطاعات إستراتيجية أخرى (الصناعة و الزراعة و التعليم)، أمرا له أولوية بصورة غير مسبقة.

ثالثا : أزمة انخفاض أسعار البترول في الجزائر :

ترتكز كافة دول العالم على الاقتصاد عامة في بناء سياستها الإستراتيجية، إلا أن هذه الأهمية بدأت تظهر بشكل واضح بعد التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، و ما زاد هذه الأهمية تطور الصناعة التي تركز على الموارد الطبيعية أبرزها الطاقة التي باتت تلعب دورا حيويا في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي. و قد تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، فقد احتل النفط مكانة عالية كمورد إستراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها و حياتها اليومية، كما برزت أهميته في المجالات السياسية و العسكرية و أصبح سلاحا قويا تعتمد عليه الدول المالكة له كونه يتمركز في دول دون الأخرى.

و قد ارتبط تاريخيا سعر النفط بالدولار الأمريكي، إذ يعد الدولار العملة التسعيرية للبترول عصب الحياة وأهم سلعة إستراتيجية في هذا القرن و الركيزة الأساسية لهيكل الصادرات في المنطقة العربية، فالعوائد المتأتية منه تودع بالدولار الأمريكي ما يعني تأثر هذه العوائد بتقلباته ارتفاعا و انخفاضاً.

حيث يشكل قطاع المحروقات في الجزائر نسبة 98% من التجارة الخارجية الجزائرية، إذ يعتبر النواة الأساسية في توفير الموارد بالعملة الصعبة و التي تستخدم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني. حيث اعتمدت الجزائر منذ الإستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، و خاصة فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية بداية في سنة 1986، نتيجة تأثرها سلبا و إيجابيا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطا وصعودا و أفضت إلى حالة من عدم الإستقرار، و ترتب على ذلك نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر من بين الاقتصاديات الأكثر تأثرا بتطورات أسعار البترول، إذ أن التجارة الخارجية الجزائرية تتميز بخاصية هامة في كون قيمة الصادرات تسعر بالدولار الأمريكي أما الواردات فإن أغلبها تأتي من منطقة الأورو ما يعني التصدير بعملة منخفضة و الإستيراد بعملة مرتفعة.^١

^١ موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص : "مالية دولية"، جامعة أبي بكر بلقايد "لمسان"، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص : ٢٠.

و في ظل ما يشهده الدولار الأمريكي من انخفاضات متتالية أمام الأورو فإن الجزائر تواجه مشكلة تآكل القوة الشرائية لعائداتها النفطية، إضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات، هذا إلى جانب الخسائر المترتبة عن الفوارق بين العملات.

فلقد تميزت الفترة 1986-1989 بانخفاض حصيلة الصادرات، حيث عرفت أقصى قيمة لها خلال هذه الفترة ما يقدر بـ : 8.968 مليون دولار، و السبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول والتي لم تتجاوز 18 دولار للبرميل خلال هذه الفترة، في حين سجلت حصيلة الصادرات ما قيمته 11.304 مليون دولار سنة 1990 بسبب بلوغ سعر البترول مستوى 22,26 دولار للبرميل و قد سجلت انخفاضا سنوات 1992، 1993 حيث سجلت على التوالي ما قيمته 10.838، و 10.091 مليون دولار أمريكي، و يعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول مقارنة بسنة 1990، و الذي عرف فيه سعر البترول ما قيمته 22,26 دولار للبرميل، و لقد سجلت أضعف حصيلة للصادرات سنة 1994 بقيمة 8.340 مليون دولار أمريكي حيث عرفت هذه السنة انخفاض حادا في أسعار البترول حيث سجل سعره 15,53 دولار للبرميل، لتتحسن بعض الشيء سنة 1995 أما في سنتي 1996 و 1997 فقد سجل ارتفاع و استقرار في حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث سجلت على التوالي سعر 20,29 و 18,6 دولار للبرميل، لتعاود الانخفاض سنة 1998 مسجلة بذلك حصيلة قدرها 10.213 مليون دولار أمريكي، بسبب انخفاض لسعر البرميل من البترول الذي وصل إلى أدنى مستوى له (12,28 دولار للبرميل).

أما الفترة 2000-2009 عرفت تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 612 مليون دولار سنة 2000 إلى 1.050 مليون دولار سنة 2009، و هذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الإنعاش و برامج دعم النمو الاقتصادي، إلا أن حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن آمال السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينات، و المتمثل في الوصول إلى تصدير 2 مليار دولار أمريكي من المنتجات غير النفطية في آفاق 2000، أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمها عرفت تزايدا طول فترة 2000-2009، مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية و المتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول خلال هذه الفترة، حيث عرفت أرقام قياسية، لقد انتقلت حصيلة الصادرات الإجمالية و التي تمثل الصادرات النفطية فيها أكثر من 96% خلال فترة 2000-2009 من 22.031 مليون دولار سنة 2000 إلى 43.650 مليون دولار سنة 2009 و هذا التطور في حصيلة الصادرات مرتبط بالتزايد المستمر بأسعار المحروقات و التي انتقلت من 27,60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 61,10 دولار للبرميل سنة 2009¹.

¹ موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: "مالية دولية"، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، 2014-2015، ص : 97.

و لكن بالمقابل منذ مطلع سنة 2000 توالى الأحداث السياسية و الاقتصادية أنتجت تداعيات خطيرة على حركة أسعار البترول و تقلبات العملات، فمن جهة عرف الدولار في الفترة الماضية أدنى مستوى له أمام العملات الأساسية بسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي، و التي تحاول الإدارة الأمريكية أن تجد لها حولا، ما يجعل التخفيض أحيانا أمرا مفتعلا من صناع القرار في أمريكا.

و من جهة ثانية بلغت أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 مستويات قياسية تجاوزت سقف 100 دولار للبرميل، أعطت لدول المنطقة العربية وفرة مالية خلال السنوات الماضية لم تحقق مثيلا لها من قبل. و قد شكل وقوع الأزمة المالية العالمية سنة 2008 صدمة كبيرة للدول المنتجة و المصدرة للبترول حيث تهاوت الأسعار إلى أدنى مستوياتها، في المقابل شهد الدولار الأمريكي انخفاض حاد في قيمته مقابل العملات الرئيسية الأخرى. و لكن الركود العالمي و تراجع النمو الاقتصادي على المستوى العالمي الحالي أدى إلى إنخفاض أسعار البترول مجددا في نهاية سنة ٢٠١٤، ليتجاوز انخفاضه مستوى ٥٤ دولارا للبرميل، و هذا بسبب انخفاض الطلب و الاستيراد عليه من قبل الدول المستوردة له، و هذا ما انعكس سلبا على الدولة الجزائرية و دفعها إلى اتخاذ سياسة التقشف.

و عليه يتبين أن حجم الصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباطا شديدا بأسعار المحروقات، و بالتالي أسعار هذه الأخيرة تؤثر على الاقتصاد الوطني.

أسباب إنخفاض أسعار البترول :

- أسباب انخفاض أسعار البترول هي أسباب هيكلية و ليست ظرفية و هي :^١
- ١- تراجع الطلب على الطاقة الموجهة للاستثمار على خلفية الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) و استمرار الركود في منطقة الاتحاد الأوروبي.
 - ٢- تراجع الطلب الأمريكي على النفط من خارج اقليمها لصالح الانتاج الداخلي من كل من الغاز و الغاز الصخري (تراجعت واردات أمريكا من النفط من ٦٠ بالمائة من اجمالي استهلاكها في ٢٠٠٥ إلى ٢٠ بالمائة في ٢٠١٣ و تخطط لرقم جديد في ٢٠٢٠ هو ١٥ بالمائة).
 - ٣- عدم احترام مجموعة أوبك لحصص التصدير حيث زاد حجم عرضها خارج الحصص إلى ٥٠٠ ألف برميل يومي (نصف مليون) مما رفع الفائض الاجمالي للدول المنتجة للنفط إلى 1,5 مليون برميل يومي.
 - ٤- اتجاهات السياسة الطاقوية الجديدة في دول الاتحاد الأوروبي (مشروع ديزرتك - ٢٠٥٠) لإحلال الطاقة النظيفة محل المحروقات.
 - ٥- توقع دخول مشروع نقل الغاز من بحر قزوين إلى الاتحاد الأوروبي عبر تركيا حيز الخدمة في ٢٠١٧ و هو المشروع المعروف (ساوث سترمي، ناباكوف، نابات).

^١ أزمة إنخفاض أسعار البترول في الدولة الجزائرية، الموقع <http://www.djazairress.com>، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/٠٥.

إذن أسباب تراجع أسعار النفط هي أسباب هيكلية (أنماط الانتاج) و لسيت ظرفية (المضاربات).
الحلول المتخذة من قبل الدولة الجزائرية لمواجهة أزمة انخفاض أسعار البترول :

- ١- تنفيذ الإستراتيجية الجزائرية المبنية على نموذج النمو الذي تم تصميمه تحت وصاية كتابة الدولة الاستشراف و الاحصائيات سابقا، و يخص هذا النموذج الأوراق التقنية لتنويع الاقتصاد الوطني وفك الارتباط بالمحروقات من نسبة ٩٧ بالمائة حاليا في جانب الصادرات و ٥٧ بالمائة في جانب الجباية و ٣٨ بالمائة في جانب الناتج الداخلي الخام إلى نسبة أقل تكون مناسبة لأهداف تنويع الاقتصاد لصالح الصناعة و الفلاحة و الاقتصاد المبنى على المعرفة و الخدمات عالية المحتوى التكنولوجي و الطاقات المتجددة.^١
- ٢- إطلاق خلايا اليقظة الاستراتيجية التي تم تصميمها تحت نفس الوصاية خاصة في قطاعي الطاقة والتجارة من أجل استشراف معطيات الأسواق و الأسعار.

بعيدا عن القراءات السياسية و التخمينات أمام الحكومة ٣ مشاهد رئيسية هي :^٢

- ١- مشهد الترقب لاتجاه الأسواق على أمل التعافي و العودة مرة ثانية لوضعية ٨٠ دولارا للبرميل، (وهذا في رأيي مستبعد في المدى القصير أي في أقل من سنة)، في هذه ستعتمد الحكومة إلى اقتراح قانون مالية تكميلي يوصف بالتقشف في الانفاق الحكومي (خارج المخطط الخماسي) و الضغط على الواردات مع المحافظة على مداخيل العائلات و وضعية الجباية دون الاستخدام الواسع لاحتياطي الصرف وصندوق ضبط الإيرادات (يمكن اللجوء لهذه الآلية المالية و لكن بشكل ضيق).
- ٢- مشهد التدخل العاجل في حالة استمرار التراجع حيث ستلجأ الحكومة لتوظيف صندوق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف دون المساس بوضعية الجباية والبرنامج الخماسي للنمو (٢٠١٥ - ٢٠١٩) مع استخدام الحل المناسب للمشهد الأول.
- ٣- مشهد التدخل الاستراتيجي المبنى على العودة لمفهوم الاستشراف و التخطيط للمدى البعيد و هنا يجب تصميم ورقة الطريق المؤدية في المدى المتوسط إلى : بداية تنويع الاقتصاد وفك الارتباط الحالي بسعر المحروقات، تحقيق مستوى نمو بين ٥ و ٧ بالمائة، تحسين القدرة الشرائية للعائلات من خلال التحكم في أسعار المواد واسعة الاستهلاك، اطلاق نظام وطني للحكومة الاقتصادية من شأنه متابعة الإستثمار ووصف الحلول الذكية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي.

خاتمة :

^١ الحلول المتخذة من قبل الدولة الجزائرية لمواجهة أزمة انخفاض أسعار البترول، الموقع <http://www.djazairess.com>، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/٠٦.

^٢ الحلول المتخذة من قبل الدولة الجزائرية لمواجهة أزمة انخفاض أسعار البترول، الموقع <http://www.djazairess.com>، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/٠٦.

ما يمكن استنتاجه هو أن قطاع المحروقات يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، باعتباره مصدرا للتمويل بالعملة الصعبة، و مادة أولية و طاقوية للصناعة بحيث لعب دورا هاما في الأمس القريب.

لكن إذا ما بقي الإقتصاد الجزائري يعتمد على البترول كمصدر وحيد للمداخيل سيجعله في عرضة دائمة للصدمات الخارجية، فضمن استقرار و توازن الإقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات غير نفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن البترول قد فشل تماما في تطوير الإقتصاد الجزائري، بل إن مساهمته تبقى كبيرة و ذلك ما يبرز بصفة خاصة في سنوات الإصلاحات و بالخصوص مع نهاية التسعينات و كذا بعد التخلص من المديونية الخارجية.

و على العموم فيما يخص وضعنا الوطني، مهما كانت الفرضيات المطروحة في الساحة الدولية، من الصعب جدا على أي خبير في المجال الطاقوي أن يثبت بين عشية وضحاها ارتفاع أو انهيار أسعار النفط لأن ذلك يندرج في إطار إستراتيجية الأمن القومي عندنا و عند الآخرين، و مهما تنوعت مصادر الطاقة يبقى النفط هو أساس كل التحولات في العالم، و على هذا الأساس حان الوقت لأن تفكر الجزائر بجدية لمرحلة ما بعد النفط من خلال تنويع صادراتها بالعملة الصعبة، من خلال العمل على تطوير القطاع الصناعي الذي يبقى ضعيفا مقارنة بباقي الدول، حيث يفترض أن يسمو في الآفاق المستقبلية إلى أكثر من ٥ بالمائة بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام، خاصة و أن إحصائيات إحدى المنظمات الأوروبية أكدت أن بلادنا تصرف مرتين أكثر لتحصل على مرتين أقل.

التوصيات:

بناء على النتائج السابقة نقترح التوصيات التالية:

- أ- عدم الاعتماد على مداخيل المحروقات بشكل كبير و العمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال زيادة دعم القطاع الزراعي و الصناعي، و تشجيع خلق المؤسسات المصغرة والمؤسسات المتوسطة التي تعمل على خلق قيمة مضافة و امتصاص البطالة.
- ب- يمكن تحقيق استقرار دائم للإقتصاد الجزائري و تنميته بتنويع الصادرات و الإهتمام أكثر بالقطاعات البديلة، التي تعتبر منتجة و مهمة لتحقيق نمو إقتصادي إيجابي كالقطاع السياحي و الفلاحي اللذان يعتبران أساسيان، و كذا بتفعيل عملية الإستثمار وذلك حتى لا تقع كل مرة في إختلالات هيكلية جمة .
- ت- استغلال البحبوحة المالية المتأتية أساسا من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية لإحداث تنمية اقتصادية شاملة و ليس نمو اقتصاديا.
- ث- البحث عن آليات ملموسة لترقية مساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال تكثيف الجهود و توحيد الرؤى بإنشاء منظمة الدول المنتجة و المصدرة للغاز الطبيعي يكون لها دور مماثل لدور الأوبك.

ج- تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة و التي تمثل رهانا حقيقيا أمام الجزائر في ظل ارتفاع أصوات تنادي بصداقة البيئة.

- ح- على الجزائر الدعم الفعلي لبرنامجها الخاص بتطوير الطاقات المتجددة و فتح باب الإستثمار الأجنبي في هذه الطاقات، و كذا تفعيل التعاون المشترك بين الجزائر و الدول ذات الخبرة في هذا المجال.
- خ- تحضير الجزائر لعصر ما بعد النفط من خلال تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إجراء إصلاحات تمس المنظومة البنكية و القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي، و القضاء على البيروقراطية و العراقيل الإدارية التي تكون سببا في انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

قائمة المراجع :

أولا: مراجع باللغة العربية:

١. الكتب :

- ١- أحمد الخصري محسن، إدارة الأزمات، الطبعة الأولى، مصر : مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣.
- ٢- العمواسي مصطفى، أحمد زهدي، و آخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها على الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، الأردن : دار الجليس الزمان للنشر و التوزيع، ٢٠٠٩.
١١. المذكرات و الرسائل العلمية :

- ١- بن دخيس أم كلثوم، بن دخيس عبد الكريم، و آخرون، دراسة تحليلية للأزمة المالية العالمية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص : "مالية"، جامعة طاهري محمد "بشار"، ٢٠٠٩.
- ٢- موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: "مالية دولية"، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص : ٢٠.
- ٣- موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: "مالية دولية"، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص : ٩٧.

ثالثا: مواقع الانترنت :

- ١- الشاطري مشعان، خصائص الأزمة، الموقع <http://www.hrdiscussion.com>، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/١٥.
- ٢- أزمة انخفاض أسعار البترول في الدولة الجزائرية، الموقع <http://www.djazairress.com>، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/٠٥.
- ٣- الحلول المتخذة من قبل الدولة الجزائرية لمواجهة أزمة انخفاض أسعار البترول، الموقع <http://www.djazairress.com>، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/٠٦.
- ٤- الدول العربية و انخفاض أسعار البترول، الموقع <http://www.sis.gov.eg>، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٥/٠٩/٠٥.

انخفاض اسعار النفط و اثرها في تحقيق العجز

التوأم-حالة الجزائر-

الاستاذ : جاب الله مصطفى

جامعة : محمد بوضياف -المسيلة

هاتف : ٠٦.٦٣.٠٤.١٢.٠٢

ملخص :

تتم هذه الورقة البحثية بإبراز الآثار المتعددة التي تمارسها تغيرات اسعار النفط على اقتصاد ريعي كالاقتصاد الجزائري و تركز على التأثير في الاستقرار الداخلي ممثلا برصيد الموازنة العامة و الاستقرار الخارجي ممثلا برصيد ميزان المدفوعات و قد توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة تكاملية مشتركة بين سعر النفط و رصيد الموازنة العامة من جهة و سعر النفط و رصيد ميزان المدفوعات من جهة اخرى و هذا ما أكدته اختبارات الاستقرار و التكامل المتزامن و السببية هذه الاخيرة التي أكدت وجودها في اتجاه واحد اي انطلاقا من سعر النفط

Low oil prices and impact on achieving the twin deficit – the case of Algeria.

Abstract

Has this research paper highlighting the multiple effects exerted by changes in oil prices on the yield economy such as economics Algerian and focus on the impact on the internal stability representatives with the general budget and external stability representatives with the balance of payments and this study may have reached a common complementary relationship between the price of oil and the balance the general budget on the one hand and the price of oil and the balance of payments balance the other hand, and this was confirmed by tests preprocessing and simultaneous integration and causality which the latter confirmed its existence in any one direction from the price of oil

الكلمة المفتاحية :

سعر النفط ، عجز الموازنة العامة ، عجز ميزان المدفوعات ، التكامل المتزامن ، الاستقرار ، السببية

Keywords:

The price of oil, deficit of the budget, the deficit of balance of payments. co - integration, causality

مقدمة :

عرفت أسعار النفط تطورات حادة يعود سببها إلى مجموعة من الأزمات عرفت السوق النفطية ، كانت أولها أزمة ١٩٧٣ (حرب العرب) وفيها فرضت دول الأوبك سيطرتها على السوق النفطية من خلال وقف إمداد أمريكا بالبتروال العربي ، ثم توالى الأزمات و لكن أبرزها أزمة ١٩٨٦ حيث عرفت انهيار مريع في الأسعار النفط كان سببها هو زيادة المعروض النفطي عن الطلب النفطي ، فانعكس بالسلب على مداخيل و الحصص السوقية لدول الأوبك الأمر الذي حفز دول المنظمة للتعاون فيما بينها فانتعشت الأسعار و بقيت في مستوى متذبذب إلى غاية ١٩٩٨ ، حيث انهارت الأسعار مرة أخرى بسبب انخفاض الطلب على النفط في دول شرق آسيا الناشئة و لكنها عاودت في الارتفاع مرة أخرى و تضاعفت بمعدلات مرتفعة إلى غاية أكتوبر ٢٠١٤ أين انهارت الأسعار لعدة أسباب

الدراسات السابقة :

- ١- **العمرى علي** : دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (١٩٧٠-٢٠٠٦) بالإضافة إلى متغيري سعر النفط والنتائج الداخلي الخام أضاف متغيرة الجباية البترولية و طبق دراسة قياسية باستخدام نماذج var و توصل إلى النتائج التالية :
- تأثر الجباية البترولية كثيرا بأسعار النفط

-أسعار النفط الخام تؤثر بصفة غير مباشرة على الناتج الداخلي الخام و الرابط بينهما هو الجباية البترولية
-متغيرات الدراسة المتمثلة في النمو الاقتصادي و الجباية البترولية لا تفسر أسعار النفط و هو ما يوافق النظرية الاقتصادية

٢-دراسة حمادي (٢٠٠٩) بعنوان من تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٨

هدفت الدراسة إلى إبراز اثر تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية حيث تمت معالجة الموضوع من خلال تطبيق سلسلة زمنية تمتد من ١٩٨٦ إلى ٢٠٠٨ ، سعت الدراسة إلى إعطاء صور و قياس العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في أسعار النفط و المتغير التابع المتمثل في حجم تكوين رأس المال الإجمالي ل ١٧ دولة عربية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : وجود علاقة طريفة بين ارتفاع أسعار النفط و الموارد المالية بالنسبة للدول العربية النفطية كما خلصت إلى أن معظم الدول الخليجية و ليبيا و الجزائر هي من بين أكثر الدول العربية تأثر بتقلبات أسعار النفط ، تنخفض درجة التأثير بالنسبة للدول غير النفطية و المنتجة للنفط كسوريا و اليمن ، السودان و مصر و يكون هذا التأثير محدودا جدا بالنسبة للدول غير النفطية

٣-دراسة مشدن (٢٠٠٥) بعنوان اثر أسعار تأثيرات البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٣

هدفت هذه الدراسة لبحث اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي للفترة الممتدة ١٩٧٣-٢٠٠٣ و ذلك بهدف إبراز تحديات و أفاق الاقتصاد العربي و استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي ، الاستقرائي و الإحصائي

كما أثبتت في النتائج أن السياسة الدفاعية التي تتبعها أوبك ذات فعالية في المدى القصير إلا أن انهيار البترول سنة ١٩٨٦ أثبتت بجدارة هشاشة في الاقتصاد العربي

ثانيا : تعريف النفط و اصله :

١-تعريف النفط^(١)

لفظا نفط يقابله لفظ لاتيني الأصل يتكون مقطعين (PETRO) و يعني الصخرة و (oleum) و يعني الزيت ، أي أن الكلمة معناها الزيت الذي يستخرج من الصخرة و يطلق هذا اللفظ اللاتيني بصورة عامة على جميع المواد الهيدروكربونية و لكن بالمعنى التجاري الضيق يطلق على المواد الغازية مصطلح (الغاز الطبيعي) و على المواد الصلبة مصطلح البيومتين أو الإسفلت و يعرف النفط عليمًا بأنه ذلك السائل الهيدروكربوني الأسود أو المشوب بالبنية أو الصفرة أو الحمرة أو الخضرة الغليظ القوام الكريه الرائحة متعدد درجات اللزوجة يخرج من باطن الأرض ذاتيا أو صناعيا أو بواسطة حفر الآبار أو آلات الضخ

٢- أصل النفط^(٢)

تباين الآراء حول أصل النفط و كيفية تكونه في الطبيعة و تبلورت هذه الآراء في نظريتين أساسيتين حول منشأ النفط هما :

- النظرية العضوية : تقول بأن النفط تكون نتيجة تحول النباتات و الحيوانات البحرية ضمن المواد المترسبة بمعزل عن الهواء و تأثير الحرارة المتزايد في الأعماق عبر آلاف السنين و هذه النظرية الأكثر شيوعا و قبولا لدى الدارسين

- النظرية الثانية : هي من أقدم النظريات التي تفسر أصل النفط و تقول أن الهيدروجين و الكربون تفاعلا ضمن سلسلة من التفاعلات الكيماوية المعقدة ، في ظل ظروف الضغط و الحرارة الشديدين مشكلين النفط و قليلا ما يتم الاستناد إلى هذه النظرية رغم إمكانية إنتاج بعض المشتقات النفطية مخبريا بإتباع تلك التفاعلات الكيماوية لأنه ليس هناك ما يؤكد أنها تمت بنفس الطريقة في الطبيعة

مفهوم سعر البترول و أساليب تسعيره

أولا مفهوم سعر البترول و أنواعه

١- مفهوم سعر البترول^(٣)

هو قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنفط خلال فترة زمنية محددة و تحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ... الخ

لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية ، حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند آبار النفط و هذا في ظل احتكار قلة الذي ساد السوق البترولية ليتجدد بعدها في الموانئ حيث تم اتساع صناعة النفط في بلدان عديدة لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري نتيجة احتكار الشركات للسوق البترولية ، التي سعت إلى تعظيم أرباحها ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب و العرض و هذا لدخول بلدان منتجة للنفط السوق البترولية

أن للنفط أنواع تختلف باختلاف درجة الكثافة و النوعية و التي تتراوح بين ١ و ٦٠ درجة ، حيث يمكن تصنيف هذه الأنواع إلى ثلاث و هي :

- النفط الخفيف الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية تفوق ٣٥ درجة

- النفط المتوسط الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية بين ٢٨ و ٣٥ درجة

- النفط الثقيل الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية اقل من ٢٨ درجة

أن الاختلاف في أسعار النفط لمختلف مناطق العالم يرجع إلى اختلاف درجة الكثافة النوعية ، بحيث أنها كلما كانت درجة الكثافة النوعية للنفط مرتفعة تكون القيمة السعريه له مرتفعة و العكس صحيح.

٢-أنواع سعر النفط :

أن التطرق إلى تعريف سعر البترول يستدعي ضرورة التطرق إلى أنواع سعر النفط و ذلك لأنه يوجد عدة مصطلحات تطلق على سعر البترول ن حيث أن كل سعر نفطي يطلق على نوع محدد و مميز له عن باقي الأنواع الاخرى^(٤)

٢-١-الأسعار المعلنة (The posted prices)

أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندرد أويل نيوجرسي (standard oil of new jersey company) الأمريكية في عام ١٨٨٠ حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكيان ، و كانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل و تكرير النفط الخام منذ عام ١٨٧٣ ، و من ثم فقد أعلنت من جانبها أسعارا على النفط المستخرج من أبارا مباشرة بدون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير

٢-٢-الأسعار المتحققة the realized prices أو الأسعار النفطية the actual prices

و تعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه أسعارا فعلية في السوق الآنية (الفورية) للنفط يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها : أنماط الاستهلاك ، طبيعة المنافسة ، الموقع الجغرافي ، المحتوى الكبريتي للنفط و كثافته النوعية ، و تشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط ، علما بأن هذه الأسعار هي اقل دائما من الأسعار المعلنة

وقد ازدادت أهمية هذه الأسعار لدى الأقطار العربية النفطية و بخاصة الأقطار التي تقوم بتسويق نفطها الخام مباشرة بواسطة شركاتها الوطنية

٢-٣-أسعار الإشارة (the spot prices)

تكون هذه الأسعار في مستوى وسط ما بين السعرين السابقين -الأسعار المعلنة و الأسعار المتحققة - وقد طبقت لأول مرة من قبل القطر الجزائري ، بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا في يوم ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٦٥ و حددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجب أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار / كما طبقتها فنزويلا حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أرضها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتبارا من يوم ١ كانون الثاني / يناير ١٩٦٧ و ليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا

٢-٤-أسعار الكلفة الضريبية (the tax-plad cost prices)

تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر ، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من اجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع حكومة الأقطار المنتجة للنفط

المعنية ، و في نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي تركز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية ، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني ' الخسارة ' بطبيعة الحال
 سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة
 حيث أن عائد الحكومة = الربح + الضريبة

٢-٥-الأسعار الآنية (الفورية) The spot prices

برزت هذه الأسعار في السوق النفطية العالمية مع أواخر عام ١٩٧٨ و الأسعار الآنية ما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا و التي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع و الشراء و تكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض و الطلب السائد في السوق يوم إجراء عملية البيع و الشراء و قد أشارت التقارير النفطية إلى أن هذه الأسعار قد بلغت أكثر من ضعف السعر الرسمي لنفط الأوبك الخام قبل مؤتمر المنظمة نصف السنوي في جينيف (جوان/يونيو ١٩٧٩) حيث تم بيع البرميل الخام من النفط العربي الخفيف بـ ٤٠.٠٠٠ دولارا قياسيا بسعر نفط الأوبك الخام الذي تتراوح بين ١٤.٥٥-١٨.٥٠ دولارا خلال الربع الثاني من عام ١٩٧٩ ، كما باعت بعض أقطار الأوبك الإفريقية و اندونيسيا نفطها الخام (ذات المحتوى المنخفض من الكبريت) بسعر ٤٥.٠٠٠ دولارا للبرميل و هو أكثر من ضعف السعر الرسمي للبرميل خام القياس أيضا خلال شهر تشرين الثاني /نوفمبر و كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩

ثانيا : أساليب التسعير في السوق البترولية

لقد كان التصحيح السعري ١٩٧٣ نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية لذلك ارتأينا أن نميز بين ممارسة التسعير قبل التصحيح السعري ١٩٧٣ و التسعير بعده

١-تسعير البترول قبل التصحيح السعري ١٩٧٣^(٥)

أن شركات البترول العالمية الكبرى كانت تعتبر في هذه المرحلة أن انفرادها بالتسعير هو احد أهم أعمدة استمرارها و رخائها و أهم دعائم احكام سيطرته على الصناعة و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعية :

١-١-التسعير حسب نقطة الأساس الوحيدة :

كانت الو م أ حتى الحرب العالمية الثانية هي اكبر منتجي البترول في العالم و كانت أيضا اكبر مصدر له و يبدو طبيعيا أن أسعار البترول في العالم تأثرت خلال هذه المرحلة إلى حد بعيد بنوايا و سياسات الولايات المتحدة الأمريكية و مصالحها ، و كانت النتيجة أن أسعار البترول الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك ، نقطة الأساس الوحيدة و قد كرست اتفاقية كراكري ١٩٢٨ و التي انبثق عنها كارتل شركات البترول الكبرى حيث أكدت أن أسعار البترول في أي مكان بالعالم تتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك

١-٢- التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار :

كانت الاتجاهات الوطنية و تزايد الوعي البترولي بالدول المنتجة ، و بالتالي ضغط الرأي العام على الحكومات لتحسين من شروط التعامل في البترول ، و لتؤكد حقها في جني ثروتها البترولية ، و لتضع حدا للتحكم الاحتكاري للشركات البترولية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول ، كانت هذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات إلى تنمية تأثيرها في الصناعة و بالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتهم ، ثم جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ، لتعجل باتخاذ الحكومات المنتجة موقفا موحدا تمخض عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول ' أوبك ' كوجهة موحدة للمنتجين ، و كان الهدف المعلن للمنظمة هو منع أسعار البترول من الانخفاض مجددا على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات و بين الدول المنتجة ، استطاعت المنظمة بالفعل من تثبيت الأسعار المعلنة للبترول عند مستواها في أوت ولأكثر من ١٠ سنوات بعد ذلك.

٢- التسعير في ظل سيادة قانون العرض و الطلب على السوق النفطية (تسعير البترول بعد التصحيح السعري)^(٦)

لم تكن أسعار النفط في المراحل السابقة تخضع لقانون العرض و الطلب و إنما لصالح الطرف الذي يسيطر على السوق النفطية ، لكن بعد أزمة ١٩٧٣ و ما أحدثته من اضطراب طورت الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام لتفادي تقلبات الأسعار أهمها الأسواق النفطية الآجلة و البورصات النفطية منذ ١٩٨٠ و شجعت على زيادة إنتاج الدول من خارج الأوبك مما قلل من سيطرة المنظمة في مجال التسعير ، و فتح المجال أمام قوى السوق و ميكانيزمات العرض و الطلب للتأثير على أسعار النفط

التطور التاريخي لأسعار البترول و محدداته في السوق النفطية :

عرفت أسعار البترول تطورات عديدة حيث أنها تغيرت مع تغير الظروف و الأوضاع السياسية و الاقتصادية ، كما أنها تأثرت بمختلف الأزمات التي مرت على السوق النفطية ، و تاريخ أسعار البترول طويل و حافل منذ اكتشافه عام ١٨٥٩ ، و لأن فترة دراستنا تبدأ من فترة ١٩٨٠ سنكتفي بتحليل تطور أسعار البترول بداية من هذه الفترة إلى غاية يومنا هذا بالنسبة لمحددات أسعار البترول فهي كثيرة سنكتفي بذكر بعضها فقط

أولا : تطور أسعار البترول في الفترة ١٩٨٠-٢٠١٤

١- فترة الثمانينات^(٧)

استمرت الأسعار في ارتفاعها خلال الأعوام من ١٩٨٠ حتى منتصف عام ١٩٨١ فقد تم تعديل سعر خام القياسي من ٢٤ دولارا إلى ٢٦ دولارا في عام ١٩٨٠ و رغم ذلك فإن الأسعار الفورية استمرت في الارتفاع إلى أن وصلت في ديسمبر ١٩٨٠ إلى ٤٠.٦٠ دولار لخام القياس بينما لم يستطع حتى ذلك التاريخ أن يلحق السعر الرسمي بالسعر الفوري ، حيث بلغ السعر الرسمي في نهاية عام ١٩٨٠ إلى ٣٢ دولارا للبرميل و من أسباب ذلك نشوب الحرب العراقية الإيرانية

وقد استمرت الأسعار الرسمية لخام القياس على مستواها الذي قررت الأوبك في جنيف في أكتوبر ١٩٨١ وهو ٣٤ دولارا لخام القياس في نهاية ١٩٨٢ ، إلا أن الأسعار الفورية أخذت في الانخفاض في نهاية العام بمعدل قدره ٣ دولار لتصل إلى ٣٠.٩٢ في نهاية عام ١٩٨٢.

وفي عام ١٩٨٣ ازداد تأثير السوق الفورية و تلاعب المستهلكين الكبار بكميات المخزون و انخفاض الطلب العالمي على نفط الأوبك مما أدى بالمنظمة إلى خفض الأسعار بصورة جوهرية و لأول مرة بعد رفعها في عام ١٩٨٣ حيث تم خفض سعر خام القياس من ٣٤ دولارا إلى ٣٠ دولارا في شهر فيفري ١٩٨٣

وفي عام ١٩٨٤ استمرت الأسعار الرسمية ب ٢٩ دولارا بينما انخفضت الأسعار الفورية إلى ٢٧.٧٥ دولارا للبرميل في نهاية ذلك العام ، و وصل ٢٨ دولارا للبرميل عام ١٩٨٥ نتيجة قرار اجتماع أعضاء المنظمة في جانفي ١٩٨٥ بجنيف ، شهد عام ١٩٨٦ تذبذبا عنيفا في الأسعار النفطية نتج عن الفوضى التي عمت السوق النفطية بسبب حرب الأسعار ، و قد شهدت السوق النفطية تحسنا طفيف على مستوى الأسعار بسبب حرب الأسعار ، حيث تراوحت بين ١٣ و ١٥ دولار للبرميل ، و اختتم هذا العام أحداثه باجتماع ديسمبر بالاتفاق على تخفيض إنتاج للنصف الأول من عام ١٩٨٧ قدره ١٥.٨ مليون برميل يوميا و بدء العمل بسعر الإشارة البالغ ١٨ دولار للبرميل ، في شهر نوفمبر ١٩٨٨ عقدت الأوبك اجتماعا في فيينا قررت فيه تحديد سقف الإنتاج بـ ١٥.٨ مليون برميل لليوم ستة شهور تنتهي في شهر جويلية ١٩٨٩ و الالتزام بسعر رسمي عند ١٨ دولار للبرميل

٢-فترة التسعينات^(٨)

تعرضت السوق البترولية في بداية التسعينات لازمة حادة تمثلت في حرب الخليج الثانية ، ارتفعت الأسعار على أثرها في الأشهر الأولى للحرب فقط حتى بلغت سقف ٤٠ دولار للبرميل قد بدأت رحلة الهبوط و التآكل و شكل نظام النفط مقابل الغذاء الصادر عن الأمم المتحدة نقطة بارزة في العقوبات الدولية المفروضة مرة أخرى بانخفاض مريع لأسعار الزيت الخام حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن نيويورك و واشنطن ولاحق في الأفق أزمة أمريكية متعددة الأبعاد على الوطن العربي

٣-الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤:

لقد شهد الاقتصاد العالمي منذ مطلع العام ٢٠٠١ تراجعاً شديداً في معدلات نمو حيث تعرض لأسوء حالة تباطؤ لم يشهدها منذ ٨ سنوات من قبل ، ثم جاءت أحداث ١١ سبتمبر في الوم أ من حدة هذا التباطؤ ليتحول الحديث من تباطؤ في النمو الاقتصادي إلى حالة ركود و كساد ، حيث أن الارتباط بين اقتصاديات دول العام المتخلف و بين أكبر اقتصاد وهو الاقتصاد الأمريكي يعد ارتباطاً وثيقاً فقد انتشر هذا الركود إلى مختلف هذه الاقتصاديات ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن هذه التطورات و التي أثرت بشكل محسوس على الطلب العالمي من النفط الخام الامر الذي أدى إلى تدهور أسعار النفط فقد شهدت مستويات أسعار سلة الأوبك انخفاضا بنسبة ١٦% خلال عام ٢٠٠١ مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٠ ، حيث بلغ معدل سعر الأوبك ٢٣.١ للبرميل

عام ٢٠٠١ بعد أن بلغ ٢٧.٦ دولار للبرميل عام ٢٠٠٠ ، و استمر الاتجاه التنازلي للأسعار في الأشهر التالية إلى أن بلغ ١٧.٦ دولار للبرميل في نهاية العام ٢٠٠١ ^(٩) و الجدول التالي يبين تطور أسعار البترول في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤

جدول (٠١) تطور أسعار البترول في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤.

الوحدة : دولار أمريكي

السنوات	سعر بترول الجزائر (مزيج صحاري)	الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك
٢٠٠١	٢٤.٧٤	٢٣.١٢
٢٠٠٢	٢٤.٩١	٢٤.٣٦
٢٠٠٣	٢٨.٧٣	٢٨.١٠
٢٠٠٤	٣٨.٣٥	٣٦.٠٥
٢٠٠٥	٥٤.٦٤	٥٠.٦٤
٢٠٠٦	٦٦.٠٥	٦١.٠٨
٢٠٠٧	٧٤.٦٦	٦٩.٠٨
٢٠٠٨	٩٨.٩٦	٩٤.٤٥
٢٠٠٩	٦٢.٣٥	٦١.٠٦
٢٠١٠	٨٠.٣٥	٧٧.٤٥
٢٠١١	١١٢.٩٢	١٠٧.٤٦
٢٠١٢	١١١.٤٩	١٠٩.٤٥
٢٠١٣	١٠٩.٣٨	١٠٥.٨٧
٢٠١٤	—	٩٦.٢٩

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الأوبك ٢٠١٢ ، ٢٠١١ ، و ٢٠١٤

www.OPEC.org

عرفت أسعار النفط خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨ منحا تصاعديا اتسم بالارتفاع حيث كانت الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك ٢٣.١٢ دولار و ارتفعت إلى ٩٤.٤٥ دولار في سنة ٢٠٠٨ ، ثم عرفت انخفاض في مطلع سنة ٢٠٠٩ قدر ب ٣٣.٣٩ دولار أمريكي و يعود السبب على أن سنة ٢٠٠٨ عرفت تقلبات كبيرة (أزمة الرهن العقاري) حيث أثرت على أسعار النفط

في سنة ٢٠١٠ قامت المنظمة بخفض الحصص الإنتاجية ليصل إجمالي الخفض إلى ٤.٢ برميل في اليوم و هو أعلى مستوى للخفض على الإطلاق ، مما أدى إلى بداية التحسن في أسعار النفط نتيجة لقرارات الخفض المطبقة في عام ٢٠٠٩^(١٠)، حيث ارتفعت الأسعار إلى ٧٧.٤٥ ، ١٠٧.٤٦ ، ١٠٩.٤٥ ، ١٠٥.٨٧ دولار للبرميل في السنوات ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ على التوالي
أما بالنسبة لتحليل أسعار سنة ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وضح في الجدول التالي :

جدول (٠٢) التغير في أسعار سلة أوبك الشهرية (٢٠١٤-٢٠١٥)

الوحدة الدولار الأمريكي

الشهر	سعر سلة أوبك	التغير عن الشهر السابق	التغير عن الشهر المماثل عن العام السابق
جانفي ٢٠١٤	١٠٤.٧	٣	٤.٦
فيفري ٢٠١٤	١٠٥.٣	٠.٧	-٧.٤
مارس ٢٠١٤	١٠٤.٢	-١.٢	-٢.٢
أفريل ٢٠١٤	١٠٤.٣	٠.١	٣.٢
ماي ٢٠١٤	١٠٥.٤	١.١	٤.٧
جوان ٢٠١٤	١٠٧.٩	٢.٥	٦.٩
جويلية ٢٠١٤	١٠٥.٦	-٢.٣	١.٢
أوت ٢٠١٤	١٠٠.٨	٤.٩	-٦.٨
سبتمبر ٢٠١٤	٩٦	٤.٨	-١٢.٧
أكتوبر ٢٠١٤	٨٥.١	١٠.٩	-٢١.٦٠
نوفمبر ٢٠١٤	٧٥.٦	-٩.٥	-٢٩.٤
ديسمبر ٢٠١٤	٥٩.٥	-١٦.١	-٤٨.٢
جانفي ٢٠١٥	-٤٤.٤	-١٥.١	-٦٠.٣
فيفري ٢٠١٥	٤٥.١	٩.٧	-٥١.٣

المصدر : تقارير شهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية و الدول الأعضاء لشهر جانفي-فيفري-مارس-أفريل، الإدارة الاقتصادية ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
نلاحظ الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول في ديسمبر ٢٠١٤ و جانفي ٢٠١٥ يعود لمجموعة من الأسباب أهمها تراجع استهلاك الدول للبترول و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، و ذلك راجع إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية طورت استخدام الغاز الصخري مما هيأها لان تصبح دول مصدرة للغاز الصخري و بالتالي التخلي أو التقليل من استهلاك نفط الشرق الأوسط^(١١)

ثانيا : محددات سعر النفط

ترتبط أسعار النفط عادة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي و ينظر إليها على أنها المحرك الرئيسي لظاهري التضخم المرتفع و الركود الاقتصادي ، وقد وضعت مجموعة من التفسيرات النظرية إلزامية إلى شرح العوامل إلى تقف وراء تغيرات أسعار النفط لاسيما على المدى الطويل وفيما يلي بعض العناصر المحددة لأسعار النفط

١- مستوى النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة^(١٢)

يعتبر النفط و الطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج ، إذ أن التقدم الاقتصادي الحاصل حاليا مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية و النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم ، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و توسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتما على ارتفاع الطلب العالمي على النفط و بالتالي ارتفاع السعر و في المقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي و بالتالي انخفاض سعر النفط

٢- المضاربة في الأسواق المالية :

لاشك أن المضاربة ساهمت إلى حد كبير في عدم الاستقرار في الأسواق النفطية و إنها إضافة عامل تعقيد جديد لمحاولة توقع أسعار النفط الخام المستقبلية ، و ما يؤكد ذلك تقلص صفقات البيع طويلة الأجل^(١٣) ، حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار إلى إقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية في حين تؤدي التوقعات المتشائمة إلى تخلصهم من هذه العقود عن طريق بيعها في السوق ، مما يؤدي إلى انخفاض السعر^(١٤)

٣- انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي^(١٥)

من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها اثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي على مدى السنوات الخمس الماضية ، ففي حين أن العلاقة بين أسعار النفط و الدولار معقدة و لا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان ، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار و العكس بالعكس ، فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن انخفاض سعر صرف الدولار سيخفض بذلك تسعير النفط في السوق و من ثم سيزيد الطلب عليه ، و في حال ترك السوق يتوازن وفقا للظروف الجديدة ، انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الاخرى ، سيرفع سعر النفط بالدولار

٤- نوعية الخام^(١٦)

يوجد نوعين رئيسيين من زيت النفط يعرفان تجاريا بالزيت الخفيف light oil و الزيت الثقيل heavy oil و يعتمد هذا التصنيف على كثافة النفط و تجمع خاصية كثافة النفط إلى نسبة الهيدروكربونات الثقيلة فيه ، فكلما زادت هذه النسبة زادت كثافة النفط ، و في الحقيقة أن النفط الخفيف أكثر طلبا في السوق و أعلى سعا و ذلك بسبب إمكانية الحصول منه على كميات كبيرة من المشتقات البترولية و بالذات السولار و البنزين و هما المشتقان البتروليان الأكثر طلبا في العالم و يوجد تصنيف آخر للنفط يعتمد على نسبة الكبريت فإذا كانت نسبة منخفضة

يعرف باسم النفط الحلو sweet oil أما إذا زادت نسبة الكبريت فيصنف النفط على انه حامض sour oil و بالطبع فإن الأول هو الأكثر طلبا في السوق

٥- حجم الاستكشافات :

تكمن أهمية الاستكشافات البترولية في كونها عامل مؤثر على أسعار البترول من خلال أن تزايدها يدل على توافرها و بالتالي فإن الأسعار ستبقى منخفضة على الأقل في المدى القريب

٦- التوترات السياسية^(١٧)

في بعض الدول المنتجة للنفط نتيجة المخاوف التخريبية التي تحيط بمناطق الإنتاج المهمة ، كما تمثل الأزمة النووية الإيرانية و تهديد الولايا المتحدة الأمريكية بضررها فإنها تعرضت للهجوم فإن أسعار البترول سترتفع اكبر لأن إيران تمتلك ثاني اكبر الاحتياطات العالمية ، أضف إلى ذلك معظم إنتاج الكويت و الإمارات و قطر و البحرين يمر عبر مضيق هرمز و سوف تلجا إيران إلى إغلاق هذا المضيق إذا تعرضت الهجوم ، يضاف إلى ذلك تصاعد أعمال العنف في نيجيريا و التي تقع في المرتبة الأولى بين الدول الأفريقية المصدرة للنفط

٧- التغيرات المناخية :

تؤدي الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير و الزلازل و البراكين إلى تعطيل البنية التحتية لإنتاج النفط و تكريره^(١٨) ، كما انه يلاحظ أن الطلب العالمي للنفط و مشتقاته يزداد عندما تنخفض درجات الحرارة (الشتاء) حيث يزداد استخدام جميع مصادر الطاقة و النفط من أبرزها و بالتالي فزيادة الطلب العالمي للنفط تؤدي إلى ارتفاع الأسعار و العكس في حالة ارتفاع درجات الحرارة.

التشخيص الاقتصادي :

يشكل النفط في الجزائر جوهر الدورة الاقتصادية و يظهر تأثيره في اقتصاد ريعي مثل اقتصادنا و تتجلى هذه التبعية لأسعار النفط في كل المتغيرات الاقتصادية تقريبا فهي تؤثر على :

١- الاستقرار الخارجي : من خلال الأرصدة للميزان التجاري ، و ميزان الحساب الجاري و ميزان المدفوعات إلى جانب معدلات الاحتياطات من الصرف الأجنبي و سعر صرف العملة

٢- الاستقرار الداخلي : و يمكن ان يتجلى هذا التأثير من خلال وضعية الموازنة العامة للدولة و دور الجباية النفطية في هذه الموازنة و معدلات النمو و البطالة و استقرار الأسعار ، و نسبة الإنفاق الحكومي و الاستهلاك و في دراستنا هذه سوف نركز على التأثير المزدوج لأسعار النفط على الموازنة العامة للدولة و ميزان المدفوعات

الدراسة القياسية :

من اجل إثراء هذه الدراسة سوف نعمل الى اجراء تحليل قياسي و انحدار لمتغيري رصيد الموازنة العامة من جهة و رصيد ميزان المدفوعات من جهة اخرى على اسعار النفط في دراسة قياسية مزدوجة كما اسلفنا و يكون فيها :

- المتغير المستقل : و هو اسعار النفط في الجزائر يعتمد على قيمة البرميل سنويا

-المتغير التابع الاول : وهو مؤشر للتوازن او الاستقرار الداخلي اي رصيد الموازنة العامة و ذلك بإجراء نسبة الايرادات على النفقات فإذا كانت النفقات النسبة = ١ فهي رصيد صفري و اذا كانت أكبر من الواحد فهذا يعني رصيد موجب او فائض اما في حالة كون النسبة اقل من الواحد فهو رصيد سالب او عجز

-المتغير التابع الثاني : وهو مؤشر التوازن الخارجي اي نسبة الصادرات على الواردات و هذا يعني ان :

$$1 = \frac{x}{M} \text{ تعادل} \quad 1 > \frac{x}{M} \text{ عجز} \quad 1 < \frac{x}{M} \text{ فائض}$$

و سوف نختار عينة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٤ اي n=25

و نرمز للمتغيرات بالرموز :

-اسعار النفط VB

-رصيد الموازن العامة SB

-رصيد ميزان المدفوعات BP

اولا علاقة اسعار النفط برصيد الموازنة العامة : بعد ان تطرقنا الى العلاقة النظرية الاقتصادية لعلاقة اسعار النفط برصيد الموازنة العامة للدولة ، يمكن ان نحري دراسة قياسية للعينة المختارة و نقدر هذه العلاقة من خلال :

١-الاستقرارية : أو صفة السكون و قد اخترنا اختبار ديكي فولار المطور نظرا لاحتواء السلسلتين على بواقي و بعد الاستعانة ببرنامج **E.Views** حصلنا على مايلي :

المتغير	المستوى	الفرق I	القيمة الحرجة	
VB	0.89	-4.92	%1	-3.76
			%5	-3
			%10	-2.64
SB	-1.68	-4.89	%1	-2.66
			%5	-1.95
			%10	-1.60

من اعداد الباحث على مخرجات E.Views8

من خلال نظرة سريعة على الجدول (٣) يمكن القول أن كلا من السلسلتين VB و SB لم تستقر في المستوى الا بعد اجراء الفرق الاول لهما

اختبار التكامل المتزامن :

يمكن اللجوء الى عدة طرق الاختبار التكامل المتزامن او المشترك بين السيلتين مع الاستعانة بعدة اختبارات وفي المقابل قد نختبر وجود هذا التكامل انطلاقا من البواقي و بعد اختبار الاستقرار أو جذر الوحدة التسلسلية البواقي يمكن الخروج بقرارين

١- اذا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة فهذا يعني عدم وجود تكامل متزامن بين VB و SB

٢- اذا كانت سلسلة البواقي مستقرة فذلك معناه وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين في المدى الطويل بشرط وجود انحدار احد المتغيرين على الاخر و في حالتين هذه :

بمعنى

حيث ان U_t هي سلسلة بواقي و بعد اجراء الاختبار تحصلنا على ما يلي :

جدول رقم (٤) نتائج اختبار $DF GLS$ على البواقي

احصائية T للبواقي	القيم الحرجة	T المستوى	T للفرق I
-3.98	%1	-2.71	GLSRESID ₍₋₁₎
	%5	-1.96	-2.82
	%10	-1.96	-3.98

و من خلال نظرة سريعة على معطيات هذا الجدول يمكن القول أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى ولا داعي لإجراء الفرق الأول لها مما يؤكد فرضية وجود تكامل متزامن بين VB و SB مع تسجيل ملاحظة هي انه يمكن اختبار وجود هذا التكامل من عدمه باختبارات أخرى مثل Johansen أو Angel-granger.

و بعد التأكد من وجود التكامل المشترك أو المتزامن سوف نلجأ إلى التقدير باستعمال نموذج تصحيح الخطأ ECM حتى نتمكن من قياس هذه العلاقة في الأجلين القصير و الطويل و بعد التقدير تحصلنا على :

جدول (٥) تقديم نموذج ECM

Error correction	S(SB)	T
Coint E91	-٠.٢٧	-١.٦٣
D(SB) (-1)	٠.٥	٠.٢٦
DVB(-1)	٢.٧	٠.٥٧
C	١٢.٤١	٢.١١

SB(-1)		١.٠٠٠	/
VB(-1)		٤.٢٩	٥.٠٤
C		١.٢٩	/
R ²	٠.٨٥	F	٦.٣٥

من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج E.Veius8

من خلال القاء نظرة على الجدول نلاحظ انه تفصيل العلاقة في المدى الطويل على العلاقة في المدى القصير كما ان معلمه التكييف قد جاءت سالبة و هو ما يقتضيه تقدير هذا النموذج

و تعني قيمة ٠.٢٧- انه في حالة انخفاض الاسعار فسوف اي حدوث صدمه فإن سلوك رصيد الموازنة العامة يحتاج الى حوالي ٢٧ شهر ليعود الى وضعه التوازني اي يتكيف

ثانيا : علاقة اسعار النفط برصيد ميزان المدفوعات

و يعتمد في هذه العلاقة على الدراسة القياسية كذلك فبعد التأكد من وجود النموذج الانحداري التالي :

والذي يعني وجود علاقة انحدارية يمارسها سعر النفط على التغير في رصيد ميزان المدفوعات و لهذا سوف نختبر مدى استقرارية هذه العلاقة

١-اختبار الاستقرارية : و سمي اختبار صفة السكون او الجذر الاحادي كما اسلفنا و بعد اجراء التقدير تحصلنا على مايلي

جدول(٦) اختبار صفة السكون (الاستقرارية)

المتغير	المستوى	الفرق I	القيمة الحرجة
VB	٠.٨٩	-٤.٩٢	١% -٣.٧٦
			٥% -٣
			١٠% -٢.٦٤
BP	٠.٦٦	-١١.٣٦	١% -٢.٦١
			٥% -١.٩٣
			١٠% -١.٥٤

و من خلال معطيات الجدول نلاحظ ان السلسلتين VB و BP غير مستقرين في المستوى ولا يمكن أن تستقرا إلا بعد إجراء الفرق الاول

اختبار التكامل المتزامن : بما ان السلسلة الزمنية صغيرة نسبيا يمكن عندئذ تطبيق نماذج ARDL او الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع الذي تظهر فعاليته في العينات الصغيرة و هذه الطريقة لها منهجها القياسي الخاص في التكامل المتزامن بالاعتماد على اختبار WARD و هو يتبع توزيع F الغير معياري الذي يقارن بين الحدين $I(0)$: لا يوجد تكامل مشترك

$I(1)$: يوجد تكامل مشترك و لهذا سمي باختبار الحدود و بعد التقدير تحصلنا على الجدول التالي :

جدول (٧) اختبار الحدود للتكامل المتزامن *

الشكل الدالي	F-WARD	الاحتمال	K
$F(BP/VB)$	١٢.٨٣	٠.٠٠٠	١
	$I(1)$	$I(0)$	الحدود
	٩.٦٣	٨.٧٤	%١
	٧.٣	٦.٥٦	%٥
	٦.٢٦	٥.٥٩	%١٠

* Table c1 .v case v with unrestricted intercept and unrestricted trend

اختبار السببية : بعد أن تأكد من عدم استقرارية السلاسل الزمنية و بكاملها تحاول اختبار مدى وجود العلاقة السببية نسبيا

جدول (٨) اختبار نسبية Granger

Null hypothesis	Obs	F-stat	Prob
VB does not granger cause SB	٢٤	٤.٤٧	٠.٠٥
SB does not granger cause VB	/	١.٧٧	٠.٥١
VB does not granger cause BP	/	٤.٨٨	٠.٠١
BP does not granger cause VB	/	٠.٤٤	٠.١٩

من إعداد الباحث بناء على معطيات E.Views

و من خلال الجدول نلاحظ أن السببية المعنوية كانت في اتجاه واحد فقط أي أن VB تسبب كلا من SB و bp وليس العكس

-نتيجة الارتباط BP سعر النفط فانها لم تستقر إلا بعد إجراء الفرق الأول
-توجد علاقة سببية معنوية من ذات اتجاه واحد بين VB من جهة و BP و SB من جهة اخرى و هذا يدعم
النظرية الاقتصادية خاصة بين VB و BP

النتائج الاقتصادية :

انطلاقاً من النتيجة القياسية الاخيرة فإن اسعار النفط تؤثر على رصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات و لكن
تأثيرها يتجلى أكثر في ميزان المدفوعات و ذلك ان ٩٦% من الصادرات هي من النفط و بالتالي احتمال العجز
وارد جدا في حالة انخفاض اسعار النفط

-بينما رصيد الموازنة العامة فهو مستقل بعض الشيء عن اسعار النفط اي ما يسمى بالجباية المحلية التي لا تتأثر
بالإيرادات النفطية ' سعر النفط'

-اثر الاستثمار الأجنبي هو عكسي لأنه وافد في غالبية العظمي و بالتالي يشكل عجزاً في ميزان المدفوعات --
-رصيدا الموازنة العامة و ميزان المدفوعات يتأثران بسعر النفط و لا يؤثران فيه ذلك ان هذا الأخير هو متغير
خارجي تتحكم فيه عوامل اخرى قد لا يستوعبها اقتصاد الجزائر وانما العرض العالمي من انتاج النفط و بعض
العوامل الخارجية الاخرى هي من تتحكم في سعر النفط

النتائج القياسية :

-اتسمت سلسلة VB بعدم الاستقرار في مستواها و لم تستقر إلا في الفرق الأول و يفسر ذلك بالتطور البارز
في أسعار النفط خلال الفترة الدراسة اي ابتداء من سنة ٢٠٠٠ تم الانخفاض المفاجئ في اكتوبر ٢٠١٤
-أما سلسلة SB و نتيجة لارتباطها الوثيق ب VB فقد سلكت نفس السلوك مما يؤكد تكامل السلسلتين
-التأخير الأمثل في نماذج ARDL كان بفترة واحدة لوجود علاقة تكاملية بين VB و BP
اخترنا نماذج ECM لأنها يمكن أن تفصل التأثير في المدى القصير عنه في المدى الطويل و هذا يلائم العلاقة بين
SB و VB

-مع الإشارة ان إحصائية F-WALD اكبر من $I(1)$ عند ١% مما يؤكد وجود تكامل متزامن بين VB و
BP

-بالأخذ بعين الاعتبار أننا نتحصل على قيم الحدود $I(0)$ و $I(1)$ من الجدول غير المعياري لفيشر

الإقتراحات :

بعد سردنا لنتائج الدراسة الاقتصادية والقياسية يمكننا ومن خلال هذه النتائج أن ندلي بالإقتراحات التالية:
* تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام أكثر بالقطاعات الأخرى سواء تعلق الأمر بالقطاعات
الصناعية أو الزراعية أو الخدماتية .

- * يمكن القول أن الزيادة في أسعار النفط لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية في المدى القصير لكن سرعان ما تتحول هذه النتائج إلى سلبية في المدين المتوسط والبعيد وللتخلص منها يجب وضع سياسات بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الإقتصاد الحقيقي وعائدات النفط
- * استخدام الطاقات البديلة المتجددة والغير متجددة لحماية الإقتصاد من التبعية للنفط الآيل للزوال.
- * يجب على الحكومة الجزائرية أن تستثمر عوائدها النفطية بفعالية أكثر وأن تحاول تقسيم هذه العوائد ما بين الأجيال .
- * تطوير البحث والإبتكار في مجال الطاقة الشمسية لأن صحراء الجزائر من أكثر المناطق عرضة للشمس فالجزائر ليست مصدر للنفط فقط بل مصدر كبير للطاقة الشمسية .
- * تنظيم إطار قانوني يشجع ويحفز على الإستثمار في مجال الطاقات المتجددة والإهتمام به وتفعيله .

المراجع و الإحالات:

- (١)-أحمد محمد أحمد المنصوري ، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، شعبة الاقتصاد الإسلامي ، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية ، الدراسات العليا الشرعية ، جامعة أم العرب ، المملكة العربية السعودية ، ص ٣٠٠.
- (٢)-نعيم حمادي ، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في دول العربية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨ ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة حسنية بن بوعلي ، الشلف ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٠٠.
- (٣)-مولود بوعينة ، العلاقة بين سعر البترول و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية var ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر ٢٠١٠ ، ص ٣٠٣.
- (٤)-نواف الرومي ، منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام ، ط ١ ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ، الجماهيرية الليبية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٨-٢٤.
- (٥)-سيف الدين بوزاهر ، أسعار الصرف و أسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية - حالة الجزائر- ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، ٢٠١١ ، ص-٩٦-٩٧.
- (٦)-أحمد محمد أحمد المنصور ، مرجع سابق ، ص-١٩٥-٢٠٢.
- (٧)-نعيم حمادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧.
- (٨)-وهيبة مشدن ، اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٣ ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، فرع النقود و المالي ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٦.
- (٩)-إبراهيم بلقطة ، تطور أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ ، مجلة الباحث ، عدد ١٢ ، ٢٠١٣ ، ص ٩.
- (١٠)-سالم بوغرة السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك و انعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١١ ، مذكرة ماستر (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، شعبة العلوم الاقتصادية ، اقتصاد و تسيير بترولي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ٢٠١٣ ، ص ١٧.
- (١١)-نقلا عن مقالة لهذه الأسباب تنهار أسعار البترول ، حفيظ صوا ليلي ، جريدة الخبر ، الموقع الإلكتروني www.Elkhbar.com تاريخ الاطلاع ٢٠١٥/٠٦/٢١.
- (١٢)-نبيل بوفليج ، دور صناديق الثروة السياسية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع و الأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، فرع نقود و مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ٣ ، ٢٠١١ ، ص ٤٢.

- (١٣)-نبيل مهدي الجنابي و كريم سالم حسين ، العلاقة بين أسعار النفط الخام و سعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك و سيبية Granjer ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة القادسية ، ص ٥، الموقع الالكتروني www.ABBYY.com تاريخ الاطلاع ٢٠١٥/٠٦/٢١
- (١٤)-نبيل بوفلح ، مرجع سابق ، ص ٤٢.
- (١٥)-سعد الله داوود ، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على استقرار الأسعار ٢٠٠٨-٢٠١٠ ، مجلة الباحث ، عدد ٩ ، ٢٠١١ ، ص ٢١٦.
- (١٦)-محمد مصطفى الخياط ، أسعار النفط ...الصعود و المؤشرات ، مجلة الكهرباء و الغاز ، عدد ٩٢ ، افريل ٢٠٠٨ ، ص ٤.
- (١٧)-مصطفى بودامة ، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر ، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، ص ٠٩.
- (١٨)-محمد مصطفى الخياط ، الآثار المتوقعة للامانة المالية على قطاع النفط ، مجلة التكنولوجيا و الصناعة ، افريل ٢٠٠٩ ، ص ٤.
- ، الموقع الالكتروني www.ENERGY AND ECONMY.com تاريخ الاطلاع ٢٠١٥/٠٦/٢٣ الساعة ١٨:٠٧

الملخص: يعتبر النفط أهم سلعة إستراتيجية تستخدمها الدول للتأثير على الدول الأخرى، لذلك فإن تغير أسعاره بالارتفاع أو الانخفاض سوف يؤدي إلى جملة من الآثار والانعكاسات السلبية والإيجابية، وذلك تبعا لأسباب هذه التقلبات، لذلك حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية إبراز أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الصدمة النفطية الحالية والنتائج المترتبة عليها، وقد توصلنا إلى أن الأسباب عديدة ومتعددة وأبرزها ارتفاع سعر الدولار مقارنة بالعملة الأخرى وكذلك تبين لنا أن درجة تأثر الدول مختلفة، فمن الدول من استفادت من هذه التقلبات ونقص بها الدول الكبرى، ومنها من باتت تتخبط في دوامة الخروج منها لن يكون بالشيء الهين ومن ذلك الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النفط، سلعة إستراتيجية، التقلبات، الصدمة النفطية.

Abstract :

The oil considers more important strategic merchandise uses her the states for the impact on the states the other, therefore the his change of prices in the rise or the drop will performs to a number of the effects and the negative reversals and the positivity, and that depending on for reasons of this volatilities, therefore this research paper tried through showing the more important reasons which led to occurrence of the oil current shock and the resulting results on her, and reached until her the many and numerous and produced reasons rise price of the dollar comparative in the currencies the other and likewise clarity for us that degree effect of the different states, so who the states from benefited mn from this volatilities and intend in her the biggest states, and from her from became stumbling in a tornado the exit from her the easy thing is not in and who that Algeria.

Key words : The oil, strategic merchand, oil shock.

المقدمة: يتزايد ارتباط الحياة العصرية باستخدام الطاقة بصفة عامة وبالنفط بصفة خاصة، ولهذا فإن تغيرات الأسعار تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على مستويات التنمية كما تؤثر أسعار الطاقة على تكاليف الأنشطة الاقتصادية بدرجة تؤدي إلى تغير مستوى منافسة هذه الأنشطة مع مثيلاتها في الدول الأخرى، ويعتبر النفط مادة إستراتيجية هامة لاقتصاد أي دولة في العالم، سواء أكانت منتجة أم مستهلكة، مما يعني تضافر مجموعة من العوامل غير الاقتصادية (منها السياسية والإستراتيجية والاجتماعية)، مع العوامل الاقتصادية بصورة متشابكة، تجعل تسعير النفط أمرا يندر أن تجتمع عليه الآراء ولهذا يتأثر سعر النفط بمجموعتين من العوامل؛ ترتبط الأولى منها بالعوامل الاقتصادية التي تحددها قوى السوق، وترتبط الثانية بالعوامل السياسية والمؤسسية، وتتقارب قوة تأثير كل مجموعة على السعر من وقت لآخر.

وهذا ما يتجلى في الصدمة النفطية الحالية حيث تضافرت جملة من الأسباب والعوامل التي أدت إلى حدوث هذه الصدمة، والتي عصفت باقتصاديات الدول المنتجة وبصفة خاصة دول الأوبك والتي باتت تتخبط في دوامة الخروج منها ليس بالأمر الهين، فمن عدم قدرة دول المنظمة على فرض رأيها فيما يتعلق بتحديد سعر النفط، إلى الصراع الداخلي بين أعضائها، فالقوة الأمريكية الضاربة على جميع الأصعدة.

انطلاقا مما تقدم، يمكن طرح التساؤل التالي:

فيما تتمثل أبرز الأسباب والعوامل الكامنة وراء التقلبات النفطية الحالية؟ وماهي انعكاساتها على الاقتصاديات المختلفة؟

١. **الفرضيات:** يمكن صياغتها على النحو التالي:

- إن الارتفاع المستمر الذي يعرفه الدولار الأمريكي في مقابل العملات الأخرى يعتبر العامل الرئيس وراء انخفاض أسعار النفط.
 - يعرف الاقتصاد العالمي مرحلة من الركود وذلك بسبب الانكماش الذي تعرفه بعض الاقتصادات الكبرى أمثال الصين والتي تراجعت وارداتها بشكل كبير خلال السنتين الأخيرتين.
 - من الدول من عرفت ركودا وانكماشاً في اقتصادها على إثر انخفاض أسعار النفط ومن ذلك دول الأوبك، ومن الدول مع عرفت تحسناً كبيراً في مؤشراتها الكلية على غرار تركيا.
٢. **أهداف الدراسة:** يكمن الهدف من إجراء هذه الدراسة في التعرف على واقع الصدمة البترولية الحالية وذلك من خلال تحليل أسباب وقوع الصدمة واستنتاج الآثار المترتبة عليها.
٣. **أهمية الدراسة:** تستقي هذه الدراسة أهميتها من تراجع الدور الذي كان يلعبه البترول كسلعة إستراتيجية وأصبح بمثابة سلعة خاضعة لقوى العرض والطلب في ظل اكتشاف مصادر أخرى بديلة عن الطاقة البترولية كظهور الغاز الصخري وما يحمله من رهانات وتحديات للاقتصادات التي سوف تعول عليه كمصدر بديل عن النفط.

٤. **هيكل الدراسة:** للوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة، ارتأينا تقسيمها إلى المحاور التالية:

المحور الأول: أسباب تقلبات أسعار النفط.

المحور الثاني: تداعيات تقلبات أسعار النفط.

المحور الثالث: الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط.

المحور الأول: أسباب تقلبات أسعار النفط.

لقد تباينت الأسباب التي أدت إلى التقلب في أسعار النفط، فقط تراوحت ما بين أسباب اقتصادية وسياسية وإيديولوجية.

١. **سياسة منظمة الأوبك :** تلعب سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك الدور الأهم في تحديد سعر النفط الخام، فقد صرح عبد الله البدرى أمين عام المنظمة مؤخراً إلى أن الدول الأعضاء لن تسعى إلى تخفيض إنتاج النفط لكي تدعم الأسعار، بل أن المنظمة تعتمد على ارتفاع الطلب العالمي للنفط الذي بدوره سوف يدعم الأسعار. وأظهر تقرير لمنظمة أوبك منذ بضعة أيام أن أعضاء المنظمة قد أنتجوا حوالي ٣١.٢٥ مليون برميل يوميا خلال الربع الثاني من سنة ٢٠١٥ أي ٣ ملايين برميل إضافي عن حجم الطلب العالمي، ذلك يعني أنه حتى لو خفضت أوبك حجم إنتاجها اليومي بمقدار مليوني برميل يوميا فإن ذلك لن يدعم ارتفاع الأسعار. فالمشكلة الأساسية لمنظمة الأوبك وخاصة السعودية الدولة الأكثر تصديراً للنفط في العالم أنه ليست من مصلحتها تخفيض الإنتاج اليومي وذلك لحماية حصتها السوقية.
٢. **قوة الدولار الأمريكي :** بما أن النفط الخام مسعر بالدولار الأمريكي فلا شك أن قوة الدولار الأمريكي تؤثر سلباً على أسعار النفط وذلك بحكم الارتباط العكسي الذي يربط الدولار بأسعار النفط. ومع غياب أي تطورات من جهة منظمة أوبك في الفترة الأخيرة كان ارتفاع الدولار الأمريكي كفيلاً بتخفيض أسعار النفط لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ أشهر. توقعات السياسة النقدية الأمريكية كانت السبب المباشر لارتفاع الدولار الأمريكي حيث لحد الآن يتقرب السوق توقيت رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، فإن رؤية وتوقعات السوق بقيام الاحتياطي الفدرالي برفع أسعار الفائدة في القريب الآجل من شأنه أن يدعم الدولار الأمريكي ويضغط بشكل غير مباشر على النفط الخام.
٣. **عودة إيران:** إن توقيع الاتفاق النووي الإيراني في ١٤ يوليو السابق من شأنه إزالة العقوبات الدولية عن إيران، الجدير بالذكر أن الإنتاج الإيراني قد هبط من ٤ ملايين برميل يوميا إلى حوالي مليون برميل يوميا بعد العقوبات. ووفقاً لتصريحات وزير النفط الإيراني بيغن زنگنه في وقت سابق من الشهر أن إيران تنوي زيادة إنتاجها اليومي بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يوميا فور رفع العقوبات ومن ثم مليون برميل خلال الأشهر المقبلة، ثم أضاف السيد زنگنه أن إيران تسعى إلى الرجوع إلى مستويات إنتاجها السابق أي حوالي ٤ مليون برميل يوميا. إن زيادة إيران لإنتاجها سوف يؤدي إلى زيادة في الإنتاج العالمي وذلك وسط ثبات في الطلب العالمي.

٤. **الركود العالمي والصين:** إن الركود الاقتصادي وخاصة في الصين التي هي محرك أساسي للاقتصاد العالمي أثر بشكل مباشر على أسعار النفط، فترجع طلبات المصانع وخاصة الصادرات كان تأثيره سلباً على النفط حيث انخفضت الصادرات حوالي ٨.٣% بسبب ضعف الطلب على السلع الصينية كما تراجع مؤشر أسعار المنتجين إلى ٥.٤% والذي يعد أدنى مستوى منذ أكتوبر ٢٠٠٩. إضافة إلى ذلك تشير

التوقعات إلى احتمال تسجيل الصين معدل النمو الأدنى منذ سنين عديدة ليصل إلى ٧% أو حتى أدنى من ذلك. كل هذه العوامل تزيد من التأثير السلبي على النفط الخام.^١

٥. **الغاز الصخري:** جاء ما أصبح يعرف في أدبيات الطاقة بـ"ثورة الوقود الصخري Shale Oil & Gas Revolution" في الولايات المتحدة الأمريكية إيداناً بانبلاج عصر جديد من عصور الطاقة، إذ تمكنت الولايات المتحدة من خلال توظيف ما يعرف بعملية "التكسير الهيدروليكي Fracking" إضافة إلى تقنية "الحفر الأفقي" من الوصول إلى النفط والغاز "المحبوس" بين "المسامات" الصخرية. وقد أفضى ذلك إلى ارتفاع الإنتاج ليصل إلى ٨.٧ مليون برميل يومياً، أي بزيادة قدرها مليون برميل يومياً مقارنة بالعام الماضي (إضافة لإمدادات تزيد عن ٤ مليون برميل يومياً منذ عام ٢٠٠٥)، وتركزت هذه الزيادات في المكامن النفطية في Eagle Ford في ولاية "تكساس" و Bakken في ولاية "نورث داكوتا". وجاء هذا التطور ليجعل من الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط الخام -متجاوزةً المملكة العربية السعودية بحلول عام ٢٠٢٠ حسب منظور وكالة الطاقة الدولية-. وستتحول الولايات المتحدة بعد عام ٢٠١٥ من مستورد صاف للنفط إلى مصدر صاف للنفط. وانعكس هذا التطور على التوزيع الجغرافي للواردات الأمريكية والتي انخفضت بحوالي النصف.

ولولا هذه الزيادة في الإنتاج لكانت أسعار النفط ستصل إلى ١٥٠ دولاراً للبرميل، وفقاً لرؤية إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، في ظل الخشية من توقف الإمدادات من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.^٢

٦. **مخاوف من الانكماش الاقتصادي في أوروبا:** تسعى البنوك المركزية حول العالم عادة إلى الإبقاء على الانكماش قيد المراجعة والمراقبة. وقد دفع البنك المركزي الأوروبي مؤخراً باتجاه تجربة في أسعار الفائدة السلبية لتشجيع الإقراض المصرفي وشراء الأصول. ومن سوء الطالع، فإن البنك المركزي الأوروبي ربما تنفذ كل أدواته الرامية إلى إيجاد حزم تحفيزية جديدة. وذكر بيتر برايت، العضو في المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي أيضاً معدل التضخم المخيب للآمال في أوروبا، قائلاً إن أية تحسينات في اقتصاد المنطقة سوف يكون تدريجياً فقط.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يصبح الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة مصدر قلق، كما أن انخفاض أسعار النفط تميل إلى تقليل الأسعار في أماكن أخرى.^٣

٧. **هبوط أسعار الذهب:** عندما هبطت أسعار السلع وسرت إشاعات حول احتمال انتهاء طفرة أسعار السلع الحالية - أفادت تقارير بأن المستثمر العالمي جورج سوروس، والذي استطاع جمع ١.١ مليار دولار من المضاربة على الجنيه الإسترليني في ١٩٩٢ - قام ببيع كميات كبيرة من الذهب والفضة بعدما حقق أرباحاً وصلت إلى ٦٥%.

أما جون بولسون -الذي يدير أيضاً صندوقاً للتحوط واستطاع جمع أكثر من ٢٠ مليار دولار من مضاربات في سوق العقارات الأميركية- فقد قال للمستثمرين أنه لا يزال يستثمر أمواله الخاصة في الذهب.

لكن بولسون توقع ارتفاع سعر الذهب من ١٤٨٧ دولاراً للأوقية حالياً إلى أربعة آلاف دولار في السنوات الثلاث أو الخمس القادمة.

وقالت صحيفة الغارديان البريطانية إن اختلاف الآراء هذه حول سعر الذهب يعطي فكرة عن مدى الشكوك التي تحيط بالمعادن النفيسة والسلع الأخرى على الأقل على المدى القصير.

٨. الاتفاق السياسي بين الدول المؤثرة (نظرية المؤامرة): اتفاق أمريكي - سعودي يستهدف التأثير على الاقتصاد الروسي والإيراني.

المحور الثاني: تداعيات تقلبات أسعار النفط.

عندما صمم بعض الزعماء العرب على أن يكون "بترول العرب للعرب" تبخروا، وعندما حاول مصدق إيران تغيير قواعد اللعبة في سوق الطاقة، جرى إبعاده. هكذا بدل أن يكون النفط نعمة ومصدر قوة كان غالبا نعمة جعلت المنطقة العربية والشرق الأوسط مسرح مطامع كبار المستهلكين. ومنذ سنوات مع تحول الغاز الطبيعي إلى سلعة رئيسية في سوق الطاقة نرى تمركز صراعات وتجاذبات من روسيا وآسيا الوسطى إلى إيران وقطر وشرق المتوسط، وذلك بموازاة دخول الغاز الصخري الأميركي على الخط. ومن هنا تشكل الإحاطة بديناميكيات إنتاج الطاقة وحاجات القوى الصناعية الكبرى من الصين والهند واليابان، إلى دول الاتحاد الأوروبي مدخلا لفهم الاستراتيجيات الدولية والتوازنات قيد البلورة في ظل مناخ حرب باردة متجددة وغياب الحوكمة والزعامة في المنظومة الدولية.

منذ حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ واستخدام العرب لسلح النفط، قررت واشنطن تغيير إستراتيجيتها كي تركز هيمنتها الإقليمية وسبقها الدولي (السيطرة على البحار ومنابع الطاقة وممراتها). وقد أثار "التحدي العربي" العم سام إلى حد كشف وثيقة سرية بريطانية عن تفكير الولايات المتحدة الجاد حينها في إرسال قوات محمولة جوا للسيطرة على حقول النفط في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات خلال الحظر على صادرات النفط الذي فرضته الدول العربية عام ١٩٧٣ خلال حرب أكتوبر. وما لم يحصل حينها تم تحقيقه لاحقا إذا تابعنا الرعاية الأميركية لمسار الأحداث التاريخي من الحرب العراقية - الإيرانية في الثمانينات، إلى حرب تحرير الكويت في بداية التسعينات، وحرب العراق عام ٢٠٠٣.

تميزت السياسة الأميركية التقليدية حيال الشرق الأوسط بأبرز ثوابتها وهي حماية أمن إسرائيل وحماية أمن الطاقة، ولذا كان للرياض وزنها الدائم في الحسابات الأميركية، ولم يتأثر ذلك بالعلاقة الحميمة بين واشنطن وطهران الشاه. واليوم على ضوء الصراعات المحتملة من أوكرانيا إلى البحر الأحمر وبلاد الشام، تبرز من جديد أهمية الطاقة في حروب اليوم، ويبدو الدور السعودي مركزيا للدفاع عن المصالح الذاتية في لعبة السوق، مع أن البعض يلمح إلى استخدام سلاح النفط من جديد في مواجهة التحدي الإيراني والروسي، كما في مواجهة الإهمال الأميركي.

بالرغم من الحروب والصراعات المستمرة في ليبيا واليمن والعراق وسوريا، وخلافا للعادة في زمن التوتر، يستمر انخفاض أسعار البترول ووصل سعر البرميل هذا الأسبوع إلى ٨٣ دولارا، وهو أدنى مستوى خلال أربعة أعوام، والتفسير الواقعي يعزو ذلك إلى الزيادة الكبيرة في العرض، واستمرار المنحى التصاعدي للدولار. بيد أن خبراء اقتصاديين ومحللين سياسيين يفترضون وجود قرار من المملكة العربية السعودية يقضي

بزيادة إنتاج النفط كوسيلة ضغط على إيران، التي تحاول زيادة إنتاجها لتغطية العجز الحاصل في اقتصادها، ويذهب البعض إلى حد الكلام عن ترتيب أميركي- سعودي للضغط أيضا على روسيا التي تعاني من العقوبات الاقتصادية الغربية.

يمكن افتراض استخدام الرياض سلاح الطاقة في وجه طهران، حيث أن الحرس الثوري الإيراني له حصة في قطاع النفط، مما سيؤثر على ميزانيته للعمليات الخارجية. لكن انعكاس الانخفاض السلبي على الاقتصاد الإيراني (الذي يعاني أصلا من وطأة العقوبات الدولية المفروضة عليه) يمكن أيضا أن تتضرر منه الرياض واقتصادها، ولا يعتقد أن ربط الأمر بالاشتباك الإقليمي هو ربط منطقي.

نتيجة ارتفاع إنتاجها من النفط الصخري انتزعت الولايات المتحدة الموقع الأول في الإنتاج متقدمة على روسيا والمملكة السعودية، وهذا الانقلاب في خارطة الإنتاج بالإضافة إلى احتمال العودة القوية لإيران في حال رفع العقوبات عنها، زاد من البلبلة في السوق، وهذا يفسر رفع السعودية إنتاجها خدمة لمصالحها الاقتصادية في المقام الأول. تحرص الرياض على حفظ حصتها في الإنتاج لضمان دورها المركزي في منظمة أوبك.

وفي سياق قراراتها ونتيجة اعتمادها، أكثر فأكثر، على الأسواق الآسيوية، لا يستبعد أن تكون الرياض قد قررت استهداف صناعة النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة، إذ أن السعر المنخفض للنفط سيعطل الاستثمار لفترة (مقابل أقل من خمسة دولارات لاستخراج برميل الخام، يكلف برميل النفط الصخري استخراجا ونقلًا حوالي ٨٠ دولارًا).

لكن العامل السياسي في القرار السعودي غير مستبعد تماما، نتيجة تزامن انخفاض أسعار البترول مع ازدياد التوتر الجيوبولوتيكي في المنطقة، وتقدم تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وما يجري في اليمن من تقدم أنصار إيران نحو البحر الأحمر وباب المندب.

من خلال رفع الإنتاج وخفض الأسعار، تعتمد الرياض إستراتيجية تحاول من خلالها الحد من اندفاع قطاعي النفط والغاز الصخري المنافسين، أما الأهداف السياسية فأبرزها الضغط على إيران التي كانت عادة تطالب برفع الإنتاج، أما الآن فهي تطالب بخفضه لتحسين الأسعار وعدم تأثر ميزانيتها.

وفي هذا السياق يمكن أن يكون لبعض الدوائر الأميركية دور في محاولة الضغط على روسيا (التي تستخدم بدورها سلاح الغاز في أوروبا) من خلال زيادة الإنتاج والتصدير للخارج والضغط على مواردها النفطية. أما الصين التي تعتبر المستورد الأول لطاقة الخليج، فأخذت تسجل حضورا عسكريا مع إرسالها منذ فترة بسيطة مدمرتين إلى إحدى الموانئ الإيرانية.

إزاء هذه التحولات في سوق الطاقة، ومعركة واشنطن ضد "داعش"، واختبار القوة مع روسيا، يمكن لواشنطن التمسك بوجودها في الشرق الأوسط الكبير إلى جانب استدارتها نحو المحيط الهادئ وآسيا، وربما

تهدف من وراء الصفقة المرتقبة مع إيران إلى إعادة رسم استراتيجيتها كي تبتعد طهران عن موسكو، مقابل اكتفاء إيران بلعب دور الشرطي الإقليمي في جوارها القريب والابتعاد عن إسرائيل والبحر المتوسط. إنها مفاتيح اللعبة الكبرى المستمرة التي لن تتفكك ألغازها وأسرارها بسرعة، والتي تحاول الرياض وشقيقاتها ألا تكون من ضحاياها.^٤

وبذلك فإن التداعيات الناجمة عن فترة متواصلة من انخفاض أسعار النفط على قطاع الطاقة هي واسعة النطاق وعميقة.

وكانت السعودية قد قررت مؤخراً إنهاء دعم أسعار النفط. وبينما شكّل هذا القرار نقلة نوعية مهمة في قطاع سوق النفط، فإن آلية الاستقرار الذاتي لسعر النفط تبقى سليمة إلى حد كبير - تتخفّض الأسعار، يقلّ الإنتاج يقل العرض، ترتفع الأسعار.

كنتيجة مباشرة للأسعار المنخفضة، سيتم تقليص التنقيب والإنتاج. وبينما تستغرق الدورة عدة سنين، فإن العرض سينخفض وترتفع الأسعار. في نهاية المطاف، ربما سيدخل السوق مئات المجهزين الصغار الجدد، ولكن سيظل قلة من اللاعبين الكبار مسيطرين على عرض النفط في السوق. بهذه الطريقة، سنحصل حقاً على اقتصاد السوق المفتوحة.

إلا أن التغير الحقيقي لا زال في الطريق؛ يزداد الوعي لإبقاء الوقود المتحجر في مكانه الأرضية، إذا ما أريد للعالم أن يحقق أهدافه لوقف التغير المناخي وتجنب المستويات الخطرة من الاحتباس الحراري العالمي.

على هذه الخلفية، ليست المسألة إلا مسألة وقت قبل أن يتم تحديد سعر معقول لمصادر الطاقة الكربونية - بمعاقبة مسيبي التلوث الناتج عن انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون. وسيكون لتحديد هذا السعر وقع قوي على سوق النفط العالمية.

وبنفس الأهمية، يواجه النفط لأول مرة منافساً حقيقياً في قطاع النقل، الذي يشكل حالياً أكثر من نصف استهلاك النفط بأجمعه. ربما تكون المركبات الكهربائية سوقاً متخصصة حالياً، ولكن مع التقدم التكنولوجي - وخاصة في مجال البطاريات - فإن تلك المركبات ستتطور لا محالة لتصبح من عناصر النقل الأساسية كنتيجة لذلك ستخفّض من الطلب على النفط بشكل كبير.^٥

المحور الثالث: الآثار الناجمة عن التقلبات في أسعار البترول.

يمكن لنا أن نميز بين آثار إيجابية وآثار سلبية، كما يمكن أن نميز بين آثار على الدول المستوردة وكذا آثار على الدول المصدرة، كما أن هناك دولاً مستفيدة من هذه التقلبات ودولاً متضررة.

١. الآثار الإيجابية: نوجزها في:

- خفض التكاليف في الدول المنتجة للسلع والخدمات.
- زيادة النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة للنفط. (أثر المضاعف الاقتصادي).
- خفض التكاليف التشغيلية.

٢. الآثار السلبية: نوضحها في:

- تراجع الإيرادات النفطية.
 - تراجع النمو الاقتصادي للدول المصدرة: دخل الاقتصاد الفنزويلي مرحلة الركود بعد انكماشه للربع الثالث على التوالي هذا العام. وأعلن البنك المركزي أن الاقتصاد تقلص بنسبة ٢.٣ % خلال الربع الثالث من العام. وقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو إن اقتصاد بلاده تأثر بعدم الاستقرار السياسي وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. واتهم مادورو الولايات المتحدة بإغراق الأسواق بالنفط كجزء من الحرب الاقتصادية على روسيا. وقال البنك المركزي أيضاً إن التضخم بلغ ٦٣.٦ % خلال ١٢ شهراً حتى نوفمبر/تشرين الثاني، ليصبح أحد أعلى معدلات التضخم في العالم.
 - انهيار العملات للدول المصدرة للنفط.
 - انهيار سوق الأسهم.
 - انخفاض الإنفاق الاستثماري في مجال الطاقة.
 - انهيار بعض الشركات.
٣. الآثار بالنسبة للبلدان المستوردة:

يؤثر انخفاض أسعار النفط في البلدان المستوردة من خلال ثلاث قنوات هي أثر زيادة الدخل الحقيقي في الاستهلاك فانخفاض أسعار النفط يزيد دخل الأفراد لأن النفقات على النفط تقل وبالتالي يزيد الاستهلاك، وأثر الانخفاض في تكلفة إنتاج السلع النهائية وبالتالي في الأرباح والاستثمارات، والأثر في معدل التضخم. هذه الآثار الناجمة عن انخفاض أسعار النفط تختلف قوتها بين البلدان المستوردة للنفط. وحسب صندوق النقد الدولي، فإن أثر الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة أقل من الأثر في منطقة اليورو أو اليابان، فالولايات المتحدة تنتج حالياً أكثر من نصف النفط الذي تستهلكه.

وتعتمد آثار الدخل الحقيقي والأرباح على كثافة الطاقة في البلدان. فمثلاً ما زال كل من الصين والهند أكثر كثافة للطاقة من الاقتصادات المتقدمة، وبالتالي يستفيدان أكثر من انخفاض أسعار النفط. وفي الولايات المتحدة الأميركية تبلغ نسبة استهلاك النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣.٨ في المئة بينما تبلغ ٥.٤ في المئة في الصين و ٧.٥ في المئة في الهند وإندونيسيا. وبعض البلدان المستوردة للنفط قد يتأثر سلباً بانخفاض أسعار النفط خصوصاً البلدان التي تتلقى مساعدات وتحويلات من الدول المصدرة للنفط أو تصدر سلعاً وخدمات إليها.

٤. الآثار على الدول المصدرة:

أثار انخفاض أسعار النفط في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط فهي سلبية إذ ينخفض الدخل الحقيقي وكذلك أرباح إنتاج النفط إذ يقل الفرق بين السعر وتكلفة إنتاج برميل النفط. وهذا عكس ما يحصل في البلدان المستوردة للنفط. وكما هي الحال في البلدان المستوردة، يختلف تأثير انخفاض أسعار النفط بين البلدان المصدرة حسب اعتمادها على إنتاج النفط وتصديره. في روسيا، مثلاً، تقدر حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٢٥ في المئة و ٧٠ في المئة من الصادرات، و ٥٠ في المئة من إيرادات الحكومة، وفي دول مجلس التعاون تسجل حصة النفط في إيرادات الحكومات نحو ٢٢.٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي و ٦٣.٦ في المئة من الصادرات.

وتتجسد الآثار المباشرة لانخفاض أسعار النفط في البلدان المصدرة في شكل ميكانيكي في عجز الموازنة الحكومية. فالمملكة العربية السعودية أعلنت موازنة بنفقات قدرها ٢٢٩ بليون دولار تقريباً ويعجز تمويلي قدره ٣٨.٦ بليون دولار لعام ٢٠١٥. وذكر وزير المال إبراهيم عساف، أن المملكة ستمول العجز إما بالسحب من الاحتياطيات أو الاقتراض من أسواق المال. ولم تخفض المملكة موازنتها بل أبقتها في مستوى عام ٢٠١٤ على رغم انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات، وحسناً فعلت لأن الاحتياطيات التي تجمعت لديها في السنوات الماضية من جراء الفوائض المالية سواء في الموازنة أو في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لا بد من استخدامها وقت الحاجة.

وختاماً نقول إن الآثار المباشرة لهبوط أسعار النفط على اقتصادات البلدان المصدرة سلبية وعلى البلدان المستوردة إيجابية لكن مقدار الآثار يختلف من بلد إلى بلد. لذلك لا بد من قيام كل بلد بإجراء دراسة متأنية وعميقة لتحديد تقدير الآثار ورسم السياسات للتعامل مع الآثار المقدرة.^٦

٥. الدول المستفيدة من تقلبات أسعار النفط:

لعب النفط خلال الأعوام الماضية دوراً استراتيجياً في السياسات الدولية؛ كونه المصدر الأكبر والأهم للطاقة بالعالم والمحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، لكن ما حدث في الفترة الأخيرة يقلل من أهميته الاستراتيجية مستقبلياً، لا سيما أن تهاوي أسعار النفط يؤثر على دول كثيرة، بينما تمثل هذه الأسعار للدول المستوردة فرصة ذهبية لإنعاش اقتصادها وتوفير مليارات الدولارات.

- تركيا:

تعتبر من أكثر المستفيدين من انخفاض أسعار النفط؛ لأنها تستورد معظم حاجاتها من النفط بنسبة ٩٠%؛ لذلك فهي تعاني دوماً من عجز في الحساب الجاري؛ نتيجة ارتفاع فاتورة وارداتها من النفط. ووفقاً للأرقام الرسمية فإن تركيا تستورد بحوالي ٦٠ مليار دولار نفطاً في العام؛ ما يعني أن هبوط أسعار النفط سيؤدي إلى خفض العجز التركي. وتشير بعض التوقعات الحكومية إلى تراجع العجز بمقدار ٤.٥ مليار دولار لكل ١٠ دولارات انخفاض في أسعار النفط.

من جانبه أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية التركية، علي بابا جان، أن تداعيات انخفاض أسعار النفط ستكون إيجابية بشكل كبير على الاقتصاد، مضيفاً أن كل تراجع لأسعار النفط الخام بقيمة ١٠ دولارات سيكون له أيضاً انعكاس على انخفاض حجم التضخم في البلاد بنسبة ٠.٥%، وكذلك ارتفاع في حجم النمو بنسبة ٠.٣%.

- منطقة اليورو:

تعتبر واحدة من أكثر المناطق التي سيعود عليها انخفاض أسعار المواد النفطية بالنفع؛ لأنها تستورد حوالي ٩٠% من احتياجاتها من النفط، ويصب الانخفاض الأخير بشكل واسع في صالح الصناعة الأوروبية، خاصة لدى بعض الدول مثل بريطانيا التي تُعد الفائز الأكبر من انخفاض أسعار الوقود، مما أدى إلى خفض التضخم بنسبة ١%، بالإضافة إلى تخفيض الضغوط على ميزانيات الأسر والشركات ورفع الثقة وتحسين آفاق النمو لعام ٢٠١٥.

- الهند:

تعاني من عجز مالي منذ سنوات؛ نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، وتعتمد بشكل كبير على النفط المستورد، وهي أبرز المستفيدين من انخفاض أسعاره. فخلال أكتوبر الماضي انخفضت قيمة استيراد النفط لـ ١٦٤ مليار دولار، واستغلت الهند تلك الفرصة لخفض دعم ديزل السيارات ورفع الضرائب؛ لهبوط معدلات التضخم.

- الولايات المتحدة:

يعد تهاوي أسعار النفط من الأخبار السارة للولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنه سيوفر حوالي ٧٥ مليار دولار من إنفاق الشعب الأمريكي على السلع الأخرى، بما يعادل ٠.٧% من إجمالي استهلاك الولايات المتحدة.

وحققت أمريكا نمواً اقتصادياً خلال الفترة الأخيرة؛ بسبب انخفاض أسعار الطاقة، فقد وصلت أسعار البنزين إلى أدنى مستوى لها منذ أكتوبر ٢٠١٠. ويقول المراقبون: إن التعافي القوي للاقتصاد الأمريكي يُعزى جزء منه لانخفاض فاتورة الطاقة.

- الصين:

تعتبر الصين أكبر المستفيدين من انخفاض أسعار النفط، فلقد سجلت وارداتها من النفط الخام خلال العام قبل الماضي نحو ٣٠٨ ملايين طن بقيمة ٢٢٦ مليار دولار، وازدياد وصلت نحو ١٠% مقارنة بعام ٢٠١٣. ويقدر الخبراء كل انخفاض في أسعار النفط بنسبة ١٠% يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بما يعادل ٠.١٥ نقطة مئوية، وانخفاض التضخم الاستهلاكي بما يقرب من ٠.٢٥ نقطة مئوية، كما أنه يحسن ميزان الحساب الجاري بنسبة ٠.٢% من إجمالي الناتج المحلي.

وتطمح الصين في الانتهاء من مشروع زيادة حجم احتياطاتها الاستراتيجية من النفط لدخوله حيز التنفيذ في ظل تهاوي أسعاره. وكانت الصين قد بدأت مشروعها لبناء مواقع لتخزين الاحتياطي الاستراتيجي منذ عام ٢٠٠٣ في إطار خطة شاملة لحماية أمن الطاقة.

ويهدف المشروع إلى جعل الاحتياطي الاستراتيجي يكفي الصين لمدة تسعين يوماً، حيث يرى مراقبون أن أمن الطاقة لدى الصين - وبالنظر إلى حجم استهلاكها الكبير - يتطلب مخزوناً يصل إلى ١٢٠ يوماً، بينما الاحتياطي الفعلي لمخزون الطاقة في الصين ٦٠ يوماً.^٧

٦. آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

تتخذ الجزائر بثروات ومواد طبيعية هامة في مقدّماتها البترول والغاز اللذين تعتمد الدولة على تصديرها بالدرجة الأولى وبشكل يكاد يكون مطلقاً، مهمة الموارد الأخرى وعاجزة عن إنعاش القطاع الصناعي، حيث تراجعت نسبة الصادرات وارتفعت الواردات نتيجة حققت في ظل الاعتماد على مصدر واحد دون غيره، الأمر الذي أصبح يشكّل عائقاً كبيراً أمام نمو الاقتصاد الوطني الذي تحوّل إلى اقتصاد تصدير البترول.^٨

أكد عبد المجيد عطار أن توقعات الجباية البترولية لهذه السنة تشير إلى الانخفاض خاصة وأن الإيرادات حسب مسؤولي سوناطراك تقدر في حدود ٦٠ مليار دولار، في وقت كانت قد بلغت ٦٣ مليار دولار في ٢٠١٣ و ٧٠ مليار دولار في ٢٠١٢، ونبه المدير العام الأسبق لسوناطراك إلى أن نسبة انخفاض الإيرادات بلغت ١٥ في المائة ما بين ٢٠١٢ و ٢٠١٤ وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته، مضيفاً أنه لم يتم ضخ الكثير في صندوق ضبط الموارد إلا بحدود ٣ إلى ٤ مليار دولار مقابل ١٠ مليار دولار في السابق، في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات، ويسجل ميزان المدفوعات عجزاً هذه السنة، وإذا استمر سعر البترول في التراجع، فإننا سنواجه مشكلاً كبيراً في الميزانية .

وعموماً يمكن لنا إبراز درجة تأثر الجزائر بتقلبات أسعار البترول في النقاط التالية:

- تراجع حجم الاحتياطات من العملة الصعبة لتصل إلى ما يقارب ١٥٠ مليار دولار بعد أن كانت أكثر من ٢٠٠ مليار دولار العام ٢٠١٤، و ٩٧ مليار دولار نهاية ٢٠١٧.
- ارتفاع معدل البطالة حيث وصل إلى ١١.٣ % بعد أن كان ٩.٨ عام ٢٠١٤، و ١٢.٣ بالمئة عام ٢٠١٧.
- تحقيق عجز في الميزان التجاري بقيمة ٦٣٨٠ مليار دولار العام ٢٠١٥، و ١٧٨٤٤ مليون دولار عام ٢٠١٦.
- لجوء السلطات إلى اتباع سياسة تقشفية وتخفيض المخصصات الخاصة بكل من ميزانيتي التجهيز والتسيير.
- ارتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى ٤.٨ % العام ٢٠١٥ مقارنة ب ٢.٩ % عام ٢٠١٤،^٩ و ٧.٧ بالمئة عام ٢٠١٧.^{١٠}

الخاتمة:

يعتبر البترول مادة استراتيجية وذات قيمة عالية إذا عرفت أسعاره ارتفاعا، بينما يصبح نقمة تعصف باقتصاد من يملكه إذا انخفضت أسعاره أو حدث تذبذب وتقلب فيها، وعليه وبناء على ما سبق يمكن لنا التوصل إلى ما يلي:

- أن هناك العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى التقلب في أسعار البترول وأبرز هذه الأسباب الارتفاع الذي عرفه الدولار في مقابل العملات الأخرى، ناهيك عن زيادة المعروض من البترول وانخفاض الطلب عليه.
- لقد تباينت الآثار الناتجة عن التقلبات في أسعار النفط وتعدد النتائج المترتبة عن ذلك، فمن الدول من استفادت من هذا الانخفاض وعلى غرار ذلك نذكر الصين و.م.أ، ومنهم من تضرر بشكل كبير وأصبح اقتصاده يتخبط في سلسلة من المشاكل ومن ذلك حدوث عجوزات في موازين مدفوعاتها وميزانياتها وارتفاع كبير في معدلات التضخم فيها وعلى سبيل المثال الجزائر.

الهوامش والمراجع:

١. ميشال شيوخ، الأسباب الرئيسية لتدني أسعار النفط الخام وإلى أين تتجه الأسعار؟، دايلي أف أكس، ٢٠١٥/٨/١٠، مقالة منشورة عبر الإنترنت، تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/٣/١٠ : ١٨:٢٢.

٢. لهب عطا عبد الوهاب، انخفاض أسعار النفط - الأسباب والنتائج - قضايا بترولية - الحلقة الأولى، الصباح الجديد، سبتمبر ٢٠١٥.

٣. محمد البرقوقي، خمسة أسباب وراء انخفاض أسعار النفط العالمية، يو إي إي توداي، ٢٠١٤/١٠/٢٧.

٤. خطار أبودياب، تداعيات انخفاض أسعار النفط على خلفية الصراعات الجيوسياسية، العرب، ٢٠١٤/١٠/١٨.

٥. ريتشارد أوندرس، هل سيستمر انخفاض أسعار النفط؟، بي بي سي، مقالة منشورة عبر الإنترنت بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١٥، تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/٣/١٢.

6. www.eljazeera.com 12 /3/2016

٧. محمود علي، دول تستفيد من هبوط أسعار النفط، مقالة منشورة عبر الإنترنت بتاريخ ٢٠١٦/١/٢١، تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٣/١٠.

٨. شهرة زاد بلقاسم، تشجيع الإنتاج الصناعي الفلاحي أقوى طريقة لإنعاش اقتصاد تصدير بترول، أخبار اليوم، ٢٠١٤/٥/١٢.

٩. الديوان الوطني للإحصاء.

١٠. الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار.

ملتقى أثار تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول

خلال الفترة ١٨-٢١/١٢/٢٠١٧

د/ سليم مجلخ. د/ وليد بشيشي د/ طلال زغبة

أستاذ محاضر قسم أستاذ محاضر قسم أستاذ محاضر قسم أ

المؤهل العلمي التأهيل الجامعيالمؤهل العلمي التأهيل الجامعي المؤهل العلمي التأهيل الجامعي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمةجامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة جامعة محمد بوضياف المسيلة

رقم الهاتف: ٠٠٢١٣٦٦٣٩٧٦٤٩٢ رقم الهاتف: ٠٠٢١٣٦٦٣٩٧٦٤٩٢ رقم الهاتف: ٠٠٢١٣٦٦٣٩٧٦٤٩٢

الايمايل: zaghbatalal@gmail.com bechichi1983@yahoo.fr asalim2424@gmail.com

محور المشاركة: المحور ٠٢: أثر تقلب أسعار النفط على اقتصاديات الدول

عنوان المداخلة: الطفرة النفطية الثالثة والأزمة المالية والاقتصادية العالمية

The third oil boom and the global financial and economic crisis

الملخص: يعتبر البترول سلعة إستراتيجية بالغة الأهمية لها عالمها المتعدد الجوانب خاصة في ظل التسارع الكبير للتطور التكنولوجي والصناعي في العالم، وتتغير أسعار البترول ارتفاعا (طفرات نفطية) وانخفاضاً (صدّمت) من حين لآخر نتيجة لعدم تواؤم أسعاره مع عالم سريع التغير.

وقد شهد العالم مع بداية القرن ٢١ ميلاد طفرة نفطية ثالثة انكسرت نتيجة للركود الاقتصادي العالمي الناتج عن بروز أزمة مالية والتي سرعان ما تطورت إلى أزمة اقتصادية أثرت على أسعار البترول وحجم الطلب العالمي عليه إضافة إلى تأثيرها على حجم الصادرات والواردات من هذه السلعة وعلى الدول المنتجة والمصدرة له، وتهدف هذه الورقة إلى تحديد أهم الآثار الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سوق المحروقات، وتوصلت الدراسة إلى تأثير الركود الاقتصادي العالمي الناتج عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على صناعة إنتاج النفط في العالم وعلى أسعاره.

الكلمات الدالة: الطفرة النفطية، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الجزائر، الآثار، البترول.

Résumé: La stratégie des produits de base d'huile ses multiples aspects critiques de leur monde, en particulier à la lumière de la grande accélération du développement technologique et de fabrication dans le monde, et l'évolution des prix du pétrole augmente (booms pétroliers) et une diminution (choc) de temps à autre en raison de l'absence d'harmonisation des prix avec un monde en évolution rapide.

Le monde a connu le début de la naissance du 21ème siècle d'un boom pétrolier trois cassé en raison de la stagnation de la production économique mondiale pour l'émergence

d'une crise financière qui a rapidement évolué en une crise économique affecté les prix du pétrole et la taille de la demande mondiale, en plus de l'impact sur les exportations et les importations de cette taille de l'objet et les pays producteurs et exportateurs pour lui, ce document vise à identifier les effets les plus importants de la crise financière et économique mondiale sur le marché des carburants, l'étude a révélé l'impact de la récession économique mondiale causée par la crise financière et économique mondiale sur l'industrie de la production de pétrole dans le monde et les prix.

Mots clés: boom pétrolier, la crise financière et économique mondiale, l'Algérie, des effets, de l'huile.

Abstract: The oil is regarded as a strategic commodity of great importance which has its intersectional world especially in light of the significant acceleration of the technological and the industrial development in the world. The changing in the oil prices rise (oil booms) and decrease (shock) from time to time as a result of a non- aligned its prices with a rapidly changing world.

By The beginning of the 21st century, the world has witnessed the birth of the third oil boom that is broken as a result of the global economic recession caused by the emergence of a financial crisis which soon evolved into an economic crisis affected the price of oil and the volume of the global demand in addition to its impact on the volume of exports and imports of this item and on the producing and exporting countries of oil. And we are trying through this paper to determine the most important effects of the global financial and economic crisis on the oil market.

Keywords : oil boom , the global financial and economic crisis, Algeria , effects, petroleum.

١- المقدمة: شهد العالم مع بداية العشرية الأولى للألفية الثالثة ميلاد أزمة مالية موروثة عن أزمة عقارية ومتطورة إلى أزمة اقتصادية، تداعت وأثرت بصفة مباشرة و/أو غير مباشرة على جميع دول العالم، حيث عرف العالم ركودا اقتصاديا حادا خاصة في الدول المتطورة، الأمر الذي انعكس على الطلب العالمي على المواد الأولية التي انخفضت أسعارها خاصة البترول الذي تراجعت أسعاره بصفة كبيرة، بعد أن بلغت أرقاما قياسية جراء الطفرة النفطية، التي بدأت في ٢٠٠٢ وانكسرت مع بروز الأزمة الاقتصادية العالمية، مما أثر على الدول المنتجة والمصدرة للمحروقات.

١-١- مشكلة الدراسة وأسئلتها: تبرز مشكلة الدراسة من خلال التغيرات التي عرفت أسعار البترول فبعد طفرة نفطية خلال العشرية الأولى من القرن ٢١ انهارت أسعار البترول مع نهاية هذه العشرية على إثر إفrazات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ويمكن إيجاز بشكل أفضل مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: كيف أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى انكسار الطفرة النفطية الثالثة؟ وكيف تأثرت الدول المنتجة والمصدرة للنفط بذلك؟

١-٢- فرضيات الدراسة: نحاول من خلال هذا البحث إثبات صحة الفرضيات التالية:

✓ تطورت الأزمة وانتشرت عبر مراحل لتصل إلى الجزائر عبر قنوات قد تكون مباشرة و/أو غير مباشرة؛

✓ تتأثر أسعار النفط بالتغيرات الاقتصادية العالمية لاسيما الأزمات؛

✓ يؤثر تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

١-٣- أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في كون النفط يحتل الصدارة في مصادر الطاقة كونه سلعة إستراتيجية مهمة لا يمكن الاستغناء عنها نظرا لانخفاض أسعاره مقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى، كما أصبح مادة أولية في الكثير من الصناعات، وتوسع استهلاكه أدى إلى الاختلال بين العرض والطلب، إلا أن أسعاره عرضة للهزات بين الفترة والأخرى، خاصة بسبب الأزمات المالية والاقتصادية العالمية.

١-٤- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

✓ تحديد آليات انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الجزائر؛

✓ استنباط مدى تأثير النفط بالأزمات؛

✓ تحديد مدى تأثير الجزائر بتغير أسعار النفط.

١-٥- مبررات ومحددات الدراسة: تتمثل مبررات الدراسة ومحدداتها في:

✓ قلة المراجع التي تربط بين الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على أسعار النفط،

✓ الرغبة في التوقف عند التغيرات الجذرية الحاصلة في تطورات أسعار النفط صعودا (الطفرة النفطية) وهبوطا (الانتكاسة في الأسعار).

١-٦- منهجية الدراسة: نعتمد في هذا الدراسة علما بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال عرض، وصف وتحليل الآراء والأفكار التي قدمها الاقتصاديون في مجال التأطير النظري والتطبيقات لأزمات المالية والاقتصادية وإنتاج النفط المستمدة من مصادر ثانوية وأولية متكاملة، تمثلت الأولى في مختلف المراجع والمقننات المكتبية، أما الثانية فهي جميع البيانات الصادرة عن المؤسسات والأجهزة الحكومية والدولية. وذلك وفق العناصر التالية:

✓ أولا: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة ٢٠٠٨؛

✓ ثانيا: صناعة إنتاج البترول؛

✓ ثالثا: أثر الأزمة المالية والاقتصادية على صناعة البترول.

أولا: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة ٢٠٠٨

ظهرت الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ نتيجة لمجموعة من الجذور والتراكمات والبولاد والمعاليم التي تفاعلت فيما بينها مشكلة مجموعة من الأسباب التي انفجرت معلنة عن ميلاد أزمة مالية موروثة عن أزمة عقارية ومنطوية إلى أزمة اقتصادية فيما بعد ومنقلة من أزمة دولة مست الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة عالمية مست وتداعت وأثرت على سائر دول المعمورة سواء المتقدمة أو المتخلفة بدرجات متفاوتة الخطورة، ولقد جعلت العالم بأسره يقف مصدوما ومشدودا وحائرا أمام خطورتها وتدايعاتها، فتحت المجال أمام النقاد والسياسيين للإدلاء بأرائهم وإلقاء اللوم على المتسببين فيها، كما فتحت المجال للمسؤولين والرؤساء لتقديم الوعود وبذل الجهود في سبيل احتواءها والتقليل من خطورتها، وفتحت المجال أمام الاقتصاديين والمفكرين لدراستها وتقديم وصفات لعلاجها ومن ثم دخول

التاريخ من خلالها، ومهما عبرنا عنها فإننا لن نتمكن من إعطاءها كامل حقها وهذا راجع لتشعبها، تغلغلها، تداخل عناصرها وأسبابها ومسبباتها.

١- انتشار العدوى وانتقال الأزمة وتعممها: بعد أن انفجرت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، أخذت في الانتشار عبر مختلف دول العالم، وذلك بدرجات مختلفة باختلاف الدول وارتباطاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، عبر ترابط الأسواق في ما بينها حسب ما أنتجته العولمة في شتى المجالات المالية والاقتصادية و... الخ، وبالتالي انتقل عدوى الأزمة إلى خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية أمرا لا مفر منه، صف إلى ذلك الهيمنة الكبيرة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على سائر دول العالم باعتبارها أكبر قطب اقتصادي عالمي، ومن خلال سيطرتها على مختلف المنظمات التي تعتبر أضلاع العولمة وهي صندوق النقد الدولي الذي يمثل الجانب النقدي والبنك الدولي الذي يمثل الجانب المالي والمنظمة العالمية للتجارة التي تمثل الجانب التجاري، إضافة إلى منظمات أخرى.

وانتشار الأزمة خارج الولايات المتحدة الأمريكية يمر عبر العوامل التالية (غربي، ٢٠٠٩، ٠٤/٠٥):

١-١- العامل الأول: ويتعلق بكون الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد عالميا حيث تقدر وارداتها بـ ١٥.٥% من الواردات العالمية، وعليه ظهور بواذر الانكماش والكساد على الاقتصاد الأمريكي سيؤثر على بقية دول العالم من خلال انكماش وتراجع قيمة صادراتها.

١-٢- العامل الثاني: ويتعلق بسهولة تعويض الخسارة بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال من خلال قيامهم بالاستثمار في العديد من الأسواق المالية في آن واحد فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فإنهم يسحبون أموالهم المستثمرة إلى دولة أخرى لتعويض الخسارة أو تفاديها.

١-٣- العامل الثالث: ويتعلق بالمخاوف من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية وهذه التقلبات لها شواهد كثيرة وتعني اقتصاديا حدوث خسارة في الاستثمارات بعملة الدولار سواء كانت في الولايات المتحدة نفسها أو خارجها، خاصة في الدول التي تعتمد على سعر صرف ثابت للدولار. وعليه فإن حدوث أزمة مالية في أمريكا سوف تؤدي إلى سحب الاستثمارات من الدولة المرتبطة بالدولار (بسعر صرف ثابت) لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة.

٢- تطور الأزمة: لقد مرت الأزمة الحالية بمجموعة من التطورات والتحولات السريعة، وعبر أربع موجات رئيسية تمثلت في أزمة عقار، أزمة مالية، أزمة اقتصادية وأزمة بطلالة.

١-٢- الموجة الأولى أزمة عقار: ظهرت الأزمة الحالية في بدايتها في شكل أزمة عقار فترعرعت وانتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سمح القانون الأمريكي بتملك البيوت بالنسبة للفئات المحدودة الدخل عن طريق الاقتراض، الأمر الذي دفع أسعار البيوت إلى الارتفاع ونفس الشيء بالنسبة للسندات والأوراق المالية المرتبطة بها التي أخذت هي الأخرى منحني تصاعدي وقد تم تضخيم حجم الديون بالنسبة إلى حجم العقارات فتوسع الاقتصاد الافتراضي على حساب الاقتصاد الحقيقي والانتاجي، فبعد أن بدأت الأزمة في قطاع العقار انتقلت شرارتها لتشمل القطاع المالي (بنوك وبورصات).

٢-٢- الموجة الثانية أزمة مالية: بعد أن بدأت الأزمة في سوق العقار انتقلت إلى المؤسسات المالية (بنوك وبورصات) فمع انفجار أزمة العقارات أدى ذلك إلى حالة ذعر فتهافت المودعين على سحب أموالهم، مما ولد ضغط على البنوك لتلبية طلباتهم، وتشددت البنوك في منح قروض جديدة فتسبب ذلك في

أزمة ائتمان وأزمة سيولة مما أدى إلى ظهور أزمة مالية أصابت القطاع المالي العالمي برمته وأدت لانهايار العديد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية.

٢-٣. **الموجة الثالثة أزمة اقتصادية:** انتقلت الأزمة من مالية إلى اقتصادية فضربت الإقتصاد الانتاجي الحقيقي من خلال الركود الاقتصادي الناتج عن تراجع معدلات الاستهلاك والنمو العالميين.

٢-٤. **الموجة الرابعة أزمة بطالة:** بعد انحسار الأزميتين المالية والاقتصادية بدأت موجة سوق العمل (أزمة بطالة) التي بدأت تعصف بملايين العمال (Hyun-Sung, 2009, 26/27) وأدت إلى تقليص عدد العاملين وفرص العمل بسبب تراجع معدلات الإنتاج في الشركات الأمر الذي دفعها إلى تخفيض معدلات الانتاج وتقليص عدد العمال، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم ٢١٠ مليون نسمة سنة ٢٠١٠ بزيادة أكثر من ٣٠ مليون شخص منذ ٢٠٠٧ وتشير الاحصائيات أن أغلب هذه الزيادة كانت في الدول المتقدمة وخاصة بؤرة الأزمة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة الركود إلا أن مشكلة أو أزمة البطالة تحتاج إلى وقت أطول وبالتالي ستكون تكاليفها أكبر (Mai Chi and Prakash, 2010, 22/23).

أما الجزائر فلم تتأثر بالأزمة في مرحلتها الأولتين: العقارية (حيث واصلت أسعار العقارات الارتفاع في الجزائر)، والمالية كونها غير مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي والأمريكي طالما أنها لا تملك سوق مالي (بورصات) مؤثر، إضافة إلى الإجراءات الرقابية الصارمة المفروضة على البنوك، في حين تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى الركود الاقتصادي العالمي الذي انعكس على أسعار المحروقات التي تعتبر المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري.

٣- **قنوات انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الجزائر:** تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وقد انتقلت الأزمة إليها من خلال:

٣-١. **القطاع المالي:** يتكون القطاع المالي من البنوك والبورصات ويعتبر القطاع المالي الجزائري بمنأى عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعدم اندماجه في الاقتصاد العالمي وذلك كما يلي:

٣-١-١. **البنوك:** يرجع سبب عدم انتقال الأزمة إلى الجزائر عبر بنوكها إلى:

- ✓ البنوك الجزائرية في معظمها بنوك عمومية لا تمارس عمليات المضاربة؛
- ✓ البنوك الجزائرية بنوك تجزئة والقروض التي تقدمها للأفراد لا تتعدى ١٠% من حافطة البنوك الجزائرية، والعملة الوطنية الدينار غير قابلة للتحويل، إضافة إلى كون جزء كبير من الكتلة النقدية تدور في الاقتصاد غير الرسمي (مغاري، ٢٠٠٩، ٠٦).

٣-١-٢. **البورصات:** فرص انتقال الأزمة إلى الجزائر عبر قناة البورصة ضعيف لأن:

- ✓ لا توجد بالجزائر سوق مالية بمعنى الكلمة: فالسوق المالي الجزائري سوق فتي تعود فكرة انجازه إلى مرحلة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وفقا لمتطلبات الاقتصاد الحر (السوق)، وكان الانطلاق الفعلي لهذه السوق سنة ١٩٩٦، وبقي دورها محتشما في التمويل حيث يمثل رأسمالها إلى الناتج المحلي الإجمالي قيمة ضعيفة (٠.٢٢% في ٢٠٠٣) [زيدان ونورين، ٢٠٠٦]؛
- ✓ الجزائر مصنفة ضمن الدول المنغلقة من الجانب المالي والتي ليس لها ارتباطات قوية بالأسواق المالية العالمية، كما أنها غير جذابة للمستثمرين في البورصة لعدم تنوع سلة أوراقها المالية،

6

✓ الاحتياطات المؤكدة (الثابتة)؛

✓ الاحتياطات غير مكتشفة؛

✓ الاحتياطات المضافة نتيجة لتطبيق تقلبات الاستخلاص البترولي المدعم؛

✓ احتياطات النفط غير التقليدي.

والجدول رقم ٠١ يوضح الاحتياطات المؤكدة من البترول في العالم حسب الدول.

الجدول رقم ٠١: تطور الاحتياطات المؤكدة من البترول في العالم حسب الدول الوحدة: مليون برميل

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٤٦٢١٨	٤٦٢١٨	٤٥٠٣	٣٧٦٥٢	٢٨١٦٧	٢٨١٦٧	٢٨١٦٧	٢٥٥٨٢	٢٤٠٢١	أمريكا الشمالية
٣٩٠٠	٣٩٠٠	٤١١٨	٤٢٨١	٤٩٠٠	٤٩٠٠	٤٩٠٠	٤٩٠٠	٤٩٠٠	كندا
٣٢٣١٨	٣٢٣١٨	٣٦٣٨٥	٣٣٣٧١	٢٣٢٦٧	٢٣٢٦٧	٢٣٢٦٧	٢٠٦٨٢	١٩١٢١	و م أ
٣٢٩٦٤٥	٣٤٢٥٤٩	٣٤١٢٩٦	٣٤١٥٢٢	٣٣٨١١٤	٣٣٧٠٦٢	٣٣٤٠٠٩	٢٤٧٩١٧	٢٠٩٣٠٨	أمريكا اللاتينية
٢١٨٦	٢٣٨٠	٢٣٥٤	٢٨٢٠	٢٨٠٥	٢٥٠٥	٢٥٠٥	٢٥٢٠	٢٦١٦	الأرجنتين
١٢٩١٠	١٦١٨٤	١٥٥٤٤	١٥٠٥٠	١٣١٥٤	١٢٨٤١	١١٩٨٥	١١٨٩٩	١١٧٢٢	البرازيل
٢٠٠٢	٢٣٠٨	٢٤٤٥	٢٣٧٧	٢٢٠٠	١٩٠٠	١٣٦٠	١٣٦٢	١٥١٠	كولومبيا
٨٢٧٣	٨٢٧٣	٨٢٧٣	٨٨٣٢	٨٢٣٥	٨٢٣٥	٧٢٠٦	٦٥١١	٦٥١١	الإكوادور
٩٧١١	٩٧١١	٩٧١١	١١٠٧٩	١١٣٦٥	١١٣٩٤	١١٦٩٢	١١٦٩٢	١١٨٦٦	المكسيك
٣٠٢٢٥٠	٣٠٨٧٨	٢٩٩٩٥٣	٢٩٨٣٥٠	٢٩٧٧٣٥	٢٩٧٥٧١	٢٩٦٥٠١	٢١١١٧٣	١٧٢٣٢٣	فانزوئلا
٢٣١٤	٢٨١٥	٣٠١٦	٣٠١٤	٢٦٢٠	٢٦٦٦	٢٧٦٠	٢٧٦٠	٢٧٦٠	دول أخرى
١١٩٨٥٦	١١٩٨٦٠	١١٩٨٦٣	١١٩٨٧٤	١١٩٨٨١	١١٧٣١٤	١١٧٣١٠	١١٦٥٥٦	١١٥٧٩٥	شرق أوروبا وأورو آسيا
٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	أذربيجان
١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	روسيا البيضاء
٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	كازاخستان
٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٧٤٠٣	٧٧٤٠٣	٧٦٦٥٠	٧٥٩٥٤	روسيا
٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	تركمانستان
٣٩٥	٣٩٥	٣٩٥	٣٩٥	٣٩٥	٣٩٥	٣٩٥	٣٩٥	٣٩٥	أوكرانيا
٥٩٤	٥٩٤	٥٩٤	٥٩٤	٥٩٤	٥٩٤	٥٩٤	٥٩٤	٥٩٤	أوزبكستان
١٠٦٩	١٠٦٩	١٠٧٦	١٠٨٧	١٠٩٤	١١٢٤	١١٢٠	١١١٩	١٠٥٤	دول أخرى
١١٣٥٣	١٠٦٤	١٠٧٦١	١١٣٣٧	١١٥٥٩	١١٧٢٢	١٢٩٦٦	١٣٣١٨	١٤٣١٨	أوروبا الغربية
٤٩١	٥١١	٦١١	٨٠٥	٩٠٠	٨١٢	٨١٢	١٠٦٠	١١١٣	الدانمارك
٦٦١٠	٥١٣٩	٥٤٩٧	٥٨٢٥	٥٣٦٦	٥٣٢٠	٧٠٧٨	٧٠٧٨	٧٤٩١	النرويج
٢٥٦٤	٢٧٥٥	٢٩٨٢	٢٩٧٩	٢٨٠٠	٢٨٠٠	٢٨٠٠	٣١٠٠	٣٥٩٠	بريطانيا
١٦٨٨	١٦٦٠	١٦٧٠	١٧٢٧	٢٥٨٨	٢٧٠٢	٢٢٧٦	٢٠٨٠	٢١٢٤	دول أخرى
٨٠٧٧٣	٨٠٢٨٤٨	٨٠٢٥١٢	٨٠٢٩٥٨	٧٩٨٨٣٢	٧٩٦٨٥٥	٧٩٤٢٦٥	٧٥٢٠٧٩	٧٥٢٢٥٨	الشرق الأوسط
١٥٧٢٠٠	١٥٨٤٠٠	١٥٧٥٣٠	١٥٧٨٠٠	١٥٧٣٠٠	١٥٤٥٨٠	١٥١١٧٠	١٣٧٠١٠	١٣٧٦٢٠	إيران
١٤٨٧٦٦	١٤٢٥٠٣	١٤٣٠٦٩	١٤٤٢١١	١٤٠٣٠٠	١٤١٣٥٠	١٤٣١٠٠	١١٥٠٠٠	١١٥٠٠٠	العراق
١٠١٥٠٠	١٠١٥٠٠	١٠١٥٠٠	١٠١٥٠٠	١٠١٥٠٠	١٠١٥٠٠	١٠١٥٠٠	١٠١٥٠٠	١٠١٥٠٠	الكويت
٦٣٧٣	٦٣٠٦	٥١٥١	٤٩٧٤	٥٥٠٠	٥٥٠٠	٥٥٠٠	٥٥٠٠	٥٥٧٢	عمان
٢٥٢٤٤	٢٥٢٤٤	٢٥٢٤٤	٢٥٢٤٤	٢٥٢٤٤	٢٥٣٨٢	٢٥٣٨٢	٢٥٣٨٢	٢٥٤٠٥	قطر
٢٦٦٢٠٨	٢٦٦٤٥٥	٢٦٦٥٨٧	٢٦٥٧٨٩	٢٦٤٨٥٠	٢٦٥٤٠٥	٢٦٤٥١٦	٢٦٤٥٩٠	٢٦٤٠٦٣	العربية السعودية
٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	سوريا
٩٧٨٠٠	٩٧٨٠٠	٩٧٨٠٠	٩٧٨٠٠	٩٧٨٠٠	٩٧٨٠٠	٩٧٨٠٠	٩٧٨٠٠	٩٧٨٠٠	الإمارات العربية المتحدة
٣١٣٩	٣١٤٠	٣١٤٠	٣١٣٩	٢٧٩٨	٢٧٩٨	٢٧٩٨	٢٧٩٨	٢٧٩٨	أخرون
١٢٨٣٥٩	١٢٧٩٦٩	١٢٧٢٥٤	١٢٨٠٧٠	١٣٠٠٧١	١٢٨١٧٤	١٢٧٣٢٣	١٢٥٣٤٨	١٢٣٣٨٤	إفريقيا
١٢٢٠٠	١٢٢٠٠	١٢٢٠٠	١٢٢٠٠	١٢٢٠٠	١٢٢٠٠	١٢٢٠٠	١٢٢٠٠	١٢٢٠٠	الجزائر
٩٥٢٣	٩٥٢٤	٨٤٢٣	٩٠١١	٩٥٠٠	٩٥٠٠	٩٥٠٠	٩٥٠٠	٩٥٠٠	أنغولا
٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٣٠٠	٤٣٠٠	٤٣٠٠	٤٣٠٠	٤٣٤٠	مصر
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٩٩٥	الغابون
٤٨٣٦٣	٤٨٣٦٣	٤٨٣٦٣	٤٨٣٦٣	٤٨٤٧٢	٤٨٠١٤	٤٧٠٩٧	٤٦٤٢٢	٤٤٢٧١	ليبيا
٣٧٤٥٣	٣٧٠٦٢	٣٧٤٤٨	٣٧٠٧١	٣٧١٣٩	٣٧٢٠٠	٣٧٢٠٠	٣٧٢٠٠	٣٧٢٠٠	نيجيريا
٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٦٧٠٠	٦٧٠٠	٦٧٠٠	٦٧٠٠	٦٧٠٠	السودان
٩٤٢٠	٩٤٢٠	٩٤٢٠	١٠٠٢٥	١٠١٠٥	٨٦٠٥	٨٦٧١	٧٠٢٦	٧١٧٨	دول أخرى
١٩٠٠٣	٤٨٣٨٥	٤٨١٩٧	٤٧٨٦٠	٥١٥٨٧	٤٦٢٦٢	٤٣٩٤٣	٤٤١٨٠	٤١٠٣٠	آسيا والمحيط الهادي
٣٩٨٥	٣٩٨٢	٣٩٨٢	٣٩٥٧	٣٩٢٢	٣٨٧٢	٤٠٦١	٤٢٣٩	٣٤٢٨	أستراليا
١١٠٠	١١٠٠	١١٠٠	١١٠٠	١١٠٠	١١٠٠	١١٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	بروناي
٢٥٦٢٠	٢٥١٣٢	٢٤٦٤٩	٢٤٣٧٦	٢٥٥٨٤	٢٠٣٥٠	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	١٥٤٩٣	الصين
٥٧٤٩	٥٦٨٠	٥٦٧٥	٥٦٤٣	٥٥٧١	٥٥٤٩	٥٦٧٣	٥٦٧٣	٥٦٥١	الهند
٣٢٣٠	٣٢٢٣٠	٣٢٠٣	٣٢٠٣	٤٠٣٠	٣٨٨٥	٣٩٩٠	٣٩٩٠	٣٩٩٠	اندونيسيا
٣٦٠٠	٣٦٠٠	٣٧٥٠	٣٧٥٠	٥٨٥٠	٥٨٥٠	٥٥٠٠	٥٥٠٠	٥٣٥٧	ماليزيا
٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٥٠٠	٤٧٠٠	فيتنام
١٣١٩	١٢١١	١٣٣٨	١٣٣١	١١٨٠	١٢٥٦	١٢١٩	١١٧٨	١٢١١	دول أخرى
١٤٩٦١٦٤	١٤٨٧٨٩٣	١٤٩٠٣٨٦	١٤٨٩٢٧٢	١٤٧٨٢١١	١٤٦٥٥٥٦	١٤٥٧٩٨٣	١٣٢٤٩٨٠	١٢٨٠١١٣	مجموع العالم

Sources : OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2017, p 26, Disponible sur le site http://www.opec.org/opec_web/en/ (23-08-2017).

و من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتياطات العالمية المؤكدة من البترول قد ارتفعت خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠٠٨ سواء مجتمعة أو بالنسبة للأقاليم وبالأخص آسيا والمحيط الهادي، أما بالنسبة للدول فأكبر الاكتشافات كانت في كل من فنزويلا و الصين.

وتتأثر احتياطات النفط بثلاث عوامل: حجم الإنتاج، التقدم التكنولوجي وعمليات البحث والتنقيب. ومن أهم المصادر البديلة للنفط نجد: الغاز الطبيعي، الفحم الحجري، الطاقة النووية، نفط السجيل ورمال القار الزيتية، إضافة إلى الطاقات المتجددة (المياه، الرياح، الشمس، حرارة جوف الأرض) المد والجزر والأمواج.

٣- الطفرات النفطية: تعني الطفرات النفطية تلك القفزات المفاجئة والتلقائية في أسعار النفط تبدأ بشكل مفاجئ في الأسعار والأسعار الفورية وتتأكد في الأسعار الحقيقية، وقد عرف العالم ثلاث طفرات نفطية ١٩٧٣ و ١٩٧٩ والطفرة الثالثة التي بدأت في ٢٠٠٢ وعرفت ذروتها في ٢٠٠٨، وأحيانا يشار إلى الطفرات النفطية بقفازات الضفادع (خميس، ٢٠١٢، ٣٠٠). والجدول رقم 02 يبين تطور العلاقة بين نمو الطلب على النفط وبين الطفرات النفطية.

الجدول رقم 02: تطور العلاقة بين نمو الطلب على النفط وبين الطفرة النفطية

السنة	إنتاج العالم	إنتاج الأوبك		السعر بالدولار	ملاحظات
		الكمية	النسبة بالمائة		
١٩٦١	٢٣	٦	٢٦	١.٩٠	فترة هيمنة شركات النفط
١٩٧٠	٥٠	١٨	٣٦	٢.٠٠	
١٩٧٤	٥٧	٢٧	٤٦.٥٠	١٠.٤١	الطفرة الأولى
١٩٧٥	٥٥	٢٤	٤٣.٦٠	١١.٦٠	
١٩٧٨	٦٣	٢٨	٤٤.٤٠	١٣.٣٠	
١٩٨٠	٦٢	٢٤	٣٨.٧٠	٣٥.٦٩	الطفرة الثانية
١٩٨٥	٥٧	١٥	٢٦.٣٠	٢٧.٥٣	الضغط على صادرات الأوبك
١٩٨٦	٦٠	١٨	٣٠.٠٠	١٣.١٠	انكسار الطفرة الثانية ١٣ سنة من الانكسار
١٩٩٨	٧٣	٢٩	٣٩.٧٠	١٢.١٠	
٢٠٠٢	٧٤	٣٠	٤٠.٣٠	٢٣.٧٤	بداية الطفرة النفطية الثالثة
٢٠٠٥	٨١	٣٤	٤١.٩٠	٤٩.٣٥	الطفرة النفطية الثالثة
				٦٧.١٩	
٢٠٠٧	٨١	٣٥	٤٣.٢٠		

المصدر: إبراهيم شريف السيد وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، البصرة لبنان، ٢٠٠٩، ص ١٥.

و من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الطفرة النفطية الأولى امتدت من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨، أما الطفرة النفطية الثانية امتدت من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ والطفرة الثالثة بدأت في ٢٠٠٢ وانكسرت بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ولكنها رجعت بقوة بعد تعافي الاقتصاد العالمي.

ثالثا: أثر الأزمة المالية والاقتصادية على صناعة البترول:

٣-١- تغير أسعار النفط: تدهور أسعار المحروقات (رزيق وعقون، ٢٠١١، ١٨٣): تعتمد معظم الاقتصادات العربية على إنتاج وتصدير المحروقات وبذلك فان تنميتها مرتبطة بحجم الطلب عليها، ومستويات أسعارها، وكان من الطبيعي أن ينخفض الطلب العالمي على المواد الأولية وعلى رأسها

المحروقات، حيث أدت الأزمة إلى انخفاض كبير في أسعارها إذ تراجعت من ١٤٨ دولار للبرميل إلى حوالي ٣٨ دولار للبرميل في أواخر ٢٠٠٨ وفي السداسي الأول من ٢٠٠٩، مما أدى بالدول المنتجة لها إلى تخفيض إنتاجها إلى عدة مرات مما انعكس سلبيًا على موازنتها الحكومية المستقبلية وانخفض الإنفاق الحكومي الذي يعد المحرك الأساس للاقتصاد، وبالتالي انخفاض مستوى نمو الاقتصاد. والجدول رقم ٠٣ يبين تطور أسعار البترول لمجموعة من الدول المختارة.

الجدول رقم ٠٣ تطور أسعار البترول حسب دول مختارة: الوحدة: دولار للبرميل

السعودية	قطر	نيجيريا	ليبيا	ايران	أنغولا	الجزائر	
٢٣.٣٨	٢٤.٣٧	٢٥.٠٥	٢٤.٩٦	٢٣.٥٢	٢٤.٢٧	٢٥.٠٦	٢٠٠٢
٢٦.٤٣	٢٧.٤٤	٢٨.٦٥	٢٨.٨٩	٢٦.٨٩	٢٨.٠١	٢٨.٩٩	٢٠٠٣
٣١.١٤	٣٦.٠٥	٣٨.١٠	٣٨.٣٥	٣٤.٦٠	٣٥.٥٤	٣٨.٥٣	٢٠٠٤
٤٥.٢٨	٥٣.٤٦	٥٥.٦٠	٥٤.٢٢	٥٠.٦٦	٥١.٢٠	٥٤.٨٧	٢٠٠٥
٥٦.٨٢	٦٥.٣٩	٦٧.٠٧	٦٥.٠٤	٦١.٠٧	٦٢.٠٧	٦٦.٣١	٢٠٠٦
٦٤.١٨	٧٢.٣٣	٧٤.٤٩	٧٢.٩٣	٦٩.٣٠	٦٩.٦٥	٧٤.١٦	٢٠٠٧
٨٨.١٢	٩٨.٣٩	١٠١.٤٢	٩٨.١٢	٩٤.٦٦	٩٤.٢٩	٩٩.٣٣	٢٠٠٨
٦٠.٢٥	٦٢.٨٦	٦٣.٣٥	٦٢.١٦	٦١.٢٥	٦١.٤٢	٦٢.٦٣	٢٠٠٩
٧٥.٥٦	٧٩.٣٦	٨١.٠٦	٧٩.٦٧	٧٨.١٨	٧٩.١٣	٨٠.٣٤	٢٠١٠
١٠٤.٠٦	١٠٨.٨٦	١١٣.٦٥	١١٢.٨٩	١٠٨.٢٩	١١٠.٠٩	١١٢.٢٦	٢٠١١
١٠٨.٣٢	١١٠.٣٤	١١٤.٢١	١١١.٤٥	١٠٩.٧٩	١١٠.٠٩	١١١.١٨	٢٠١٢
١٠٣.٨٩	١٠٧.٠٥	١١١.٩٥	١٠٨.٨٨	١٠٧.١٩	١٠٨.٤٧	١٠٨.٨٥	٢٠١٣
٩٣.٦٨	٩٨.٤٤	١٠١.٣٥	٩٨.٧٧	٩٧.٢٦	٩٨.٠٧	٩٩.١٩	٢٠١٤
٤٧.٠١	٥٢.٨٧	٥٤.٤١	٥٢.٠٨	٥١.٤٠	٥١.٧٧	٥٣.٠٠	٢٠١٥
٣٨.٤٥	٤٣.٦٩	٧٣.٧٠	٤٣.٧٣	٤١.٦٦	٤٢.٨٣	٤٤.٠٢	٢٠١٦

Sources :OP E C, Annual Statistical Bulletin, 2017, p ٩٩, Disponible sur le site http://www.opec.org/opec_web/en/ (23-08-2017).

و من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أسعار البترول متقاربة بين الدول وهذا راجع إلى نوعية البترول، كما نلاحظ أن الأسعار أخذت في الارتفاع بداية من سنة ٢٠٠٢ (الطفرة النفطية الثالثة) و إلى غاية ٢٠٠٨ لتتراجع في سنة ٢٠٠٩ بسبب الركود الاقتصادي العالمي الناتج عن الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أدت إلى تراجع الطلب العالمي، ثم ارتفعت الأسعار مجددا خلال ٢٠١٠-٢٠١٢ نتيجة لتعافي الاقتصاد العالمي.

٢-٣- أثر الأزمة على صناعة وإنتاج النفط الخام: تعتبر صناعة إنتاج النفط من أهم الصناعات وهذا لما لها من أهمية كبيرة كطاقة محركة وكونها مدرة للأرباح العالية والجدول رقم ٠٤ يبين تطور إنتاج النفط الخام في العالم.

الجدول ٠٤ تطور إنتاج النفط الخام في العالم خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠٠٨ الوحدة: ١٠٠٠ برميل في اليوم

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
١٠٠٦٠٥	١٠٦٧٨٦	١٠١٦٣٦	٨٨٤٩٣	78129	69127	67058	65702	53491	أمريكا الشمالية
١١٨٥٨	١٢٦٣٤	١٣٩٩٨	١٣٨١٦	13079	12608	12271	12172	13487	كندا
٨٨٧٤٦	٩٤١٥٢	٨٧٦٣٧	٧٤٦٧٧	65050	56518	54787	53530	50004	و م أ
٩٢٢٢٣	٩٧١٤٥	٩٧٤٠٧	٩٦٩٨٣	96868	98134	96544	94950	96352	أمريكا اللاتينية
٥١١٧	٥٣٢٣	٥٣٢٢	٥٤٠٠	5351	5600	5974	6113	6416	الأرجنتين
٢٦١٠٠	٢٤٣٧٣	٢٢٥٤٦	٢٠٢٣٩	20613	21054	20547	19504	18121	البرازيل
٤٢	٥٠	٦٦	٦٧	61	45	30	28	20	تشيلي
٨٨٣٣	١٠٠٥٦	٩٩٠٣	١٠٠٨٢	9444	9144	7848	6702	5878	كولومبيا
٥٤٩٠	٥٤٣١	٥٥٦٦	٥٢٦٤	5036	5003	4764	4647	5014	الكويت
٢١٥٣٥	٢٢٦٦٩	٢٤٢٨٩	٢٥٢٢٢	25479	25525	25772	26014	27985	المكسيك
٤٠٣	٥٨٠	٦٩٣	٦٢٨	666	696	726	718	766	البيرو
٧١٥	٧٨٦	٨١٢	٨١٢	817	920	982	1072	1143	ترينيداد وتوباغو
٢٣٧٣٥	٢٦٥٣٩	٢٦٨٩٦	٢٧٨٩٥	28039	28809	28536	28781	29575	فنزويلا
١٢٦٥	١٣٣٩	١٣٨٤	١٣٧٧	1361	1339	1363	1371	1435	دول أخرى
١٢٧٦٥٥	١٢٦٤٩٩	١٢٦٥٩٦	١٢٥٠٧٤	126704	126498	126517	123963	120455	شرق أوروبا وأورو آسيا
٧٦٨٨	٧٨٦٧	٧٩٣١	٨١٤٧	8445	9159	10267	10144	8997	أفريقيا

١٢٩٥٠	١٣٢١٦	١٣٤٤٨	١٣٧٢٨	13065	13259	13334	12563	11427	كازاجستان
٧٥٥	٧٨٨	٨٠٢	٨٢١	820	838	857	885	928	رومانيا
١٠٢٩٢٢	١٠١١١١	١٠٠٨٧٥	١٠٠٤٧٣	100429	99433	98413	96504	94985	روسيا
١٨٩٥	٢٠٦٢	١٩٥٩	١٨٠٤	2187	2001	1800	1884	2021	تركمانستان
٣٢٣	٣٦٢	٤٠٧	٤٣٧	460	487	514	581	622	أوكرانيا
١١١١	١١٤٠	١١٧٥	١١٨٦	1297	1319	1330	1402	1474	دول أخرى
٢٩١٩٩	٢٨٩٢٩	٢٧٥٠٣	٢٧٢٤٢	28899	31916	35290	38288	40466	أوروبا الغربية
١٤٠١	١٥٦٠	١٦٤٩	١٧٦٠	2085	2217	2463	2613	2798	الدانمارك
١٦٥	١٦٧	١٥٣	١٦٠	163	178	180	182	196	فرنسا
٤٦٣	٤٨١	٤٨١	٥١٨	511	518	490	546	617	ألمانيا
٧٠٧	١٠٠١	١٠٦٣	١٠١٦	1010	992	960	828	995	إيطاليا
١٧٨	٢٦٩	٢٩٧	٢١٦	216	214	199	255	336	هولندا
١٦١٥٥	١٥٦٧٤	١٥١١٨	١٤٦٣٦	15328	16799	17980	19892	21078	النرويج
٤٩٥	٤٨٥	٤٧٧	٤٦٢	448	457	483	462	416	تركيا
٩١٤٨	٨٧٩٧	٧٧٦٠	٧٩٦١	8682	10060	12024	13012	13525	بريطانيا
٤٨٧	٤٩٥	٥٠٤	٥١٣	458	481	512	498	508	دول أخرى
٢٦٦٠٨٤	٢٤٤٩٤٣	٢٣٥١٠٩	٢٣٨٤٥٣	241334	230048	210306	208685	231416	الشرق الأوسط
٢٠٥٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥	١٩٧٦	1683	1903	1818	1820	1845	البحرين
٣٦٥١٣	٣١٥١٦	٣١١٧١	٣٥٧٥٣	37398	35760	35440	35571	40557	إيران
٤٦٤٧٨	٣٥٠٤١	٣١١٠٥	٢٩٧٩٦	29424	26526	23581	23362	22805	العراق
٢٩٥٤٣	٢٨٥٨٧	٢٨٦٦٨	٢٩٢٤٧	29776	26587	23121	22616	26760	الكويت
٩٠٨٧	٨٨٥٢	٨٥٦١	٨٤٤٣	8135	7801	7583	7126	6693	عمان
٦٥١٢	٦٥٦٠	٩٠٧٢	٧٢٣٩	7336	7335	7334	7330	8428	قطر
١٠٤٦٠٢	١٠١٩٢٦	٩٧١٢٧	٩٦٣٧٠	97630	93110	81656	81840	91980	السعودية
١٧٤١	١٨٧	٢٢٨	٤٥٣	1821	3333	3860	3770	3770	سوريا
٣٠٨٨٣	٢٩٨٨٩	٢٧٩٤٠	٢٧٩٦٥	26525	25642	23238	22416	25722	الإمارات ع م
٢٤٢	٣٦٠	١١٩٢	١٢١٠	1608	2051	2675	2834	2857	اليمن
٦٦٠١	٧٠٩٤٨	٧١٥٩٥	٧٦٣٨٩	82027	74305	86686	84610	91914	إفريقيا
١١٤٦٣	١١٥٧١	١١٩٢٨	١٢٠٢٦	11998	11616	11898	12160	13560	الجزائر
١٧٢١٦	١٧٦٧١	١٦٥٣٧	١٧٠١٢	17040	16180	17576	17389	18963	أنغولا
٣٠٦٠	٢٦٦٧	٢٦٦٢	٢٨٠٧	2977	2953	2956	2749	2597	الكونغو
٥٤٤٤	٥٧٩٤	٥٧٣٩	٥٦٧٦	5331	5304	5341	5231	5226	مصر
٢٣٦٣	٢٤٥٣	٢٣٦٩	٢٢٣١	2567	2399	2561	2817	2998	غينيا الاستوائية
٢٢٠٢	٢٢٤٧	٢٢٥٩	٢٢٦٤	2420	2510	2524	2376	2396	الغابون
٣٩٠٢	٤٠٤٣	٤٧٩٩	٩٩٣٣	14500	4895	14866	14739	17215	ليبيا
١٤٢٧٣	١٧٤٨٢	١٨٠٧٠	١٧٥٣٧	19541	19748	20483	18420	20174	نيجيريا
٢٦٤٥	٢٧٨٦	٢٨٥٦	٢٢٢٣	1193	4280	4622	4752	4568	السودان
٤٠٣٣	٤٢٣٥	٤٣٧٦	٤٥٧٩	4461	4419	3859	3977	4217	دول أخرى
٧٢٤٠١	٧٥٩٣٦	٧٤٦٠٩	٧٤٤٦٢	74625	74581	76482	73458	74140	آسيا والمحيط الهادي
٢٨٩٣	٣٢٢٢	٣٥٣٤	٣٣٤٧	3684	4057	4800	4637	4637	أستراليا
١١٥٣	١١٤٤	١٢٢١	١٤٥٧	1397	1502	1531	1486	1575	بروناي
٤٩٨١٨	٤٢٨٨٩	٤٢٠٨٣	٤١٦٣٨	41091	40521	40764	37946	38021	الصين
٧٢٨٠	٧٤٦٨	٧٥٢٨	٧٥٥٨	7601	7669	7356	6663	6820	الهند
٧٢٠٨	٧٤٦٨	٧٥٢٨	٧٥٥٨	7634	7944	8244	8261	8534	أندونيسيا
٧٣٩٥	٦٩٠١	٦٩٧٣	٧٢٧٢	5840	5698	6359	6599	6942	ماليزيا
٦٧٠٠	٦٦٢٠	٦١٤٧	٥٩٤٥	411	468	549	559	601	نيوزيلندا
٦٩٤٧	٧٢٦٩	٦٨٠٤	٧١٢٨	6968	6722	6879	7308	7010	دول أخرى
٧٥٤٧٦٧	٧٥١٢٣٣	٧٣٤٣٥٧	٧٢٨٦١٨	728585	704609	698882	689656	718235	العالم

Sources : OPE C, Annual Statistical Bulletin, 2017, p ٣٢, Disponible sur le site http://www.opec.org/opec_web/en/ (23-08-2017).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج النفط الخام في العالم قد تراجع خلال سنة ٢٠٠٩ وارتفع مع بقية الفترة ٢٠١٠/٢٠١٦، فأكبر تراجع كان في أوروبا الغربية وإفريقيا، أما على مستوى الدول نجد إيران، السعودية، الإمارات العربية وليبيا، ومن الملاحظ أن الإنتاج تأثر كثيرا في سنة ٢٠٠٩ جراء الركود الاقتصادي العالمي الناتج عن الأزمة الاقتصادية العالمية وكذلك تأثر في بعض الدول نتيجة للاضطرابات التي تعرفها.

٣-٣- أثر الأزمة على الطلب العالمي على النفط: الجدول رقم ٠٥ يبين تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠١٢.

الجدول رقم ٠٥ أثر الأزمة على الطلب العالمي على النفط: الوحدة: ١٠٠٠ برميل في اليوم

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٢٢١٦٠٦	٢١٥٨٩٠	٢١٥٦٢٥	٢١٤٤٦٨	٢٠٩٦٣١	أمريكا الشمالية
٩٠٤٦	٩١٧٠٥	٩٣٥٠١	٩٢٩٤٩	٩٠٩٤٣	أمريكا اللاتينية

٦٠٢٣٤	٥٩٢٨٥	٥٩٠٣٣	٥٧٦٦١	٥٧٠٣٢	شرق أوروبا وأورو آسيا
١٣٣٨٥٩	١٣١١١٧	١٢٩٠١٦	١٣٠٢١٨	١٢١٥٣٦	أوروبا الغربية
٤٠٩٥٣	٣٩٩٢٠	٣٩٠٤٢	٣٨١٩١	٣٦٢٧٥	إفريقيا
٨١٩٥٨	٨١٩٩٦	٧٩٧٤٦	٧٧٠٩٩	٧٦٧٢٢	الشرق الأوسط
٣٢٢٠٨٢	٣١٢٩٠٤	٣٠٤٣٩١	٢٠٠١٥٢	٢٩٢١٤٥	آسيا والمحيط الهادي
٩٥١١٥١	٩٣٦٧٧٧	٩١٩٩٠٥	٩١٠٧٣٨	٨٩٤٢٨٣	مجموع العالم

Sources :OP E C, Annual Statistical Bulletin, 2017, p 48, Disponible sur le site http://www.opec.org/opec_web/en/ (23-08-2017).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الطلب العالمي على النفط قد ارتفع خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٢ في مجمله بوتيرة متباطئة، إلا أنه تراجع في أمريكا اللاتينية خلال السنتين الأخيرتين، وتراجع في شرق أوروبا وأوروآسيا في ٢٠١٢، ويرجع سبب تراجع الطلب العالمي على النفط إلى الأزمة المالية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية واختلفت درجات تأثيرها باختلاف الدول والأقاليم.

٣-٤. أثر الأزمة على صادرات وواردات العالم من المشتقات البترولية: للبتترول العديد من المنتجات والمشتقات والتي تأثرت بدورها بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والجدول رقم ٠٦ و ٠٧ يبينان تطور الصادرات والواردات العالمية من المنتجات البترولية على التوالي.

الجدول رقم ٠٦ الصادرات العالمية من المنتجات البترولية الوحدة: ١٠٠٠ برميل في اليوم

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٣٢٦١٦	٢٧٦٥٨	٢٦٧٧٢	٢١٩٢٧	١٨٢٣٩	أمريكا الشمالية
٥١٢٢١	٥٢١٣٣	٤٩٤٥٤	٣٤٨٣٣	٤٥٧٨٤	أمريكا اللاتينية
٧٣٨١٧	٧١٩٦٦	٦٨٠٠٣	٦٩٤٣٤	٦٩٦٧٧	شرق أوروبا وأورو آسيا
٢٠٩٥٥	١٩٤٩٤	١٨٩١٩	١٩٦٨٨	٢٠٣٨٤	أوروبا الغربية
١٩٢١١١	١٧٠٣٧٣	١٦٧٩٢٨	١٧٤٩٧٢	١٠٠٧٦٨	الشرق الأوسط
٥٧٤٦٩	٣٢٠١٧	٦٠٥٣٧	٦٥٢٢٢	٦٩٩٣٩	إفريقيا
١٣٥٦٢	١٣٢٤٢	١١٨٩٩	١١٣١١	١٢٣٩٠	آسيا والمحيط الهادي
٤٤١٧٥٠	٤١٦٨٨٣	٤٣١١١	٤٠٦٣٨٨	٤١٧١٨١	مجموع العالم

Sources :OP E C, Annual Statistical Bulletin, 2017, p 60, Disponible sur le site http://www.opec.org/opec_web/en/ (23-08-2017).

تراجعت الصادرات العالمية من المنتجات والمشتقات البترولية سنة ٢٠٠٩ (أمريكا الشمالية بـ ٣.٦٢ %، شرق أوروبا وأورو آسيا بـ ٢.١٦ %، أوروبا الغربية بـ ٥.٠٣ % وعالميا بـ ١.٥ %)(http://www.opec.org/opec_web/en/) وهذا بسبب تقلص الطلب العالمي نتيجة الركود الاقتصادي العالمي الناتج عن الأزمة الاقتصادية العالمية، كما نلاحظ من خلال الجدول تراجع الصادرات في أمريكا اللاتينية في سنتي ٢٠١٣ و ٢٠١٦، وشرق أوروبا وأورو آسيا في ٢٠١٤ وأوروبا الغربية في ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وإفريقيا في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٢، وآسيا والمحيط الهادي في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ أما عالميا خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ وفي سنة ٢٠١٥. ويمكن ارجاع هذا التراجع إلى نتائج وتأثيرات الأزمة والركود الاقتصادي العالمي وتخفيض الانتاج نتيجة تراجع الأسعار.

الجدول رقم ٠٧ الواردات العالمية من المشتقات البترولية الوحدة: برميل في اليوم

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٨٧٦٧٨	٧٩٢٨٥	٧٩٠٧٦	٨٣٨١٤	٩٢٤١١	أمريكا الشمالية
٨٣٧٣	٩٣٤٥	١٠٢٧٧	١٠٧٠٥	٩٩٨٠	أمريكا اللاتينية
١٧٧١٣	١٩٤٠٧	١٨١٢٥	١٧٩١٠	١٨٣٩٥	شرق أوروبا وأورو آسيا
١٠٣٣٤	١٠٤٣٢٢	٩٧٤٨٩	٩٩٠٨٨	١٠٤٧٧٦	أوروبا الغربية
٦٠١٢	٥٣٦٠	٤٩٩١	٥٠٤٣	٥١٦٨	الشرق الأوسط
٦٥٣١	٧٠٢٣	٧٥٧٥	٦٧٦٨	٧٨٢٨	إفريقيا
٢٢٠٧٤٣	٢٠٥٠٧	١٩٦٨٠٥	١٩٣٠٣٢	١٩٢٤٩٤	آسيا والمحيط الهادي
٤٤٩٠٨٣	٤٣٠٤٥٠	٤١٤٣٣٨	٤١٠٣٦٠	٤٣٠٤٥٢	مجموع العالم

Sources :OP E C, Annual Statistical Bulletin, 2017, p 69, Disponible sur le site http://www.opec.org/opec_web/en/ (23-08-2017).

في ٢٠٠٩ انخفضت الواردات العالمية من المشتقات البترولية بـ ٠.٥١ % ففي أمريكا الشمالية تراجعت واردات المشتقات البترولية على طول الفترة (٢٠١٢/٢٠٠٨) نتيجة للركود الاقتصادي العالمي الناتج عن

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الواردات العالمية من المشتقات البترولية قد انخفضت سنة ٢٠١٣.

٣-٥- أثر تغير أسعار النفط على الجزائر: تمتلك الدول العربية (السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، العراق، ليبيا، الجزائر، عمان، البحرين) حوالي ٧٠ % من الاحتياطي العالمي و ٩٧ % من إجمالي الاحتياطي العربي للنفط، وتنتج هذه الدول ٣٠ % من إجمالي الإنتاج العالمي الذي يتجاوز ٨٣ مليون برميل يوميا، وقد حققت هذه الدول ثمار ارتفاع أسعار البترول نتيجة الطفرة النفطية (شؤون اقتصادية، ٢٠٠٥، ١٣٠) وتغير أسعار النفط تكون إما بالزيادة أو النقصان.

- أسباب تغير أسعار النفط بالزيادة (العراقي، ١٩/١٨):

- ✓ النمو غير المتوقع في الطلب على النفط، خاصة من جانب الصين التي تعتبر ثاني مستهلك للنفط بعد و م أ؛
- ✓ نقص القدرات الإنتاجية ومشكلات التكرير؛
- ✓ ضعف المخزونات في البلدان الغربية؛
- ✓ التقلبات الجيو سياسية ودور المضاربين؛
- ✓ اختلال العرض والطلب.
- ✓ عوامل سياسية وأمنية كالحروب في العراق والشرق الأوسط والاضطرابات في نيجيريا، الإرهاب (عمارة، ٢٠٠٥، ١٣٢)؛
- ✓ الضرائب التصاعدية، وعدم دقة البيانات.

إن ارتفاع أسعار البترول يساهم في زيادة الصادرات ومن ثم زيادة الدخل الذي يزجه إلى (أيوب، ٢٠٠٦، ١٤٢/١٤١):

- ✓ البطالة تحدي تنموي رئيسي؛
- ✓ تعزيز دور الدولة في التنمية البشرية؛
- ✓ تطوير الصناعة النفطية؛
- ✓ التوسع في مشروعات الطاقة؛
- ✓ التوسع في الصناعات التحويلية؛
- ✓ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

أسباب تغير أسعار النفط بالنقصان:

- ✓ ارتفاع مخزونات الطاقة الأمريكية وزيادة العرض على الطلب؛
- ✓ الأزمات المالية والاقتصادية والركود الاقتصادي؛
- ✓ تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية كعودة العراق للإنتاج؛
- ✓ الاكتشافات الجديدة في الدول المستوردة؛

إن الانخفاضات المتتالية لأسعار النفط بأكثر من ٦٧ % أثرت على المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري والمرجع الوحيد لتحقيق الأهداف التنموية وذلك من خلال:

- ✓ تراجع حجم النفقات العامة نتيجة لاختلال التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة؛

- ✓ إلغاء أو جمود في إتمام أو انجاز بعض المشاريع؛
- ✓ الاعتماد على سياسة تقشفية؛

الخاتمة: إن الركود الاقتصادي العالمي الناتج عن الأزمة المالية والاقتصادية، أدى إلى تراجع الطلب العالمي على البترول ومن ثم انكسار الطفرة النفطية الثالثة التي عرفها العالم سنة ٢٠٠٢ حيث انخفضت أسعار المحروقات بشكل كبير جد، وتراجع معها حجم الصادرات والواردات من النفط فتأثرت الدول النامية المصدرة له، والجزائر كغيرها من دول العالم تأثرت بالأزمة تأثيرا غير مباشر بعد أن وصلتها عبر قنوات غير مباشرة، كما تأثرت بتراجع أسعار البترول فاتخذت لأجل ذلك سياسة تقشفية.

النتائج والتوصيات: من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ ظهرت الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت في بقية دول العالم، ووصلت الجزائر عبر قنوات غير مباشرة؛
 - ✓ عرف العالم ثلاث طفرات نفطية؛
 - ✓ أصبح البترول مهددا من قبل المصادر البديلة له خاصة البترول الصخري؛
 - ✓ أثرت الأزمة الاقتصادية على أسعار النفط التي تراجعت أسعارها إلى أدنى المستويات؛
 - ✓ أدى الركود الاقتصادي العالمي الناتج عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى التأثير على صناعة إنتاج النفط في العالم؛
 - ✓ تأثرت الصادرات والواردات العالمية من المشتقات البترولية بالأزمة الاقتصادية؛
 - ✓ تأثرت الجزائر بالأزمة الاقتصادية خاصة من خلال تراجع أسعار النفط؛
 - ✓ يصعب على الدول الصناعية استخدام كلي لمصادر بديلة للنفط بسبب ارتفاع التكاليف وكذا ضرورة تغيير المعدات والآلات وهذا يحتاج إلى تكاليف إضافية؛
- وعليه يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- ✓ ينبغي على الدول المنتجة والمصدرة للبترول ومنها الجزائر الاستفادة من العوائد المالية في تنويع اقتصادها للخروج من التبعية الاقتصادية للبترول؛
- ✓ ضرورة الاستفادة من التقنيات الحديثة في البحث والتنقيب بالنسبة للدول المنتجة؛
- ✓ يمكن للجزائر صندوق سيادي يوجه للاستثمار في الخارج خاصة في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

المراجع والهوامش

- العراقي مدحت، ارتفاع أسعار النفط، الأسباب، التداعيات والتوقعات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٠٨.
- أيوب مدحت، الوفرة النفطية وكيفية الاستفادة منها عربيا، مجلة شؤون خليجية، العدد ٤٧، خريف ٢٠٠٦.
- جريدة النهار، (٢٠١٣). بورصة الجزائر من أصغر البورصات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، متاح على الرابط الإلكتروني http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/185869.html#.Uvs3lGJ5PFA، تم الاطلاع على المقال في (٢٠١٤/٠٢/١٥).
- زيدان، محمد ونورين، بومدين. (٢٠٠٦). دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات والاقتصاديات، جامعة بسكرة، الجزائر.
- حميد مجيد محمد علي، احتياطات وانتاج النفط في العالم، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٢١، العراق، ٢٠٠٩.

- طالبی، صلاح الدین. (٢٠٠٩-٢٠١٠). تحلیل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها - حالة الجزائر). مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- يوم برلماني حول الأزمة المالية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، ٣٠-٠٦-٢٠٠٩، متاح على الرابط الإلكتروني: http://www.apn-dz.org/apn/arabic/journees_parlementaires/journee_30_06_09/journee_30_06_2009.htm ، تم الاطلاع على المقال في ٢٠/٠٦/٢٠١٢.
- مجلّخ، سليم. (٢٠١٣). فعالية برامج السكن في الجزائر في ظل سياسة التخطيط وإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. مجلة الاقتصادية، جامعة عدن، اليمن، (٦ و ٧).
- مغاري عبد الرحمن، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي السابع حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، ٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩.
- عمارة صبري، تقلبات أسعار النفط، مجلة شؤون خليجية، العدد ٤٠، شتاء ٢٠٠٥.
- رزيق كمال وعقون عبد السلام، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠١١.
- شؤون اقتصادية، أثر الطفرة النفطية على اقتصاديات دول الخليج العربية، شؤون خليجية، العدد ٤٣، ٢٠٠٥.
- خميس محمد، تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لمجموعة الأوبك، دفاثر السياسة والقانون، العدد ٥٦، جانفي ٢٠١٢.
- غربي فوزية، أسباب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية والجزائر، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، ٠٥ - ٠٦ ماي ٢٠٠٩.
- Hyun-Sung Khang, surviving the Third Wave,Journal of Finance and Development, V46, N4, December 2009.
- Mai Chi Dao and Prakash Loungani, The Tragedy Of Unemployment,Journal of Finance and Development, V47, N4, December 2010.
- Medjellekh Salim, Déviation Des recettes générales en Algérie alalumiére de la crise financière et économique mondiale, journal d'Etudes Economiques, Romania, V 4 (18), N 02, 2013.

أثر تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٢

د. ودان بوعبدالله

أستاذ محاضر أ

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

الجزائر

ملخص:

الجزائر لديها اقتصاد ريعي، لأنه مبني أساسا على إنتاج وتصدير النفط، كما يعتمد نموها الاقتصادي إلى حد كبير على أسعاره، فمنذ عام ١٩٩٩، الريع يمثل ما بين ٢٥% و ٥٠% من الناتج المحلي الخام، وما بين ٩٣% و ٩٨% من إجمالي الصادرات، هذا الاعتماد على الموارد النفطية شكل عقبة رئيسية للاقتصاد الجزائري. **الكلمات المفتاحية:** النفط، النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، البطالة، القدرة الشرائية، الوضعية النقدية، الجزائر.

Résumé:

L'Algérie est une économie rentière puisqu'elle repose principalement sur la production et l'exportation d'hydrocarbures et la croissance économique est très dépendante du prix du pétrole. Depuis 1990, la rente représente entre ٢٥ % et 50 % du PIB et ٩٣ % et ٩٨ % des exportations. Cette dépendance vis-à-vis des ressources pétrolières constitue un handicap majeur de l'économie algérienne.

Mots clé: pétrole, croissance économique, commerce extérieur, chômage, pouvoir d'achat, situation monétaire, Algérie.

تمهيد:

إن النفط يعتبر المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية، فهو يحظى باهتمام جميع دول العالم لما له من أهمية كبيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي ومكانة أساسية في اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة له، وقد تطور استخدامه وتنوعت استعمالاته، سواء من حيث تعدد مصادره وكفاءته أو من حيث تطور استهلاكه. وعلى عكس معظم السلع لم يعد موردا يمكن تحديد المتاح منه من خلال قوانين السوق فقط، بل أصبح سلعة سياسية، بل ويتحدد سعره بناء على عدد لا يحصى من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

ومن خلال قراءة الأوضاع الاقتصادية للجزائر، يتبين أن أداء الأنشطة المختلفة فيها عاجزة عن بلوغ مستوى الطموح، يرجع هذا القصور إلى الاختلالات الهيكلية المتفاوتة لاقتصاده الناجم عن السياسات الاقتصادية التي تعول بنسبة عالية على العوائد المالية البترولية، مما يجعله في تبعية لظروف الأسواق العالمية. فالاعتماد الكامل

على منتج واحد خاصة النفط يعد من أكبر المشاكل التي تعاني منها الجزائر، وما يصاحب ذلك من تأثيرات على أغلب القطاعات الاقتصادية، التوازنات المالية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.

تبرز أهداف هذه الدراسة إلى إبراز انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، المالية العامة، التجارة الخارجية، الوضعية النقدية، البطالة، مع تبين أثر تقلبات القيم الحقيقية للعوائد النفطية، وسياسات التصدي لمواجهة أثر انخفاض أسعار النفط.

ولمعالجة هذا الموضوع ارتأينا إلى التطرق في تحليلنا لسبعة عناصر أساسية كالآتي:

أولاً: النمو الاقتصادي؛

ثانياً: المالية العامة؛

ثالثاً: التجارة الخارجية؛

رابعاً: الوضعية النقدية؛

خامساً: اليد العاملة؛

سادساً: القيم الحقيقية للعوائد النفطية؛

سابعاً: سياسات التصدي لمواجهة أثر انخفاض أسعار النفط.

أولاً: النمو الاقتصادي:

تتميز الجزائر بارتباط معدلات نموها الاقتصادي بمستويات أداء قطاع المحروقات، أي بحجم الإنتاج الكمي وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي معظمها يساهم قطاع النفط بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار قطاع المحروقات الرائد والمؤثر بشكل كبير في معدلات النمو^١. كما عرفت كل من أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي الجزائري العديد من التذبذبات كما يظهر في بيانات الجدول رقم (٠١).

الجدول رقم ٠١: أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٢

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٦١.٠	٩٤.٤	٦٩.١	٦١.٠	٥٠.٦	٣٦.٠	٢٨.٢	٢٤.٣	متوسط أسعار النفط / برميل
١٣٧.٢١	١٧٠.٢٧	١٣٤.١٦	١١٧.٢٩	١٠٣.١٠	٨٥.٣٤	٦٧.٨٦	٥٦.٧٥	الناتج المحلي الإجمالي مليار \$
*٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	

^١ سليمان عبد الكريم: دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة حالة أبو ظبي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، ٢٠١٣-٢٠١٤، ص ٥٠.

متوسط أسعار النفط / برميل	٧٧.٤	١٠٧.٤	١٠٩.٥	١٠٥.٩	٩٦.٢	52.35	43.54	٥١.٨٢
الناتج المحلي الإجمالي مليار \$	١٦١.١٦	١٩٩.٣٠	٢٠٧.٨	٢٠٨.٧	213.6	181.7	156.1	-

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد ٢٩، أبوظبي، ٢٠٠٩، ص ٢٦٦.

صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد ٣٠، أبوظبي، ٢٠١٠، ص ٣٠٦.

صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد ٣١، أبوظبي، ٢٠١١، ص ٣٤٣.

صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد ٣٤، أبوظبي، ٢٠١٤، ص ٣٩٣.

صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد 36، أبوظبي، 2016، ص ص ٤١١-٤١٢.

Ministère de l'écologie, du développement durable et de l'énergie: historique du cours du Brent daté, en dollar par baril, disponible sur internet le 29-08-2017, <https://www.ecologique-solidaire.gouv.fr/prix-des-produits-petroliers>
Ministère des Finances, production et valeurs ajoutées par secteur, disponible sur internet, 12-08-2015, <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB2014.pdf>, P1.

* سنة ٢٠١٧ تمثل ٩ أشهر الأولى من السنة (من جانفي إلى سبتمبر).

فقد ارتفع المتوسط السنوي لأسعار النفط من ٢٤.٣ دولار/البرميل عام ٢٠٠٢ إلى أن بلغ أقصى قيمة بـ ١٠٩.٥ دولار/ برميل عام ٢٠١٢، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٥٦.٧٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢، ليبلغ أقصى قيمة عام ٢٠١٤ بحوالي ٢١٣.٦ مليار دولار.

كما مرت أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي بثلاثة مراحل خلال فترة الدراسة، المرحلة الأولى من ٢٠٠٢-٢٠٠٨ والتي تميزت بارتفاع كبير في مستوى كل من الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط، وفي مرحلة ثانية ٢٠٠٩-٢٠١٠ والتي عرفت انخفاض في أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي متأثرة بالأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، لتعود أسعار النفط عام ٢٠١٠ في الارتفاع مجدداً، لتتخفف وبمستويات كبيرة إبتداءً من عام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، لتبلغ ٥٢.٣٥، ٤٣.٥٤ و ٥١.٨٢ دولار للبرميل على التوالي.^٣

فالاقتصاد الجزائري مرتبط بقطاع المحروقات ليكون متباطئ في أغلب أوقاته، مما أدى إلى اضمحلال القطاعات الإنتاجية الأخرى تدريجياً. كما أن التحسن في الوضع المالي يخفي تبعيته الدائمة القوية للمحروقات ووضعية اجتماعية سيئة. وقد قامت الحكومة بدعم النمو عبر عدة وسائل وأدوات منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، محاولة بهذا تحسين مداخيلها وساعية إلى التخلص من تبعية الريع. فاستعاد الاقتصاد الوطني عافيته واستقرار اقتصاده الكلي من خلال بؤادر دعم النفقات وتخفيض الاستهلاك، وتحسنت خزانة الدولة، فتدعمت القطاعات الحيوية.

^٢ جامع عبدالله: أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ على الاقتصاديات النفطية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، ٢٠١١-٢٠١٢، ص ص ١٤١-١٤٢.

^٣Ministère de l'écologie, du développement durable et de l'énergie: historique du cours du Brent daté, en dollar par baril, disponible sur internet le ٠٣-٠٩-2015, <http://www.developpement-durable.gouv.fr/Historique-du-cours-du-Brent-date.html>

وانتهجت الجزائر مخططات تنمية مؤسسية على الاستثمارات العمومية وتنشيط القطاع الخاص، برزت ملامحه في تزايد استيراد السلع الاستثمارية، أدى ذلك إلى انخفاض جزئي لمعدل البطالة. كما لوحظ تراجع القطاعات الأخرى كالصناعات التحويلية رغم الدعم والتحفيز المقدم ضمن ما أحرز من إجراءات تشريعية، قانونية، جبائية ومالية بغرض تنشيط القطاعات لخلق مرونة وفتح مجال التنافسية لديها.

ولهذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي في الجزائر ليس بالقوي والمستدام رغم "جهود التغيير العميق" للدولة، حيث أن سياساتها الاقتصادية والاستثمارية مازالت حبيسة غياب نسيج إنتاجي قطاعي متنوع، عدم الاندماج في السوق المالية الدولية، وغياب المنافسة وعوامل أخرى داعمة للنمو^٤.

ثانيا: المالية العامة:

طبقت الجزائر منذ ٢٠٠٢ سياسة توسعية بالاعتماد على زيادة حجم الإنفاق العام من أجل دعم النمو بالاستثمارات العمومية. رغم أن هذه السياسة قد سمحت استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أنها لم تخرج البلد من التبعية لقطاع المحروقات وبقي بذلك شديد الحساسية للصدمات الخارجية. إن تفسير هذه الوضعية لا يرجع إذن إلى ضعف مستوى الاستثمار، وإنما في الاستخدام غير العقلاني للنفقات العامة، في الأداء السيئ للمؤسسات (بيروقراطية، فساد... الخ)، وفي غياب الشفافية في تسيير هذه النفقات.

كما تظهر العلاقة الطردية ما بين أسعار النفط وحجم الإنفاق العام، حيث أن ما يميز الميزانية الوطنية هو تبعيتها الكلية لتقلبات أسعار البترول التي ساهم ارتفاعها في ظهور فوائض مالية ومن تم تحصيل جباية بترولية كبيرة. ولذلك تم إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة ٢٠٠٠ الذي يترجم رغبة الحكومة في استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة واستقرار الميزانية العامة من خلال امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية. فقد ارتبطت معدلات نمو الإنفاق العام خلال مرحلة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي بالتطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي ميزت هذه الحقبة، وبالتوسع الكبير في الخدمات الاجتماعية لاسيما التعليمية والصحية منها^٥.

ومن العوامل التي ساهمت في ارتفاع الإنفاق العام نجد ارتفاع أسعار البترول، الفوائض المالية المتوفرة، المشاريع المبرجة سنويا في المخططات الانفاقية التنموية، المناصب المالية المفتوحة سنويا، ارتفاع قيمة الواردات السلعية، ضعف الإنتاج الوطني المحلي، ضعف القطاع الخاص في الجزائر وبالتالي انتقال كل الأعباء على عاتق

^٤ حاج بن زيدان: دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر ١٩٧٠-٢٠١٠، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان-، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ص ١٤٨-١٥١.

^٥ عيدودي فاطمة الزهراء: الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد ٧، ٢٠١٦، ص ص ١٨٣-١٨٦.

القطاع العام، التضخم الناتج عن ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج دون الارتفاع في الإنتاج، ضعف الأسواق والمؤسسات المالية^٦.

الجدول رقم ٢: تطور توازن الميزانية العمومية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ مليون دج

تقديرات 2017	2016	2015	2014	2013	
2200120	1781100	2275132	3388355	3678131	الجباية البترولية
3435374	3261122	2829602	2350018	2279415	الموارد العادية
5635514	5042222	5104734	5738373	5957546	الإيرادات العامة
4591841	4591437	4617009	4494327	4131536	نفقات التسيير
2291373	2792212	3039322	2501442	1892595	نفقات التجهيز
6883214	7383649	7656331	6995769	6024131	النفقات العامة
-1247700	-2341427	-2551597	-1257396	-66585	الرصيد الإجمالي

Source: Exécution Budget 2016, <http://www.conjoncture-dz.com/budget/execution-budget-2016.html>, disponible sur internet le 06-09-2017.

وبالنظر إلى اعتمادها القوي على الضريبة البترولية، تأثرت المالية العامة بصفة شديدة بانخفاض أسعار البترول. ترحم الانخفاض في إيرادات الضريبة على المحروقات وارتفاع النفقات العمومية بتفاقم عجز الرصيد الإجمالي للخرينة وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات. فقد بلغت إيرادات الضريبة البترولية ٢٢٧٥.١ مليار دينار في ٢٠١٥ مقابل ٣٣٨٨.٣ و ٣٦٧٨.١ مليار دينار خلال سنوات ٢٠١٤ و ٢٠١٣ على التوالي. وفي ظرف ارتفاع النفقات العمومية، التي انتقلت من ٦٠٢٤.١ مليار دينار في ٢٠١٣، ثم ٦٩٩٥.٧ مليار دينار في ٢٠١٤ إلى ٧٦٥٦.٣ مليار دينار في ٢٠١٥، وقد بلغ عجز الرصيد الإجمالي للخرينة ٢٥٥١.٥، ١٢٥٧.٣ و ٦٦ مليار دينار خلال سنوات ٢٠١٥، ٢٠١٤ و ٢٠١٣ على التوالي. أدى هذا العجز، الممول بالاقطاعات من موارد صندوق ضبط الإيرادات، إلى انخفاض قوي لقائم هذا الصندوق، الذي انتقل من ٤٤٠٨.٥ مليار دينار في نهاية ٢٠١٤ إلى ٢٠٧٢ مليار دينار في نهاية ٢٠١٥، أي تآكل بـ ٥٣% خلال سنة واحدة.

عند نهاية ديسمبر ٢٠١٦، بلغت النفقات العمومية ٧٣٨٣.٨ مليار دينار، وهو مستوى أدنى بقليل من المستوى المسجل السنة السابقة. خلال نفس الفترة، واصلت إيرادات الضريبة البترولية انخفاضها، حيث بلغت ١٧٨١.١ مليار دينار في نهاية ٢٠١٦ مقابل ٢٢٧٥.١ مليار دينار في نهاية ٢٠١٥. من جهته، عرف قائم صندوق

^٦ مراس محمد، بن سماعيل مراد: النمذجة القياسية لأثر الإنفاق على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة ٢٠٠١-٢٠١٤ باستخدام نموذج التكامل المتزامن و ECM، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد ٨، جانفي ٢٠١٥، جامعة مستغانم، ص ٤١.

ضبط الإيرادات المزيد من التآكل في بداية سنة ٢٠١٦، حيث بلغ مستواه الحد الأدنى القانوني، أي ٧٤٠ مليار دينار، اعتبارا من نهاية شهر فيفري^٧.

رابعا: التجارة الخارجية:

تعتبر الفوائض الصافية من صادرات المحروقات المتزايدة للجزائر تدفقا للسلع الرأسمالية والخدمات التي تعتمد عليها حركة النمو الاقتصادي وتعجز الدولة عن إنتاجها، منها استيراد الآلات والتجهيزات الضرورية التي يوفرها القطاع الصناعي المحلي، وكذلك استيراد المواد الغذائية الضرورية لتلبية الحاجيات الاجتماعية للمواطنين، فنمو التجارة الخارجية الجزائرية يبقى مرهونا بتجارة النفط، حيث يعتبر حاليا المعبر الوحيد لعلاقات الجزائر الاقتصادية والتجارية مع الخارج^٨.

فخلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٢ الصادرات خارج قطاع المحروقات مثلت نسبة ضئيلة من القيمة الإجمالية للصادرات لم تتجاوز ٦.٢%، وهذا الوضع غير مريح طالما أن أسعار المحروقات تخضع دوما للتغيرات في الأسواق العالمية، وليس من السهل على الدول المصدرة للبتروال التحكم فيها، حيث أن أي انخفاض في أسعارها ينتج عنه حتما انخفاض قيمة الصادرات الإجمالية. والجدول التالي يبين ذلك كما يلي:

الجدول رقم ٣: تطور صادرات الجزائر في الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٢ (مليون دولار)

السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إجمالي الصادرات	١٨٨٢٥	٢٤٦١٢	٣٢١٤٨	٤٦٠٠٢	٥٤٦١٣	٦٠١٦٣	٧٩٢٩٨	٤٥١٩٤
إجمالي الواردات	١٢٠٠٩	١٣٥٣٤	١٨٢٩٣	٢٠٣٥٧	٢١٤٥٦	٢٧٦٣١	٣٩٤٧٩	٣٩٢٩٤
صادرات المحروقات	١٨٠٩٨	٢٣٩٧٢	٣١٣٩٠	٤٥٠٠٤	٥٣٤٥٦	٥٨٨٣١	٧٧٣٦١	٤٤١٢٨
صادرات المحروقات %	٩٦.١٤	٩٧.٤٠	٩٧.٦٤	٩٧.٨٣	٩٧.٨٨	٩٧.٧٨	٩٧.٥٦	٩٧.٦٤
باقي الصادرات	٧٢٧	٦٤٠	٧٥٩	٩٩٧	١١٥٨	١٣٣٢	١٩٣٧	١٠٦٦
باقي الصادرات %	٣.٨٦	٢.٦٠	٢.٣٦	٢.١٧	٢.١٢	٢.٢١	٢.٤٤	٢.٣٦
السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧*
إجمالي الصادرات	٥٧٠٥٣	٧٣٣٩٠	٧١٨٦٦	٦٤٩٧٤	٦٢٨٨٦	٣٤٦٦٨	٢٨٨٨٣	٢٣٥١٦
إجمالي الواردات	٤٠٤٧٣	٤٦٤٥٣	٥٠٣٧٦	٥٥٠٢٨	٥٨٥٨٠	٥١.٧٠٢	٤٦٧٢٧	٣٠٨٤١
صادرات المحروقات	٥٥٥٢٧	٧١٢٤١	٦٩٨٠٤	٦٢٩٦٠	٦٠٣٠٤	٣٢٦٩٩	٢٧١٠٢	٢٢٢٧٢
صادرات المحروقات %	٩٧.٣٣	٩٧.٠٧	٩٧.١٣	٩٦.٩٠	٩٥.٨٩	٩٤.٣٢	٩٣.٨٣	٩٤.٧١
باقي الصادرات	١٥٢٦	٢١٤٩	٢٠٦٢	٢٠١٤	٢٥٨٢	١٩٦٩	١٧٨١	١٢٤٤

^٧ بنك الجزائر: مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة ٢٠١٥ وتوجهات السنة المالية ٢٠١٦ في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مجلس الأمة أفريل ٢٠١٧، ص ص ١٨-١٩.

^٨ بوزاهر سيف الدين: أسعار الصرف وأسعار النفط، دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ٢٠١٠-٢٠١١، ص ١٢٣.

٥.٢٩	6.17	5.68	4.11	3.10	2.87	2.93	2.67	باقي الصادرات %

Source: Ministère du Commerce, agence nationale de promotion du commerce extérieur, algex, www.algex.dz

Revue de l'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur, n°21, mai 2017, p 21.

http://www.algex.dz/images/Revue_Forum_N%C2%B021.pdf

Ministère des finances: Balance commerciale, disponible sur internet, 20-10-2017,

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/142/Balance-commerciale.html>

* سنة ٢٠١٧ تمثل 8 أشهر الأولى من السنة (من جانفي إلى نهاية أوت).

كما يمكن أن نستنتج ما يلي:

- يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري الذي يسيطر على العائدات وعلى الصادرات التي تمثل تقريبا معدل ٩٧% من إجمالي الصادرات في المتوسط، والمساهمة المتبقية والمقدرة بحوالي ٣% فهي الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزال ثانوية وجد محدودة، حيث بلغت قيمتها القياسية 2582 مليون دولار في عام ٢٠١٤، لتتخف وتصل ١٧٨١ مليون دولار في عام 2016.

- الاقتصاد الجزائري تابع لإنتاج وتصدير منتج وحيد (تمثل المحروقات ٢٧.١ مليار دولار من إجمالي الصادرات ٢٨.٨ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦، مما يتبين هيمنتها على كل الصادرات تقريبا) بلغت سنة ٢٠١٦ حوالي ٩٣.٨٣% من إجمالي الصادرات وتبقى فقط نسبة ٦.١٧% من الصادرات خارج النفط.

- تخصص الاقتصاد الجزائري في التقسيم الدولي للعمل يتفق مع الطرح الذي تقوم عليه النظرية النسبية لعوامل الإنتاج، إنتاج وتصدير الموارد الطبيعية (مادة وحيدة في حالة الجزائر هي البترول) واستيراد السلع الصناعية والمواد الأولية التي تفتقر إليها، إذ نعين تعدد المنتجات المستوردة واختلافها مما يجعل معامل التركيز في صادرات الجزائر أعلى بكثير من معامل التركيز في وارداتها.

ومن بين التأثيرات الإيجابية لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري تتمثل في تعزيز الاحتياطات الدولية لدى البنوك المركزية، والتي كانت تبلغ ٢٣.٩٤ مليار دولار عام ٢٠٠٢، لتصل أرقاما غير مسبقة تجاوزت ١١٠ مليار دولار في ٢٠٠٧ وبأكثر من ١٩٠ مليار دولار عام ٢٠١٢، لتبدأ في الانخفاض ابتداء من عام ٢٠١٤، لتصل ١٠٣ مليار دولار عام ٢٠١٧.

الجدول رقم ٤: تطور احتياطات الصرف الجزائرية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٧ (مليار دولار)

السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
احتياطي الصرف	23.94	٣٢.٩٢	٤٣.١١	٥٦.١٨	٧٧.٧٨	١١٠.١٨	١٤٣.١٠	١٤٨.٩١
السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	*٢٠١٧
احتياطي الصرف	١٦٢.٢٢	١٨٢.٢٢	١٩٠.٦٦	١٨٩.٧٥	١٧٨.٩٤	١٤٤.١٣	١١٤.١	103

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Les réserves de change de l'Algérie sont à 109 milliards de dollars, Le Matin d'Algérie, 3 septembre 2017,

<http://www.lematindz.net/news/24032-les-reserves-de-change-de-lalgerie-sont-a-109-milliards-de-dollars.html> disponible sur internet le 03-09-2017.

Abderrahmane Mebtoul: La crise financière internationale et ses répercussions sur l'économie Algérienne, conférence débats, université d'Oran, 04/11/2008.

Abderrahmane Mebtoul: Hausse des cours du pétrole et de l'euro : quel impact sur l'économie Algérienne ?
Le Quotidien d'Oran, 04 mars 2008, p7 .

بنك الجزائر: مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة ٢٠١٥ وتوجهات السنة المالية ٢٠١٦ في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مرجع سابق، ص 08.

اسم الكاتب غير موجود: مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة، سبتمبر، العدد ١٥، الجزائر، ص ٥٣.

* سنة ٢٠١٧ تمثل 8 أشهر الأولى من السنة (من جانفي إلى نهاية أوت).

ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار النفط (أنظر الجدول رقم ١)، حيث انتقل المتوسط السنوي لسعر البرميل من ٢٤.٣ دولار للبرميل عام ٢٠٠٢ إلى ٥٠.٦ دولار للبرميل عام ٢٠٠٥، وقدر في عام 2010 بـ 77.4 دولار للبرميل، وفي عام ٢٠١٤ بـ ٩٦.٢ دولار للبرميل.

إن انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية ابتداء من عام ٢٠١٥ حيث بلغت ٥٢.٣٥ دولار للبرميل عام ٢٠١٥، ٤٣.٥٤ دولار للبرميل عام ٢٠١٦ و ٥١.٨٢ دولار للبرميل خلال ٨ أشهر الأولى من عام ٢٠١٧. وما يترتب عنه من تقلص إنتاج الجزائر من النفط أدى إلى تراجع الإيرادات من صادرات المحروقات وتأثر ميزانية الحكومة. ومن مجموع المداخيل المتأتية من تصدير المحروقات لابد من اقتطاع مبلغ مالي معتبر يخصص لخطة تنمية سوناطراك المقدّر بأكثر من ٩٠ مليار دولار ما بين الفترة الممتدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩، أي مبلغ سنوي يقترب من ١٨ مليار دولار، كلها تتركز على التمويل الذاتي، وهذا من أجل ضمان الاستثمار ومجموع تكاليف الاستغلال وحصة الشركاء الأجانب من الأرباح، للحفاظ على الإنتاج الحالي بتحقيق المشاريع المستقبلية، لاسيما مع الأحكام الجديدة لقانون المحروقات المتخذة خلال عام ٢٠٠٨ والقاضية برفع نصيب مشاركة الدولة في الاستثمارات مع الأطراف الأجنبية بأكثر من ٥١%، وحتى في قطاعات أقل ربحية مثل خطوط الأنابيب، مع افتراض أنه ليس من الواضح قدوم مستثمرين أجانب مع سعر برميل منخفض في حدود ٥٠ إلى ٦٠ دولار بسبب تكاليف الإنتاج في الجزائر المرتفعة مقارنة بجميع دول أوبك. ومن ثم فإن المبلغ المتبقي العائد للخزينة العمومية يتقلص بانخفاض سعر النفط وتقلص مستوى الإنتاج والصادرات.

فإذا افترضنا أن سعر النفط يعادل ٥٠ دولار، فإن إيرادات الجزائر ستبلغ ٣٠ مليار دولار، وما يعود منه لخزينة الدولة ٢٠ مليار دولار. إن انخفاض سعر النفط إلى ما دون ٥٠ دولارا سيجعل الجزائر تعيش وضعا ماليا صعبا، فهذه الإيرادات تكاد لا تكفي لتغطية نفقات الخزينة، فالواردات في عام ٢٠١٦ كانت ٤٦ مليار دولار، بالإضافة إلى حوالي ١٠ مليار دولار تحويلات نقدية للأرباح المتعلقة بالخدمات المرتبطة بشركاء سوناطراك، فهي حوالي ٥٦ مليار دولار، زيادة على ذلك انخفاض الإنتاج المعد للتصدير من الحصة المتاحة، فهي كلها أسباب تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وعليه فإن الجزائر ستلجأ إلى الاعتماد على احتياطاتها من العملات الصعبة، ومن ثم ستضطر السلطات العمومية إلى تقليص النفقات العمومية، مما سينعكس سلبا على الوضع الاجتماعي. ولمواجهة تدهور أسعار النفط تعمل منظمة الأوبك على إعادة النظر في مستويات الإنتاج.

رابعاً: الوضعية النقدية:

تميزت الوضعية النقدية المجمعة بتوسع جد ضعيف للكتلة النقدية M2 في ٢٠١٥ (٠.١٣%) ونمو جد بسيط لهذا المجموع خلال عام ٢٠١٦ (١.٧٦%)، في تعارض كلي مع الفترة الممتدة بين ٢٠١٠ و ٢٠١٤، أين بلغ المتوسط السنوي لنمو الكتلة النقدية (M2) ١٣.٨%.

يبين تحليل الوضعية النقدية أهم التطورات العاكسة لأثر انخفاض أسعار المحروقات، وهي كالاتي:

- انخفاض معتبر في الودائع تحت الطلب (خارج الودائع لدى مراكز الصكوك البريدية والخزينة) في عام ٢٠١٥ (١٢.٣٨%)، وانخفاض أضعف نسبياً لهذه الودائع خلال عام ٢٠١٦ (٢.٦٦%)، مما يعكس تقلص قوي في ودائع قطاع المحروقات (٤١.٠٩%) وارتفاع ضئيل لودائع هذا القطاع في ٢٠١٦ (٢.٥٧%) وكذا تباطؤ معتبر أو انكماش في نمو ودائع قطاع خارج المحروقات، أي ١% في عام ٢٠١٥ و ١.٧٧% في عام ٢٠١٦، مقابل نموا موجب ١٢.٥٠% في عام ٢٠١٤.

- ارتفاع في الحصة النسبية للنقود الورقية خارج المصارف ضمن الكتلة النقدية، التي انتقلت من ٢٦.٧% في نهاية ٢٠١٤ إلى ٣٠% في نهاية ٢٠١٥ ثم إلى ٣٢.٢% في نهاية ٢٠١٦.

- انخفاض صافي الموجودات الخارجية (المشكلة أساساً من مخزون احتياطات الصرف والمعبر عنها بالدينار) بواقع ٢.٢٨% في ٢٠١٥ و ١٨.٠٨% خلال عام ٢٠١٦. يفسر ضعف مستوى هذا التقلص في ٢٠١٥، بالتآكل المعتبر لاحتياطات الصرف المعبر عنها بالدولار (٦٤.٨- مليار دولار بين نهاية ديسمبر ٢٠١٤ ونهاية ديسمبر ٢٠١٦)، رغم انخفاض قيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية.

- تدني الوضعية المالية الصافية للدولة تجاه النظام المصرفي. بين نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤ ونهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦، انتقلت وضعية الدولة من دائن صاف (١٩٩٢ مليار دينار) إلى مدين صاف تجاه النظام المصرفي (٢٧٣٠- مليار دينار)، تحت أثر مايلي:

* اللجوء المعتبر لموارد صندوق ضبط الإيرادات (٣٦٦٨ مليار دينار بين نهاية ديسمبر ٢٠١٤ ونهاية ديسمبر ٢٠١٦)؛

* إعادة الشراء في ٢٠١٥ و ٢٠١٦ من طرف الخزينة، للديون غير الناجعة للمصارف العمومية على المؤسسات العمومية (٧٦٧.١ مليار دينار)، من خلال إصدار السندات؛

* ارتفاع قروض المصارف للدولة، أساساً بعد اكتتابهم في القرض الوطني (١٥٨.٩ مليار دينار)؛

تواصل نمو القروض الموجهة للاقتصاد بوتيرة معتبرة، رغم التطورات النقدية والمالية غير المواتية. فقد شهدت القروض الموجهة للاقتصاد، خارج إعادة الشراء، من طرف الخزينة العمومية للديون الغير الناجعة في حوزة المصارف

العمومية على مؤسسات عمومية ارتفاعا ب ١٦.٥٧% في ٢٠١٥ و ١٥.٢٨% خلال سنة ٢٠١٦. يبرز تحليل هيكل القروض الموجهة للاقتصاد الخصائص التالية:

* تمثل القروض الموجهة للمؤسسات الكبيرة (أساسا المؤسسات العمومية والمختلطة) ٥٠.٦% في نهاية ٢٠١٥ و ٥٢.٤% في نهاية ٢٠١٦، مقابل ٤١.٢% و ٣٩.٧%، على التوالي، بالنسبة للقروض الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

* سجلت القروض الموجهة للمؤسسات الكبيرة ارتفاعا ب ١٨.٩٥% في ٢٠١٥ وازدادت ب ١٩.٤٣% في ٢٠١٦. من جهتها، شهدت القروض الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا ب ١٤.٩٢% و ١٠.٩٧%، على التوالي. ارتفعت القروض الموجهة للأسر، أساسا القروض الرهنية، بنسبة ١٥.١٣% في ٢٠١٥ و ١٥.٣٦% خلال سنة ٢٠١٦؛

* حسب فترة النضج، يبقى توزيع القروض الموجهة للاقتصاد مستقرا نسبيا، حيث بلغت نسبة القروض المتوسطة وطويلة الأجل ما يقارب ٧٦% وبلغت نسبة القروض قصيرة الأجل ما يقارب ٢٤%. تمثل حصة البنوك العمومية ٩٣.٧% من إجمالي القروض متوسطة وطويلة الأجل الموزعة؛

* انتقلت نسبة القروض المصرفية إلى الودائع المجمعة بالدينار من ٧٤.٧% في نهاية ٢٠١٤ إلى ٨٣.٧% في نهاية ٢٠١٥، ثم إلى ٩٢.٣% في نهاية ٢٠١٦؛ هذا ما يشير إلى انخفاض في فائض الموارد المجمعة من طرف المصارف بالمقارنة مع القروض الموزعة.

هكذا، انخفضت سيولة المصارف تدريجيا على مدار عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦؛ حيث انتقلت من ٢٧٣١ مليار دينار في نهاية ديسمبر ٢٠١٤ إلى ١٨٣٣ مليار دينار في نهاية ديسمبر ٢٠١٥، لتبلغ ٨٢١ مليار دينار في نهاية ديسمبر ٢٠١٦، أي انخفاض ب ٦٩.٩% على مدار كل الفترة، مما أدى إلى انتعاش نسبي للنشاط في السوق النقدية البنينة للمصارف والذي كان راكدا إلى ذلك الوقت.

أخيرا وباستثناء أثر الصدمة الخارجية على سيولتها، يجدر الذكر أن المصارف تبقى مرسمة بصفة جيدة ومرجحة ولم تسجل سوى مستوى ضعيف لحالات عدم توافق آجال الاستحقاق. في حين، إن المخاطر المرتبطة بتركيز القروض، أساسا لدى المصارف العمومية، الموزعة لتمويل المشاريع الكبرى، لا تزال معتبرة. ذلك ما يتطلب متابعة دقيقة لتجنب أي تهديد لاستقرار النظام المالي^٩.

^٩ بنك الجزائر: مداخل السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة ٢٠١٥ وتوجهات السنة المالية ٢٠١٦ في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مرجع سابق، ص ص 13-18.

خامسا: اليد العاملة:

إن نسبة اليد العاملة في قطاع المحروقات في ارتفاع مستمر، فهذه الصناعة تتميز بأن نسبة رأس المال بها مرتفع وحجم العمالة منخفض، وترجع أهميتها بالنسبة للعمالة إلى حجم الأجور التي يتقاضاها العاملون بهذه الصناعة بالمقارنة بالقطاعات الأخرى إذ تتميز بالارتفاع، كما يظهر أيضا أثر تنقل عوامل الإنتاج، وتوفر مجالا واسعا للتدريب والتخصص في مجالات متعددة تؤدي إلى تزويد القطاعات الأخرى في الدولة بحاجياتها من الأيدي العاملة المدربة^{١١}. وانطلاقا من تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية، يظهر لنا أن كل النتائج التنموية المرجوة لم تتحقق بعد، رغم أن ما هو مرصود من موارد مالية لهذه العملية كفيل بتحقيقها، خاصة الجزائر التي يرتفع فيها حجم مصادر تمويل التنمية عما هو موجود في الدول غير النفطية، إلا أن نمط توظيف مصادر التمويل فيه نوع من الإهدار وسوء استغلال الذي لا يخدم تلك الغاية^{١٢}.

تحليل وضع البطالة يظهر أنه دائما مرتفع ويتجاوز ١٠٪، ويمس بنسبة كبيرة فئة الشباب، ولذلك فإنه عندما ارتفعت أسعار النفط، وضعت الحكومة العديد من المبادرات للمساعدة في الحد من البطالة من خلال تسهيل إدماج عدد كبير من الشباب العاطلين عن العمل في دائرة العمل، من خلال البرامج المنفذة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة (ANGEM)، الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI)، الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة (CNAC)، والذي لا يقتصر على توفير الدعم المالي للعاطلين عن العمل، بل أيضا لمساعدتهم على الدخول في الحياة العملية. وأظهر التقييم في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) أنه خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، هذه البرامج سمحت بتوظيف أكثر من ١.٥ مليون شاب، وهي نتيجة مشجعة ولكن غير كافية^{١٣}.

الجدول رقم ٥: تطور معدل البطالة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٢

السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
معدل البطالة	٢٥.٧٠	٢٣.٧٠	١٧.٧٠	١٥.٣٠	١٢.٣	١٣.٨	١١.٣	١٠.٢
السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	*٢٠١٧
معدل البطالة	١٠.٠	١٠.٠	١١.٠	٩.٨	١٠.٦	١١.٢	١٠.٣	١٢.٣

Source: Office National des Statistiques: activité, emploi et chômage en avril 2017, n°785, Algérie, p12. <http://www.ons.dz/IMG/Emploi%20Avril%202017.pdf>, disponible sur internet le 14-09-2017.

^{١١} سليمان عبد الكريم : مرجع سابق، ص ٤٩.

^{١٢} حمادي نعيمة: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨، مذكرة ماجستير في العلوم

الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص ١٤٣.

¹² Nations Unies, commission économique pour l'Afrique, profil de pays 2016, Algérie, Addis-Abeba, mars 2017, p20.

عقون سليم: قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة تحليلية قياسية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير،
تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ١٨٩.
* Le mois d'avril 2017.

سادسا: القيم الحقيقية للعوائد النفطية:

هناك عاملان يؤثران على القيمة الحقيقية للعوائد النفطية، وهما القدرة الشرائية للدولار الأمريكي والتضخم، فالجزائر تفضل الفترة التي يرتفع فيها السعر الاسمي للنفط المصاحب لارتفاع في القدرة الشرائية للدولار.

أ- تأثير تقلب القدرة الشرائية للدولار الأمريكي:

لمعرفة تطور سعر صرف الدولار الأمريكي، نأخذ سعر صرف الدولار أمام سلة من العملات العالمية الرئيسية، ثم سعر صرف الدولار أمام العملة الأوروبية الموحدة. ويلاحظ أنه رغم ارتفاع سعر صرف الدولار خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩ إلا أن قدرته الشرائية كانت تتآكل ما يعني أن القيمة الحقيقية للعوائد النفطية كانت أقل مما هي عليه، وفي سنة ١٩٩٠ رغم ارتفاع العوائد النفطية إلا أن ذلك قابله انخفاض في القدرة الشرائية للدولار بـ ١١.٣%، وفي سنتي ١٩٩١ و ١٩٩٢ كانت الأوضاع أكثر سوءا عندما تزامن انخفاض القيمة الاسمية لتلك العوائد مع تدني سعر صرف الدولار وانخفاض قدرته الشرائية، وفي ١٩٩٣ تزامن انخفاض القيمة الاسمية للعوائد النفطية مع ارتفاع سعر صرف الدولار وقدرته الشرائية، مما يوضح العلاقة العكسية بين سعر النفط الاسمي والقدرة الشرائية للدولار، فكلما ارتفع سعر النفط الاسمي تنخفض قدرة الدولار الشرائية، ويبدو ذلك واضحا سنتي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ عندما عانت دول العالم من الأزمة المالية الآسيوية وعانت الجزائر من انخفاض سعر النفط الاسمي ارتفعت القدرة الشرائية للدولار الأمريكي، وبين سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ عندما ارتفعت العوائد النفطية الاسمية انخفضت القدرة الشرائية للدولار بحوالي ١٧% في سنة ٢٠٠٣. وعليه فكلما ارتفعت العوائد النفطية الاسمية يقابل ذلك تدهور في القدرة الشرائية للدولار، وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقية لتلك العوائد خاصة للدول ذات الارتباط التجاري القوي مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية وارتداتها^{١٣}.

الجدول رقم ٦: المعدل السنوي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية

خلال الفترة 2002-2017

العملة السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
دولار و.م.أ	٧٩.٦٨٢	٧٧.٣٩٥٠	٧٢.٠٦١٠	٧٣.٢٧٦٠	٧٢.٦٤٧٠	٦٩.٢٩٢٠	٦٤.٥٨٢٨	٧٢.٦٤٧٠
اليورو	73.0825	٧٩.٢٩٦٢	٨٧.٣٢٧٩	٨٩.٦٣٥٠	٩٠.٣٥٢٧	٩٥.١٨٠٤	٩٣.٩٥٩٧	١٠١.١٦٦٤
العملة السنة	٢٠١٠	2011	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	*٢٠١٧

^{١٣} حمادي نعيمة: مرجع سابق، ص ١١٣.

109,42	١٠٩.٤٧	١٠٠.٤٦	٨٠.٥٦.٦	٧٩.٣٨.٨	٧٧.٥٥١٩	72.8537	٧٤.٣٩٠.٨	دولار و.م.أ.
120,77	١٢١.١٨	١١١.٤٤	١٠٦.٩٠.٦٤	١٠٥.٤٣٧٤	١٠٢.١٦٢٦	102.2154	٩٧.٥٩٨٥	اليورو

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق، ص ٣٩٣-٣٩٤.

صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، الملاحق الإحصائية، العدد 29، أبوظبي، 2009، ص 371-372.

صندوق النقد العربي: النشرة الإحصائية للدول العربية ١٩٩٩-٢٠٠٨، أبوظبي، ٢٠١٠، ص ١٠.

Ministère des finances: taux de change, disponible sur internet, ١٢-٠٨-٢٠١٥, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/taux_change/taux%20de%20change2014.pdf

Ministère des finances: taux de change, disponible sur internet, ١٠-٠٩-٢٠١٧, <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html>

* سنة ٢٠١٧ تشمل 8 أشهر الأولى من السنة (من جانفي إلى نهاية أوت).

إن تدهور أساسيات الاقتصاد - أي انخفاض سعر البترول، مستوى عالي للنفقات العمومية وتوسع فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين - في ظرف انخفاض قوي في عملات أهم البلدان الشريكة مقابل الدولار، خاصة في عام ٢٠١٥، أدى إلى انخفاض سعر الصرف الاسمي للدينار بحوالي ٢٥% مقابل الدولار الأمريكي وبـ ٤.٢٥% مقابل الأورو في عام ٢٠١٥. أما خلال عام ٢٠١٦، انخفضت قيمة الدينار بـ ٩% مقابل الدولار الأمريكي و ٨.٧٥% مقابل الأورو. هكذا، فإن اللجوء إلى مرونة سعر الصرف، أمام انخفاض الإيرادات البترولية، قد شكل خط الدفاع الأول. فمرونة أسعار صرف الدينار وتدخلات بنك الجزائر على مستوى السوق البينية للصرف قد سمحت لسعر صرف الدينار بأداء إلى حد كبير دوره كمتص للصدمات الخارجية.

ب- تأثير التضخم:

يتعلق تأثير التضخم على القيم الحقيقية للعوائد النفطية، بمدى الارتباط التجاري بالدول المستهلكة للنفط، حيث أن معدل التضخم السائد في الدول التي تتعامل معها الدول المنتجة للنفط تجاريا يؤثر على القدرة الشرائية لعوائد النفط لدى هذه الدول، ويلاحظ عموما أنه كلما ارتفعت أسعار النفط الاسمية كانت معدلات التضخم في الدول الصناعية المستهلكة للنفط مرتفعة، والعكس صحيح. وتتأثر القيم الحقيقية للعوائد النفطية أكثر بمعدل التضخم السائد في الدول التي تتعامل معها، فالجزائر تتأثر أكثر بمعدل التضخم السائد في الدول الأوروبية. ومنظمة أوبك تعمل على الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء فيها من خلال سعر عادل للنفط، ولذلك تولي أهمية كبيرة للقوة الشرائية لبرميل النفط الذي تصدره، وتصدر دوريا إحصائيات حول أسعار برميل سلتها معدلا بأسعار صرف الدولار الأمريكي والتضخم والسعر الحقيقي للنفط بناء على دولار ١٩٧٣^{١٤}.

وبعد تراجعه المعتبر في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، عاد التضخم نحو الارتفاع في عام ٢٠١٥ ليلبلغ المتوسط السنوي لوتيرته ٤.٧٨%، ومعدل ٦.٤% عام ٢٠١٦. وقد سمحت إدارة السياسة النقدية، خصوصا من خلال

^{١٤} حمادي نعيمة: مرجع سابق، ص ١١٤.

امتصاص فائض السيولة المصرفية، باحتواء ضغوطات تضخمية إضافية، كان من الممكن أن تؤدي إلى مستوى تضخم أكثر ارتفاعا. في حين، لا يزال عمل السياسة النقدية يواجه عراقيل وضعيات الهيمنة في بعض الأسواق. كما أن الكتلة النقدية لم تتوسع إلا بقليل خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، فإنه لا يمكن أن يشكل ذلك مصدر التضخم خلال هذه الفترة. كما لا يمكن أن يكون هذا التضخم ناجما عن تضخم الأسعار عند الاستيراد، خصوصا بالنظر إلى ضعف هذه الأسعار على مستوى الأسواق الدولية^{١٥}.

الجدول رقم ٧: معدل التضخم خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٧

السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
التضخم	١.٤٣	٤.٢٦	٣.٩٧	١.٣٨	٢.٣١	٣.٦٧	٤.٨٥	٥.٧٤
السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	*2017
التضخم	٣.٩١	٤.٥٢	٨.٨٩	٣.٢٥	٢.٩٢	٤.٧٨	٦.٤٠	5.70

Source: Ministre des Finances: taux d'inflation, <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d'inflation.html>, disponible sur internet, ١٠-٠٩-٢٠١٧.

* سنة ٢٠١٧ تمثل 8 أشهر الأولى من السنة (من جانفي إلى نهاية أوت).

سابعاً: سياسات التصدي لمواجهة أثر انخفاض أسعار النفط:

لقد اتخذ بنك الجزائر تدابير من أجل احتواء تزايد الواردات وتأطيرها، تتمثل في تشديد المتطلبات المتعلقة بتحديد البنوك للوضع المالية للمستورد عند توطين الاستيراد. تخفيض المعيار الاحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية نسبة إلى أصولها الخاصة. إلزامية التوطين المسبق الإلكتروني لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها. تكثيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية.

ولأجل الترويج للصادرات خارج المحروقات، أدخل بنك الجزائر خلال الثلاثي الثالث من عام ٢٠١٦، تدابير لتخفيف الرقابة على الصرف، وهما (التحسين النشط)، المتمثل في إلغاء إلزامية حصول مستوردي الموارد التي تدخل في عملية إنتاج السلع الموجهة للتصدير، على ترخيص من بنك الجزائر لتسوية استيرادها المؤقت، وهذا في الحالة التي يتم فيها التسديد من خلال خصم حسابات المصدرين بالعملة الصعبة. تمديد آجال الترحيل للجزائر لناتج الصادرات من ١٨٠ يوم إلى ٣٦٠ يوم، مع إدراج إلزامية اكتتاب عقد تأمين التصدير لما تتجاوز هذه الآجال ستة أشهر، يسمح هذا التدبير بالحفاظ على احترام إلزامية الترحيل فور التسديد، ويستفيد المصدر في نفس الوقت من إمكانية الحصول لدى مصرفه على تسبيقات تضمن بعقد التأمين لدعم نشاطه. وبالموازاة يعمل بنك الجزائر

^{١٥} بنك الجزائر: مداخل السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة ٢٠١٥ وتوجهات السنة المالية ٢٠١٦ في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مرجع سابق، ص ص ١٨-١٩.

على تطوير سوق الصرف ما بين المصارف، لاسيما من خلال وضع فرعته المتعلق بالعمليات لأجل، مما سيوفر للمتعامل الاقتصادي إمكانية احتمائه من خطر الصرف ويساهم في تشجيع الاستثمار والتصدير.

إن الضعف المستمر لأسعار البترول يدعو إلى ضرورة التعزيز الميزاني، وهذا لضمان قابلية استمرار المالية العامة واستعادة التوازنات الداخلية بصفة مستدامة. ويسمح في حالة استقرار أو ارتفاع نسبي في أسعار البترول، أن يساهم في إرساء استقرار أكبر في سعر الصرف الاسمي للدينار.

أما فيما يخص السياسة النقدية، فحجم النقود المتداولة خارج البنوك، الذي يمثل حوالي ٣٢% من الكتلة النقدية M2، المشكل أساسا من الادخار المالي للأسر المكتنز والنقود الورقية المتداولة في الاقتصاد الموازي، يدعو إلى بذل المزيد من الجهود في جمع الموارد من طرف المصارف وإلى تعزيز التدابير لتقليص المجال الموازي للاقتصاد.

وبغية تمكين المصارف من حيازة المزيد من الموارد القابلة للإقراض ومرافقة ديناميكية نحو القروض الموجهة للاقتصاد، قام بنك الجزائر بالتقليص التدريجي لعمليات امتصاص السيولة، ثم التوقف عنها تماما في الثلاثي الثالث من عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى تخفيض معدلات الاحتياطات الإجبارية الذي انتقل من ١٢% إلى ٨%.

وتحسبا لاستمرار تقلص السيولة المصرفية، خصوصا على مستوى المصارف العمومية، صادق مجلس النقد والقرض، في جويلية ٢٠١٦، على أحكام متممة للنظام رقم ١٥-٠١ المؤرخ في ١٩ فيفري ٢٠١٥، المتعلقة بعمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة والتسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية. والتي ترخص بإعادة تمويل بعض أجزاء القروض طويلة الأجل، نظرا لهيمنة قائم هذه القروض ضمن محافظ المصارف (الذي تتعدى نسبته ٥٤% من إجمالي القروض). كما ترخص إعادة التمويل الجزئي لسندات القرض الوطني. وتم تخفيض معدل إعادة الخصم من ٤% إلى ٣.٥%، ابتداء من ٠٢ أكتوبر ٢٠١٦.

كما قام بنك الجزائر بتحديد كفاءات تطبيق عمليات السوق المفتوحة وتسهيل القرض الهامشي، وذلك من خلال إصدار تعليمتين بتاريخ ٠١ سبتمبر ٢٠١٦. تسمح الأولى له بإدارة معدلات الفائدة التوجيهية ومستوى السيولة المصرفية، وفق احتياجات التمويل السليم للاقتصاد وهدف التضخم. أما الأداة الثانية فتسمح للمصارف باللجوء إليه لتغطية احتياجاتها الظرفية الخاصة بالخرينة. ولغرض احتواء تكلفة التمويل المصرفي للاقتصاد، كما حدد المعدل الأقصى أو المعدل المفرط، الذي لا يمكن للمصارف والمؤسسات المالية أن تتجاوزوه عند توزيع القروض لزيائنها^{١٦}.

^{١٦} بنك الجزائر: مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة ٢٠١٥ وتوجهات السنة المالية ٢٠١٦ في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مرجع سابق، ص ٢٠-٢٧.

خلاصة:

يعتبر النفط ونظرا لمميزاته وخصائصه التي لا تتوفر في بدائله دائما، أكثر من مجرد مصدر طاقة، إنه سلعة إستراتيجية لها أهميتها على مختلف الأصعدة، وتعتبر الإيرادات النفطية من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، مما يجعل تمويل المشاريع عرضة لتقلبات أسعارها.

وبالرغم من الجهود الإصلاحية المبذولة إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يستطع التحرر من هيمنة البترول عليه، بحيث يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير البترولية. فهو يعتبر مرهونا بما تدره عائدات البترول المسيطرة على حوالي ٩٧% من حجم الصادرات الإجمالية، والتي تعتبر مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية وبتحسن قيمة الدولار الذي يعتبر عملة التسديد لهذه المادة الخام.

ولكن مع عودة ارتفاع أسعار النفط أعطى ذلك دفعا جديدا لإنعاش الاقتصاد الجزائري من خلال الزيادات الكبيرة التي عرفها الإنفاق الحكومي، حيث ساهم بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها ارتفاع نسب النمو الاقتصادي، تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، زيادة الاحتياطات الدولية، انخفاض معدل البطالة من جهة، لكن من جهة أخرى كان هناك نتائج سلبية على مؤشرات أخرى مثل التضخم وسعر الصرف، ولكن مع انخفاض أسعار النفط إبتداء من عام ٢٠١٥ تدهورت أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية، وأصبحت الجزائر تعيش وضعاً اقتصادياً صعباً، حيث تم إعداد عدة سياسات للتصدي لأثر انخفاض سعر النفط.

قائمة المراجع:

- ١- عيدودي فاطمة الزهراء: الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد ٧، ٢٠١٦.
- ٢- بنك الجزائر: مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة ٢٠١٥ وتوجهات السنة المالية ٢٠١٦ في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مجلس الأمة أفريل ٢٠١٧.
- ٣- سليمان عبد الكريم: دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة حالة أبو ظبي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، ٢٠١٣-٢٠١٤.
- ٤- جامع عبدالله: أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٠ على الاقتصاديات النفطية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، ٢٠١١-٢٠١٢.

٥- حاج بن زيدان: دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر ١٩٧٠-٢٠١٠، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، ٢٠١٢-٢٠١٣.

٦- عيدودي فاطمة الزهراء: الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد ٧، ٢٠١٦.

٧- مراس محمد، بن سماعين مراد: النمذجة القياسية لأثر الإنفاق على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة ٢٠١٤-٢٠٠١ باستخدام نموذج التكامل المتزامن وECM، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد ٨، جانفي ٢٠١٥، جامعة مستغانم.

٨- بوزاهر سيف الدين: أسعار الصرف وأسعار النفط، دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ٢٠١٠-٢٠١١.

٩- حمادي نعيمة: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص ص ١١٣.

١٠- عقون سليم: قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة تحليلية قياسية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠٠٩-٢٠١٠.

١١- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد 36، أبوظبي، 2016.

١٢- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد ٣٤، أبوظبي، ٢٠١٤.

١٣- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد ٣١، أبوظبي، ٢٠١١.

١٤- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد ٣٠، أبوظبي، ٢٠١٠.

١٥- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد ٢٩، أبوظبي، ٢٠٠٩.

١٦- اسم الكاتب غير موجود: مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة، سبتمبر، العدد ١٥، الجزائر.

١٧- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، الملاحق الإحصائية، العدد 29، أبوظبي، 2009.

١٨- صندوق النقد العربي: النشرة الإحصائية للدول العربية ١٩٩٩-٢٠٠٨، أبوظبي، ٢٠١٠.

١٩- اسم الكاتب غير موجود: مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة، سبتمبر، العدد ١٥، الجزائر.

٢٠- Abderrahmane Mebtoul: La crise financière internationale et ses répercussions sur l'économie Algérienne, conférence débats, université d'Oran, 04/11/2008.

٢١- Abderrahmane Mebtoul: Hausse des cours du pétrole et de l'euro : quel impact sur l'économie Algérienne ? Le Quotidien d'Oran, 04 mars 2008.

- ٢٢- Exécution Budget 2016, <http://www.conjoncture-dz.com/budget/execution-budget-2016.html>, disponible sur internet le 06-09-2017.
- ٢٣- Les réserves de change de l'Algérie sont à 109 milliards de dollars, Le Matin d'Algérie, 3 septembre 2017, <http://www.lematindz.net/news/24032-les-reserves-de-change-de-lalgerie-sont-a-109-milliards-de-dollars.html> disponible sur internet le 03-09-2017.
- ٢٤- Ministère de l'écologie, du développement durable et de l'énergie: historique du cours du Brent daté, en dollar par baril, disponible sur internet le ٠٢-٠٩-2015, <http://www.developpement-durable.gouv.fr/Historique-du-cours-du-Brent-date.html>
- ٢٥- Ministère du Commerce, agence nationale de promotion du commerce extérieur, algex, www.algex.dz
- ٢٦- Ministère des Finances, production et valeurs ajoutées par secteur, disponible sur internet, 12-08-2015, <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB2014.pdf>, P1.
- ٢٧- Ministère des finances: taux de change, disponible sur internet, ١٢-٠٨-٢٠١٥, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/taux_change/taux%20de%20change2014.pdf
- ٢٨- Ministère des finances: taux de change, disponible sur internet, ١٠-٠٩-٢٠١٧, <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html>
- ٢٩- Ministre des Finances: taux d'inflation, <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d'inflation.html>, disponible sur internet, ١٠-٠٩-٢٠١٧,
- ٣٠- Nations Unies, commission économique pour l'Afrique, profil de pays 2016, Algérie, Addis-Abeba, mars 2017.
- ٣١- Office National des Statistiques: activité, emploi et chômage en avril 2017, n°785, Algérie. <http://www.ons.dz/IMG/Emploi%20Avril%202017.pdf>, disponible sur internet le 14-09-2017.
- ٣٢- Revue de l'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur, n°21, mai 2017. http://www.algex.dz/images/Revue_Forum_N%C2%B021.pdf

مركز البحث للفكر الإقتصادي

الملتقى الدولي حول:

أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على

اقتصاديات الدول

٢٠١٧/١٢/٢٠-١٨

المحور الأول: أثر تقلب أسعار النفط على إقتصاديات الدول

مداخلة بعنوان:

تقييم أثر تقلبات أسعار النفط على

سعر صرف الدينار الجزائري

دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الإنحدار الذاتي VAR

خلال الفترة: ١٩٨٦ - ٢٠١٥

من إعداد:

البريد الإلكتروني: selma_memi@hotmail.fr

رقم الهاتف: ٠٥٥٩ ٢١ ٣٠ ٢٤

سلمى مميش

طالبة دكتوراه

جامعة الجزائر ٣

تخصص تحليل إقتصادي وإستشراف

الملخص

تهدف الدراسة إلى قياس التقلبات في قطاع النفط على سعر الصرف الدينار الجزائري في ظل ما عاشه الإقتصاد من تقلبات إقتصادية ناجمة عن حدوث صدمات نفطية، نتيجة تبعية الإقتصاد لقطاع المحروقات بأزيد من ٩٨٪، لذلك فإن إختيار نظام الصرف المناسب يعتبر من الإجراءات التي تسمح بتقليص حدة تأثير القلبات في أسعار النفط على تحركات في أسعار الصرف، من خلال التوجه إلى أحد القطبين المتطرفين، إما الربط الجامد أو التعويم الحر، لكن صعوبة تطبيق شروط النظامين بشكل كلي جعل الجزائر كسائر الدول النامية تتبنى أنظمة وسيطة تجمع بين الشفافية التي تضمنها الأنظمة الثابتة، وإستقلالية السياسة النقدية التي تضمنها أنظمة التعويم.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أنظمة الصرف المتبعة خلال فترات الصدمات ليست كلها ملائمة للإقتصاد الجزائري، ففي ظل صدمة ١٩٨٦ تم إتباع نظام الإنزلاق التدريجي الذي سمح بحماية العملة من الإنهيار المفاجئ وهو الأنسب خصوصا في ظل ظروف اللجوء السري للإستدانة الخارجية، وفي صدمة ١٩٩٩، فإن نظام التعويم المدار لم يكن مطبقا فعليا لأن الجزائر لم تلتزم بقواعد التعويم، حيث كشف الخبراء الإقتصاديين أن هذا النظام أقرب للتشبيث منه للتعويم، أما بالنسبة للصدمة الحالية ٢٠١٤ فالنظام الملائم هو التعويم المدار مع إضافات والذي يضمن تحقيق الشفافية وإستقلالية السياسة النقدية في نفس الوقت مع سعي البنك المركزي إلى إستهداف التضخم.

الكلمات المفتاحية: صدمة نفطية، سعر الصرف، نظام الصرف، سعر النفط.

Abstract:

This study aims to find the fluctuations in the oil sector on the exchange rate of the Algerian dinar, during economic fluctuations resulting of oil shocks, because of its dependence to the oil sector by more than 98% of its revenues, wherefore the choice of an appropriate regime can decrease oil shocks impacts on exchange rates movements, through the orientation to one of the extreme poles, the rigid link or the free floating, but the difficulty of both regimes conditions made algeria, such as other developing countries, adopting intermediate regimes that combine transparency and monetary policy independence.

This study found that not all exchange regimes adopted during shocks are appropriate to the Algerian economy, during 1986's shock algeria adopted gradual crawling that allowed the protection of currency from a sudden collapse, which is more appropriate during resorting to external debt. And during the 1999's shock, the managed floating regime wasn't applied effectively, and during the actual shock the appropriate regime is the managed floating with supplies, which insures transparency and monetary independence at the same time of adopting the inflation targeting policy.

Key-words: oil shocks, exchange rate, Exchange regimes, oil price.

المقدمة:

عرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الإستقلال بدايةً من نظام الثبوت، مروراً بنظام الربط بسلة من العملات منذ 1973، وصولاً إلى نظام التسيير الحركي للدينار سنة 1987، وتطبيق نظام جلسات الثبوت بدايةً من 1994، ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف بين البنوك تزامناً مع إنتهاج نظام التعويم الموجه، حيث جرت كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي لجعل الدينار قابل للتحويل في مجال المعاملات الجارية، وباعتبار أن الجزائر أحد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فقد إرتبطت سياستها الإقتصادية بشكل شبه كلي بوضعية السوق العالمي للنفط، لذلك فإن إنخفاض الإيرادات المتأتية من الحماية النفطية خلال صدمة ١٩٨٦ كانت كفرصة بالنسبة للسلطات لتبني مجموعة واسعة من الإصلاحات الإقتصادية والمالية لغرض تصحيح الإختلالات الهيكلية، أما تراكم الفوائض المالية خلال صدمة ١٩٩٩ فقد دفعته لإنتهاج سياسة إنفاقية توسعية مع تحسن كبير في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، مقابل توجيه جزء كبير من الإيرادات النفطية لتغطية الديون الخارجية.

في ظل الصدمة النفطية لسنة ٢٠١٤ فبالرغم من مرور فترة من الزمن على بداية إنخفاض أسعار النفط، دون أن يظهر أي مخرج للنفق المظلم الذي وقع فيه الإقتصاد الجزائري، لذلك فقد إشتكت أغلب تصريحات الخبراء الإقتصاديين إلى أن شبح صدمة ١٩٨٦ يلوح في سماء الجزائر، وأن لجوء الجزائر إلى الخارج للإستدانة بعد إستنزاف الإحتياطي حقيقة لا مفر منها، وبالرغم من ذلك ظلت الحكومة متمسكة بتصريحات تحاول من خلالها بعث الإطمئنان لدى المواطنين، ومحاولة ترقيع الوضع من خلال تبني سياسة التقشف والترشيد في الإنفاق العام.

أولاً: مشكلة البحث

من المعروف أن تركيبة الإقتصاد الجزائري هشة نظراً لإرتباطها الوثيق بقطاع النفط، فحدوث صدمات نفطية إيجابية أو سلبية يؤدي بشكل مباشر إلى التأثير على الكثير من المتغيرات الاقتصادية خاصة سعر الصرف، وبعد كل صدمة تقوم الجزائر بوضع مجموعة من القوانين تسعى فيها الى إعادة النظر في نظام صرفها.

ومن هنا تأتي مشكلة البحث التي يمكن بلورتها في السؤال الرئيسي الآتي:

"كيف يمكن تقييم أثر الصدمات النفطية على سعر صرف الدينار الجزائري؟"

ثانياً، أهداف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

- التعرف على ماهية الصدمات النفطية
- التطرق إلى أهم الصدمات النفطية مع إبراز أسبابها؛
- قياس أثر الصدمات النفطية على سعر الصرف في الإقتصاد الجزائري.
- ثالثاً، هيكل البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث كما يلي:
- المبحث الأول: أبرز الصدمات النفطية وأسباب حدوثها
- المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الصدمات النفطية على سعر صرف الدينار الجزائري.

المبحث الأول: أبرز الصدمات النفطية وأسباب حدوثها

على اعتبار أن النفط مادة إستهلاكية رئيسية فتقلبات أسعاره أثرت على كافة الدول سواء كانت أو مصدرة أو مستهلكة له، وسيتم توضيح في هذا المبحث أبرز الصدمات النفطية عبر التاريخ.

المطلب الأول: مفهوم الصدمات النفطية

عرّف "هاملتون Hamilton" (٢٠٠٥) الصدمات النفطية على أنها أحد الأسباب الخارجية للتقلبات الإقتصادية الكلية، وقد تكون ناجمة عن تأثير العرض أو الطلب بعوامل داخلية في الإقتصاد، مما يؤدي إلى إرتفاع أو إنخفاض حاد في الأسعار الحقيقية للنفط،^(١) يشير هذا التعريف إلى أن الصدمات النفطية تمثل إختلالات مفاجئة في توازن السوق تؤثر على المتغيرات الإقتصادية الكلية من خلال تقلب الأسعار الحقيقية للنفط، ويمكن التمييز بين مختلف أنواع الصدمات النفطية في ما يلي:

١. صدمات العرض: ترتبط بتغير سلوك المنتجين في ما يخص قراراتهم بزيادة أو تقليل المعروض من النفط،

مما تردي إلى الزيادة أو النقصان في أسعار النفط؛^(٢)

٢. صدمات الطلب: هي الصدمات التي تظهر فيها إستجابة السعر الحقيقي للنفط الخام للمتغيرات في

الطلب عليه، وهي تعبر عن الإضطراب في إنفاق المستهلكين للنفط أو طالبي النفط بصفة عامة؛^(٣)

٣. الصدمات الإيجابية والصدمات العكسية: تمثل التغيرات المفاجئة في أسعار النفط بالإرتفاع أو

الإنخفاض والتي ترتبط بتغيرات الطلب والعرض على النفط.^(٤)

المطلب الثاني: الصدمة النفطية لسنة ١٩٨٦

تعتبر صدمة ١٩٨٦ أول صدمة نفطية تتسبب في ركود مُعدلات نمو الدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك، حيث وصل سعر البرميل إلى 13.53 دولار خلال الأشهر الأولى،^(٥) وتتمثل أهم أسبابها فيما يلي:

• عدم تجانس الدول الأعضاء في الأوبك إقتصادياً، سياسياً وإجتماعياً مما أدى إلى إختلاف المصالح

وإضعاف دور المنظمة في السوق النفطية، والدور الذي لعبه مُنتجو النفط من خارج الأوبك في تخفيض

الأسعار، والمنافسة الشديدة التي لقيتها دُول المنظمة بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج، فبعد أن

كانت تُسيطر على ٨٥٪ من الإنتاج العالمي تقلصت النسبة إلى ٦٠٪، ورغم دعوة الأوبك لبقية الدول

المنتجة إلى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر إلا أن المنتجين المنافسين رفضوا ذلك، مما جعلها

تتخلى عن سياسة سقف الإنتاج؛

• إنخفاض الإستهلاك العالمي من النفط بعد إرتفاع أسعاره في الصدمة النفطية الأولى ١٩٧٣، مما أجبر

الدول الصناعية الكبرى على تنمية مصادر الطاقة البديلة للنفط وقد تم تعويضه بالفحم والغاز الطبيعي،

وبالتالي إنخفاض الطلب العالمي على النفط سنة ١٩٨٥، مما أثر على حصة الأوبك في السوق النفطية؛

• الدور الذي لعبته السعودية في حرب الأسعار مع الدول من خارج الأوبك بزيادة إنتاجها، وتخفيض سعر

نفطها إلى أقل من ٢٠ دولار للبرميل في بداية ١٩٨٦ من خلال عقدها لإتفاقيات Net Back.^(٦)

المطلب الثالث: الصدمة النفطية لسنة ١٩٩٩

إن انخفاض سعر الصرف بشكل كبير في كل من تايلندا وكوريا الجنوبية في صيف ١٩٩٧ نظرا للضغوطات التي تعرضت لها أنظمتها المالية أثار شكوك الخبراء حول حقيقة النمو الإقتصادي الآسيوي، وما سيُخلقه من آثار على المستوى المالي والإقتصادي الآسيوي والعالمي، وقد أعقب هذه الهزة تهاوٍ سعر النفط في السوق الدولية، إذ سجّل أسعاراً أقل من 12.28 دولار للبرميل في نهاية عام ١٩٩٨، ومع بداية ١٩٩٩ كان سعر النفط في حوالي ١٦ دولار عندما رفع العراق إنتاجه النفطي، وفي نهاية ١٩٩٩ إنتهت الأزمة الآسيوية وعاد التصنيع والنمو للمنطقة من جديد حيث إستطاعت أن تثبت نفسها لتكون من أكبر القوى الإقتصادية في العالم، فعاد إستهلاك النفط العالمي إلى النمو القوي، ووصل سعر النفط إلى المستويات التي كان عليها في بداية ١٩٩٧، وكانت الزيادة بين سنتي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ تمثّل نسبة ٣٨٪،^(٧) وفي سبتمبر ٢٠٠٠ وصل السعر إلى 27.6 دولار، مما شكل صدمة على الإقتصاديات المصدرة والمستوردة، وتواصلت الأسعار في الإرتفاع إلى مستويات قياسية 50.59 دولار في جويلية ٢٠٠٥، وفي ٢٠٠٨ حوالي 94.1 دولار.^(٨) ويمكن إيجاز الأسباب الرئيسية لهذه الصدمة في النقاط الآتية:^(٩)

- قيام دول الأوبك سنة ١٩٩٩ بزيادة سقف الإنتاج ٤ مرات في مارس، جويلية، أكتوبر وسبتمبر. لكن هذه الزيادة في الحصص لم تُترجم إلى زيادة فعلية في الإنتاج، لأن في شهر أوت تلاشت الطاقة الإنتاجية الفائضة القابلة للتسويق، الأمر الذي جعل الحكومة الأمريكية تستخدم إحتياطي النفط الإستراتيجي؛
- إنشاء النطاق السعري بشكل غير رسمي، وقيام دول الأوبك بتطبيق هذه السياسة في أكتوبر للمرة الأولى والأخيرة، مع بقاء متوسط سعر سلة أوبك فوق ٢٨ دولارا للبرميل لمدة ٢٠ يوم عمل متتالية، كما قضت بتخفيض الإنتاج بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يوميا، وتم إلغاء العمل بالنطاق السعري رسميا عام ٢٠٠٥، والمفاجئ في الأمر أن الأوبك لم تتبنى النطاق السعري رسميا لكنها ألغته بقرار رسمي سنة ٢٠٠٥؛
- عودة نمو الإقتصاد الآسيوي بعد الأزمة المالية التي هزت دول جنوب شرق آسيا ما سبب إرتفاع طلبها على النفط، حيث بلغ التغير في الطلب على النفط سنة ١٩٩٧ نسبة ٥.٣٪، في حين شهد عام ١٩٩٨ إنخفاضا حادا قُدّر بـ (- ٢.٥٪) نتيجة للأزمة المالية التي مسّت دول جنوب شرق آسيا، ليعود الانتعاش عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ بنسبة ٢.٦٪ و ٣.٥٪ على التوالي نتيجة إرتفاع أسعار النفط الخام.

المطلب الرابع: الصدمة النفطية لسنة ٢٠١٤

في منتصف عام ٢٠١٤ بدأت الزيادة في العرض تظهر في الأسواق العالمية للنفط بنحو أكبر من الطلب عليها. وفي سبتمبر بدأت الأسعار في الإنزلاق، وكانت الأسواق تتوقع أن تُخفّض الأوبك إنتاجها لتُعادل للطلب العالمي للنفط، ولكنها لم تفعل شيئا خلال إجتماعها الشهير في نوفمبر، وإمتنعت السعودية عن التخلي عن حصتها في السوق فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار لتصل إلى ٦٠ دولارا للبرميل في منتصف ديسمبر عام ٢٠١٤، ثم إنخفضت إلى ما دون ٥٠ دولار في جانفي ٢٠١٥، وأقل من ٣٠ دولار في جانفي ٢٠١٦،^(١٠) ويمكن تلخيص أهم أسباب صدمة إنخفاض أسعار النفط لعام ٢٠١٤ في ما يأتي:

- تركيز الأوبك على الحصص بدلاً من الأسعار، وذلك في محاولة منها لإجبار الأطراف المنتجة من خارج الأوبك إلى التعاون مع المنظّمة في التخفيض الجماعي للحصص، وتزايد المعروض من النفط في الأسواق (نُخمة عرض النفط)، وذلك بالرغم من إصرار باقي الدول للإصرار على السعودية لتخفيض إنتاجها، إلا أنها بقيت متمسكة برأيها لأسباب سياسية.^(١١)
- انخفاض مستويات النمو الإقتصادي في العالم، أي ضعف النشاط الإقتصادي في الدول المستوردة للنفط، وعلى رأسها منطقة اليورو فقد تراجع مُعدّل النمو إلى حوالي 0.2% في الربع الثالث من سنة ٢٠١٥، ولم يقتصر التراجع على الدول الصناعية وإنما إمتد إلى الإقتصاديات الناشئة، فقد تراجع مُعدّل النمو في الصين إلى ٧.٣% في ٢٠١٥، حيث يؤدي ذلك التراجع إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط؛
- انخفاض تأثير المخاطر الجيوسياسية، ففي الوقت الذي تراجع فيه الطلب على النفط فقد تضاعف الإنتاج الليبي منذ جوان ٢٠١٤ ثلاثة أضعاف تقريباً إلى 900 ألف برميل يومياً، كما أن الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لم يؤثر في تدفّقات النفط من العراق، وهو ما أدى إلى تلاشي التهديد من تأثير العرض العالمي للنفط نتيجة لهذا النوع من المخاطر؛
- إرتفاع قيمة الدولار الأمريكي في الفترة الأخيرة مقابل مختلف العملات وبما أن السلع التجارية الأساسية كالنفط تُسعر بالدولار، فإن سعرها السوقي يتأثر أيضاً بقيمة الدولار، ومع إرتفاع قيمة الدولار يتحول النفط إلى منتج مرتفع التكلفة بالنسبة للدول الأخرى خارج الولايات المتحدة، وهو ما يُقلّل الطلب العالمي عليه، وبالتالي تزايد الضغوط على سعره نحو التراجع، إضافة إلى تزايد إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية، خصوصاً بعد إستحداث تقنية الكسر الهيدروليكي لإستخراج الغاز بين الصخور.^(١٢)

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الصدمات النفطية على الإقتصاد الجزائري

إن الهدف الأساسي المتوخى من وراء الدراسة القياسية يكمن في تحليل الآثار التي تُخلّفها الصدمات النفطية على سعر صرف الدينار الجزائري، خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠١٥، وذلك بالإعتماد على نماذج ديناميكية إحصائية تأخذ بعين الاعتبار الصدمات العشوائية الحالية والماضية، وتُعتبر بمثابة أداة تجريبية مناسبة تساعد على فهم وإستيعاب طبيعة تأثير هذه الصدمات على متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: دراسة وصفية، تحليلية وبيانية للمتغيرات

سيتم في هذا المطلب تقديم عرض وصفي لمتغيرات الدراسة، مع تحليل درجة إستقرارية السلاسل المعتمدة وتمثيلها بيانياً، ثم تحديد درجة التأخير مع دراسة علاقة التكامل المشترك وإختبار إستقرارية نموذج أشعة الإنحدار.

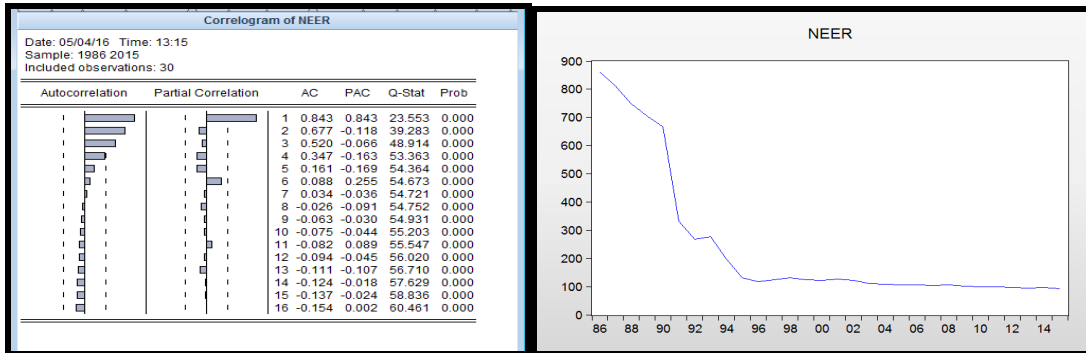
أولاً: المتغيرات المعتمدة في الدراسة

تمثلت أهم المتغيرات المعتمدة في الدراسة في: سعر الصرف الفعلي الإسمي (NEER)، إحتياطات الصرف (RC)، أسعار نفط سلة الأوبك (POIL)، الكتلة النقدية بالمعنى الواسع (M2) ومؤشر أسعار الإستهلاك الإجمالي (IPC).

ثانيا: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

تم الإعتماد على إستراتيجية "ديكي فولار المبسطة Strategy Duckey Fuller Simplified" لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المحددة، بالإستعانة ببرنامج Eviews^٩. وتمثلت أهم نتائج الإستقرارية فيمايلي:

١. دراسة إستقرارية السلسلة NEER: بعد دراسة إستقرارية السلسلة وفق إختبار ديكي فولار المبسطة تم الخروج بنتيجة أن السلسلة مستقرة في المستوى الأول، ويمكن توضيح التمثيل البياني و correlogram السلسلة في الشكل الأتي:

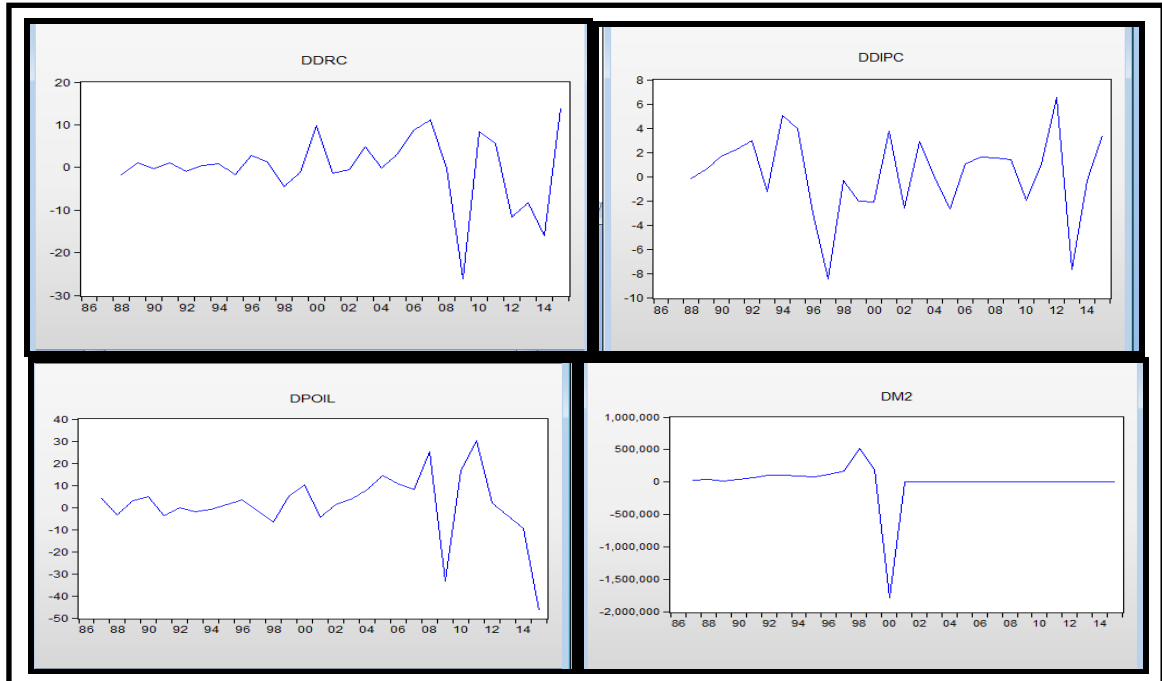


الشكل ٠١: منحنى و correlogram تطور السلسلة NEER

المصدر: نتائج مخرجات Eviews.

يوضح الشكل ٠١ إستقرارية منحنى NEER، في المستوى الأول دون الحاجة لإجراء الفروقات.

٢. دراسة استقرارية السلاسل RC - IPC - M2 - POIL: بإستخدام برنامج Eviews ومخطط ديكي فولار يمكن توضيح إستقرارية السلاسل في الشكل الأتي:



الشكل ٠٢: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية DDIPC - DRC - DIPC - DM2 – DPOIL

المصدر: نتائج مخرجات Eviews.

يوضح الشكل ٠٢ إستقرارية السلاسل وفق نتائج إختبار ديكي فولار، حيث يظهر أن السلسلة - DM2 DPOIL إستقرت في الدرجة (١)، والسلسلة DDIP1 - DDRC إستقرت في الدرجة (٢)، أما السلسلة NEER التي تم التطرق إليها مسبقا فقد إستقرت في المستوى الأول.

ثالثا: تحديد درجة التأخير

يمكن تحديد في هذه المرحلة نموذج VAR الأمثل، لذلك يتم بناء النموذج بدرجات تأخير مختلفة إنطلاقا من $P=1$ إلى $P=4$ ، والنموذج VAR الأمثل يمتلك درجة التأخير P التي تقابل أقل قيمة عند معياري Schwarz و Akaike، وأكبر قيمة لـ Log Likelihood. ويمكن إظهار نتائج معايير إختيار النموذج VAR في الجدول الآتي:

الجدول ٠١ : تحديد درجة تأخير نموذج VAR الأمثل

النموذج	P	SC	AIC	Log Likelihood
نموذج بوجود ثابت	VAR 1	62.14	60.70	-789.55
	VAR 2	64.39	61.73	-747.55
	VAR 3	61.27	57.37	-637.17
نموذج دون ثابت	VAR 1	61.71	60.51	-791.94
	VAR 2	64.00	61.58	-750.64
	VAR 3	64.14	60.48	-681.12

المصدر: نتائج مخرجات Eviews.

يوضح الجدول ٠١ درجة تأخير نموذج VAR بالإعتماد على المعايير الثلاثة: (Akaike, Log Likelihood and Schwarz)، حيث يتم إختيار أقل قيمة لمعاري AIC - SC، وأكبر قيمة لـ Log Likelihood. ومن خلال تحليل النموذج تم التوصل بنتيجة أن التأخير المقبول هو $P=3$ مع وجود الثابت C.

رابعا: دراسة علاقة التكامل المشترك

ظهرت هذه التقنية على يد "قراجر Granger" (١٩٨٣) و"أنجل Engel" (١٩٨٧)، حيث إرتكزت على صحة فرضية إستقرارية السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس جينكيز والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ، وإذا إرتكزت على السلاسل الزمنية غير المستقرة تكون التركيبات الخطية فيما بينها مستقرة، ويكون هناك تكامل مشترك مرتبط بإختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من إستقرار السلاسل، كما تسمح هذه الإختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية.^{١٣}

بعد القيام بدراسة خصائص السلاسل الزمنية وفق إختبار ديكي فولار، تم التوصل إلى نتيجة أن النموذج لا يحتوي على مركبة الاتجاه العام مع وجود الحد الثابت، وفي ظل هذه المعطيات سيتم تطبيق إختبار "جوهنسن"، بالتركيز على فرضية وجود الثابت وغياب مركبة الاتجاه العام للتكامل بين المتغيرات التي لها نفس درجة الإستقرارية (درجة ١)، المتمثلة في السلسلتين DPOIL و DM2 ويمكن توضيح التكامل في الشكل الآتي:

Johansen Cointegration Test				
Date: 05/04/16 Time: 23:53				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DPOIL DM2				
Lags interval (in first differences): 1 to 3				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.293424	14.06342	15.49471	0.0812
At most 1 *	0.193630	5.380299	3.841466	0.0204
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				

الشكل ٠٣ : التكامل المشترك بين السلسلتين DPOIL و DM2

المصدر: نتائج مخرجات Eviews.

يوضح الشكل ٠٣ التكامل المشترك بين السلسلتين DPOIL و DM2 ويمكن تحليلها بالإعتماد على الفرضيات:

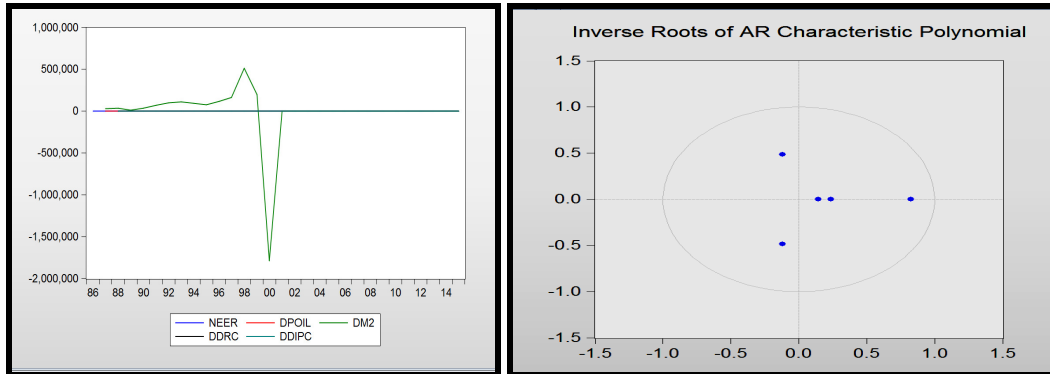
$$\begin{cases} H_0: r = 0 & \text{الفرضية الصفرية} \\ H_1: r > 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

بما أن $\text{prob}=0.0812$ أكبر من 0.05 ، يتم قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات

$$\begin{cases} H_0: r = 1 & \text{الفرضية الصفرية} \\ H_1: r > 1 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

بما أن $\text{prob}=0.0204$ أقل من 0.05 ، يتم قبول الفرضية البديلة، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

خامساً: إستقرارية النموذج VAR (3): للتأكد من إستقرارية نموذج الإنحدار الذاتي VAR(3)، يتم الإعتماد على برنامج EViews^٩، حيث عندما تظهر النقاط داخل الدائرة يعني أن النموذج مستقر.



الشكل ٠٤ : إستقرارية النموذج VAR(3)

المصدر: نتائج مخرجات Eviews.

يتضح من خلال الشكل ٠٤ أن مقلوب كل الجذور الأحادية تقع داخل دائرة الوحدة، كما أن طويلة مقلوب

هذه الجذور أقل من الواحد، وبالتالي فالنموذج VAR(3) مستقر.

المطلب الثاني: تحليل ديناميكية النموذج المُقدّر

سيتم في هذا المطلب دراسة شبكة من العلاقات بين متغيرات النظام المدروس، وذلك بتحليل ديناميكية النموذج "VAR(3)" من خلال تحديد قوة وإتجاه هذه العلاقات وفق معادلات النموذج، وتحليل السببية حسب Granger بين المتغيرات، مع توضيح درجة وإشارة إستجابة المتغيرات للصدمات النفطية من خلال تقنية تفكيك تباين خطأ التنبؤ وتحليل دوال الإستجابة الدفعية.

أولاً: تقدير معادلات النموذج المعتمد في الدراسة

من خلال تقدير المعادلات المكونة لنموذج الإنحدار الذاتي، يتم الحصول على التعليقات حول معنوية وإشارة المعلومات، وفي هذا العنصر فقد تم التركيز على طبيعة العلاقة التي تربط سعر النفط بسعر الصرف الفعلي الإسمي.

$$\begin{aligned} \text{NEER} = & 0.181*\text{NEER}(-1) - 0.147*\text{NEER}(-2) + 0.352*\text{NEER}(-3) + 0.035*\text{DPOIL}(-1) + 0.401*\text{DPOIL}(-2) \\ & (9.792) \\ & - 0.289*\text{DPOIL}(-3) - 1.982*\text{DM2}(-1) - 8.736*\text{DM2}(-2) + 6.837*\text{DM2}(-3) + 0.359*\text{DDRC}(-1) - 0.376*\text{DDRC}(-2) \\ & (0.030) \quad (-0.029) \\ & + 0.789*\text{DDRC}(-3) - 2.435*\text{DDIPC}(-1) - 2.1456*\text{DDIPC}(-2) - 1.288*\text{DDIPC}(-3) + 60.816 \\ & (0.003) \quad (-0.974) \quad (14.790) \end{aligned}$$

$t_{\text{tab}} = 2.052 > t_{\text{stat}} = 0.466$ ، عند مستوى المعنوية 5%، كما أن معنوية المعلومات مُجمعة مُحَقَّقة

وذلك من خلال إختبار فيشر $F_{\text{tab}} = 4.21 < F_{\text{stat}} = 74.22$

- نسبة تفسير المعادلة للمتغيرات السابقة تُعَبَّر مقبولة لأن $R^2 = 99.19\%$ ، فتغيرات سعر الصرف الفعلي الإسمي لا تُفسِّرُها فقط متغيرات الدراسة بل تفسره أيضا متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج ب 0.81%؛
- قيمة الثابت موجبة، وإيجابية العلاقة التي تربط بين سعر الصرف الفعلي الإسمي بقيمته المؤخرة بفترة أو ثلاثة فترات، وسلبيتها إذا كانت مؤخرة بفترتين، حيث كلما إرتفع سعر الصرف الفعلي الإسمي للفترة السابقة بوحدة واحدة إرتفع سعر الصرف الفعلي الإسمي للفترة الحالية ب 18.1%، والعكس إذا كان بفترتين حيث ينخفض سعر الصرف الفعلي الإسمي للفترة الحالية ب 14.7%، وهذا ما يمكن تفسيره بأن سعر صرف الفترة الحالية متعلق بالتغير في سعر صرف الفعلي الإسمي للفترة السابقة؛
- وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الفعلي الإسمي وسعر النفط المؤخر بفترة واحدة أو فترتين، وعلاقة عكسية إذا كان مؤخر بثلاثة فترات، أي كلما زاد سعر النفط المؤخر بفترة ب 1%، إرتفع سعر الصرف الفعلي الإسمي بنسبة 3.5%، وإنخفض ب 28.9% إذا كان مؤخر بثلاثة فترات، وإقتصاديا إستجابة سعر الصرف الفعلي الإسمي للتغير في سعر النفط تكون في نفس الإتجاه في الفترة الأولى والثانية، ولكن بحكم تدخل عوامل تنعكس العلاقة في الفترة الثالثة، فزيادة سعر النفط ينتج عنه زيادة تراكم رؤوس الأموال بالعملة الأجنبية، ومنه إنخفاض قيمة العملة مقابل سلة ثابتة من العملات الأجنبية. ولكن لا يمكن الحكم بشكل مطلق على طبيعة العلاقة بين المتغيرين لأن سعر الصرف الفعلي الإسمي متغير داخلي متحكم فيه في الجزائر وسعر النفط متغير خارجي.

ثانيا: دراسة علاقة السببية

إن دراسة علاقة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، وذلك بمعرفة المتغيرات التي تساعد على تفسير ظاهرة معينة بإستعمال إختبار Granger، الذي إقترحه فرانجر سنة ١٩٦٩ كميّار لتحديد العلاقة السببية التي تتركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كان X_{1t} و X_{2t} سلسلتان زمنيتان تعبران عن تطور ظاهرتين إقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t ، وكانت السلسلة X_{1t} تحتوي على المعلومات من خلالها يمكن تحسين توقعات السلسلة X_{2t} ، في هذه الحالة يمكن القول أن X_{1t} تُسبب X_{2t} ، لذلك فإن أي متغيرة تُعتبر سببية إذا كانت تحتوي معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى. حيث يتم فيها مقارنة Prob كل علاقة سببية مع مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، فإذا كان Prob أكبر من مستوى المعنوية فإن الفرضية الصفرية محققة حيث X_{2t} لا تُسبب X_{1t} ، وإذا كان العكس فإن الفرضية البديلة محققة حيث X_{2t} لا تُسبب X_{1t} .^{١٤} ومن خلال الإختبار القياسي تم التوصل للنتائج الآتية:

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/04/16 Time: 12:26			
Sample: 1986 2015			
Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DPOIL does not Granger Cause NEER	26	0.08701	0.9663
NEER does not Granger Cause DPOIL		0.02803	0.9935
DM2 does not Granger Cause NEER	26	0.02426	0.9947
NEER does not Granger Cause DM2		0.26205	0.8518
DDRC does not Granger Cause NEER	25	0.31966	0.8110
NEER does not Granger Cause DDRC		0.02243	0.9953
DDIPC does not Granger Cause NEER	25	6.01328	0.0051
NEER does not Granger Cause DDIPC		0.96272	0.4317
DM2 does not Granger Cause DPOIL	26	0.03048	0.9926
DPOIL does not Granger Cause DM2		0.09145	0.9639
DDRC does not Granger Cause DPOIL	25	3.28653	0.0446
DPOIL does not Granger Cause DDRC		2.61897	0.0824
DDIPC does not Granger Cause DPOIL	25	1.57734	0.2296
DPOIL does not Granger Cause DDIPC		1.20109	0.3377
DDRC does not Granger Cause DM2	25	0.05979	0.9802
DM2 does not Granger Cause DDRC		0.07568	0.9723
DDIPC does not Granger Cause DM2	25	4.54534	0.0154
DM2 does not Granger Cause DDIPC		1.12236	0.3663
DDIPC does not Granger Cause DDRC	25	0.89228	0.4641
DDRC does not Granger Cause DDIPC		1.35767	0.2874

الشكل ٠٥: دراسة السببية بين المتغيرات

المصدر: نتائج مخرجات Eviews.

يوضح الشكل ٠٥ أن كل العلاقات تحقق الفرضية الصفرية (Prob أكبر $\alpha = 5\%$)، ما عدا العلاقات الآتية:

١. علاقة السببية بين DDRC و DPOIL: وذلك إستناداً على فرضيتين أساسيتين هما:

- الفرضية الأولى: DDRC لا تسبب DPOIL، وبما أن $\text{Prob} = 0.0446 > 0.05$ ومنه الفرضية

الصفرية غير محققة، لذلك تتحقق الفرضية البديلة DDRC تسبب DPOIL؛

- الفرضية الثانية: DPOIL لا تسبب DDRC، حيث $\text{Prob} = 0.0824 < 0.05$ ومنه الفرضية الصفرية محققة؛

٢. علاقة السببية بين DDIPC و DM2: وذلك إستناداً على فرضيتين أساسيتين هما:

- الفرضية الأولى: DDIPC لا تسبب DM2، بما أن $\text{Prob} = 0.0154 > 0.05$ منه الفرضية

الصفرية غير محققة، لذلك تتحقق الفرضية البديلة DDIPC تسبب DM2؛

- الفرضية الثانية: DM2 لا تسبب DDIPC، وبما أن $\text{Prob} = 0.3663 < 0.05$ فالفرضية الصفرية محققة؛

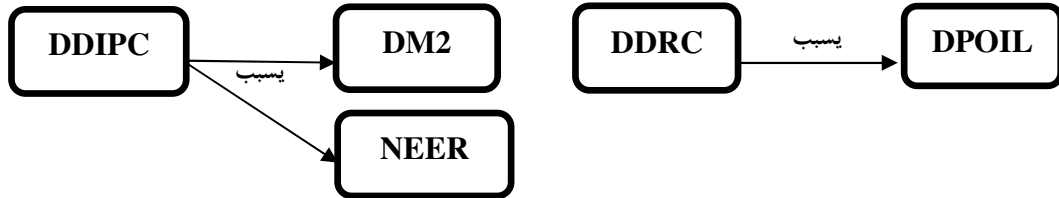
٣. علاقة السببية بين DDIPC و NEER: وذلك إستناداً على فرضيتين أساسيتين هما:

- الفرضية الأولى: DDIPC لا تسبب NEER، بما أن $Prob = 0.0051 > 0.05$ منه فالفرضية

الصفريّة غير محققة، لذلك تتحقق الفرضية البديلة DDIPC تسبب NEER؛

- الفرضية الثانية: NEER لا تسبب DDIPC، وبما أن $Prob = 0.4317 < 0.05$ فالفرضية الصفريّة محققة؛

ومنه يمكن إختصار علاقة السببية وفق برنامج Eviews في الشكل الآتي:

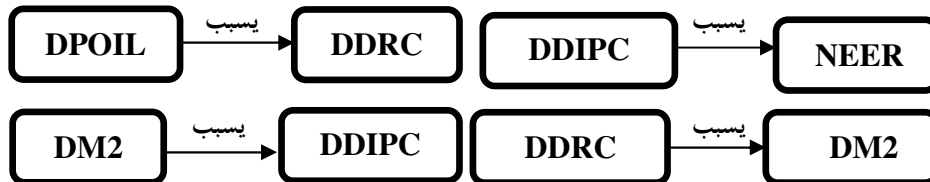


الشكل ٠٦: علاقة السببية بين المتغيرات بمفهوم قرنجر قياسيا

المصدر: من إعداد الطالبة إعتامدا على مخرجات Eviews

يوضح الشكل ٠٦ أن التغير في مؤشر أسعار الإستهلاك الإجمالي يسبب التغير في الكتلة النقدية وفي سعر الصرف الفعلي الإسمي، أما التغير في الإحتياطيات من العملة الأجنبية يسبب التغير في أسعار النفط، لكن في الواقع يمكن كشف عدم واقعية العلاقة السببية قياسيا، لأن أسعار النفط متغير خارجي يؤثر ولا يتأثر لذلك فتغيره يؤدي إلى تغير الإحتياطيات من الصرف الأجنبي وليس العكس. كما أنه في أغلب الأحيان تكون الزيادة في العرض النقدي سببا في إرتفاع مؤشر أسعار الإستهلاك الإجمالي وليس نتيجة، أما بالنسبة للعلاقة بين مؤشر أسعار الإستهلاك وسعر الصرف الفعلي الإسمي فهي واقعية لأن زيادة التضخم يؤدي إنخفاض قيمة العملة.

إقتصادياً يمكن توضيح العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة كما يأتي:



الشكل ٠٧: علاقة السببية بين متغيرات الدراسة إقتصاديا

المصدر: من إعداد الطالبة

يوضح الشكل ٠٧ علاقة السببية بين المتغيرات، فإذا تم إعتبار سعر النفط متغير خارجي يؤثر ولا يتأثر بباقي المتغيرات، يمكن تتبع العلاقة السببية من خلال الصدمات النفطية التي عاشتها الجزائر وانتقال أثارها كما يأتي:

- الصدمة النفطية النفطية ١٩٨٦: إنخفض فيها السعر السنوي للنفط من ٢٧.٠١ إلى ١٣.٥٣ دولار للبرميل

بين سنتي ١٩٨٥ و ١٩٨٦، مما أدى إلى إنخفاض المداخيل النفطية بالعملة الصعبة ومنه إنخفاض الإحتياطيات من الصرف الأجنبي من ٤.٦٤٤٥ إلى ٣.٨٤٢٥ مليار دولار خلال نفس الفترة، وبالرغم من إنخفاض الإحتياطيات من الصرف الأجنبي إلا أن الكتلة النقدية زادت من ١٩٤٧١٨ إلى ٢٢٧٠١٧ مليون دينار خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦، نتيجة لجوء الجزائر إلى الإستدانة الخارجية لتمويل المشاريع التنموية التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، وهو ما أدى إلى إرتفاع مؤشر الإستهلاك من ١١.٦٢٪ إلى ١٤.٤٢٪

خلال نفس الفترة وارتفعت إلى ١٥.٥١٪ والذي إنتهى بإخفاض قيمة العملة من ٨٥٩.٤٠٩٩ إلى ٨١١.٨١١٥ دينار سنتي ١٩٨٦ و ١٩٨٧، وإلى ٧٤٨.٣٣٨٢ دينار للسنة ١٩٨٨.

— بالنسبة للصدمة النفطية ١٩٩٩: بعد وصول المتوسط السنوي لسعر النفط إلى ٢٧.٦ دولار سنة ٢٠٠٠ مقارنة بـ ١٢.٢٨ دولار سنة ١٩٩٨، أدى ذلك إلى إرتفاع الإحتياطيات من العملة الأجنبية من ٨.٤٥٢٢ إلى ١٣.٥٦٦ مليار دولار خلال نفس الفترة، وبعد تراكم الإحتياطيات في السنوات التي تليها أصبح موضوع تدفقات العملة الصعبة المتأتية من تلك السوق قضية تفرض نفسها على المستوى المحلي والنقدي، مما أدى إلى ظهور ما يُعرف بمشكل فائض السيولة الهيكلي في الساحة النقدية، والذي يعود أساسا إلى عمليات تنقيد إحتياطيات الصرف الرسمية الذي يعتبر المتسبب الأعظم ولكنه ليس الوحيد في الفائض، لأن نقص الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني من أجل إستغلال كل هذه السيولة من جهة، والأداء المصرفي المحتشم للنظام البنكي من جهة أخرى، أديا إلى تفخيم الظاهرة، وهذه الظروف جعلت بنك الجزائر يتبنى سياسة نقدية تعقيمية تهدف إلى تقييد الأساس النقدي عن الآثار المترتبة عن عملية تنقيد العملة الصعبة، وبذلك غيّر البنك مركزه من عارض سيولة إلى طالب لها، فعمل على تخفيض أصوله المحلية لمعادلة الزيادة في أصوله الأجنبية، وتفعيل أدوات السياسة النقدية لإسترجاع السيولة الفائضة مع السعي لتحقيق معدلات تضخم متدنية. وبموجب قانون المالية ٢٠٠٠ تم إستحداث صندوق ضبط الإيرادات الذي تتمثل مهمته الرئيسية في تخفيض الدين العمومي والتسديد المسبق للمديونية، وتمويل النفقات العامة في حالة حدوث نقص في الإيرادات العامة الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، حيث يتم تمويل هذا الصندوق عن طريق الجباية النفطية الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي المرجعي للبرميل من النفط، ومن المهم الإشارة إلى أن المبالغ المحولة للصندوق لا تدخل في هيكل الكتلة النقدية، لتتحقق بذلك ظاهرة التعقيم النقدي، وهو ما يظهر من خلال إنخفاض الكتلة النقدية من ١٧٨٩٣٥٠ إلى ٢٠٢٢.٥ مليون دينار بين سنتي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، مقابل ذلك إنخفض مؤشر الإستهلاك من ٢.٦٠٪ إلى ٠.٣٪، ومنه إنخفض سعر الصرف الفعلي الإسمي من ١٣٠.٩٤ إلى ١٢٢.٩١ دينار خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠.

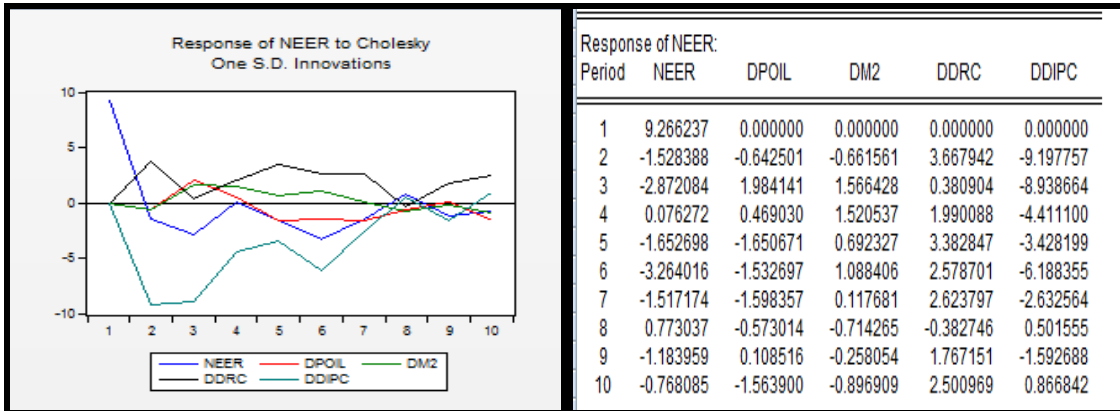
— بالنسبة للصدمة النفطية لسنة ٢٠١٤: إن مشكلة الإقتصاد الجزائري بعد صدمة ١٩٩٩ أنه إعتاد على البجوحة المالية، فقد ظنت السلطات أن الفوائض المالية ستبقى في مستويات عالية دون الأخذ بالحسبان إنعكاسات ذلك على الوضع النقدي إلى غاية منتصف ٢٠١٤، حيث إنخفض المتوسط السنوي لسعر النفط إلى ٩٦.٢٩ دولار بعد أن كان ١٠٥.٨٧ سنة ٢٠١٣، وهو ما وضع الجزائر في مأزق أمام عدم وجود قطاعات بديلة تساعد على إستمرارية نمو الناتج المحلي، مما إستدعى البدء في إستنزاف الإحتياطي الذي تقلص من ٢٠١.٤٦ إلى ١٨٦.٣٥ مليار دولار بين سنتي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وفي ظل إنتهاج سياسة التعقيم النقدي لم تتأثر الكتلة النقدية بالتغير في الإحتياطي من الصرف الأجنبي، مقابل ذلك إرتفع مؤشر الإستهلاك سنة ٢٠١٥ إلى ١٧٢.٨٥ بعد أن كان ١٦٤.٧٧ سنة ٢٠١٤، وهو دليل على ضعف القدرة

الشرائية، نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وضعف التنوع في الصادرات خصوصا في ظل سياسة تقليص الواردات، وهو ما قاد العملة إلى الانخفاض من 96.0500 إلى 92.4175 دينار بين ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

ثالثا: دوال الإستجابة (تحليل الصدمات)

باعتبار أن نموذج VAR يوضح العلاقات الحركية بين مجموعة المتغيرات المختارة، لذلك يهدف تحليل الصدمات إلى قياس أثر حدوث صدمة معينة على المتغيرات،^{١٥} وباعتبار أن دراسة دوال الإستجابة تمثل تطبيق الصدمات الهيكلية على النموذج، لذلك يمكن توضيح إستجابة المتغيرات من خلال من النتائج والأشكال البيانية، حيث تم التركيز في الدراسة على إحداث صدمات على مستوى سعر النفط، سعر الصرف والعرض النقدي وقياس أثرها على سعر الصرف الفعلي الإسمي، ومن هنا تم التوصل إلى بعض الملاحظات يمكن إبرازها في ما يأتي:

- يمكن اعتبار أن كل الصدمات مؤقتة وأن جميع المتغيرات تعود إلى نقطة التوازن في المدى الطويل، حسب الأشكال البيانية لدوال الإستجابة، وهذا ما يُثبت إستقرارية نموذج VAR، لذلك تم تمثيل دوال الإستجابة بخطوط مستمرة خلال فترة ١٠ سنوات، وكل الصدمات موحدة عند ١٪، وبالتالي فإن المحور العمودي يشير إلى معامل التغير التقريبي وإستجابة المتغير للصدمة، وهذا ما يمكن توضيحه في ما يأتي:



الشكل ٨ : تحليل دوال إستجابة سعر الصرف للصدمات

المصدر: مخرجات Eviews

- الشكل ٨ يوضح إستجابة سعر الصرف الفعلي الإسمي للصدمات التي تحدث في متغيرات الدراسة، بالتركيز على الصدمة النفطية (التغير في أسعار النفط) كصدمة حقيقية والصدمة النقدية (التغير في الكتلة النقدية).
- بإحداث صدمة إيجابية على سعر الصرف الفعلي الإسمي ب ١٪، يستجيب المتغير NEER لنفسه إيجابيا ب 9.266237٪ في السنة الأولى، ثم تتغير الإستجابة سلبا في السنة الثانية ب -1.528388٪ وب -2.872084٪ في السنة الثالثة، لتتعدم في السنة الرابعة ثم تعود الإستجابة للتذبذب سلبا لتتعدم بعد ذلك في السنة الثامنة، وتكرر العملية مرة أخرى إلى غاية السنة العاشرة، حيث تكون أعلى إستجابة في السنة الأولى، ويتضح من خلال جدول تحليل الصدمات أن الإستجابة تتناقص كل ٣ سنوات لتتعدم في السنة الرابعة،

وأن سرعة إستجابة سعر الصرف للتغير في أسعار النفط تظهر بشدة في المدى القصير ثم تبدأ بالتناقص في المدى المتوسط والطويل نظرا لتدخل السلطات لتحقيق إستقرار العملة؛

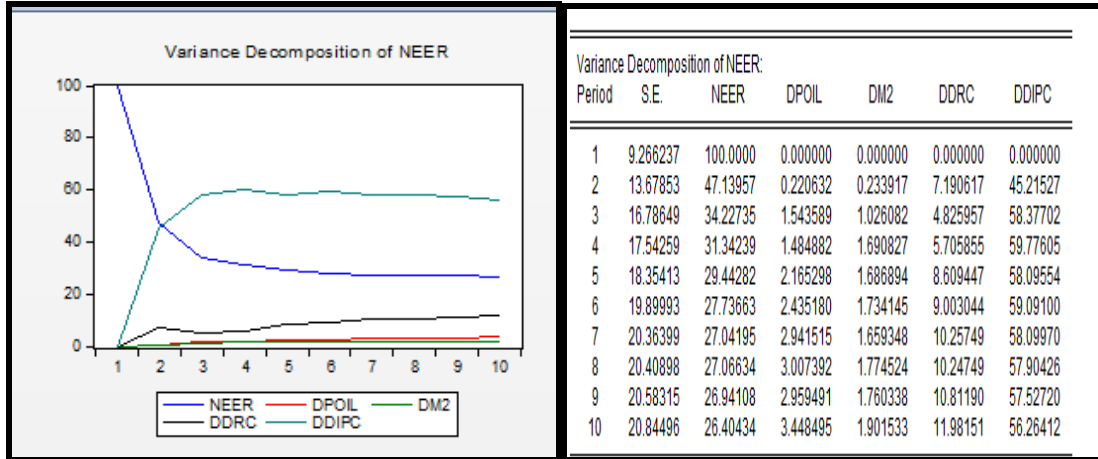
— بإحداث صدمة إيجابية على الكتلة النقدية بـ ١٪ لا يستجيب سعر الصرف الفعلي الإسمي في السنة الأولى، ثم يستجيب سعر الصرف الفعلي الإسمي عكسيا بـ -0.661561٪، أما في السنة الثالثة تصبح الإستجابة إيجابية بـ 1.566428٪، ثم تنخفض في السنة الرابعة إلى 1.566428٪ لتتعدى في السنة الخامسة، وذلك نتيجة تدخل السلطات في سوق الصرف للحفاظ على قيمة العملة، ثم تعاود الإرتفاع إلى 1.088406٪ في السنة السادسة وتتعدي في السنة السابعة، لتصبح العلاقة عكسية في المدى الطويل، لأن إرتفاع الكتلة النقدية يؤدي إلى إرتفاع مؤشر أسعار الإستهلاك ومنه إنخفاض القدرة الشرائية للأفراد والعائلات، مما ينعكس ذلك سلبا على المتوسط المرجح لقيمة العملة مقابل سلة ثابتة من عملات الدول الرئيسية في المبادلات التجارية، وهذا دليل على أن إستجابة سعر الصرف الفعلي الإسمي للتغير في الكتلة النقدية يكون متذبذب نتيجة تدخّل العديد من العوامل في العلاقة بين المتغيرين.

— بإحداث صدمة نفطية إيجابية بـ ١٪ لا يستجيب سعر الصرف الفعلي الإسمي في السنة الأولى، ثم يتغير بشكل طفيف سلبا في السنة الثانية بـ -0.642501٪، ثم يستجيب إيجابا في السنة الثالثة بـ 1.984141٪، وينعدم تقريبا في السنة الرابعة، ثم تنعكس الإستجابة سلبا في السنة الخامسة بـ -1.650671٪، وتتواصل سلبية الإستجابة إلى غاية السنة العاشرة، وهو ما يعبر على أن حساسية سعر الصرف للتغير في سعر النفط. أما إقتصاديا بإعتبار أن سعر النفط متغير خارجي تتحكم فيه عوامل دولية كتقلب الدولار، مما يؤثر على الطلب على النفط في السوق، لذلك فإن إنخفاض الدولار يؤدي إلى زيادة سعر النفط، ومنه تراكم إحتياطي الصرف الأجنبي، لينخفض بذلك المتوسط المرجح لقيمة العملة المحلية مقابل سلة ثابتة من العملات، كما لا يمكن الحكم بشكل مطلق على طبيعة العلاقة بين سعر النفط وسعر الصرف الفعلي الإسمي في حالة الجزائر لأن سعر الصرف الفعلي الإسمي يبقى متغير داخلي متحكم فيه من قبل السلطات حسب ظروف السوق، وبالرغم من التصريح المتواصل بتبني نظام التعويم المدار، إلا أنه يبقى نظام أقرب إلى الثبات منه إلى التعويم، ومقابل ذلك سعر النفط متغير خارجي يخضع لقوى السوق الدولية.

يُبين الشكل إنخفاض إستجابة منحنى NEER لنفسه عند حدوث الصدمة إبتداءً في السنة الأولى ليتجاوز نقطة الصفر في السنة الثانية، ثم تتواصل الإستجابة بالإنخفاض إلى غاية إستقرار المنحنى في نقطة الصفر في المدى البعيد، أما بحدوث صدمة نقدية ينخفض المنحنى DM2 إلى غاية المرحلة الثانية ثم يرتفع مجدداً ليتجاوز بذلك عتبة الصفر، ويتواصل التذبذب إلى أن يقترب من التوازن في المدى الطويل، وفي حالة الصدمة النفطية يرتفع المنحنى DPOIL ثم ينخفض ويتواصل التذبذب ليستقر في نقطة الصفر في المدى الطويل، وهذا دليل على أن المتغيرات تحقق التوازن في ما بينها في نقطة الصفر على المدى البعيد، وحسب الشكل يتحقق ذلك في المرحلة الثامنة.

رابعاً: تفكيك التباين بين متغيرات الدراسة

من خلال تحليل تباين الخطأ يمكن إستكمال الدراسة المتعلقة بدوال الإستجابة، وذلك بهدف حساب مساهمة كل متغير في تباين خطأ التنبؤ الكلي، أي التعبير عن التباين الكلي ذات أفق h ($1 < h < 10$) بدلالة نسبة مئوية تبين مساهمة تباين كل متغيرة من النموذج في التباين الكلي،^{١٦} وهو ما يمكن توضيحه كما يأتي:



الشكل ٠٩: تحليل تباين خطأ تنبؤ سعر الصرف الفعلي الإسمي

المصدر: مخرجات Eviews

يوضح الشكل ٠٩ مساهمة متغيرات الدراسة في تفسير تباين خطأ تنبؤ سعر الصرف الفعلي الإسمي خلال

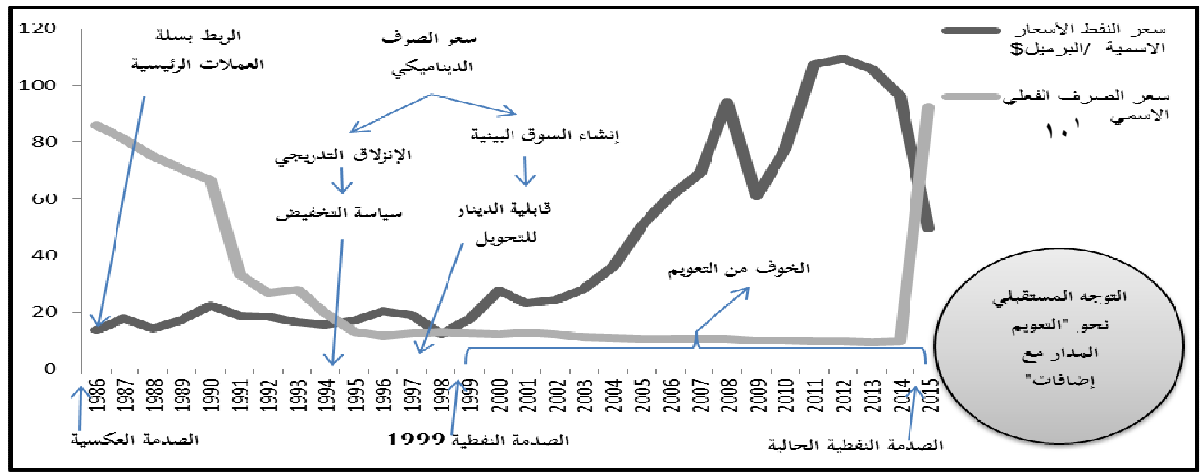
فترة ١٠ سنوات، وبالتأكيد على الصدمة النقدية والصدمة الحقيقية، يتم التوصل إلى النتائج الآتية:

- في السنة الأولى تباين خطأ التنبؤ لمتغير سعر الصرف الفعلي الإسمي تفسره صدمة المتغير نفسه بنسبة ١٠٠٪، أما في السنة الثانية تساهم نفس الصدمة في تباين خطأ التنبؤ للمتغير بـ 47.13957٪، لتصل في السنة الخامسة إلى 29.4428٪، وتتواصل إستجابة سعر الصرف الفعلي الإسمي للصدمة الواقعة على المتغير نفسه إنخفاضاً لتصل في السنة العاشرة إلى 26.4034٪؛
- بالنسبة للصدمة النقدية فهي لا تساهم في تفسير تباين خطأ سعر الصرف الفعلي الإسمي في السنة الأولى، أما السنة الثانية فهي تساهم بنسبة 0.233917٪، لترتفع بعد ذلك وتصل في السنة الرابعة إلى 1.690827٪، ويتواصل تفسير هذه الصدمة في خطأ تنبؤ المتغير إرتفاعاً لتصل في السنة الثامنة (سنة التوازن) إلى ١.٧٧٤٥٢٤٪، ثم تنخفض النسبة لتصل إلى ١.٩٠١٥٣٣٪ في السنة العاشرة؛
- بالنسبة للصدمة النفطية فهي لا تساهم في تفسير تباين خطأ سعر الصرف الفعلي الإسمي في السنة الأولى، ثم تساهم في السنة الثانية بنسبة 0.220632٪، ويتواصل تفسير الصدمة تباين خطأ تنبؤ المتغير إرتفاعاً إلى غاية السنة الثامنة (سنة التوازن) ليصل في هذه السنة إلى نسبة 3.007392٪، ثم ترتفع بعد ذلك النسبة وتصل في السنة العاشرة إلى 3.448495٪.

من خلال تقنية تحليل الصدمات وتفكيك التباين يظهر أن إستجابة سعر الصرف الفعلي الإسمي للصدمات النفطية الخارجية أقوى من الصدمات النقدية الداخلية في الجزائر.

المطلب الثالث: مدى ملائمة أنظمة الصرف المتبعة خلال الصدمات النفطية

يختلف تطبيق وملائمة أنظمة الصرف باختلاف الظروف التي يعيشها الإقتصاد، حيث لا يوجد نظام صرف أمثل لكل الفترات، وباعتبار أن الإقتصاد الجزائري مرّ بصدمات نفطية قوية خلال الفترة المدروسة، اختلفت فيها أنظمة الصرف حسب طبيعة الصدمات (إيجابية أو سلبية) وحسب قوة تأثيرها، لذلك يمكن توضيح في ما يأتي العلاقة بين منحى سعر الصرف وسعر النفط والتي على أساسها يمكن تحديد الأنظمة الرسمية والفعلية المتبعة في كل مرحلة صدمة نفطية، وكذلك الأنظمة الملائمة التي كان من الأجدر على السلطات إتباعها، إلى جانب التركيز على النظام المناسب للإقتصاد الجزائري في ظل ما يعيشه من إنعكاسات الصدمة النفطية الحالية.



الشكل ١٠: أنظمة الصرف في الجزائر في ظل الصدمات النفطية

المصدر: من إعداد الباحثة

يوضح الشكل ١٠ الترابط بين سعر الصرف وسعر النفط وأنظمة الصرف المتبعة خلال فترة الدراسة، وتطبيقا للمعطيات النظرية يمكن تحديد الأنظمة الرسمية، الفعلية والأنظمة الملائمة للجزائر في ظل الصدمات النفطية:

أولا: الربط بسلة العملات في ظل الصدمات النفطية قبل ١٩٨٦: عقب إختيار نظام بروتن ووردز وظهور نظام تعويم العملات، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ سنة ١٩٧٤ إلى إستعمال نظام ربط الدينار بسلة من العملات، أُختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية، تزامنا مع الصدمة النفطية الأولى والصدمة الثانية، وكان هدف النظام الحفاظ على إستقرار سعر صرف الدينار وكذا إستقلاليتها عن التبعية لأية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية. ويعتبر هذا النظام ربط ثابت مصرح به رسميا ومطبعا فعليا، كما يعتبر النظام الأنسب في تلك الفترة لأنه يُمكن السلطات من الدفاع عن عملتها من خلال التدخل المباشر في السوق في ظل عدم فعالية السياسة النقدية، لكنه سمح بزيادة نشاط السوق الموازية.

ثانيا: سعر الصرف الديناميكي بعد الصدمة النفطية لسنة ١٩٨٦: تزامن التدهور الرهيب لأسعار المحروقات مع تذبذب قيمة الدولار في أسواق الصرف العالمية، خصوصا وأن إيرادات الصادرات مُقومة بدلالة

الدولار الأمريكي، مما أدى هذا الوضع بالسلطات الجزائرية آنذاك إلى التفكير في تعديل سعر صرف الدينار من سنة ١٩٨٧ من خلال تبني نظام الإنزلاق التدريجي، نتيجة زيادة ثقل خدمة الدين وضعف إحتياطات الصرف المتاحة، حيث إنتقلت هذه الأخيرة من ٤.٦٤٤ إلى 3.343 مليار دولار، وحتى لا يؤدي هذا النقص في الإحتياطات إلى إنخفاض مفاجئ وكبير في قيمة العملة خصوصا في ظل إنخفاض مؤشر أسعار الإستهلاك تم إعتداد تخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية، للحفاظ على تنافسية الإقتصاد وزيادة قيمة الصادرات النفطية، وإستمر هذا النظام إلى غاية ١٩٩١ حيث تم تطبيق تخفيض صريح بنسبة ٢٢٪ مقابل الدولار. ويمكن القول أن هذا النظام يدخل في دائرة الربط الثابت، وهو الأنسب خصوصا في ظل عدم إستقلالية السياسة النقدية، تزايد نشاط السوق الموازية وعدم القدرة على التحكم في مجريات سوق الصرف.

في ظل برنامج التعديل الهيكلي ١٩٩٤-١٩٩٨، قامت السلطات النقدية بتخفيض في قيمة الدينار وصل إلى حدود ٤٠.١٧٪، وقد كانت هذه المرحلة خطوة تاريخية في تطور الدينار من أجل إعادة تقييمه بقيمته الحقيقية، وجعله قابل للتحويل من خلال الإعتماد رسمياً على نظام جلسات التثبيت الذي يتحدد فيه سعر الصرف وفق تفاعل قوى العرض والطلب، من خلال مناقصات بين طالبي وعارضي العملة إذ يعتبر هذا النظام محاولة من الإقتصاد الجزائري لمحاربة النظام النقدي العالمي لتبني أنظمة التعويم، لكن فعليا بقي تحديد سعر الصرف حكراً على بنك الجزائر، الذي إستمر في التدخل سعياً منه لتخفيض قيمة العملة في السوق الموازية، حيث كان بإمكانها تطبيق الربط ضمن هوامش ضيقة مقابل سلة ثابتة من العملات الأكثر أهمية، لأنه مناسب للدول النامية التي تعاني من قلة التنوع في الإنتاج وهيكل الصادرات مع ضعف الأسواق المالية.

ثالثا: التوجه نحو التعويم المدار في ظل الصدمة النفطية لسنة ١٩٩٩: صرحت الجزائر رسمياً بإتباعها نظام التعويم المدار لمسايرة التوجه الحديث نحو الثنائية القطبية، خصوصا بعد إنشاء سوق صرف بينية تتدخل فيها يوميا جميع البنوك، من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري، لكن فعليا الظروف في تلك الفترة لم تكن ملائمة لإنتهاج نظام التعويم، لأن الجزائر بعد أن عاشت فترة نقص سيولة خانقة لجأت إلى للإستدانة من الدول والمؤسسات الدولية بشروط صعبة، وفجأة بدأت الأوضاع تتحسن في نهاية التسعينيات وبدأت إحتياطات الصرف تتراكم في ظل تحسن أسعار المحروقات، وقد تزامن هذا التطور مع إرتفاع معدلات التضخم نتيجة زيادة المعروض النقدي، مما إستدعى هذا الوضع من بنك الجزائر تنفيذ سياسة نقدية تساهم في تعقيم تراكم هذه الإحتياطات وتحافظ على إستقرار الأسعار، وفي الحقيقة التعويم في ظل هذا التدخل يسمى بـ "التعويم غير الكامل" والذي ينتمي إلى الأنظمة الوسيطة حيث يسمح للسلطات النقدية بالتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر (معقم أو غير معقم) في سوق الصرف دون إعلان مسبق، مع إعطاء حرية نسبية للسياسة النقدية من أجل إستخدامها في توجيه الإقتصاد المحلي، حيث يكون هذا النظام أقرب للتثبيت منه إلى التعويم، خصوصا وأن من شروط التعويم إحتياطات الصرف تكون معدومة أو طفيفة جدا وهذا ما لا يتماشى مع تلك الفترة، لذلك ظهرت مشكلة الخوف من التعويم، لذلك كان من الأجدر تطبيق نظام التعويم المدار طفيفا الذي يتحدد فيه سعر

الصرف في السوق بحرية والتدخلات في سوق تكون عرضية بهدف الحد من التقلبات المفرطة، والسياسة النقدية موجهة لحماية الإقتصاد المحلي.

رابعا: نظام الصرف الملائم في ظل الصدمة النفطية السنة ٢٠١٤: يرجع الانخفاض المستمر في قيمة الدينار إلى انخفاض أسعار النفط منذ جوان ٢٠١٤، وقد صرح رئيس بنك الجزائر في بداية ٢٠١٥ أنه من غير المعقول تخفيض العملة في الوقت الذي يخضع فيه سعر صرف الدينار لنظام التعويم الموجه، وأن الجزائر ليس من مصلحتها القيام بمثل هذه الخطوة لأنه سيؤدي إلى إثقال كاهل النفقات العمومية، زيادة التضخم المستورد، ورفع أسعار المواد الأساسية المستوردة والمدعّمة من طرف الدولة، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تفاقم فاتورة الدعم، حيث يسعى بنك الجزائر إلى إحداث التوازن بين هدفين متعاكسين وهما: الحد من الواردات والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وهذه المسألة ليست بالهينة إذ يجد البنك المركزي نفسه مخيراً بين خفض الواردات وبالتالي خفض إستهلاك العائلات أو ترك الإستهلاك يسير بشكل عادي دون الإكتراث لفاتورة الإستيراد. بالمقابل تعتمد البنوك المركزية عبر العالم سياسة تخفيض العملة قصد جعل صادراتها أكثر تنافسية، وهو المنطق الذي لا يمكن أن تتبناه الجزائر التي صادراتها خارج المحروقات ضئيلة جدا، وهذا ما يثير التساؤل: ما مدى تطبيق الجزائر لشروط التعويم حتى تُصرّح به؟ فحسب تصنيف LYS بإعتبار أن التغيرات في الإحتياجات عالية وتقلب ضعيف في سعر الصرف، مقابل تدخل السلطات في السوق من خلال سياسة التعقيم النقدي لخفض تأثير التغير في إحتياجات الصرف على المعروض النقدي، وذلك ما يسمح بتحقيق إستقرار العملة، مما يعني أن النظام المطبق يدخل في دائرة الأنظمة الثابتة (نظام الربط الثابت بسلة من العملات). وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي يعيشها الإقتصاد الجزائري بعد صدمة ٢٠١٤، فالنظام الملائم للإقتصاد الجزائري هو "نظام التعويم الموجه مع إضافات"، والذي يكون فيه قوى السوق المحدد الأساسي لسعر الصرف، مع حصر نطاق التدخل ومحاولة الدمج بين إستقلالية السياسة النقدية التي توفرها المرونة والمصدقية التي توفرها الأنظمة الجامدة، حيث يجب أن يركز هذا النظام على:

- إستهداف التضخم، حيث يجب على السلطات تحديد الرقم المستهدف وتوجيه كل الجهود لتحقيقه، من خلال تفعيل السياسة النقدية ومنحها درجة عالية من الإستقلالية لبلوغ هدف السلطات؛
- إعطاء قدر من الإستقلالية للبنك المركزي من أجل ممارسة مهامه وتجنب الضغوطات السياسية؛
- الشفافية والمصدقية في السياسات المطبقة وإعلام الجمهور بقرارات السياسة النقدية؛
- تحقيق توازن أرصدة العملات الأجنبية Currency mismatch من خلال إزالة الرقابة على حركة رؤوس الأموال للسماح بتحقيق الإنفتاح المالي الخارجي على الأسواق المالية الدولية.

إن أثار تطبيق هذا النظام لا تظهر في المدى القصير إنما تحتاج إلى فترة من الزمن لتظهر في الواقع، كما لا يمكن تطبيقها إلا بعد تبني إصلاحات هيكلية جريئة وضرورية على الإقتصاد تركز أساسا على السعي لخلق قطاعات بديلة للمحروقات، التي أصبحت مهددة بالنفاد والمرهونة بتقلبات أسعارها بين كل فترة وأخرى، وذلك قصد تحقيق الإستقرار الإقتصادي الشامل وضمان التنمية المستدامة.

الخاتمة

من خلال ما سبق يمكن إستنتاج ما يأتي:

- سعر النفط متغير خارجي يتحدد في أسواق النفط الدولية، أما سعر الصرف الفعلي الإسمي يبقى متغير داخلي متحكم فيه، ومنه لا يمكن الحكم على طبيعة العلاقة بشكل مطلق؛
- في ظل صدمة ١٩٨٦ تم تبني سياسة الإنزلاق التدريجي، لكن هذا النظام لم يتماشى مع التوجه الدولي نحو التعويم، ولم يوفر الإستقلالية للسياسة النقدية لأن العملة آنذاك مسيرة إداريا من قِبل السلطات؛
- في ظل صدمة ١٩٩٩ تم التصريح بإتباع نظام التعويم المدار، لكن فعليا لم تلتزم السلطات بقاعدة التعويم التي تفرض أن تكون التغيرات في إحتياطات الصرف معدومة أو طفيفة جداً؛
- أثبتت الدراسة أن الجزائر لم تستطع تجاوز هاجس الخوف من التعويم، وأنها لا تزال تعيش تحت مظلة نظام صرف أقرب للثابت منه للعائم تتحكم في وضعيته السلطات النقدية.
- النظام الملأئم للإقتصاد الجزائري في ظل صدمة ٢٠١٤ هو نظام التعويم الموجه مع إضافات، وهو يعتبر أقل شفافية ومصداقية، ويستلزم ثبات الهيكل العام للاقتصاد ولا يأخذ بعين الإعتبار تنافسية الإقتصاد.

الهوامش

1 Kristie M. Engemann, Michael T. Owyang and Howard J. Wall, "*Where is an Oil Shock?*" Working Paper Series N°16 (July 2012): p.1.

2 Haoua Kahina, "*L'impacte des Fluctuations du Prix du Pétrole sur les Indicateurs Economique en Algerie*" (Mémoire Magister en Sciences Economique, Université de Tizi ouzou, 2012), p.59.

3 Lutz Kilian, "*Oil Price Volatility: Origins and Effects*," Working Paper Series N°02 (January 2010): p. 24.

4 Haoua Kahina, , *Op.Cit.*, p.٦٠.

٥ مصطفى بودرامة، "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام ٧-٨ أبريل ٢٠٠٨، ص. ٥.

٦ حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨" (مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، ٢٠٠٨-٢٠٠٩)، ص. ٨١-٨٢.

7 James D.Hamilton, "*Historical oil shocks*," Working paper Prepared for the Handbook of Major Events in Economic History (22 December 2010), p p.19-20.

8 Karl Ramjohn, *A Decade of Oil Prices: The Rise & Fall – January 1999 to December 2008* (accessed : 03/1 ٢/2016) : <https://geoenergy.wordpress.com>

٩ أنس بن فيصل الحجى، "بداية الألفية وأثر العوامل السياسية في أسعار النفط"، الصحيفة الإقتصادية السعودية، العدد ٦٢٢٤ (٢٦ أكتوبر ٢٠١٠).

10 World Bank, "*Understanding the plunge in oil prices: Sources and implications*," Global Economic Prospects (January 2015), p.155.

11 Tim Bowler, "*Falling Oil Prices: Who are the Winners and Losers*," BBC news business (21 february 2015), p.3.

١٢ حمد الحساوي، "مخاطر تراجع سعر النفط"، مجلة المصارف، العدد ١٣٥ (فيفري ٢٠١٥)، ص. ٧-٩.

١٣ محمد شبيخي، طرق الإقتصاد القياسي (ورقلة: الحامد للنشر، دون سنة نشر)، ص. ٢٨٣-٢٨٤.

14 Régis Bourbonnais, *Econométrie*, 4^{ème} édition. (Paris : Dunod, 2002), P.270.

15 Hiroy Toda, "*Vector Autoregression and Causality*," working paper N°06 (1993), P. ١٢٣.

١٦ محمد شبيخي، طرق الإقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٣-٢٨٤.

المملكة الأردنية الهاشمية
مركز البحث للفكر الإقتصادي
المؤتمر الدولي العلمي الموسوم بـ:
" أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على إقتصاديات الدول "
خلال الفترة: ١٨ - ٢١ / ١٢ / ٢٠١٧
عمان - الأردن

استمارة المشاركة:

الأستاذ الدكتور: عمر غزالي

الجنسية: جزائرية

مكان العمل: كلية العلوم الإقتصادية - جامعة البليدة - الجمهورية الجزائرية

الوظيفة: مدير مخبر بحث بالجامعة

المؤهل العلمي: بروفيسور التخصص: إحصاء و إقتصاد تطبيقي

الدكتورة: سهام تمام

الجنسية: جزائرية

مكان العمل: المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي - الجمهورية الجزائرية

الوظيفة: أستاذة مساعدة بالجامعة

المؤهل العلمي: طالبة دكتوراه التخصص: إحصاء تطبيقي

الدكتور: محمد غردي

الجنسية: جزائرية

مكان العمل: كلية العلوم الإقتصادية - جامعة البليدة - الجمهورية الجزائرية

الوظيفة: أستاذ محاضر و رئيس المجلس العلمي للكلية

المؤهل العلمي: دكتور التخصص: إدارة أعمال

نوع المشاركة: تقديم بحث

عنوان المداخلة: دراسة تحليلية للطلب على الطاقة و تأثيره على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر

دراسة تحليلية للطلب على الطاقة و تأثيره على النمو الاقتصادي- حالة الجزائر

أ.د. عمر غزالي

د. محمد غردي

د. سهام تمام

ملخص:

تعتبر المنتجات الطاقوية بمختلف أنواعها (مواد نفطية، غاز طبيعي، كهرباء) من ضروريات الحياة اليومية و التنمية الإقتصادية على حد سواء، و هذا لدى مختلف الدول مهما كانت درجة تطورها. حيث عرف الطلب على الطاقة تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة على المستوى العالمي، و هذا بمعدل نمو سنوي ٤.٦٢ %؛ كما يتغير الطلب على الطاقة من قطاع إلى آخر إذ يستهلك القطاع العائلي حوالي ٣٩% من الطلب الكلي وقطاع النقل ٣٦% وقطاع الصناعة ٢٥%، و قد أرجعت العديد من الدراسات بأن سبب التطور الكبير في الطلب على الطاقة يرجع إلى تزايد النمو الاقتصادي، النمو الديمغرافي ومستوى الأسعار؛ إذا هناك علاقة بين الطلب الطاقوي والنمو الاقتصادي.

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى القيام بدراسة وصفية و تحليلية للطلب الطاقوي من خلال اقتراح نموذج الطلب على الطاقة في الجزائر ومعرفة طبيعة العلاقة بين الطلب الطاقوي والنمو الاقتصادي، و يكون ذلك بالإعتماد على نظرية التكامل المشترك .

الكلمات المفتاحية: الطاقة؛ المواد النفطية؛ النمو؛ التكامل المشترك؛ الجزائر.

مقدمة:

نظرا للأهمية التي تكتسبها مصادر الطاقة بمختلف أنواعها في مختلف مناحي الحياة الإقتصادية و الإجتماعية على حد سواء؛ فقد عرف الطلب على الطاقة في الجزائر تطورا كبيرا خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث يرجع سبب هذا النمو المتزايد في استهلاك الطاقة إلى عوامل متعددة منها التطور الاجتماعي والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى توسع السوق الاستهلاكية الذي أدى إلى تزايد استهلاك المشتقات النفطية المختلفة في مجال النقل والكهرباء لأغراض منزلية؛ وكذلك متطلبات النشاط الاقتصادي (الصناعة، الزراعة). كما أن الطلب على الطاقة يتحدد و يتأثر بعدد من العوامل و في نفس الوقت فإن مستوى الطلب يمكن أن يؤثر أيضا في التنمية الإقتصادية للبلد، و هو موضوع هذه الورقة البحثية.

إشكالية الدراسة: ما هي أهم محددات الطلب على الطاقة، و كيف يؤثر ذلك على مستوى النمو في الجزائر ؟

الهدف من الدراسة: سنحاول من خلال هذه الدراسة أن نحدد أهم العوامل أو المحددات التي أدت إلى تطور الطلب الطاقوي من خلال نمذجة اقتصادية قياسية للطلب الطاقوي و أيضا كيفية تأثير ذلك على مستوى النمو في الجزائر.

هيكلية الدراسة: سنقسم هذا العمل إلى قسمين القسم الأول يخص تطور الطلب الطاقوي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٣ أما القسم الثاني فنقوم بنمذجة الطلب الطاقوي ومحاولة وضع نموذج يمكننا من التنبؤ بالطلب الطاقوي وتحديد طبيعة العلاقة بين الطلب الطاقوي والنمو الاقتصادي في الجزائر .

I. تطور الطلب على الطاقة في الجزائر:

نقصد بالطلب الطاقوي الاستهلاك النهائي للطاقة وهناك نوعان من الاستهلاك

I-١- الاستهلاك الوطني الكلي: "الاستهلاك الوطني الكلي للطاقة هو مجموع الاستهلاك غير الطاقوي واستهلاك الصناعات الطاقوية والاستهلاك النهائي حيث:

- **استهلاك غير الطاقوي:** هو مجموعة المنتجات الطاقوية التي تستعمل كمواد أولية في مختلف النشاطات الصناعية مثل البتروكيماوية ، الأشغال العمومية...الخ.
 - **استهلاك الصناعات الطاقوية:** وهو مجموعة المنتجات الطاقوية التي تستعمل في الصناعات المنتجة للطاقة مثل توليد الكهرباء ، وحدات تسييع الغاز الطبيعي...الخ
 - **الاستهلاك النهائي:** وهو مجموعة المنتجات الطاقوية المستهلكة من طرف المستهلكين النهائيين (قطاع الصناعة، قطاع النقل، القطاع العائلي).
 - **الطاقة الضائعة:** وهي كميات الطاقة الضائعة كتسربات النفط والغاز الطبيعي خلال عملية نقله في الأنابيب وكذلك الطاقة الكهربائية الضائعة في الأسلاك الكهربائي "(١).
- ومن خلال الجدول رقم ٠١ يمكننا أن نلاحظ التطور الكبير للاستهلاك الكلي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٠ إذ أن ٧٤% منه تمثل الاستهلاك النهائي والباقي موزع بين استهلاك طاقوي وغير طاقوي و الطاقة الضائعة.

الجدول رقم(٠١): تطور الاستهلاك الكلي في الجزائر(ألف طن مكافئ نفط)

السنة	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	%
استهلاك كلي	١٣٩١٧	٢٤٥٩١	٣٠١١٥	٣٦١٩١	٤١٢٠٢	٥٣٢٦٨	
استهلاك طاقوي	٥٧٠	١٧٥٥	١٩٣٠	2040	2185	٢٨٦٢	١
استهلاك غير طاقوي	٤٢٢٤	٦٣٩٩	7288	7023	6234	٧٥٣٤	١٦
استهلاك نهائي	٨٤٩٣	١٤٥٩١	18300	24437	31650	٣٨٥٤٣	٧٤
طاقة ضائعة	٦٣٠	٢٢٣٧	٢٥٩٧	٢٦٩١	١١٣٣	٤٣٩٢	٤

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Bilans énergétiques nationales(1980-2004, 2007,2009,2011,2013).Ministère de l'énergie.

I-٢- تطور الاستهلاك النهائي في الجزائر:

نقصد بتطور الطلب الطاقوي الوطني كميات المنتجات الطاقوية المستهلكة من طرف المستهلكين النهائيين والمتمثلين في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (قطاع الصناعة والأشغال العمومية، قطاع النقل والقطاع العائلي) والذي يسمى الاستهلاك النهائي. سنقوم بدراسة تطور الطلب الطاقوي على فرعين: الأول تطور الطلب الطاقوي حسب المنتجات الطاقوية والثاني تطور الطلب الطاقوي حسب القطاعات الاقتصادية.

أ- تطور الطلب الطاقوي حسب المنتجات الطاقوية:

يمكننا أن نشير من خلال الجدول رقم (٠٢) أن الطلب الطاقوي عرف تطورا كبيرا خلال العقود الثلاث الماضية (١٩٨٠-٢٠١٠) وبمعدل نمو سنوي ٤.٦٢% أما خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٠٠ فعرف معدل نمو سنوي ٦% هذا النمو الكبير في الطلب يرجع إلى الطلب المتزايد على مختلف المنتجات الطاقوية خاصة مشتقات النفط والغاز الطبيعي والكهرباء ذات الاستهلاك الواسع وذلك باعتبارها أهم مصادر الطاقة في وقتنا الحالي كما هو موضح في الجدول.

فنجذ أن الطلب على المنتجات النفطية تطور بمعدل نمو سنوي ٤.٢% خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٠ مقابل معدل نمو سنوي ٦.٥% خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٠٠، هذا معناه أن باستمرار الاستهلاك بالوتيرة الحالية ستجد الجزائر نفسها في موقع المستورد لبعض أنواع المنتجات مثل المازوت بدل المصدر خاصة وأن هذا المنتج هو الأكثر استهلاكاً في السوق الجزائرية إذ نجد أن معظم وسائل النقل خاصة النقل الجماعي والوزن الثقيل وحتى بعض المعدات الزراعية تشغل بالمازوت فلقد تطور استهلاكه بمعدل نمو سنوي ١٠% خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٠٥ وأصبح يشكل مشكلة للجزائر في مواجهة الطلب المتزايد عليه ولم تعد المصافي الخمسة قادرة على تغطية الطلب الوطني. ونفس الحال بالنسبة لنمو الطلب على الغاز الطبيعي الذي تطور هو الآخر بشكل كبير على طول الفترة ١٩٨٠-٢٠١٣ بمعدل نمو سنوي ٦.٣٣% ومعدل نمو سنوي ٨.٢٧% خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٠٠، هذا النمو الكبير خاصة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٠٠ يرجع أساساً إلى السياسة الطاقوية التي تشجع استغلال الغاز الطبيعي كمصدر طاقي لأن الجزائر من أغنى الدول بالغاز الطبيعي كما أنه يعتبر في العصر الحديث من أنسب وأشهر الموارد استعمالاً كمصدر للطاقة في جميع المجالات.

بالنسبة للطلب على غاز البترول المميع فنجد أنه هو الآخر يعرف نمواً كبيراً وبمعدل ٦.١%. بالنسبة للطلب على الكهرباء فهو في تزايد مستمر وبمعدل نمو سنوي ٦.٢٧%، هذا ولقد عرف الاستهلاك النهائي للكهرباء خلال السنوات الثلاث الأخيرة نمواً مطرداً إذ زاد سنة ٢٠١١ بمعدل نمو ٢٩% عن سنة ٢٠١٠ وهذه القفزة في الاستهلاك ترجع أساساً إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان واقتنائهم إلى أجهزة كهربائية متطورة خاصة أجهزة التكييف والتدفئة خلال فصلي الصيف والشتاء على الترتيب. ويمكننا القول أن المنتجات النفطية هي أكثر المصادر الطاقوية استهلاكاً وتليها الطاقة الكهربائية ثم الغاز الطبيعي. وهذا الاختلاف والتفاوت في التوزيع يرجع إلى اختلاف المجالات والوسائل التي تستخدم فيها هذه المصادر فالمنتجات النفطية مثلاً لا يمكننا الاستغناء عنها في مجال النقل.

الجدول رقم (٠٢): تطور الطلب الوطني على المنتجات الطاقوية المختلفة (ألف مليون طن مكافئ نفط)

السنة	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	معدل نمو الطلب
الاستهلاك النهائي	8493	14200	18300	24437	31650	38543	4,٧٥
مواد نفطية	3985	6216	6918	9104	12271	13999	4,٢
غاز طبيعي	1472	2454	3781	5734	8017	9710	6,٣٣
غاز بترول مميع	883	1652	1862	2134	2328	2320	٣,٠٢
كهرباء	2696	3616	5458	7191	8607	12811	٦,٢٦
مواد صلبة	269	238	304	351	352	62	٤

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Bilans énergétiques nationales (1980-2004, 2007, 2009, 2011, 2013). Ministère de l'énergie.

ب- تطور الطلب الطاقوي حسب القطاعات الاقتصادية:

تتمثل القطاعات الاقتصادية الرئيسية المستهلكة للطاقة في ثلاث قطاعات (قطاع الصناعة والأشغال العمومية، القطاع العائلي وقطاع النقل)

ومن خلال الجدول رقم ٠٣ نلاحظ أن القطاع العائلي هو القطاع الأكثر استهلاكاً للطاقة ونسبة ٣٩% بعدها قطاع النقل بنسبة ٣٦% وفي الأخير القطاع الصناعي بنسبة ٢٥%، وهذا لضعف البنية الصناعية في الجزائر على عكس الدول المتقدمة والدول الناشئة التي يعد استهلاكها الطاقوي لقطاع الصناعة أكثر من القطاعات الأخرى. ويعتبر قطاع النقل من أكثر القطاعات استهلاكاً للمواد النفطية ويأتي بعده القطاع الصناعي ثم القطاع العائلي، إذ أن استهلاك قطاع النقل أكثر بعشرة أضعاف من استهلاك قطاع الصناعة من مشتقات النفط، وهذا يرجع إلى نمو قطاع النقل في السنوات الأخيرة في شتى مجالاته.

أما بالنسبة للقطاع المنزلي فتطور المجتمع الجزائري وانتقاله من مجتمع ريفي إلى مجتمع مدني وكذا تطور التجهيزات المستخدمة زاد من الحاجات الطاقوية المنزلية إذ يستهلك القطاع العائلي لوحده نسبة ٤٧% من الطاقة الكهربائية أي أنه الأول من بين القطاعات في استهلاكها و نسبة ٣٦% من الغاز الطبيعي حيث قامت الجزائر بربط معظم المدن والقرى الريفية بشبكة توزيع الغاز الطبيعي.

الجدول رقم (٠٣): تطور الطلب الطاقوي حسب مختلف القطاعات الاقتصادية (ألف طن مكافئ نفط)

السنة	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	نسبة %	معدل النمو
الاستهلاك النهائي	8493	14200	18300	24437	31650	١٠٠	٤.٦
قطاع الصناعة	2609	3874	4457	5817	8019	٢٥	٣.٨
قطاع النقل	2598	4384	4654	5845	11215	٣٦	٥.٥
القطاع العائلي	3286	5942	9189	12776	12416	٣٩	٤.٩

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Bilans énergétiques nationales (1980-2004, 2007, 2009, 2011, 2012). Ministère de l'énergie.

II- نمذجة الطلب الطاقوي وعلاقته بالنمو الاقتصادي:

بعد قيامنا بدراسة الجانب النظري للطلب الطاقوي من خلال دراسة تطور الاستهلاك النهائي للطاقة، سنقوم في هذا القسم بدراسة اقتصادية قياسية لمحددات الطلب الطاقوي في الجزائر ونوع العلاقة الموجود بين الطلب والمحددات والتي تتمثل في النمو الاقتصادي، عدد السكان، أسعار الطاقة والحظيرة الوطنية للسيارات، واختيارنا لمحددات (النمو الاقتصادي، النمو الديمغرافي والسعر) بناء على النظرية الاقتصادية أما محدد الحظيرة الوطنية للسيارات فلقد اخترناه بناء على التطور الكبير في استهلاك قطاع النقل في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة.

إن دراستنا هذه لا تقتصر على بناء نموذج لتحديد علاقة الطلب الطاقوي بمحدداته فقط ولكن معرفة طبيعة هذه العلاقة لهذا نستعمل نظرية التكامل المشترك (Cointégration). هذه النظرية تسمح لنا بتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات وإمكانية التوازن في المدى الطويل، كما تسمح لنا بنماذج تصحيح الخطأ بإدخال تقلبات المدى القصير حول توازن المدى الطويل.

II-١- اختيار النموذج:

نلاحظ دائماً أن "نماذج الطلب الطاقوي هي نماذج غير خطية ذات شكل أسي" (٢) لذلك نكتب النموذج على الشكل اللوغارتمي لنحصل على نموذج خطي من الشكل:

$$\log CE_t = \beta_0 + \beta_1 \log PIB_t + \beta_2 \log pop_t + \beta_3 \log parc_t + \beta_4 \log prix_t + \varepsilon_t$$

.....
.....(01)

مع: **CE**: الاستهلاك النهائي للطاقة **PIB**: الناتج الداخلي الخام **pop**: عدد السكان **parc**: الحظيرة الوطنية للسيارات **prix**: سعر الطاقة **ε_t** : عبارة الخطأ.

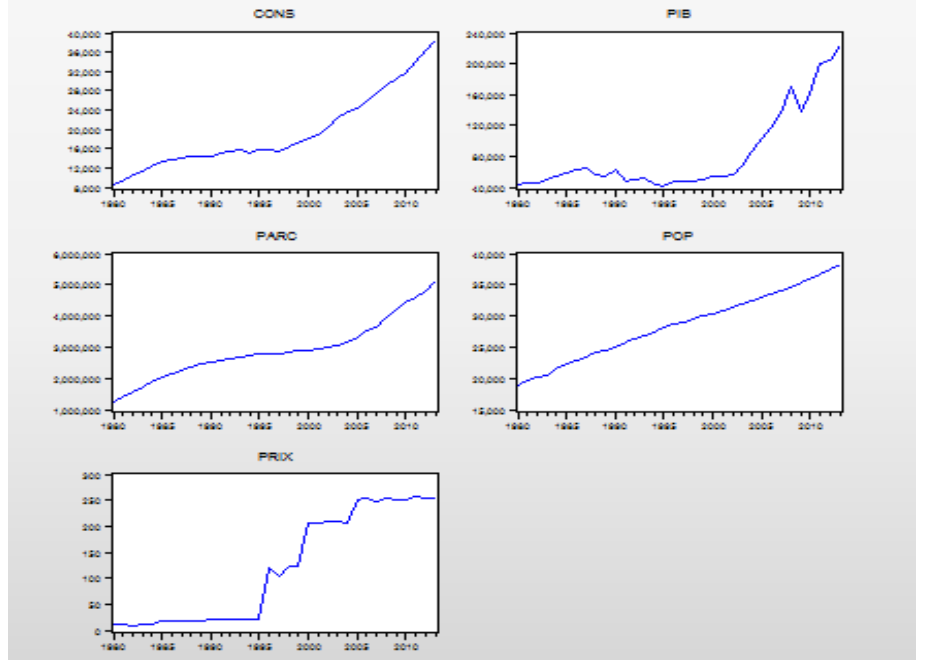
وتسمح لنا هذه المعادلة بدراسة انحدار الاستهلاك الطاقوي على باقي المتغيرات كما تسمح لنا بتحديد السببية بين الاستهلاك الطاقوي والنمو الاقتصادي بالاعتماد على معنوية المعلمات.

دراستنا تركزت على الفترة ١٩٨٠-٢٠١٣ وقمنا بجمع المعطيات على مستوى وزارة الطاقة و المناجم وكذلك الديوان الوطني للإحصائيات وقمنا بحساب سعر الطاقة باستعمال السعر المرجح كالتالي (٣):
السعر المرجح = مجموع (سعر كل مصدر * نسبة استهلاكه) / ١٠٠

II-٢- التمثيل البياني لمتغيرات النموذج:

نستعمل التمثيل البياني قبل أن نقوم بتقدير النموذج لمعرفة مدى التوافق من حيث التغير مع الزمن، ونلاحظ من خلال هذه المنحنيات أن كل المتغيرات تتغير مع الزمن بطرق متقاربة وهذا ما يدل على إمكانية تواجد علاقة مشتركة بين المتغيرات في المدى الطويل هذه العلاقة يمكن أن تكون علاقة تكامل مشترك.

الشكل رقم (٠١): التمثيل البياني لمتغيرات النموذج



المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

II-٣- طريقة تقدير النموذج:

يمكن الهدف وراء بناء نموذج الطلب الطاقوي في تحديد العوامل الرئيسية المحددة للطلب الطاقوي وطبيعة العلاقة بين الطلب الطاقوي الكلي والنمو الاقتصادي في الجزائر إذ نقوم بدراسة إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين الطلب الطاقوي والنمو الاقتصادي وتقدير نموذج تصحيح الخطأ للطلب الطاقوي بإدخال متغيرات أخرى يمكن أن تؤثر بشكل معنوي في الطلب الطاقوي الكلي "ويسمح لنا تعريف التكامل المشترك بتحديد علاقات المدى الطويل المستقرة بين سلاسل مستقرة، وعلاقة التكامل المشترك هي علاقة توازن بين سلاسل نظام نمو متوازن لكن وجود صدمات يمكن أن يخل هذه العلاقة في المدى القصير أي حدوث تأثيرات مؤقتة. الإشكالية تكمن إذا في تحديد إمكانية تكامل السلاسل ثم تقدير العلاقة في المدى الطويل والقصير" (٤).

ولتحقيق ذلك نتبع خطوات طريقة Johansen التي تمر على أربع مراحل هي^(٥):

المرحلة الأولى: تحديد عدد التأخيرات p للنموذج عن طريق معياري AIC و SC. وتتغير p من ١ إلى أقصى قيمة لـ p والتي تتحدد حسب طول العينة.

المرحلة الثانية: تقدير المصفوفة π واختبار Johansen يسمح بمعرفة عدد علاقات التكامل المشترك.

المرحلة الثالثة: تعريف علاقات التكامل المشترك أي علاقات المدى الطويل بين المتغيرات.

المرحلة الرابعة: التقدير بطريقة الإمكان الأعظم لنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي

$$\Delta y_t = b_1 \Delta x_{1t} + \dots + a_2 \Delta x_{kt} + \alpha_1 e_{t-1} + u_t$$

$$\text{حيث: } e_{t-1} = y_{t-1} - \beta_0 \dots - \beta_1 x_{1t-1} - \dots - \beta_k x_{kt-1}$$

والمعامل ¹ يمثل قوة الإرجاع نحو التوازن ويجب أن يكون سالبا.

واختبار مصداقيته عن طريق اختبارات معينة: معنوية المعاملات والتحقق أن البواقي عبارة عن تشويش أبيض. وقبل هذه المراحل يجب علينا القيام باختبار الجذر الأحادي لتحديد درجة تكامل كل سلسلة.

أ- تحديد درجة تكامل متغيرات النموذج الأول:

نقوم بتحديد درجة تأخير كل سلسلة عن طريق correlograme أو عن طريق اختبار الجذر الأحادي حيث يمكن لبرنامج Eviews8 أن يعطينا عدد تأخيرات كل سلسلة إذ نختار درجات التأخير من ٠ إلى ٧ حسب عدد المشاهدات التي لدينا (طول العينة)، ثم نختار عدد التأخيرات الذي يقابل أدنى قيمة لمعيارى SCHWARZ و AKAIK وبعد تحديد عدد التأخيرات يمكننا إجراء اختبار ديكي فولر المطور ADF ونتائج الاختبار مدونة في الجدول التالي، حيث نقدر أولا النموذج الثالث (ن٠٣) سلسلة بمركبة اتجاه وثابت ثم النموذج الثاني (ن٠٢) سلسلة بثابت ثم النموذج الأول (ن٠٣) سلسلة بدون ثابت إذ نختبر في كل مرة الفرضية المعدومة H_0 وجود الجذر الأحادي في السلسلة وتمثل القيم الأولى القيمة الحرجة المحسوبة أما القيم بين قوسين فتمثل قيمة الاحتمال الحرجة.

الجدول رقم (٠٤): نتائج اختبار ADF لنموذج الطلب الكلي عند مستوى المعنوية ٥%

المتغير	الفروقات من الدرجة ٠١			الفروقات من الدرجة ٠٢			الفروقات من الدرجة ٠٣		
	ن٠١	ن٠٢	ن٠٣	ن٠١	ن٠٢	ن٠٣	ن٠١	ن٠٢	ن٠٣
استهلاك الطاقة	1.78 (0.97)	0.68 (0.99)	-1.97 (0.38)	-1.82 (0.06)	-2.91 (0.055)	-2.89 (0.15)	-4.53 (0.0001)	-4.47 (0.014)	-4.88 (0.003)
الناتج الداخلي	2.44 (0.99)	0.98 (0.99)	-0.54 (0.97)	-1.27 (0.18)	-1.66 (0.44)	-2.17 (0.48)	-9.73 (0.00)	-9.56 (0.00)	-9.41 (0.00)
عدد السكان	2.04 (0.98)	1.31 (0.99)	-1.79 (0.68)	-1.61 (0.099)	-2.29 (0.17)	-0.23 (0.98)	-10.84 (0.00)	-10.70 (0.00)	-10.65 (0.00)
حظيرة السيارات	1.64 (0.97)	1.95 (0.99)	-2.84 (0.19)	-1.64 (0.09)	-2.75 (0.077)	-3.09 (0.12)	-4.83 (0.00)	-4.83 (0.0005)	-6.37 (0.0001)
سعر الطاقة	1.35 (0.95)	-0.94 (0.76)	-1.92 (0.62)	-5.94 (0.00)	-6.50 (0.00)	-6.44 (0.00)			
القيمة المجدولة	-1.95	-2.56	-3.56	-1.96	-2.56	-3.56	-1.96	-2.56	-3.56

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرج Eviews8

من خلال الجدول السابق نستخلص النتائج التالية:

بالنسبة للنموذج الثالث، قبل الفرضية المعدومة (وجود الجذر الأحادي) في كل السلاسل حيث نلاحظ أن القيمة الحرجة المحسوبة (tcal) أكبر من القيمة المجدولة (ttab). أما في النموذج الثاني، قبل فرضية وجود الجذر الأحادي بالنسبة لكل

السلاسل لأن قيمة الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية ٥%، وفي النموذج الأول، تقبل فرضية وجود الجذر الأحادي بالنسبة لكل السلاسل لأن قيمة الإحصائية المحسوبة أقل بالقيمة المطلقة من القيمة المجدولة.

إذا كل السلاسل تحتوي على الجذر الأحادي أي غير مستقرة من نوع DS ولتصبح مستقرة نطبق الفروقات من الدرجة الأولى.

من خلال الجدول يمكننا أن نلاحظ مايلي:

- بالنسبة للمتغيرات (استهلاك الطاقة النهائي، الناتج الداخلي الخام، عدد السكان، الخطيرة الوطنية للسيارات) تقبل فرضية وجود الجذر الأحادي في السلاسل عند مستوى المعنوية ٥% لأن القيمة الحرجة للاحتلال أكبر من ٥%. إذا هذه السلاسل ليست مستقرة بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى ولكي تصبح مستقرة نطبق الفروقات من الدرجة الثانية.

- بالنسبة لمتغير سعر الطاقة، نرفض فرضية وجود الجذر الأحادي في النماذج الثلاث لأن القيمة الحرجة للاحتلال أقل من مستوى المعنوية ٥% وبالتالي السلسلة مستقرة بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى فهي متكاملة من الدرجة I(1). بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الثانية نرفض فرضية وجود الجذر الأحادي في كل السلاسل إذا هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الثانية I(2) ومنه هناك احتمال وجود تكامل مشترك بين هذه السلاسل.

ب- اختبار التكامل المشترك:

لاختبار علاقة التكامل المشترك تتبع مراحل طريقة Johansen

تحديد درجة تأخر المسار VAR: يتم اختيار درجة تأخر المسار VAR بالاعتماد على المعيارين SCHWARZ و AKAIK حيث يتم اختيار درجة التأخير التي تقابل أقل قيمة للمعيارين. النتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (٥٠): تحديد درجة تأخر المسار VAR

درجة التأخير	P=1	P=2	P=3
معيار AIC	-19.46	-19.14	-18.85
معيار SC	-18.74	-18.07	-17.63

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرج Eviews8

نلاحظ من خلال الجدول أن درجة تأخر المسار VAR التي تقابل أدنى قيمة للمعيارين هي P=1. إجراء اختبار التكامل المشترك

برنامج Eviews8 يعطينا نتائج اختبار التكامل المشترك مدونة في الجدول التالي حيث:

- رتبة المصفوفة π تساوي ٠ ($r=0$) أي:

$$\begin{cases} H_0: r = 0 \\ H_1: r \geq 1 \end{cases}$$

قيمة الإحصائية المحسوبة تساوي 72.16 وهي أكبر من القيمة المجدولة 47.85 عند مستوى المعنوية ٥%، نرفض الفرضية المدونة إذا رتبة المصفوفة ليست ٠.

- نمر إلى رتبة المصفوفة π تساوي ١ ($r=1$) أي :
 قيمة الإحصائية المحسوبة تساوي 33.93 وهي أكبر من القيمة الجدولة 29.79 عند مستوى المعنوية ٥%، نرفض الفرضية المعدومة إذا رتبة المصفوفة ليست ١ ($r=1$).
- نمر إلى رتبة المصفوفة π تساوي ٢ ($r=2$) أي :
 قيمة الإحصائية المحسوبة تساوي ١٥.١٩ وهي أقل من القيمة الجدولة 29.79 عند مستوى المعنوية ٥%، نرفض الفرضية المعدومة إذا رتبة المصفوفة تساوي ٢ ($r=2$).
- النتيجة: إذا تقبل فرضية وجود علاقة تكامل مشترك.

الجدول رقم (٠٦): نتائج اختبار التكامل المشترك

الاحتمال	القيمة الجدولة عند ٥%	λ_{trace}	القيمة الذاتية π -
0.0001	47.85	72.16	0.697
0.015	٢٩.٧٩	33.93	0.443
0.055	١٥.٤٩	15.16	0.365
0.42	٣.٨٤	0.65	0.020

ج- تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM
 لدينا النموذج من الشكل:

$$\begin{aligned}
 \Delta LCE_t &= \alpha_0^1 + b_1^1 \Delta LCE_{t-1} + b_2^1 \Delta lpib_{t-1} + b_3^1 \Delta Lpop_{t-1} \\
 &\quad + b_4^1 \Delta Lparc_{t-1} \\
 &\quad + \alpha^1 (LCE_{t-1} - \beta_2 lpib_{t-1} - \beta_3 Lpop_{t-1} \\
 &\quad - \beta_4 Lparc_{t-1} - \beta_0) + \varepsilon_t^1 \\
 \Delta lpib_t &= \alpha_0^2 + b_1^2 \Delta LCE_{t-1} + b_2^2 \Delta lpib_{t-1} + b_3^2 \Delta Lpop_{t-1} \\
 &\quad + b_4^2 \Delta Lparc_{t-1} \\
 &\quad + \alpha^2 (LCE_{t-1} - \beta_2 lpib_{t-1} - \beta_3 Lpop_{t-1} \\
 &\quad - \beta_4 Lparc_{t-1} - \beta_0) + \varepsilon_t^2 \\
 \Delta Lpop_t &= \alpha_0^3 + b_1^3 \Delta LCE_{t-1} + b_2^3 \Delta lpib_{t-1} + b_3^3 \Delta Lpop_{t-1} \\
 &\quad + b_4^3 \Delta Lparc_{t-1} \\
 &\quad + \alpha^3 (LCE_{t-1} - \beta_2 lpib_{t-1} - \beta_3 Lpop_{t-1} \\
 &\quad - \beta_4 Lparc_{t-1} - \beta_0) + \varepsilon_t^3 \\
 \Delta Lparc_t &= \alpha_0^4 + b_1^4 \Delta LCE_{t-1} + b_2^4 \Delta lpib_{t-1} + b_3^4 \Delta Lpop_{t-1} \\
 &\quad + b_4^4 \Delta Lparc_{t-1} \\
 &\quad + \alpha^4 (LCE_{t-1} - \beta_2 lpib_{t-1} - \beta_3 Lpop_{t-1} \\
 &\quad - \beta_4 Lparc_{t-1} - \beta_0) + \varepsilon_t^4
 \end{aligned}$$

وتمثل المعاملات b المرونات في المدى القصير و المعاملات β المرونات في المدى الطويل. "أما المعاملات α فتمثل سرعة التصحيح ومعاملات تصحيح الخطأ لما تكون سالبة ومعنوية إحصائياً معناه النموذج صحيح وتقاس هذه المعاملات مدى سرعة تراقق المتغيرات إلى التوازن في المدى الطويل وإشارتها السالبة تؤدي إلى التقارب نحو التوازن في المدى الطويل" (6)، وكلما

كانت قيمة α كبيرة كانت استجابة المتغيرات قوية وكلما كانت ضعيفة كان وقت الرجوع إلى التوازن طويل، وهذا ما يثبت وجود سببية بين المتغيرات.

بعد أن قمنا بتقدير معاملات نموذج VECM حصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي حيث تمثل القيم بين قوسين قيمة الإحصائية t_{cal} و $i=1.2.3.4$

الجدول رقم (٠٧): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي للطلب الكلي

النموذج	Δlce_t	$\Delta lpib_t$	$\Delta lpop_t$	$\Delta lparc_t$
α_0^i	0.03 (2.03)	0.087 (1.27)	0.02 (7.14)	0.02 (2.62)
b_1^i	0.023 (0.12)	1.38 (1.75)	-0.01 (-0.28)	0.04 (0.61)
b_2^i	-0.03 (-0.61)	-0.19 (-0.85)	0.021 (2.51)	0.015 (0.71)
b_3^i	0.03 (0.03)	-3.06 (-0.72)	-0.42 (-2.67)	-0.67 (-1.61)
b_4^i	0.24 (0.96)	-0.59 (-0.57)	0.25 (6.71)	0.80 (7.88)
α^i	-0.07 (-2.32)	-0.09 (-0.71)	0.022 (4.69)	-0.01 (-0.64)
β_2	-1.02 (-4.97)	-1.02 (-4.97)	-1.02 (-4.97)	-1.02 (-4.97)
β_3	-6.93 (-8.22)	-6.93 (-8.22)	-6.93 (-8.22)	-6.93 (-8.22)
β_4	3.84 (5.61)	3.84 (5.61)	3.84 (5.61)	3.84 (5.61)
β_0	10.1	10.1	10.1	10.1

ما يهمنا هو تحديد العلاقة بين الطلب الطاقوي والمتغيرات المختارة و تفسير العلاقة التي تربط الطلب الطاقوي بالنمو الاقتصادي لذلك سنقوم بتحليل نتائج تقدير المعادلة الأولى والثانية لتحديد طبيعة هذه العلاقة.

في المعادلة الأولى والتي تمثل انحدار تغير الطلب الطاقوي على الناتج الداخلي الخام نلاحظ:

✓ قيمة إحصائية فيشر $F_{cal}=4.17$ أي أن القيمة المحسوبة لتوزيع فيشر أكبر من القيمة الجدولة لتوزيع فيشر (٢.٦٠) وبالتالي النموذج له معنوية إحصائية كلية.

✓ نسبة تفسير المتغيرات لتغير استهلاك الطاقة النهائي $R^2=44\%$ أي أن هذه المتغيرات لا تفسر بطريقة كافية تغير الطلب الطاقوي في الجزائر بل هناك متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

✓ نلاحظ بالنسبة لعلاقة المدى القصير أن المرونات في المدى القصير غير معنوية إحصائياً أي أن المتغير المتأخر لاستهلاك الطاقة ومتغير الناتج المحلي ومتغير عدد السكان ومتغير حظيرة السيارات لا تحرك استهلاك الطاقة بصفة معنوية في المدى القصير أما معنوية الثابت فمعناه امكانية وجود متغيرات أخرى تؤثر في استهلاك الطاقة في المدى القصير.

أما المرونات في المدى الطويل فهي معنوية إحصائياً بالنسبة لكل متغيرات النموذج لأن القيمة المحسوبة للإحصائية أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة المجدولة وبالتالي هذه المتغيرات تفسر تغير الطلب الطاقوي في المدى الطويل.

✓ نلاحظ أن إشارة معامل تصحيح الخطأ α سالبة و معنوية إحصائياً لأن قيمة الإحصائية المحسوبة أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة المجدولة (1.96) أي نموذج تصحيح الخطأ صحيح وتوجد علاقة تقارب نحو التوازن في المدى الطويل من النمو الاقتصادي نحو استهلاك الطاقة ولكن هذا التقارب بطيء لأن قيمة α صغيرة إذ كلما كانت قيمتها كبيرة كان التقارب سريع أي يمكن أن توجد علاقة سببية من النمو الاقتصادي نحو نمو الطلب الطاقوي.

بالنسبة للمعادلة الثانية المتعلقة بتغير الناتج الداخلي الخام فنلاحظ أن إحصائية فيشر (1.48) غير معنوية إحصائياً وهذا ما يعني عدم معنوية النموذج إحصائياً، كما أن نسبة تفسير متغيرات المعادلة لتغير الناتج الداخلي الخام ٢٢%. ونلاحظ أيضاً عدم معنوية معامل تصحيح الخطأ α أي لا توجد علاقة تقارب نحو التوازن في المدى الطويل من استهلاك الطاقة نحو النمو الاقتصادي وبالتالي لا توجد علاقة سببية من نمو الطلب الطاقوي نحو النمو الاقتصادي.

د- اختبار السببية:

إن فهم علاقات السببية تسمح بوضع سياسات اقتصادية مثلى يراعى فيها اتجاهات السببية للمتغيرات محل الدراسة، ولمعرفة السببية بين الاستهلاك الطاقوي والنمو الاقتصادي نستعمل اختبار السببية ونختبر الفرضيات المدونة التالية:

H_0 : الناتج الداخلي الخام لا يسبب استهلاك الطاقة

H_0 : استهلاك الطاقة لا يسبب الناتج الداخلي الخام

من خلال اختبار السببية Grange تحصلنا على القيم المدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (٠٨): نتائج اختبار السببية Grange

prob	L*		prob	L*	
		المتغير المرتبط Δl_{pib}			المتغير المرتبط Δl_{ice}
0.07	3.07	Δl_{ice}	0.53	0.38	Δl_{pib}
0.46	0.52	Δl_{pop}	0.97	0.0008	Δl_{pop}
0.56	0.33	Δl_{parc}	0.33	0.93	Δl_{parc}

من خلال الجدول نلاحظ بالنسبة لتغير استهلاك الطاقة عدم معنوية تغير متغيرات النموذج لأن مستوى الاحتمال أكبر من ٥% أي لا توجد علاقة سببية من تغير الناتج الداخلي الخام نحو الطلب الطاقوي في المدى الطويل. وكذلك بالنسبة لتغير الناتج الداخلي الخام فنلاحظ أن مستوى المعنوية أكبر من ٥% وهذا يعني أنه لا توجد علاقة سببية من تغير استهلاك الطاقة نحو تغير الناتج الداخلي الخام ولكن يمكن أن تكون هناك علاقة سببية عند مستوى المعنوية ١٠%.

الخاتمة:

يعرف الطلب الطاقوي والذي يتمثل في الاستهلاك النهائي للطاقة في الجزائر تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة خاصة من مشتقات النفط (مازوت وبزبن) وغاز طبيعي وكهرباء، ويتفاوت هذا النمو من قطاع إلى آخر، ويعتبر القطاع العائلي الأكثر استهلاكاً للطاقة بنسبة ٣٩% ويليه قطاع النقل بنسبة ٣٦% ثم القطاع الصناعي بنسبة ٢٥%، ويرجع هذا النمو إلى العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية أهمها تحسن المستوى المعيشي للسكان وتحضرهم وتزايد اقتنائهم للأجهزة الكهربائية ومنزلية والسيارات.

أثبتت لنا نتائج اختبار الجذر الأحادي إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين الطلب الطاقوي والنمو الاقتصادي وعدد السكان والحظيرة الوطنية للسيارات وعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الطاقة والطلب الطاقوي وهذا راجع إلى طبيعة أسعار الطاقة في الجزائر والتي تعتبر أسعار مقننة لا تخضع لقانون العرض والطلب. وبعد قيامنا باختبار التكامل المشترك أثبتت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات مما سمح لنا ببناء نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي حيث سمحت لنا نمذجة VECM بوضع نموذج طلب طاقوي وتحديد علاقة الطلب الطاقوي بالنمو الاقتصادي وعدد السكان والحظيرة الوطنية للسيارات، بالنسبة لعلاقة المدى القصير أن المرونات في المدى القصير غير معنوية إحصائياً أي أن المتغيرات لا تحرك استهلاك الطاقة بصفة معنوية في المدى القصير أما معنوية الثابت فمعناه إمكانية وجود متغيرات أخرى تؤثر في تغير استهلاك الطاقة في المدى القصير. أما المرونات في المدى الطويل فهي معنوية إحصائياً بالنسبة لكل متغيرات النموذج لأن القيمة المحسوبة للإحصائية أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة الجدولة وبالتالي هذه المتغيرات تفسر تغير الطلب الطاقوي بصفة معنوية في المدى الطويل.

إن ضعف سلبية و معنوية معامل تصحيح الخطأ في النموذج الأول يترجم بإمكانية وجود علاقة سببية ضعيفة من النمو الاقتصادي وعدد السكان والحظيرة الوطنية للسيارات نحو الطلب الطاقوي في الجزائر. أما عدم معنوية معامل تصحيح الخطأ في النموذج الثاني فتترجم بغياب الديناميكية في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة وكذلك غياب السببية من الاستهلاك الطاقوي نحو النمو الاقتصادي وهذا يرجع إلى طبيعة اقتصاد الجزائر الذي يعتبر اقتصاد رباعي غير صناعي وبالتالي نمو استهلاك الطاقة لا يتعلق بنمو النشاط الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع دراستنا لتطور الطلب الطاقوي إذ أن قطاع الصناعة أقل استهلاكاً للطاقة مقارنة بالقطاع العائلي وقطاع النقل على عكس الدول الصناعية التي أثبتت فيها الدراسات المماثلة أن هناك علاقة سببية قوية من الاستهلاك الطاقوي نحو النمو الاقتصادي.

أثبتت نتائج اختبار السببية بين النمو الاقتصادي والطلب الطاقوي عدم وجود علاقة سببية ذات اتجاهين عند مستوى المعنوية ٥% بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي ولكن هذه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من استهلاك الطاقة نحو النمو الاقتصادي، هذه النتيجة تثبت أنه يمكن لسياسة ترشيد الاستهلاك أن تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ولكن بصفة ضعيفة.

الهوامش

- ١- Bilan énergétique national de l'année 2013, ministère de l'énergie, édition 2014, p17.
- ٢- FERICELLI.J et BAPTISTE.J, Energie, modélisation et économétrie, édition ECONOMICA, Paris, 1985, P152.
- ٣- سمير بن محاد، استهلاك الطاقة في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الدراسية ٢٠٠٨-٢٠٠٩.
- ٤- CADORET.I et des autres, Econométrie appliquée, 1^{re} édition, De Boeck université, Belgique, 2004, P313.
- ٥- R.BOURBONNAIS, Econométrie, 6^e édition, DUNOD, Paris, 2005, P292.
- ٦- ESSEGHIR..A ET HAOUAOU.L, Croissance économique, consommation d'énergie et développement durable : l'exemple de la région méditerranéenne, *Institut Supérieur de Gestion de Tunis, UAQUAP*, 2011, P08.

المراجع:المراجع باللغة العربية

١. بن أحمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨.
٢. بن محاد، استهلاك الطاقة في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩.
٣. تقرير حول البرنامج البياني للحاجات من وسائل إنتاج الكهرباء، وزارة الطاقة، الجزائر، ٢٠١٣.
٤. تقرير وزاري حول تطور قطاع الطاقة والمناجم ١٩٦٢/٢٠١٠، وزارة الطاقة، الجزائر، ٢٠١٢.
٥. تقرير سنوي، استهلاك الطاقة في الجزائر، ٢٠٠٠-٢٠١٢.
٦. الصندوق العربي للأمناء الاقتصاديين والاجتماعيين، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الطاقة في الوطن العربي، الجزء الأول، الكويت ١٩٨٠.
٧. عبد المطلب النقرش، الطاقة: المفاهيم، الأنواع و المصادر، وزارة الطاقة والثروة المعدنية، ٢٠٠٨.
٨. عبد اللاوي ج، : دراسة تطور الطاقة في الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٣؛ مجلة دراسات اقتصادية؛ الجزائر؛ ٢٠١٤.
٩. مقال حول الطاقة طادر في المجلة الدورية لقطاع الطاقة والمناجم، الطاقة والمناجم، عدد ١٢، نوفمبر ٢٠١٠.
١٠. وليد الدغيلي، تكنولوجيات قطاع الطاقة للتخفيف من تغير المناخ، الاجتماع الخامس للجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية، بيروت، في ٢٩-٣٠ مارس ٢٠١٠.

المراجع باللغة الفرنسية

1. BOURBONNAIS.R, Econométrie, DUNOD 6^{eme} édition, paris, 2005.
2. FERICELLI.J et BAPTISTE.J, Energie, modélisation et économétrie, édition ECONOMICA, Paris, 2007.
3. GIROD.J, La demande de L'énergie : méthodes et technique de modélisation, CNRS, Paris, 1985.
4. GREENE.W , Econométrie, 5^{eme} edition, PERSON éd, France, 2005.
5. ESSEGHIR. A ET HAOUAOU.L , **Croissance économique, consommation d'énergie et développement durable : l'exemple de la région méditerranéenne**, *Institut Supérieur de Gestion de Tunis, UAQUAP*, 2011.
6. DENIS.M, Prévision de la demande totale de l'énergie par secteur au Québec, mémoire présenté dans le cadre de maîtrise en économie, Québec, 2005.
7. Energie et mines, annuaires, 2010, 2013.
8. Bilans énergétiques nationales 2004, 2005, 2006, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013.

9. Bilans de réalisation : 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012,2013.

المواقع الإلكترونية:

<http://www.bp.com/statisticalreview>.

<http://www.naftal.dz>.

<http://www.mem-algerie.org>.

عنوان المداخلة : السعر العادل للبترول ، بين كواليس السياسة و أرقام الاقتصاد

الأستاذ : قويدري قوشيح بوجمعة - جامعة خميس مليانة-

الملخص : يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل و إحاطة بالغموض و السرية، و بصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر ، فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار البترول، إلى حد أن فهم عملية التسعير و إدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره ، كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة البترولية، و من خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى محددات سعر البترول مع اعطاء نموذج للسعر العادل للبترول و الذي يمكن ان يرضي الدول المنتجة و الدول المستهلكة على حد سواء من خلال ثلاث مباحث كانت على النحو التالي :

- المبحث الأول: السعر البترولي و أساليب التسعير في السوق البترولية.

- المبحث الثاني : محددات أسعار البترول.

- المبحث الثالث:العوامل المحددة للسعر الموضوعي(العادل) للبترول.

مقدمة: إن دراسة السوق البترولية و تبين الفاعلين الرئيسيين فيها و العوامل المؤثرة في الأسعار، تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن ، فملتبع لتطورات أسعار البترول عبر الزمن يلاحظ بأنه حدثت تغيرات كبيرة في أسعار البترول و التي تلعب دورا كبيرا في خلق التوازنات الاقتصادية بين الدول المتخلفة التي تعتمد في صادراتها على البترول بصفة خاصة ، و التي تعمل على الحفاظ على مستوى مرتفع لأسعار البترول الذي يتناسب مع متطلباتها و حاجياتها المستوردة من العالم الخارجي ، أي أنها تحاول تحقيق توازنات اقتصادية داخلية و خارجية بسبب اعتمادها على تصدير البترول بنسبة كبيرة ، كما هو الحال بالنسبة للجزائر، و الدول الصناعية المتقدمة التي تحاول من جهتها الحفاظ على مستوى منخفض لأسعار البترول الذي يتلاءم مع قدراتها الشرائية لتوفير كميات أكبر منه من أجل الإبقاء على معدلات نمو مرتفعة لاقتصادياتها ، ومن هذا المنطلق تم تخصيص هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي : ما هي العوامل المؤثرة في تحديد أسعار البترول ، و ما هو السعر الأمثل له، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: السعر البترولي و أساليب التسعير في السوق البترولية.

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل و إحاطة بالغموض و السرية، و بصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر ، فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار البترول، إلى حد أن فهم عملية التسعير و إدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره ، كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة البترولية، و قبل الدخول في أساليب تسعير البترول نقوم أولا بتعريف السعر البترولي و أنواعه في السوق البترولية.

أولا-السعر البترولي :

١- **تعريفه:** السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، و السعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، و من خلال هذا التعريف للسعر فان السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

٢- **أنواع أسعار البترول:** عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار البترول، و ذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية ، حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين و مميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ،ومن أبرز هذه الأنواع هي^١:

أ- **السعر المعلن أو الأسعار المعلنة:** يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام ١٨٨٠ في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندر اندوايل.

ب- **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع ، و السعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة و بعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك،أوابك ، أو الدول الأجنبية الأخرى.

ج- **سعر الإشارة:** هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات ، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ و اعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة و الشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين ، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام و الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق ، إن هذا السعر أخذت به و طبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر و فرنسا في ١٩٦٥.

د- **سعر الكلفة الضريبية :** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، و هو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة .

و- **السعر الفوري أو الآني:** هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، و هذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة و المشتري و بصورة آنية.

ثانيا-أساليب التسعير في السوق البترولية:

لقد كان التصحيح السعري ١٩٧٣ نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية، و لذلك ارتأينا أن نميز بين ممارسة التسعير قبل التصحيح السعري ١٩٧٣ و التسعير بعده.

١- تسعير البترول قبل التصحيح السعري ١٩٧٣:

إن شركات البترول العالمية الكبرى كانت تعتبر في هذه المرحلة أن انفرادها بالتسعير هو أحد أهم أعمدة استمرارها و رخائها ، و أهم دعائم إحكام سيطرتها على الصناعة ، و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعيةⁱⁱ.

أ- التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة .

كانت الولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الثانية، هي أكبر منتجي البترول في العالم ، و كانت أيضا أكبر مصدريه، و يبدو طبيعيا أن أسعار البترول في العالم تأثرت خلال هذه المرحلة إلى حد بعيد بنوايا و سياسات الولايات المتحدة الأمريكية و مصالحها ، و كانت النتيجة أن أسعار البترول الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك ، نقطة الأساس الوحيدة و قد كرس اتفاقية كناكري (١٩٢٨) و التي انبثق عنها كارتل شركات البترول الكبرى ، حيث أكدت أن أسعار البترول في أي مكان بالعالم يتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك، بصرف النظر عن المصدر الذي ورد منه البترول أو لتكاليف الإنتاج فيه أو تكاليف النقل منه .

معنى ذلك النظام أن سعر البترول في مرسيليا مثلا، كان يساوي سعره في خليج المكسيك مضافا إليه أجور الشحن في خليج المكسيك إلى مرسيليا بصرف النظر عن المصدر الحقيقي الذي جاء منه البترول ، و كان الأمر بالتالي يستوي للمشتري أينما كان أن يستورد احتياجاته البترولية من أي مكان طالما أن السعر في نقطة التسليم كان واحدا .

لقد حقق هذا النظام من التسعير الأهداف الإستراتيجية ليس فقط لشركات البترول الكبرى ، و إنما أيضا للولايات المتحدة الأمريكية، و ليس غريبا بالتالي إن كان شعار السائد في الصناعة البترولية هو أن ما يخدم مصالح أمريكا يخدم مصالح الشركات ، و ما يخدم مصالح الشركات يخدم مصالح أمريكا.

لم تكن الأسعار في ظل هذه السيطرة الكاملة للشركات الكبرى تتحدد لتفاعل قوى السوق المعتاد أو تبعا لقوانين العرض و الطلب، و إنما طبقا لحسابات و عوامل خاصة تتعلق بمدى الارتباط و الاستقلال بين أسعار الخام و أسعار المنتجات

ب- التسعير حسب نظام نقطتي الأساس.

استمر نظام نقطة الأساس الوحيدة -خليج المكسيك- مقبولا كواحدة من حقائق الحياة العادية التي لا يناقشها أحد ، و كانت الشركات البترولية تحقق من خلاله أرباحا خيالية و توازنا متفقا مع مصالحها في صناعة البترول العالمية . و لكن هذا النظام في التسعير انهار على إثر تنبه البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار البترول المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية ، و تدخلت الحكومة البريطانية و مارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفر من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي، كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول ، و حدد سعر البترول في "عبدان" (إيران) في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك ، و منذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للبترول نقطتا أساس ، خليج المكسيك و الخليج العربي مع تعادل السعر في كلتا النقطتين.

و يمكن إيجاز العوامل المؤدية إلى إتباع هذه القاعدة التسعيرية لأسعار البترول الخام فيما يليⁱⁱⁱ:

- قيام الحرب العالمية الثانية و ما تطلبته من استهلاك واسع للبترول.
- التزايد الواسع و الكبير لمكانة و أهمية بترول الشرق الأوسط عالميا و بترول الخليج العربي خاصة في السوق البترولية الدولية.

- التنافس و التنافس في المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية و شركاتها البترولية و بين الحلفاء الرئيسية كفرنسا و إنجلترا.

- استمرار المحافظة على القوة التنافسية للبترول الأمريكي إزاء البترول الأجنبي، و خاصة بترول منطقة الخليج العربي، و ذلك بحصر منطقة سوقه في قسم في السوق الأوروبية بشكل خاص و ليس كل السوق الأوروبية، إضافة إلى تحديد سعره المعلن وفق سعر البترول الأمريكي.

نلاحظ مرة أخرى أن معادلة التسعير و العوامل الحاكمة لها كانت تتجاهل إلى حد شبه مطلق مصالح الدول المصدرة للبترول، و إنما المهم هو مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و مصالح الشركات و مصالح الدول المستهلكة في أوروبا ، و بما أن عائدات الدول المنتجة ابتداءً من الخمسينات كانت تحسب بالنسبة للسعر المعلن، فإن أي خفض في السعر كان يعني انخفاضاً في عائداتها ، أي أن الشركات البترولية كانت تنفرد بقرارات التسعير ، و تحددها تبعاً لمصالحها و مصالح الدول المستهلكة ، و دون أي اعتبار لمصالح الدول المنتجة التي ظلت عديمة التأثير في الأسعار حتى عام ١٩٦٠ حين أنشئت منظمة الأوبك ، و بدأت الدول المنتجة تشارك في عملية تحديد السعر.

ج- التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار.

كانت الاتجاهات الوطنية و تزايد الوعي البترولي بالدول المنتجة ، و بالتالي ضغط الرأي العام بها على حكوماتها لتحسين من شروط التعامل في البترول، و لتؤكد حقها في جني ثرواتها البترولية و لتضع حداً للتحكم الاحتكاري للشركات البترولية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول، كانت هذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات إلى تنمية تأثيرها في الصناعة ، و بالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتهم ، ثم جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ، لتعجل باتخاذ الحكومات المنتجة موقفاً موحداً تمخض عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" كجبهة موحدة للمنتجين ، و كان الهدف المعلن للمنظمة هو منع أسعار البترول من الانخفاض مجدداً على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات و بين الدول المنتجة ، و بدأت القوى الحاكمة للصناعة تتغير قليلاً و شيئاً فشيئاً، و استطاعت المنظمة بالفعل من تثبيت الأسعار المعلنة للبترول عند مستواها في أوت ١٩٦٠ و لأكثر من ١٠ سنوات بعد ذلك، و بالتالي أضحى السعر المعلن عبارة عن سعر مرجعي يتخذ أساساً لحساب عائدات الحكومات المنتجة ، و بصرف النظر عن السعر الفعلي الذي يتبع به الشركات و الذي كان أقل من السعر المعلن بحوالي ٢٠-٢٥٪ خلال هذه الفترة.

٢- تسعير البترول بعد التصحيح السعري لـ ١٩٧٣ :

لم تكن أسعار البترول قبل ١٩٧٣ تخضع لعوامل العرض و الطلب ، إذ أن السوق كانت تحتكرها قلة، و خضع تسعير البترول لمشئمة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت شركاتها تسيطر على الجزء الأكبر من السوق البترولية العالمية ، كما أن هذه الشركات لم تكن تهتم بمسألة القيم النسبية لأنواع البترول الخام بسبب سيطرتها على جميع مراحل صناعة البترول العالمية ، و في ظل هذه الأوضاع كان سعر البترول يفتقد للمعنى الاقتصادي لمفهوم السعر، إذ أنه كان سعراً وهمياً الغرض منه دفع عوائد البترول لحكومات الدول المنتجة ، و لم تكن هذه العوائد في أحسن حالاتها تشكل إلا الجزء

اليسير مما كانت تحصل عليه الشركات من أرباح نتيجة عمليات ونقل وتكرير وتسويق البترول، ولقد تمخضت هذه السياسة الخاصة بتسعير البترول عن الأتي^{iv} :

- لم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول التي تمتلك منابع البترول، و لكنها كانت تعكس سيطرة شركات البترول.
- لم تكن الأسعار تأخذ في حسابها التكاليف الحدية لحقول البترول الصعبة.
- لم تكن أسعار البترول تأخذ في اعتبارها تكلفة إنتاج المصادر البديلة للطاقة عند حساب تكاليف الإنتاج ، و قد أدى ذلك إلى زيادة حصة البترول في إجمالي استهلاك الطاقة و هو الأمر الذي يعمل على سرعة نضوبه.
- لم تواكب أسعار البترول التغيرات في المستويات العامة للأسعار لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.
- أخذت منظمة الأوبك في أكتوبر ١٩٧٣ زمام المبادرة في تحديد سعر البترول الخام و عائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات البترولية ، و قد قامت باتخاذ قرار جماعي حول زيادة السعر البترولي إلى ١٠,٣٤ دولار للبرميل^v ابتداء من عام ١٩٧٤، إن هذا التغيير لم ينشأ من فراغ و إنما كان ذلك نتيجة منطقية لمجموعة من العوامل ، و التي جعلت الموقف كله يتحرك لصالح مجموعة الدول المصدرة للبترول و التي يمكن إيجازها فيما يلي^{vi} :
- أثبتت المواجهات الأخيرة بين منظمة أوبك و الشركات البترولية على قوة الدول المصدرة ، و صلابة الدعامات التي يتركز عليها موقفها في التفاوض على الأسعار، و على ضعف موقف الشركات البترولية، و أكدت التنازلات المتتالية للشركات في مفاوضات الأسعار أن مركز الثقل قد انتقل إلى حكومات الدول المصدرة .
- أدى الوعي البترولي إلى تنبيه الدول المصدرة للبترول إلى ضرورة تصحيح أسعار البترول، بالنظر إلى أهميته الحيوية في اقتصادياتها، و كذلك بالنظر إلى كونه ثروة ناضبة .
- تفاقم معدل التضخم العالمي ، مما أدى إلى تناقص القيمة الحقيقية للعائدات النقدية التي كانت الدول المصدرة تحصل عليها .
- اتساع الفجوة بين الطلب و العرض العالمي من البترول ، و بالتالي تفاقم أزمة الطاقة و تزايد القلق لدى الدول المستهلكة على إمكان تأمين احتياجاتها من البترول.
- و ترتب على العامل السابق أن الدول المصدرة استطاعت أن تبيع و بأسعار عالية بترول المشاركة ، خلافا لكل التوقعات السابقة ، لقد كان الشعور السائد حتى عام ١٩٧٢ أن الدول المصدرة للبترول ستكون عاجزة عن تسويق نصيبها من البترول في ظل اتفاقيات المشاركة ، و أنها ستلجأ إلى إغراق السوق به بأسعار منخفضة ، و لكن ما حدث كان مخالفا للتوقعات حيث لم تستطع الدول المصدرة فقط بيع بترولها ، وإنما حققت أسعارا أعلى من الأسعار المعلنة ، و ذلك لأن المستهلكين قد أدركوا قصور العرض عن الطلب، و أدى هذا التطور إلى :
- ثبوت قدرة الحكومات على التسويق.
- ثبوت ارتفاع السعر الفعلي عن السعر المعلن.
- تشكك الحكومات المصدرة فيما إذا كانت شروط اتفاقيات المشاركة لصالحها.
- إن مراجعة هذه التطورات جميعا، أثبت أن تغيرا هاما قد حدث و هو انكسار الحاجز السيكولوجي الذي كان يلجم الدول المصدرة للبترول عن استخدام قوتها في تحقيق ما كانت تسعى إليه، و إن صورة الصناعة البترولية تغيرت بالكامل.

و لكن و بسبب الفوضى التي عرفتتها منظمة الأوبك ، نتيجة تعارض مصالح الدول الأعضاء خاصة نيجيريا و إيران و سوء العلاقات العراقية الإيرانية هذا من جهة ، و من جهة أخرى المنافسة القوية التي فرضتها الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك ، بزيادة حصتها في الإنتاج و إغراق السوق البترولية ، مما ألغى سيطرة هذه المنظمة في مجال التسعير ، و فتح المجال أمام ميكانيزمات العرض و الطلب للتأثير على أسعار البترول.

المبحث الثاني : محددات أسعار البترول.

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول يعتبر في غاية الأهمية ، خاصة بالنسبة للدول المنتجة و التي تعتمد في صادراتها على البترول بنسبة كبيرة كما هو الحال بالنسبة للجزائر ، فالعلاقة الوثيقة بين أسعار البترول و اقتصاديات هذه الدول ممكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في حالة انخفاض الأسعار .

أولاً: الطلب البترولي

يعد الطلب البترولي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول ، فنلاحظ أن التوقعات التي تبني لمعرفة الأسعار المستقبلية للبترول تعتمد على معرفة الكميات المطلوبة في المستقبل ، و نشير إلى أن الطلب الدولي البترولي يختلف عن طلب أي سلعة ، و ذلك نظراً لتأثره بعوامل متعددة تجعله يختلف عن باقي السلع .

١- مفهوم الطلب البترولي:

الطلب البترولي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي و النوعي على السلعة البترولية - كخام أو منتجات بترولية - عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء أكانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية^{vii}.

لهذا يعتبر الطلب على السلعة البترولية طلب مشتق، لأنه منصب و منعكس نحو المنتجات البترولية ، و ليس نحو المادة الخام رغم الترابط فيما بينهما و بصورة شديدة ، فإذا لم يكن هناك طلب على المنتجات البترولية سوف لن يكون هناك طلب على البترول الخام ، و أي تغير يحصل على مستوى طلب المنتجات البترولية يؤثر سلباً أو إيجاباً على طلب المادة الخام.

٢- العوامل المؤثرة على الطلب البترولي:

الطلب البترولي يتحدد و يتأثر بالعديد من العوامل المختلفة ، البعض منها يعتبر أساسياً و البعض الآخر يعتبر ثانوياً أو مكملًا ، سواء كان ذلك التأثير إيجابياً ، أي بزيادة أو توسع الطلب أو سلبياً بانخفاض و انكماش الطلب و هذه العوامل هي كالآتي :

أ- معدل النمو الاقتصادي و درجة التقدم الصناعي :

تعتبر الطاقة و خاصة البترول عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية و عملية التطور الاقتصادي و الصناعي ، فالبترول محرك فعال لهذا التطور و في نفس الوقت هو مؤشر و مقياس لذلك المستوى التطوري ، فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك البترول خاصة في ظل التطور التكنولوجي و الميكانيكي الهائل ، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلباً على الكميات المطلوبة من البترول^{viii}.

و انه ل واضح و معروف لنا أن هناك علاقة و رابطة وثيقة بين النمو الاقتصادي و الطلب على البترول و هي علاقة طردية، و بالتالي يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعتبر متغيرا أساسيا في معادلة الطلب على البترول، و إن كانت الصلة المباشرة القوية بين هذا المتغير و الطلب على الطاقة عموما و الطلب على البترول خصوصا قد انخفضت مما كانت عليه في الماضي ،نتيجة ارتفاع كفاءة استخدام الطاقة و اتجاه الاقتصاديات الغربية إلى صناعات الخدمات، و هي أقل كثافة^{ix} من الصناعات الثقيلة في الاعتماد على البترول، وتسعى الدول الصناعية في سياق خفض اعتمادها على البترول إلى الفصل بين النمو الاقتصادي واستهلاك البترول عبر تخفيض قيمة معامل المرونة الطاقوية^x لاقتصادياتها، و الذي عرف انخفاضا من 0.7 خلال السبعينيات إلى 0.4 خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢^{xi}.

إن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي و الطلب البترولي ، لا تعكس بصورة صادقة في واقعها عن مدى تقدم البلدان ، فهناك ظاهرة تزايد الإنتاج و الدخل الوطني لبعض البلدان النامية و بالأخص البترولية ، و التي ارتفع فيها الدخل الوطني حيث جعل نصيب الفرد فيها يفوق دخل الفرد في البلدان المتقدمة ، فهذه الظاهرة عاكسة شكليا لمستوى تطور عالي و لكنها فعليا لا تعبر عن مستوى تطور اقتصادي عالي، كما هو الحال في البلدان المتقدمة الصناعية، فطلب الكثير من البلدان البترولية لا زال محدودا ، و ذلك بسبب كون ظاهرة تزايد الإنتاج و الدخل الوطني ناتج عن نشاط اقتصادي إنتاجي واحد و غير مترابط و متكامل بصورة كبيرة مع بقية الفروع الاقتصادية الأخرى.

ب- سعر البترول الخام و أسعار المنتجات البترولية المكررة : السعر من العوامل الأساسية و الفعالة في تأثيرها على الطلب البترولي و بصورة عامة ، إن انخفاض و تدني السعر يؤدي إلى زيادة الطلب و عكسه يكون تماما. و من المعروف تاريخيا أن انخفاض و تدني سعر السلعة البترولية ماضيا و حاضرا ، كان أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى توسع الطلب على السلعة البترولية سواء أكان بصورة خام أو بصورة منتجات بترولية.

ج- سعر المواد الطاقوية البديلة:

كلما سجلت أسعار البترول تطورات جديدة في مستواها إلا و لجأت الدول الصناعية الكبرى إلى موارد بديلة في مقدمتها الغاز و الفحم ، لتقليص الكمية من البترول و الضغط على الأسعار بالانخفاض و بالخصوص إذا بلغت مستويات تكلفة استخدام مادة طاقوية أخرى ، و من الممكن أن تتجه الدول الصناعية في المستقبل إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي ، كمصدر رئيسي للطاقة لأنه يعتبر أحسن بديل للبترول نظرا لتواجده في مناطق متعددة من العالم و بكميات هائلة^{xii} ، لكن هذا يبقى غير ممكن في الوقت الحالي لأنه لا توجد تقنية منافسة و متطورة و غير مكلفة في نفس الوقت لنقل الغاز الطبيعي من منطقة لأخرى ، خاصة إذا كانت المسافة طويلة ، بحيث توجد تقنية وحيدة لنقل الغاز عن طريق الأنابيب، و هي مكلفة و تستغرق وقت أطول و بالعكس يمكن نقل كميات هائلة من البترول بواسطة تقنية بسيطة و غير مكلفة (عن طريق السفن).

و حسب التقديرات المستقبلية للوكالة الدولية للطاقة فإن الغاز الطبيعي و الفحم سيصبحان مصدران رئيسيان للطاقة في المستقبل، و لكن ما يجب أن نعرفه هو أنه لا توجد في الوقت الحالي مصادر طاقوية بديلة أحسن و أفضل من البترول .

د-الاستقرار السياسي في العالم:

الاستقرار السياسي لا يقل أهمية باعتباره كذلك من العوامل المؤثرة على الطلب البترولي و الذي ينعكس مباشرة على الأسعار ، فالاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات البترولية ، و هذا ما يدفع بالدول الأكثر استهلاكاً للبترول للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة و بأي سعر و هذا تخوفاً من نقص الإمدادات البترولية ، و يأتي عامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط كعامل سياسي يعمق من أثر التركيز المزدوج للاحتياجات والاستهلاك، حيث ظلت المنطقة تعاني من عدم استقرار مزمن منذ مدة طويلة نتيجة لتقسيم المنطقة بين القوى الكبرى فرنسا و بريطانيا ، وقد زاد من حدة عدم الاستقرار إنشاء دولة إسرائيل الذي أصبح يشكل مكملاً للاضطراب في المنطقة.

وبالإضافة إلى الدول المنتجة فقد أصبحت الدول الناقلة أو الساحة بالعبور تلعب دوراً أساسياً في أمن الإمدادات، و من ثم فإن استقرار هذه الدول يؤثر في استقرار الإمدادات البترولية والأسعار.

و-السكان:

عامل السكان هو أحد العوامل المؤثرة على الطلب ، حيث كلما كان عدد السكان كبيراً و متزايداً فإن ذلك يؤدي إلى تزايد الطلب ، و تأثير السكان على الطلب البترولي يعتبر عاملاً ثانوياً و ليس أساسياً ، و إن تأثيره نسبياً و بحسب تكامله مع بقية العوامل و بالأخص مع عامل مستوى التطور الاقتصادي و الصناعي ، فهو هنا إما أن يكون تأثيره كبيراً في حالة ارتفاع الدخل و ارتفاع درجة التطور الصناعي مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، أو تأثيره قليلاً و محدوداً في حالة انخفاض الدخل و انخفاض مستوى التطور الصناعي مثلاً في المناطق و البلدان النامية كإفريقيا .

هـ- المناخ: عامل المناخ هو عامل مؤثر على الطلب البترولي سواء بالانخفاض أو الارتفاع ، و التأثير هذا ناجم عن مقدار تغير درجات الحرارة على مدار السنة ، ففي حالة البرودة أو فصل الشتاء يتأثر الطلب البترولي بالزيادة، و في حالة الحرارة أو فصل الصيف ينخفض و يتقلص الطلب البترولي ، فالطلب النهائي ينخفض كل سنة خلال الربع الثاني بمقدار ٢.٧ و ٣.١ مليون برميل في اليوم^{xiii} ، و التغير في الطلب على البترول الخام لا يكون بنفس تغير الطلب على المنتجات البترولية ، لهذا فإن الطلب على المنتجات البترولية هو طلب موسمي عكس الطلب على البترول الخام.

ثانياً: العرض البترولي

يعد العرض البترولي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، فزيادة المعروض البترولي يسمح للأسعار بالانخفاض و العكس صحيح، إذن العلاقة بين العرض البترولي و الأسعار هي علاقة عكسية.

١- مفهوم العرض البترولي:

العرض البترولي هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد و خلال فترة زمنية محددة، و يعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق . ويتمثل العرض البترولي في كل البترول المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعداداً لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب، أو حدوث احتلال في الإمدادات البترولية، كما أن طبيعة البترول تجعل إنتاجه وعرضه في المدى القصير محدود وذلك في ظل العقوبات التالية^{xiv}:

للحقوق عقبات فنية متعلقة بطاقات الإنتاج القصوى والفعلية والتخزين والنقل.

للحقوق عقبات اقتصادية متعلقة بتعذر زيادة الاستثمارات النفطية في المدى القصير، لأنها تدوم فترة أطول وتتطلب إمكانيات مالية ومادية كبيرة جداً، أو محاولة الإبقاء على استقرار سعر البترول.

كما أن مرونة العرض البترولي في المدى القصير تكون شبه معدومة لأنه يصعب على العرض النفطي مواكبة تغير الأسعار، وكل تغير في الأسعار يؤدي إلى تغير في العرض أقل منه، وذلك للأسباب السابقة الذكر.

٢- العوامل المؤثرة على العرض البترولي:

يخضع العرض العالمي للبترول لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على البترول و سعره، و يدخل في محددات الطلب على البترول كما ذكرنا مستوى و معدل النشاط الاقتصادي و أسعار البترول، كذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين ، فليس معنى توافر احتياطييات بترولية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة و تزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص البترول من باطن الأرض، و معالجته و تخزينه و ضخه حتى سطح الناقله ، كما يتحدد العرض بسياسة الدول المنتجة للبترول و مدى حاجتها إلى البترول لمواجهة الاستهلاك المحلي ، أو لتصديره تحقيقاً لمردود نقدي يلي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات أجيال المستقبل ، و ندخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقرها أوبك بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج و توزيع الحصص بين الأعضاء و كذلك مدى التزام الأعضاء بتلك الحصص، و فيما يلي أهم العوامل المؤثرة في حجم العرض البترولي^{xv} :

أ- الطلب البترولي:

يعتبر الطلب البترولي من المحددات الرئيسية للعرض البترولي ، بحيث أنه إذا لاحظ المنتجون للبترول زيادة في الطلب البترولي فإن ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من المادة البترولية في السوق، و أما إذا حدث نقص أو انخفاض في الطلب فإن ذلك يدفعهم إلى التقليل في الكميات المعروضة ، و ما حدث في الآونة الأخيرة و التي عرفت فيها أسعار البترول ارتفاع غير مسبوق طالبت الدول المستهلكة للبترول و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المنتجة بزيادة المعروض البترولي، إلا أن استجابة الدول المنتجة كانت ضعيفة و بزيادة قدرها ٣٠٠ ألف برميل في اليوم من البترول الثقيل من طرف العربية السعودية ، و هذا ما يبين أن استجابة العرض في الفترة القصيرة للزيادة الطلب تعتمد بالأساس على الطاقات الإنتاجية غير المستعملة .

و لأن العرض البترولي هو استجابة لما يطلبه المستهلكون، فإن العوامل المؤثرة في الطلب البترولي بالكاد نفسها المحددة للعرض البترولي، فالاستقرار السياسي له دور كبير في امن إمدادات البترول ، و ما حدث و يحدث في العراق و إيران و منطقة الشرق الأوسط لأفضل دليل على مكانة هذا العامل في التأثير على العرض البترولي ، و ما يمكن استخلاصه هو أن العلاقة التكافئية المتشابكة و المعقدة بين العرض و الطلب هي نتيجة لحوار حاد بين الدول المنتجة و المستهلكة للبترول من خلال مجموعة من السياسات البترولية تستعملها كل جهة للوصول إلى مصالحها .

ب- التوقعات المستقبلية لأسعار البترول:

إن التنبؤ بأسعار البترول في المستقبل يعتبر في غاية الأهمية، لكل من الدول المستهلكة و المنتجة للبترول، فالدول الصناعية الكبرى تهدف إلى توفير الكميات الضرورية من البترول عند السعر الذي يناسب مصالحها الاقتصادية و خاصة من أجل المحافظة على استقرار نموها الاقتصادي ، أما الدول المنتجة فهي تحاول التنبؤ بالأسعار في المستقبل من أجل اتخاذ التدابير المتعلقة بعمليات البحث و التنقيب ، و تحديد إمداداتها البترولية وفقا للسعر الذي يتماشى مع حاجيات اقتصادها و سياستها البترولية.

ج- الاحتياطات البترولية و عمليات البحث و التنقيب عن البترول :

الاحتياطات البترولية هي القاعدة التي تركز عليها سياسة الإنتاج البترولي، و من هذا المنطلق فإن أي سياسة للإنتاج و التصدير ينبغي أن تتحقق من التقدير الحقيقي لتلك الاحتياطات ، فهناك البعض من الشركات البترولية الأجنبية العاملة في أراضي الدول المضيفة قد تعتمد للمبالغة في تقديرها لحجم الاحتياطات، بقصد إقناع الدول المضيفة بأن ما لديها يكفيها لمدة طويلة و من ثم تطمئن على ارتفاع الإنتاج و عرض بترولها.

كما أن عمليات البحث و التنقيب عن البترول تعتبر من العوامل المحددة لكميات البترول المعروضة ، فمن السباب الرئيسية لأزمة ١٩٨٦ الإفراط في عمليات البحث و التنقيب و خاصة في بحر الشمال و المكسيك ، نتيجة لالتهاب الأسعار في الفترة السابقة ، و هذا ما أثر على العرض البترولي و انهارت الأسعار إلى أقل من ١٠ دولار للبرميل .

د-الأرباح العالية في الصناعة البترولية:

إن أسعار السلع الرأسمالية تتأثر باقتصاد الوفرة، وهو تأثير الكمية المنتجة في تكلفة الوحدات المنتجة، ومعناه أنه كلما كانت الكميات المنتجة كبيرة كلما كانت الأرباح عالية، وينطبق هذا المبدأ على سلعة البترول في المراحل الأولى من الإنتاج، لكن عند مرحلة معينة من إنتاج البترول الخام، نرى أنه كلما زادت الكميات المنتجة زادت معها التكاليف، وذلك بسبب أن آبار البترول تحتاج إلى تقنيات مساندة كميات إضافية قد تزيد عن 30%^{xvi} فأكثر من طاقة إنتاج إضافية عند استرجاع أي بئر ، كما أنه بسبب زيادة الطلب على البترول، يتم التنقيب عنه في مناطق بعيدة وصعبة، ولكن الميزة الخاصة لسلعة البترول كمنتوج طاقي جاهز للاستعمال النهائي، فإن الربح المحقق في فرع البترول يفوق كل أنواع ربوع المنتجات الطاقوية الأخرى كالفحم، الطاقة النووية وغيرها، فبالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر، نجد أن المحرك الهام للعرض البترولي هو تحقيق فائض مالي كبير، أي الربح العالي الممكن تحقيقه، وهو الفرق بين السعر المفروض على المستهلك للمنتوج وتكلفة توريد هذا المنتوج إلى المستهلك، حيث تتقاسم كل الأطراف العاملة في فرع البترول هذا الفائض .

إضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى تؤثر على العرض البترولي و نذكر منها مايلي^{xvii}:

- طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير المصادر البديلة للطاقة بكميات تكفي لاستبدال البترول على نطاق كبير.
- التكلفة المرتفعة اللازمة لتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة.
- مخاطر البيئة التي يجب التغلب عليها إذا ما استخدم الفحم و الطاقة النووية على نطاق كبير.

المبحث الثالث:العوامل المحددة للسعر الموضوعي(العادل) للبترول:

رغم أنه لا وجود في علم الاقتصاد أو اقتصاد السوق ، لشيء اسمه السعر العادل أو السعر المجزي أو السعر المعقول ، و غير ذلك من الأوصاف التجميعية ، فإما أن يكون السعر خاضعا لتقلبات العرض و الطلب الحالية و المرتقبة، و إما أن يكون سعرا احتكاريا تخطيطيا لتحقيق أهداف اقتصادية أو تجارية ، و خصوصا ما يتعلق بحصة مستهدفة لبتترول "أوبك" في سوق البترول العالمية وسوق الطاقة يمنع تطوير البدائل^{xviii}.

إلا أنه هناك العديد من الدراسات التي تبحث عن السعر العادل للبتترول، فحسب النظرية الكلاسيكية فأن أسعار البترول الخام يجب أن تتحدد وفق قوى العرض و الطلب ، و أن التكلفة الحدية للإنتاج تلعب في الفترة القصيرة و ربما المتوسطة دورا كبيرا في تحديد الأسعار ، أما في الفترة الطويلة فان التكلفة الحدية لمصادر الطاقة البديلة للبتترول تلعب دورا رئيسيا في هذا المجال .

و الواقع العملي يثير الكثير من الشكوك حول صلاحية النظرية الكلاسيكية كأساس لتحديد أسعار البترول الخام على الأقل في الفترة الطويلة ، و ذلك لأن سوق البترول تحكمها في كامل مراحلها عوامل شبه احتكارية، و ذلك يعني أن العرض و الطلب يخضعان لكثير من الضوابط و القيود هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى فإن الشركات البترولية الكبرى تحتكر المعلومات المتعلقة بصناعة البترول ، و لقد أدى ذلك إلى أن النظريات الخاصة بالبتترول قد نهضت على أساس بيانات قد تكون مختلفة كثيرا عن الواقع ، يضاف إلى ذلك أن هناك اعتبارات أخرى كثيرة يجب أن يتقرر في ضوءها السعر الموضوعي للبتترول و من أهم هذه الاعتبارات مايلي :

- أن الدولة المنتجة (التي تناظر المؤسسة في الصناعة) مهما كانت صغيرة الحجم ، لا تنتج في ظل المنافسة التامة بل في ظل منافسة القلة ، فمن ناحية لا يمكن التوسع توسعا كبيرا في العرض من ، و الطلب على إنتاج دولة ما عند أي سعر في الأجل القصير كما هو الحال في ظل المنافسة التامة ، فلا يمكن زيادة العرض عندما ترتفع الأسعار إلا في حدود طاقة الإنتاج، و من ناحية أخرى فإن البترول ليس سلعة متجانسة تماما نظرا للاختلافات بين الخامات التي ترجع إلى كثافتها و محتواها الكبريتي.
- لا يتساوى سعر الخام مع تكلفته الحدية و إيراده الحدي، عند نقطة تقاطع منحني الإيراد الحدي مع منحني التكلفة الحدية، و تفسير ذلك لما يلي^{xix} :
- إن هيكل صناعة البترول يفرض وجود هذا الفارق حيث يتألف هذا الهيكل من حكومات تحاول أن تنسق فيما بينها بقدر الإمكان .
- الطبيعة الإستراتيجية للبتترول حيث أنه سلعة غير قابلة للتحدد و تستنفذ بسرعة و تتمتع بمرونة و خواص تختلف عن أي مصدر آخر من مصادر الطاقة.
- علاقة السعر بالعرض من ، و الطلب على البترول هي أضعف مما يعتقد للوهلة الأولى، فالطلب على البترول الخام هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات البترولية المكررة و هذا ما يؤثر على الطلب ، كما أنه مورد ناضب و غير قابل للتحدد و هذا ما يؤثر على العرض .

و حسب الدكتور محمود يونس فإن العوامل التي قد تساعد على تحديد السعر العادل للبتترول هي كالتالي:

١- تكلفة إنتاج البترول:

و يقصد بها التكلفة المتوسطة، أي حصة كل برميل من التكاليف الثابتة الناجمة عن استكشاف و تطوير الحقول البترول إلى حين بداية الإنتاج، بالإضافة إلى حصة التكاليف المتغيرة.

٢- مقابل الاستنفاد:

بمعنى أن يضاف إلى تكلفة الإنتاج مبلغا إضافيا مقابل استنفاد الاحتياطات الحالية للبترول ، و جدير بالذكر أن عنصر الاستنفاد و إن كان يتغير من حالة لأخرى ، و رغم تباين الثروات البترولية للدول الأعضاء ، إلا أنه إذا ما أريد اتخاذ هذا العنصر في حساب الأسعار ، فيجب اعتبار احتياطات دول الأوبك ما لو كانت خزانا واحدا ، و ذلك حتى لا يقل اهتمام صانعي القرار في السعودية مثلا عن اهتمام الجزائر التي لديها احتياطات متواضعة.

٣- الحافز:

يتعين أن يتضمن السعر العادل للبترول بالإضافة إلى ما سبق عنصرا يعتبر كحافز لاستكشاف و تطوير حقول جديدة للبترول، فهذا الحافز يعتبر مبررا لزيادة الاستثمارات بهدف زيادة الاحتياطات من ناحية و رفع مستوى الاستعادة من الحقول الموجودة من ناحية أخرى^{xx}.

٤- الصفقات الخاصة للبترول:

فاتساع مدى استخدامات البترول، إذا ما قورنت بمصادر الطاقة البديلة ، تبرر إدخال عنصرا إضافيا إلى السعر يساعد نسبيا في تخفيض استهلاك البترول كوقود و يحافظ بقدر الإمكان على الاحتياطات البترولية للاستخدامات التي لا يمكن استخدام مصادر الطاقة الأخرى فيها بنفس القدر من الكفاءة.

٥- التعويض عن التضخم المالي و تقلب أسعار العملات:

إن التضخم و تقلب أسعار العملات قد كلف الدول المصدرة للبترول كثيرا بمعيار تأكل القوة الشرائية لاحتياطاتها ، و على ذلك فهذه الدول لا ترى داعيا للتوسع في إنتاجها إلى حد تراكم الفوائض المالية البترولية ثم بعد ذلك تجد أن هذه الفوائض قد انخفضت قيمتها الحقيقية بسبب التضخم و انخفاض قيمة الدولار ، بالإضافة إلى التمييز في أسعار البترول يبرر في نظر منتجي و مصدري البترول أن تتوازي أسعار البترول مع أسعار وارداتهم من دول منظمة OCDE .

٦- تأمين احتياجات التنمية:

يتطلب السعر العادل للبترول أن يؤمن هذا السعر العوائد المالية التي تحتاج إليها التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للبترول، على أن يكون تحقيق هذه التنمية خلال فترة زمنية لا تتجاوز الموارد البترولية المتاحة في هذه الدول ، و معنى ذلك أن أسعار البترول يجب أن تكون من الارتفاع بحيث تسمح بتراكم العوائد المطلوبة للتنمية، مأخوذ في الاعتبار طول عملية التنمية و محدودية عمر البترول ، و اعتماد معظم الدول المصدرة للبترول على هذه العوائد كمحرك لعملية التنمية. إن من شأن السعر العادل للبترول أن يتيح البحث الجدي عن مصادر الطاقة البديلة و تطويرها ما يستوجب مشاركة معظم دول العالم ، لتجنب أزمة في الطاقة ، كما أن هذا السعر يؤدي إلى الانضباط في استهلاك البترول ، و بالتالي تباطؤ الاستنفاد ، هذا بالإضافة إلى تحقيقه نوعا من الأمن الاقتصادي للدول المصدرة و يجنبها مغبة الاعتماد المفرط على الدول الصناعية.

و في تقديرنا أن السعر الذي يحقق الغاية المشتركة ، يمكن أن يراوح في الوقت الحاضر عن ٩٥ دولار للبرميل ، مع تحرير السعر من الضغوط التي تمارسها الدول المستوردة للبترول لإبقائه متدنيا، و فيما يلي تبين المبادئ التي استندنا عليها في تقديرنا لهذا السعر.

● أقرت اتفاقية طهران التي أبرمت بين أوبك و شركات البترول العالمية في ١٩٧١ مبدأ ارتفاع الأسعار ب ٢.٥٪ سنويا لمواجهة التضخم ، كما أقرت مبدأ زيادة ٥ سنتات كعلاوة خاصة كون البترول ثروة ناضبة يتسارع نضوبها بازدياد الطلب عليها ، و كانت السنتات الخمسة في اتفاقية طهران تعادل ٢.٥٪ من السعر البترولي الذي كان يراوح حول دولارين للبرميل ، و بذلك يصبح معدل الزيادة السنوية التي اعتمدها اتفاقية طهران ٥٪ سنويا، و مع أن اتفاقية طهران لم تعد سارية إلا أن مبدأ الزيادة السنوية لمواجهة التضخم و نمو الطلب على البترول، مازالا يصلحان أساسا لتدرج السعر حفاظا على قيمته الحقيقية .

● أقرت اتفاقية جنيف الأولى مبدأ تصحيح سعر البترول طبقا لما يطرأ على قيمة الدولار الذي يستخدم لتسعير البترول من تغيرات في مواجهة عدد من العملات الرئيسية ، و بمقتضاها زيدت الأسعار بنحو ٨.٥٪ اعتبارا من جانفي ١٩٧٢ عقب صدور قرار تعويم الدولار في أوت ١٩٧١ و ما تبعه من تخفيض في قيمته رسميا في ديسمبر ١٩٧١ .

● أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في جوان ١٩٧٣ بعد التخفيض الثاني لقيمة الدولار في فيفري ١٩٧٣ ، حيث زيدت بمقتضاها الأسعار بنحو ١١.٩٪ مع تصحيحها شهريا تبعا لتقلب العملات^{xxi}.

هذه هي المبادئ الثلاثة التي ينبغي اعتمادها لتقدير معدل الزيادة السنوية لتدرج السعر الاسمي للبترول حفاظا على قيمته الحقيقية ، و حتى بافتراض أن تغيرات قيمة الدولار بالزيادة أو بالانخفاض في مواجهة العملات الرئيسية الأخرى يلغي بعضها بعضا في المدى الطويل ، فان معدل الزيادة السنوية وفقا لمبدأ اتفاقية طهران لا يقل عن ٥٪ سنويا في المتوسط على مدى ٤٣ سنة الماضية ، و هذا ما نقبله كحد أدنى لمعدل التدرج السنوي للسعر الاسمي.

أما بالنسبة لسنة الأساس التي يتخذ السعر فيها كسنة أساس لبداية التدرج ، فينبغي أن يراعى في اختيارها منطقية السعر و عدالته بالنسبة إلى جميع الأطراف ، و بخاصة الدول المصدرة للبترول، و في تقديرنا فان السعر الذي تم تصحيحه في ١٩٧٣ و هو ١١.٦٥ دولار للبرميل يعتبر سعرا عادلا و تعويضا منطقيا للدول المصدرة للبترول.

بذلك و بمقتضى استخدام المبادئ الثلاثة لتقدير معدل الزيادة السنوية في السعر الاسمي ٥٪ على مدى ٤٣ سنة الماضية، فان السعر الاسمي لبرميل سلة أوبك ينبغي أن يبلغ في الوقت الحاضر $(11.65 * 1.05^{43}) = 95$ دولار للبرميل.

هذا المستوى الذي يمكن للسعر أن يتحرك حوله حاليا، على أن يتدرج ارتفاعا خلال المستقبل تبعا لما تكشف عنه تطورات العوامل الثلاثة، التي يتحدد بمقتضاها معدل الزيادة السنوية للسعر الاسمي ، و هي معدل التضخم ، معدل النمو السنوي للطلب على البترول ، ثم تغيرات قيمة الدولار في مواجهة العملات الرئيسية التي أقرتها اتفاقية جنيف .

خاتمة:

- من خلال الدراسة يمكن ان نستنتج مايلي :
- يتحدد السعر البترولي بمجموعة من العوامل تؤثر في الأخير على عرض و طلب السلعة البترولية إلا انه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر و ذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي و الطلب البترولي معبرا عنه بالعلاقة الطردية بينهما.
- أسعار البترول تتحدد نتيجة للتقلبات السياسية و الأمنية .
- السوق البترولية حساسة لمختلف الأحداث الاقتصادية و السياسية ، مما يجعل أسعار البترول لا تعرف الاستقرار ، و أدى ذلك إلى حدوث أزمات متتالية اختلفت نتائجها في التأثير على الاقتصاد العالمي ،
- السعر العادل و الموضوعي يرتفع سنويا ٥ بالمائة نتيجة انخفاض الدولار و التضخم و مقابل الاستنفاد و يعادل ٩٥ دولار سنة ٢٠١٦.

○ المراجع و الاحالات :

- أحمد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٨٣، ص ٨٥
- ⁱ صديق محمد عفيفي ، تسويق البترول ، مكتبة عين الشمس ، الإسكندرية ، الطبعة التاسعة ، ٢٠٠٣، ص ٢٤٨
- ⁱⁱⁱ محمد احمد الدوري ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٦
- ^{iv} د. محمود يونس ، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام ، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤
- ^v كان سعر البترول الخام لا يتجاوز ٣,٥ دولار للبرميل في أوائل سنة ١٩٧٣
- ^{vi} د. صديق محمد عفيفي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٦
- ^{vii} محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧
- ^{viii} نفس المرجع السابق، ص ١٤٩
- ^{ix} كثافة استهلاك الطاقة تمثل كمية الطاقة المستهلكة لكل دولار من إجمالي الناتج الداخلي الخام
- ^x معامل المرونة الطاقوي يمثل العلاقة بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام و معدل نمو استهلاك البترول و الكفاءة
- ^{xi} وصاف سعيد ، سياسة امن الإمدادات النفطية و انعكاساتها ، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر ، ٠٨/٠٧، افريل ٢٠٠٨ ص ١١
- ^{xii} تخلص اقتصاد كمي عن " جمعة رضوان " تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر ١٩٧٠-٢٠٠٤ " رسالة ماجستير علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ص ٣٧
- ^{xiii} نفس المرجع السابق، ص ٣٩
- ^{xiv} محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره ص ١١٥.
- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مرجع سبق ذكره حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٣٢
- ^{xv} هاشم جمال: السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ١٩٨٨، ص ٢٧
- ^{xvi} محمد يونس ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢ ^{xvii}
- ^{xviii} فاضل الجبلي ، منظمة "أوبك" و السعر العادل للنفط، متوفر على الحامل. <http://www.elaph.com> عليه ٢٠٠٨/٠٨/٢٨
- ^{xix} محمود يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠
- ^{xx} علي النعيمي ، السعر العادل للنفط. على الحامل <http://www.alept.com> عليه ٢٠١٥/٠٩/١٢

حسين عبد الله، نموذج الدول النفطية، تجارب الدول الخليجية و ليبيا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية و أهم التحولات معاصرة و أثرها على هذا التوجه، ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية " مركز دراسات الوحدة العربية، جمهورية مصر العربية ، ٢٥ / ١١ / ٢٠٠٥ ص. ٩٠.^{xxi}

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: لامية عاتي

الاسم واللقب: كميلية بوكرة

الوظيفة: أستاذة جامعية (استاذة محاضرة)

الوظيفة: أستاذة جامعية (أستاذة مساعدة قسم "أ")

المؤهل العلمي: دكتوراه علوم

المؤهل العلمي: تسجيل سنة خامسة دكتوراه

المؤسسة: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - الجزائر - المؤسسة: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - الجزائر -

البريد الإلكتروني: kamiliaboukra@yahoo.fr البريد الإلكتروني: atilamia650@yahoo.fr

عنوان البحث: انخفاض أسعار النفط الأسباب والتداعيات على الاقتصاد العالمي

محور المشاركة: أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول (المحور الثاني)

انخفاض أسعار النفط الأسباب والتداعيات على الاقتصاد العالمي

ملخص: منذ انخفاض أسعار النفط عام ٢٠١٤ والآراء تعددت حول أسباب ذلك، كونها اقتصادية بحتة أم أن التوجهات السياسية وراء ذلك، بالإضافة إلى تصاعد المخاوف بالنسبة للدول المصدرة إن استمر الوضع كذلك لفترة أطول، ومن خلال هذه المداخلة سنحاول الكشف عن أهم الأسباب التي دفعت بأسعار النفط إلى الانخفاض وانعكاساتها المحتملة على الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: الطلب على النفط، قوى العرض للنفط، الدول المستوردة للنفط، الدول المصدرة للنفط

Abstract

Since the decline in oil prices in 2014 and opinions varied about the causes for that, being purely economic or political trends behind it, in addition to rising concerns for exporting countries if the situation continues for a longer period. Through this communication, we will try to reveal the most important causes of the decline in oil prices and its possible impacts on the global economy.

Keywords : oil demand, oil supply forces, oil importing countries, oil exporting countries

مقدمة: شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٤ هبوطا مطردا فبعدما كان سعر خام البرنت محدود ١١٠ دولار للبرميل انحدر إلى أقل من ٥٠ دولارا للبرميل مطلع عام ٢٠١٥، ويعزى ذلك في الغالب إلى العديد من العوامل منها السياسية ومنها الاقتصادية خاصة بعد تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي بسبب أزمة الديون السيادية لدول الاتحاد الأوروبي مع تراجع معدل النمو في الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي وبالتالي تراجع طلبه على النفط مع توجه الصين إلى الاعتماد على الاستهلاك المحلي لتدعيم النمو المستدام. ولا بد لانخفاض أسعار النفط أن يترك آثارا على الاقتصاديات ولكنها تختلف سواء أكان البلد مصدرا أو مستوردا، وعلى وضعية البلد في حد ذاته فالمركز المالي للبلد من شأنه أن يحدد قدرته على الصمود في وجه الانخفاض في العائدات النفطية إن كان مصدرا، كما أن الارتباط بين حجم فاتورة واردات النفط والنمو الاقتصادي سيحدد مدى استفادة البلد من الوضع الراهن إن كان مستوردا.

مما تقدم تبرز لنا إشكالية الدراسة والتي يمكن لنا صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما الأسباب الدافعة بأسعار النفط إلى الانخفاض وماهي انعكاساتها على الاقتصاد العالمي؟

التساؤلات الفرعية:

- هل يعود انخفاض أسعار النفط إلى الفجوة بين الطلب والعرض؟
- هل ستحقق جميع الدول المستوردة مكاسب من الوضع الراهن؟
- إلى أي مدى يمكن للدول المصدرة الصمود أمام انخفاض أسعار النفط؟

الفرضيات:

- يعود انخفاض أسعار النفط إلى أسباب اقتصادية بحتة
- تستفيد الدول المستوردة للنفط من الوضع الراهن بسبب تراجع العجز في موازنتها العامة
- يمكن للدول المصدرة الصمود أمام انخفاض أسعار النفط بسبب الاحتياطات التي كونتها خلال فترات ارتفاعه

وللإجابة على إشكالية الدراسة واختبار مدى صحة الفرضيات قسمنا الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية:

المحور الأول: أسباب تراجع أسعار النفط

المحور الثاني: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة

المحور الثالث: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة

المحور الأول: أسباب تراجع أسعار النفط:

١- تراجع النمو الاقتصادي في أوروبا والصين: تتأثر الأسعار عادة لأي سلع بمستوى الطلب ومستوى الطلب على النفط مرهون بعدة عوامل أهمها مستوى النمو الاقتصادي، ولدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط فإننا سنتطرق إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة ٢٠٠٨، أين توقف التوسع الاقتصادي المتزايد الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال عقد الألفية، حيث تقلص النمو في النشاط الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٠٨ بنسبة ٢,٥% مقارنة بمستواه لعام ٢٠٠٧، فيما لم يحقق نموا سنة ٢٠٠٩ إلا بمعدل ٢,٩%^١ فيما بلغ إجمالي الطلب العالمي على الطاقة خلال عام ٢٠٠٩ حوالي ٢٢٩,٧ مليون برميل مكافئ نفط يوميا، استأثرت الدول الصناعية منه على ما نسبته ٤٦,٧% مقابل ٨,٥% للدول الانتقالية و٤٤,٨% لبقية دول العالم، فيما شكل الطلب على النفط حوالي ٣٤,٨% من الإجمالي العالمي لمصادر الطاقة بمقدار ٨٤,٤ مليون برميل لليوم عام ٢٠٠٩ حيث ارتفع معدل تراجع الطلب على النفط من ٠,٣% عام ٢٠٠٨ إلى ١,٦% عام ٢٠٠٩^٢. وبالنسبة للنمو الاقتصادي فإن الدول المتقدمة عرفت تراجعا في معدلات النمو بشكل مطرد منذ عام ٢٠٠٦ ولكنها ظلت ايجابية إلى غاية الأزمة، حيث أصبح النمو سلبيا بمقدار ٣,٤% عام ٢٠٠٩، وبعد هذا الانكماش تعافى نمو البلدان المتقدمة جزئيا بنسبة ٣% عام ٢٠١٠ وأكثر البلدان المتقدمة تضررا كانت اليابان حيث شهدت انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٦% عام ٢٠٠٩ ليرتفع هذا المعدل سنة ٢٠١٠ بنسبة ٤% تقريبا، وبعد ذلك يأتي الاتحاد الأوروبي الذي كان الأشد ضررا بعد اليابان حيث شهد انكماشا يزيد عن ٤% عام ٢٠٠٩ ليتعافى سنة ٢٠١٠ ويحقق ارتفاعا بنسبة ١,٨%، على الرغم من أن الأزمة بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تأثيرها على الاقتصاد الأمريكي كان أقل حدة بالمقارنة مع غيرها من البلدان المتقدمة، حيث انكمش

^١ - التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من إنجاز مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، تركيا، ٢٠١١، ص ١٤

^٢ - www.arabfund.org (01/01/2015, 17 :59)

النشاط الاقتصادي بنسبة ٢,٦% عام ٢٠٠٩ ليعرف تحسنا بمعدل ٢,٨% عام ٢٠١٠^١ ، وبالنسبة للطلب على النفط فقد انخفض في الدول الصناعية بنحو ١,٩ مليون برميل لليوم عام ٢٠٠٩ لينخفض إلى ٤٥,٧ مليون برميل لليوم مما أدى إلى تراجع حصتها من الطلب العالمي من ٥٥,٥% عام ٢٠٠٨ إلى ٥٤,٢% عام ٢٠٠٩ ، في المقابل ارتفع الطلب على النفط في الدول النامية بحوالي ٠,٦ مليون برميل لليوم ليصل إلى ٣٣,٨ مليون برميل لليوم لتزداد حصتها من إجمالي الطلب العالمي من ٣٨,٧% عام ٢٠٠٨ إلى ٤٠,١% عام ٢٠٠٩^٢ لأنه بعكس الدول المتقدمة كان الانتعاش في الاقتصادات النامية قويا حيث عانت بنسبة أقل من الأزمة الاقتصادية العالمية لاسيما: الصين، البرازيل وجنوب إفريقيا فمع برامج الاستثمار التي تقودها الحكومة لأجل تعزيز الطلب حافظت هذه الدول على معدلات تزيد عن ٧% حتى خلال سنوات الأزمة (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩)^٣ ، وقد استحوذ الطلب الصيني الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي على ٣٣,٣% من الزيادة في طلب الدول النامية مجتمعة حيث ارتفع بمقدار ٢٠٠ ألف برميل لليوم ليصل إلى ٨,٢ مليون برميل لليوم عام ٢٠٠٩^٤.

وبالنسبة للفترة اللاحقة فإن الاقتصاد العالمي عرف تباطؤا خلال عام ٢٠١٣ لأسباب تعود بالدرجة الرئيسية إلى المستوى العالي للديون السيادية في منطقة اليورو ومستوى البطالة العالي في الدول المتقدمة ومخاطر التضخم في الاقتصادات الناشئة، وتتبع معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال عام ٢٠١٣ ، بالإمكان ملاحظة تأثير التباطؤ الاقتصادي العالمي على معدلات النمو في الطلب على النفط، فبمجرد التحسن النسبي لآفاق الاقتصاد العالمي في أواخر عام ٢٠١٣ ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من العام إلى ٩٠,٩ مليون برميل لليوم مرتفعا بحدود ١ مليون برميل لليوم بالمقارنة مع الربع الأول من العام و ٨٠٠ ألف برميل لليوم بالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق أي سنة ٢٠١٢. عموما فإن معدلات النمو الاقتصادي أثرت على مستوى الطلب العالمي على النفط ليرتفع بمقدار ١ مليون برميل يوميا خلال ٢٠١٣ أي بمعدل ١,١% مقارنة مع مستواه خلال عام ٢٠١٢ ، حيث وصل إجمالي الطلب العالمي على النفط عام ٢٠١٣ إلى ٨٩,٩ مليون برميل لليوم^٥ ، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين النمو الاقتصادي العالمي والطلب العالمي على النفط:

الشكل (٠١): العلاقة بين النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣

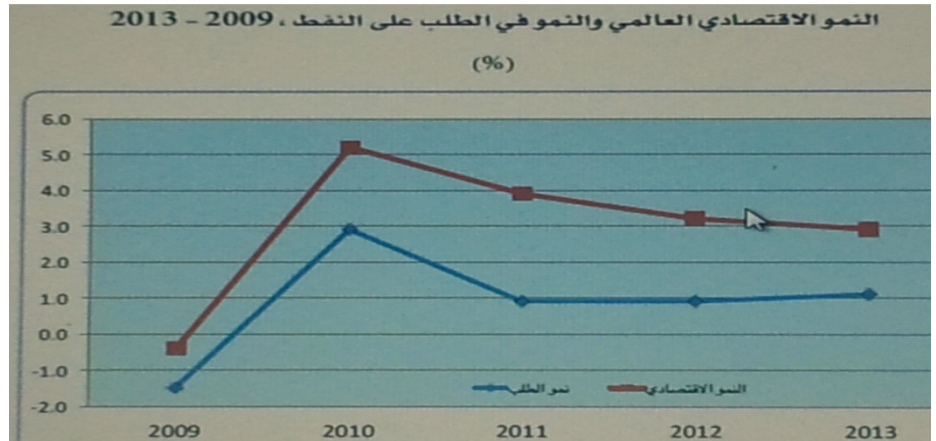
^١ - التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ، مرجع سبق ذكره، ص ١٥

^٢ - www.arabfund.org (01/01/2015, 17 :59)

^٣ - التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، نفس المرجع، ص ١٥

^٤ - www.arabfund.org (01/01/2015, 17 :59)

^٥ - التقرير الأربعون للأمين العام للأوابك ناصر البخيت، الطلب العالمي على النفط، إصدارات الأوابك، الكويت، ٢٠١٣، ص ٣٨



المصدر: التقرير الأربعون للأمين العام للأوبك ناصر البخيت، الطلب العالمي على النفط، إصدارات الأوبك، الكويت، ٢٠١٣، ص ٣٦

٢- الفائض بين العرض والطلب على النفط: خلال سنة ٢٠١٥ تظهر البيانات لمستويات الطلب والعرض من النفط خلال الشهر ديسمير ٢٠١٥ فائضا قدره ١.٩ مليون/ي، مقارنة بفائض قدره ٣.٩ مليون/ي خلال الشهر السابق له، وفائضا قدره ٠.٦ مليون/ي خلال الشهر المماثل من سنة ٢٠١٤، وذلك كما يتضح من الجدول الموالي:

الجدول رقم (١٠): موازنة العرض و الطلب على النفط الوحدة مليون برميل / اليوم

طلب الدول الصناعية	ديسمبر ٢٠١٥	نوفمبر ٢٠١٥	التغير عن نوفمبر ٢٠١٥	ديسمبر ٢٠١٤	التغير عن ديسمبر ٢٠١٤
طلب باقي دول العالم	٥٠.٠	٤٨.٧	١.٤	٤٩.١	٠.٩
إجمالي الطلب العالمي	٩٦.٩	٩٤.٧	٢.٢	٩٦.١	٠.٨
إمدادات الأوبك	٣٩.٣	٣٩.٦	-٠.٣	٣٧.٩	١.٤
إمدادات من خارج الأوبك	٥٧.٢	٥٦.٧	٠.٥	٥٦.٤	٠.٨
عوائد التكرير	٢.٤	٢.٣	٠.١	٢.٤	٠.٠
إجمالي العرض	٩٨.٩	٩٨.٦	٠.٢	٩٦.٧	٢.١

العالمي					
الموازنة	١.٩	٣.٩	--	٠.٦	--

المصدر: الإدارة الاقتصادية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية خلال شهر فبراير ٢٠١٦، ص ٩٠ راجع الموقع:

www.OAPECORG.ORG (04/04/2016, 22 :50)

ما نلاحظه من الجدول أنه بالرغم من أن مستويات الطلب عرفت تحسنا خلال سنة ٢٠١٥ مقارنة بسنة ٢٠١٤ إذ أن معدل التغير بين ديسمبر ٢٠١٥ وديسمبر ٢٠١٤ قد بلغ ٠.٨ إلا أن الفائض بين العرض والطلب لازال قائما بل ويعرف زيادة إذ كان عند مستوى ٠.٦ خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ ليرتفع إلى ١.٩ خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥ وربما يرجع ذلك بالأساس إلى الزيادة في إنتاج نفط العراق وظهور منتجين جدد في إفريقيا مثل أنغولا ورفع التصدير الروسي.

عموما فإن جانب الطلب، و على الرغم من تواصل النمو في الطلب العالمي على النفط بشكله المطلق خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى الربع الأول من عام ٢٠١٥، إلا أن التباطؤ بدا واضحا في معدلاته خلال هذه الفترة بشكل عام وبشكل أوضح خلال سنة ٢٠١٣. فمتوسط النمو السنوي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ لم يتجاوز معدل ١% مقارنة بمعدل ٢.٢% للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

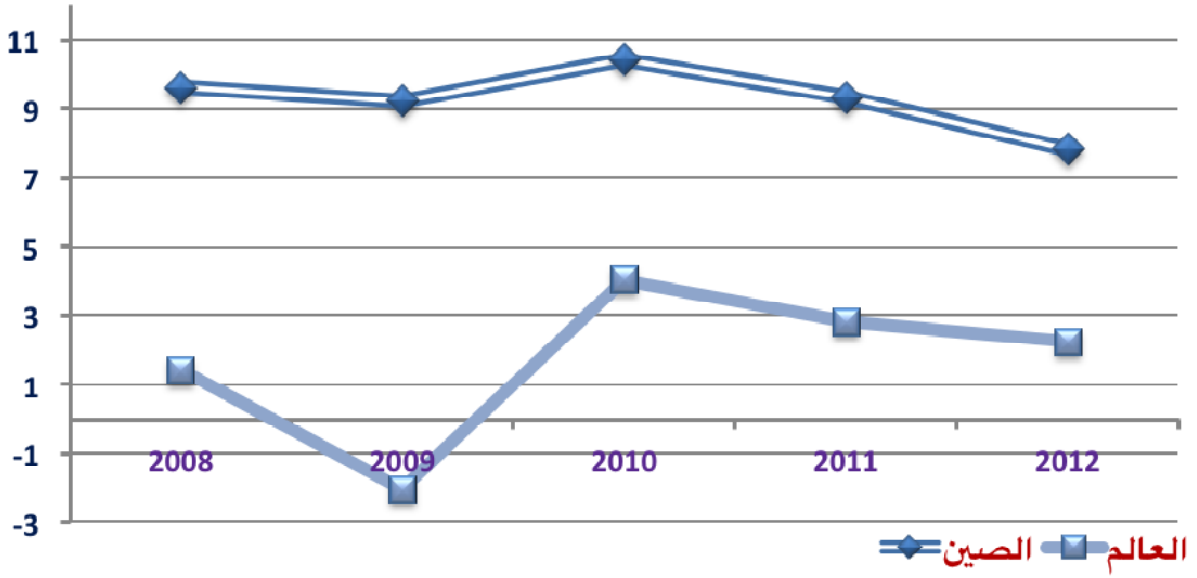
والجدير بالذكر أن الطلب على النفط من مجموعة الدول الصناعية قد شهد تراجعا كبيرا بلغت حصيلته حوالي ٢.٥ مليون برميل لليوم في عام ٢٠١٤ مقارنة بمستوياته عام ٢٠٠٨، وكانت دول أوروبا الغربية المصدر الرئيسي لذلك الانخفاض الذي بلغت نسبته حوالي ٧٦٪ من إجمالي الانخفاض في طلب مجموعة الدول الصناعية خلال هذه الفترة^١.

وقد شكل الاقتصاد الصيني قاطرة النمو للاقتصاد العالمي وبالتالي كان له الأثر البالغ في ارتفاع الطلب على النفط منذ مطلع الألفية الجديدة، إلا أن الحكومة الصينية تبنت توجهها جديدا خلال السنوات الأخيرة، يقضي بتعزيز انتقال الصين إلى الاعتماد على الاستهلاك المحلي بدلا من التصدير لتحقيق النمو المستدام المنشود في ثاني أكبر اقتصاد عالمي، هذا ما يشير إلى تباطؤ النمو في الصين خلال الفترات اللاحقة وإلى غاية سنة ٢٠٢٠، مما يمكن أن يؤدي إلى تراجع الطلب على النفط على المدى البعيد^٢. ويتوقع للنمو الاقتصادي في الصين أن لا يتعدى ٠.٧٪ خلال سنة ٢٠١٨ والشكل الموالي يوضح مقارنة بين النمو الاقتصادي في الصين والنمو العالمي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢:

الشكل رقم (٠٢): مقارنة بين النمو الاقتصادي في الصين والنمو العالمي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢:

^١-www.OAPECORG.ORG (04/04/2016, 22 :50)

^٢-www.OAPECORG.ORG (04/04/2016, 22 :50)



المصدر: ماجد ابراهيم عامر، الواقع والآفاق المستقبلية للطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٤٠، العدد ١٤٩، دون سنة نشر، منشورات منظمة الدول العربية المصدرة للبترول OAPEC، الكويت، ص ١٤٠

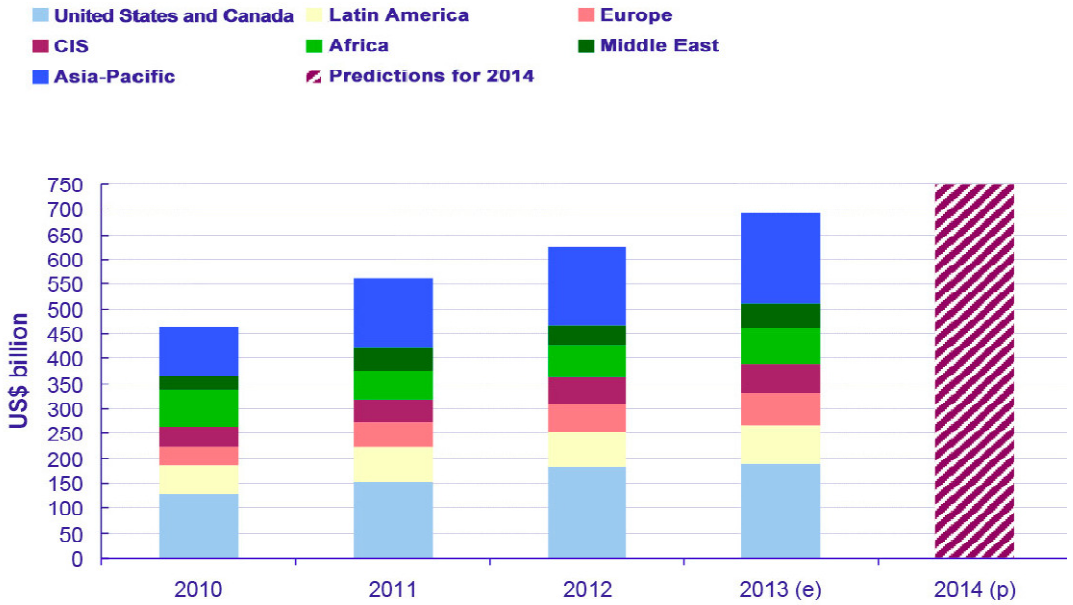
٣- زيادة الإنتاج في دول خارج منظمة الأوبك من جهة وارتفاع حجم الاستثمارات سنة ٢٠١٣ من جهة أخرى: بالنسبة لإمدادات النفط من خارج المنطمتين -منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ومنظمة الأوبك- أي الإمدادات من الاتحاد السوفياتي السابق، دول أوروبا وآسيا الأخرى، الصين وبلدان الشرق الأوسط وباقي دول إفريقيا، فقد ارتفعت مستوياتها من ٢٣,٦ مليون برميل لليوم عام ١٩٩٩ إلى ٣٧,٩ مليون برميل لليوم عام ٢٠١٠ أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٤% لترتفع حصتها من الإجمالي العالمي من ٣١,٦% إلى ٤٣,٨% خلال ذات الفترة^١. عموماً فإن إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة الأوبك خلال عام ٢٠١٣ بلغت ٥٤,١ مليون برميل لليوم بزيادة تقدر بحوالي ١,٢ مليون برميل لليوم مقارنة بسنة ٢٠١٢ أي بنسبة ٢,٣%، وعلى الرغم من الانخفاض في الإنتاج الذي تعاني منه دول عديدة من خارج الأوبك فقد استطاعت هذه الدول تحقيق زيادة صافية كبيرة في الإنتاج بخلاف التوقعات التي تشير إلى وصول الإنتاج النفطي فيها إلى ذروته، وجاء أكبر جزء من تلك الزيادة في الإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية التي تزايد إنتاجها بنحو ١,١ مليون برميل لليوم خلال عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢، هذا بالإضافة إلى دول أخرى وإن كانت بدرجة أقل وبخاصة كندا (٢٠٠ ألف برميل يومياً) ودول الاتحاد السوفياتي السابق (حوالي ١٤٠ ألف برميل لليوم)، وبالنسبة تمكنت دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي من زيادة مستويات إمداداتها بشكل كبير ليزيد

^١ - عبد الفتاح داندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٧، العدد ١٣٦، صادرة عن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول وأوبك، الكويت، شتاء ٢٠١١، ص ٨٦

عن ٢٢ مليون برميل لليوم خلال عام ٢٠١٣، أما بالنسبة لإمدادات الدول النامية فقد شهدت انخفاضاً في إنتاجها بحدود ٣٠ ألف برميل لليوم خلال العام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢.^١

بالنسبة لمستوى الإنتاج من النفط سنة ٢٠١٣ فقد عرف ارتفاعاً حيث نما الاستثمار في الاستكشاف والإنتاج بمعدل ١١% تقريباً سنة ٢٠١٣ وتجاوز مبلغ ٦٩٠ مليار دولار أمريكي – ويمثل ذلك نسبة زيادة مقدارها ٦٥% منذ عام ٢٠٠٩^٢ وقد تعزز هذا التوجه بارتفاع أسعار النفط مع توفر موارد غير تقليدية وكذلك الغاز الطبيعي المسال مما يفسح فرصاً استثمارية، ولكن سنة ٢٠١٤ تشكل نقطة انعطاف بسبب تراجع أسعار النفط خلال الربع الأخير بأكثر من ٤٨% هذا ما يدفع بالاستثمارات للتراجع نظراً لطبيعة الاكتشافات الحالية وهذا ما سيبينه في العنصر المالي مباشرة، أما الشكل المالي فهو يوضح نمو الاستثمارات العالمية في الاستكشاف E و الإنتاج P:

الشكل (٠٣): نمو الاستثمارات العالمية في الاستكشاف E و الإنتاج P



المصدر: جوفروهورو وآخرون، الاستثمار في عمليات الإنتاج، الاستكشاف والتكرير لعام ٢٠١٣، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٤٠، العدد ١٤٨، منشورات الأوبك، الكويت، شتاء ٢٠١٤، ص ١٧

٤- ارتفاع سعر صرف الدولار: حيث يمكن لأسعار الصرف أن تؤثر على الأسعار الحقيقية للنفط، فانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى يؤدي إلى انخفاض سعر النفط مقوماً بهذه العملات (فيما يكون مرتفعاً بالنسبة للدولار)، حيث عند مقارنة الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك بقيمتها الاسمية بالعملات

^١ - التقرير الأربعون للأمين العام للأوبك ناصر البخيت، الطلب العالمي على النفط، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦

^٢ - جوفروهورو وآخرون، الاستثمار في عمليات الإنتاج، الاستكشاف والتكرير لعام ٢٠١٣، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٤٠، العدد ١٤٨، منشورات الأوبك، الكويت، شتاء ٢٠١٤، ص ١٧

الرئيسية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ نجد أن سعر البرميل عند ذروته عام ٢٠٠٨ بلغ ٦٤,٣ يورو للبرميل و٥١,٣ جنيه استرليني للبرميل، فيما بلغ بالدولار الأمريكي ٩٤,١ للبرميل^١، ما يعني أن سعر النفط وسعر صرف الدولار في علاقة عكسية وهو ما تؤكد المعطيات الحالية لسنة ٢٠١٤ فارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي أدى إلى انخفاض سعر النفط بحوالي ٥٠% -بالإضافة إلى مساهمة عوامل أخرى-.

المحور الثاني: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة

تحقق البلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" ومنطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" منافع من انخفاض أسعار النفط، إذ تسجل فواتير استيراد الطاقة انخفاضاً بالنسبة لها، ورغم ذلك فإن المكاسب التي تجنيها معظم البلدان المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره توازنها عوامل معاكسة أخرى، مثل نمو الطلب المحلي بوتيرة أبطأ من المتوقع وضعف آفاق النمو. إضافة إلى تراجع أسعار السلع الأولية غير النفطية التي تصدرها بعض البلدان، لهذا فإن تأثير انخفاض أسعار النفط على البلدان المستوردة يتفاوت حيث يتوقع تحسن الأوضاع في بعضها ولكن يمكن أن تتفاقم أكثر في بلدان أخرى.

١- اختلاف الأوضاع بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط: أدى الهبوط الحاد في أسعار النفط إلى خفض فواتير واردات الطاقة في البلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" وأهم هذه البلدان -التي ستحقق أكبر المكاسب- المغرب (حوالي ٤.٧٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي) ولبنان (٤.٢٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)، موريتانيا (٣ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)، جيبوتي وطاجيكستان (٢.٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)، جورجيا (٢.٢٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)، الأردن وتونس وباكستان (نقطتان مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي) وأخيراً أرمينيا (١.٧٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)^٢.

٢- انخفاض فواتير دعم الوقود: إن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تحقيق مكاسب على مستوى المالية العامة، من خلال انخفاض فواتير دعم الوقود خاصة في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان

^١ - الطاهر زيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٦، العدد ١٣٢، شتاء ٢٠١٠، مجلة فصلية محكمة تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الكويت، ص ١٨

^٢ - إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، مايو ٢٠١٥ راجع الموقع:

www.imf.org (04/04/2016 ; 23 :33)

وباكستان" خاصة في مصر حيث ترتفع بها فواتير الدعم رغم الإصلاحات التي تبنتها مؤخرا. أما بالنسبة لبلدان منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" فإنها لا تقدم دعما من خلال ميزانيتها الحكومية لهذا لا يتوقع انخفاض الدعم الذي تقدمه لأنها تعتمد في الغالب على أسعار الغاز التي يتوقع استقرارها خاصة على المدى القصير.

عموما فإن الوضع يعرف تحسنا بالنسبة لمنطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان" خاصة بالنسبة لأرصدة المالية العامة ونمو حجم الادخار ولكن هذه المنطقة تواجه مخاطر تراجع تحويلات العاملين في الخارج والتمويل الرسمي والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تراجع السياحة من دول مجلس التعاون الخليجي وإن كان ذلك على المدى المتوسط. أما بالنسبة لمنطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" فإن الوضع لن يكون مماثلا، إذ تعرف تراجعا في مركز الحساب الجاري بسبب الضعف الكبير في الطلب الخارجي من روسيا وبدرجة أقل من الصين، كما ينشأ المزيد من الضغط على الحساب الجاري في البلدان المصدرة للمعادن وغيرها من السلع الأولية والتي شهدت مؤخرا ارتفاعا في أسعار عملاتها المحلية الحقيقية^١.

في معظم البلدان المستوردة للنفط لا يرحح أن يكون لانخفاض أسعار النفط أثر مباشر وكبير على التضخم المحلي نظرا لصغر حجم حصة مصادر الوقود في سلال مؤشر أسعار المستهلكين.

٣- التأثير على الولايات المتحدة الأمريكية:

تباينا ثارا انخفاض أسعار النفط بين المستهلكين المنتجين داخل الولايات المتحدة التي هي أكبر دولة مستهلكة للنفط . ويأتي التأثير الإيجابي من خلال الزيادة في دخل قطاع العائلي، بسبب انخفاض فواتير استهلاك الوقود وتكاليف الصناعات المنتجة التي تتسبب باستخدام كمثقل للطاقة، وسيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض نفقات صناعة السيارات . ولكن الأثر سيكون سلبيا في الولايات المنتجة (تكساس، ونورث داكوتا، وألاسكا) من خلال خفض الدخل والنشاط الاقتصادي . وبوجه عام سيكون الأثر إيجابيا في جلال لولايات المتحدة؛ فثمة ٢٤ ولاية مستهلكة، مقابل ٨ ولايات منتجة^٢.

المحور الثالث: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة

^١ - www.imf.org (04/04/2016 ; 23 :33)

^٢ - خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس ٢٠١٥، الدوحة، قطر، ص ٨٠.

١- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي واليرادات المالية: انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى خفض النمو في البلدان شديدة الاعتماد على الصادرات الهيدروكربونية وذلك من خلال خفض الإنفاق الحكومي أساساً، إذ تحولت أرصدة المالية العامة للبلدان المصدرة للنفط من تسجيل فوائض مالية كبيرة إلى تسجيل عجز كبير، مع انخفاض إيرادات الصادرات من منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" بحوالي ٣٦٠ مليار دولار أمريكي ومن منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" بحوالي ٤٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٥ وسيتباين التأثير على البلدان المصدرة للنفط بصورة كبيرة فالبلدان التي تعتمد بشدة على الصادرات النفطية - لاسيما بلدان مجلس التعاون الخليجي والجزائر والعراق وليبيا- ستتخفف إيراداتها المالية بنسب تتراوح من ١٠ إلى ٢٠ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وفي المقابل فإن البلدان ذات الإيرادات النفطية المنخفضة نسبياً - مثل إيران واليمن- لن تتخفف إيراداتها النفطية إلا بنحو نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي. وعلى نطاق بلدان "منطقة القوقاز وآسيا الوسطى" سيكون الضرر أبلغ على أذربيجان وكازاخستان في حين سيكون التأثير أقل على أوزبكستان وتركمانستان بسبب عقود الغاز الطبيعي طويلة الأجل لديها^١.

٢- التأثير على المالية العامة للدول المصدرة للنفط:

لميشهد عام

٢٠١٥ اعتماد تدابير مهمة لتصحيحاً وضاعاً المالية العامة، إلا في نصف عدد البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى،

ويعتزم مصانع السياسات الاعتماد على احتياطات الوقائية حيثما تتوفر وترشيد الإنفاق غير الأساسي،

وسيتخفف العجز المالي الكلي جزئياً من جراء خفض التلقائيات لتكلفة دعم استهلاك المحروقات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط.

ولا تتجاوز التدابير النشطة لضبطاً وضاعاً المالية العامة، مثل زيادة الضرائب وخفض الإنفاق

(على سبيل المثال، خفض الاستثمار، أو تجميد التعيينات، أو تصحيح أسعار الطاقة)

نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطية لافيا الجزائر والكويت والعراق وقطر والإمارات العربية المتحدة،

وانخرط عدة بلدان مصدرة للنفط مثل كازاخستان والمملكة العربية السعودية وأوزبكستان في تنشيط مالم يصف في عام 2015

باعتماد سياسات مالية عامة أكثر توسعاً، وفيما يلي جدول يوضح أهم التدابير التي اتخذتها الدول والتي تخص المالية العامة بعد انخفاض أسعار النفط:

^١ - صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر ٢٠١٥، ص ٣١

الجدول رقم (٠٢): تدابير المالية العامة لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (نهاية يونيو ٢٠١٥)

دول مجلس التعاون الخليجي	
البحرين	أعلنت السلطات زيادة تدريجية في أسعار الغاز (اعتباراً من أبريل) 2015 وفي رسوم التأمين الصحي على الموظفين وعلتأثيرات الدخول (اعتباراً من بداية ٢٠١٥) وتبلغ الوفورات نحو 0.5 % من إجمالي الناتج المحلي كالمعمامي 2015 و ٢٠١٦ وفيمايو 2015 ، كما وافق مجلس الوزراء على تدابير منشأها أن تحقق وفراً قدره 396 مليون دينار بحريني، وهو ما يعادل نحو 3.5 % من إجمالي الناتج المحلي؛ ولمتحدد تورخ التنفيذ.
الكويت	إصلاح دعم الوقود : رفعت أسعار الديزل والكبروسين) بما حقق وفراً قدره 0.5 % من إجمالي الناتج المحلي)، وفي الوقت نفسه تم تقييد الإنفاق الجاري غير الأساسي .
عمان	تتضمن ميزانية عام 2015 خفضاً في نفقات الدفاع، ولا تتضمن تخفيضاً للإنفاق الرأسمالي .
قطر	تواصل قطر سياساتها لتقييد النفقات الجارية، مع وضع حد أقصى لاستثمار العام فيما لا جال متوسط .
السعودية	أعلنت حزم إنفاق كبيرة في المالية العامة فييناير وإبريل 2015
الإمارات	رفعت تعريفات الميا هو الكهرباء فييناير 2015، بما يحقق وفراً قدره 0.5 % من إجمالي الناتج المحلي، وتتضمن التدابير التي يعتزم تنفيذها في عام 2015 خفضاً في التحويلات الرأسمالية إلى الكيانا تاذات الصلة بالحكومة .
البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	
الجزائر	في عام 2015، تقرر تجديد التعيينات في القطاع العام، واعتمد في يوليو قانون لميزانية تكميلية لعام 2015 نص على خفض الإنفاق الرأسمالي بمقدار 2.75 %
إيران	تهد في ميزانية 2016 / 2015 إلى الحد من انخفاض الإيرادات النفطية عن طريق ما يلي : زيادة نسبة الصادرات النفطية التي تد خلف الميزانية، خفض سعر الصرف الرسمي بنسبة 10 %، زيادة معدل الضريبة القيمة المضافة، وخفض الإعفاءات الضريبية، وتحسين الجهود في مجال التحصيل الضريبية .
العراق	تتضمن ميزانية عام 2015 زيادة اتفيا للضرائب غير النفطية وتهد في الإنفاق، بسبب تشملاً إعادة ترتيباً ولو بات النفقات الرأسمالية وفرضت تدابير أكثر صرامة في إدارة النفقة دية للإنفاق الجاري
ليبيا	أدت الاضطرابات السياسية والأمنية إلى تقييد حاد في مجال الإجراء اتعلمستون بالسياسات، ولا يزال البنك المركزي يؤولاً داء مختلفاً أنواع المدفوعات بتعريضاً لمحافظة على الاحتياطيات .
اليمن	توقف العمل في برنامج إصلاحات بسبب الحالة الأمنية
منطقة القوقاز وآسيا الوسطى	
أذربيجان	رفعت السلطات رسوم الواردات بصورة طفيفة وهي تراً تحسب حد تقصير في تنفيذ الميزانية بنسبة تراوحيين 10 و 15 في عام 2015 ، فيما يعزى بالدرجة الأولى إلى خفض النفقات الرأسمالية غير ذات الأولوية .

كازاخستان	شرعت السلطات تنفيذ خطة تنشيط الميكنة لتجديد البنية التحتية الأساسية وزيادة القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التقييم 12 مليار دولار أمريكي منها 5.75 % (من إجمالي الناتج المحلي) من الإحتياجات الوقائية و 7 مليار دولار أمريكي 3% (من إجمالي الناتج المحلي) منقروض مقدمة من بنوك التنمية متعددة الأطراف.
تركمانستان	استخدمت السلطات تسعيراً منخفضاً للغاز الطبيعي في ميزانية عام 2015 ويمكن أن يؤدي جلت تنفيذ نصف الاستثمارات للمناطق الريفية المتوقعة لعام 2016 إلى تحسين الظروف المالية للمواطنين.
أوزبكستان	أعلنت السلطات مؤخراً برنامجاً جديداً للاستثمار العام، تبلغ قيمته 41 مليار دولار أمريكي وينفذ على مدى الفترة ٢٠١٩-٢٠١٥ (١١٪ من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر ٢٠١٥، ص ٣٦

٣- تراجع صناعة النفط والغاز من مصادر غير تقليدية

إن ما يميز الاكتشافات النفطية الحالية عن السابقة هو أنه رغم التطور الهائل في تقنيات التنقيب إلا أنها تصبح أقل عدداً يوماً بعد يوم، حيث بلغت الاكتشافات النفطية ذروتها خلال عقدي الخمسينات والستينات بين ٤٨٠ و ٣٨٠ بليون برميل على التوالي وانخفضت بثبات منذ ذلك الوقت، وخلال عقد الثمانينات بلغت الاكتشافات ١٩٠ بليون برميل وانخفضت خلال التسعينات والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى ١٠٠ بليون برميل سنوياً. تختلف نوعية الاكتشافات الحالية عن اكتشافات القرن الماضي بعدة خصائص منها أن الحقول المكتشفة حديثاً تقع في أماكن جغرافية متطرفة كالبحار العميقة أو المناطق القطبية، بالإضافة إلى أن نوعية النفط المكتشف فيها متدنية وأعلى كلفة من النفط الحالي^١، هذا ما جعل التنقيب عن النفط والغاز في الأعماق الكبيرة والسحيقة يحتل مكاناً بارزاً خلال عام ٢٠١٣، ويبدو أن الجهود باتت تتركز على عمليات الاستكشاف لتجمعات البترول المدفونة على أعماق تزيد في بعض الأحيان عن ٤٥٠٠ متر، وباستثناء الولايات المتحدة الأمريكية فإن عدد الأحواض الترسيبية الحاملة للنفط والغاز يناهز ٨٧ حوضاً معروفاً في العالم، بينما تحتوي أمريكا الشمالية على عدد كبير من الاكتشافات البترولية العميقة، وتعتبر أحواض خليج المكسيك والجزيرة العربية وشرق فنزويلا أكثر هذه الأحواض غنى حيث تحتوي مجتمعة على قرابة نصف الإحتياطي العالمي المؤكد والمحتمل، وأكدت دراسة حديثة نشرتها Wood Mackenzie أن نفقات الحفر في المياه العميقة بلغت ٤٣ مليار دولار عام ٢٠١٢، بينما يتوقع لها أن تصل إلى ١١٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢، وبينت الدراسة أن المساحات التي تم ترخيصها في المياه العميقة شكلت ٣٩% من أعمال أكبر عشرين شركة عاملة في هذا المجال عام ٢٠١٢، كما

^١ - طوني الصغيني، الأزمة الأخيرة: معضلة الطاقة والسقوط البطيء للحضارة الصناعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١١ ص ٥٥

بينت أن ٤١% من الاكتشافات الجديدة خلال العقد الماضي كانت ضمن المياه العميقة، موضحة أن قيمتها حسب الأسعار السائدة تصل إلى ٣٥١ مليار دولار متجاوزة بذلك الاكتشافات على اليابسة وفي المياه الضحلة.

حتى يتسنى تحقيق نمو جديد في الإنتاج العالمي الكلي من النفط من الضروري زيادة الإنتاج من المخازن المكتشفة حديثاً، والمخازن التي لم يتم تطويرها بعد وكذلك من خلال زيادة معدلات الاسترداد من المخازن الحالية^١، ولن يحصل ذلك إلا إذا عرفت الأسعار ارتفاعاً نظراً للتكاليف المرتفعة للموارد النفطية غير التقليدية. على الرغم من ذلك فإنه عند بلوغ أسعار النفط ذروتها عام ٢٠٠٨ فإن الزيادة التي شهدتها الإنتاج العالمي من النفط ضئيلة إذا ما قورنت بفترة السبعينات والثمانينات عند زيادة الإنتاج من البلدان غير الأعضاء في الأوبك، وباستثناء الزيادات من البلدان المنتجة للنفط الأعضاء في الأوبك مثل المملكة العربية السعودية فإن أبرز إنتاج جديد في السنوات الأخيرة جاء من تطوير النفط الصخري الخفيف في الولايات المتحدة وكندا- مما أصاب الأسواق بالدهشة لأن تطوير هاته الحقول لم يستغرق إلا سنوات قليلة بينما في البلدان الأخرى يستغرق تطوير حقول جديد ١٠ أعوام أو أكثر- أما الموارد الجديدة المكتشفة في حقول النفط في أعماق البحار (مثل البرازيل) وفي القطب الشمالي، فإن التحديات الفنية التي ينطوي عليها تطويرها هائلة بالمقارنة فإن تطوير حقول النفط الخفيف كان سهلاً نسبياً^٢.

إن الاستثمار في الحقول الجديدة لا يلقي صعوبات طول مدة بداية الاستغلال فقط، وإنما ذلك يرجع أيضاً إلى تكاليف الاستثمار بهاته الحقول والتدخلات السياسية لكبح الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط، كما أن مشاريع النفط الجديدة تشترط ألا يقل سعر البرميل عن ٦٠ دولاراً (في بعض المراجع الأخرى ١٠٠ دولار)، بأسعار الدولار الثابتة لسنة ٢٠١٣ حتى تحقق الربحية، وإزاء هذه الخلفية لن تنمو قدرات الإنتاج الصافية الكلية إلا بالتدريج^٣.

حيث انخفض إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥ بحوالى ٩٦ ألف ب/ي أى بنسبة ١.٩% مقارنة بمستويات الشهر السابق له ليبلغ ٥٠.٥٢ مليون ب/ي، مشكلاً انخفاضاً بنحو ٢٩١ ألف ب/ي مقارنة بالشهر المناظر من سنة ٢٠١٤، كما انخفض عدد الحفارات العاملة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥ بنحو ٣٠

^١ - فحسب المدير العام لسوناطراك رفع معدل الاسترجاع ب ١% (من ٢٩ إلى ٣٠%) في حاسي مسعود وفر ٥٠٠ مليون برميل يومياً.

^٢ - التقرير الأربعون للأمين العام للأوبك ناصر البخيت، **الطلب العالمي على النفط**، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥

^٣ - توماس هبلينغ رئيس قسم في إدارة البحوث في الصندوق النقد الدولي، **على الحافة**، مجلة التمويل والتنمية: أثنى موارد الأرض بين أيدينا، العدد ٥٠، الرقم ٠٣، منشورات صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، سبتمبر ٢٠١٣، ص ١٨

حفارة مقارنة بمستويات الشهر السابق يصل إلى ٤٧٤ حفارة، وهو مستوى منخفض بنحو ٧٩١ حفارة مقارنة بالشهر المناظر من سنة ٢٠١٤^١

الخاتمة:

إنه بالرغم من وجود اسباب سياسية عديدة لانخفاض أسعار النفط، إلا أن هذا الانخفاض مدفوع أيضا بالعديد من الأسباب الاقتصادية الهامة، منها ما يتعلق بجانب العرض كظهور قوى انتاجية جديدة مثل أنغولا وكندا زيادة إنتاج نفط العراق مع زيادة الإنتاج من موارد غير تقليدية خاصة في الولايات المتحدة الامريكية، كما أن لجانب الطلب كذلك أثر بالغ في انخفاض أسعار النفط فبعد أزمة ٢٠٠٨ والتعافي عام ٢٠٠٩ الذي قاد إلى ارتفاع الطلب على النفط وارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، إلا أن الركود العالمي خاصة بعد أزمة الاتحاد الأوروبي وتراجع الطلب من الصين دفع بأسعار النفط إلى الانخفاض. ويظل أثر هذا الانخفاض يختلف من بلد إلى آخر حسب مركزه المالي والاقتصادي من جهة وحسب إن كان مستوردا أو مصدرا من جهة أخرى.

انطلاقا مما تقدم يمكننا اختبار الفرضيات الموضوعة في بداية الدراسة كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى فقد أثبتت صحتها إذ أنه رغم وجود أسباب سياسة لانخفاض أسعار النفط إلا أن الأسباب الاقتصادية تظل أهم خاصة فيما يتعلق بقوى العرض والطلب والاختلال بينهما.

أما الفرضية الثانية فإنه اتضح لنا أن الدول المستوردة من منطقة "الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان" ستكون أكثر استفادة ولكن يمكن لتحولات العاملين بالخارج أن تتراجع إن استمر الانخفاض على المدى المتوسط، أما الدول المستوردة من منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" ستكون أقل استفادة متأثرة بتباطؤ النمو في روسيا.

الفرضية الثالثة الخاصة بالدول المصدرة فإنه يمكن القول أن الأضرار ستتباين حسب حجم الاحتياطات وادخار البلد وحسب مدى قدرته على رفع النمو خارج قطاع المحروقات.

^١- الإدارة الاقتصادية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية خلال شهر فبراير ٢٠١٦، ص ١٠، راجع الموقع:

المراجع:الكتب:

١. طوني الصغيبي، الأزمة الأخيرة: معضلة الطاقة والسقوط البطيء للحضارة الصناعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١١.

المجلات

٢. الطاهر زيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٦، العدد ١٣٢، شتاء ٢٠١٠، مجلة فصلية محكمة تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأفطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الكويت.
٣. توماس هبلينغ رئيس قسم في إدارة البحوث في الصندوق النقد الدولي، على الحافة، مجلة التمويل والتنمية: أثمن موارد الأرض بين أيدينا، العدد ٥٠، الرقم ٠٣، منشورات صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، سبتمبر ٢٠١٣.
٤. جوفروهورو وآخرون، الاستثمار في عمليات الإنتاج، الاستكشاف والتكرير لعام ٢٠١٣، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٤٠، العدد ١٤٨، منشورات الأوابك، الكويت، شتاء ٢٠١٤.
٥. عبد الفتاح داندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٧، العدد ١٣٦، صادرة عن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول أوابك، الكويت، شتاء ٢٠١١.

منشورات مؤسسات دولية وإقليمية:

٦. التقرير الأربعون للأمين العام للأوابك ناصر البخيت، الطلب العالمي على النفط، إصدارات الأوابك، الكويت، ٢٠١٣.
٧. التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من إنجاز مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، تركيا، ٢٠١١.
٨. خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس ٢٠١٥، الدوحة، قطر.
٩. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر ٢٠١٥.

الانترنت:

10. www.arabfund.org (01/01/2015, 17 :59)
11. www.OAPECORG.ORG (04/04/2016, 22 :50)

12. www.imf.org (04/04/2016 ; 23 :33)

مركز البحث للفكر الاقتصادي
المؤتمر الدولي العلمي
خلال الفترة ١٨-٢١/١٢/٢٠١٧ عمان الاردن

الملتقى الدولي تحت عنوان: "أثر تقلبات أسعار النفط عالميا
على اقتصاديات الدول"

الاسم واللقب: أوكيل رابح	الاسم واللقب: يحياوي سمير.
الدرجة العلمية: دكتوراه .	الدرجة العلمية: دكتوراه
المؤسسة : جامعة اكلي محند اولحاج بالبوية -الجزائر.	المؤسسة : جامعة اكلي محند اولحاج بالبوية -الجزائر.
الوظيفة : أستاذ محاضر	الوظيفة : أستاذ محاضر
البريد الالكتروني: rabeh_pg@yahoo.fr	البريد الالكتروني: yah-samir@hotmail.fr

محور المشاركة : أثر تقلب أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية.
عنوان البحث : الدول العربية النفطية وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة في ظل
تقلبات أسعار النفط

إعداد الدكتور يحياوي سمير و الدكتور أوكيل رابح
جامعة البويرة - الجزائر

عنوان المداخلة: الدول العربية النفطية وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة في ظل تقلبات أسعار النفط

تقديم:

تعتمد الدول النفطية في تحصيل إيراداتها المالية على النفط بدرجة كبيرة، إذ أنه يمكن استنتاج الترابط الموجود بين التنمية الاقتصادية و النفط، و على هذا الأساس سنسلط الضوء في بحثنا هذا على أهمية النفط في الاقتصاد الحديث و في الاقتصاديات العربية و واقع التنمية فيها مادام هذا القطاع، فهو مصدر الدخل الرئيسي، وهذا إن لم نقول الوحيد في كثير من الدول المنتجة، حيث يعتمد عليه في الصادرات الخارجية لجلب العملة الصعبة، ناهيك على أن أموال النفط تساهم و بشكل مباشر في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، و تحقيق الاستقرار السياسي للأنظمة الحاكمة حيث أن الكثير من رجال الاقتصاد و السياسة أصبحوا يطلقون على عائدات النفط مصطلح البترو دولار نظرا لأهمية عائداته و آثارها العميقة على اقتصاديات الدول المنتجة للثروة النفطية، و في ظل انهيار أسعار النفط و تقلباته في الفترة الأخيرة يتوجب على الدول المنتجة له أن توظف الأموال المتأتية منه بشكل سليم واستغلالها بطرق ذكية، و هذا من خلال برمجة خطط تنمية للنهوض باقتصاديات هذه الدول بالاعتماد على عائدات الثروة النفطية خاصة و أنها في طريق الزوال بسبب نقصها في بعض الدول كالجزائر، و السبب الآخر هو محاولة الدول المستهلكة له الاعتماد على مصدر بديل له ألا و هو الطاقات المتجددة، و للتطرق إلى هذه المسألة وفهمها و تحليلها سنطرح الإشكالية الجوهرية الآتية :

*كيف يمكن للدول العربية النفطية تحقيق التنمية في ظل تقلبات أسعار النفط ؟

و للإجابة عليها قسمنا المداخلة إلى المحاور التالية :

المحور الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

المحور الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المنتجة.

المحور الثالث: تحديات التنمية في ظل تقلبات أسعار النفط.

المحور الرابع: أسباب الإخفاق التنموي في الدول العربية.

المحور الخامس: تصور لسياسة تنمية عربية مشتركة.

المحور الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية

١/ التنمية الاقتصادية :

تعددت تعريف التنمية في النظرية الاقتصادية منذ بروزها كقضية فكرية ، حيث اختلف الاقتصاديين في اعتبار معيار معين كأساس للتنمية بين نمو الدخل الوطني و تغيير الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية ، و مع التغيرات الإقليمية و الدولية ثم إدماج العامل الاجتماعي في عملية التنمية و ربطت التنمية الاقتصادية بتحسين مستوى حياة غالبية السكان.

١.١/تعريف التنمية الاقتصادية :- تعتبر التنمية الاقتصادية عملية استثمارية ضخمة تقتضي تحفيز الاستثمار ورفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بمضاعفة وسائل تجميع الإدخار و تراكم رأس المال ، و من ثم رفع النسبة المخصصة من الدخل للاستثمار^١. ويعرفها ميشيل تودارو : قدرة الاقتصاد الوطني و الذي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح بين ٥ و ٧% أو أكثر من ذلك^٢.

٢.١/تمويل التنمية الاقتصادية : يعتبر توفير التمويل الركن الأول لعملية التنمية الاقتصادية قبل تنفيذ الاستثمارات الضرورية ، حيث أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية استثمارية ضخمة^٣. ويقصد بتمويل التنمية الاقتصادية البحث عن مصادر التمويل المحلية أولا و عن الوسائل الكفيلة لتعبئتها وتوجيهها لأغراض التنمية الاقتصادية ، و إذا لم تكف هذه الموارد المحلية تلجأ الدولة إلى الموارد التي تكونت لدى دول الفائض (مصادر خارجية) من أجل التمويل^٤. و نقسم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية كما يلي :

١.٢.١/المصادر الداخلية

أ-المدخرات المحلية : الإدخار المحلي يعني حجم الموارد التي لم يستهلكها الأفراد من الدخول المحققة خلال فترة معينة ، و هو يعتبر فائضا يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي و يضم (مدخرات القطاع العائلي ، مدخرات قطاع الأعمال الذي يضم جميع المشروعات التي تعمل في النشاط الإنتاجي سواء كانت عامة أم خاصة^٥.

^١ - غازي عناية ، التمويل التضخمي ، دار الجبل ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩١ ، ص ١٠٢ .

^٢ - ميشيل تودارو ، ترجمة د. محمود حسن حسني و د. محمود حامد محمود ، التنمية الاقتصادية ، دار المريح للنشر ، مصر ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٠ .

^٣ - غازي عناية ، مرجع نفسه ، ص ١٠٢ .

^٤ - هيثم صاحب عجام ، علي محمود سعود ، فح المديونية الخارجية للدول النامية ، دار الكندي للنشر و التوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٥ .

^٥ - كرم سليمان الحلبي ، دور السياسة المالية في التنمية ، مذكرة ماجستير ، تخصص إدارة و مالية ، كلية الحقوق و العلوم الإدارية ، جامعة الجزائر ، ١٩٩٣ ، ص

ب- **عوائد المواد الأولية (العوائد النفطية)**: فالدول المصدرة للنفط قامت بتخصيص الجزء الأكبر من العوائد النفطية لتمويل برامج التنمية بها، و قام القطاع العام في هذه الدول بالتدخل في جميع المجالات.

ج- **التمويل التضخمي**: المقصود بتمويل التنمية الاقتصادية عن طريق التمويل التضخمي تغطية الفجوة بين الموارد المحلية المطلوبة لتمويل برامج التنمية و حجم الفوائض الإيداعية الموجودة في الاقتصاد، عن طريق موارد جديدة كالإصدار النقدي أو الإقتراض من البنوك التجارية عن طريق التوسع الائتماني بالمزيد من الودائع الكتابية^٦.

د- **التمويل من الميزانية العامة (الإيرادات الحكومية)**: الميزانية العامة هي أحد المصادر التمويلية لبرامج التنمية الاقتصادية، و هي التي يتم من خلالها تمويل النشاط الاقتصادي، و للميزانية دور محدود في الدول التي تتبع النظام الرأسمالي الحر التي يكون الدور الرئيسي للتمويل فيها لمدخرات القطاع الخاص، و لا يرتبط دور الدولة في التمويل من خلال الميزانية العامة إلا في تمويل الاستثمارات المرتبطة بالوظائف الحكومية كالأمن و المشروعات التي تقل فيها الربحية و يتعد عنها القطاع الخاص كالطرق و المواصلات^٧.

هـ- **القروض البنكية**: تعمل البنوك على تمويل النشاط الاقتصادي معتمدة على مواردها المالية الخارجية من الودائع و على موارد داخلية مثل الإحتياطيات و المخصصات و الأرباح، من خلال مساهمتها في منح الائتمان البناء بالدرجة التي تتفق مع توفير الأمان لأموال المودعين و بما يحقق الرفاهية للمجتمع^٨.

و- **التمويل الإيجاري**: يعتبر من الوسائل الحديثة للتمويل الداخلي و الخارجي على حد سواء، و يتمثل في عقد لإيجار الأصول الثابتة (سلع استهلاكية و استثمارية) بدلا من شرائها، و تظهر أهميته في التمويل الداخلي في تمويل المشاريع الصغيرة.

١-٢-٢/ **المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية**: يتم اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية في حالات وجود أزمة أو عجز في النقد الأجنبي، نقص الإيرادات العامة أو عدم كفاية مصادر التمويل الداخلية، و تنقسم إلى^٩:

أ- **المنح و الإعانات**.

ب- **الاستثمارات الأجنبية**.

^٦ - زكريا بيومي، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، ١٩٧٨، ص ٥٧١.

^٧ - دريس رشيد، دور الجهاز المصرفي الجزائري في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات، مذكرة ماجستير، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠، ص ٦٢.

^٨ - خديجة لخم، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٥٣.

^٩ - محمد مبارك حجير، تمويل التنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية العالية، بدون تاريخ نشر، ص ٢٤٧.

ج-القروض الخارجية.

٢/ التنمية الاقتصادية في الدول النفطية

١.٢/ الخصائص الاقتصادية للدول النفطية النامية: البلدان النفطية تختلف في اقتصادياتها عن الدول النامية نظراً لأهمية النفط في اقتصادها و حجم الإحتياطيات النفطية إلا أنها تشترك في بعض الخصائص نذكر منها :

-الاعتماد المطلق لهذه الدول على العوائد النفطية التي تعتبر الدعامة الأساسية للموازنات العامة و موازين المدفوعات ،لذلك تنعكس عليها بشدة التقلبات التي تلحق بتلك العوائد.

-افتقار الدول المصدرة للنفط للخبرة الفنية مع ضيق أسواقها على استيعاب الكميات الهائلة التي تنتجها من النفط لقلة استهلاكها له.

-عدم قدرة الدول النفطية النامية على تكرير كل النفط الذي تنتجه ،ما جعل السوق العالمية للنفط سوقاً للنفط الخام بعد أن كانت سوقاً للمنتجات النفطية المكررة ،مما جعل هذه الدول تصدره كمادة خام ،و في الغالب تستورد المنتجات النفطية مكررة من الدول التي تصدر لها النفط بأسعار أعلى.

-حصيلة الصادرات النفطية في الدول المصدرة له تتجاوز ٨٠% من إجمالي حصيلة الصادرات في تلك الدول، كما تعتبر ركيزة الناتج الوطني الإجمالي و النشاط الاقتصادي فيها عامة.

-ينعكس تقلب أسعار النفط على المراكز المالية للدول المصدرة للنفط مما يؤدي إلى تعثر برامج التنمية الاقتصادية بها.

-الاعتماد المفرط على قطاع النفط في الدول النفطية أدى إلى تشويه اقتصادياتها ،فيقل أداء بقية القطاعات الاقتصادية لقلة الاهتمام بها ،و نشوء مجتمعات استهلاكية تعتمد على ثروة زائلة لا تقدر قيمة العمل المنتج^{١٠}.

٢.٢/ مشكلة التنمية الاقتصادية في البلدان النفطية: إن الاقتصاد النفطي يوضح كيف أن أساليب إنفاق هذه العوائد النفطية يزيد من أزمة التنمية الاقتصادية فيه ،سواء كان اقتصاد الدولة النفطية صحراوياً يشكل النفط فيه المورد الرئيسي للاقتصاد (دول الخليج العربي مثلاً) ،أو اقتصاداً زراعياً يكون فيه النفط مورداً إضافياً للاقتصاد (إيران ،الجزائر و فنزويلا مثلاً) ،فتوزيع عوائد هذه الثروة و أنماط الإنفاق لا تؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية للدولة ،فهناك إهدار واضح لتلك العوائد في عمليات لا لزوم لها كالإنفاق العسكري الزائد عن الحاجة ،و تكرار بعض المشاريع التي لا تبررها الضرورة الاقتصادية (بناء مطارات قريبة من بعضها مثلاً) ،و الاستثمار في الخارج أو الاستثمار في العقارات محلياً...و هذه كلها توظيفات لا تخدم التنمية الاقتصادية و تعمق من أزمتها في هذه البلدان^{١١}.

^{١٠} حسين عبد الله ،مستقبل النفط العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،٢٠٠٦ ،ص ٢٩٩-٣٠٠.

^{١١} نادر فرجاني و آخرون ،آفاق التنمية في الوطن العربي ،دار الطليعة ،بيروت ،لبنان ،الطبعة الأولى ،٢٠٠٦ ،ص ١٣٣.

٣.٢/العلاقة بين النفط و التنمية الاقتصادية :إنه من الناحية النظرية عوائد النفط أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط ،و بالتالي فالعلاقة بين سعر النفط و تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النفطية تكون علاقة طردية ،فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت العوائد النفطية و زادت معها الموارد المالية المخصصة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية ،و يبقى تحقق التنمية الاقتصادية من عدمه مرتبطا بمدى كفاءة استغلال تلك العوائد في التنمية و ليس بمدى توفرها لدى الدولة.

المحور الثاني : تأثير تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المنتجة

١/أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المنتجة:

إن التقلبات الشديدة في أسعار النفط لها آثار عنيفة على كامل مستويات النشاط الاقتصادي في اقتصاديات الدول النفطية ،و هذا باعتبار أن الإيرادات المالية و التي بواسطتها يتحرك الاقتصاد الكلي للدولة يعتبر مصدرها المطلق إن لم نقل الوحيد هو النفط ،و هو ما جعل قضية الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول غاية في التعقيد خصوصا و أن المتغيرات الاقتصادية الكلية ،تتأثر بشكل شديد بتقلبات أسعار براميل النفط في الأسواق العالمية ،حيث أن الشيء الملاحظ هو أن الموارد المالية للنفط الخام تشكل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المنتجة للنفط الخام ،فهي تعتمد على هذه العائدات النفطية لتمويل برامجها التنموية، وكذلك لتعظيم الإنفاق العام وتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأقطار^{١٢}.

و تصنف اقتصاديات أغلب الدول النفطية ضمن اقتصاديات الدول النامية ،على الرغم من أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية و التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية خاصة دول مجلس التعاون الخليج، ومنه فإن استقرار الأسعار يعد أكثر من ضروري للقيام بالتخطيط الاقتصادي السليم ،و تجسيد سياسة اقتصادية تنموية محلية فعالة ،و لكن الواقع هو أن هذه الدول النفطية لا تتحكم بأسعار خامات النفط— حيث أن الأسواق النفطية العالمية هي أسواق فريدة من نوعها و لا تخضع لقوى السوق العادية (قوى العرض والطلب) ،و إنما تخضع لمتغيرات أخرى تؤثر على الأسعار و التي سنذكر منها ما يلي^{١٣} :

أ-الموقع الجغرافي.

ب- المخزون النفطي.

ج- البدائل المتاحة.

د-السياسات المتبعة.

هـ-الأوضاع الاقتصادية العالمية.

^{١٢} - جميل طاهر ،النفط و التنمية المستدامة في الأقطار العربية ،الفرص و التحديات ،المعهد العربي للتخطيط ،ديسمبر 1997 ،ص01 .

^{١٣} - أحمد حسن علي الهيتي ،بختيار صابر محمد ،أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي و أداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي ،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ،جمهورية العراق ،المجلد الرابع ،العدد07 ،٢٠١١ ،ص٠٢ .

٢/ كيفة توظيف العوائد النفطية :

لقد استخدمت الدول النفطية أموالها (أموال العائدات البترولية) في عدة مجالات ،فاستخدمت جزءا من هذه الإيرادات في عمليات الإعمار و التنمية الاقتصادية ،و استخدمت قسم لمساعدة الدول الفقيرة ،كما استخدمت جزءا كبيرا من هذه الإيرادات في لإنفاق لأجل التسليح^{١٤} ،فقامت باستيراد كثيف للأسلحة و المعدات العسكرية وبأسعار باهظة و هو ما ساهم بشكل كبير في تبديد العائدات النفطية و ضياع الثروة ،كما أن بعض الدول المنتجة للنفط وعلى وجه الخصوص بعض الدول العربية و على رأسها دول الخليج بددت إيرادات الثروة النفطية في الإسراف ،و لم تستطع تحقيق تنمية في الواقع ،فقامت بدعم الغذاء و الصحة ،و التعليم و الاتصالات ،و قدمت الدعم للصناعيين و المزارعين من أجل تشجيع الصناعة و الزراعة دون حسيب أو رقيب ،و هو ما أدى إلى خلق روح تواكلية ،بدلا من تشجيع المبادرات الفردية و بناء الإنسان المنتج و الفعال ،و بهذا عمقت هذه الدول من درجة اعتمادها على العوائد النفطية ،عوض عن إيجاد نشاطات اقتصادية أخرى ،التي يمكن بواسطتها خلق توازن بين فروع الاقتصاد^{١٥}.

المحور الثالث : تحديات التنمية في ظل تقلبات أسعار النفط.

١/ كفاءة استخدام عوائد النفط لتحقيق التنمية :

١-١/ الشفافية و المساءلة في تسيير عوائد النفط كمحرك أساسي للتنمية :

١-١-١ / الشفافية :تعد الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية رهانا مهما لما لها من انعكاسات إيجابية على الدول و المجتمعات ،فضلا عن دورها في تعزيز مستويات النمو الاقتصادي و التماسك الاجتماعي ، فهي تعزز مصداقية المؤسسات و ثقة المستثمرين و تساهم في الحد من ظواهر الفساد و هدر الثروات الوطنية .في الوقت الذي يؤدي فيه غياب الشفافية إلى فتح المجال أمام تفشي ظاهرة الفساد و هيمنة السلطات على قدرات الوطن كونها بمنأى عن المساءلة و المحاسبة ،مما يقوض مبادئ النزاهة و الحكم الراشد.

أ - معايير الشفافية في الصناعات النفطية :

*نشر المدفوعات و الإيرادات.

* حق الاطلاع للجمهور.

*تدقيق الحسابات.

*تطابق المدفوعات و الإيرادات.

* شفافية المشاريع النفطية.

* المعايير البيئية.

^{١٤} - وحيد خير الدين ،أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر - ،مذكرة ماجستير في العلوم

الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي ٢٠١٢-٢٠١٣ ،ص ١١١ .

^{١٥} - صباح عبد الرسول التميمي ،دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي ،مجلة كلية التربية للبنات ،جامعة بغداد ،العراق ،المجلد 21

العدد ١٠١ ،٢٠١٠ ،ص ١٣٥ .

*إشراك المجتمع .

* عمل مؤسسي .

١-٢-المساءلة :المقصود بها أن يقدم المسؤولين التوضيحات و التقارير الدورية عن نتائج أعمالهم و نجاعة تنفيذها .و تتطلب المساءلة حرية تدفق المعلومات في يد الجمهور حتى يتمكن من الاطلاع على ما يجري من وقائع و كشف الأخطاء و التجاوزات و المحاسبة عنها ،فهي ترتبط بالشفافية حيث يرى Ketchum أن الشفافية تظهر في ثلاثة قضايا و هي اتخاذ القرار ،المشاركة المجتمعية و المساءلة .و يرى Chester, Bruno أن المساءلة مبنية على الشفافية.

٢ / الرقابة على استخدام عوائد النفط و دورها في تحقيق التنمية المستدامة :

- تعريف الرقابة على عوائد النفط و أهدافها : تعرف الرقابة بأنها تلك العملية التي تمكن من اكتشاف أية انحرافات في الخطط الموضوعة تمهيدا لتحديد المسؤوليات و اتخاذ الإجراءات الضرورية لتصحيحها و تجنب الأخطاء مستقبلا.

و تحقق الرقابة على عوائد النفط مجموعة من الأهداف في مجال كل من "الاقتصاد ،السياسة ،المالية و القانون".و يمكن توضيح هذه الأهداف فيما يلي^{١٦}:

أ- أهداف اقتصادية :تتمثل في كفاءة استخدام عوائد النفط و التأكد من استثمارها في أفضل الأوجه التي تحقق النفع العام و عدم إسرافها و المحافظة عليها من التلاعب و الاختلاس.

ب- أهداف سياسية :تتمثل في التحقق من تطبيق ما وافقت عليه السلطة التشريعية فيما يتعلق باستخدام الأموال و عدم تجاوز المخصصات التي توجه لتنفيذ المشاريع و الخدمات الاجتماعية.

ج-أهداف مالية :و تتمثل في التأكد من صحة الحسابات و سلامة التصرفات و الإجراءات المالية المتعلقة بالإيرادات و المدفوعات النفطية ،و كشف الانحرافات و الأخطاء المالية.

د-أهداف قانونية :العوائد للقوانين والأنظمة والسياسات :تتمثل في التأكد من مطابقة مختلف التصرفات المالية . و تركز الرقابة القانونية على مبدأ المساءلة و المحاسبة حرصا على سلامة التصرفات المالية و معاقبة المسؤولين عن أية انحرافات أو مخالفات.

٣/الاستثمارات العربية البينية لعوائد النفط :لقد استخلصنا مما سبق أن عملية التنمية الاقتصادية في الدول النفطية بالاستناد إلى العوائد النفطية أعيقت بسبب إنفاق جانب كبير من هذه العوائد في تمويل الاستهلاك ،تسديد الديون ،و مشتريات الأسلحة ،و في ضياع قسم هام منها بسبب التضخم و انخفاض سعر صرف الدولار ،و بالتالي فإن هذه الدول لم تنجح لا في تحقيق تنمية محلية من خلال خلق فرص إنتاجية حقيقية داخل البلد النفطي المعني ،و لا

^{١٦} - نوي نبيلة ،إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة ،مذكرة ماجستير ،غير منشورة

،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف ،الجزائر2012 ،ص ٤٧-٤٨.

في تحقيق تنمية عربية إقليمية مشتركة في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك، و عليه نرى ضرورة إيجاد آليات فعلية لاستثمار عوائد النفط تنمويا على المستوى البيئي العربي.

٣-١/ الاستثمار في الدول العربية: قبل الحديث عن واقع الاستثمارات العربية البينية، يجب أن تمر على واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، حيث أن الدول العربية تختلف من حيث مستويات النمو الاقتصادي و مصادر الدخل و الثروة و تنوع الهياكل الاقتصادية فيما بينها، و من جهة أخرى فرأس المال لا ينتقل من بلده الأصلي إلا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه، و منه يمكننا أن نعرف مناخ الاستثمار على أنه مجمل الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و القانونية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، إضافة إلى عامل ثقة المستثمر بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، و بالتالي مناخ الاستثمار هو محصلة تفاعل مجموع المتغيرات التي تختلف من بلد لآخر، و اتى من شأنها التأثير على قرار الاستثمار و إقبال المستثمرين الأجانب المقصود بهم المستثمرين العرب^{١٧}.

٣-١-١/ عوامل الجذب في المناخ الاستثماري و واقعها في الدول العربية: حتى يصبح مناخ الاستثمار جذابا بين الدول العربية يجب توفر بعض العوامل^{١٨}:

أ- الاستقرار السياسي و الاقتصادي .

ب- وفرة الموارد.

ج- الإطار القانوني و التنظيمي المناسب .

د- توفر الهياكل القاعدية.

هـ- الحوافز الجبائية و المالية و الجمركية.

٣-١-٢/ واقع الاستثمارات العربية البينية المباشرة: يرتبط حجم الاستثمارات العربية البينية المباشرة بسلوك أسعار النفط فكلما ارتفعت أسعار النفط و ارتفعت العوائد النفطية، ارتفعت تدفقات هذه الاستثمارات لأن الجزء الأكبر منها يأتي أو يتحقق في الغالب في الدول العربية النفطية، و كانت هذه الاستثمارات تشمل قطاع الخدمات، و يليه القطاع العقاري ثم الصناعي و بعده الزراعي، و يحتل المرتبة الأخيرة قطاع التجارة^{١٩}.

٤/ ضرورة الاستثمار التنموي العربي لعوائد النفط :

رغم التدفقات المالية التي يتيحها النفط العربي، إلا أن الملاحظ أن الدول العربية عجزت عن توفير أساس لإقامة مشاريع اقتصادية لإحداث تشابك اقتصادي فيما بينها يقلل من تبعيتها لدول العالم الصناعي، و يعمل على إنشاء حركة نشيطة للاستثمارات العربية البينية لتطوير القدرات العربية، إضافة إلى انفراد كل دولة نفطية عربية

^{١٧} - بجاوية سهام، الإستثمارات العربية البينية و مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير عن كلية العلوم الاقتصادية، و علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٢٦.

^{١٨} - فارس فضيل، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين مصر الجزائر و السعودية، أطروحة دكتوراه عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٢٧٢.

^{١٩} - نفس المرجع، ص ٢٧٦.

بصندوقها الوطني مما أفقدها القدرة على توظيف أفضل للفوائض المالية النفطية بما يخدم تنميتها المحلية و التنمية العربية المشتركة.

هذا الواقع يستلزم إعادة نظر جديده لما وصل إليه حال الإقتصاد العربي و لما يطمح أن يصل إليه، و التفكير في كيفية استثمار عوائد النفط على نحو يحفظ قيمتها في المستقبل من خلال الإستثمار المباشر في الدول العربية، حتى تتحول القوة المالية العربية إلى قوة اقتصادية، و لن يتم هذا إلا ببناء القدرة الذاتية العربية التي ستحول علاقات الدول العربية مع الدول الأخرى من علاقات تبعية إلى علاقات قائمة على المصالح المتبادلة، و لأن اقتصاديات الدول النفطية و خاصة منها الخليجية تتميز بطاقة استيعابية قليلة، و من أجل السعي نحو تحقيق تنمية عربية مشتركة في إطار العمل الإقتصادي العربي المشترك، فإن أحد أهم أوجه الإنفاق التنموي لعوائد النفط المتحققة لتلك الدول هو توظيفها في الدول العربية الأخرى التي تتوفر فيها فرص الاستثمار لكن لا يتوفر لديها التمويل اللازم له.

و منه التنمية العربية الشاملة تصبح أفضل بديل لتوجه كل دولة إلى تنميتها القطرية و هذا من خلال الإستفادة من الفوائض المالية المحققة من ارتفاع أسعار النفط لتمويل الاستثمار التنموي داخل الدول العربية الذي يضمن تحضير الاقتصاديات العربية لما بعد النفط، و هنا يكمن التحدي الحقيقي في وضع استراتيجية تنموية تتوافق فيها مصالح الدول العربية النفطية مع مصالح الدول العربية الغير نفطية^{٢٠}.

المحور الرابع: أسباب الإخفاق التنموي في الدول العربية

١/ فشل سياسات التصنيع و عدم القدرة على بناء قاعدة صناعية حقيقية :

لجأت الدول العربية إلى الاهتمام بالتصنيع كركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، و ذلك بالاعتماد على سياسة إحلال الواردات و سياسة التصنيع الموجهة للتصدير حيث عمدت الدول العربية استنادا إلى سياسة إحلال الواردات إلى تكثيف كل الجهود و تعبئة الإمكانيات المادية و البشرية حتى الخارجية منها، غير أن هذا النمط زاد من حدة التبعية للخارج خاصة فيما يتعلق بالسلع الرأسمالية الوسيطة اللازمة لذلك التصنيع، و عمق من أزمة المديونية، و تأكد عدم فعاليته في خدمة القطاعات الأخرى لأنه ركز على السلع الاستهلاكية و لم يرتقي بالصناعات الغذائية و الزراعية، كما ركز هذا النمط على الصناعات كثيفة العمل دون الصناعات كثيفة رأس المال.

فتحولت بذلك الدول العربية إلى السياسة الثانية و هي التصنيع بغرض التصدير من خلال إنشاء صناعات محلية تتوجه للسوق العالمية، على أمل الحصول على التكنولوجيا، و كانت هذه الصناعات هي الصناعة الإستخراجية للمواد الأولية بما فيها النفط، غير أن النتيجة لم تختلف عن اعتماد السياسة الأولى حيث زادت تبعيتها للخارج فيما يخص النقل التكنولوجي اللازم لتلك الصناعة.

^{٢٠} - منير الحمش، دور النفط الحالي و المستقبلي في الإنماء الاقتصادي في الدول العربية، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل التي تنظمها جمعية العلوم الاقتصادية

السورية بين ٩-١٠/١٠/٢٠٠٥، دمشق، سوريا.

و كانت النتيجة أنها في الحالتين لم تستطع أن تنشئ قاعدة صناعية قوية و متينة ، و التي و إن وجدت فهي تعاني من التبعية للخارج من حيث التكنولوجيا و الصيانة ، و لم تعط النتائج التنموية المرجوة من تطبيقها ، إلى جانب أن الدول العربية لم تستطع تقوية القدرة التنافسية لصناعاتها في السوق العالمية نظرا للمنافسة الشديدة ماعدا الصناعة النفطية ، الأمر الذي أدى إلى غياب قاعدة صناعية قوية فيها ، مع تسجيل تباين واضح في بنية التصنيع حيث هناك تقدم نسبي في بعض الدول النفطية و تخلف واضح في غيرها من الدول العربية .

٢/ الإفراط في الاعتماد على قطاع النفط :

منذ بروز النفط في الحياة الاقتصادية العربية ، و تزايد عوائده خاصة لدى الدول النفطية ، ساد الاعتقاد أن التنمية في هذه الدول لا بد لها أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بتلك العوائد ، و على هذا أفترطت الدول العربية بما فيها الدول غير النفطية في الاعتماد على هذا القطاع بدليل أن :

أ- انصب الاهتمام بشكل كبير في الدول العربية النفطية على قطاع النفط دون غيره من القطاعات الصناعية الأخرى أو حتى بقية القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى إهمالها و ضعف أدائها و تكريس كونها دولا مصدرة للمواد الأولية الخام .

ب- غياب التنوع في صادرات الدول العربية النفطية التي يطغى عليها النفط الخام ، مما خلف إهمالا واضحا لمختلف النشاطات الاقتصادية الأخرى .

ج- ارتباط مستوى الأداء الاقتصادي للدول العربية بسلوك أسعار النفط و ما تحققه تلك الدول من عوائد ، رغم أنها ترتبط بحالة السوق النفطية العالمية .

و مما انعكس على هذا الإيتماد المفرط على قطاع النفط أنه عند انخفاض العوائد النفطية في التسعينات من القرن الماضي خلف آثارا سلبية انعكست على إمكانية التنمية و التوازن الخارجي للدول النفطية و الدول العربية الأخرى ، في ظل زيادة المديونية الخارجية ، تدهور احتياطات الصرف الأجنبي ، و ارتفاع حجم أعباء خدمة الديون .

٣/ فشل التجمعات الإقليمية العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود :

توجد الكثير من المقومات التي من شأنها لو أخذت بعين الاعتبار من طرف الدول العربية أن تحقق التكامل الاقتصادي العربي ، الذي فشلت الدول العربية في تحقيقه لغياب الإرادة السياسية و تعارض المواقف بينها و ضعف العمل العربي المشترك في توحيد العمل التنموي العربي .

و كان للاختلاف الكثير من حيث مستويات الدخل ، و درجة التطور الاقتصادي و الكثافة السكانية ، و اختلاف الأنظمة السياسية و الاقتصادية ، و تباين التوجهات الاقتصادية و دور القطاع الخاص و العام دور كبير في إعاقة هذا التكامل الذي تم تعويضه ببعض التجمعات الإقليمية العربية مثل مجلس التعاون الخليجي و اتحاد المغرب العربي ، التي فشلت هي الأخرى في تحقيق حد أدنى من التكامل بين أعضائها .

إلى جانب أن العمل العربي المشترك فشل ميداني، فالسوق العربية المشتركة ما تزال بعيدة عن المستوى الذي أنشأت من أجله، و كدليل على الفشل العربي في توحيد العمل التنموي بين الدول العربية أن حجم الاستثمارات العربية البينية ما زال في حدود بضعة ملايين دولار و التجارة البينية العربية ضعيفة جدا^{٢١}.

المحور الخامس: تصور لسياسة تنمية عربية مشتركة :

التنمية العربية المشتركة عملية معقدة و متشابكة، و لا يمكن أن تكون عملية عفوية يخضع تطبيقها فقط لقوى السوق، و إنما لن تتم إلا بالتخطيط المشترك و المشاركة الواسعة لتحقيق المصالح المشتركة بين الدول العربية. و إن كانت الخلفيات التاريخية لتجارب التنمية العربية المشتركة مخيبة للآمال، إلا أنه لا يجب الإستناد إليها للحكم على أي خطوة مستقبلية في هذا الإطار، و عليه نرى أن تحقيق التنمية في كامل دول المنطقة العربية و التحضير للمستقبل الذي قد تقل فيه مكانة النفط هذا و إن لم نقل أننا على أبوابها يمكن أن يمر بالنقاط المحورية التالية :

* قبول الاقتصاديات العربية بدرجة معقولة من الإنفتاح الاقتصادي.

* العمل على تحسين مناخ الاستثمار العربي و تقليص أزمة الثقة في الاقتصاديات العربية.

* تفعيل دور المنظمات العربية الاقتصادية كمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط في تحقيق العمل العربي المشترك لتحقيق الصالح العربي العام.

* مراعاة المصالح بين الدول العربية النفطية و الدول العربية غير النفطية في الاستثمارات العربية البينية.

* العمل على تعويض قطاع النفط و تشجيع القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة السياحة و الزراعة و ترقية البحث العلمي و الكفاءات العلمية.

* توجيه عوائد النفط لتمويل مشاريع تنمية حقيقية و التي يجب أن تكون في القطاعات التالية :

- قطاع الصناعة و خاصة الصناعات التحويلية لما يتميز به من قدرة على تحقيق قيمة مضافة، و خلق فرص عمل.
- قطاع الزراعة إذ رغم توافر مقومات النهوض الزراعي في الدول العربية إلا أن الفترة السابقة كانت في تراجع مساهمة هذا القطاع في الدول العربية لصالح قطاعات أخرى.

- قطاع الخدمات الإنتاجية حيث تحتاج العملية التنموية و النشاط الاقتصادي إلى توافر مجموعة من الخدمات التي تسهل عملية الإنتاج بمراحلها المختلفة، إلا أن الملاحظ هو أن قطاع الخدمات الاجتماعية و الاستهلاكية أكبر من قطاع الخدمات الإنتاجية^{٢٢}.

^{٢١} - فارس فضيل، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين مصر الجزائر و السعودية، مرجع سابق، ص ١٩٤-٢١٦.

^{٢٢} - حمادي نعيمة، مذكرة ماجستير حول تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨، كلية العلوم

الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص مالية و نقود، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص ١٧٠-١٧١.

خلاصة :

توصلنا في الأخير بأن أهمية الثروة النفطية لا تضاهيها أهمية، فهي ليست تلك الأهمية العادية بل لها أهمية إستراتيجية و على كافة الأصعدة الاقتصادية و السياسية و العسكرية، و هذا سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة على حد سواء، و كل من هذه الدول تحاول أن تبسط سيطرتها و نفوذها على هذا المصدر الطاقوي من خلال السيطرة على السوق النفطية العالمية من جهة، و من خلال البحث عن استراتيجيات بديلة لهذا المورد الطاقوي الناضب من جهة أخرى، كما تعتبر العوائد النفطية من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، و تتعدها لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في الدول غير النفطية عن طريق المساعدات الإنمائية و المنح التي تقدمها الدول النفطية لها، و ما ينبغي الإشارة إليه أن العوائد النفطية توجه أغلبها مباشرة للاستهلاك الآني عوضا عن تمويل مشاريع استثمارية تكون لها أرباح مستقبلا، و هذا بسبب شدة تخلف اقتصاديات الدول النفطية و العربية خاصة، خاصة و أننا نلاحظ في الآونة الأخيرة تذبذب كبير في سعر النفط الذي له علاقة طردية مع عملية تمويل التنمية الاقتصادية حيث كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت العوائد النفطية، و ارتفعت الموارد المالية التي يمكن أن تمويل مشاريع اقتصادية تنموية هامة باعتبار هذه العوائد مصدرا لتمويلها، و منه يبقى هدف تحقيق التنمية الاقتصادية من عدمه مرتبطا بمدى كفاءة استغلال هذه الموارد في التنمية خاصة و أننا على وشك الخروج من هذا القطاع، لا بد من الاستعداد لبرمجة بدائل لهذا القطاع كالزراعة و السياحة و التي تمكننا من الخروج من مشكل الإعتماد الكلي على هذا القطاع.

المراجع :

- (٠١) غازي عناية ، التمويل التضخمي ، دار الجبل ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩١ .
- (٠٢) ميشيل تودارو ، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر ، مصر ، ٢٠٠٦ .
- (٠٣) هيثم صاحب عجم ، علي محمود سعود ، فسخ المديونية الخارجية للدول النامية ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٦ .
- (٠٤) كرم سليمان الحلبي ، دور السياسة المالية في التنمية ، مذكرة ماجستير ، تخصص إدارة و مالية ، كلية الحقوق و العلوم الإدارية ، جامعة الجزائر ، ١٩٩٣ .
- (٠٥) زكريا بيومي ، مبادئ المالية العامة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ .
- (٠٦) دريس رشيد ، دور الجهاز المصرفي الجزائري في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات ، مذكرة ماجستير ، تخصص تخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٠ .
- (٠٧) خديجة لحمير ، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٤ .
- (٠٨) محمد مبارك حجير ، تمويل التنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات العربية العالية .
- (٠٩) حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٦ .
- (١٠) نادر فرجاني و آخرون ، آفاق التنمية في الوطن العربي ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ .
- (١٢) جميل طاهر ، النفط و التنمية المستدامة في الأقطار العربية ، الفرص و التحديات ، المعهد العربي للتخطيط ، ديسمبر 1997 .
- (١٣) أحمد حسن علي الهيتي ، بختيار صابر محمد ، أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي و أداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، جمهورية العراق ، المجلد الرابع ، العدد 07 ، ٢٠١١ .
- (١٤) وحيد خير الدين ، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ٢٠١٢-٢٠١٣ .
- (١٥) صباح عبد الرسول التميمي ، دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، العراق ، المجلد 21 العدد ٠١ ، ٢٠١٠ .
- (١٦) نوي نبيلة ، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، الجزائر 2012 .
- (١٧) بجاية سهام ، الاستثمارات العربية البينية و مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة ماجستير عن كلية العلوم الاقتصادية ، و علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٥ .

- (١٨) فارس فضيل ،أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين مصر الجزائر والسعودية،أطروحة دكتوراه عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،فرع تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر، ٢٠٠٤ .
- (١٩) منير الحمش ،دور النفط الحالي و المستقبلي في الإنماء الاقتصادي في الدول العربية ،ورقة مقدمة إلى ورشة العمل التي تنظمها جمعية العلوم الاقتصادية السورية بين ٩-١٠/١٠/٢٠٠٥ ،دمشق ،سوريا.
- (٢٠) حمادي نعيمة ، مذكرة ماجستير حول تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨ ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،تخصص مالية و نقود ،٢٠٠٨-٢٠٠٩ .

المؤتمر الدولي العلمي حول:

أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول

عنوان المداخلة:

أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على الإقتصاد الجزائري دراسة قياسية إقتصادية للفترة ١٩٨٦ - ٢٠١٤

من إعداد:

د. بوبكر ياسين

جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر

yacin_84@yahoo.co.uk

أ. لفضل سليمة

جامعة الجزائر ٣ - الجزائر

lafdal.salima@hotmail.fr

الملخص: يمكن القول أن المعطيات والبيانات المستخدمة - والتي تم الحصول عليها من مصادر دولية ومحلية - قد عبّرت إلى حدٍ ما عن الاعتقادات والتصورات المسبقة حول طبيعة الإقتصاد الجزائري وتبعيته وارتباطه الوثيق بقطاع النفط، وتأثر السلوك الإقتصادي الكلي في الجزائر وعلاقته الوثيقة بتطوّرات وتقلّبات الأسعار العالمية للنفط، بحيث كشفت النتائج عن درجة التأثير التي تمارسها صدمات أسعار النفط على المتغيّرات الإقتصادية الكلية المعنية، إذ أن اختبارات السببية - حسب مفهوم Granger - أظهرت أن متغيّرة سعر النفط تساهم مساهمةً معنوية أو تسبب المتغيرات الأخرى، كما أن نتائج محاكاة الصدمات وتحليل دوال الاستجابة الدّفعية بينت أن كلٌّ من هذه المتغيّرات تستجيب استجابة معنوية - إحصائيًا - لصدمات أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، التضخم، الاستثمار العام، النمو الاقتصادي.

abstract: arguably the bibliographic data used – obtained from international and domestic sources-somehow has expressed beliefs and preconceptions about the nature of the Algerian economy and its close and its oil sector and macroeconomic behavior is affected in Algeria and its relationship to document developments and global oil price fluctuations, so results revealed the degree of influence exerted by oil price shocks macroeconomic variables involved, the Granger causality tests — meaning-changing oil price showed moral contribution or cause variables Others, like the trauma and simulation results analysis of batch response function showed that each of these moral response variables – statistically – because oil price shocks.

Key words: Oil Price, Inflation, Public investment, Economic Growth.

المقدمة:

تتسم سوق النفط بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات في أسعار النفط نتيجة تأثرها بالعديد من العوامل، وإذا ما عرفنا أن النفط سلعة دولية في مداها، إستراتيجية في أهميتها بالنسبة لجميع دول العالم، مهما كان مستوى تقدمها، باعتبارها دولا مستهلكة للنفط وإن كانت بدرجات متفاوتة وبالتالي فإن جميع دول العالم تواجه خطرا واحدا اسمه (خطر سعر النفط) وما يترتب عليه من المخاطر والإشكاليات على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا نفطيا بالدرجة الأولى، حيث يعد قطاع النفط أو المحروقات بصفة عامة بمثابة العمود الفقري لهذا الاقتصاد، إذ أنه ينتج أكثر من ثلثي (٢/٣) الثروة الوطنية. بينما تعد صادرات المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، إذ أنها تمثل أكثر من ٩٧% من إجمالي الصادرات الكلية في حين تمثل الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية ما يزيد عن ٧٥% من الإيرادات الجبائية، وعلاوة على ذلك يمثل قطاع المحروقات المصدر الأهم للاحتياجات الوطنية من العملة الصعبة كما أنه يعد مصدرا مهما للدخار الوطني الذي يسمح بتحقيق معدلات استثمار معتبرة لذا تنعكس التطورات الحاصلة في أسعار النفط على أداء وسلوك مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية في الاقتصاد الجزائري، حيث يكون لحركات وتقلبات أسعار النفط تطورات وتغيرات مقابلة في الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات التي ساهمت منذ الاستقلال في تحديد استراتيجيات التنمية وتمويلها. كما أن الاعتماد المتزايد على هذه الإيرادات في تمويل خزينة الدولة كان سببا في معانات الاقتصاد الجزائري من أزمات حادة رافقت انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وسنتطرق من خلال هذه المداخلة إلى انعكاسات حركة أسعار البترول على كل من الإنفاق الحكومي، التشغيل والبطالة، الناتج المحلي الخام معدلات التضخم والاستثمار العام وكذا سعر الصرف وذلك خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٦-٢٠١٤.

طرح الإشكالية:

وعليه واستنادا على ما سبق تظهر ملامح إشكالية الدراسة، التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهرى التالي: " ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على كل من التضخم، الناتج الداخلى الخام، الاستثمار العمومي في الجزائر؟". وبغية الإحاطة والإلمام بجيئات الموضوع، حاولنا تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

ما هي الآثار الاقتصادية الكلية التي خلقتها هذه التطورات على الاقتصاد الجزائري؟. ما هو نوع ومقدار التأثير الذي يمكن أن تمارسه صدمات أسعار النفط على المتغيرات المختارة؟ وما هي مختلف العلاقات الدينامية السائدة بين هذه المتغيرات؟

١- تقلبات أسعار النفط العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري:

١-١- تطور أسعار النفط العالمية:

تخضع أسعار النفط العالمية على غرار أسعار كل السلع في الأسواق العالمية لقانوني العرض و الطلب حيث أن أسعار النفط لها مرونة قوية اتجاه العرض والطلب العالميين وتؤثر كذلك هذه الأسعار في العديد من المتغيرات الأخرى، فعلى سبيل المثال النمو الاقتصادي، الناتج الداخلى الخام، الإنفاق الحكومي، سعر صرف الدولار الذي يعد العملة الأكثر تعاملًا في الأسواق العالمية في التجارة البترولية ومن أهم العوامل المؤثرة على العرض والطلب العالميين يمكن أن نذكر مايلي^١:

❖ **الطلب العالمي:**

- ✓ التغيير في عدد سكان العالم، النمو الاقتصادي العالمي، التغيرات الهيكلية في الاقتصاديات العالمية.
- ✓ التغيير في ميزان الطاقة والتغيرات في حالة المناخ.
- ✓ التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي.
- ✓ السياسات التجارية في الدول المهمة.
- ✓ التوقعات وغيرها من العوامل الأخرى.

❖ **العرض العالمي:**

- ✓ التغيرات في احتياطات النفط لدى الدول المصدرة والمستهلكة.
- ✓ التطور التقني والتكنولوجي لعمليات تكرير واستخراج النفط.
- ✓ السياسة النقدية في الدول المصدرة
- ✓ عوامل سياسية، نشاطات OPEC (منظمة الدول المصدرة للبترول) و NOPEC (منظمة الدول غير المصدرة للبترول)
- ✓ العوامل قصيرة المدى: الكوارث الطبيعية، الحوادث، الخلافات السياسية والعسكرية

١-٢- انعكاسات تطور أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري

❖ **انعكاسات تطور أسعار البترول على التضخم في الجزائر:**

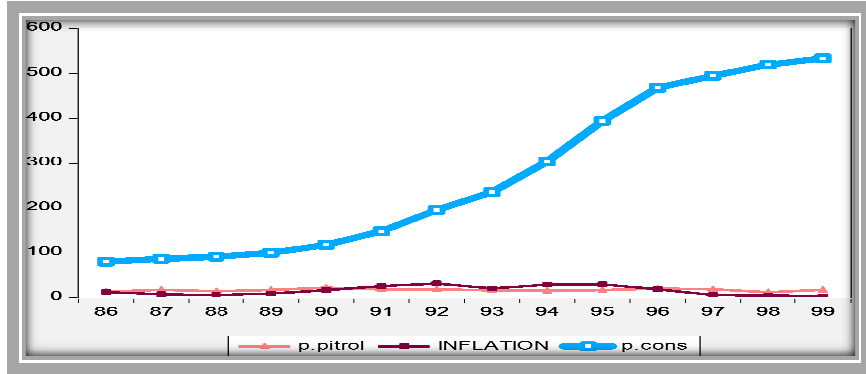
١. تطور نظام الأسعار في الاقتصاد الجزائري :

قبل تناول مختلف التطورات التي عرفها مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر، تجدر الإشارة إلى تطور نظام الأسعار المطبق خلال كل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الجزائري. وفي هذا الصدد سنركز على المرحلة الممتدة من عام ١٩٨٣ إلى ما بعد ١٩٩٠، حيث في بداية هذه المرحلة وإلى غاية ١٩٨٩ لم يكن هنالك استبدال لنظام الأسعار، بينما أدخلت بعض التوجهات الجديدة على هذه الأخيرة، من خلال ربطها بتكاليف الإنتاج لكن هذه التوجهات لم تأتي بنتائج مرضية، إذ أنها لم تحدّد نظام أسعار متجانس^٣، يسهل التحكم فيه. ليتم (ابتداء من أكتوبر ١٩٨٣)، وضع نظام جديد للأسعار (نظام حقيقة الأسعار)، الذي تم تجسيده من خلال نظامين أساسيين للأسعار^٤، تمثل الأول في نظام الأسعار المثبتة مركزيًا، الذي خصص للسلع والخدمات الإستراتيجية الأساسية وذات الاستهلاك الواسع في نفس الوقت، بينما تمثل الثاني في نظام الأسعار المراقبة، الذي شمل السلع والخدمات غير الخاضعة للنظام الأول، والتي تحدث آثارا اقتصادية واجتماعية من شأنها الإخلال بالأهداف الكبرى للاقتصاد الوطني.

خلال الفترة ما بعد ١٩٩٠ وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، والتي تهدف إلى التحول إلى اقتصاد السوق، كان من الضروري وضع سياسة أسعار متطابقة مع متطلبات هذا الاقتصاد وفي هذا الإطار تم تحرير أسعار أغلب المنتجات والخدمات، حيث تم رفع الدعم عن الأسعار تدريجيا من خلال وضع نظاما للأسعار، بحيث تكون كل أسعار السلع والخدمات مربوطة بأحد النظامين^٥ : نظام الأسعار المقتننة، الذي قام على تحديد سقف سعري، وضمنان الأسعار عند مرحلة الإنتاج، بالإضافة إلى نظام الأسعار الحرة، الذي شمل السلع التي لا تخضع للنظام السابق، والتي لها أولوية اقتصادية واجتماعية

ويهدف هذا النظام الأخير إلى تمكين ميكانيزمات السوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات عن طريق نظام العرض والطلب، ومن خلال الشكل أدناه يمكن تمثيل تطور كل من أسعار البترول ومعدلات التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك كما يلي :

الشكل 01: تطور سعر النفط، مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدلات التضخم خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٩



من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 7 eviews

نلاحظ أنه خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩ كان استقرار الأسعار واضحاً، وهذا ما انعكس على مستويات التضخم التي لم تتجاوز معدل (٩%) في المتوسط خلال هذه الفترة، هذا الاستقرار في المستوى العام للأسعار، شهد استثناء واحد، خلال العام ١٩٨٦ بسبب تبعات الأزمة النفطية حيث بلغت الزيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك ما بين سنتي (١٩٨٥-١٩٨٦) ما يقارب (٨.٨) نقطة، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة، لكن تجدر الإشارة إلى أن تحليل مستوى التضخم بالاعتماد على مؤشر أسعار الاستهلاك خلال هذه الفترة بالذات عانى من بعض النقصان، والمتعلقة أساساً بعدم مراعاة أسعار السوق الموازية، مضافاً إليها المشاكل الناجمة عن الإجراءات الإدارية التي عمدت السلطات الوصية إلى وضعها، خاصة فيما يتعلق بتثبيت الأسعار، مما أدى إلى كبت الضغوط التضخمية، والذي تجلّى من خلال ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك بالنسبة لمجموعة السلع الغذائية (اللحوم، السمك، الخضار) باستثناء تلك الضرورية والمدعمة (كالحبوب، والحليب،...) التي بقيت أسعارها مستقرة إلى حد ما، فخلال هذه الفترة تجسدت ملامح الكبت التضخمي من خلال الارتفاع المفرط للادخار العائلي، ومن ثم الضغط على الفائض الحاصل في القدرة الشرائية أمام العجز في عرض السلع، وهي كلها مؤشرات تعكس مظاهر "التضخم المكبوت" ⁶ يمكن القول أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار - عند حساب الرّم القياسي للأسعار - كل من أسعار السوق السوداء بالنسبة لمختلف السلع وكذا رغبات الإنفاق المكبوت، كان لبد أن يرتفع هذا الرّم بصورة أكبر، ذلك أن الرقابة المباشرة على الأسعار والإعانات قد كبتت الأسعار ومنعتها من الارتفاع، تحت ضغط التوسع الكبير من الإصدار النقدي، نتيجة التوجهات الاقتصادية المهادفة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل في الاقتصاد، والتي كثيراً ما كانت تحتاج إلى تمويلات نقدية ضخمة ⁷، لم تواكبها معدلات نمو مماثلة في الإنتاجية، مما جعل منها المحرّض الرئيسي للتضخم. ضف إلى ذلك الغياب شبه الكلي لمعالم السياسة النقدية، حيث أنه وخلال هذه الفترة لم تمنح للبنك المركزي أية استقلالية، لتحديد أهداف وأدوات هذه السياسة والأمر الأهم من هذا تكوين الاحتياطي النقدي كان مرتبطاً إلى حد بعيد بمدخيل صادرات المحروقات، وليس بالادخار.

ابتداءً من العام ١٩٩٠، دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد لبرالي يقوم على مبادئ وأسس اقتصاد السوق وذلك بعد أزمة ١٩٨٦ التي بينت بوضوح هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، الأمر الذي تطلب في البداية القيام بإصلاحات ذاتية، نتج عنها تفاقم الأوضاع الاقتصادية، التي تجسّدت من خلال انخفاض قيمة العملة الوطنية، تفاقم المديونية الخارجية، وارتفاع مستويات التضخم، ففيما يتعلق بهذا الأخير -وكما يبدو من خلال الجدول أعلاه- نجد

عنوان المداخلة:

أثر الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري وسبل الحد منها

ورقة تندرج ضمن المحور الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول من المؤتمر العلمي الدولي حول: أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول. المنظم من طرف مركز البحث للفكر الاقتصادي، عمان، الأردن، خلال الفترة الممتدة ما بين 18-21 ديسمبر 2017

المشارك الأول

الاسم واللقب: بلال شيخي. الوظيفة: التدريس. التخصص: مالية ومحاسبة.
الرتبة: أستاذ محاضر أ. المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أحمد بوقرة ببومرداس.
الهاتف: + 213 770 208 050. الفاكس: + 213 24 795 279. العنوان الإلكتروني: chikhibillal@yahoo.fr.
رئيس فرقة بحث: دور معايير التدقيق الدولية في تقييم المخاطر وتدعيم الدور الحوكمي لمهنة المراجعة، بجامعة أحمد بوقرة ببومرداس.
عضو مخبر بحث: أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركة الاقتصادية الدولية، بجامعة أحمد بوقرة ببومرداس.
مسؤول التكوين في الدكتوراه: تخصص مالية ومحاسبة، بجامعة أحمد بوقرة ببومرداس.

المشارك الثاني

الاسم واللقب: سامية فقير. الوظيفة: التدريس. التخصص: محاسبة وتدقيق.
الرتبة: أستاذة محاضرة أ. المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أحمد بوقرة ببومرداس.
الهاتف: + 213 663 604 095. الفاكس: + 213 24 795 279. العنوان الإلكتروني: fekirsamia@yahoo.fr.
عضو فرقة بحث: دور معايير التدقيق الدولية في تقييم المخاطر وتدعيم الدور الحوكمي لمهنة المراجعة، بجامعة أحمد بوقرة ببومرداس.
عضو مخبر بحث: أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركة الاقتصادية الدولية، بجامعة أحمد بوقرة ببومرداس.

المشارك الثالث

الاسم واللقب: خديجة شيخي. الوظيفة: التدريس. التخصص: إدارة أعمال.
الرتبة: أستاذة محاضرة. المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة مولود معمري بتيزي وزو.
الهاتف: + 213 542 422 531. الفاكس: + 213 24 795 279. العنوان الإلكتروني: ch.khadidja@yahoo.fr.

ملخص

الكلمات الدالة: .

مقدمة

تمهيد

يحتل قطاع النفط مكانة هامة في اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، خاصة مع ظهور ونمو أقطاب اقتصادية تنافسية في الدول المستوردة، ووضعها لاستراتيجيات متعدّدة غايتها الأساسية هو كيفية النفوذ إلى الموارد النفطية للدول المنتجة والسيطرة على المخزون العالمي منه وتأمين إمدادات النفط إليها وبأقل الأسعار. ومن هنا نشأت علاقة صراع حول المصالح المتعارضة ما بين الدول المنتجة لهذه المادة الحيوية والمصرفية والدول الساعية إلى الحصول على هذه الأخيرة بما يخدم مصالحها.

وأمام هذا الصراع ظهرت العديد من الأزمات التي ضربت بالقطاع النفطي على مرور السنوات، والتي كانت لها آثار اقتصادية وإجتماعية وسياسية متعدّدة على اقتصاديات الدول لاسيما الربعية منها مثل الجزائر. ولعل آخر أزمة عرفها القطاع النفطي العالمي هي الأزمة الأخيرة التي بدأت بوادرها في الظهور مع أواخر سنة 2014 م، بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط نتيجة لمجموعة من العوامل. وقد كان لهذه الأزمة العديد من الآثار على الاقتصاد الجزائري، خاصة أمام كونه اقتصاد ريعي يعتمد في مداخله على الموارد الجبائية البترولية، وبالتالي أي انخفاض في سعر هذه المادة سيكون له عواقب وخيمة على الموارد المالية للدولة ومختلف المتغيرات الاقتصادية. ولذا جاءت إشكالية هذا البحث كما يلي: ؟ ما هي آثار الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري؟ وما هو السبيل للحد من هذه الآثار؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: السياسات التسعيرية للنفط

المحور الثاني: أسباب الأزمة النفطية وتداعياتها على اقتصاديات دول العالم

المحور الثالث: تداعيات الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري

المحور الأول: السياسات التسعيرية للنفط

تعرف الأزمة النفطية على أنها¹ اختلال مفاجيء في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار، يمتد على فترة زمنية معينة"، وعليه يعتبر عامل السعر من أهم العوامل المحددة لمفهوم الأزمة النفطية وتواجدها، هذا الأخير الذي تتحكم فيه مجموعة من المحددات، بحيث أي تغيير في هذه الأخيرة، تؤثر على سعر النفط، والذي بدوره ينتج آثار إيجابية أو سلبية على السوق النفطية وأطرافه.

أولاً: سعر النفط وأنواعه

سيتم فيما يلي الإشارة باختصار إلى تعريف سعر النفط ومختلف أنواعه.

1. تعريف سعر النفط

ويقصد بسعر النفط أو السعر البترولي قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بوحدة النقد. وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر والذي يعادل الطن المتري منه 7- إلى 8 براميل حسب كثافة النفط.²

2. أنواع سعر النفط³

لمعرفة تقلبات أسعار النفط الخام، لابد من التمييز ما بين مختلف أنواع أسعار النفط، والمتمثلة فيما يلي:

1.1 السعر الاسمي: وهي الأسعار الحالية التي يجري التعامل بها عمليا في السوق في تاريخ معين بموجبها بسعر برميل النفط الواحد والمتر المكعب من الغاز.

2.2 السعر الحقيقي: وهي السعر الاسمي الحالي منسوب إلى سنة الأساس، ويتم حسابه حسب السعر الاسمي الحالي، بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، وبموجبه يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس.

3.2 السعر الاقتصادي: قد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الاقتصادي، وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل العرض والطلب، وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية وعلمية، وهو بذلك يختلف عن السعر الحقيقي، كما يتحدد في ضوء ثلاثة مبادئ سبق إقرارها في اتفاقية نفطية دولية، وعلى الرغم من أن تلك الاتفاقيات لم تعد سارية المفعول إلا إن مبدأ الزيادة السنوية لمواجهة التضخم عند الطلب على النفط مازال يصلح أساسا لتدريج السعر حفاظا على قيمته الحقيقية.

ثانيا: العوامل المحددة لسعر النفط

أجمع غالبية الاقتصاديين العالميين والخبراء في قطاع النفط على مجموعة من العوامل التي تؤثر في مستويات أسعار برميل النفط على المستوى العالمي، ويمكن ذكر هذه الأخيرة باختصار فيما يلي:⁴

1. **العرض:** إن الكميات المعروضة من النفط تعتمد بالدرجة الأولى على حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة ومدى تطورها سواء في الدول الرئيسية المنتجة أو الدول الأخرى، كما أن الكميات المعروضة تخضع لمدى اكتشاف المزيد من الاحتياطات النفطية، وكميات استخراج النفط من هذه الاحتياطات، وكميات الاستخراج هذه تتوقف على مدى تطور العلاقات الانتاجية.

2. **الطلب:** إن التوقعات المستقبلية لتطور السوق النفطية العالمية تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في ارتفاع أو انخفاض الأسعار في العالم، حيث أن التوسع في الصناعة العالمية المعتمدة على النفط وزيادة عدد وسائل النقل يختلف أنواعها، يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على النفط وبالتالي ترتفع أسعاره، كما أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط تكون نتيجة النمو المتحقق في الاقتصاد العالمي.

3. **الموقع الجغرافي:** الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير يؤثر بالغا في أسعار براميل النفط، حيث أنه كلما قربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام كانت أجور الشحن أقل مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل ومنه تنخفض أسعار براميل النفط.

4. **المخزون النفطي:** إن توفر المخزون من النفط الخام ومشتقاته لدى الدول المستهلكة وبالشكل الكاف في مختلف مناطق العالم، يؤدي إلى تغطية الزيادة في احتياجات الدول المستهلكة ومنه يساهم هذا المخزون في الحفاظ على مستويات أسعار براميل النفط.

5. **التغيرات الموسمية:** إن التغيرات الموسمية الاعتيادية مثل التحول من فصل الشتاء لها تأثير قليل على أسعار النفط لأنها تدخل عادة في حساب الأسعار، ويؤدي أيضا هذا التحول الفصلي الموسمي إلى زيادة الطلب على النفط حيث يرتفع الطلب دائما بمقدار 02 برميل يوميا.

6. **البدائل المتاحة:** كلما توفرت بدائل الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها، كلما أدى ذلك إلى التخفيف من وطأة أسعار النفط، لذا يلاحظ سعي الدول المتقدمة دائما إلى اكتشاف مجالات طاقة متجددة جديدة، وحتى في بعض الأحيان يتم الاعلان عن اكتشافات غير صحيحة ما يؤدي إلى توهم الدول المنتجة بقرب الاستغناء عن النفط، ما يدفعها إلى تخفيض الأسعار.

7. **التقنيات المستعملة:** إن استخدام التقنيات الحديثة في صناعة النفط الاستخراجية منها والتحويلية تؤدي إلى تحسين نمط وأساليب العمليات النفطية بمختلف مراحلها، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض تكاليف الانتاج وزيادة كفاءة استخلاص النفط من الحقول والمكامن النفطية، وهذا يؤدي إلى التأثير على مجمل أسعار براميل النفط.

8. **السياسات المتبعة:** إن الاستراتيجيات والسياسات المتبعة من طرف حكومات الدول المنتجة من جهة وحكومات الدول المستهلكة، إضافة إلى السياسات المنتهجة من طرف الشركات النفطية العالمية الكبرى وشركات النفط الوطنية تلعب دورا مهما في تحديد أسعار براميل النفط.

9. الأوضاع الاقتصادية العالمية: ويعتبر الوضع الاقتصادي والمالي العالمي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، فعندما يسجل النمو الاقتصادي العالمي معدلات نمو مرتفعة تنتعش القطاعات الاقتصادية ويزيد الطلب على النفط ومن ثم ترتفع أسعار براميل النفط في الأسواق العالمية والعكس صحيح.

10. الحروب والصراعات الإقليمية: حيث تعمل الحروب على زيادة الطلب على النفط بشكل رهيب قصد تمويل العمليات العسكرية، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى أنه وقت الحروب والتي يكون موقعها في معظم الأحيان في الدول المنتجة تتوقف عمليات الاستخراج، مما يؤدي إلى قلة العروض، وبالتالي ارتفاع أسعار المحروقات.

ثالثا: الأطراف المؤثرة على سعر النفط⁵

وتتمثل هذه الأطراف في كل مما يلي:

1. الشركات العالمية للبترول

وتتمثل هذه الشركات في كل من:

1.1 الشركات العالمية الكبرى (الشقيقات السبع): لقد سيطرت الشقيقات السبع على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على خمس عقود من الزمن، والتي تتميز بارتباطها الوثيق فيما بينها، مما ساعدها على تنسيق سياستها السعرية، كما تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها تمتد مظلتها لتغطي الأنشطة الانتاجية المختلفة كالانتاج والتسويق والنقل والتوزيع.

2.1 الشركات العالمية الكبرى الأخرى: مثل الشركة الفرنسية للنفط في الشرق الأوسط، وكذا شركة بترول يوم وشركة أوكسيدنتال، وتمارس تأثيرا مثل المجموعة السابقة في سوق النفط.

3.1 الشركات الأمريكية المستقلة: وهي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة الأمريكية وتمتاز بإنتاجها للنفط فقط.

4.1 شركات بترول وطنية: وهي تلك الشركات المملوكة للدولة، وتتبع السياسة النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف سيطرتها على البترول العالمي.

2. الدول المصدرة للنفط

وتنقسم هذه الدول إلى مجموعتين، الأولى تضم مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، وتعتبر هذه المنظمة ذات أثر على تقلبات أسعار النفط، تهدف منظمة إلى تثبيت أسعار النفط وتأمين أعلى سعر ممكن .، اما الثانية فتتضمن مجموعة الدول المنتجة للنفط ولكن غير الأعضاء في منظمة (OPEC).

المحور الثاني: أسباب الأزمة النفطية وتداعياتها على اقتصاديات دول العالم

عرفت أسواق النفط العالمية انخفاضا متواصلا في أسعار البترول من بداية النصف الثاني لسنة 2014، مما أدى إلى التخوف من التداعيات الوخيمة لهذا الانهيار المستمر للأسعار على مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول المنتجة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: تطور أسعار النفط ما بين جوان 2014 ومارس 2016

المصدر: فوقة فاطمة ومرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، السداسي الثاني، 2016، ص: 22.

يلاحظ من الشكل الانخفاض المتواصل لأسعار النفط بداية من جوان 2014 ليصل إلى حدود 26.5 دولار في جانفي 2016 ليعرف بعد ذلك نوعا من الاستقرار عند هذه المستويات الدنيا للأسعار. وهذا ما خلف آثار على كل من الدول المنتجة والمصدرة للنفط من جهة وعلى الدول المستوردة من جهة أخرى، ولكن قبل التطرق إلى هذه الآثار سيتم تناول أسباب هذا الانخفاض.

أولاً: أسباب انخفاض أسعار النفط

ويعود انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية لمجموعة من الأسباب، منها ما يلي:⁶

1. انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم

يؤدي تراجع مستويات النمو الاقتصادي في العالم إلى انخفاض الطلب على النفط نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط وعلى رأسها منطقة اليورو والدول الناشئة، حيث حققت منطقة اليورو في الربع الثاني من سنة 2015 معدل نمو 0.2% فقط، كما سجلت نفس الفترة تراجع معدل النمو في اليابان بنسبة 7.3%. وهي نفس نسبة تراجع الصين مثلاً في الربع الثالث لنفس السنة الخ.

2. تركيز منظمة الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار

إذ كان من المفروض على هذه المنظمة العمل على المحافظة على توازن السوق على النحو الذي يضمن استقرار أسعار النفط أو ضمان استمرارها مرتفعة، بحيث تتدخل هذه المنظمة من وقت لآخر لضبط العرض بما يتوافق مع التطورات في الطلب، إلا أن انتهاج الأوبك لسياسة جديدة كاتحاد منتجين، تمثلت في الحرص على الدفاع على الحصص السوقية بدلا من الدفاع على الأسعار، وذلك في محاولة لإجبار الأطراف المنتجة من خارج المنظمة إلى التعاون معها في خفض الجماعي للحصص بدلا من أن تتحمل مسؤوليتها في تحقيق توازن الأسعار على حساب حصتها في السوق العالمي للنفط الخام. بالإضافة إلى تقديم خصومات سعرية للمستوردين مثل ما قامت السعودية بتخفيض أسعار النفط لمشتريها الرئيسيين في آسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

3. تزايد إنتاج النفط الصخري

بفضل انتاج النفط الصخري تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من واحد من أكبر مستهلكي النفط إلى واحد من أكبر منتجيها، نتيجة تطور تقنيات الاستخراج فضلا عن الأنواع الأخرى من النفط الصعبة الاستخراج مثل نفط المياه العميقة.

4. انخفاض تأثير المخاطر الجيوسياسية

ظلت أسعار النفط مرتفعة لفترة طويلة بسبب تركيز المتعاملين في السوق على التأثير الكامن للمخاطر الجيوسياسية العالمية، وأنه من المتوقع أن يترتب على تلك المخاطر خاصة بالنسبة لدول الشرق الأوسط كالعراق وليبيا تأثيرا سلبيا على العرض العالمي من النفط ومن ثم استمرار ارتفاع الأسعار، إلا أن الانتاج لم يتأثر بهذه المخاطر في أرض الواقع، ما أدى إلى تزايد العرض في السوق وانخفاض الأسعار.

5. ارتفاع قيمة الدولار

يشهد العالم في الفترة الأخيرة ارتفاع معدل صرف الدولار الأمريكي بالعملة المختلفة في العالم، وبما أن السلع التجارية في العالم مثل النفط تسعر بالدولار فإن سعرها السوقي يتأثر أيضا بقيمة الدولار، فعندما ترتفع قيمة الدولار تنخفض قيمة البترول.

كما أرجع بعض المحللون والخبراء الاقتصاديون أسباب انهيار أسعار النفط إلى أسباب سياسية، وذلك بافتراض وجود اتفاق ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من أجل تخفيض أسعار النفط والغاز للتأثير سلبا على كل من إيران وروسيا على اعتبارهما أكثر المتضررين من هذا الانخفاض، وفي روسيا أدى انخفاض سعر النفط إلى تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 4.8% سنة 2015، بحيث تحت تأثير هذا الانخفاض على الأوضاع الاقتصادية تقوم كل من إيران وروسيا بتشغيل انتباهها على الأوضاع الداخلية لها خوفا من تصاعد الغضب الشعبي.⁷

ثانيا: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة

يمثل النفط الدخل الرئيسي لأغلبية الدول المنتجة له، وإذا ما استمر انخفاض أسعاره لفترة طويلة سيكون له تداعيات على اقتصاديات هذه الدول، كالتأثير على الإيرادات الخاصة بالميزانية العامة، هذا ما يترتب عليه تخفيض فوري في النفقات.

كما أن انخفاض هذه الأسعار يؤثر على كل من جانب الاستهلاك المتعلق بالمواطن المباشر، فبعض الدول لجأت على تغيير سياساتها فيما يتعلق بدعم الطاقة مما سيرفع أسعار الطاقة، وهو ما سيؤدي إلى زيادة معدلات التضخم بشكل أو بآخر وأيضاً سيؤثر على أسعار العملات المتعلقة بالدول المصدرة للنفط، رغم ارتباط معظمها بالدولار. كما يؤثر انخفاض أسعار النفط على جانب الاستثمار، هذا كله يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات بعض الضرائب، تراجع فرص العمل الخ.

كما ينتج عن انخفاض أسعار البترول تحقيق الدول المصدرة لخسائر كبيرة، لكن هناك من لا تؤثر عليها هذه الخسائر مثل ما عرفت المملكة العربية السعودية، إلا أن امتلاك هذه الدولة لاحتياطات صرف مرتفعة يجعلها بعيدة عن الأزمة النفطية الحالية، أما بالنسبة للدول التي لديها احتياطات وقائية منخفضة أو غير متاحة فتكون أكثر ضرراً، مما يتطلب إجراءات تصحيحية أكثر.⁸

وبصفة عامة انخفاض العائدات البترولية يؤدي على:⁹

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي.
- تقلص الإنفاق العام.
- ظهور عجز في الموازنات العامة.

ثالثاً: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة¹⁰

يؤثر انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة بشكله الإيجابي والسلبي، أما الناحية الإيجابية فتتمثل في انخفاض تكلفة إنتاج السلع وما يحدثه ذلك على الربح والاستثمار، وكذا الأثر على معدلات التضخم، حيث أشار صندوق النقد الدولي إلى أن انخفاض فواتير استيراد الطاقة يخفف الضغط على الموازنات العامة بسبب انخفاض تكلفة الدعم الذي يحافظ على ثبات أسعار الطاقة، كما يفيد التقرير بأن انخفاض أسعار الطاقة إذا ما انتقل إلى الشركات والمستهلكين يمكن أن يحقق خفضاً في تكاليف الإنتاج وزيادة الدخل المتاح للتصرف.

أما من الناحية السلبية فتتمثل في كون المكاسب الاستثنائية التي يحققها انخفاض فواتير استيراد النفط تنقلص مع تدهور الآفاق المتوقعة للطلب في منطقة اليورو إلى جانب هبوط أسعار السلع الأولية غير النفطية التي تصدرها بعض الدول.

كما أن تراجع أسعار النفط سيخفض من تكاليف المعيشة في الدول المحررة لأسعار النفط، وهذا سيسهم في خفض معدلات التضخم في معظم دول العالم ولو بشكل محدود.

المحور الثالث: تداعيات الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري

الخاتمة

الهوامش

- 1 داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر: 2000-2010، مذكرة ماجستير، تخصص: تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2012، ص: 48.
- 2 سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، الطبعة الخامسة، جدة، 1997، ص: 272.
- 3 عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 01، 2013، ص ص: 330-331.
- 4 وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص ص: 112-113.
- 5 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 335.
- 6 اتحاد مصارف الكويت، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، السنة الخامسة عشرة، العدد 135، الكويت، فيفيري 2015، ص ص: 07-09.
- 7 فوقة فاطمة و مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، السداسي الثاني، 2016، ص: 22.
- 8 راهم فريد و بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، مداخل في إطار المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص ص:
- 9 ديببي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص:
- 10 راهم فريد و بوركاب نبيل، مرجع سبق ذكره، ص:

المؤتمر الدولي العلمي حول:

أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول

خلال الفترة ١٨-٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ عمان -الأردن

مداخلة بعنوان: الابتكار المالي كأداة للتحوط من خطر السعر والوصول لاستقرار أسعار النفط عالميا

من اعداد: د. غالم الهام (المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر)

د. بن عياش سمير (جامعة بومرداس، الجزائر)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء حول دور الابتكار المالي في التحوط من تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، علما ان أسواق هذه المادة الأساسية "commodité" تواجه دوما تذبذبات، مما جعل المتعاملين فيها يواجهون خطر تقلبات الأسعار. «risque-prix» وكحلول مبتكرة للوقوف في وجه هذا الخطر والتحوط منه يمكن اللجوء إلى الأسواق الآجلة ("marché à terme physique" إمكانية اقتناء عقود آجلة "forword") أو الأسواق المالية المخصصة للمستقبليات "futures"، عقود المبادلات "swaps" والخيارات "options".
فإن المتعاملين بواسطة الأدوات المالية السابقة الذكر (futures, options et swaps) قادرين على تحديد سعر مبدئي مسبق للمادة الأولية(البترول) متقادين بذلك كل انخفاض أو ارتفاع في أسعار برميل البترول، وذلك في إطار زمني مفتوح يتم تحديده في العقد.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية، خطر تقلبات الاسعار، العقود الآجلة، المستقبليات، الخيارات، الأسواق الآجلة للبترول.

-المقدمة:

على مر العقود أعتبر البترول من المواد الأولية التي عرفت أسعارها تقلبات وعدم استقرار، ولقد ارجع ذلك إلى مجموعة من العوامل التي تأثر وتلعب دور في تحديد قيمته على المدى القصير، نذكر منها الأحوال الجوية والفصلية(بالخصوص "Driving Season في فصل الصيف)، العوامل الجيو سياسية(حجم المخزون الاحتياطي ،الحاجة للتحوط في حالة موجة توقعات ارتفاع في الأسعار،...الخ)،التغيرات القصيرة المدى في القدرة الإنتاجية الإضافية "capacité (lexcédentaire للدول المنتجة ،حجم مخزون البترول، توقعات غير واقعية مبنية على معلومات خاطئة ، مستويات العرض والطلب على هذه المادة الإستراتيجية، المضاربة في الأسواق الآجلة (pétrole papier).

ولعل المتنبع لتوجهات أسعار البترول للسنوات القليلة السابقة يتأكد من هذه الخاصية، وكان من الضروري إيجاد ميكانيزمات تقي المتعاملين في أسواق البترول خسائر ضخمة نتيجة ارتفاع أو انخفاض غير متنبئ به .ولخدمة هذا الغرض استخدمت العقود الآجلة، المستقبليات، عقود الخيارات وعقود المبادلات للتحوط من خطر السعر.وهذا بالتحديد ما سيتم تناوله بشيء من التدقيق - لاحقا.بحيث حرصنا في هذا المقال إلى التطرق لسوق الأجل للبترول والأدوات المتداولة فيه والتي تستخدم لغرض التحوط من تقلبات الاسعار.وفي هذا السياق تأتي:

- أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من جانب اعتماد التعامل المسبق مع تقلبات أسعار البترول كمبدئ وقاية تستبِق التوجه العام للأسعار المتميز بالتذبذب الدائم متؤثرا بعوامل غير قابلة للتنبؤ والاستباق.

- مشكلة الدراسة: تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي اهم الابتكارات المالية المستحدثة للتحكم في خطر تقلبات سعر البترول والمساعدة على احداث استقرار في الأسواق العالمية؟

- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى:

- التعريف بالهندسة المالية ومفززاتها.

- تناول المشتقات المالية كونها وسيلة فعالة في التحوط من مخاطر تقلبات أسعار المواد الأولية «risque prix» .

- استعراض وسائل التحوط في الأسواق الآجلة لمواجهة تقلبات أسعار النفط «marché à terme» .

- منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، من خلال استقصاء واستقراء وتتبع كل ما كتب حول الموضوع من أبحاث وتقارير وكتب ودراسات سابقة، في محاولة الى تلخيص اهم ما ورد حول الموضوع.

أولا: مفاهيم أساسية حول الهندسة المالية:

١-التعريف بالهندسة المالية:

تعرف الهندسة المالية على أنها: " التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل".^١ وبذلك فالهندسة المالية تتضمن ثلاث أنواع من الأنشطة هي التصميم التطوير الابتكار، والابتكار ليس المقصود به مجرد الاختلاف عن السائد، بل لابد وان يكون متميزا لدرجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة والمثالية. كما عرفت على انها عملية خلق منتجات مالية جديدة ويشار إليها أحيانا بالهندسة المالية وهو الابتكار الذي أدى الى تحسين فرص إدارة المخاطر.^٢

2-استخدامات الهندسة المالية : تتعدد مجالات استخدامات الهندسة المالية ، وسنحرص على ذكر الاتي منها:^٣

✓ تساعد الهندسة المالية على إدارة الخصوم والأصول،

✓ تساعد على إدارة المخاطر والتحوط منها (التحكم في التوليفة نسبة التحوط الى المخاطرة).

✓ تستخدم كأداة فعالة في المراجعة، أي فرصة الشراء والبيع في نفس الوقت وفي أسواق مختلفة لنفس الأداة المالية مع تحقيق هامش ربح.

٣-مجالات الهندسة المالية: يمكن استخدام الأدوات الكمية الكمبيوتر والنماذج الاقتصادية المحاسبية لاتخاذ القرارات المثالية في تصميم وتشغيل ومراقبة التدفقات النقدية وشبه النقدية وتغطي الهندسة المالية المجالات التالية:

- الخدمات المالية بالبنوك ومؤسسات الادخار والإقراض.

- تخطيط الخدمات المالية للأفراد وإعداد المخطط المالي القانوني.

- نشاط الاستثمارات، مدير محفظة الأوراق المالية المحلل المالي القانوني .

- تقديم الخدمات المالية للمكاتب من الاعمال من الأعمال الشركات العقارية وأمناء الاستثمار والتأمين ومكاتب التأمين .

^١ محمد امين خنيوة وحنان علي موسى، منتجات الهندسة المالية الإسلامية الواقع والتحديات ومناهج التطوير، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد ١٢، الجزائر، ٢٠١١، ص ٦٤١.

^٢ سمير رضوان عبد الحميد حسن، ٢٠٠٥ المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في ضياغة ادواتها، دار النشر للجامعات، ٢٠٠٥، ص ٩١.

^٣ محاببة نصيرة، وظيفة الهندسة المالية في البنوك، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قالمة ، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ١٤٧.

- إدارة الأعمال المالية لأي نوع من الأعمال المالية والتجارية-الخاصة والعامة-المحلية والدولية لغرض الربح أو لغير ذلك.

ثانياً: الابتكار المالي: مفهوم المشتقات المالية، استخداماتها والأخطار الناتجة عن استعمالها:

١- مفهوم عقود المشتقات المالية: هناك العديد من التعاريف التي قدمت لشرح المشتقات المالية وتم تقسيم هذه الأخيرة إلى جيلين، الجيل الأول نجد فيه كل من العقود الآجلة والمستقبليات والمبادلات. الخ، أما الجيل الثاني فهو يشتمل على جميع الأدوات المالية المهيكلة (les produits structurés)، وهنا سنكتفي بإدراج الاتي منها:

المشتق أو الورقة المشتقة أداة مالية تعتمد قيمتها على قيم أخرى، ويمكن تعريف المشتقات المالية على أنها عقود فرعية تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (عملات أجنبية-أوراق مالية) لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة في إطار ما يسمى بالهندسة المالية.^٥

كما عرفت المجموعة الاستثمارية "النظم المحاسبية القومية (SNA) system national group" المشتقات المالية بصورة أكثر تفصيلاً، فهي: أدوات مالية ترتبط بأداة مالية معينة أو مؤشر، أو سلعة، والتي من خلالها يمكن شراء أو بيع المخاطر المالية في الأسواق المالية. أما قيمة الأداة المشتقة فإنها تتوقف على سعر الأصول أو المؤشرات محل التعاقد. وعلى خلاف أدوات الدين فليس هناك ما يتم دفعه مقدماً ليتم استرداده وليس هناك عائد مستحق على الاستثمار. وتستخدم المشتقات المالية لعدد من الأغراض وتشمل إدارة المخاطر، والتحوط من المخاطر، والمراجعة بين الأسواق، وأخيراً المضاربة.^٦

يكشف التعريف الأخير عن مسألة في غاية الأهمية وهو أنه إذا ما كانت المشتقات تستخدم في إدارة المخاطر، إلا أنها أداة تتسم بقدر كبير من المخاطرة، ولذلك فالمتعاقدان وهم طرفي العقد أحدهما بائع للمخاطرة والآخر مشتري لها وهو ما يعبر البعض عنه بوجود شخص ما أو جهة ما لديها الرغبة في التخلص من المخاطرة أو تقليل درجتها، وآخرون على استعداد لتحمل المخاطرة آملين الحصول على ثمن المخاطرة أو ما يسمى بمكافأة المخاطرة.^٧

٢- خصائص المشتقات المالية: يمكن تلخيص الخصائص المميزة للمشتقات المالية في النقاط التالية:^٨

- طبيعة العمليات خارج الميزانية: حيث جرى التطبيق العملي على إثبات قيم الأدوات المالية التقليدية كالأسهم والسندات داخل الميزانية كخصوم أو أصول مما يسهل التعرف على أرصدها وتتبع تغيراتها بعكس الأدوات المالية المشتقة التي تقتضي طبيعة التعامل فيها تداولها بقيم نقدية ضئيلة بصورة لا تعكس ما تتضمنه من قيم نقدية كامنة، وهذا ما يجعل المجال مفتوحاً للتعرض لمخاطر عدم الإفصاح عن تلك القيم بالإضافة لمخاطر ضعف الرقابة عليها.
- يتم تنفيذ وتسوية عقود المشتقات المالية في تاريخ مستقبلي. حيث أن كل عقد تم شراؤه أو بيعه ينحل، في ابدى مدى عند تاريخ الاستحقاق، والجديد في أسواق العقود الآجلة هو إمكانية انحلال العقد في إحدى الحالتين: التسليم الفعلي أو المقاصة.^٩

^٤ Bertrand jacquillat et vivien levy –garboua, les 100 mots de la crise financière, Ed Puf, Paris, 2009, P24.

^٥ دريد كامل آل شبيب، "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 39.

^٦ SNA, 1993. IMF. Working paper. PP. 8-9.

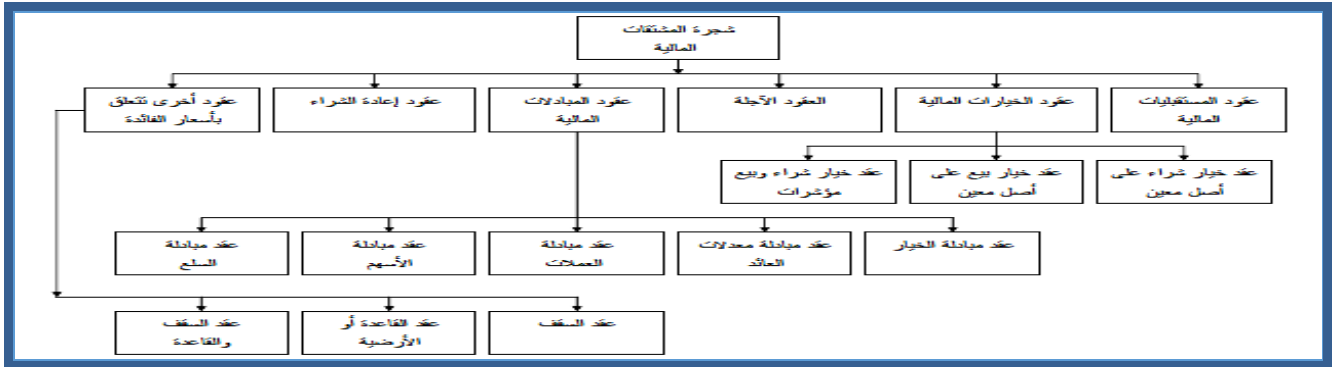
^٧ رضوان، سمير عبد الحميد، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها"، ط ١، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥، ص ٦١.

^٨ دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص 39.

^٩ وسام ملاك، "البورصات والأسواق المالية العالمية"، الجزء الثاني، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣، ص ١٢٩.

- بعض عقود المشتقات تنقسم بدرجة سيولة عالية حيث يسهل تسويتها إما عن طريق البيع أو الشراء في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو عن طريق إبرام صفقة عكسية بواسطة بيوت التسوية، إلا أنه في الوقت نفسه قد يصعب أحيانا تسوية بعض أنواع عقود المشتقات في أسواق المشتقات مما ينتج عنه مشاكل في عمليات تقييمها والمراكز المرتبطة بها.^{١٠}
 - تتغير قيمة المشتقات المالية استجابة للتغيير في سعر الصرف أو سعر الفائدة أو سعر الأوراق المالية أو أية مؤشرات ائتمانية أخرى بمعنى آخر ترتبط العقود المالية للمشتقات بسعر فائدة محدد أو سعر صرف أجنبي أو سعر سلعة ما أو مؤشر أسعار أو مؤشرات ائتمانية.
 - عدم وضوح القواعد المحاسبية: حيث لا يزال هناك نوع من الغموض المحيط بالمعالجة المحاسبية للآثار المترتبة على الدخول في عمليات المشتقات، ويرجع ذلك أساسا إلى التقدم السريع والنمو المتلاحق في مجال ابتكار واستخدام الأدوات المالية المشتقة والذي لا يواكبه استجابة محاسبية مماثلة وسريعة من أجل المحاسبة عن تأثيرات تلك الأنشطة، إذ يلاحظ وجود فجوة واسعة بين الواقع الاقتصادي الذي تمارس فيه تلك الأنشطة وبين الاستجابة المحاسبية تجاه التعبير عن الآثار المحاسبية الناتجة عنها.
 - تستخدم المشتقات المالية للتحوط ضد المخاطر نتيجة التغيير في أسعار تلك الأصول. كما تستخدم للمضاربة في الأسواق المالية.^{١١} كما تتيح عقود المشتقات المالية تحديد سعر السلعة، الصرف، الفائدة، الورقة المالية محل التعاقد.
- ٣-أنواع عقود المشتقات المالية: من الصعب جدًا حصر كافة أدوات المشتقات المالية التي قدمتها مراكز البحث والابتكار، فالهندسة المالية لا تتوقف عن صناعة المنتجات المالية الجديدة وتقديم الابتكارات المالية المستحدثة. والشكل رقم (٠٢) يوضح أبرز وأهم عقود المشتقات المالية المتعامل بها في البورصات المنظمة وغير المنظمة.^{١٢}

الشكل رقم (٠٢): مخطط توضيحي لأنواع عقود المشتقات المالية



المصدر: رزق عادل محمد، مرجع سابق، ص ١٠٣.

- ٤-أهمية عقود المشتقات المالية واستخداماتها: عقود المشتقات المالية لم يكن ظهورها وليد الصدفة أو مجرد ابتكار لورقة مالية جديدة، فهي وليدة الحاجة واستجابة لمتطلبات السوق، فهذه المنتجات لها أهمية اقتصادية تتمثل فيما يلي^{١٣}:

^{١٠} محمد عبد الباسط وفا، أساليب تلافي المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي، بحث مقدم في المؤتمر العلمي السنوي الأول لكلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، يومي ٢٦ و ٢٧ أبريل ١٩٩٧، ص ٣٥٢.

^{١١} Yves Jégourel, marchés, produits et acteurs, les produits dérivés : outils d'assurance ou instruments dangereux de spéculation, cahier français n°361, 1 août 2008, P40.

^{١٢} رزق، عادل محمد، مرجع سابق، ص ١٠٢-١٠٣.

^{١٣} منير إبراهيم الهندي، مرجع سابق، ص ١١.

أ. **التغطية ضد المخاطر "التحوط"**: كان التقلب الحاد في أسعار السلع والأوراق المالية في الستينات من القرن العشرين، حجر الأساس لبذل جهود مكثفة من قبل المهندسين الماليين بهدف توفير أدوات مالية جديدة وتفعيل الأدوات المالية التقليدية المتاحة لمواجهة تلك الظاهرة. فعقود المشتقات المالية أداة جيدة للتغطية ضد المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها المستثمرين والتي تشمل عادة ما يلي^{١٤}:

- مخاطر تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية.

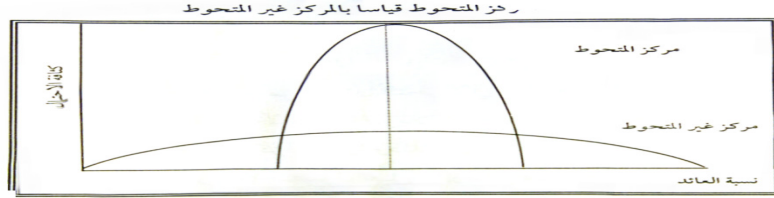
- مخاطر تقلب أسعار الأوراق المالية.

- مخاطر تقلب أسعار الفائدة.

- مخاطر تقلب أسعار السلع.

وذلك عبر نقل هذه المخاطر إلى طرف آخر، دون الحاجة إلى شراء مسبق للأصل محل التعاقد^{١٥}. ويمكن توضيح مقدار العوائد بالنسبة للمتحوط عن غير المتحوط بالشكل الآتي^{١٦}:

شكل رقم (٠٣): العائد للمركز المتحوط قياساً بالمركز غير المتحوط



المصدر: حاكم الربيعي و اخرون، المشتقات المالية: "عقود المستقبلات، الخيارات، المبادلات"، ط١، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان، الاردن، ٢٠١١، ص ٦٨.

وتم تصنيف التغطية الى نوعين وهي^{١٧}:

التغطية الطويلة: وتتمثل في التغطية التي يلجأ إليها المشتري الذي يقوم بشراء عقد مستقبلي اليوم كإحلال مؤقت للشراء الفعلي الذي سيتم في المستقبل مع الاحتفاظ بالعقود لمدة معينة على أمل أن ترتفع قيمتها السوقية.

التغطية القصيرة: وهي تعني بيع عقد مستقبلي اليوم كإحلال مؤقت للبيع في المستقبل، كما تستعمل هذه التغطية لحماية الراغبين في الاقتراض في المستقبل والذين يتوقعون احتمال ارتفاع أسعار الفائدة المستقبلية وهذا ما يولد علاقة عكسية بين معدلات الفائدة المستقبلية والقيمة السوقية للعقد.

ب. **عملية المراجعة**: تتم عملية المراجعة عن طريق الدخول بشكل متزامن في كمعاملات في سوقين أو أكثر، حيث تكون المضاربة ممكنة وذلك عندما يصبح هناك عدم توافق بين الأسعار، أي حدوث فرق في سعر الأصل معين بين سوقين أو أكثر، فهناك يتم الشراء من السوق الذي يكون فيه سعر الأصل منخفضاً ثم بيع الأصل في نفس الوقت في السوق الذي يكون فيه سعر الأصل مرتفعاً وهكذا...

فمن خلال عملية المراجعة يقوم المستثمرون بعمليات بيع وشراء لعقود مختلفة في آن واحد وذلك من أجل الاستفادة من فروقات الأسعار في مختلف الأسواق، فعملية المراجعة تتم عن طريق الملاحظة والمتابعة اليومية لتحركات الأسعار لمختلف العقود.^{١٨}

¹⁴ Yves Jégourel, OpCit, P40.

¹⁵ هندي منير ابراهيم، مرجع سابق، ص ١٢.

¹⁶ حاكم الربيعي و اخرون، المشتقات المالية: "عقود المستقبلات، الخيارات، المبادلات"، ط١، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان، الاردن، ٢٠١١، ص ٦٨.

¹⁷ برودي نعيمة، الأسواق المشتقة ودورها في تغطية المخاطر المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقد مالية وبنوك ، كلية. ٢٠٠٥، ص ٤٦ - العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ٤٦.

ج. أداة لاستكشاف السعر المتوقع في البورصة الحاضرة: تزود عقود المشتقات المالية المتعاملين بمعلومات عما سيكون عليه سعر الأصل الذي أبرم عليه العقد في البورصة الحاضرة في تاريخ التسليم، فهي أداة جيدة لاستكشاف مستوى السعر^{١٩}.

د. إتاحة فرصة أفضل لتخطيط التدفقات النقدية: تتميز عقود المشتقات المالية، بكون تكلفة الاستثمار فيها منخفضة جداً ولا تتجاوز نسبة الهامش المنصوص عليها، وهذا يتيح للمتعاملين فرصة أكبر لتخطيط التدفقات النقدية مستقبلاً وتحقيق التوازن المنشود بين السيولة والربحية^{٢٠}.

هـ. إتاحة فرص استثمارية للمضاربين (عملية المضاربة): يدخل المضارب طرفاً في عقود المشتقات المالية بغرض تحقيق الربح، من خلال الاستفادة من ميزة المتاجرة بالهامش أو الرفع المالي، إذ يكفي أن يدفع الضارب في عقود المستقبلات المالية سواء كان مشترياً أو بائعاً قيمة الهامش المطلوب، وفي عقود الخيارات المالية أن يدفع المشتري قيمة علاوة الخيار^{٢١}.

تصلح الأدوات المشتقة كوسيلة للمضاربة حيث يقوم المستثمرون بالمضاربة إما على ارتفاع الأسعار أو انخفاضها من خلال عملية مراقبة التغيرات السعرية، فيلجأ المستثمرون إلى بيع أو شراء تلك العقود، إذ تتم هذه العمليات خلال فترة زمنية قصيرة، إذ يكون الغرض من المضاربة هو تحقيق أرباح رأسمالية، فالمضارب لا يرغب في امتلاك الأصل إنما هدفه هو انتهاز الفرصة بتحقيق الربح، فمثلاً من خلال عملية المضاربة على العقود المستقبلية يهدف المستثمرون إلى استغلال الفرصة لتحقيق الأرباح من خلال التغيرات التي تطرأ على أسعار العقود المستقبلية ويلجأ المستثمرون إلى هذه السوق لما توفره من مميزات وهي:

✓ **الرفع المالي (Leverage):** ف شراء عقد مستقبلي قيمته مليون دولار لا يكلف سوى دفع مبلغ لا يتجاوز بضعة آلاف من الدولارات تستخدم كهامش مبدئي، إذ يمكن أن يكون هذا الهامش ضمان خطابي من البنك، أو ورقة مالية تودع لدى السمسار عكس ما يحدث في السوق الحاضر والتي تتطلب فيها عملية الشراء تغطية جزء كبير من قيمة الصفقة.

✓ **سهولة إبرام الصفقات:** فالمستثمر الذي يتوقع ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض أسعار الأصول المالية كالسندات، قد يصعب عليه بيعها في السوق الحاضر، ولكن في المقابل بإمكانه أخذ مركز قصير على عقد مستقبلي على تلك السندات بسهولة، كما يمكنه التخلص من ذلك بسهولة وذلك باتخاذ مركز مضاد على عقد مماثل.

و. **انخفاض التكاليف:** تعد تكاليف المعاملات في سوق المعاملات الآجلة أقل مقارنة بتكلفة المعاملات في السوق الحاضرة.

ز. **تيسير وتنشيط التعامل على الأصول محل التعاقد:** يتميز التعامل في بورصات المشتقات المالية بانخفاض تكلفة المعاملات إلى مستوى يستحيل على البورصات الحاضرة أن تتنافسها فيه. وهذا الانخفاض له أثره على سيولة البورصة، حيث تصبح البورصة أكثر كفاءة، مما يتيح فرصة أفضل لإبرام الصفقة بسعر مقارب للسعر العادل.

وأيضاً يساهم التعامل بعقود المشتقات المالية في تنشيط بورصة الأصل المتعاقد عليه، وذلك بزيادة حجم التداول عليه^{٢٢}.

^{١٩} برودي نعيمة، مرجع سابق، ص 47.

^{٢٠} Srivastava, Sandeep "Informational Content of Trading Volume And Open Interest – An Empirical Study of Stock Options Market In India" (2003, December), Electronic Version From <http://www.nseindia.com>.

^{٢١} هندي منير إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٨.

^{٢٢} نفس المرجع، ص ٢٠.

^{٢٣} نفس المرجع، ص ٢١.

ح. سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية: نظرًا لمرونة عقود المشتقات المالية وسيولتها الجيدة، فهذا يجعلها أكثر جاذبية في تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية.^{٢٣}

ط. تحقيق سمة الكمال للبورصة: يتحقق الكمال للبورصة لو أنه وفر للمتعاملين كافة الأصول المالية التي تتناسب مع أهدافهم ورغباتهم، سواء من حيث العائد أو المخاطرة. وبالرغم من كون الكمال على الصورة السابقة أمر يستحيل تحقيقه، فإن عقود المشتقات المالية أصبح من الممكن الاعتماد عليها في تكوين توليفات (تشكيلات) من عقود المشتقات المالية وأوراق مالية متداولة في البورصة الحاضرة، في ظلها يتحقق للمستثمر مستويات فريدة من العائد والمخاطرة. لا تحققها أي ورقة مالية متداولة في البورصة الحاضرة.^{٢٤}

٥- الانتقادات الموجهة للمشتقات المالية: بالرغم من نجاح أسواق المشتقات المالية وانتشارها خلال العقود الماضية إلا أنه يتم توجيه العديد من الانتقادات لاستخدامها. ومن أهم هذه الانتقادات مايلي^{٢٥}:

إن المشتقات المالية ليس لها قيمة اقتصادية، فالمشتقات المالية لا تخول حاملها ملكية أصول اقتصادية، كما لا يسهم في جلب المدخرات التي تعتمد عليها الشركات المساهمة في تمويل اقتراحاتها الاستثمارية كالأسهم والسندات. تعتبر أسواق المشتقات في الأساس أسواقًا للمضاربة، حيث لأن ارتفاع نسبة الرفع المالي جعلت مزايا أسواق المشتقات قاصرة على المضاربين وعلى المستثمرين المحافظين الذين يرغبون في تغطية مراكزهم الاستثمارية. إضافة إلى ربح طرف في المشتقات هو خسارة للطرف الآخر. ولعل أهم ما يميز بين المشتقات والمقامرة بالإضافة إلى بعض الأفراد الآخرين بطريقة غير مباشرة، بينما تمتد الفائدة من استخدام المشتقات المالية لتطال المؤسسات والأفراد غير المشاركين في التعامل بالمشتقات المالية.

لقد أدى التعامل بالمشتقات المالية في العقود الآجلة الأخيرة إلى إفلاس الكثير من المؤسسات المالية الكبيرة، وكذلك في إلحاق خسائر ضخمة في المؤسسات المالية، والشركات، صناديق الاستثمار، المؤسسات الحكومية. ولعل السبب يعود إلى المبالغة أو عدم المعرفة بتداول المشتقات أو لغياب الرقابة على تداول المشتقات المالية حدث في الأزمة الحالية.

٦- مخاطر استخدام عقود المشتقات المالية: بالرغم من أن التعامل في أدوات المشتقات المالية، يستهدف الحد من المخاطر الناتجة عن تقلبات في معدلات العائد وأسعار الصرف وأسعار السلع، إلا أنها في حد ذاتها هي أدوات مولدة للمخاطر تؤدي في بعض الأحيان إلى خسائر هائلة وغير محتملة وهذا في حالة ما أسيء استعمالها أو نتيجة لجهل بتعقيدها، ومنه فهناك مجموعة من المخاطر المحيطة بالتعامل بعقود المشتقات المالية والتي لا بد من أخذها بعين الاعتبار، والمتمثلة فيما يلي^{٢٦}:

- **المخاطر الائتمانية "Credit Risk"**: هي المخاطر المتمثلة في الخسائر الناتجة عن نكوث أحد الأطراف عن الوفاء بالتزاماته الناشئة عن أحد عقود المشتقات المالية. ويعتبر هذا النوع من المخاطر أكثر انتشارًا في البورصات غير المنظمة مقارنة بالبورصات المنظمة، الأمر الذي يقتضي اهتمام المتعاملين في البورصات غير المنظمة بتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف التي يتم التعامل معها. هذا ويطلب عدد كبير من البنوك المركزية في المرحلة الحالية، البنوك الخاضعة لها،

^{٢٣} هندي منير ابراهيم، مرجع سابق، ص ٢٢.

^{٢٤} نفس المرجع، ص ٢٣-٢٤.

^{٢٥} مؤيد عبد الرحمن الدوري و سعيد جمعة عقل، ادارة المشتقات المالية، اثره للنشر و التوزيع، الاردن ط١، ٢٠١٢، ص ص ٣٦-٣٧.

^{٢٦} رضوان سمير عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص ٣٣١-٣٣٣.

بتقديم تقارير تتعلق بأنشطتها المالية في الاسواق المشتقات، باعتبار ان ذلك يمثل امتدادا لدورها الرقابي. كما تقوم بعض البنوك بتكوين مخصصات لمواجهة الخسائر الناتجة عن عدم سداد بعض العملاء للقروض الممنوحة لهم لتمويل التعامل في المشتقات.^{٢٧}

- **مخاطر السيولة:** هذه المخاطر تتحقق عند عدم تمكن البائع من الحصول على ثمن الأوراق المالية محل التعاقد في موعدها مما قد يضطره إلى الاقتراض أو تسبيل بعض أصوله حتى يتمكن من مقابلة التزاماته اتجاه الغير .وكذلك يتعرض المشتري لذات المخاطر عند قيامه بالوفاء بثمن الأوراق المالية التي تعاقد على شرائها دون أن يتمكن من حيازة الأوراق المالية المتعاقد عليها في موعدها .في هذه الحالة أيضًا قد يضطر إلى اقتراض الأوراق المالية محل التعاقد أو الدخول في عقد جديد.

- **مخاطر الإحلال:** هذه المخاطر لا تتعلق بإخفاق أحد الأطراف في الوفاء بالتزاماته خلال فترة التسوية، وإنما بعدم قدرته على الوفاء بهذا الالتزام مطلقاً، وهو الأمر الذي يضطر معه الطرف الآخر إلى الدخول في عقد جديد حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير مع تحمله لخسائر جسيمة والتي تتمثل في الفرق بين سعر التعاقد وسعر الأوراق المالية المتعاقد عليها في البورصة الحاضرة.

- **المخاطر التشغيلية (المخاطر الرقابية):** يقصد بها المخاطر الناجمة عن ضعف نظم الإشراف و الرقابة الداخلية على العاملين في البنوك و غيرها من المؤسسات المتعاملة في سوق المشتقات، وكذا المخاطر الناتجة عن عدم سلامة السياسات الخاصة بالإدارة.^{٢٨}

- وتنشأ المخاطر التشغيلية من خلال عمليات المقاصة والتسوية نتيجة عدم كفاءة نظم المعلومات أو الرقابة الداخلية، والإخفاق في إجراء عمليات المقاصة والتسوية بكفاءة عالية الأمر الذي يترتب عليه خسائر للمشاركين في البورصة لم يكن في وسع أحد التنبؤ بها نتيجة التأخير في التسوية أو الأخطاء أو الغش.

- **المخاطر القانونية "Legal Risk":** ترتبط هذه المخاطر بالخسائر الراجعة لتصرف قانوني أو تنظيمي، يبطل صلاحية العقد أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو الطرف المقابل له وفقاً لشروط العقد أو ترتيبات التصفية ذات الصلة.^{٢٩} كما ترجع هذه المخاطر إلى كون هذه العقود ليست ملزمة قانونياً في حالة عقود الخيارات، وبمعنى آخر ليس لها قوة التنفيذ وتصبح عملية الالتزام أكثر صعوبة إذا كانت العقود دولية.

- **المخاطر السوقية "Market Risk":** كل تغير في حركة الأسعار في البورصة الحاضرة يقترن بتغير مماثل في بورصات عقود المشتقات المالية باستثناء الفوارق الطفيفة في الأسعار الناتجة عن حساسية البورصة، وهذا يؤدي إلى إضعاف المركز المالي للشركة والناشئ عن مركزها في المشتقات.^{٣٠}

ويزيد احتمال التعرض لمخاطر السوق كلما كان هناك احتكارية من صانعي السوق، حيث يقومون بعمليات الشراء والبيع على نطاق واسع، ولذلك يمكنهم التأثير بدرجة أكبر على أسعار الأوراق المالية وعلى توقعات المتعاملين بشأن الاتجاهات المستقبلية لهذه الأسعار، الأمر الذي قد يفضي إلى تقلب أسعار بعض تلك الأوراق بشكل حاد. ومما يزيد من هذه

^{٢٧} مؤيد عبد الرحمن الدوري و سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص ٣٩.

^{٢٨} نفس المرجع، ص ٣٩.

^{٢٩} نفس المرجع، ص ٤٠.

^{٣٠} رضوان سمير عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٣٣١-٣٣٣.

المخاطر ترابط الأسواق المالية بدرجة كبيرة، وسهولة انتقال المخاطر من سوق مالية معينة إلى الأسواق المالية الأخرى (أزمة المكسيك ١٩٩٤ دليل عن ذلك).^{٣١}

- **المخاطر التنظيمية:** يتمثل هذا النوع من المخاطر بالخسائر الناجمة عن غياب توثيق العقد وغياب الرقابة الداخلية لمنع المشاكل الناجمة عن القصور المنظم في إبرام وتنفيذ العقد أو تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.^{٣٢}

بالرغم من الحلول التي أنت بها المشتقات المالية التقليدية، والتي ساهمت في تسيير الامثل للمخاطر المالية التي تواجه الاستثمارات في الأسواق المالية العالمية، الا ان لهذه الوسيلة جانب مظلم أظهرت مدى خطورته أزمة سبرايم ٢٠٠٧ وتداعياتها.

ولكن الدور التي تلعبه الابتكارات المالية من مشتقات مالية جلي في تسيير امثل والتحوط من تقلبات أسعار المواد الأولية بما في ذلك أسعار برميل النفط، مما يساعد بشكل كبير الى إعادة الاستقرار الى أسعار البترول المتذبذبة والتأثير الإيجابي على التوجه العام لها، وهذا ماسيتم تناوله بشيء من التفصيل في العنصر الموالي، والذي خصص لدراسة سبل التحوط من تقلبات أسعار البترول باللجوء الى الأسواق الآجلة.

ثالثا: تقلبات أسعار النفط ووسائل التحوط في الأسواق الآجلة «Marché à terme»

١. **التقلبات في أسعار البترول:** إذا قمنا بتحليل إحصائي طويل المدى، سنلاحظ بوضوح اختلال بين متوسط نمو الطلب على البترول (croissance moyenne de la demande) والمقدر ب ٠.٩٦٢ ٪ مقابل متوسط نمو العرض المقدر ب ١.٠١٤ ٪، بالإضافة إلى توجه تصاعدي في أسعار برميل البترول بنسبة +٦.٠٦٧ ٪ بمتوسط سنوي خلال الثلاثين سنة الماضية).^{٣٣}

بحيث وصل سعر البرنت إلى ٢٨.٤ دولار في ٢٠٠٠، أما سنة ٢٠٠١ انخفض ليصل إلى ٢٤.٥ دولار، كما شهد توجه تصاعدي ليصل إلى مستوى ٣٨.٣ دولار سنة ٢٠٠٤ وإلى ٥٤,٤ دولار في ٢٠٠٥ ومن ثم إلى ٦٥,٢ دولار في ٢٠٠٦، وليصل إلى أعلى مستوى له سنة ٢٠١٢ بما يساوي ١١١,٦ دولار*، ولكن سرعان ما تهاوت أسعار البترول لتصل إلى ٥٢,٨٧ دولار سنة ٢٠١٥ لتضع العديد من الدول ذات الاقتصاد الريعي في وضع حرج (على غرار الجزائر التي سجلت الميزانية والخزينة عجز قدر ب ٥٣.٨ مليار دولار سنة ٢٠١٦)، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (١): أسعار البرنت ببورصة لندن الفترة الممتدة (١٩٧٨-٢٠١٢)

^{٣١} مؤيد عبد الرحمن الدوري و سعيد جمعة عقل، مرجع سابق ص ٣٨.
^{٣٢} رضوان سمير عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٣٩.

```
ERROR: syntaxerror
OFFENDING COMMAND: --nostringval--
```

```
STACK:
```

```
1007
10370
10
```

مركز البحث للفكر الاقتصادي

المؤتمر الدولي العلمي حول:

" أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول "

خلال الفترة: ١٨-٢١ ديسمبر ٢٠١٧م

عمان-الأردن

مداخلة من إعداد:

الباحث الأول	الباحث الثاني	الباحث الثالث
اللقب والاسم: لبصير إسلام الرتبة الأكاديمية: طالب دكتوراه في علوم التسيير الوظيفة: أستاذ مؤقت بجامعة الجزائر ٣ مكان الممارسة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الهاتف: ٠٥٥٧-١٠-٠٤-٤٨ البريد الإلكتروني: islamooe19@hotmail.com	اللقب والاسم: رحيم عبد الرحيم الرتبة الأكاديمية: طالب دكتوراه في علوم التسيير الوظيفة: أستاذ مؤقت بجامعة الجزائر ٣ مكان الممارسة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر ٣ الهاتف: 0560-13-67-29 البريد الإلكتروني: rahim-gf@mail.com	الاسم و اللقب: أ.د/ ضحاك نجية الوظيفة: أستاذة محاضر "أ" مكان الممارسة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر ٣ الهاتف: ٠٥٥٤-٨٣-٣٣-٣٤ البريد الإلكتروني: dahanadj@yahoo.com
معلومات المداخلة		
محور المداخلة	المحور الثاني: أثر تقلب أسعار النفط على اقتصاديات الدول.	
عنوان المداخلة	تأثير أزمة انخفاض أسعار النفط لسنة ٢٠١٤ على السياسة النقدية الجزائرية	

الملخص:

عرفت الجزائر وهي دولة منتجة ومصدرة للنفط مثلها مثل باقي الدول، أزمة حادة تمثلت في انخفاض أسعار النفط وهذا خلال سنة ٢٠١٤، ولقد أدى هذا الانخفاض إلى تدهور قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية وارتفاع في أسعار الفائدة نتيجة السياسة النقدية الانكماشية التي ينتهجها البنك المركزي الجزائري في محاولة منه للحفاظ على استقرار الكتلة النقدية وحماية العملة الوطنية من الخروج إلى الخارج بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتشجيع الإنتاج المحلي، كما يعمل على الحد من التضخم وارتفاع الأسعار خاصة في ظل نقص الكمية المعروضة من السلع نتيجة تقليص حجم الواردات.

الكلمات المفتاحية:

الأزمة، السياسة النقدية، ، أزمة انخفاض أسعار النفط 2014 .

Résumé :

L'Algérie en tant que producteur et exportateur de pétrole a connu ainsi que d'autres pays, une crise de baisse des prix du pétrole au cours de l'année 2014, et parmi les conséquences de cette crise : la détérioration de la valeur de la monnaie locale par rapport à la monnaie étrangère (devise), et la hausse des taux d'intérêt des banques à la suite de la politique monétaire restrictive menée par la Banque Centrale d'Algérie. Celui-ci a tenté de maintenir la stabilité de la masse monétaire et d'empêcher la monnaie nationale d'aller à l'étranger en encourageant la production locale, et encourager les investissements étrangers en Algérie. Aussi, il travaille également pour réduire le taux d'inflation et la hausse des prix en limitant les importations.

Mot Clés :

La Crise, La politique Monétaire, Crise de baisse des prix du pétrole en 2014.

مقدمة:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد على المداخل من المحروقات بنسبة كبيرة، وهذا ما يجعل مصيرها مرتبط بتغيرات أسعار النفط كغيرها من الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا كبيرا قابله تسجيل فائض كبير في احتياطي الصرف، جراء ارتفاع أسعار النفط وهذا قبل سنة ٢٠١٤، أين شهد العالم تحولات اقتصادية جديدة نتيجة انهيار أسعار النفط وبلوغها أدنى مستوياتها.

لاشك أن انهيار أسعار النفط أثر وبشكل كبير على الاقتصاد والوطني وعلى السياسة النقدية التي يجسدها البنك المركزي في إطار تطبيق سياسة الدولة، وهذا في محاولة له لخلق التوازن والاستقرار النقدي في ظل العجز الذي تشهده ميزانية الدولة وانخفاض احتياطي الصرف.

وعليه فقد تبلورت لدينا الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

ما مدى تأثير انهيار أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر

الأسئلة الفرعية:

وتتدرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الأزمة؟ وما هي أنواعها وخصائصها ؟
- ما مفهوم السياسة النقدية؟ و ما هي أدواتها ووسائلها؟
- ما هي أسباب تراجع أسعار النفط لسنة ٢٠١٤؟ وكيف أثر ذلك على السياسة النقدية ؟
- و من أجل الإجابة على هذه الأسئلة تم صياغة فرضية واحدة :

تعتبر الأزمة الاقتصادية بشكلها العام عن التدهور المفاجئ في الوضع الاقتصادي والتوقعات الاقتصادية، مما يحتم على الدولة الجزائرية أن تستعمل بعض السياسات للحد من خطورة الأزمة، ومن بينها السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي في سبيل تحقيق التوازن في الأسواق، ولاشك أن هذه السياسة تتأثر بتغيرات أسعار النفط

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال التغيرات الاقتصادية الحاصلة، ومحاولة معرفة أسباب تدهور أسعار النفط ونتائجها على الاقتصاد الوطني، ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة من أجل الحد من خطورة هذه الأزمة، من خلال معرفة تأثيراتها على السياسة النقدية و قيمة العملة الوطنية

تقسيمات الدراسة:

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع و الإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية و التحقق من صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى كما يلي:

١- ماهية الأزمة

٢- ماهية السياسة النقدية

٣- انعكاسات تراجع أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر

١- ماهية الأزمة.

١-١ تعريف الأزمة:

الأزمة لغة :

هي الضيق والشدة، وهي أيضا مرحلة في العمل تضارب فيها العوامل المعارضة أشد ما يكون التضارب، ويعرف قاموس وستر الأزمة بأنها نقطة تحول يحدث عنها تغير إلى الأفضل أو الأسوأ أو هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب، وكلمة أزمة باللغة العربية تفهم عن حدث عصيب يهدد كيان وجود الفرد أو المنظمة أو الدولة.

مفهومها في اللغة الانجليزية هو الذي يشير إلى تغير نحو الأسوأ أو الأفضل فيما يدل معناها في اللغة الصينية على الفرصة والخطر^١.

أما اصطلاحا فهي كالتالي :

- الأزمة ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المنظمة أو المجتمع وغالبا ما ينتج عنه تغيير كبير.
- الأزمة حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.
- الأزمة هي موقف حرج أو وضعية غير مستقر تنتظر حدوث تغير حاسم يقلب الأوضاع.

^١ علي بن هلهول الرويلي، الأزمات تعريفها - أبعادها - أسبابها، حلقة علمية خاصة بمنسوبي وزارة الخارجية، كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١١، ص ٢.

١-٢ مراحل نشوء الأزمة:

مرحلة الإنذار المبكر: وهي مؤشرات ودلالات تنتج عن الأزمة تشير إلى قرب وقوعها.

مرحلة النشوء والتبلور: وهي المرحلة التي تظهر فيها الأزمة وتتضح معالمها.

مرحلة تطور الأزمة وانتشارها: وهي مرحلة نحو الأزمة وتصاعدها وبداية انتشارها.

مرحلة الانفجار: وهي مرحلة الذروة لدى الأزمة حيث تبلغ شدتها.

مرحلة التثبيت: وهي المرحلة التي ترسخ فيها الأزمة وتستكمل عناصرها التي تهدد الأمن والاستقرار.

مرحلة إيجاد الحلول: وهي المرحلة الأخيرة والتي يتم فيها البحث عن الحلول للخروج من الأزمة أو التقليل من آثارها.

ولقد قسم محمد فتحي في كتابه الخروج من المأزق فن إدارة الأزمات مراحل نشوء الأزمة إلى خمسة مراحل هي^١:

مرحلة ميلاد الأزمة: وهي المرحلة التي يظهر فيها إحساس غامض بوجود شيء ما يلوح في الأفق وهذا الإحساس ينذر بخطر غير محدد المعالم أو المدى الذي سيصل إليه الأوضاع.

مرحلة نمو واتساع الأزمة: وفي هذه المرحلة تبدأ الأزمة بالنمو عندما لم يتم السيطرة عليها في المرحلة الأولى حيث تستمد قوة نموها من عوامل داخلية وخارجية عندها تظهر الأزمة للعيان ولا يمكن إنكارها أو تجاهلها.

مرحلة قمة نضج الأزمة: وهي المرحلة الخطيرة التي تصل فيها الأزمة إلى أقصى قوتها وعنفها ويصعب السيطرة عليها ويبدأ التدمير والخسائر حتى تتحسر الأزمة وتنتهي.

مرحلة انحسار وتقلص الأزمة: حيث تبدأ الأزمة في الانحسار والتقلص نتيجة لمجابهتها والاصطدام معها وفق خططات مدروسة تستمر في التعامل معها حتى تصل بها إلى الاستقرار و الحصر.

مرحلة اختفاء الأزمة: تتلاشى في هذه المرحلة وتختفي عن السطح ويختفي ذكرها إلا وجودها كسابقة تاريخية يمكن الاستفادة من دروسها.

^١ - محمد فتحي، الخروج من المأزق ... فن إدارة الأزمات، دار النشر الإسلامية ، القاهرة، ٢٠٠٢.

١-٣ أنواع وتصنيف الأزمات:

١-٣-١ من حيث المضمون والمجال :

- أزمة سياسية.
- أزمة اقتصادية.
- أزمة اجتماعية.
- أزمة اجتماعية.
- أزمة بيئية.

١-٣-٢ من حيث النطاق الجغرافي :

- أزمة محلية داخل الدولة
- أزمة قومية .
- أزمة وطنية
- أزمة إقليمية .
- أزمة دولية.

١-٣-٣ من حيث المعيار الزمني:

- أزمة مفاجأة
- أزمة بطيئة
- أزمة طويلة الأجل.

١-٣-٤ من حيث العمق:

- أزمات سطحية غير عميقة وهاشية التأثير.
- أزمة عميقة وجوهرية هيكلية التأثير.

١-٣-٥ الأزمة من حيث الشدة

- أزمة شديدة للغاية تهدد الكيان .

- أزمة متوسطة الشدة تؤدي إلى احتمال التدهور
- أزمة خفيفة يتوفر لها الوقت المتاح والبدائل المختلفة لعلاجها وتكون تحت السيطرة ومحدودة.

١-٤ خصائص الأزمة:

- المفاجأة
- قلة الوقت .
- الإرباك في صناعة القرار .
- عدم وفرة المعلومات .
- عدم توتر الإمكانيات .
- التوتر والإحساس بالخطر .

II- ماهية السياسة النقدية

فيما يلي سيتم التطرق إلى مفهوم السياسة النقدية، وأهدافها المتعددة، بالإضافة إلى أنواعها وأدواتها.

١-٢ - مفهوم السياسة النقدية:

في السابق كانت الدول هي من تصنع الأموال، والبنوك المركزية تعتمد مباشرة على السلطة السياسية. وكانت البنوك المركزية تستخدم أدوات السلطة للسيطرة على المعروض النقدي.

أما اليوم فالبنوك المركزية أصبحت مستقلة تماما عن السلطة السياسية، وأصبحت السياسة النقدية تأخذ شكلا يعتمد على تعديل وتنظيم النقود، حيث الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية تعمل على تحديد السيولة النقدية وخلق الائتمان المصرفي.¹

تعرف السياسة النقدية على أنها الوسيلة التي من خلالها تبحث الدولة عن ضبط حجم و شروط تداول النقود²

كما يمكن القول أن السياسة النقدية تشمل جميع الإجراءات التي تؤثر على مستويات النشاط والأسعار من خلال قيمة وكمية العملة، أو بعبارة أخرى، هي الأداة التي من خلالها يمكن التحكم في كمية النقود المعروضة، وتكون عادة من طرف البنك المركزي، من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة.³

¹ Lionel Artige, "la politique Monétaire" , HEC- Université de Liège, Belgique, 2010, p 02

² Berrebeh Jalel, "Economie Monétaire" , Institut Supérieur de Gestion de Tunis, 2015, p 52

³ Naima Fadil et autres, , "la politique Monétaire" COPE Rabat, Maroc, 2009, p03

٢-٢ أهداف السياسة النقدية:

تعمل السياسة النقدية على تحقيق جملة من الأهداف يمكن تقسيمها إلى:^٢

٢-٢-١ الهدف العام:

يتمثل الهدف العام للسياسة النقدية في تكييف كمية النقود المعروضة للنظام البنكي مع العملاء الاقتصاديين للحصول على أنشطة قصيرة وطويلة المدى متوازنة، التي من شأنها أن تؤدي إلى نمو بدون تضخم وغني بمناصب التشغيل.

٢-٢-٢ الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية:

- ضمان التوازن الاقتصادي الداخلي: حيث يجب على السياسة النقدية العمل على ضمان النمو المتوازن، ولهذا يجب عليها أن تضع تحت تصرف الاقتصاد كمية من النقود ليست بكثيرة وليست بقليلة أي متوازنة.
- ضمان الاستقرار النقدي الخارجي: السياسة النقدية تعمل على تحديد سعر الصرف المحلي مقارنة بالعملات الأجنبية، وبهذا تحرص على عدم اختلال الاستقرار النقدي الخارجي .

٢-٢-٣ الأهداف الثانوية للسياسة النقدية:

وتنقسم بدورها إلى أهداف نهائية وأهداف وسيطة.

أ- الأهداف النهائية

- الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل والقضاء على البطالة

- استقرار الأسعار

- النمو الاقتصادي

- دعم السياسة الاقتصادية للدولة^٣

ب- الأهداف الوسيطة:

⁴ loc. cit, p 03

^٣- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ط١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ١١٤

- الحد من التضخم

- حماية الاستقرار الخارجي وهذا بتحديد سعر الصرف المناسب

- تحسين سير الأسواق.

٢-٣ أنواع السياسات النقدية

تأخذ السياسة النقدية اتجاهين، حيث تتجه نحو الانكماش أو التوسع، وهذا حسب نوع الأزمة وطبيعتها، حيث

تعمل على معالجتها وتتمثل هذه الأنواع في: ^١

٢-٣-١ السياسة النقدية الانكماشية :

يقوم البنك المركزي بانتهاج هذه السياسة في حالة التضخم والارتفاع المفرط للأسعار، وهذا بتقليص حجم النقود المتداولة في السوق وتقييد الائتمان، والعمل على رفع معدلات الفائدة، وهذا ما يمكنه من الحد من التضخم.

٢-٣-٢ السياسة النقدية التوسعية:

يقوم البنك المركزي باعتماد هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي، حيث يعمل على تسريع نمو الكتلة النقدية، عن طريق تشجيع الائتمان وهذا بخفض معدلات الفائدة، مما يؤدي إلى الرفع من حجم الاستثمارات.

وتعتبر هذه السياسة في المنظور الكينزي على أنها وسيلة مصاحبة للسياسة المالية، حيث تم اعتمادها من طرف العديد من البنوك المركزية منذ أزمة ٢٠٠٨ أين كان معدلات الفائدة منخفضة وقريبة من الصفر.

٢-٤ أدوات السياسة النقدية:

من أجل توفير الكمية المناسبة من النقود في الاقتصاد، تسعى البنوك المركزية عبر أدوات السياسة النقدية لتوجيه النسب والمعدلات المتوقعة، حيث عمل على التأثير في سيولة البنوك التجارية، من خلا مجموعة من وسائل التدخل التي يمكن تصنيفها إلى:

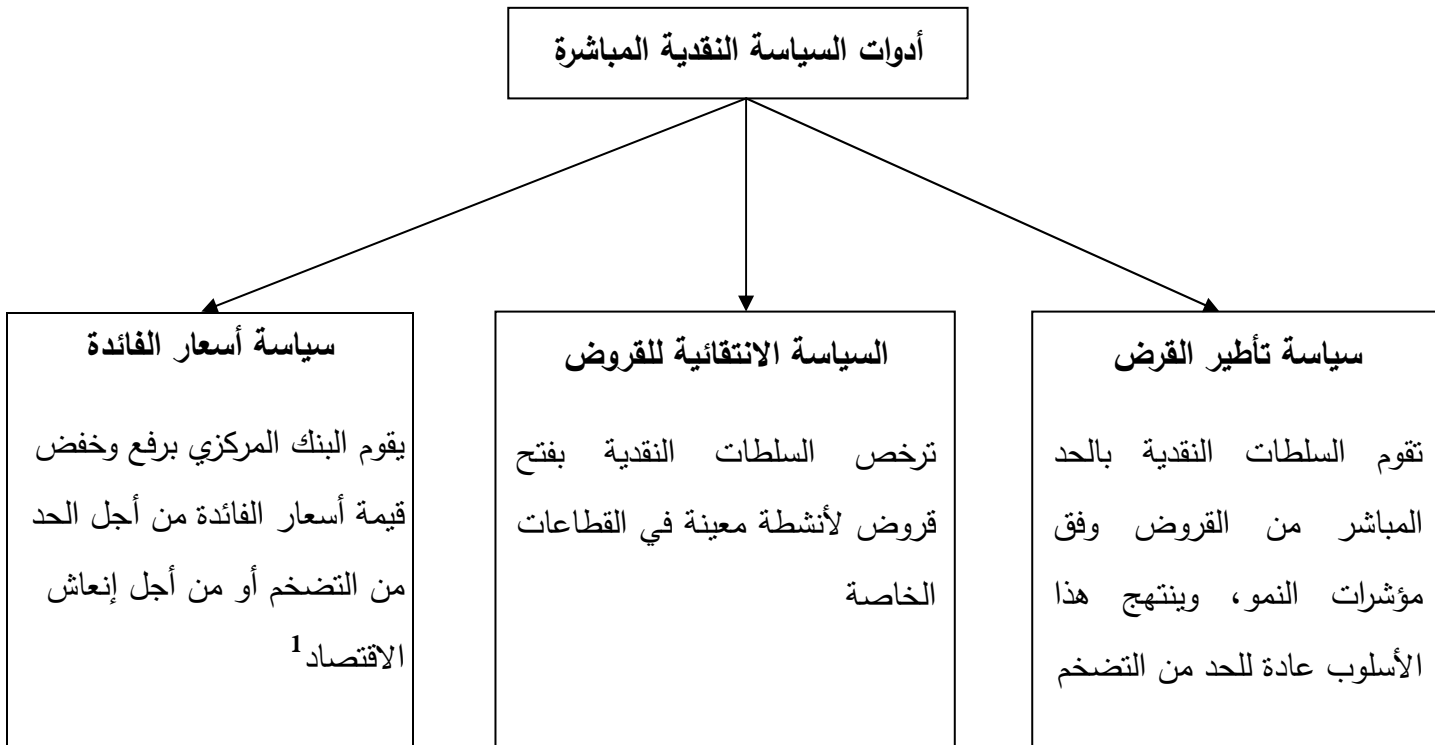
٢-٤-١ أدوات مباشرة

^١ - ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠٠٣، ص ٠٤

يستخدمها البنك المركزي من أجل التأثير على الائتمان وتوجيه القروض نحو أغراض الاقتصادية معينة. كما يمكن الإشارة إلى أن هذا النوع من الأدوات يتم استخدامه في الدول النامية عادة بسبب ضعف نمو أسواقها المالية بالإضافة ضعف هيكلتها المصرفية .

ويمكن تلخيص الأدوات المباشرة للسياسة النقدية من خلال الشكل التالي:

الشكل ١ : أدوات السياسة النقدية المباشرة:



المصدر: Naima Fadil et autres ,Op. Cit, p 04

كانت هذه الأدوات تستخدم وبشكل مستمر طوال الفترة الممتدة بين ١٩٧٣ و ١٩٩١، لكن سرعان ما تم التخلي عنها سنة ١٩٩١ نظرا للنتائج والعواقب الضارة التي ولدتها في كثير من الأحيان.

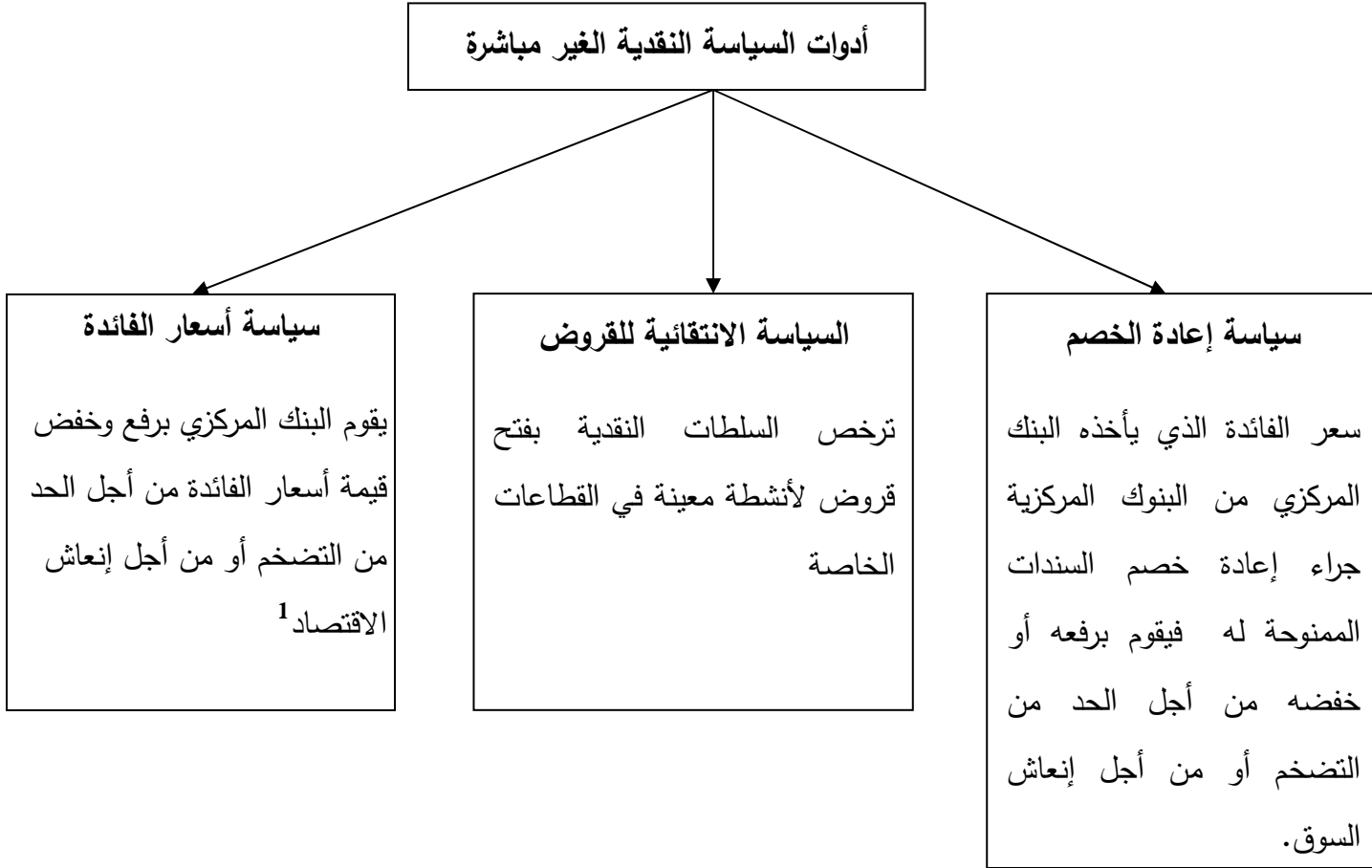
٢-٤-٢ أدوات غير مباشرة

يتم من خلالها التأثير على كمية الائتمان المصرفي بواسطة البنك المركزي، حيث تقوم السياسة النقدية بالتأثير على نشاط الاقتصاد بطريقة توسعية أو انكماشية

^١ -حسين محمد سمحان وآخرون، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

ويمكن تلخيص الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية من خلال الشكل التالي:

الشكل 0٢: أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة:



المصدر: Naima Fadil et autres ,Op. Cit, p 04

III- انعكاسات تراجع أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر.

٣-١ أسباب تراجع أسعار النفط سنة ٢٠١٤

في النصف الثاني من سنة ٢٠١٤ انخفضت أسعار النفط بنسبة تفوق ٥٠%، وهذا ما أثر سلبا على الدول المنتجة والمصدرة للنفط، والتي تنتمي إلى منظمة الأوبك، ولاشك أن المحدد الرئيسي لتقلبات أسعار النفط يكمن في العرض والطلب، بالإضافة إلى بعض المحددات الأخرى، مثل سياسة الحكومات والاضطرابات الجيوسياسية

^١ - حسين محمد سمحان وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٦٤

ويمكن تصنيف أسباب هذا التراجع إلى أسباب اقتصادية وأسباب غير اقتصادية نذكرها فيما يلي:^١

٣-١-١ الأسباب الاقتصادية:

وتمثل العوامل الرئيسية التي تأثر على تقلبات أسعار النفط ويمكن حصرها فيما يلي:

أ- العرض والطلب:

تعتبر زيادة العرض التي يقابلها نقص في الطلب أحد أبرز الأسباب لانخفاض أسعار النفط، وهذا خاصة بعد زيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر المستهلك الأكبر للنفط لنسبة الإنتاج من ٢٠٠٨ إلى أواخر ٢٠١٤ بنسبة ٧٠%^٢.

ب- ارتفاع إنتاج النفط الصخري:

أدى ارتفاع إنتاج النفط الصخري في تلك الفترة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى انخفاض في الطلب على النفط وهذا ما أدى إلى انخفاض أسعار النفط.

ج- التطور التكنولوجي:

أدى التطور التكنولوجي الذي يزيد من معدل استخراج النفط في اليوم إلى زيادة احتياط النفط العالمي وهذا ما أدى إلى زيادة العرض وانخفاض في أسعار النفط.

٣-١-٢ الأسباب غير اقتصادية

تمتلك المملكة العربية السعودية أكبر الحصص في إنتاج النفط ضمن منظمة الأوبك، وقد قامت بخفض أسعار النفط الخفيف والثقيل وبيعه بأسعار متدنية، وبررت هذا بكونها تريد كسب عملاء جدد في السوق النفطية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها أكبر مستهلك للنفط والتي عملت على تخفيض أسعار النفط من أجل الحفاظ على مكانتها الاقتصادية وهذا ما أثر سلبا على الدول المصدرة للنفط وتسجيلها عجزا كبيرا في الميزانية وفقدان احتياطي الصرف شيئا فشيئا.

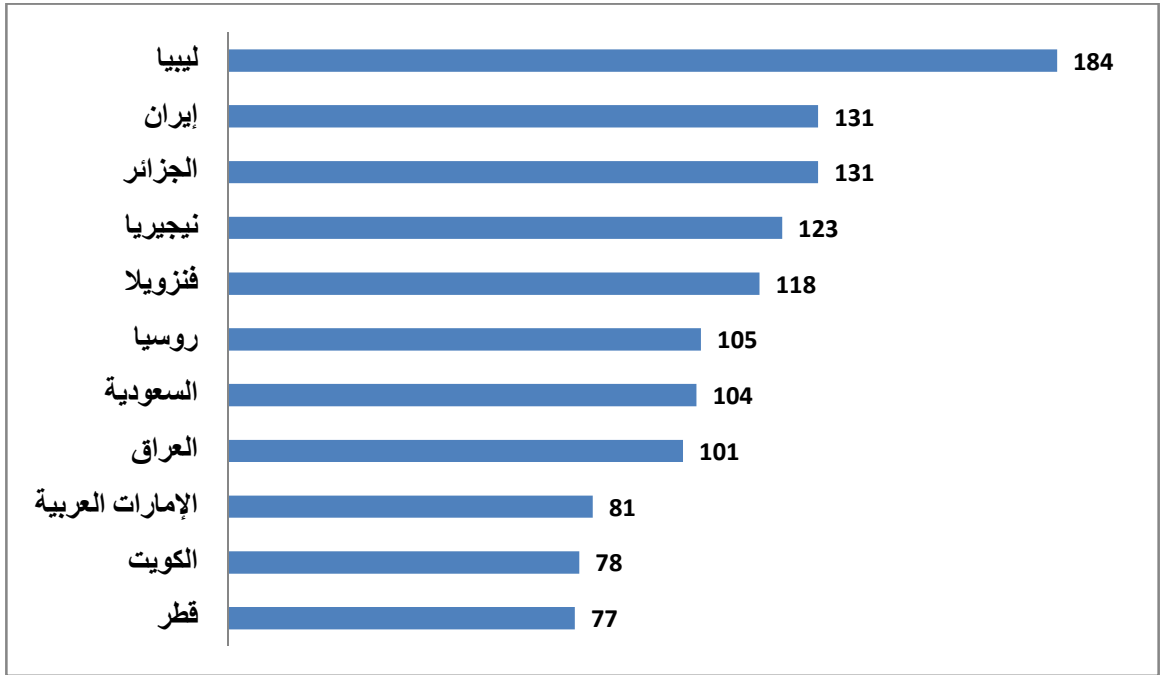
وفيما يلي شكل يوضح القيمة اللازمة لسعر البرميل الواحد من النفط من أجل موازنة الميزانية العامة للدولة

^١ - راهم فريد، بوركاب نبيل، إنهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، جامعة سطيف ١، ٢٠١٥، ص ٣.

^٢ Laura Lorenzetti, What's behind the drop in oil prices? Here's what analysts have to say, OCTOBER 15, 2014, available at: <http://fortune.com/2014/10/15/whats-behind-the-drop-in-oil-prices-heres-what-analysts-have-to-say/>

الشكل ٣ : الأسعار اللازمة لموازنة ميزانيات الدول المصدرة للنفط :

الوحدة (دولار أمريكي \$ للبرميل)



المصدر: راهم فريد، بوركاب نبيل، مرجع سابق، ص ٦٠ بناءً على معطيات صندوق النقد الدولي.

من الملاحظ في الشكل السابق أن ليبيا وإيران والجزائر، هي الدول الأكثر متضررة من انخفاض أسعار المحروقات، حيث تعتمد هذه الدول على إيراداتها من المحروقات بنسبة تفوق ٩٠%، وهذا ما جعلها تتضرر بشدة وتسجيل عجز كبير في الميزانية.

٣-٢ أثر انخفاض أسعار النفط على السياسة النقدية الجزائرية

الجزائر باعتبارها دولة تركز في تحصيل عائداتها على المداخل من المحروقات، عرفت أثناء أزمة انخفاض البترول عدة صعوبات في محاولة التحكم في الأسواق، وخلق التوازن الاقتصادي، وهذا ما جعل هذه الأزمة تؤثر وبشكل كبير على البعض المؤشرات والسياسة النقدية للدولة، وكانت الجزائر أمام حتمية اتخاذ بعض الإجراءات خاصة فيما يخص خفض الاستيراد لتفادي خروج العملة الوطنية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية وتشجيع دخول رؤوس الأموال.

وفيما يلي سنقوم باستعراض بعض المعطيات والمتغيرات التي حدثت إبان هذه الأزمة:

٣-٢-١ تقلبات أسعار النفط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧

جدول ٠١: تغيرات أسعار النفط من ٢٠١٠-٢٠١٧

الوحدة (دولار أمريكي \$ للبرميل)

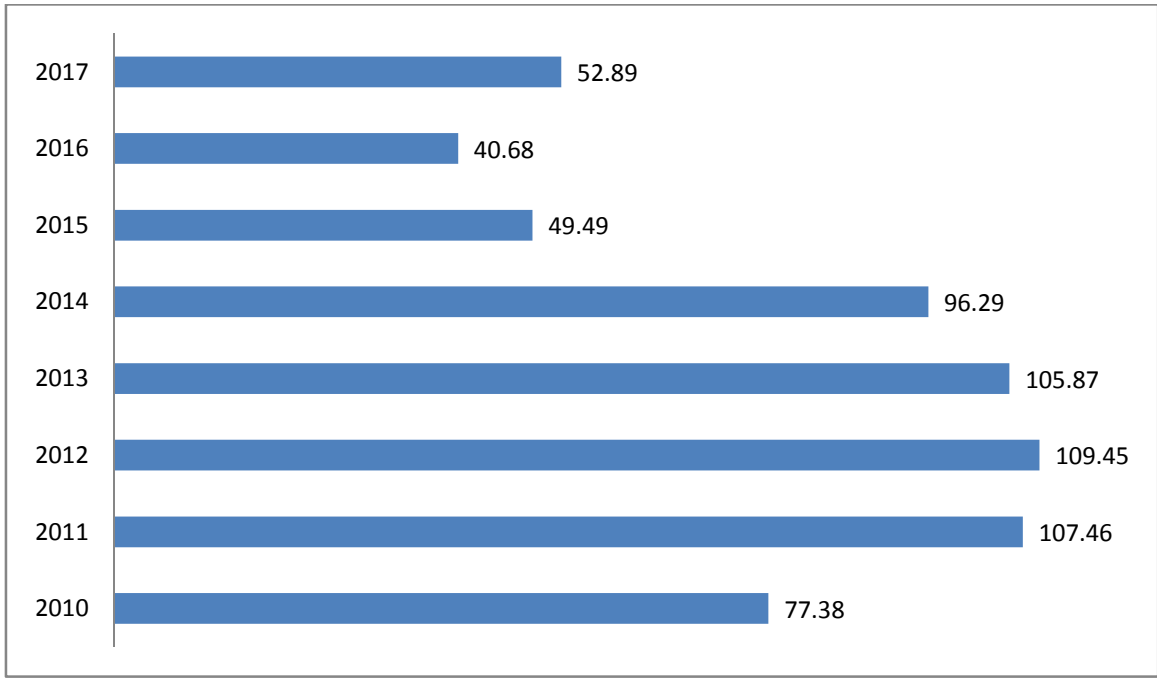
السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الأسعار	٧٧.٣٨	١٠٧.٤٦	١٠٩.٤٥	١٠٥.٨٧	٩٦.٢٦	٤٩.٤٩	٤٠.٦٨	٥٢.٨٩

Source : Average annual OPEC crude oil price from 2010 to 2017 (in U.S. dollars per barrel)

من خلال الجدول يمكن الملاحظة أن بواكر ظهور أزمة انخفاض أسعار النفط بدأت بالظهور منذ سنة ٢٠١٤ وهذا ما سيتم توضيحه في الشكل التالي:

الشكل ٠٤: تغيرات أسعار النفط من ٢٠١٠-٢٠١٧

الوحدة (دولار أمريكي \$ للبرميل)



المصدر: من إعداد الباحث استنادا على معطيات منظمة الأوبك التي توضع تغيرات أسعار النفط بين ٢٠١٧-٢٠١٠

يوضح هذا الشكل التغير الكبير الذي طرأ على أسعار النفط، فبعد أن كان معدل أسعار النفط لسنة ٢٠١٢ يقدر بـ ١٠٩.٤٥ كأقصى معدل وصل إليه سعر النفط، لينخفض هذا السعر سنة ٢٠١٤ بـ ٤٠.٦٨ دولار أمريكي للبرميل الواحد عن القيمة العظمى، وعاد لينخفض في سنة ٢٠١٥ ليصل إلى ٤٩.٤٩ دولار أمريكي للبرميل أي انخفض بمعدل ٥٤% عن القيمة العظمى، وهذا ما يوضح أن فترة الأزمة كانت منذ الفترة الأخيرة من سنة ٢٠١٤ وبداية سنة ٢٠١٥ ليعرف النفط أصغر معدل له سنة ٢٠١٦ بـ ٤٠.٦٨ دولار أمريكي للبرميل ما جعل الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعرف أزمة خانقة جعلتها تحقق عجزا كبيرا في ميزانياتها.

كما يجدر بالإشارة أن سعر النفط اليوم لسنة ٢٠١٧ عرف ارتفاعا محسوسا حيث بلغ سعر البرميل الواحد ٥٠.٣٠ دولار أمريكي للبرميل الواحد.^١

٣-٢-٢ أثر أزمة انخفاض النفط على تغيرات أسعار الفائدة في الجزائر:

انخفاض أسعار النفط في أواخر ٢٠١٤، أدى إلى تغيرات مست السوق الوطني والاقتصاد الجزائري بشكل عام وخاصة فيما يتعلق بأسعار المنتجات، وزيادة معدل التضخم في ظل تدخل الدولة الجزائرية وتقليص حجم

^١ - موقع فوركس، أسعار النفط اليوم (٢٠١٧-٠٤-٠٣)، متاح على الموقع <http://www.fxnewstoday.ae/commodities/oil>، تاريخ الإطلاع ٢٠١٧-٠٤-03.

الاستيراد، وهذا ما انعكس على أداء السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري، أين كان أمام حتمية إحداث التوازن من خلال الرفع من أسعار الفائدة وتقييد الائتمان، وهذا من أجل إحداث توازن والحد من الارتفاع المفرط للأسعار وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول ٠٢: تغيرات معدلات أسعار الفائدة في الجزائر بين ٢٠١٢ و ٢٠١٥

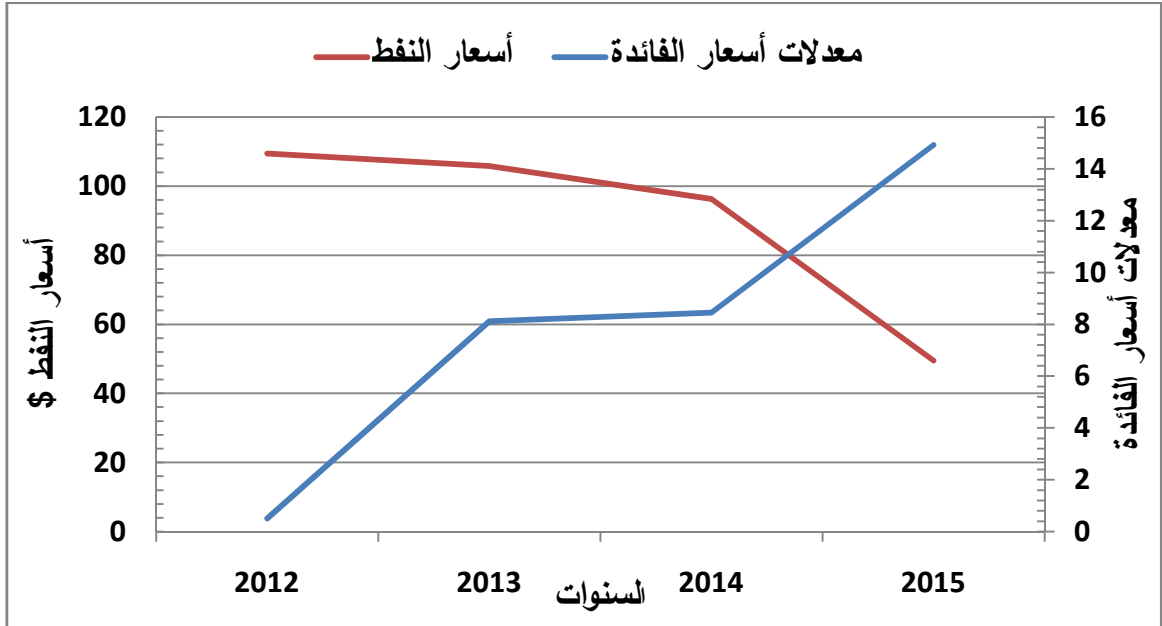
السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
القيمة	٠.٥١	٨.١٢	٨.٤٥	١٤.٩٢

المصدر: موقع أطلس لبيانات العالم، استنادا على معطيات البنك المركزي الجزائري، متاح على الموقع

الجزائر/<http://ar.knoema.com/atlas>، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٤/٠٣

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدلات أسعار الفائدة في الجزائر عرفت ارتفاعا كبيرا بين سنتي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ، وهذا راجع إلى انتهاء البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية من أجل الحد من التضخم الناتج عن مخلفات أزمة انخفاض أسعار النفط.

الشكل ٠٥: تغيرات أسعار النفط مقارنة مع تغيرات أسعار الفائدة في الجزائر بين ٢٠١٢ و ٢٠١٥:



المصدر: من إعداد الباحث استنادا على معطيات الجدول (٠١) والجدول (٠٢)

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة العلاقة العكسية بين تطور أسعار النفط ومعدلات أسعار الفائدة، وهذا ما يفسر تأثير انخفاض أسعار النفط في السياسة النقدية للبنك المركزي والذي يحاول إحداث توازن في السوق

من خلال الرفع من معدلات الفائدة وهذا لكبح التضخم وتعديل الأسعار المرتفعة نتيجة تزايد الطلب مقابل نقص في الكمية المعروضة.

٣-٢-٣ أثر أزمة انخفاض النفط على تغيرات أسعار الصرف في الجزائر:

لاشك أن السياسة التي انتهجتها الجزائر والمتمثلة أساسا في خفض فاتورة الاستيراد للحفاظ على استقرار العملة الوطنية جراء أزمة انخفاض أسعار النفط أثرت بشكل كبير على قيمة العملة الوطنية، وهذا ما جعل البنك المركزي يسعى إلى خفض قيمة العملة المحلية مقابل قيمة العملة الأجنبية من أجل كبح خروج رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، واستهلاك المنتج الجزائري على وجه الخصوص.

ويوضح هذا الجدول تقلبات أسعار العملة المحلية مقابل العاملة الأجنبية.

جدول ٠٣: متوسط سعر الدينار الجزائري مقابل اليورو (€) والدولار الأمريكي (\$) بين الفترة ٢٠١٢ و ٢٠١٦

الوحدة (دج)

السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
متوسط قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي DA/\$	٧٧.٥٥	٧٩.٣٨	٨٠.٥٦	١٠٠.٤٦	١٠٩.٤٧
متوسط قيمة الدينار الجزائري مقابل اليورو DA/€	١٠٢.١٦	١٠٥.٤٤	١٠٦.٩١	١١١.٤٤	١٢١.١٨

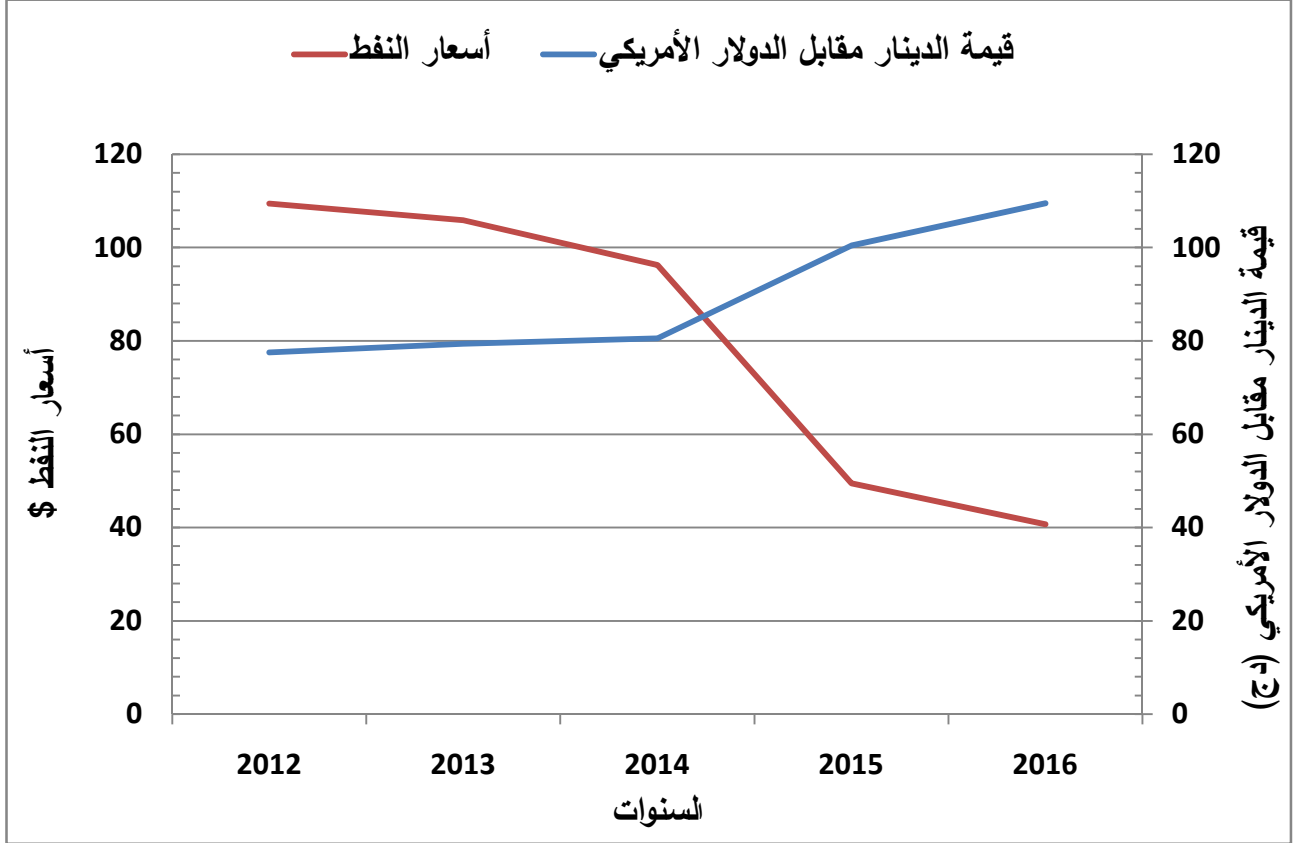
المصدر: البنك المركزي الجزائري

يتضح من خلال هذا الجدول الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل العملة الأجنبية، وهذا راجع لسياسة البنك المركزي الجزائري في محاولة منه لحماية العملة الوطنية من الخروج إلى الخارج، مقابل تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي واليورو خاصة في سنتي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

انتهج البنك المركزي الجزائري سياسة خفض قيمة العملة، نتيجة الانخفاض المستمر لأسعار النفط، وهذا لدعم سياسة الدولة الجزائرية المتمثلة في خفض قيمة الواردات وتشجيع المنتج المحلي والاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق الشوط الجديدة والمحددة في دفتر الشروط.

وسيتم توضيح العلاقة بين تغيرات أسعار النفط وتغيرات أسعار الصرف في الجزائر من خلال الشكل الموالي.

الشكل ٠٦: تغيرات أسعار النفط مقارنة مع تغيرات قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر بين ٢٠١٢ و ٢٠١٦ :



المصدر: من إعداد الباحث استنادا على معطيات الجدول (٠١) والجدول (٠٣)

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة وجود العلاقة العكسية بين ارتفاع أسعار النفط وتغيرات قيمة العملة الوطنية، حيث عرفت قيمة الدينار انخفاضا كبيرا بين سنتي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ وهي الفترة التي عرفت تراجع أسعار النفط بشكل كبير.

يقوم البنك المركزي بخفض قيمة العملة كلما كان العجز كبيرا في ميزانية الدولة، وهذا لتشجيع دخول رؤوس الأموال إلى الجزائر، بالإضافة إلى تجسيد سياسة الدولة المتمثلة أساسا في تشجيع المنتج المحلي وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر .

٣-٢-٤ تغيرات معدلات التضخم في الجزائر:

فيما يلي سيتم استعراض معدلات التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٦

جدول ٠٤: تغيرات معدلات التضخم في الجزائر بين ٢٠١٢ و ٢٠١٥

السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
القيمة %	٨.٨٩	٣.٢٥	٢.٩٢	٤.٧٨	٦.٤٠

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

يمكن الملاحظة من الجدول السابق، أن أعلى قيمة لارتفاع الأسعار كانت سنة ٢٠١٢ أين بلغت ٨.٨٩% وهذا راجع إلى قيمة معدل سعر الفائدة الذي بلغ ٠.٥١%، لتتخفص هذه القيمة بعدها بنسبة ٥.٩٧% سنة ٢٠١٤ وهذا راجع إلى تدخل البنك المركزي من خلال رفع أسعار الفائدة حيث ارتفعت هذه الأخيرة بنسبة ٧.٩٤% بين سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ (الجدول ٠٢).

لكن من الملاحظ أنه بالرغم من استمرار ارتفاع أسعار الفائدة خلال سنتي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ إلا أن معدلات التضخم استمرت بالارتفاع خلال هذه السنتين. ويفسر هذا بالأزمة التي عرفت الجزائر والسياسة التي انتهجتها الدولة من خلال وقف استيراد العديد من المنتجات وتجسيد نظام الحصص مما جعل أسعار بعض السلع والمنتجات تعرف ارتفاعا كبيرا نظرا لقلّة الكمية المعروضة في السوق.

الخاتمة

من خلال تحليلنا السابق، أمكننا القول أن الفرضية الموضوعة لهذه الدراسة هي فرضية صحيحة. على اعتبار أن تقلبات أسعار النفط كان لها تأثير كبير على السياسة النقدية الجزائرية وعلى تغيرات قيمة العملة الوطنية.

لقد حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الأزمة الحادة والمتمثلة في انهيار أسعار النفط منذ نهاية ٢٠١٤ والتي أثرت وبشكل كبير على السياسة النقدية التي تنتهجها الدولة، وكانت أهم النتائج كالتالي:

- ارتفاع في معدلات الفائدة من أجل محاولة تعديل الأسعار والحد من التضخم في السوق الوطني.
- انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملة الأجنبية في محاولة لحماية العملة الوطنية وجلب رؤوس الأموال من الخارج إلى الجزائر .

- استمرار ارتفاع معدلات التضخم منذ سنة ٢٠١٤ بالرغم من ارتفاع معدلات الفائدة وهذا نتيجة وقف استيراد بعض المنتجات و نقص الكمية المعروضة في الأسواق مقابل زيادة الطلب.
- رفع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر المستهلك الأكبر للنفط من نسبة إنتاج النفط بنسبة ٧٠% بالإضافة إلى استخراج الغاز الصخري، وهذا ما يعد أحد الأسباب الرئيسية في تدهور أسعار النفط.
- من الأسباب الغير اقتصادية لتدهور أسعار النفط رفع المملكة العربية السعودية لإنتاج النفط بصفقتها تملك أكبر حصة إنتاج للنفط، وبيعها له بأسعار متدنية من أجل كسب عملاء جدد وهذا ما أثر سلبيا على الدول المنتجة والمصدرة للنفط والجزائر بينهم.

التوصيات والاقتراحات

- من خلال ما تم التطرق إليه من نتائج و ملاحظات حاولنا تقديم بعض التوصيات و الاقتراحات :
- على الدولة الجزائرية إنعاش القطاعات الاقتصادية والتخلي عن اقتصاد مرتبط بارتفاع وانخفاض أسعار النفط
- تشجيع السياحة من أجل جلب رؤوس الأموال واستعادة مكانة الدينار الجزائري في سوق العملات
- العمل على تشجيع المنتج الجزائري الخالص وتشجيع تصدير المنتجات إلى الخارج
- النهوض بالقطاع الفلاحي من خلال دعمه خاصة في ظل توفر الجزائر على أراضي فلاحية كبيرة تسمح لها بممارسة النشاط الفلاحي وتصدير المنتجات الفلاحية إلى الخارج.
- الاستغناء عن فكرة استيراد بعض المنتجات الغير أساسية والتي لا تخدم الاقتصاد الوطني خاصة في ظل هذه الأزمة التي تعيشها الجزائر.

المراجع:

- 01-البنك المركزي الجزائري
- 02-الديوان الوطني للإحصائيات ONS
- 03-بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ط١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦
- 04-حسين محمد سمحان وآخرون، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011
- 05-راهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف ١، ٢٠١٥
- 06-صندوق النقد الدولي
- ٠٧- علي بن لههول الرويلي، الأزمات تعريفها- أبعادها- أسبابها، حلقة علمية خاصة بمنسوبي وزارة الخارجية، كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١١
- 08- ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠٠٣
- 09- محمد فتحي، الخروج من المأزق... فن إدارة الأزمات، دار النشر الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٢
- 10-منظمة الأوبك
- 11-موقع أطلس لبيانات العالم، استنادا على معطيات البنك المركزي الجزائري، متاح على الموقع الجزائر/ <http://ar.knoema.com/atlas/>، تاريخ الإطلاع: 03/04/٢٠١٧
- 12-موقع فوركس، أسعار النفط اليوم (٢٠١٧-٠٤-٠٣)، متاح على الموقع <http://www.fxnewstoday.ae/commodities/oil>، تاريخ الإطلاع 03-٠٤-٢٠١٧.

13 -Average annual OPEC crude oil price from 2010 to 2017 (in U.S. dollars per barrel)

14 -Berrebeh Jalel, "Economie Monétaire", Institut Supérieur de Gestion de Tunis, 2015

15 -Laura Lorenzetti, What's behind the drop in oil prices? Here's what analysts have to say, OCTOBER 15, 2014, available at: <http://fortune.com/2014/10/15/whats-behind-the-drop-in-oil-prices-heres-what-analysts-have-to-say/>

16 -Lionel Artige, "la politique Monitaire" , HEC- Université de Liège, Belgique, 2010, p

17 -Naima Fadil et autres, , "la politique Monitaire" COPE Rabat, Maroc, 2009, p03

مركز البحث للفكر الاقتصادي

المؤتمر الدولي العلمي حول:

أثر تقلبات أسعار النفط عالمياً على اقتصاديات الدول

٢٠١٧/١٢/٢١-١٨

عمان-الأردن

محور المداخلة:

المحور الثاني: أثر تقلب أسعار النفط على اقتصاديات الدول

عنوان المداخلة:

تغيرات درجات التنقيط الائتماني في ظل الأزمات النفطية -دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي-

من إعداد:

- د. دريوش محمد الطاهر، أستاذ محاضر أ- جامعة عباس لغرور خنشلة -الجزائر -
- د. يزيد تفرارات، أستاذ محاضر "ب" بجامعة أم البواقي -الجزائر -
- أ. زرقان سهام، سنة رابعة دكتوراه تخصص مالية وتسيير مؤسسة، جامعة عباس لغرور خنشلة-الجزائر -

الملخص:

يعتبر النفط من أهم الموارد التي تعتمد عليها الدول في تمويل نفقاتها وخاصة منها الدول الغنية به، ولكن خضوع أسعار النفط لتقلبات يجعله مورد غير ثابت، ويكون التأثير سلبيا بشكل كبير عند انخفاضه، وفي حال استمرار هبوط النفط يشهد التتقيط الائتماني المزيد من الانخفاض ما ينعكس سلبا على تكلفة الاقتراض سواء من الأسواق الداخلية أو الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة النفطية، التتقيط الائتماني، دول مجلس التعاون الخليجي

Summary :

Oil is one of the most important resources on which the States rely to finance their expenditures and particularly rich, but subject to fluctuations in oil prices makes it a non-fixed resource, and has a negative impact when falling, and if oil continues to decline, credit ratings will further decline, reflected negatively. The cost of borrowing from either internal or external markets.

Keywords: oil crisis, credit rating, GCC

مقدمة

تتميز أسعار النفط بالتقلب وعدم الاستقرار، فهي ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى، ولأسعار النفط تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، فحسب تقرير أحد الشركات النفطية: "لا تخطيط ولا توقعات من دون فهم مسارات قطاع الطاقة الحالية منها والمستقبلية"، وبالتالي فإن حركة أسعاره تشكل تأثير كبير على مختلف اقتصاديات الدول سواء المنتجة للنفط فهي تعتبره مورد مهم لتغطية نفقاتها، أو الدول المستهلكة له فهو يمثل مادة أولية لمختلف الصناعات، وهذا ما يؤدي بكل الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الدولي إلى العيش في حالة قلق دائم ومستمر، ومن بين الفاعلين الذين يرصدون تقلبات أسعار النفط وكالات التتقيط الائتماني حيث أن أي تغير في سعر النفط يؤثر في درجات التتقيط الائتماني الممنوحة للدول المعنية وبالتالي يؤثر في وضعيتها الائتمانية وأحقيتها في الحصول على التمويل الخارجي ومكانتها الاقتصادية ككل، فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تحسن الجدارة الائتمانية للدولة المعنية، وانخفاض

أسعار النفط يؤدي إلى تدهور درجة التصنيف الائتماني، وهو ما يوضح العلاقة الكبيرة بين درجات التنقيط الائتماني وتغيرات أسعار النفط.

بناءً على ما سبق يمكن طرح اشكالية البحث الآتية:

إلى أي مدستظهر درجة التأثير والتأثر للأزمات النفطية على درجات التنقيط الائتماني للدول؟

وللإجابة على اشكالية الدراسة تم الاعتماد على الخطة الآتية:

- I. نظرة حول التنقيط الائتماني؛
- II. تقلبات أسعار النفط؛
- III. العلاقة المتبادلة بين درجات التنقيط الائتماني وتقلبات أسعار النفط في دول الخليج العربي.

I. نظرة حولالتنقيط الائتماني

١- مفهوم التنقيط الائتماني

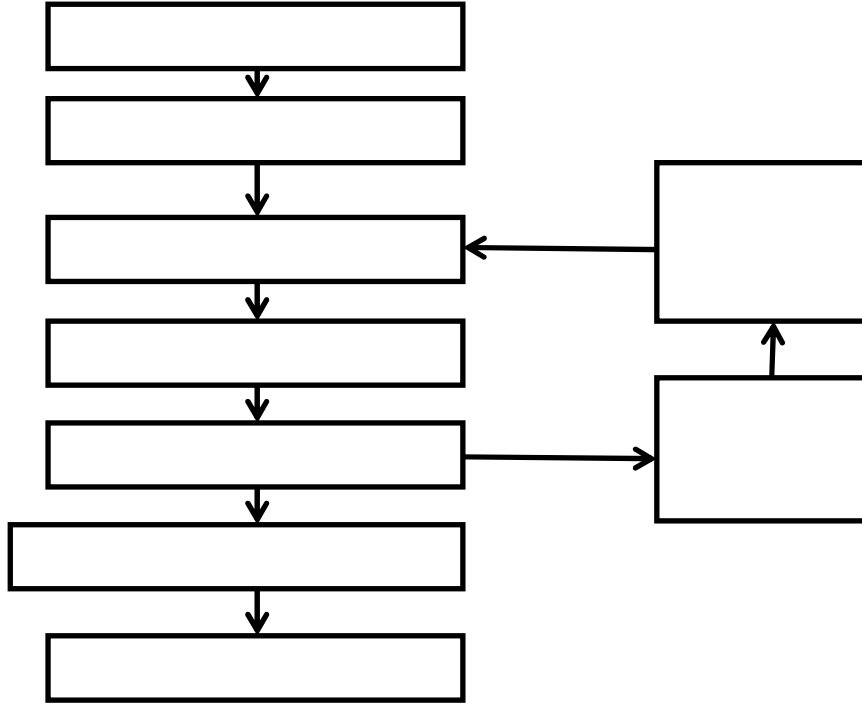
يعرف التنقيط الائتماني بأنه المراقبة المستمرة لمخاطر نقص السيولة للإصدارات، إذ ينتج عنه تنقيط أدوات الدين أو الإمضاءات، مما يسمح بتحديد مخاطر القروض أو مخاطر العميل المتعلقة بتلك الأدوات أو تلك الإمضاءات.^١

ويعبر التنقيط الائتماني عن رأي محلل متخصص حول الجدارة الائتمانية للديون أو الإصدارات المالية، وذلك اعتماداً على المخاطر ذات العلاقة.^٢

٢- مراحل عملية التنقيط الائتماني

ويمكن توضيح مراحل عملية التنقيط الائتماني من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (٠١): مراحل عملية التنقيط الائتماني



Source : Barry M Jackson, **Obtaining a municipal credit rating**, UK Limited, London, 2006, p :19.

٣- شروط التنقيط الائتماني

تستوجب عملية التنقيط الائتماني توفر الشروط الآتية:^٣

- اليقين (الوضوح والشفافية)؛
- المصداقية؛
- الدقة خاصة عند تقييم المخاطر؛
- مدى واسع للمخاطر المأخوذة في الحسبان؛
- تغطية كبيرة للأسواق المالية والأدوات التمويلية؛
- تعددية الاهتمام على المستوى المحلي والقومي والعالمي؛
- إمداد متخذي القرارات بإطار فعال للمرجعية الاستثمارية (أدوات التحليل المالي).

٤- مبادئ التنقيط الائتماني

تلتزم الوكالات عند إجراء عملية التنقيط الائتماني بعدد من المبادئ الأساسية أهمها ما يلي:^٤

- تأكيد الجانب الكيفي لعناصر التصنيف المستخدم؛
- تجنب التركيز المفرط على الجانب الكمي؛
- شمولية التحليل وعدم التحيز وتوخي الدقة؛

- التركيز على الأجل الطويل وليس على التغيرات المؤقتة أو الآنية، أي التركيز على العوامل الجوهرية التي تحدد مقدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته؛
- الحفاظ على درجة عالية من الاستقرار في التصنيف ليعكس النظرة طويلة الأمد؛
- الاتساق والتناسب عالمياً لتصنيف الائتمان حتى يسهل المقارنة ليس عبر الدول فقط بل عبر القارات؛
- التركيز على مقدرة المقترض على توليد تدفقات مالية في المستقبل تمكنه من الوفاء بالتزامات العاجلة والآجلة؛
- العمل على استخدام معايير ومبادئ محاسبية موحدة بحيث يمكن مقارنة نتائج التحليل المالي دولياً على الرغم من أن هناك عدد كبير من النظم المحاسبية المستخدمة؛
- التركيز على محاولة فهم حقيقة الوضع الاقتصادي في الدولة وما هي المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير المباشر على حركة التبادل الاقتصادي والمالي في السوق المحلي وتداعياته على الأسواق العالمية؛
- التركيز على قطاع أو قطاعات اقتصادية معينة تمثل جوهر حركة الاقتصاد ونتائج عملياته.

II. تقلبات أسعار النفط

١- مفهوم خطر سعر النفط

هو الخطر الناجم عن التقلبات السريعة والحادة وغير المتوقعة والتي تحدث في أسعار النفط العالمية وتخلق عدم توازن في السياسات الاقتصادية العامة للدول المتأثرة فيها وقد أدى بروزه في أوائل عقد سبعينيات القرن الماضي إلى بروز أبعاد لم تكن موجودة مسبقاً كتأثيره في الخطط والقرارات السياسية وأصبح واحداً من أبرز الوسائل التي لها علاقة بالأمن القومي والعلاقات الدولية والسياسية والعسكرية والتي تطورت فيما بعد إلى عولمة الطاقة وإلى غزو واحتلال الدول المنتجة للنفط.^٥

٢- العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام

يؤثر في تحديد أسعار النفط الخام العديد من العوامل الأمر الذي يشغل الكثير من المختصين والمهتمين الذين يعدون النفط كسلعة لا تخضع فقط لقوانين السوق (قوى العرض والطلب) حيث يزداد الانتاج أحياناً ولكن السعر يبقى ثابتاً أو يزداد السعر ويبقى الطلب ثابتاً.. وهكذا. إن العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط هي كالاتي^٦:

- العوامل الاقتصادية
- العوامل الجيوسياسية (الجيوبوليتكية)
- العوامل المناخية
- العوامل النفسية
- العوامل الفنية
- العوامل النقدية
- عامل الندرة

وجميع هذه العوامل تؤثر في تقلبات ومسارات أسعار النفط وغالبا ما تكون أشد التقلبات هي التقلبات ذات الطابع السياسي والاقتصادي، وربما يكون للعوامل السياسية تأثيرات أكبر من العوامل الأخرى حتى أعتبر النفط وبسبب أهميته الدولية والاستراتيجية (سلعة مسببه) وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدول المصدرة للنفط مثلما يؤثر في قرارات الدول المستوردة للنفط.

٣-الأزمات الرئيسية التي شهدت خلالها أسواق النفط تراجع حاد في الأسعار

مرت أسواق النفط العالمية خلال العقود الأربعة المنصرمة بخمس أزمات انخفاض حادة في الأسعار (بالإضافة إلى الأزمة المالية الآسيوية)، جاءت أولها -ربما أعمقها تأثيرا في الأسواق- في منتصف فترة الثمانينيات، حيث فقدت الأسعار حوالي ٦٦% من قيمتها خلال ثمانية أشهر (ديسمبر ١٩٨٥-جويلية ١٩٨٦)، جاءت الأزمة الثانية في مطلع التسعينيات عندما فقدت الأسعار حوالي نصف قيمتها الاسمية خلال خمسة أشهر (نوفمبر ١٩٩٠-مارس ١٩٩١)، والثالثة الأزمة المالية الآسيوية خلال الفترة (نوفمبر ١٩٩٧-فيفري ١٩٩٩) عندما انخفضت الأسعار بنسبة ٤٨% و كانت الأزمة الرابعة في أواخر العقد السابق عندما تهاوت الأسعار بنسبة ٦٨% خلال سبعة أشهر (أوت ٢٠٠٨-فيفري ٢٠٠٩)، بدأت الأزمة الخامسة بعد منتصف عام ٢٠١٤ واستمرت حتى مطلع العام ٢٠١٥، حيث فقدت الأسعار أكثر من ٥٧% من قيمتها الاسمية خلال سبعة أشهر (جويلية ٢٠١٤-جانفي ٢٠١٥)، كما

كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (١):الأزمات الرئيسية التي شهدت خلالها أسعار النفط تراجع حادة

1986-1985	1991-1990	1999-1997	2009-2008	2015-2014
ديسمبر ١٩٨٥-جويلية	نوفمبر ١٩٩٠-	نوفمبر ١٩٩٧-	أوت ٢٠٠٨-	جويلية ٢٠١٤-

١٩٨٦	مارس ١٩٩١	فيفري ١٩٩٩	فيفري ٢٠٠٩	جانفي ٢٠١٥	
المدة (شهر)	٨ أشهر	٤ أشهر	١٤ شهرا	٧ أشهر	٧ أشهر
انخفاض الأسعار %	٦٦%	٤٨%	٤٨%	٦٨%	٥٧%
درجة التقلبات %	٤.٧٠%	٧.٢٠%	٥.١%	٩.٤٠%	٤.٤٠%
الأسباب الأساسية	تراجع في طلب الدول الصناعية و زيادة في الإمدادات من خارج أوبك (الاسكا و المكسيك و بحر الشمال)	أحداث منطقة الخليج و سحب من مخزونات الدول الصناعية	الأزمة المالية الآسيوية	الأزمة المالية العالمية	زيادة في إمدادات خارج أوبك (أهمها من النفط الصخري من الولايات المتحدة) وتباطؤ في نمو الطلب العالمي على النفط
أولويات سياسة أوبك	الحفاظ على توازن السوق	توفير الإمدادات اللازمة للأسواق	استهداف النطاق السعري	استهداف النطاق السعري	الحفاظ على حصة السوق
ردة فعل الأوبك	خفض الإمدادات	زيادة الإمدادات	خفض الإمدادات	خفض الإمدادات	الحفاظ على مستوى الإمدادات
الأسعار قبل الأزمة	تراجع في الأسعار	ارتفاع مطرد للأسعار	استقرار الأسعار	صعود قوي للأسعار	استقرار حول مستوى ١٠٠ دولار للبرميل
الأسعار بعد الأزمة	استمرت منخفضة لحوالي عقدين	رجعت لمستوياتها ما قبل الأزمة	رجعت لمستوياتها ما قبل الأزمة	رجعت لمستوياتها قبل الأزمة خلال سنتين	من المتوقع ان تبقى منخفضة

المصدر: سماش كمال وعياشي فاطمة الزهراء، انهيار أسعار النفط (الواقع والآفاق والانعكاسات على الاقتصاديات العالمية)،
الملتقى الدولي حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتتويج الاقتصادي، ١٥/١٤ أكتوبر ٢٠١٧، جامعة باجي مختار عنابة، ص: ٤.

٤ - تقلبات أسعار النفط والإصلاحات المؤجلة

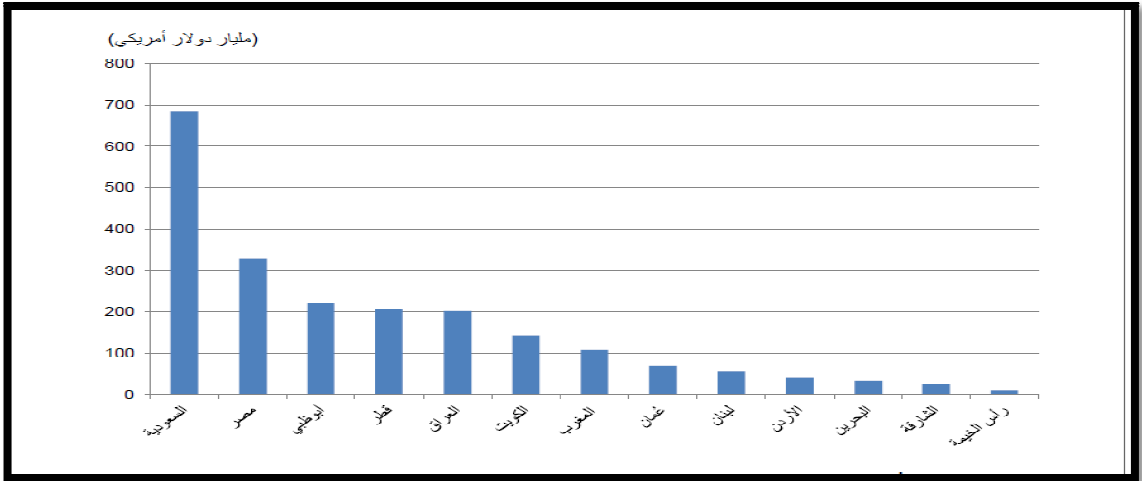
ضمن محاولة الاستفادة من التجارب الماضية لرسم طريق المستقبل لا يمكن إغفال ما حل بالاقتصاديات العربية مؤخراً نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط. إن تدهور أسعار النفط خلال الفترة الماضية قد أدخل كثيراً بالتوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاديات العربية المعنية ممثلة على وجه الخصوص في ارتفاع عجوزات ميزانية الحكومات وموازن مدفوعاتها. وبالرغم من تكرار مثل هذه الصدمات التي عانت منها كثير من الاقتصاديات العربية إلا أننا لا زلنا نعتبر مثل الحالات مجرد صعوبات مؤقتة ذات طبيعة تدفقات نقدية أكثر منها مشاكل جذرية. وفي الواقع أن الأزمة الأخيرة لانخفاض أسعار النفط كانت لها انعكاسات خطيرة تستدعي مراجعة السياسات الحالية وعدم الاستكانة والاسترخاء حتى ولو عاودت أسعار النفط التحسن الذي قد لا يكون مضموناً أو مستديماً. وبدلاً من أن تكون تلك الظروف فرصة لمراجعة حقيقية للسياسات الاقتصادية المتبعة، لم تختلف المعالجات هذه المرة عن سابقتها حيث تم التعامل مع الأزمة الأخيرة للنفط على أساس مشكلة تدفقات نقدية واتبعت في معالجتها نفس الأساليب التقليدية المتمثلة في إما تأجيل أو إلغاء بعض الاستثمارات الرأسمالية أو اللجوء إلى الاقتراض المحلي والخارجي لسد العجوزات التي اعتبرت أنها مؤقتة.^٨

في الواقع أن قلة المرونة في هيكل الموازنة الحكومية لغالبية الدول النفطية يجعل هامش التصرف والحركة من خلال الموازنة محدوداً للغاية. فنظراً لكون الجزء الغالب من موازنات هذه الدول يمثل نفقات جارية من رواتب وغيرها والذي يمثل حوالي ٣٨% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنفقات الرأسمالية والتي لا تزيد في المتوسط عن ٧% من الناتج المحلي الإجمالي فإن مثل هذا الوضع لا يفسح سوى مجالاً محدوداً لمعالجة عجز الموازنة بصورة فعالة. وبالتالي فإن تخفيض الإنفاق الرأسمالي في مثل هذه الظروف قد يؤدي إلى نتائج عكسية نظراً للحاجة الماسة في مثل هذه الأوضاع إلى المزيد من الاستثمارات المطلوبة لتحريك النشاط الاقتصادي المتأثر أصلاً من تقليص الإنفاق العام. أما بالنسبة للوسائل الأخرى لعلاج عجز الموازنة فإن الاقتراض قد يبدو الأسهل والأكثر إغراءً نظراً للتصنيف الائتماني الجيد نسبياً للدول النفطية وبقاء مديونية الكثير منها ضمن مستويات لا زالت مقبولة بالإضافة إلى توفر السيولة المحلية لدى بعضها بشكل مرتفع. هذا كما أنه بالرغم من حساسية موضوع الاقتراض من الخارج إلا أنه نتيجة لارتفاع حجم العجوزات فإن بعض هذه الدول قد تلجأ مضطرة إلى هذا الخيار أيضاً.^٩

III. العلاقة المتبادلة بين درجات التنقيط الائتماني وتقلبات أسعار النفط في دول الخليج العربي

تخفي المتوسطات الموضحة في الشكل رقم ٠٢ فرقا واضحا ما بين الحكومات السيادية التي تمتلك ثروة نفطية كبيرة وتلك التي لا تمتلك، متوسط درجة التنقيط الائتماني للحكومات السيادية التي تمتلك ثروة نفطية وهي أبوظبي والبحرين والعراق والكويت وعمان وقطر والسعودية قريب من الدرجة A حيث كانت درجة التنقيط A^+ قبل خفض التنقيط الائتماني السيادي للسعودية وضم العراق إلى حساب متوسط التصنيف، أما متوسط التصنيف بالنسبة للدول التي تمتلك ثروة نفطية محدودة (مصر، الأردن، لبنان، المغرب، رأس الخيمة، الشارقة) فهو أقرب إلى الدرجة BB^+ .^{١٠} (حسب وكالة ستاندرد آند بورز)

الشكل رقم ٠٢: الناتج المحلي الاجمالي الاسمي المقدر للعام ٢٠١٦ لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا



المصدر: ترفر كلينان ودينيس نلسون، توجهات التصنيفات الائتمانية السيادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا للعام ٢٠١٦، ستاندرد آند بورز، ٢٠١٦، ص: ٥.

تباينت توقعات وكالات التنقيط الائتماني لاقتصاديات دول الخليج خلال الفترة الماضية، ويرجع ذلك إلى اختلاف تأثير تراجع أسعار النفط على دول الخليج الست، حيث تشكل عائدات النفط لدول مجلس التعاون الخليجي الست ٤٩% من الناتج المحلي الإجمالي لهم، ما يعني أن التراجع في أسعار الخام ألقى بظلاله اقتصاديا عليها برغم ما تحتفظ به من احتياطات مالية ضخمة.^{١١}

وتشير الاحصائيات حول فقدان أسعار النفط نحو ٦٠ في المئة من مستواها ما بين عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٦، ومعها تحولت اقتصادات معظم الدول النفطية من فائض مزدوج في الحساب الجاري وفي الموازنة، إلى عجز مزدوج. ولأن تلك الدول باتت عاجزة عن خفض نفقاتها العامة بمستوى قريب من الانخفاض في إيراداتها، لجأت إلى تمويل العجز بالاقتراض، ويتوقع «بنك أميركا ميريل لنش» أن تكون حصة كلاً من المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والأرجنتين من كل قروض دول العالم في عام

٢٠١٧ نحو ٣٧ في المئة، وسيكون الإقبال عليها كبيراً فقط لأن هناك سيولة كبيرة فائضة في النظام المالي العالمي، في زمن فيه أسعار الفائدة هابطة جداً .

والخطورة من وجهة نظر «راينهارت» تكمن في خطأ التقدير للمدى الزمني لضعف سوق النفط، فإن ثبت بأن الضعف طويل الأمد، فإن تلك الدول ستعاني أزمة حقيقية قد تصل إلى تدهور تنقيطها الائتماني. ولأنها تقترض بالدولار الأميركي، ومعظمها تربط عملاتها بسعر صرف الدولار الأميركي، فالضغوط قد تدفع بعملياتها إلى الهبوط أو حتى التخفيض بما يضاعف من عبء ديونها في المستقبل. وتذكر عاملان مؤثران في ترجيح استمرار ضعف سوق النفط، الأول، هو ارتفاع قياسي لمنصات الحفر لإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة لتبلغ أعلى مستوياتها منذ سبتمبر ٢٠١٥ بما يعوض فاقد إنتاج دول النفط التقليدي، والثاني احتمال انفرط اتفاق خفض الإنتاج بين دول النفط التقليدي.^{١٢}

وقد شهدت بلدان مجلس التعاون شأنها شأن البلدان المصدرة للنفط ومنذ الربع الأخير من عام ٢٠١٤ تطورات غير مشجعة في مجال انخفاض سعر برميل النفط، حيث وصل قاع سعر البرميل إلى حوالي ٢٨ دولار/البرميل، بعد أن وصل خلال عام ٢٠١٣ إلى سعر جاوز المئة دولار. وبطبيعة الحال انعكست هذه التطورات في أسعار النفط على الأداء الاقتصادي خاصة الحساب الجاري ومن ثم الموازنة العامة للدولة والتأثيرات الأخرى على الأداء الاقتصادي. وبقدر تعلق الأمر بتقييم التنقيط الائتماني يوضح الجدول الآتي آخر تقييمات وكالة موديز الأكثر انتشاراً في المنطقة الخاصة بدول مجلس التعاون الست.^{١٣}

الجدول رقم ٢ : التقييمات الخاصة بالتنقيط الائتماني والتوقعات لدول مجلس التعاون: وكالة موديز

الدولة	التقييم		مبررات التنقيط والتوقعات
	التنقيط الائتماني	التوقعات	
دولة الامارات العربية المتحدة	Aa2	سلبي Negative	التصنيف: مصدات مالية ضخمة على شكل محافظ استثمارية متنوعة تساعد في التكيف مع انخفاض أسعار النفط ومعدل النمو. التوقعات: قلة وضوح السياسات المستهدفة للتعامل مع العجز.
المملكة العربية السعودية	تخفيض من A1 إلى Aa3	مستقر stable	التصنيف: -تدهور في محفظة الائتمان -مصدات مالية خارجية قليلة -مديونية مرتفعة -معدل نمو منخفض التوقعات: خطط مستقبلية طموحة لتنويع مصادر الدخل مستقبلاً.

دولة قطر	Aa2 (بدون تغيير)	سلبي (Negative)	التصنيف: وضع مالي حكومي قوي التوقعات: زيادة الدين الحكومي.
سلطنة عمان	تخفيض من Aa إلى Baa1	مستقر (stable)	التصنيف: رغم الجهد الحكومي للضبط المالي إلا أن انخفاض أسعار النفط مارس تأثيره السلبي على محفظة الائتمان السيادية العمانية.
مملكة البحرين	تخفيض من Ba1 إلى Ba2	سلبي (Negative)	التصنيف: استمرار الضغوط على المديونية الحكومية وعبء الدين التوقعات: تعكس الجانب السلبي لانخفاض التصنيف
دولة الكويت	Aa2 (بدون تغيير)	سلبي Negative	التصنيف: لازالت المحفظة الائتمانية تتسم بالاتساق رغم تدهور أسعار النفط التوقعات: أهمية القدرة على تنفيذ سياسات الإصلاح.

المصدر: أحمد الكواز، وكالات التصنيف الائتماني: عرض وتقييم، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دراسات تنمية، العدد ٥١، يوليو ٢٠١٦، الكويت، ص: ٢٢.

وأوضحت وكالة موديز للتصنيف الائتماني أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على النفط مصدراً رئيساً للإيرادات المالية، في حين يحتاج التنويع الاقتصادي الذي بدأت به دول مثل السعودية والإمارات والكويت سنوات لتظهر نتائجه على أرقام الناتج المحلي الإجمالي. وبسبب كثرة المعروض ومحدودية الطلب، تراجعت أسعار النفط الخام بنسبة ٦١% عن أعلى مستوى لها المسجل منتصف ٢٠١٤، البالغ حينها ١٢٠ دولاراً، إلى ٤٧ دولاراً في الوقت الحالي.

- خفضت الوكالة التنقيط الائتماني لسلطنة عمان من A3 إلى Baa1 وذلك على المدى الطويل، مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، كما خفضت تنقيط البحرين من BA1 إلى BA2 على المدى الطويل، مع نظرة مستقبلية "سلبية"، بعد شهرين من وضع تنقيطها BA1 قيد المراجعة من أجل خفض محتمل.
- أما التنقيط الائتماني للسعودية فانخفض من AA3 إلى A1 على المدى الطويل، مع نظرة مستقبلية مستقرة، عقب وضع التنقيط قيد المراجعة التي أظهرت أن الخطط الحكومية لن تكفي على الأرجح للحفاظ على قوة الاقتصاد والميزانية العمومية.
- وثبتت الوكالة التنقيط الائتماني لإصدارات وصكوك قطر الحكومية المحدد بـ Aa2، مشيرة إلى أنه رغم تأثير تراجع أسعار النفط على الاقتصاد القطري وتواصله لمدة طويلة، فإن المالية العامة والعوامل الخارجية، والوضع الائتماني السيادي العام يبقى متسقاً مع تصنيف درجة Aa2.

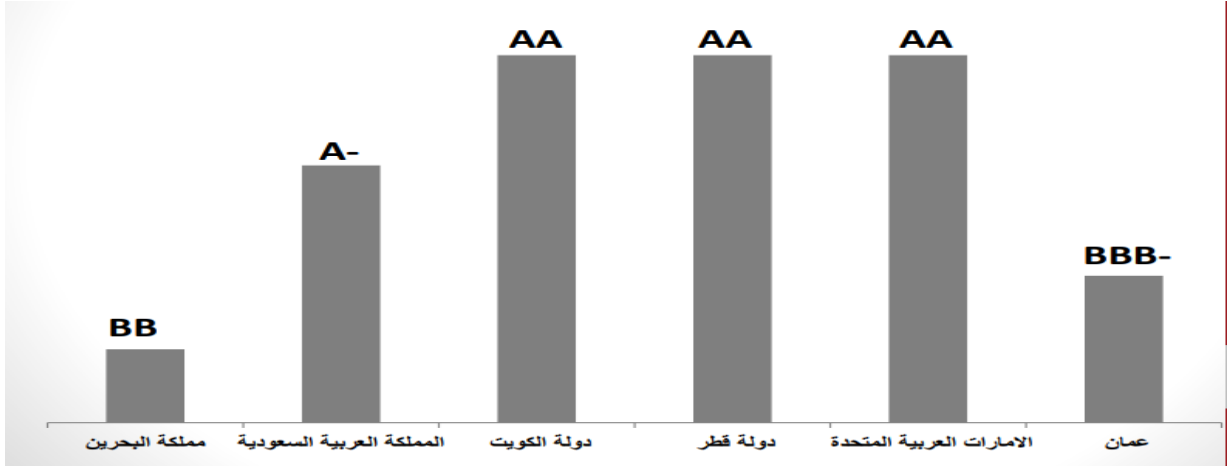
- وثبتت تقييمها للتقسيط الائتماني السيادي للكويت عند AA2 مع نظرة مستقبلية سلبية؛ نتيجة للتحديات التي تواجهها الدولة في تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي بشكل فعال.
- كما ثبتت الوكالة تنقيطها لدولة الإمارات العربية المتحدة عند مستوى AA2 على المدى الطويل، مع نظرة مستقبلية سلبية لعدم وضوح سياسات الحكومة لوقف العجز في الموازنة وتدهور الأصول؛ نتيجة انخفاض أسعار النفط الذي سيؤدي إلى تآكل الاحتياطات المالية مع مرور الوقت.^{١٤}
- على اعتبار أن سلطنة عمان يؤمن لها النفط والغاز ٩٠% من عائدات الخزينة. ولا تغطي الأصول المالية للسلطنة سوى نحو ثلاث سنوات من النفقات وفق موديز. فقد أوضحت «موديز» أن مراجعة التصنيف لمزيد من الخفض سيسمح للمؤسسة بتقييم مدى فعالية استجابة سياسة الحكومة لانخفاض أسعار النفط لفترة زمنية تمتد لعدة سنوات. وأشارت «موديز» إلى أنها تعترم خلال عملية المراجعة، تقييم أثر تراجع أسعار النفط على اقتصاد السلطنة وقوة ميزان المدفوعات مقارنة بأقرانها.^{١٥}

أما وكالة ستاندرد آند بورز للتقسيط الائتماني فقد خفضت تصنيف كل من: السعودية والبحرين وعمان، وهو ثاني خفض جماعي لتصنيفات دول نفطية من قبل الوكالة. وأوضحت الوكالة أن هذا القرار الذي شمل خفض تصنيف السعودية درجتين إلى (-A)، ونزع درجة الاستثمار عن البحرين؛ جاء بسبب الضغوط الناجمة عن هبوط أسعار النفط. وقالت ستاندرد آند بورز في بيان "سيكون لتراجع أسعار النفط أثر ملحوظ ومستدام على المؤشرات المالية والاقتصادية للسعودية، نظرا لاعتمادها الكبير على النفط". كما تم خفض تصنيف البحرين درجتين إلى (BB)، وعمان درجتين أيضا إلى (-BBB)، في حين أكدت الوكالة تصنيفها لقطر عند درجة (AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة، إذ تتوقع الوكالة استمرار متانة العوامل الأساسية للاقتصاد الكلي. وكانت الوكالة قد خفضت قبل هذا تصنيف عدد من الدول النفطية أبرزها السعودية، بعد أن تضررت اقتصاداتها من هبوط أسعار الخام العالمية بدءا من منتصف عام ٢٠١٤.^{١٦}

السعودية وقطر لم ترضيا بالنقاط التي منحتهما إياهما وكالات التقسيط الائتماني الأمريكية، إذ رأتا أن وضعها المالي الجيد يستحق منحهما تنقيطا ممتازا (AAA) خلال سنة ٢٠١٢. تجدر الإشارة إلى أنه في ذات الوقت قامت كل من موديز، وستاندرد آند بورز، وفيتش بتخفيض التقسيط الائتمانية للعديد من الدول المتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. لقد بررت وكالات التقسيط الائتماني منحها تصنيفا أقل من الممتاز لكل من السعودية وقطر بكون تصنيفها لا يراعي فقط المركز المالي للدول المنقطة، وإنما يراعي أيضا جوانب أخرى حيث أن ارتباط اقتصاديات دول الخليج بالنفط والغاز تؤدي إلى تخفيض تنقيطها الائتماني، هذا بالإضافة إلى عدم تحكم هذه الدول في سياستها النقدية، وهو ما يظهر في ربط عملاتها بالدولار الأمريكي.^{١٧}

والشكل الآتي يوضح التتقيط الائتماني لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة ٢٠١٦:

الشكل رقم ٠٣ : التتقيط الائتماني لدول مجلس التعاون لسنة ٢٠١٦



المصدر: عبد الرحمن علي بوعلي، التصنيف الائتماني (مملكة البحرين)، مجلس النواب، قسم البحوث المالية والاقتصادية، فبراير ٢٠١٦، ص: ٠١.

وفي إطار تعامل بلدان مجلس التعاون مع وكالات التتقيط الائتماني لاسيما موديز الأكثر انتشارا بالمنطقة يمكن حصر أهم الملاحظات فيما يلي:^{١٨}

- لا ينكر أن هناك فوائد متبادلة بين دول المجلس ووكالات التتقيط خاصة في فترات انخفاض أسعار النفط، والحاجة المتزايدة للتعامل مع الاقتراض الخارجي كأحد البدائل لتمويل عجز الموازنة، وبالتالي فإن هناك فائدة من تقييمات الوكالات الايجابية في مجال الحصول على تمويل من أسواق المال العالمية، وذلك لاعتماد هذه الأسواق على تقارير الوكالات كأحد المصادر الرئيسية للجدارة الائتمانية للدول المتقدمة للحصول على قروض، وما يترتب على التصنيف الائتماني الايجابي من خفض في تكلفة الحصول على التمويل وخفض لمخاطر السداد. وعادة ما يتم هدف انخفاض تكلفة التمويل أو الاقتراض من خلال دقة علاوة المخاطر (تنخفض هذه العلاوة مع انخفاض إمكانية تعثر التسديد والعكس صحيح). علما بأن وكالات التصنيف وكجزء من مهامها هي التي تقوم بمهمة تقصي الحقائق اللازمة لتحديد المخاطر وإمكانيات التعثر من عدمها.

- إن من شأن وجود وكالات للتتقيط الائتماني أن يساعد في استمرار وجود الحافز على أهمية تطبيق مؤشرات حوكمة الشركات وإصدار التشريعات والأنظمة الملائمة التي تساعد في تحسين الملاءة المالية للشركات ولعمل الموازنة والمالية العامة.

- ومن المهم الإشارة هنا بأنه في ظل توجه دول المجلس نحو القطاع الخاص لقيادة جهود التنمية، التذكّر بأن علاقة شركات القطاع الخاص في أغلب إن لم يكن جميع دول المجلس لم تكن علاقة مباشرة وقوية في مجال تصنيف الوضع الائتماني لهذا القطاع. وتعود هذه الحقيقة أساساً لتعامل هذه الشركات مع القطاع المصرفي المحلي أساساً كمصدر رئيسي للتمويل وعدم اللجوء للتمويل الخارجي إلا في أضيق الحدود. وارتبطت علاقة القطاع الخاص بوكالات الائتمان فقط، من خلال تصنيف المصارف ومؤسسات التمويل المحلية عند حاجتها للتعامل مع أطراف تمويل دولية إلا أن انخفاض أسعار النفط وما قد يمثله من ضغوط على السيولة المحلية المتوفرة لدى القطاع المصرفي المحلي مستقبلاً قد تعزز الحاجة لتعامل شركات القطاع الخاص مع وكالات الائتمان في حالة لجوئها للتمويل الدولي.
- إلا أن هذه الحاجة المستقبلية وربما الحالية لخدمات وكالات التقييم لا تعفي من أهمية الدعوة لإصلاح آليات عمل هذه الوكالات لاسيما الصفة شبه الاحتكارية التي تعمل في ظلها وبالشكل الذي ترتب على توصيف سوق عملها على أنه احتكار قلة وهنا من المهم أيضاً الاستفادة مما ورد في تقييم المفوضية الأوروبية لأعمال هذه الوكالات وذلك سواء من حيث وجود أعضاء مستقلين في مجال إدارات الوكالات والالتزام بقواعد السلوك الصادرة من مفوضية المنظمات الدولية للأوراق المالية IOSCO والتي صدرت بشأن الوكالات بعد فشلها في تقييم أوضاع شركتي إنرون وورلد كوم عام ٢٠٠٤، خاصة فيما يتعلق بضمان عدم وجود ظاهرة تضارب المصالح والتدقيق الداخلي وشفافية النماذج المستخدمة في تقييم الجدارة الائتمانية لمصدري الأوراق المالية وأهمية ادخال قواعد السلوك الخاصة بمفوضية المنظمات الدولية للأوراق المالية المشار إليها أعلاه ضمن قواعد سلوك وكالات التصنيف الائتماني.

خلاصة:

تشهد السوق العربية لإنتاج النفط حالة من عدم الاستقرار ناتجة عن تذبذب في أسعار النفط والذي يغلبه الانخفاض، وخاصة منها السوق الخليجية والتي تعتبر من أهم الأسواق إنتاجا للنفط عالميا، وعلى اعتبار أن النفط يمثل مورد مهم لها فإن أي انخفاض في سعره يؤدي إلى اختلال التوازنات الاقتصادية لهذه الدول، وبالتالي تذبذب درجات التقييم الائتماني الصادرة من وكالات التقييم الائتماني مما يؤثر سلبا على هذه الدول وعلى قدرتها على الحصول على التمويل والاستدانة، وبناء على ما سبق فقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- لوكالات التقييم الائتماني علاقة متبادلة مع تغيرات أسعار النفط لارتباط الدرجات التي تقدمها هذه الوكالات بحركة أسعار النفط وهو ما يؤثر على تكلفة الاقتراض، حيث ترتفع تكلفة الاقتراض مع ارتفاع احتمال تعثر المقرض وتأثر تصنيفه الائتماني سلباً؛
- تقوم وكالات التقييم الائتماني بمتابعة تغيرات أسعار النفط وتقديم توقعات لحركة أسعار النفط في المستقبل حيث تشير وكالة فيتش للتقييم الائتماني إلى احتمال ارتفاع أسعار النفط خلال سنة ٢٠١٨؛
- الصدمة التي حصلت في سوق النفط أدت إلى ضعف ميزانيات دول الخليج واقتصاداتها ووضعها الائتماني ذلك لأن النفط يشكل ٨٤% من صادرات السعودية و٤٠% من إجمالي الناتج الداخلي، وقبل انهيار الأسعار كان النفط يؤمن نحو ٩٠% من العائدات، وبين ٢٠١٣ و ٢٠١٥ تراجع الدخل بنسبة ٢٣% من إجمالي الناتج المحلي وذلك وفق وكالة موديز للتصنيف الائتماني.
- على اعتبار أن وكالات التقييم الائتماني توفر معلومات وقيمة مضافة للسوق لذلك وجب على دول مجلس التعاون الخليجي أخذ هذه المعلومات بعين الاعتبار لتكون أحد القواعد المهمة لإعداد السياسات العامة.

التهميش:

^١ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، مذكرة دكتورا علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠١٣/٢٠١٤، ص: ١٥٠.

² Jonathan katz& Emanuel Salina &ConstantinosStephanou ,**Credit Rating agencies**, Crisisresponse, the world Bank, October 2009, N N°: 08, p: 1.

^٣ بلعزوز بن علي ومداني أحمد، التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها دراسة وضعية وشرعية، المؤتمر الدولي الرابع حول: الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، ١٥ - ١٦ ديسمبر ٢٠١٠، الكويت، ص: ٤.

^٤ ناجي التوني، مؤشرات الجدارة الائتمانية، جسر التنمية، العدد الرابع والأربعون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٥، ص: ٥.
^٥ سهام حسين وسميرة فوزي، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، بغداد، ٢٠١٣، ص: ٥، ٦.

^٦ عماد الدين محمد المزي، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، ٢٠١٣، المجلد ١٥، العدد ١، ص ص ٣٣٤ - ٣٤٠.

^٧ سماش كمال وعياشي فاطمة الزهراء، انهيار أسعار النفط (الواقع والآفاق والانعكاسات على الاقتصاديات العالمية)، الملتقى الدولي حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، ١٤/١٥ أكتوبر ٢٠١٧، جامعة باجي مختار عنابة، ص ص: ٣، ٤.
^٨ جاسم المناعي، الاقتصاديات العربية على أعقاب الألفية الثالثة بين دروس الأزمات المالية وتحديات الإصلاحات القادمة، صندوق النقد العربي، بيروت، ١٢-١٤ ماي ٢٠٠١، ص: ٣.

^٩ نفس المرجع السابق، ص: ٣.

^{١٠} ترفر كلينان ودينيس نلسون، توجهات التصنيفات الائتمانية السيادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام ٢٠١٦، ستاندرد أند بورز، ٢٠١٦، ص: ٥.

^{١١} رانيا محفوظ، تباين تصنيف موديز لاقتصاديات دول الخليج وفقا لتأثيرها بتراجع أسعار النفط، متاح على الموقع: <http://www.alghad.tv> تاريخ الدخول إليه: ٢٦/٠٩/٢٠١٧.

^{١٢} مقال بعنوان: «الشلل»: التصنيف الائتماني للدول النفطية في خطر، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.zawya.com/mena/ar/story> تاريخ الدخول إليه: ٢٦/٠٩/٢٠١٧.

^{١٣} أحمد الكواز، وكالات التصنيف الائتماني: عرض وتقييم، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دراسات تنمية، العدد ٥١، يوليو ٢٠١٦، الكويت، ص: ٢٢.

^{١٤} مقال بعنوان: موديز "تخفض التصنيف الائتماني لدول خليجية، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://alkhaleejonline.net/articles/1463303397404980400> تاريخ الدخول إليه: ٢٧/٠٩/٢٠١٧.

^{١٥} مقال بعنوان: «موديز» تراجع تصنيف ١٨ بلداً مصدراً للنفط، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2016-03-06-1.2588137> تاريخ الدخول إليه: ٢٦/٠٩/٢٠١٧.

^{١٦} مقال بعنوان: ستاندرد أند بورز تخفض تصنيفات دول نفطية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/2/18> تاريخ الدخول إليه: ٢٧/٠٩/٢٠١٧.

^{١٧} مغاري عبد الرحمان، دور وكالات التصنيف الائتماني في تقييم القيم المالية وأثرها على سير الأسواق المالية الدولية، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد ٣، ٢٠١٣، ص: ٦٤.

^{١٨} أحمد الكواز، مرجع سابق، ص ص: ٢٣، ٢٤.

أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري -دراسة تحليلية-

زروقي أبوبكر الصديق كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية -جامعة تلمسان-الجزائر

seddik.zerrouki@gmail.com

د.مكيديش محمد أستاذ محاضر -المركز الجامعي لمغنية -جامعة تلمسان-الجزائر

mkidiche@yahoo.fr

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر صدمات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية مما يساعد على توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات الخارجية مما يستدعي ضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال البحث عن بدائل تنموية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، سعر النفط، الاقتصاد الجزائري، منظمة الأوبك.

Résumé :

On tentera à travers cette étude d'analyser l'impact des chocs des prix du pétrole sur le développement économique en Algérie à partir d'un diagnostic de l'état de l'économie algérienne à travers des fluctuations des prix du pétrole sur les marchés mondiaux, ce qui permet de clarifier la pertinence du secteur des hydrocarbures avec l'économie nationale. Ce qui la rend dépendante des chocs extérieurs, ce qui appelle à la nécessité de diversifier les sources de revenus en recherchant des alternatives de développement durable.

Mots-clés : Le développement économique, le prix du pétrole, l'économie algérienne, OPEC

I. مقدمة:

يعتبر النفط مصدرا للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول في العالم، بحيث هو مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة وقوتها، خاصة تلك الدول التي يعتمد دخلها على عائدات النفط، والتي يؤدي انخفاضها إلى اختلالات في اقتصادها.

إن تعاقب صدمات أسعار النفط وأهمها الصدمة النفطية لسنة ١٩٨٦ التي كانت نتائجها وخيمة على الدول المنتجة للبترو، ونظرا للأهمية البالغة التي يتحلى بها النفط باعتباره مصدرا استراتيجيا للدولة المصدرة، فإن تأثير العوامل السياسية كان أكبر من العوامل الاقتصادية، كما سعت كل دول الأوبك إلى الحفاظ على استقرارها الاقتصادي لما له من تأثير مباشر على استقرارها السياسي.

والجزائر كغيرها من الدول المنتجة للنفط، فقد لعب هذا القطاع دورا مهما في بناء قواعد اقتصادها الوطني وكذا في تمويل مشاريعها التنموية، مما جعلها عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما حدث سنة ١٩٨٦ حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك اختلالات هيكلية بارزة، مما لزم على السلطات إعادة النظر في توجيه السياسة الاقتصادية. وتعود الأزمة بنفس السيناريو سنة ٢٠١٥ أين هبطت أسعار النفط إلى ما دون ٣٠ دولار، مما تطلب الأمر اتخاذ إجراءات تقشفية في شتى المجالات.

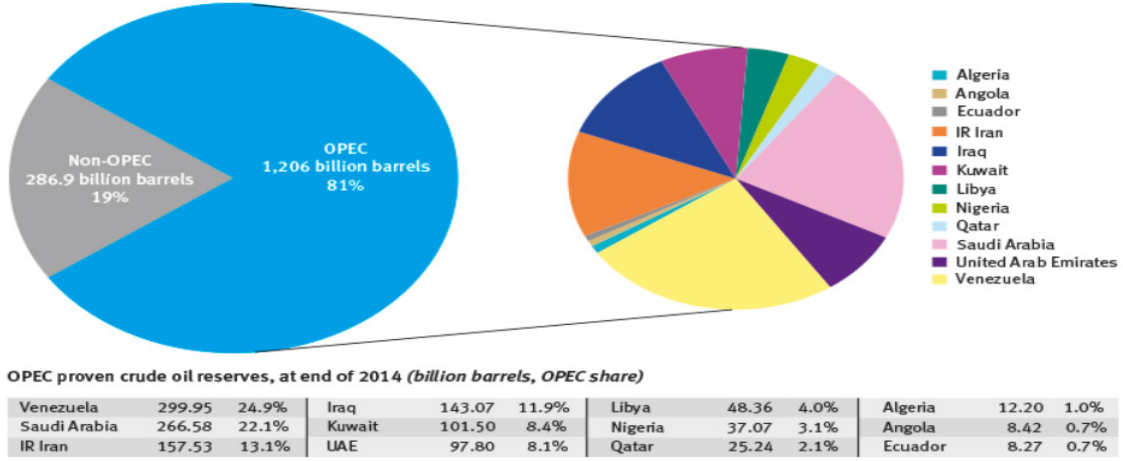
ومن هذا المنطلق فإنه يتبادر لنا السؤال الرئيسي التالي: ما مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط؟ وما هي آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر؟

II. تطور احتياطات النفط وأثرها على الأسعار في السوق العالمية:

أ. احتياطات النفط في العالم:

عرفت احتياطات النفط في العالم في بداية سنة ٢٠١٧ تبانيا بين الدول المنتجة والمصدرة له، حيث تنصدر فيه دولة فينزويلا الترتيب باحتياطي ضخيم يقدر ب ٢٩٨.٣٥ مليار برميل، تليها المملكة العربية السعودية باحتياط قدره ٢٦٨.٢٩ مليار برميل، بينما تأتي الجزائر في المرتبة العاشرة باحتياطي قدره ١٢.٢ مليار برميل.

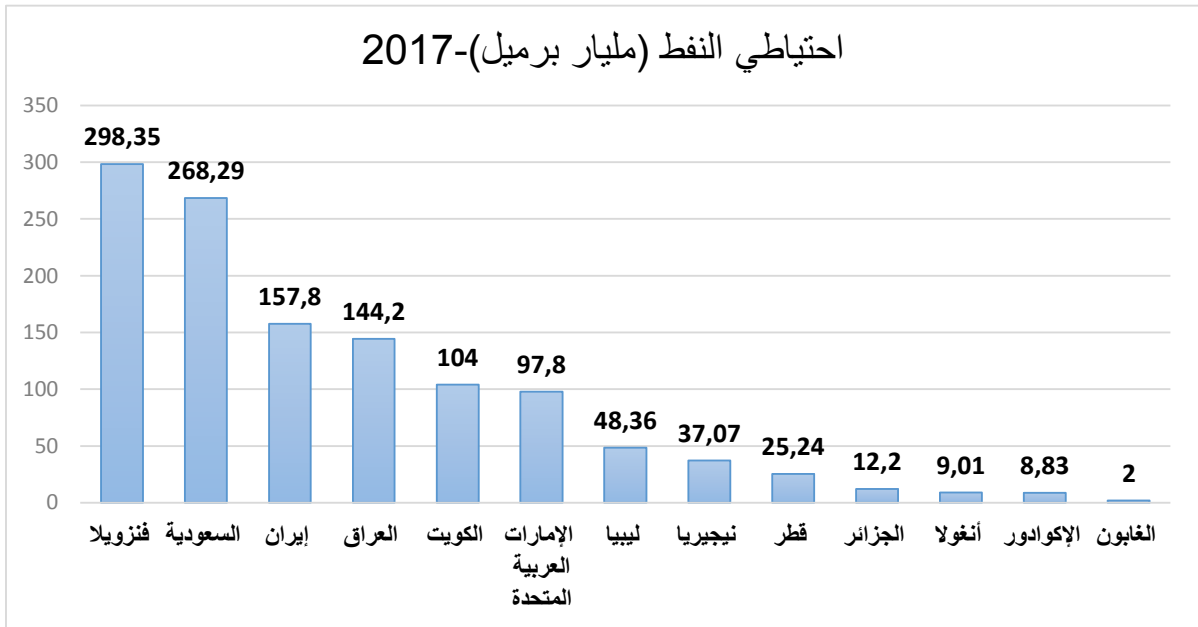
الشكل البياني رقم (١): احتياطيات النفط في العالم 2014



المصدر: بيانات منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)

http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm

الشكل البياني رقم (٢): احتياطيات النفط في العالم جانفي ٢٠١٧



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)

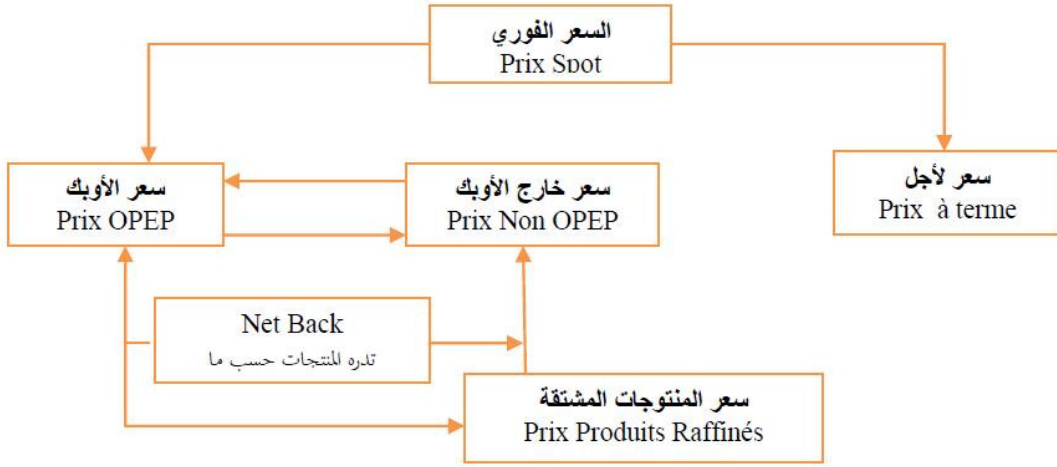
ب. تطورات أسعار البترول على المستوى العالمي:

شهدت أسعار البترول تطورا ملحوظا عبر الزمن، وهناك اسباب معينة تتحكم فيها يمكن إيجازها فيما يلي:

- البلدان المنتجة المنتمية لـOPEC و البلدان المنتجة خارج OPEC.
- الشركات الكبرى والبلدان المستهلكة.

ولم يحدد الاقتصاديون طريقة موحدة لسعر النفط بل تعددت طرق اعتماد الأسعار بالشكل التالي:

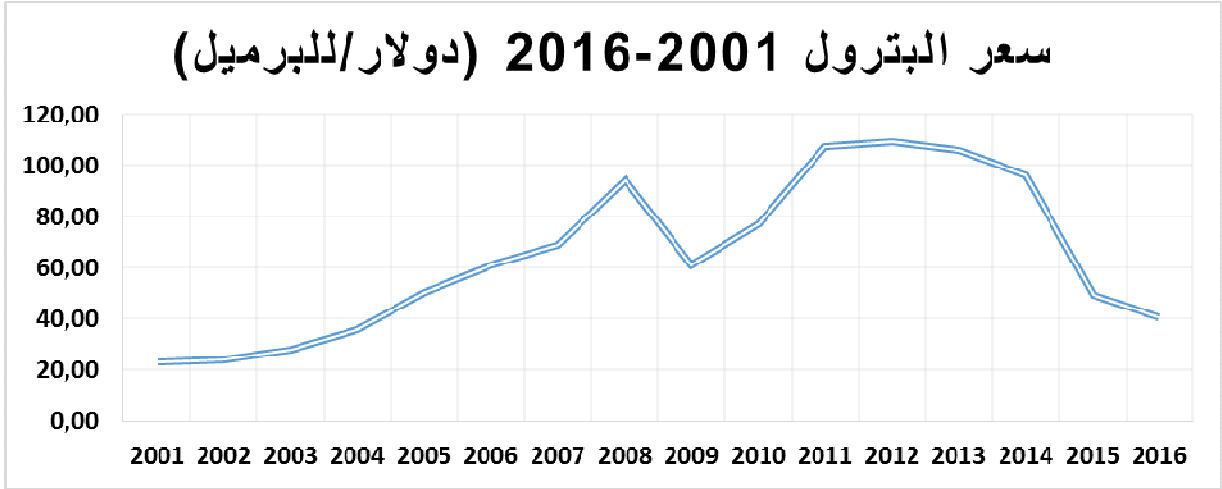
الشكل البياني رقم (٣): أنظمة اعتماد اسعار النفط



Source : Forecht.R(1985), Le marché pétrolier international, Revue Notes et Etudes Documentaires , p. 93

وفي الألفية الثالثة عرفت اسعار النفط عدة مستويات، بداية من ٢٣ دولار للبرميل سنة ٢٠٠١ إلى ١٠٩ دولار سنة ٢٠١٢، لينخفض سعر البترول بصورة مفاجئة سنة ٢٠١٥ إلى ٤٩ دولار للبرميل ثم ٤٠ دولار سنة ٢٠١٦ مسببا أزمة حادة لم تعرفها سوق النفط منذ سنة ١٩٨٦، مما وضع الدول المصدرة للبترول في أزمة مالية خانقة من جراء الانخفاض الحاد للإيرادات.

الشكل البياني رقم (٤): تطور أسعار البترول



٢٠١٦	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	البترول (دولار/البرميل)
40,76	49,49	96,29	105,87	109,45	107,46	77,45	61,06	94,45	69,08	61,08	50,64	36,05	28,10	24,36	23,12	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.
(US. Département of Energy Information Administration)

ج. الصدمات البترولية على المستوى العالمي:

إن حدوث الصدمات النفطية قلب الموازين للتوقعات والدراسات للتنبؤ بتطور أسعار البترول (Roland ٢٠٠٠) RICART)، وإذا ما أردنا تحديد مصطلح الصدمة النفطية فلا يوجد أدق عبارة لتفسير هذا المصطلح كعبارة الاختيار الكبير في أسعار البترول في السوق العالمية (The New York Times 1992)، وعبر التاريخ ارتفع سعر النفط الخام من ٩ دولار للبرميل الواحد في 1998 إلى ١٤٥ دولاراً في جويلية ٢٠٠٨. ثم انخفض إلى ٣٢ دولار في ديسمبر ٢٠٠٨، قبل النمو مرة أخرى في عام ٢٠٠٩ (Patrick Artus and all 2010)، بينما شهد انخفاض حاد في سنة ٢٠١٥ إلى ٣٥ دولار للبرميل.

الشكل البياني رقم (٥): تطور أسعار النفط والأزمات النفطية



المصدر: خالد ابن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط، والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت ٢٠١٥. ص ٤٠٠. نقلا عن Data Source: Federal Reserve Bank of St.

(١) **الصدمة النفطية سنة ١٩٨٦:** بدأت هذه الأزمة بانخفاض حاد في أسعار البترول مما أثر على الدول المنتجة بحيث تأثرت اقتصادياتها بصفة كبيرة وظهر ذلك في الاختلال الواضح في ميزان المدفوعات والتناقض المستمر في الإيرادات النفطية، مما لزم على الكثير من هذه الدول الاستدانة من الدول المتقدمة والهيئات الدولية.

(٢) **الصدمة النفطية سنة ١٩٩٨:** (Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC) عادت أزمة انخفاض أسعار البترول بالتوازي مع الانكماش الاقتصادي الآسيوي سنة ١٩٩٧، ومع التخطيط الكبير لبعض أعضاء منظمة الأوبك-خاصة فنزويلا- حصص الإنتاج المقررة لهم، قررت منظمة الأوبك رسمياً رفع مستويات إنتاج النفط، ولكن في مواجهة ركود الطلب العالمي على النفط، ما لبث أن تحول ذلك القرار إلى كارثة، وفي ظل انهيار أسعار البترول العالمية، اجتمعت الأوبك في ٢٣ مارس ١٩٩٩ بفيينا، لمناقشة الحالة السيئة لهذا الانخفاض الكبير للأسعار، واتفقت على القيام بمزيد من التخفيضات في الإنتاج لإنعاش أسعار النفط العالمية من جديد.

(٣) **الصدمة النفطية سنة ٢٠٠٨:** (Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC) بعد الصدمة النفطية التي ميزت نهاية التسعينيات عادت أسعار البترول للارتفاع من جديد، بحيث مع بداية ٢٠٠٨ كسرت الأسعار حاجز الـ ٨٠ دولار للبرميل، وفي مارس وصلت إلى ١٠٠ دولار للمرة الأولى ووصلت أسعار

البتترول إلى أعلى مستوياتها في التاريخ في جويلية 2008 فوصلت إلى حوالي 147.27 دولار للبرميل وذلك بعد تصاعد القلق من التجارب الصاروخية الإيرانية.

٤) **الصدمة النفطية لسنة ٢٠١٥:** عرفت هذه الصدمة البترولية انخفاض كبير في اسعار البترول حيث وصلت إلى ٣٧ دولار في ديسمبر ٢٠١٥، مما أثر على موارد الدول المصدرة للنفط، ولزم على منظمة الأوبك عقد اجتماع طارئ، لكن دون جدوى باعتبار ان السعودية رفضت خفض الانتاج وكذلك دخول حصة إيران الجديدة للسوق، باعتبارها تحررت من العقوبات الدولية. كل هذه الاسباب أدت إلى انهيار الأسعار في السوق الدولية إلى أقل من ٣٠ دولار في جانفي ٢٠١٦.

III. تشخيص علاقة الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط:

لعب قطاع المحروقات في الجزائر دورا رئيسيا في تمويل التنمية الاقتصادية بفضل الموارد الهامة التي يجنيها حيث يساهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 40% وأكثر من 60% في الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية .

١. **أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري:** منذ 1962 سنة حصول الجزائر على استقلالها حتى منتصف سنة 1980 ، تبنت السلطات سياسة التأميم والتخطيط المركزي الاقتصادي، والتي كانت ترمي من ورائها الحكومة الجزائرية إلى تحويل قطاع المحروقات إلى قطاع خاضع كليا للدولة ويسير مركزيا . شركة سوناطراك (Société Nationale pour le transport et la commercialisation des hydrocarbures) الشركة الوطنية للبتترول و التي تم تأسيسها سنة ١٩٦٣ ، كانت في البداية مسؤولة فقط عن نقل و تسويق المنتجات البترولية، و في سنة ١٩٧١ و بعد تأميم الحكومة الجزائرية لأصول الشركات البترولية الأجنبية، تمت إعادة تنظيم شركة سوناطراك لتصبح مسؤولة عن عمليات استخراج، تحويل و تصدير البترول . و قد سمح قرار تأميم المحروقات الذي جاء في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين بتاريخ ١٩٧١/٠٢/٢٤ للجزائر بأخذ حصة ٥١% من الشركات الفرنسية العاملة بالجزائر ، و التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي ، بالإضافة إلى تأميم النقل البري للبتترول و الغاز . وبعد الصدمة البترولية العكسية لسنة ١٩٨٦، بدأ قطاع المحروقات في الجزائر يعرف انفتاحا تدريجيا أمام مساهمة الشركات الأجنبية، حيث سمح قانون المحروقات لسنة ١٩٨٦ للمستثمرين الأجانب بالبحث والتنقيب عن النفط وهذا من خلال اتفاقات لتقاسم الإنتاج، ومع بداية سنوات ١٩٩٠ قامت السلطات بإطلاق برنامج واسع للاستثمار في هذا القطاع والذي كانت من بين أهدافه:

❖ تكثيف عمليات التنقيب وبداية استغلال حقول نفط جديدة من أجل زيادة إنتاج البترول.

❖ تحسين هياكل النقل، وتحديث قدرات تجميع الغاز الطبيعي الموجه للتصدير.

إن استغلال الموارد البترولية في الجزائر ينتج خمسة أنواع من الوقود، التي تستهلك محليا أو تصدر و التي تتمثل في: النفط الخام (crude oil) الذي يحدد إنتاجه بحصة الجزائر في OPEC حيث قدر إنتاجه في مارس من سنة ٢٠٠٠ ب ٧٨٨٠٠٠ برميل في اليوم ، و إنتاج البترول المكرر، الغاز الطبيعي و الذي يتم نقله بواسطة خط أنابيب أو يتم تحويله إلى غاز طبيعي سائل، المكثفات (condensate) تعتبر من أنقى أنواع المنتجات البترولية المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي و تعتبر الجزائر من أهم البلدان المنتجة و المصدرة له ، غاز البترول المميع (liquefied petroleum gas) و الذي ينقسم إلى غازي البوتان و البروبان.

٢. وضع الاقتصاد الجزائري في ظل تعاقب الصدمات النفطية:

أولاً: آثار الصدمة النفطية لسنة ١٩٨٦ على الاقتصاد الجزائري: فالصدمة البترولية سنة ١٩٨٦ كشفت عن ضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر بحيث أصابها اختلالات هيكلية سواء في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات، حيث وصل حجم التضخم إلى ٤٢٪، و انخفضت طاقة المصانع إلى ما دون ٥٠٪، كما تدهورت المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، من حيث ضعف الجهاز الإنتاجي كما وكيفا وأصيب الاقتصاد الجزائري بحالة من الانكماش والركود الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي سنتي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ إلى معدل ١٪ بعدما كان ٣.٥٪ في سنة ١٩٨٥، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة ٠.٤٪، مع انخفاض الاستثمار ب ٤.٢٪ ، وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة ١٥٩.٦٪، وهبوط الواردات بنسبة ١٦.٤٪، وانخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من ١٢٢ ألف إلى ٧٤ ألف منصبا أي بنسبة ٤٠٪.

ثانياً: آثار الصدمة النفطية لسنة ١٩٩٨ على الاقتصاد الجزائري: أدى انخفاض أسعار البترول خلال سنة ١٩٩٨ إلى ضعف ميزان المدفوعات وعجز في حساب رأس المال وبالتالي تطبيق مجال الاستدانة الخارجية، مما أدى إلى فقدان الاحتياطي الدولي وبالتالي زيادة الضغط على الدينار مما دفع بالسلطات إلى الإبقاء على سعر فائدة مرتفع مع عدم التدخل عند انخفاض الدينار. كما أدى هذا التراجع الكبير في أسعار البترول إلى انخفاض الإيرادات النفطية لتصل إلى ٤٦ مليون دولار بدلا من ٥٠ مليون دولار لسنة ١٩٩٧، ومن ثم إلى حدوث انخفاض كبير في الإيرادات العامة يقدر ب ٢.٨٧٦ مليون دولار لتصل إلى ١٣.١٨١ مليون دولار مقابل ١٦.٠٥٧ مليون دولار سنة ١٩٩٧. في المقابل بلغت النفقات ١٥.٠٢٧ مليون دولار مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدر ب ١.٨٤٦ مليون دولار، بلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي ب ٣.٨٩٪.

إن الوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي تميز بالعجز انعكس على مستوى الاحتياطات الرسمية، حيث انخفضت خلال سنة ١٩٩٨ بحوالي ١٥% ومن تم تراجعت تغطية هذه الأخيرة للواردات لتصل إلى ٢,٩% مقابل ١١,٩% سنة ١٩٩٧.

ثالثا: آثار الصدمة النفطية لسنة ٢٠٠٨ على الاقتصاد الجزائري: تزامن الانخفاض الكبير في أسعار البترول سنة ٢٠٠٨ مع الأزمة المالية العالمية التي مست معظم الدول، بحيث تأثر الاقتصاد الجزائري بذلك، ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات بمعدل ٤٦,٣٧% حيث قدرت خلال السداسي الأول لسنة ٢٠٠٩ ب ٢٠,٧ مليار دولار مقابل ٣٨,٦ مليار دولار تم تحقيقها في نفس الفترة لسنة ٢٠٠٨، في المقابل استمرت الواردات في الارتفاع حيث بلغت قيمتها ١٩,٧ مليار دولار مقابل ١٨,٩ مليار دولار للسداسي الأول لسنة ٢٠٠٨ أي بمعدل ٤,٢٣% و ترتب على ذلك تراجع فائض الميزان التجاري إلى المليار دولار في نهاية جوان ٢٠٠٩ بعدما وصل إلى ١٩,٧٥ مليار دولار لنفس الفترة سنة ٢٠٠٨. أما معدل النمو فقد قدر سنة ٢٠٠٩ بنسبة ٢,٢% حسب تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الاقتصادية العالمية، والذي يعتبر مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ مختلف البرامج المسطرة، أما الواردات الجزائرية فقد ارتفعت إلى حوالي ٣٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ بسبب زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية ومن مظاهر ذلك: ارتفاع أسعار المواد الغذائية ب ٨,٦%، ارتفاع أسعار المواد الزراعية ب ٤,١%، ارتفاع المنتجات الغذائية الصناعية ب ١٣,٥%.

رابعا: آثار الصدمة النفطية لسنة ٢٠١٥ على الاقتصاد الجزائري: لقد عرف الانهيار الكبير لأسعار النفط سنة ٢٠١٥ إلى ما دون ٣٧ دولار في أواخر ديسمبر من نفس السنة، وأقل من ٣٠ دولار في بداية ٢٠١٦، آثار اقتصادية كبيرة أهمها تخلي الدولة عن المشاريع الاستثمارية الكبرى وإعلان سياسة التقشف في النفقات العامة، وزيادة الضرائب من خلال سن قانون المالية لسنة ٢٠١٦ يتضمن عدة تعديلات في قانون الضرائب وزيادة في أسعار الوقود (البنزين، الكهرباء...)، ومن جهة أخرى تقديم تحفيزات جبائية للمستثمرين والتقليل من الاستيراد.

IV. دراسة العلاقة بين تطور أسعار البترول والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر:

لقد لعبت أسعار النفط دورا بارزا في تسهيل أو إعاقة تحقيق عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال إما توفر أو انحصار مصادر التمويل باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، ولعل ذلك تثبته مسيرة الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال ولأن الحكم على تحقيق تنمية اقتصادية يتطلب توافر مجموعة من الشروط إضافة إلى تحقيق مستوى معين من الاستقرار لمختلف المؤشرات الاقتصادية سواء كانت داخلية أم خارجية، كان لابد من الوقوف على مجمل الآثار التي خلفها التغير المستمر لأسعار النفط على مستوى هذه المؤشرات.

الجدول رقم (١): قطاع النفط وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر:

المؤشرات الاقتصادية	أسعار النفط	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	المديونية	خدمة المديونية
السنوات	PP	PIB	E	IM	BC	DT	SD
الوحدة	دولار للبرميل	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار
التقييم	1	2	3	4	5	6	7
1980	35,21	42,35	15,623	10,559	5,064	19,36	3,968
1981	35,50	44,37	13,296	11,269	2,027	18,379	3,903
1982	31,71	45,20	11,476	10,738	0,738	17,604	4,381
1983	30,05	48,82	13,029	10,395	2,643	16,047	4,591
1984	28,06	52,95	13,078	10,482	2,596	15,097	4,984
1985	27,52	85,00	12,841	9,844	2,997	16,483	4,870
1986	12,97	63,07	7,430	9,228	-1,798	20,436	5,117
1987	17,83	64,64	8,606	7,042	1,564	24,386	5,381
1988	14,24	58,79	8,155	7,400	0,755	24,856	6,269
1989	16,10	55,47	8,949	9,188	-0,239	26,063	6,853
1990	21,15	61,84	11,018	9,680	1,338	28,379	8,562
1991	28,85	46,69	11,790	7,684	4,106	27,875	9,008
1992	18,80	49,14	11,137	8,648	2,489	25,724	9,278
1993	18,60	50,95	10,098	8,761	1,337	29,724	9,050
1994	16,31	42,43	8,591	9,570	-0,979	29,486	4,520
1995	17,60	44,08	10,422	10,126	0,296	31,573	4,244
1996	21,60	46,94	12,599	9,106	3,493	33,651	4,281
1997	19,49	48,20	13,923	8,688	5,235	31,222	4,465
1998	12,85	47,84	10,956	9,834	1,122	30,473	5,280
1999	18,03	48,26	15,824	12,735	3,089	28,315	5,116
2000	28,00	54,20	25,940	13,397	12,543	25,261	4,500
2001	23.12	54,90	23,041	13,565	9,476	22,571	4,464
2002	24.36	55,91	22,185	15,475	6,710	22,642	4,150
2003	28.10	60,85	25,952	14,814	11,138	23,353	4,358
2004	36.05	76,599	34,178	19,907	14,271	21,821	5,658
2005	50.64						
2006	61.08						
2007	69.08						
2008	94.45						
2009	61.06						
2010	77.45						
2011	107.46						
2012	109.45						

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

(١) أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج المحلي الحقيقي:

خلال فترة السبعينيات ساهمت الإيرادات البترولية المرتفعة من زيادة حجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر نتيجة زيادة حجم الاستثمارات المنفذة خلال تلك الفترة في ظل المخططات التنموية المتعاقبة إلا أنه و في سنوات الثمانينات شهد الناتج الداخلي الخام تراجعاً محسوساً نتيجة للأزمة النفطية العكسية و التي أثرت سلباً على حجم المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات ، إلا أن تطبيق الإصلاحات الهيكلية على الاقتصاد الوطني سنوات التسعينات بالتعاون مع مؤسسة صندوق النقد الدولي حفزت معدل النمو الاقتصادي خاصة من خلال مساهمة القطاعات الإقتصادية ما عدا قطاع المحروقات في تحقيقه ، حيث بدأت معدلات النمو الإقتصادي في تسجيل نتائج إيجابية بدءاً من سنة ١٩٩٥ .

إن عودة أسعار البترول للارتفاع من جديد ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة ١٩٩٩ أضفت نوعاً من الاستقرار على مؤشرات الاقتصاد الجزائري، حيث تم استغلال هذه الوفرة المالية في تبني سياسة إنتعاشية تهدف في الأساس إلى تحقيق نسب مرتفعة للنمو الإقتصادي عن طريق تحفيز الطلب الكلي عبر قناة الإنفاق العام وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية.

تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر (١٩٧٠-٢٠١٠):

- انتقل الناتج المحلي الخام من ٤٨٥٧.٨ مليون دولار سنة ١٩٧٠ إلى ٤٢٣٤٧.٢ مليون دج سنة ١٩٨٠، ولعل هذا الانتقال راجع إلى تزايد الإيرادات النفطية خاصة بعد أزمة ١٩٧٣ والتي استخدمت لدفع آلة الإنتاج الوطنية وتحفيز القطاعات الإقتصادية من خلال ما تم إقراره في المخططات التنموية، وقد سادت خلال تلك الفترة فكرة تشييد التنمية بأي ثمن.
- انخفض الناتج المحلي الخام من ٦٣٠٦٥.٢ مليون دولار سنة ١٩٨٦ إلى ٥٨٧٩١.٦ مليون دولار سنة ١٩٨٨ ولعل هذا الانخفاض ناتج عن انخفاض أسعار النفط ناهيك عن مسلسل الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة.
- تواصل انخفاض الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال سنوات التسعينات من ٦١٨٤٠.٥ مليون دولار سنة ١٩٩٠ إلى ٤٤٠٧٨.٥ مليون دولار سنة ١٩٩٥، وذلك راجع إلى اختلال مؤشرات الاقتصاد الوطني من عجز في الميزانية وتفاقم مشكلة المديونية وخدماتها إضافة إلى تراجع أداء مختلف القطاعات الإقتصادية وتفشي البطالة، ونتيجة لتطبيق الإجراءات التصحيحية بمساعدة FMI عاود الناتج المحلي الخام للارتفاع الطفيف سنة ١٩٩٧ ليبلغ ٤٨٢٠٣.٥ مليون دولار ثم ٥٤١٩٢.٥ مليون دولار سنة ٢٠٠٠.

- واصل الناتج المحلي الخام تسجيل أداء إيجابي في قيمه فمن ٥٤٨٠٩.٦ مليون دولار سنة ٢٠٠١ إلى ١٩٨٧٦٠.١ مليون دولار سنة ٢٠١١ ماعدا تراجعها في سنة ٢٠٠٨ بنسبة ١.٤% مقارنة بسنة ٢٠٠٧ بسبب إفرازات الأزمة العالمية وتراجع النمو الإقتصادي العالمي.

(٢) أثر تغيرات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة:

تعتمد الموازنة العامة للدولة على الإيرادات البترولية كمصدر تمويلي مهم، ويتجلى هذا من خلال نسب مساهمة الجباية البترولية، هذه الأخيرة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول والتي ترتفع بارتفاع الأسعار وتنخفض بانخفاضها، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (٢): هيكل الإيرادات في الميزانية العامة للدولة:

الوحدة: مليار دج

السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٨
مجموع الإيرادات	١١.١	٢٣.٤	١٠١.٣	٨٩.٦	٩٣.٥	٣١١.٨	٤٧٧.١	٨٢٥.١	٧٧٤.٥
الجبابة البترولية	٤.١١	١٣.٣	٤٣.٨	٢١.٤	٢٤.١	١٩.٣	٢٢.٢١	٤٦.٥٩	٣٧.٨٥
رصيد الموازنة	١.١	١٠	٢.١	١٢.٨-	٢٦.٢-	١٠٨.٣-	٨٩.٢-	١٠٠.٥	١٠١.٢

المصدر: الحوصلة الإحصائية (١٩٦٢-٢٠١١) الديوان الوطني للإحصائيات.

يتضح من خلال الجدول:

- ارتفاع حصة الجباية البترولية من ١٣.٣ مليار دج سنة ١٩٧٤ لتبلغ سنة ١٩٨٤ ما يقارب ٤٣.٨ مليار دج بسبب ارتفاع أسعار النفط بعد سنة ١٩٧٣، إلا أنه ومنذ سنة ١٩٨٤ بدأت إيرادات الجباية البترولية تتراجع خاصة سنة ١٩٨٦ ب ٢١.٤ مليار دج بسبب تداعيات الأزمة النفطية وانعكاساتها السلبية على مستويات الأسعار مما أثر على رصيد الموازنة العامة والذي سجل عجزا ب ١٢.٨ مليار دينار ليتفاقم العجز سنة بعد أخرى نتيجة الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني.
- حقق رصيد الموازنة العامة في الجزائر عجزا مستمرا خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٢) نتيجة للتزايد المفرط في حجم النفقات الذي انتقل من ٤٢٠.١ مليار دج سنة ١٩٩٢ إلى ٧٥٩.٦ مليار دج سنة ١٩٩٥ أمام عجز الحكومة عن الزيادة في حجم الإيرادات العامة نتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني ليحقق فائضا سنة ١٩٩٦ ب ١٠٠.٥ مليار دج وسنة ١٩٩٨ ب ١٠١.٢ مليار دج وهو ما يعني أن الحكومة قد وفقت في تمويل نفقاتها بما لديها من إيرادات دون اللجوء إلى الإصدار النقدي نتيجة تطبيقها سياسة مالية صارمة تهدف إلى تقليص العجز الموازي.

ومع مطلع سنة ٢٠٠٠ اتجهت الجزائر إلى تبني حزمة من الإجراءات الإقتصادية والتي تعتمد على الإنفاق الحكومي كأداة لتنشيط الطلب، ولذلك ارتفعت مستويات الإنفاق الحكومي منذ سنة ٢٠٠١ نتيجة الوفرة المالية التي نتجت عن ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (٣): تطور الموازنة العامة للدولة (٢٠٠٠-٢٠١٢):

الوحدة: مليار دج

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٢
الإيرادات العامة	١٥٧٨.١	١٦٠٣.١	٢٢٢٩.٨	٣٦٣٩.٩	٣٢٧٥.٣	٣٤٠٣.١	٣٨٠٤.٥
الجباية البترولية	١١٧٣.٣	٩٤٢.٩	١٤٨٥.٦	٢٧١٤.٠	١٩٢٧.٠	١٥٠١.٧	١٥١٩.٠
رصيد الموازنة	٤٠٠	٥٢.٥	٣٤٠٠.٩	١١٨٦.٨	١٨٧١-	٢٣٢٨.٣-	٣٢٤٩-

المصدر: www.ons.dz * تم احتسابها بناء على تقارير وزارة المالية www.mf.gov.dz

لقد شهدت الحالة الاقتصادية للجزائر انتعاشا ملحوظا وهذا تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق البترولية العالمية هو ما رفع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة إلى ٢٢ مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة ٢٠٠١، والذي ساهم في تسديد الخزينة العمومية لخدمات الديون التي بلغت ٩.٦ مليار دولار.

من جانب الإيرادات نلاحظ أنها سجلت أعلى مستوى لها سنتي ٢٠٠٦ بمبلغ يقارب ٣٦٣٩.٩ مليار دج و٢٠١٢ بمبلغ يقارب ٣٨٠٤.٥ مليار دج نتيجة تواصل ارتفاع أسعار النفط، وقد شهدت الإيرادات العامة انخفاضا محسوسا مع مطلع سنة ٢٠٠٩ بسبب تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات دول العالم وما صاحبها من تراجع في مستويات النمو الإقتصادي ناهيك عن تراجع طفيف في حجم الصادرات الجزائرية من المحروقات لتعود مجددا إلى الانتعاش بدءا من سنة ٢٠١٠.

بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة ٧٤.٣% سنة ٢٠٠٠ لتتخفص سنة ٢٠٠٢ إلى ٥٨.٨% بسبب تراجع أسعار النفط من ٢٨ دولار للبرميل سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٤ دولار للبرميل سنة ٢٠٠٢، وبلغت الجباية البترولية أعلى نسبة مساهمة سنة ٢٠٠٦ ب ٧٤.٥% إلا أنها بدأت تتراجع على الرغم من ارتفاع أسعار البترول خلال سنتي ٢٠١١ و٢٠١٢ بسبب تراجع حجم الصادرات الجزائرية من المحروقات خلال هاتين السنتين.

ولعل هذه الأرقام توضح الدور الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد توازن الميزانية خاصة أمام انحصار مصادر الإيرادات العادية، لذلك فإن استقرار الموازنة العامة للدولة تبقى رهينة أسعار البترول فأى انخفاض مفاجئ فيها يجعل الموازنة العامة تشهد اختلالات عميقة.

(٣) أثر تغيرات أسعار البترول على معدل البطالة:

تعتبر البطالة من أخطر المشاكل وأهمها والتي تسبب وتهدد استقرار المجتمع وتزعزع أمنه وتختلف أسبابها من مجتمع إلى مجتمع آخر، والجزائر كغيرها من الدول استفحلت فيها ظاهرة البطالة خلال سنوات الثمانينات والتسعينات، فقد حاولت الجزائر خلال الثمانينات ومن خلال المخططات الخماسية المطبقة تخفيف حدتها إلا أن سنة ١٩٨٦ شهدت انخفاضا في أسعار البترول، إذ انجر عن هذا الوضع انخفاض الصادرات من السلع والخدمات من جهة واللجوء إلى الاستدانة من جهة أخرى حيث عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل، والشكل التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (٤): تطور معدل البطالة في الجزائر (١٩٨٠-٢٠١٦) (%)

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
1980	15.79	1989	18.10	1998	28.02	2007	13.79
1981	15.39	1990	19.76	1999	29.29	2008	11.33
1982	15.00	1991	20.26	2000	29.50	2009	10.17
1983	14.29	1992	21.37	2001	27.31	2010	9.96
1984	16.54	1993	23.15	2002	25.66	2011	9.97
1985	16.90	1994	24.36	2003	23.72	2012	11.00
1986	18.36	1995	28.11	2004	17.66	2013	9.83
1987	20.06	1996	27.99	2005	15.27	2014	10.60
1988	21.80	1997	27.96	2006	12.51	2015	11.58
						2016	10,5

المصدر: صندوق النقد الدولي.

ومع مطلع سنة ٢٠٠٠ حاولت الجزائر من خلال سياسة الإنفاق الحكومي تأمين فرص عمل جديدة للعمال العاطلين عن العمل من خلال قطاع الخدمات، حيث تسعى الدولة إلى توسيع الخدمات الصحية والتعليمية حسب المخطط الخماسي الأول، وهذا يتطلب توظيف عمال جدد بالإضافة إلى توسيع حجم الخدمات العامة في الهيئات العامة كما تقوم الدولة باستثمارات في القطاع الصناعي وهذا ما يساهم في توفير اليد العاملة و زيادة معدل التشغيل، أي انخفاض معدلات البطالة كل ذلك ساهم في إنعاش سوق العمل، حيث انخفضت نسب البطالة من ٢٩.٢٩% سنة ١٩٩٩ إلى ١٥.٢٧% سنة ٢٠٠٥ ثم إلى ٩.٩٦% سنة ٢٠١٠ وذلك نتيجة لتطبيق العديد من السياسات والبرامج للتخفيف من حدة الظاهرة.

نلاحظ تراجع قياسي لمستويات البطالة في الجزائر، فمن ٢٩.٥٠% سنة ٢٠٠٠ إلى ٩.٨٣% سنة ٢٠١٣ نتيجة تطبيق حزمة من الإجراءات واستحداث العديد من البرامج التي تهدف إلى ترقية مستوى التشغيل في الجزائر، إضافة أن

الجزائر خلال هذه الفترة طبقت سياسة إنفاقيه توسعية من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية مما حفز الطلب على اليد العاملة خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، كما أن التحديث الذي عرفته الإدارة الجزائرية ساهم هو أيضا في ارتفاع الطلب على اليد العاملة المؤهلة كل ذلك ساهم في تقليص معدلات البطالة.

(٤) أثر تغيرات أسعار البترول على معدل التضخم:

بعد الأزمة سنة ١٩٨٦ بدأت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات التي أظهرت ضعف النظام الإقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، وفي سنة ١٩٩٢ عرف معدل التضخم ارتفاعا بـ ٣١.٧% وهذا راجع إلى ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية، إذ بلغت نسبتها ٧١.٦٩% من الناتج المحلي الخام سنة ١٩٩٦، حيث بذلت الجزائر مجهودات للتحكم في معدلات التضخم تدريجيا بسبب تحسين الوضعية المالية وتسديد الدولة لجزء كبير من مستحقاتها وهذا راجع إلى ارتفاع الإيرادات النفطية، ولعل السبب الذي يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم في تلك الفترة كان سببها عملية تخفيض العملة، قلة الموارد من النقد الأجنبي، ضغوط خدمة الدين بالإضافة إلى عوامل داخلية أخرى من بينها ارتفاع التكاليف وتدهور الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية.

الجدول رقم (٥): تطور معدل التضخم في الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٢) (%)

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
١٩٩٠	٢٠.٢	١٩٩٦	١٨.٧	٢٠٠٢	١.٤	٢٠٠٨	٤.٥
١٩٩١	٢٥.٥	١٩٩٧	٥.٧	٢٠٠٣	٢.٦	٢٠٠٩	٥.٧
١٩٩٢	٣١.٧	١٩٩٨	٥	٢٠٠٤	٣.٦	٢٠١٠	٣.٩
١٩٩٣	٢٠.٥	١٩٩٩	٢.٦	٢٠٠٥	١.٦	٢٠١١	٤.٥
١٩٩٤	٢٩	٢٠٠٠	٠.٣	٢٠٠٦	٢.٥	٢٠١٢	٨.٩
١٩٩٥	٢٩.٨	٢٠٠١	٤.٢	٢٠٠٧	٣.٥		

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر.

لقد استطاعت الجزائر من خلال برامج التصحيح الهيكلي التحكم في نسب التضخم المرتفعة التي شهدتها البلاد، فمن ٢٩.٨% سنة ١٩٩٥ إلى ٢.٦% سنة ١٩٩٩ بسبب النتائج التي أفرزتها برامج التصحيح الهيكلي المطبقة في الجزائر، ومع مطلع سنة ٢٠٠٠ واصلت مستويات التضخم في الانخفاض إلى ١.٤% سنة ٢٠٠٢، ولعل ارتفاع معدلات التضخم يفقد العملة قوتها الشرائية داخليا وخارجيا إلا أنه يعش الصادرات كون أسعارها منخفضة مقارنة بغيرها، إلا أن نسب التضخم بدأت ترتفع مع مطلع سنة ٢٠٠٤ بسبب التوسع في الإنفاق الحكومي المصاحب لتطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي. وما يثبت ذلك ارتفاع معدل التضخم سنة ٢٠١٢ إلى ٨.٩% بسبب ارتفاع كتلة

الاجور الناتج عن الوفرة المالية من ارتفاع اسعار البترول، لكن سرعان ما انخفض معدل التضخم إلى ما يقارب ٤% سنة ٢٠١٥ نظرا لتدحرج اسعار البترول وتقليص الانفاق العام (Bank Of Alegria 2001-2014) .

خلاصة:

إن العلاقة التشابكية التي تجمع بين التنمية الاقتصادية وأسعار البترول معقدة كون التنمية في ذاتها متغيرة لكن أجمع جل الاقتصاديين على ان الاعتماد المفرط على عائدات النفط في تمويل المشاريع التنموية يولد نوع من الخطر في حالة التذبذب الحاصل في هذه العائدات، ويتسبب في ظهور فجوات تضخمية وعجز مزمن في الميزانية العامة بالنسبة للدول المصدرة للنفط.

فمن خلال استعراض تطور الاقتصاد الجزائري نلاحظ أن ارتفاع أسعار النفط ساهم في التأثير الإيجابي على مختلف المؤشرات، وساهم أيضا في تحقيق استقرار اقتصادي، في حين أن انخفاض أسعار هذا المورد ساهم من جهة أخرى في بروز اختلالات على مستوى مختلف تلك المؤشرات الاقتصادية.

فالاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع النفط كمحرك لإنعاش الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية في البلد وبالتالي فإن انحصار المصادر المالية على هذا القطاع ستشل الاقتصاد محدثة أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وذلك إلى اعتماد الجزائر على مصدر تمويلي وحيد جعلها عرضة لهذه التقلبات والتغيرات السعرية التي تحدث على مستوى هذا القطاع والذي يخضع لقوى خارجية، ناهيك عن تحكمها في سياسات هذه السوق.

توصيات الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن تقديم بعض الاقتراحات المتمثلة في:

- ضرورة إخضاع العوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات لمبادئ الحوكمة مما يعزز الشفافية في استخدامها بالشكل الذي يضمن الفعالية في توظيفها لخلق قيم مضافة والابتعاد عن توظيفها في مشاريع استهلاكية فقط.
- تأهيل المؤسسات الجزائرية للقيام بالدور المنوط إليها في خلق الثروة وبذلك تساهم كشريك مع الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الاعتماد على تنمية الموارد البشرية وتحسيسهم بدورهم الهام لإقامة تنمية اقتصادية ونشر هذه الثقافة لديهم وبناء جسور للثقة معهم مما يضمن توفير تفاعل مجتمعي حقيقي.

- ترشيد استخدام الأموال المتوفرة والابتعاد عن الاسراف لضمان مواجهة أي طارئ قد يحدث ويؤدي إلى تقليص هذه الأموال.
- تفعيل أدوات الرقابة على المال العام ومعاينة المختلسين وذلك بإعداد تشريعات ملائمة لمعالجة هذه المسائل حتى تتمكن الدولة من كسب ثقة الجماهير.
- الدراسة العميقة لأي مشروع تنموي مستقبلي من خلال وضع رؤية واستراتيجية طويلة المدى ودراسة كل الانعكاسات التي قد تؤثر في مجالات الاقتصاد الوطني.
- ضرورة استحداث هيئة أو وزارة مهمتها الأساسية هي عملية التخطيط الاقتصادي لأي مشروع قد تنتهجه الدولة مستقبلا وفق أسس علمية واقتصادية، مع ضرورة إشراك الجامعة باعتبارها قطب علمي مهم.

قائمة المراجع:

- (١) خالد ابن راشد الخاطر، تحديات انخيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت ٢٠١٥. ص ٠٤.
- (٢) الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz.
- (3) تقارير وزارة المالية <http://www.mf.gov.dz>.
- (٤) جريدة الخبر، مقال: البطالة في الجزائر بالأرقام، عدد ١٤ جانفي ٢٠١٧.
- 5) Patrick Artus and all (2010), Les effets d'un prix du pétrole élevé et volatil, Direction de l'information légale et administrative. Paris, p07.
- 6) Roland RICART (٢٠٠٠), Deux exemples de l'impact d'un choc exogène sur l'évolution des prix : le prix du pétrole et la déréglementation, BULLETIN DE LA BANQUE DE FRANCE – N° 80 – p56.
- 7) The New York Times, Ecuador Set to Leave OPEC, September 18, 1992
- 8) Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC Statute 2008, Retrieved 8 June 2011, p 8.
- 9) Bank Of Algeria, Evolution Economique Et Monétaire en Algérie, RAPPORT 2001-2014.
- 10) US. Département of Energy Information Administration (EIA). www.eia.gov.

11) Forecht.R(1985), Le marché pétrolier international. Revue Notes et Etudes Documentaire, P93.

12) International Monetary Fund (IMF), Actualitix, World Atlas-Statistics by country, 2015.

مركز البحث للفكر الاقتصادي

المؤتمر الدولي العلمي حول: أثر تقلبات أسعار النفط عالمياً على اقتصاد الدول

خلال الفترة ١٨-٢١ ديسمبر ٢٠١٧.

عنوان المداخلة: الدور المستقبلي للغاز الطبيعي الجزائري في ظل منافسة الطاقات البديلة والمتجددة.

المحور الثالث: محددات التنمية في القطاع النفطي وسبل تحقيقها

من إعداد

هشام لبزة	محمد الهادي ضيف الله	مهاوات لعبيدي
أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر أ
جامعة الوادي - الجزائر	جامعة الوادي - الجزائر	جامعة الوادي - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية	كلية العلوم الاقتصادية	كلية العلوم الاقتصادية
Hichamlebza@gmail.com	difmh2008@yotmail.fr	labidi_mehaouat39000@yahoo.fr

ملخص: يرتبط الطلب على الغاز الطبيعي ارتباطاً وثيقاً بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه، فالغاز الطبيعي عنصر مهم مؤثراً في تغيرات الاقتصاد نتيجة لإرتباطه بكافة أشكال الحياة، وهو ما يمكننا ملاحظته بوضوح عند مقارنة مستويات استهلاك الفرد من الغاز الطبيعي في الدول المتقدمة والنامية، فنجد في الأولى أضعاف ما يستهلكه نظيره في الدول النامية، وبالرغم من الاختلاف في حجمه ما بين تلك الدول؛ إلا أن ما ميز وما زال يميز الطلب على الغاز الطبيعي فهو التنامي المستمر في الطلب عليه، مما أدى إلى إستنزاف هذا المورد الغازي الغير متجدد، الأمر الذي بات يهدد أمن الطاقة العالمي، رغم يقين المجتمع الدولي بالدور المستقبلي للغاز الطبيعي المشرق في ظل منافسة مصادر الطاقة البديلة والمتجددة.

الكلمات المفتاحية: الغاز الطبيعي، الدور المستقبلي، الطاقات البديلة، الطاقات المتجددة.

Résumé:

La demande de gaz naturel est étroitement liée au niveau de l'activité économique et les taux de croissance, le gaz naturel est un élément important influent des changements dans l'économie en raison de son association avec toutes les formes de vie, ce qui nous permet clairement visible lorsque l'on compare les niveaux de consommation par habitant de gaz naturel dans les pays développés et les pays en développement, nous trouvons dans les premiers temps ce consommée par son homologue dans les pays en développement, et en dépit de la différence de la taille des réserves entre les États.

Mais ce qui distingue et caractérise encore la demande de gaz naturel est une demande continue de plus en plus, ce qui a conduit à l'épuisement de ce titre avec le fournisseur gazeux non renouvelable, qui menace mondiale l'énergie, en dépit de la certitude du rôle de la communauté internationale future du Levant de gaz naturel sous la concurrence des sources d'énergie alternatives et renouvelable.

Mots-clés: le gaz naturel, le rôle futur, les énergies alternatives, les énergies renouvelables.

تمهيد:

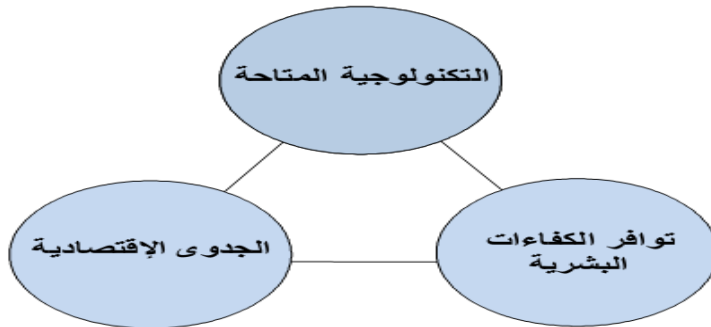
إن المقصود بمصادر الطاقة البديلة على أنها مصادر الطاقة التي يمكن أن يحل أعضاها محل الآخر من حيث وفرتها وإمكانية إستخراجها وإستخدامها فنياً وإقتصادياً، وطالما كان الغاز الطبيعي يعد أهم مصادر الطاقة في الوقت الحاضر فإن مصطلح المصادر البديلة للطاقة تعني البدائل التي يمكن إحلالها محل الغاز، ويستهدف كذلك التحول الحالي في مصادر الطاقة الإنتقال من مصادر طاقة ناضبة إلى تلك المتوفرة بكميات أكبر وصولاً إلى مصادر متجددة ودائمة، فالنفط والغاز الطبيعي يشكلان الأساس في مصادر الطاقة الحالية، كما أن الأمل معقود عند بعض الدول هو الرجوع إلى الفحم الحجري وتطوير غازاته ليشكل مصدر الوقود الإنتقالي إلى حين الوقت لتطوير مصادر الطاقة التي لا تنضب؛ أي لها القابلية على التجدد الدائم، كالطاقة الشمسية والمفاعلات النووية السلمية وطاقة الرياح وغيرها من الطاقات المتجددة الأخرى.

أولاً: تجربة الجزائر في مجال الطاقة المتجددة وتحديثها.

تعتبر أغلب الطاقات المتجددة مصدراً نظيفاً لإنتاج الطاقة والتي لا ينتج عنها ملوثات بيئية، كما أن بعضها يمكن إستخدامه بشكل دائم علي مدار اليوم مثل طاقة المحيطات والوقود الحيوي، وبعضها متقطع مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وذلك لإرتباطهما بظواهر مناخية تتغير علي مدار الوقت^١. علي الرغم من تكرار الكثير من النداءات نحو تعظيم الإعتماد علي المصادر المتجددة للطاقة، إلا أن هذه المصادر التي يمكن إضافتها إلي حزمة الطاقة لبلد ما تظل مرهونة بتوافر ثلاث شروط؛ وهم التكنولوجيا المتاحة وتوفر الكفاءات البشرية، والجدوى الإقتصادية^٢.

فمثلاً ما يحدث مع طاقة الرياح فالتكنولوجيا المتاحة للكل، ولا توجد تحذيرات عليها سواء بالتصنيع أو الشراء مع توافر إمكانية تنمية المشاركة المحلية وزيادتها، وأيضاً الموارد البشرية المتاحة، كما أن تكلفة إنتاج وحدة من هذه الطاقة يمكنها منافسة نظيرها الحراري إذا تمت المقارنة بالطلب العالمي للوقود. بدأت الإقتصاديات الحالية التي تعتمد على الوقود الأحفوري بشكل أساسي في إنتاج الطاقة، تعطي أولوية إلى مصادر الطاقة المتجددة، لأنه يعد الخيار المناسب للوضع المستقبلي من الغاز الطبيعي الذي يتميز بخاصية نفاذه عبر الزمن، فأصبحت الدول المتقدمة والنامية تسعى لإستغلال الطاقة المتجددة بشكل واسع في مختلف المجالات، وأصبح لكل دولة تجربة في هذا المجال.

الشكل رقم (٠١): شروط الإعتماد علي بدائل الطاقة.



المصدر: محمد مصطفى الخياط، "الطاقة البديلة وتأمين مصادر الطاقة"، مؤتمر البترول والطاقة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، ٢-٣- أبريل ٢٠٠٨، ص: ١٤.

١-أسباب توجه الجزائر لتطوير مصادر الطاقة المتجددة: هناك أسباب عدة تدعو الجزائر لتطوير مصادر الطاقة المتجددة مع أنها تمتلك إحتياجات ضخمة من الغاز الطبيعي يتجاوز عمرها ٥٦ سنة،ومن بين هذه الأسباب ما يلي^٣:

- ✓ تدني العمر الزمني للنفط الخام ببلوغه مدة ١٨ سنة حسب الإنتاج المسوق للنفط لسنة ٢٠١١.
- ✓ وقاية الإقتصاد الوطني من الأزمات التي تحدثها تقلبات أسعار الوقود الأحفوري.
- ✓ تتمتع الجزائر بمميزات جغرافية ومناخية ملائمة، فالجزائر لها أكبر نسبة تشميس سنوية في العالم بأكثر من ثلاثة آلاف ساعة.
- ✓ يمكن لمصادر الطاقة أن تخفض من كميات الغاز الطبيعي المستعمل في إنتاج الطاقة الكهربائية محلياً وإستغلاله في مجالات أخرى كإستغلال الغاز في نقل كميات المياه الصالحة للزراعة من الجنوب نحو مناطق الهضاب للإستغلاله في قطاع الزراعة، أو إستعماله في مشاريع أخرى قد تدر أرباحاً أكثر.
- ✓ تسابق الدول الأوروبية لنيل فرص شراكة مع الجزائر في مجال تطوير إستثمار الطاقات المتجددة ، نظراً لأهمية السوق الجزائرية في هذا الميدان.

✓ يمكن لمشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر أن تساهم في التنوع الإقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة.

٢-سياسات وبرامج الطاقة المتجددة في الجزائر:تم تأطير السياسة الوطنية للطاقات المتجددة في الجزائر بمجموعة من القوانين، حيث يتم تنفيذ هذه السياسات عبر مجموعة من المنظمات والمؤسسات الإقتصادية، ومراكز البحث، وقد بدأت الجزائر بالإهتمام بدينامكية حديثة لطاقة جديدة ومتجددة، وذلك من خلال إطلاق برنامج لتطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وإعتمدت الجزائر على إستراتيجية تنمية الموارد المتجددة مثل الطاقة الشمسية من أجل تنويع مصادر الطاقة، حيث ينص هذا البرنامج على إنشاء مصادر الطاقة من أصل متجدد.

وانطلقت الجزائر في مسار الطاقة المتجددة، وذلك من أجل إيجاد حلول شاملة ومستدامة لتحديات البيئة، ومواجهة إشكالية المحافظة على الطاقة الأحفورية، وتستند هذه الخيارات الإستراتيجية على الإمكانيات الهائلة للجزائر لطاقة الشمسية (الطاقة الشمسية الضوئية والطاقة الشمسية الحرارية)، التي تمثل المحور الأساسي للبرنامج، حيث من المنتظر الوصول إلى ٣٧% من إنتاج الطاقة الكهربائية بحلول سنة ٢٠٣٠ يكون عن طريق الطاقة الشمسية^٤، ويهتم البرنامج أيضاً بالطاقة الهوائية التي تمثل المحور الثاني بنسبة مشاركة تقدر بـ ٣% من الإنتاج الوطني لطاقة الكهربائية سنة ٢٠٣٠ كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (٠٢): إنتاج الطاقة المتوقع حسب المصدر لسنة ٢٠٣٠.



Source: Groupe Sonelgaz, «Rapport D'activité & comptes de gestion consolidés», DEFCG, 2009, p:58.

وقد سطرت الجزائر برنامج الطاقة المتجددة عبر عدة مراحل، يعتمد بصفة أساسية على تطوير مصادر الطاقة الشمسية بنوعيهما (الضوئية والحرارية) والطاقة الهوائية والطاقة المائية، كما وضعت الجزائر برنامج كفاءة الطاقة، الذي يهدف إلى إيجاد طرق مثلى لإستغلال الطاقة بنوعيهما المتجددة وغير المتجددة والمحافظة عليهما، بإنتاج نفس السلع والخدمات بإستخدام أدنى لطاقة ممكنة، كبرنامج العزل الحراري للعمارات وقطاع البنايات، الذي يستهلك أكثر من ٤٢% من الإستهلاك النهائي للطاقة، وبإدخال تقنية الغزل فسينخفض هذا الإستهلاك إلى نسبة ٤٠% من إستهلاك الطاقة الموجهة إلى تبريد وتدفئة المباني، وكذلك تعميم إستعمال المصابيح الأقل إستهلاكاً لطاقة، وتعزيز كفاءة إستخدام الطاقة في المجال الصناعي.

الجدول رقم (٠١): مراحل برنامج الطاقة المتجددة في الجزائر لآفاق ٢٠١٣-٢٠٣٠.

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	MW110	MW 650	MW 2600	MW 12000
			تصدير ما يقارب MW2000، واحتمالية	موجهة لسوق الوطني و MW1000 مخصصة للتصدير.

Source : CREG, «Présentation du programme de développement des énergies nouvelles et renouvelables et de l'efficacité énergétique 2011-2030», Alger، Mars 2011, p: ٠٢ .

٣-تحديات الطاقة المتجددة في الجزائر: مازال البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ٢٠١٠-٢٠٣٠ متعثراً رغم رصد ما يقارب ١٢٠ مليار دولار، لذلك تتركز أهم العراقيل التي تعترضه في^٦:

- الإفتقار لثقافة التخطيط المسبق، كما أن برنامج إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر البديلة الذي جرى إفتتاحه سنة ٢٠١٠ يسير بشكل بطئ، كما تعاني مشروعات الطاقة المتجددة من إرتفاع التكلفة الرأسمالية مع قصور آليات التمويل، فضلاً على الإعتقاد الخاطئ بأن الإستثمار في مثل هذه المشروعات يمثل مخاطرة مالية على الرغم من كونها طاقة تحافظ على البيئة.
- إن إنتاج وإستخدام التكنولوجيات المتقدمة في إنتاج الطاقة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، والوقود الحيوي)، يحتاج إلى تظافر جهود عدد كبير من الشركاء والسلطات التشريعية والتنفيذية ذات الصلة.
- إن قلة الإهتمام بإستخدام المصادر المتجددة لإنتاج الطاقة، والفهم الخاطئ لطبيعة عمل وتطبيقات تكنولوجيات الطاقة المتجددة من قبل الأطراف المعنية، والمجتمع بأسره يشكل عائقاً كبيراً نحو الإعتماد على المصادر المتجددة في إنتاج الطاقة، وهنا يبرز دور الإعلام والتوعية للدفع نحو تأهيل الأفراد والمجتمع نحو

مفهوم صحيح لإنتاج الطاقة من مصادر نظيفة وصديقة للبيئة، الأمر الذي يساعد على توضيح الحقائق الإقتصادية والبيئية والفنية في هذه المجالات.

ثانياً: الدور المستقبلي للغاز الطبيعي في تطوير مشروع الهيدروجين الشمسي بالجزائر.

إن إستخلاص الهيدروجين في الجزائر الذي كان ذو طابع تصوري وأصبح اليوم يتحقق شيئاً فشيئاً، حيث عرف مبادرات كبرى منذ سنة ٢٠٠٣، فتأثير إستعمال هذا المورد الجديد يقودنا اليوم لرؤية واضحة للميادين الأساسية للبحث والتطور التكنولوجي، والتي يمكن أن تدمج في مراكز البحث والجامعات الجزائرية بالتعاون مع البلدان الأكثر تطوراً في هذا المجال^٧.

وبتالي وجدت الجزائر نفسها أما إحتياج حقيقي لتطوير قطاع الهيدروجين، ليس فقط من جانب الوسائل المالية وإنما أيضاً من جانب الكفاءة، والمعرفة العميقة لكيفية التصرف وتحويل التكنولوجيا. وتعتبر الجزائر حالياً من الدول الأساسية في العالم المنتجة للهيدروجين من خلال المحروقات (النفط والغاز الطبيعي)^٨، نظراً لتوفرها على طبقة جوفية من المياه الغير مستغلة في الجنوب بالإضافة للحقل الشمسي الضخم، كل هذه العوامل تتيح فرص للجزائر لتطوير طاقة سيكون الطلب العالمي المستقبلي عليها كبير، مما يفتح آفاقاً واعدة في مجال التحول إلى الهيدروجين الشمسي، كما يمكن للجزائر إنتاج الهيدروجين من طاقات متجددة أخرى كطاقة الرياح.

١-التعاون المغربي الأوروبي في مجال الهيدروجين الشمسي: لقد فكر باحثين ألمان منذ عقود في إسترداد الطاقة الشمسية من دول شمالإفريقيا الغنية بالإشعاع الشمسي، التي يصل فيها الإشعاع الشمسي ضعف قيمته في وسط أوروبا (٢٣٨٠-٢٦٣٠ كيلوواط ساعي للمتر المربع خلال السنة)، في شكل هيدروجين ينقل كغاز في أنابيب الغاز الطبيعي الموجودة حالياً، أو في أوعية خاصة عبر السفن، ومن ثم إستخدامه في الأغراض المختلفة كطاقة حرارية أو طاقة كهربائية عبر خلايا الوقود أو كوقود في قطاع المواصلات وغيره.

وتشير الدراسات التي قام بها مجموعة من الباحثين الألمان عن تصدير الهيدروجين من شمال إفريقيا إلى أوروبا، حيث تمت المقارنة بين ثلاثة أساليب لنقل هذه الطاقة وهي نقلها على شكل طاقة كهربائية عبر خطوط ذات الضغط العالي بتيار مستمر أو نقلها عن طريق توليد الهيدروجين ثم نقله عن طريق أنابيب أو الخلط بين النظامين السابقين. واعتمدت هذه الدراسة على الخيار الأخير، حيثستقام بتونس مدينة لمعالجة المياه، ومد أنابيب المياه إلى محطة إنتاج الهيدروجين في مدينة عين صالح بالجزائر لمسافة ١٠٠٠ كلم، وقد وجدت الطريقة هي الأكثر إقتصاداً، ففي النظام المختلط من المقترح أنه سيتم نقل ٨٠% من الطاقة الشمسية على شكل هيدروجين و ٢٠% على شكل طاقة كهربائية، وتستخدم أنابيب نقل الغاز الطبيعي المستخدمة حالياً لنقل الغاز من الجزائر إلى إيطاليا، كما أن خطوط الكهرباء ستسلك نفس الطريق^٩.

١-١-إنشاء المشروع المغربي الأوروبي:يمكن أن تحقق الشراكة بين دول جنوب أوروبا والجزائر خلال السنوات القادمة من خلال مشروع المغربي الأوروبي للهيدروجين الشمسي، حيث كلف مركز تطور الطاقات المتجددة بالجزائر بتنسيق الجهود على مستوى دول شمال إفريقيا للشراكة الأوروبية لتكنولوجيا الهيدروجين. وقد تم إتفاق مجموعة من الخبراء* على إنشاء هذه المشروع من خلال إعلان الجزائر خلال المؤتمر العالمي حول طاقة

الهيدروجين في ١٤ جوان ٢٠٠٦، حيث أبرز هؤلاء الخبراء ثقتهم حول إستغلال القدرات الشمسية الهائلة لدولة الجزائر لإنتاج الهيدروجين الشمسي على مستوى عالي من خلال إنشاء إتحاد شركات كبرى وميلاد مشروع مستقبلي كبير^{١٠}.

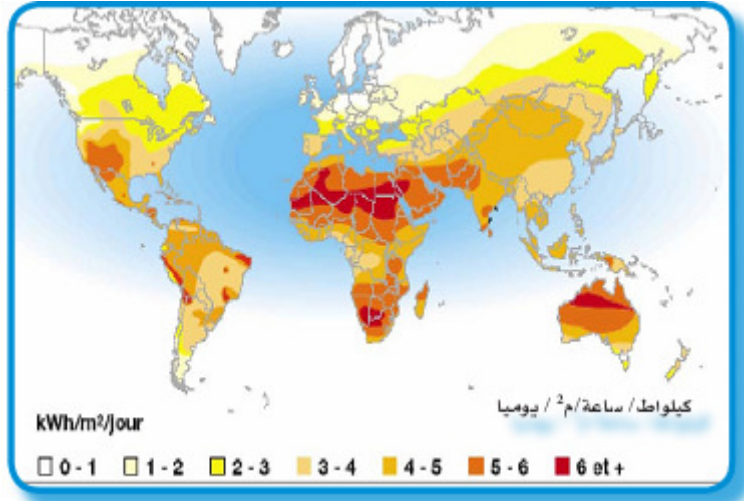
١-٢- أهداف المشروع المغربي الأوربي: هذا المشروع يستجيب للأهداف التالية على وجه الخصوص:

- تطوير التكنولوجيات ذات الكفاءة العالية لإنتاج الهيدروجين عن طريق الطاقة الشمسية، كذلك يمكن أن يتم إنتاج الهيدروجين تبعاً للحالات، إنطلاقاً من الماء أو المواد الهيدوكربونية.
- تطوير تكنولوجيا نقل الهيدروجين عبر مسافات بعيدة: أنابيب نقل الغاز الطبيعي، النقل البحري.
- تقييم ومقارنة وإقرار سلامة التكنولوجيا ذات الجودة العالية من منظور تطورها الصناعي في أبعادها ومستوياتها الكلية.
- تكوين خبراء فاعلين في مجالات البحث والتطوير والتصنيع، من أجل المساهمة في تطوير هذه الطاقة الجديدة.
- القيام بالدراسات التقنية والإقتصادية بغرض التحضير للإستراتيجية الصناعية والتطويرية لفرع الهيدروجين الشمسي.

٢- عوامل نجاح المشروع المغربي الأوربي للهيدروجين: خلص فريق البحث الجزائري إلى أنه يمكن للمشروع أن ينطلق عبر إنشاء محطة للطاقة الشمسية قري مدينة غرداية القريبة من حقول الغاز لحاسي الرمل، نظراً لكون الموقع يتوفر على جميع الشروط. وبالتالي فإن أهم شروط نجاح المشروع تتمثل في ما يلي:

٢-١- المكمن الشمسي الضخم بالجزائر: حسب دراسة أجرتها وكالة الفضاء الألمانية بأن الجزائر تحوز على أضخم الإمكانات الشمسية في كامل الحوض المتوسطي، حيث تتراوح قدرتها السنوية بـ ١٦٩ ألف تيراواط ساعة بالنسبة للطاقة الحرارية الشمسية، و ١٤ تيراواط ساعة بالنسبة لطاقة الشمسية الفوتوفلطائية و ٣٥ تيراواط ساعة بالنسبة لطاقة الرياح، كما يقدر حجم الإمكانات الشمسية للجزائر بنحو ١٠ أمثال حجم مكامن الغاز الطبيعي التي أكتشفت في حاسي الرمل. من جهة أخرى أشارت الدراسة إلى أن هناك فرصاً جديّة لا مجال للتشكيك فيها أمام بلدان شمال وجنوب المتوسط لرسم ملامح تعاون مثمر وفعال، يسمح بفتح طرق الوصول إلى خزان عملاق للطاقة الهيدروجينية التي تتوفر عليها الصحراء الكبرى، ذلك بإستخدام الهيدروجين الذي يتم إنتاجه بالطاقة الشمسية كحامل طاقة نظيفة ومؤمنة لتضمن إمدادات الطاقة الإقليمية والعالمية^{١١}.

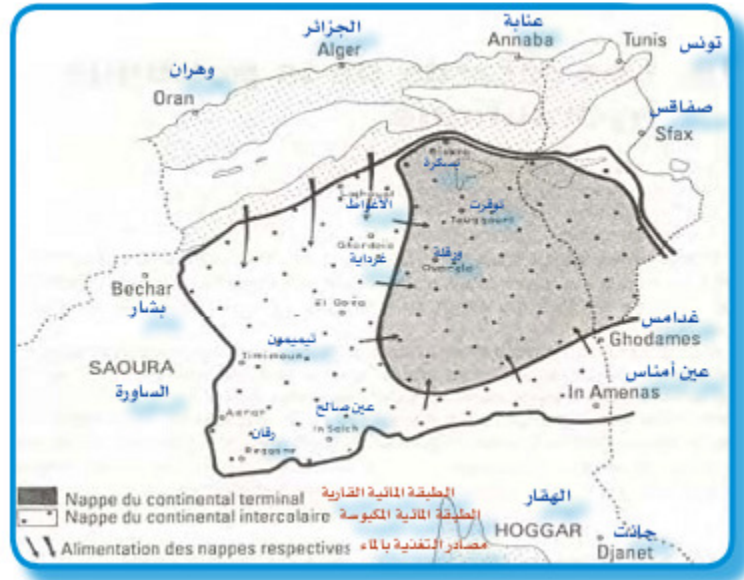
الشكل رقم (٠٣): خارطة معدل الشمس العالمي السنوي.



المصدر: بوزيان مهمام، "مشروع المغرب العربي-أوروبا لإنتاج الهيدروجين الشمسي"، مجلة النفط والتعاون العربي، أوبك، مجلد ٣٤ العدد ١٢٥، الكويت، ربيع ٢٠٠٨، ص: ١٦٥.

٢-٢ - الإمكانيات المائية للجزائر: تحتوي الجزائر على عنصر أساسي آخر لإنتاج الهيدروجين وهو الماء، بحث تحتوي الصحراء الشمالية على خزانين من المياه الجوفية، يتواجدان في منطقتين عملاقتين، تقع الأولى على الحدود الجزائرية التونسية والليبية* وتعد أكبر الطبقات المائية في العالم، أما الثانية والمسماة بالعرق الشرقي الكبير فتقع وسط الصحراء الجزائرية.

الشكل رقم (٠٤): الثروات المائية في الصحراء الجزائرية.



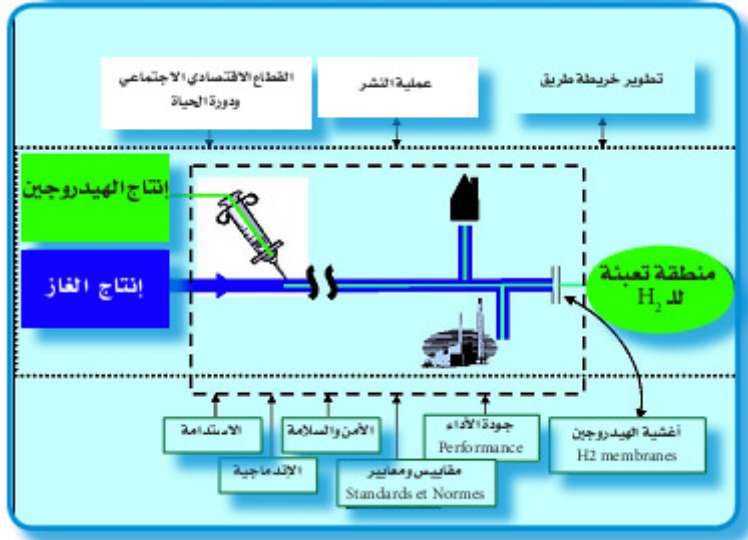
المصدر: بوزيان مهمام، "مشروع المغرب العربي-أوروبا لإنتاج الهيدروجين الشمسي"، مجلة النفط والتعاون العربي، أوبك، مجلد ٣٤ العدد ١٢٥، الكويت، ربيع ٢٠٠٨، ص: ١٦٨.

ويشكل هذان الخزانان عامل أساسي لإنتاج الهيدروجين على نطاق واسع، وفي سياق متصل أظهرت دراسات علمية منذ ٣٠ سنة أن إستغلال الطبقات المائية للصحراء الجزائرية الشمالية*، بفضل العمق القليل لسقف الخزان، سيمنح من تزويد محطات إنتاج الهيدروجين بطريقة فعالة وتكلفة منخفضة.

٣-٢- خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي: إن الموقع الجغرافي للجزائر سمح لها بأن تلعب دوراً فعالاً في تزويد الاتحاد الأوروبي بالطاقة، حيث تعتبر الجزائر الممون الرئيسي بالغاز الطبيعي لأوروبا في دول البحر المتوسط، ويوجد حالياً خطي أنابيب يربطان الصحراء بأوروبا مروراً بالبحر المتوسط بين تونس وإيطاليا وبين المغرب وإسبانيا، يصل طول هذين الخطين إلى ٧٤١٩ كلم بقدرة تصديرية قصوى تصل إلى ٥٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى خطين جديدين عابرين للقارات يربطان مباشرة الجزائر بأوروبا^{١٢}.

إن استخدام خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي تشكل اليوم طريقاً واعداً وأساسياً لنقل الهيدروجين مع إمكانية مزجه مع الغاز الطبيعي، هذه الخطوط والتي تشكل حالياً في أوروبا أكثر من ١.٤ مليون كلم من أنابيب الغاز الطبيعي حيث أن ١٤٥ ألف كلم من الأنابيب تخص أنابيب الضغط العالي من بين ٩٠٠ ألف كلم على المستوى العالمي، ومن جهة أخرى فإن أنابيب نقل الهيدروجين في العالم تشكل حالياً خطأ بطول ٢٥٠٠ كلم متركزة خصوصاً في أوروبا بـ ١٥٠٠ كلم وفي الولايات المتحدة بـ ٩٠٠ كلم^{١٣}.

الشكل رقم (٥٠): نقل الهيدروجين عبر الشبكة الغازية.



المصدر: بوزيان مهمام، "مشروع المغرب العربي-أوروبا لإنتاج الهيدروجين الشمسي"، مجلة النفط والتعاون العربي، أوبك، مجلد ٣٤ العدد ١٢٥، الكويت، ربيع ٢٠٠٨، ص: ١٧١.

ما يمكن ملاحظته من خلال أعمال البحث والتطوير ذات الصلة بهذا الموضوع هو أن هناك شروطاً تقنية ينبغي أن تلبى في ما يخص تسخير شبكة أنابيب الغاز الطبيعي الحالية وإستعمالها سبيلاً لنقل الهيدروجين المتوائمة معها، كذلك ضرورة تحديد المناهج والأساليب التقنية التي يتم وفقها فصل الغازين عن بعضهما البعض؛ أي فصل الهيدروجين عن الغاز الطبيعي في المرحلة النهائية، وتوجيه كل واحد منهما نحو أسواقه، علماً أن خطوط نقل الغاز الطبيعي تكون متوائمة مع خدمة الهيدروجين وذلك وفق نسبة مزج تتراوح ما بين ١٥ و ٢٠%، من دون إحداث تغيرات أو تعديلات على شبكة خطوط الأنابيب القائمة حالياً^{١٤}.

ثالثاً: أفضلية المردود الإقتصادي للغاز الطبيعي على مصادر الطاقة المتجددة.

يذكر أن للنفط دوراً ضئيلاً نسبياً في توليد الكهرباء في الدول الغربية، لذلك فإن طاقة الرياح والطاقة الشمسية ليست منافسة للنفط، وتعتبر هذه المصادر منافسة للفحم والغاز الطبيعي، وبما أن الغاز هو الأرخص والأنظف بيئياً، فإنه من المنطقي أن يصبح الغاز الطبيعي متصديراً مصادر الطاقة في المستقبل، وما كان لطاقة الرياح والطاقة الشمسية أن تتوسع بالشكل الذي عليه الآن لولا التدخل الحكومي والإعانات الحكومية بسبب تكلفتها العالية، بينما تقوم صناعة الغاز بدفع ضرائب هائلة للحكومات، ورغم كل هذه الإعانات للطاقة المتجددة، ورغم كل الضرائب التي تدفعها صناعة الغاز، إلا أن الغاز ما زال أرخص من كل مصادر الطاقة الأخرى الجديدة والمتجددة.

كما أن الفارق بين تكاليف إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية وتكاليف إنتاجها من الغاز الطبيعي أعلى، إذا يتم حساب التكاليف كاملة، فتكاليف إنتاج طاقة الكهرباء لا تتضمن تكاليف محطات الغاز التي يتم إنشاؤها كإحتياطي لتغطية الفترات التي تتوقف فيها الرياح أو تحجب فيها الشمس. كما أنها لا تتضمن تكاليف عدم الوفاء بالتزاماتها بإنتاج كميات معينة من الكهرباء، بينما تُجبر مصادر الطاقة الأخرى على ذلك^{١٥}.

وتعتبر الطاقة الشمسية محدودة، حيث إن جدواها الإقتصادية، بعد الدعم الحكومي، لا تظهر إلا في مناطق معينة، وعلى خلاف ما يعتقد البعض، فإن الطاقة الشمسية حسب التكنولوجيا الحالية غير مجدية في البلاد المشمسة والصحاري والمناطق ذات الرطوبة العالية، فالتكنولوجيا الحالية تجبر الخلايا الشمسية على التوقف تماماً إذا وصلت الحرارة إلى حد معين، غالباً فوق ٤٨ درجة مئوية، كما أن هناك علاقة طردية بين انخفاض الكفاءة وارتفاع درجة الحرارة، لهذا فإن دول البحر المتوسط أكثر ملائمة للطاقة الشمسية من دول الخليج والمناطق المماثلة، وهناك مشكلات أخرى تعانها الطاقة الشمسية في المناطق الصحراوية أثناء الرياح الرملية، حيث تغطي الرمال الصفائح وتحجب عنها الشمس، وبالتالي فإن تنظيفها يرفع التكاليف ويغير من إقتصاديات الطاقة المتجددة في المنطقة، إضافة إلى ذلك، فإن كفاءة الطاقة الشمسية في المناطق الساحلية الحارة منخفضة، الأمر الذي يؤثر في جدواها الإقتصادية.

ويواجه إنتاج الطاقة بواسطة طاقة الرياح صعوبات ومعوقات عدة، كتباين سرعة الرياح وإتجاهها من وقت ومكان لآخر، ومشكل التكلفة المرتفعة للإنتاج الطاقة الكهربائية والمقدرة بأربعة أضعاف تكاليف الكهرباء المنتج بواسطة الغاز الطبيعي، كما يحتاج هذا المصدر إلى مساحات واسعة؛ فعلى سبيل المثال يلزم ١٠٠٠ طاحونة هوائية قطرها ٥٦ متر لإنتاج طاقة كهربائية ما تعادل مليون برميل من النفط الخام^{١٦}. إن استخدام الطاقة البديلة على المستوى التجاري مازال يصطدم ببعض المشاكل والصعوبات التقنية والإقتصادية، وبالتالي بقيت نسبة مساهمتها في تغطية حاجة الجزائر للطاقة محدودة، أما الغاز الطبيعي رغم أنه مصدر طاقة ناضبة مثل النفط والفحم، فقد كان وما يزال من المصادر الرئيسية للإمداد المجتمع بالطاقة، وسبقى متمتعاً بهذه الأفضلية طيلة فترة نصف القرن الواحد والعشرين، ويمكن أن نرجعها للسببين رئيسيين وهما^{١٧}:

١- قصور تعويض الطاقات البديلة محل الغاز الطبيعي: حاولت الدول الصناعية منذ حقبة السبعينات والثمانينات إلى غاية الوضع الحالي، البحث عن بدائل جديدة للغاز الطبيعي والنفط عموماً، نظراً لتذبذب أسعار الموارد الناضبة والتبعية الاقتصادية والسياسية للدول المالكة لهذه الموارد، لكن نتائج البحث تلك أثبتت قصور تلك المصادر عن حلها محل الغاز الطبيعي لعدة عوامل منها:

❖ **العامل الإقتصادي:** أثبتت التجارب أن بعض مصادر الطاقة المتجددة غير إقتصادي بسبب التكاليف المالية المرتفعة، كما هو حاصل بالنسبة لإستغلال طاقة الرياح وطاقة أمواج المحيطات، مما فرض تأجيل البحث في إستخدام هذا النوع من الطاقة إلى أجل آخر.

❖ **إنعدام الفاعلية:** هناك بعض البدائل أظهر التجارب عدم فاعليتها، كتلك التي أجريت على إستخدام الكحول المستخرجة من الذرة وقصب السكر كوقود محرك للسيارات، إلا أن النتائج كانت غير مشجعة الأمر الذي أدى إلى تأجيل البحث في تطويرها هذا المصدر من الطاقة في المستقبل المنظور.

❖ **إنعدام الأمان:** كان بعض هذه البدائل غير آمن، مثل إستخدام الطاقة النووية كمصدر للوقود في المجالات السلمية، وقد بينت كارثة القرن العشرين تشرنوبيل و كارثة فوكوشيما للقرن الواحد والعشرين تلك المخاطر التي أحدث فزع في أذهان المجتمع، وبالتالي زالت الطاقة النووية غير آمنة على الإنسان والطبيعة في الوقت الحالي.

٢- **المردود الإقتصادي الذي يتمتع به الغاز الطبيعي:** يتميز الغاز الطبيعي بإرتفاع قيمته الحرارية مقارنة مع بقية مصادر الطاقة المتجددة، فكمية الحرارة المتولدة من الغاز تكون أكبر وأعلى من أي مصدر طاقي متجدد، كما أن ضعف تكلفة الغاز الطبيعي الإنتاجية وقيمته التبادلية مقارنة مع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، كما أن توفره الغاز الطبيعي بكميات كبيرة جعل الطلب العالمي يتنامى عليه، وبعد كذلك الغاز الطبيعي مصدر للعديد من المنتجات السلعية الأساسية التي يحتاجها المجتمع في مختلف نشاطات الحياة، كإستعماله مادة أولية للخلاصة الكيماوية.

رابعا: مستقبل تحويل الغاز الطبيعي إلى سائل في ظل منافسة الطاقة الجديدة للفحم المحول إلى سائل.

يستخدم مصطلح* تحويل الغاز إلى سائل (GTL) لوصف التحويل الكيماوي للغاز الطبيعي إلى منتجات هيدروكربونية سائلة مختلفة قابلة للتسويق والنقل والإستخدام بشكلها السائل بصورة مشابهة للمنتجات النفطية، وقد بدأت صناعة تحويل الغاز إلى سائل بوحدات صغيرة الحجم وتكاليف رأسمالية باهظة، وإقتصرت في وقت قريب على وحدتين فقط**. وإستقطبت عملية تحويل الغاز إلى سائل خلال السنوات القليلة الماضية إهتماماً واسعاً، ودخلت جميع الشركات النفطية العالمية الكبرى حقل الأبحاث والتطوير، نظراً للتطور التكنولوجي الذي مكن من تخفيض التكاليف التي كانت معتبرة في بداية هذه الصناعة.

إن عمليات تحويل الفحم إلى سائل (CTL) تتم بإستخدام تقنيات فيشر وترويش*** لإنتاج وقود سائل من إحتياطات الفحم الهائلة في العالم، وتتم العملية عبر تحويل الفحم إلى غاز أولاً ومن ثم تحويله إلى نפט، يجري تكريره لإنتاج منتجات هيدروكربونية سائلة قابلة للتسويق والإستخدام، وتدنى مستوى نشاط هذه الصناعة في العالم منذ حقبة الخمسينات، تبعاً لأسباب إقتصادية كتناقص أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي إثر

الإكتشافات الكبرى التي شهدها العالم خلال تلك الفترة، وقد عاودت الدول ذات الإحتياجات الفحمية الضخمة، ونمو إحتياجاتها الطاقوية للإهتمام بهذه الصناعة بفكرة تحويل الفحم إلى سائل وتطويرها، خلال السنوات القليلة الماضية بعد إرتفاع أسعار النفط وبلوغه عتبات غير مسبوقة منذ سنة ٢٠٠٤، مما نتج عن إرتفاع في فاتورة وارداتها النفطية.

١-تحديات ومستقبل صناعة تحويل الفحم إلى سائل: أصبح الدور المستقبلي للفحم في مزيج الطاقة العالمية مدار نقاشات ضمن المرحلة الحالية، حول إعادة النظر في سياسات الطاقة العالمية بسبب التخوف من أمن إمدادات الطاقة، وتوفر الفحم بكميات كبيرة لتوليد الطاقة الكهربائية، وفي الوقت الذي يزداد فيه الإعتماد على مورد الغاز الطبيعي لهذا الغرض، وأعتبرت تقنيات تحويل الفحم إلى سائل كخيار واعد وإستراتيجي تؤكد الدول الأكثر إستهلاكاً للطاقة.

١-١-أسباب الإهتمام العالمي بصناعة تحويل الفحم إلى سائل: إن من بين أسباب إهتمام العالم بصناعة تحويل الفحم إلى سائل، نتيجة رغبة الدول المستهلكة للطاقة في تنويع مصادر الطاقة، مدفوعة بقلقها بشأن كفاية الطاقات الإنتاجية النفطية العالمية لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة في المستقبل، كما يتفوق إحتياطي الفحم العالمي على كل من النفط والغاز الطبيعي، ويرتكز حوالي ٥٠% من إجمالي هذا الإحتياطي في دول أمريكا والصين والهند، وهي دول مستهلكة رئيسية للطاقة^{١٨}، وتشهد معدلات نمو طلب عالية بالأخص خلال السنوات الأخيرة، وترغب كذلك تلك الدول إلى الحد من إحتكار الغاز الطبيعي والنفط لمختلف الإستخدامات، التي وصلت نسبتهما إلى ٩٥% سنة ٢٠١٠، وبالتالي أصبحت تلك الدول تبحث عن سياسات تعظيم إنتاج السائل المحولة من الفحم بغرض تجهيزها لتسويق وإستخدامها كوقود في قطاع النقل، وكمواد تستعمل في الصناعات البتروكيمياوية، كما تساعد هذه السياسات من جهة أخرى في توسيع سوق الفحم وزيادة المرونة في إستعمالاته التي تتركز بالدرجة الرئيسية في قطاع توليد الطاقة الكهربائية.

وتعمل الشركات والحكومات لتلك الدول على تطوير ما يسمى بتقنيات الفحم النظيف، لتشجيع إستغلال إحتياجات الفحم العالمية، وتوفير الطاقة الضرورية لأغراض التنمية الإقتصادية النظيفة من دون الضرر بالبيئة، وتشجع بعض الدول المستهلكة الرئيسية على الإعتماد على تلك التقنية، خصوصاً في الولايات المتحدة التي يتوقع لها أن تكون الرائدة في مجال تطوير تقنيات الفحم النظيف.

١-٢-٢-تحديات صناعة تحويل الفحم إلى سائل: تواجه صناعة تحويل الفحم إلى سائل العديد من التحديات من بينها^{١٩}:

١-٢-١-التكاليف المرتفعة: تواجه هذه الصناعة إشكالية إرتفاع التكاليف، حيث تعتبر التكاليف الرأسمالية لوحدة تحويل الفحم إلى سائل عالية، وتتراوح ما بين ٥٠ ألف إلى ٧٠ ألف دولار لطاقة برميل في اليوم، وبالتالي فإن إجمالي التكاليف الرأسمالية لوحدة بطاقة ٨٠ ألف برميل في اليوم قد يفوق ٥ مليار دولار بالمقارنة مع أقل من ٢ مليار دولار لوحدة من نفس الحجم لتحويل الغاز الطبيعي إلى سائل.

١-٢-٢-أسعار النفط: تعتبر أسعار النفط عاملاً حاسماً لتقييم الجدوى الاقتصادية لمشاريع صناعة تحويل الفحم إلى سائل، وفق فرضيات معينة لأسعار الفحم نفسه، فمثلاً في حالة انخفاض سعر الفحم إلى حوالي ٢٠ دولار للطن (معدل سعر تصديره إلى اليابان من فحم البخار يعادل ٦٢.٩٥ دولار للطن لسنة ٢٠١٠) تصبح عمليات تحويل الفحم إلى السوائل منافسة على أساس أسعار نفط بحدود ٤٠ دولار للبرميل.

١-٢-٣-القضايا البيئية: تستلزم مشاريع تحويل الفحم إلى سائل إستعمال الطاقة بدرجة كثيفة، ما يجعل معدل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون لوحدة إنتاج واحدة حوالي ٧ إلى ١٠ أضعاف ما هو عليه في حالة تحول الغاز إلى سائل، ما جعل بعض إختصاصي البيئة والطاقة يعتقد بأن طريقة تحويل الفحم إلى سائل لا تتلاءم مع القلق العالمي حول التلوث المناخي، خصوصاً وأن التقنيات الخاصة بإصطيد وعزل كميات مماثلة من الغازات الدفينة على نطاق صناعي لا زالت غير متوفرة.

١-٣-مستقبل تحويل الفحم إلى سائل: تتوقع الصين إلى إمكانية بلوغ إنتاج سائل المحولة عن طريق الفحم وحدها إلى حوالي واحد مليون برميل في اليوم خلال منتصف العقد القادم، وأشارت تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية إلى أن إجمالي طاقة تحويل الفحم إلى سائل قد تصل إلى حوالي ١.٨ مليون برميل في اليوم بحلول سنة ٢٠٣٠ وفق الأسعار الحالية لمشتقات النفط.

ففي ظل الإحتياجات العالمية الهائلة للفحم، والجهود البحثية الجارية في العالم بإتجاه إستخدامها بصورة نظيفة غير مضرّة للبيئة، يتوقع دخول كميات أكبر من السوائل الناتجة عن الفحم ضمن مزيج إمدادات الغاز الطبيعي العالمية على الأمد البعيد، شريطة بقاء أسعار الغاز المحول لسوائل في مستويات مرتفعة عند قيم معينة، وبالتالي فإن طبيعة التحديات التي تواجه صناعة تحويل الفحم إلى سائل ستكون بشكل محدود إلى غاية سنة ٢٠٣٠ على الأقل^{٢٠}، خصوصاً وأن هذه الصناعة تتنافس مع الغاز الطبيعي في إستعماله لتوليد الطاقة الكهربائية.

أما على الصعيد الوطني، فأصبحت الجزائر تفكر في العودة لإستغلال مادة الفحم الذي يقدر إحتياطه بـ ٢٥٠ مليون طن كمادة أساسية يستعمل لإنتاج الكهرباء مستقبلاً، رغم أن المورد الغازي المستعمل في إنتاج الطاقة الكهربائية متوفر بكميات كافية، غير أن الدولة تسعى إلى ضمان مصادر أولية أخرى أكثر ديمومة من خلال إستغلال إحتياطي مادة الفحم الطبيعي الموجود بكميات جد كبيرة.

إن هذه العملية تندرج في إطار السياسة الطاقوية التي حددتها الحكومة والتي تركز على إستغلال خمس مصادر من الطاقة والتي تتمثل في مادة الغاز الطبيعي، الطاقات المتجددة، المياه، إلى جانب مورد الفحم، وذلك بهدف تغطية الطلب الوطني من الكهرباء، وأطلقت الجزائر عدة مشاريع تتعلق بتطوير الصناعات المنجمية بالشراكة مع مؤسسات أجنبية، للرفع من طاقات إنتاج هذه المواد خصوصاً الفحم. ومن المتوقع أن تعرف الجزائر أولى محطات إنتاج الكهرباء بمادة الفحم خلال العشرية المقبلة، أما تقنية تحويل الفحم إلى سائل فما زالت توجه تحديات إقتصادية كبيرة^{٢١}.

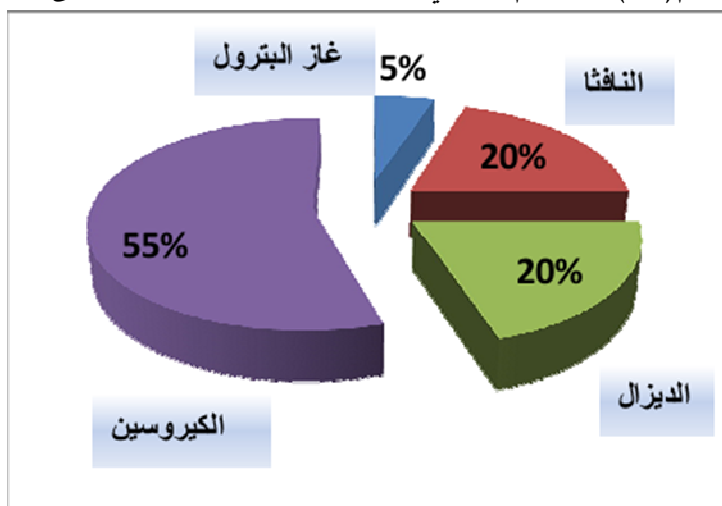
٢-مستقبل صناعة تحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل ومردودوها الإقتصادي:أصبحت عملية تحويل الغاز إلى سوائل تستقطب إهتماماً عالمياً واسعاً، حيث دخلت جميع الشركات النفطية العالمية الكبرى حيز الأبحاث والتطوير، نظراً لبلوغ أسعار النفط عتبات لم تكن في الحسبان، مما جعل تلك المشاريع تصبح ذات جدوى إقتصادية وتحقق أرباحاً، وفتحت الدول ذات الإحتياطات الغازية الكبيرة هذا المجال لإستغلال هذه التقنيات الجديدة لتطوير تلك الإحتياطات سواء كان ذلك بصورة منفصلة أو كجزء مكمل لمشاريع الغاز المميع، من أجل تنويع وتعظيم عائدات صادرات المنتجات ذات قيمة مضافة.

٢-١- المميزات الإقتصادية لتحويل الغاز إلى سوائل GTL:إن طريقة تصدير الغاز الطبيعي عبر الأنابيب تكون عادة مجدية إقتصادياً، عند إستغلال حقل غازي في منطقة كالجزائر مثلاً، وقد تصبح هناك منافسة بين غاز الأنابيب والغاز المميع لمسافات تتراوح ما بين ١٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ كلم، أما بالنسبة لمسافات الأطول من ذلك، فإن المنافسة تكون بين التميع والتحويل، أما الغاز الطبيعي المضغوط فقد يدخل المنافسة بالنسبة للمسافات القصيرة.

وتتميز وحدات تحويل الغاز إلى سوائل بالمرونة مقارنة بغاز الأنابيب الغاز المميع، بحيث يمكن بناء تلك الوحدات في البئر أو على المنصات البحرية، وبالتالي يمكن أن تساعد في إستغلال كميات الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط التي كانت تحرق وتهدر سابقاً، وتتيح المجال للإستغلال الكامل لبعض حقول النفط ذات الإنتاجية المحدودة أو غير المستغلة إلا بشكل جزئي لعدم القدرة على التكامل مع الغاز المصاحب المنتج من هذه الحقول^{٢٢}.

أما من الناحية التسويقية، فتتميز منتجات هذه الصناعة بسهولة نقلها وتسويقها، ويتم تسعيرها على أساس المنتجات النفطية، ولا تحتاج مشاريع تحويل الغاز إلى سوائل لإبرام عقود بيع مسبقة لمنتجاتها، كما هو الحال لمشاريع الغاز الطبيعي المنقل عبر الأنابيب أو المميع، كون تسعيرها يخضع لظروف السوق كما هو عليه الحال للمنتجات النفطية^{٢٣}.

أما من الناحية البيئية، فمنتجات الغاز المحول إلى سوائل، تعتبر نظيفة وذات جودة عالية وموصفات تتلاءم مع شروط ومتطلبات القوانين البيئية الصارمة.حيث تتألف منتجات صناعة تحويل الغاز إلى سوائل بصورة أساسية من مكونات أهمها، غاز البترول، والنافثا، الكيروسين، الديزل، وتتفاوت نسب هذه المنتجات صعوداً ونزولاً بحسب نوع التقنية المستخدمة، ومستوى درجة الحرارة والضغط.



تتوافق مواصفات المشتقات النفطية المختلفة المنتجة بتقنية تحويل الغاز إلى سوائل GTL مع مواصفات المنتجات النفطية المثالية، سواء من ناحية جودة الإحتراق أو بتأثيراتها البيئية، فالمنتجات الخفيفة والنصف المصنعة هي أهم منتجات صناعة تحويل الغاز إلى سوائل، لذلك فإن الإهتمام بمواصفات هذه المنتجات هو أمر مهم، ويلعب دوراً أساسياً في مدى رواج هذه الصناعة، ويمكن القول بصفة عامة أن هذه المنتجات ذات جودة عالية وهي خالية تقريباً من الكبريت ومركبات النتروجين.

٢-٢-المحددات والعوامل التي تؤثر في صناعة تحويل الغاز إلى سوائل: تتأثر ربحية مشاريع تحويل الغاز إلى سوائل وإنتاجها على الأجل الطويل ببعض المحددات والعوامل أهمها^{٢٤}:

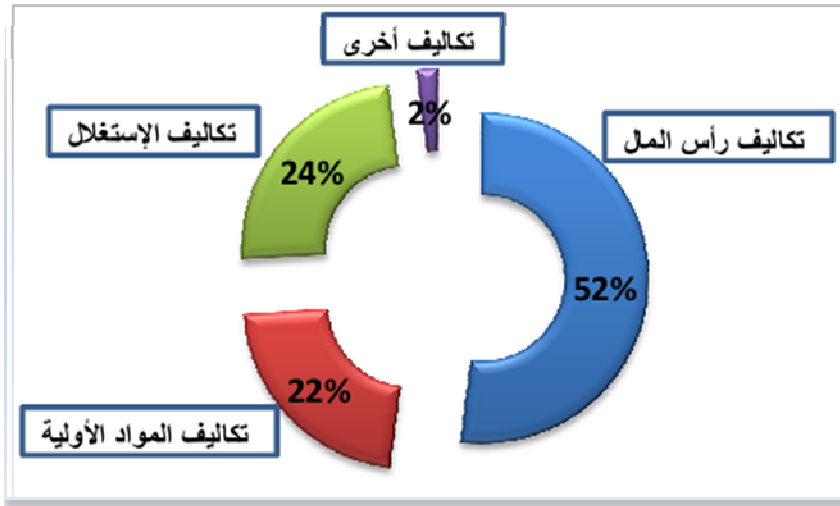
٢-١-أسعار النفط: تؤثر أسعار النفط بشكل كبير على الجدوى الإقتصادية لهذه التقنية من التحويل، حيث أوضحت بعض الدراسات بأن مشاريع تحويل الغاز إلى سوائل تصبح ذات جدوى إقتصادية عندما تفوق أسعار النفط ٢٥ دولار للبرميل، إلا أنه من جهة أخرى، فإن إرتفاع أسعار النفط وما قد يصاحبه من إرتفاع في أسعار المواد البناء كالحديد والإسمنت، قد يؤثر بصورة سلبية على مشاريع هذه الصناعة برفع تكاليفها.

٢-٢-٢- أسعار الغاز الطبيعي: تؤثر أسعار الغاز الطبيعي في ربحية مشاريع تحويل الغاز إلى سوائل من ناحيتين؛ فالغاز الطبيعي لتلك المشاريع عامل مهم في تحديد تكاليفها التشغيلية، ويفضل المستثمرون المواقع التي يتصف الغاز فيها بتكلفة هامشية منخفضة، وقد تكون سالبة في بعض الحالات، وبالتالي يكون خيار الحرق أو إعادة حقنه في باطن الأرض متاح لهذه الكميات، وقد أجريت العديد من الدراسات لمعرفة العلاقة بين ربحية المشروع وأسعار الغاز الطبيعي، حيث أوضحت دراسات حديثة بأن تلك المشاريع تكون مربحة في حالة ما يكون سعر الغاز الطبيعي يتراوح ما بين ١.٥ إلى ٢.٥ دولار لكل وحدة حرارية بريطانية. ومن جهة أخرى، كلما إرتفعت أسعار الغاز الطبيعي كلما تحسنت إقتصاديات الخيارات الأخرى لإستغلال الغاز بالأخص الغاز الطبيعي المميع، وبالتالي تزداد حدة التنافس ما بين الطرق المختلفة*.

٢-٢-٣- **تخفيض التكاليف:** تعتبر التكاليف بمثابة التحدي الرئيسي الذي يواجه صناعة تحويل الغاز إلى سائل، فقد كان عامل التطور التكنولوجي سبباً في إنخفاض التكاليف الرأسمالية لهذه المشاريع من حوالي ١٠٠ ألف دولار لطاقة برميل في اليوم إلى حوالي ٤٥ ألف دولار حالياً كحد أعلى، إلا أن هناك شكوكاً حول مدى إمكانية استمرار تخفيض التكاليف لأسباب يعود بعضها إلى عوامل خارج نطاق تلك الصناعة.

٢-٣- **المردود الإقتصادي لمشاريع تحويل الغاز إلى سائل من منظور التكاليف الإنتاجية:** يبرز التحليل الإقتصادي عند إقامة مشروع صناعي، تركيزه بالبحث عن العلاقة بين التكاليف الإستثمارية للمشروع مقابل تكاليف الإستغلال، فالنسبة للمشاريع البترول كالمصافي ومصانع الغاز الطبيعي وتمييعه، فإن هذه العلاقة يمكن أن تحلل وتستوعب، بسهولة، إلا أن الأمر غالباً ما يكون مختلفاً بالنسبة لمشاريع تحويل الغاز إلى سائل، نظراً لطبيعة هذه المشاريع^{٢٠}، والشكل رقم (٠٧) يبين تحليل لإتجاهات السيولة النقدية لرأسمال المستثمر لمشروع مثالي لتحويل الغاز إلى سائل.

الشكل رقم (٠٤-٠٧): تقسيمات تكاليف مشروع مثالي لتحويل الغاز إلى سائل.



المصدر: جمال حربي، "تقنية تحويل الغاز إلى سائل وأثرها على صناعة النفط"، مجلة النفط والتعاون العربي، أوبك، مجلد ٣٣ العدد ١٢٢، الكويت، صيف ٢٠٠٧، ص: ٤٧.

كما يظهر من هذا الشكل بأن التكاليف الإستثمارية وتكلفة رأس المال هي العامل الرئيسي الذي يحدد عوامل نجاح مثل هذا المشروع من الناحية الإستثمارية، مما يعني بأن إجراء أي تخفيض في هذا العامل، سيحقق زيادة في فرص نجاح المشروع، كما يظهر من الشكل بأن تكاليف المواد الأولية وتكاليف الإستغلال تشكلان أيضاً جزءاً لا يستهان به من رأس المال اللازم للمشروع؛ وبالتالي إن تخفيض التكاليف الإستثمارية للمشروع هو الخيار الوحيد المتاح في الوقت الحاضر للتقليل من النفقات، لأن أي إجراء تخفيض في بقية النفقات يمكن أن يؤثر سلباً على المشروع؛ أي سيعني تقليل كمية المواد الأولية المستخدمة، وبالتالي التقليل من إنتاجية المشروع، إن مثل هذا التحليل لرأس المال اللازم لإقامة أي مشروع لتحويل الغاز إلى سائل، والرغبة في تقليل التكاليف الإستثمارية بالإضافة إلى الرغبة في تخفيض تكاليف الإستغلال يقود إلى التفكير في إقامة ما يسمى بالمشروع الذاتي المتكامل*.

٢-٤- مستقبل مشاريع تحويل الغاز إلى سائل: إن عزم بعض الدول وتوجهها لإستثمار في مجال الغاز الطبيعي للإستفادة من عائداته، يكون عادة أكثر من عزم المستثمرين الذين يبحثون عن أرباح أكيدة ومضمونة وسريعة، ومع وجود خطط فعلية لبناء أكثر من ٢٠ مشروعاً لصناعة تحويل الغاز الطبيعي إلى سائل، التي يبلغ مجمع طاقتها الإنتاجية حوالي ١.٢ مليون برميل في اليوم في العديد من تلك الدول، ووجود أكثر من ٤٥ مشروع على مستوى الدراسة يمكن أن تنتج نحو ٣.٤ مليون برميل من سائل الغاز الطبيعي إلا مؤشراً على مثل هذه التوجهات؛ فنجاح هذه المشاريع بعد تشغيلها في المستقبل وإثبات جدواها الإقتصادية، سيساهم في إضاعة مراكز تمويل جديدة لسد حاجة العالم من مصادر الطاقة، خصوصاً وقود النقل، ومن المتوقع خلال العشرية القادمة أن تدفع تلك النجاحات المستثمرين للتوجه نحو إستثمار حقول الغاز الموجودة في الدول التي لا تملك رؤوس أموال كافية لإستثمار حقولها، نتيجة لتملك بعض الشركات العالمية التقنيات الحديثة المتطورة في مجال إقامة وحدات تحويل الغاز إلى سائل صغيرة ومتحركة وقابلة للتأجير، سيجعل من الممكن إستثمار الغاز الطبيعي في أي مكان ومهما كان حجمه دون أن تتحمل تلك الدول أعباء مالية كبيرة^{٢٦}.

كما أن كميات الضخمة من الغاز الطبيعي الموجودة في مختلف أنحاء العالم، تقي بحاجة منشآت كل من صناعتي تسيل الغاز وكذلك تحويله إلى سائل لمدة طويلة قادمة، ويتوقع أن تستهلك معامل تحويل الغاز من الغاز الطبيعي في سنة ٢٠١٥ بحوالي ٤.٧٥ تريليون قدم مكعب، كما يتوقع إستهلاك معامل تسيل الغاز ٧.٢٥ تريليون قدم مكعب خلال تلك السنة، ويمثل مجموع إستهلاكهما خلال خمسين سنة نحو ٦٠٠ تريليون قدم مكعب أي حوالي ٢٠% من إحتياطات الغاز الطبيعي النائي المؤكد والذي يقدر حالياً ٣٠٠٠ تريليون قدم مكعب، حيث ينتظر أن تستهلك معامل تحويل الغاز إلى سائل وحدها، نسبة ٨% تقريباً من إحتياطات الغاز البعيد والمؤكد لمدة ٥٠ سنة.

وعلى الصعيد الوطني لقد كان الإهتمام بتحويل الغاز إلى سائل بطيئاً في الجزائر، ولكنه بدأ الآن بالتسارع، حيث أعلنت الجزائر عن إستدراج عروض لإعداد مخطط متكامل لتطوير غاز منطقة تينهييرت، كما تم إنشاء سنة ٢٠٠٥ على ساحل منطقة أرزيو معمل لتحويل الغاز إلى سائل بطاقة ٣٥ ألف برميل في اليوم، وقامت وزارة الطاقة والمناجم بالتعاون مع شركة سوناطراك الوطنية بالإعلان عن مناقصة لإقامة مشروع لتحويل الغاز إلى سائل لتحويل الغاز إلى سائل تبلغ طاقته ٣٤٠٠٠ برميل في اليوم، وقد تقدمت شركة ساسول- شيفرون بعرض لتنفيذ هذا المشروع خلال سنة ٢٠٠٥.

خلاصة:

حاولت الدول الصناعية منذ حقبة السبعينات والثمانينات إلى غاية الوضع الحالي، البحث عن بدائل جديدة للغاز الطبيعي والنفط عموماً، نظراً لتذبذب أسعار الموارد الناضبة والتبعية الإقتصادية والسياسية للدول المالكة لهذه الموارد، لكن نتائج البحث تلك أثبتت قصور تلك المصادر عن حلها محل الغاز الطبيعي.

كما أن العالم مقبل على نهضة حقيقة في صناعة الغاز مدفوعة بتنامي الطلب عليه كمصدر آمن ونظيف للطاقة، وستشكل كل التحديات والعقبات التي تواجه مصادر الطاقة الأخرى كالإنبعاثات الحرارية للفحم والنفط والأخطار النووية وتأثير الوقود الحيوي ومدى كفاءة الطاقة الشمسية، فرصاً فعلية للدخول إلى العصر الذهبي للغاز الطبيعي، ويعتبر نمو الطلب على الغاز الطبيعي هو الأكثر بين مصادر الطاقة الأخرى نمواً، ووفق هذه الدراسة إستخلاصنا النتائج التالية:

- ✓ للغاز الطبيعي دور المستقبلي في تطوير مشروع الهيدروجين الشمسي بالجزائر.
- ✓ للغاز الطبيعي أفصلية المردود الإقتصادي على مصادر الطاقة المتجددة.
- ✓ على الجزائر أن تهتم بصناعة تحويل الغاز الطبيعي إلى سائل في ظل منافسة الطاقة الجديدة للفحم المحول إلى سائل، خصوصاً أن هناك دول أصبحت رائدة في هذا المجال من بينها الصين.
- ✓ إن تحويل الغاز الطبيعي إلى سائل لها مردودها الإقتصادي، خصوصاً في تخفيض تكاليف الإنتاج والرغبة في تقليل التكاليف الإستثمارية بالإضافة إلى الرغبة في تخفيض تكاليف الإستغلال مما يقود الجزائر إلى التفكير في إقامة ما يسمى بالمشروع الذاتي المتكامل.

المراجع والإحالات:

- ¹ Adnani Hania AMAEDJIA, « **Energie Solaire et Hydrogène : Développement durable** », OPU , Algérie, 2007, p : 48.
- ² محمد مصطفى الخياط، " **الطاقة البديلة وتأمين مصادر الطاقة** "، مؤتمر البترول والطاقة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، ٢-٣- أبريل ٢٠٠٨، ص: ١٣.
- ³ سارة بن الشيخ، نريمان عبد الرحمان، " **عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة المتجددة** "، الملتقى العلمي الدولي الأول، سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠-٢١ نوفمبر ٢٠١٢، ص: ٠١.
- ⁴ Khallaf BOUDRIES, « **Estimation de la production de l'hydrogène solaire au sudAlgérien** », revue des énergies renouvelable, numéro spécial, Alger, décembre 2003, p : 74.
- ^{*} تهدف إستراتيجية العمل في منع تسويق المصباح ذات التوهج العالي، في السوق الوطنية مع آفاق سنة ٢٠٢٠، ويقدر العدد الإجمالي للمصباح ذات الإستهلاك المنخفض للطاقة بـ ٤٥ مليون مصباح، وعلى هذا الأساس، تم توفير ٣.٧٥ مليون مصباح ذو الإستهلاك المنخفض للطاقة عبر التراب الوطني في الفترة ما بين ٢٠١١-٢٠١٣.
- ^٥ الوكالة الوطنية لتطوير إستخدام الطاقة وترشيدها، " **برنامج تطوير الفعالية الطاقوية ٢٠١١-٢٠١٣** "، وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، ٢٠١٣، ص: ٠٦.
- ^٦ ابن الشيخ سارة، عبد الرحمان نريمان، مرجع سابق، ص: ٠٢.
- ^٧ محمد التهامي طواهر، " **مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (١٩٦٢-٢٠١٢)** : التحديات، أهم الإنجازات والأفاق " الملتقى الدولي بعنوان خمسون سنة من التجارب التنموية، مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي للتنمية، الجزائر، يومي ٠٨-٠٩ ديسمبر ٢٠١٢، ص: ١٢.
- ⁸ Centre de Développement des Energie Renouvelables, « **Bulletin des énergies renouvelables** », N°9, Bouzaréah, Algérie, Juin 2006, p : 27.
- ^٩ وداد أبو القاسم الأسطي، " **الهيدروجين الشمسي ووقود المستقبل** "، مجلة الطاقة والحياة، عدد ٠٢، ليبيا، ديسمبر ١٩٩٣، ص: ٩٢.
- ^{*} تضم دول مجموعة الخبراء كل من الجزائر، فرنسا، اليونان، إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، ليبيا، تونس، المغرب، مصر.
- ¹⁰ Bouziane MAHMAH et Autres, « **Projet Maghreb-Europe : Production d'Hydrogène Solaire Phase I: Etuded'Opportunité et de Faisabilité du Projet** », 20^{ème} Congrée mondiale sur l'énergie, Rome, 11-15 novembre 2007, p : 03.

^{١١} العمی أحمد، رحمان آمال، "مستقبل الهيدروجين الشمسي في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي الأول، سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، ٢٠-٢١ نوفمبر ٢٠١٢، ص: ٢٦٥.

* المسماة منطقة الوحات الواقع في الجنوب الشرقي للجزائر.

^{١٢} يقدر ما تخزنه طبقة الصحراء الشمالية من المياه بنحو ٦٠ ألف مليار متر مكعب، ويتمتع ذلك الخزان من السعة والحجم ما يمكن من القيام باستغلاله بشكل مستدام، لمزيد من التعمق انظر: A.KHADRAOU, « Gestion de la ressource en eau et des sols dans les oasis algériennes : la vallée de l'oued Righ », Conférence Euro-Africaine (Eau et Territoires), Académie de l'Eau, UNESCO, Paris, 22-23 Mars 2005, P :07.

¹² Bouziane MAHMAH et autres, Op.cit, p : 06.

^{١٣} بوزيان مهمام، "مشروع المغرب العربي-أوروبا لإنتاج الهيدروجين الشمسي"، مجلة النفط والتعاون العربي، أوبك، مجلد ٣٤ العدد ١٢٥، الكويت، ربيع ٢٠٠٨، ص: ١٧٠.

¹⁴ Adams. T.M., « Evaluation of Natural Gas Pipeline Materials for Hydrogen Service », Materials Technology Section, Savannah River National Laboratory DOE Hydrogen Pipeline R&D Project Review Meeting, January 5-6 2005, p:09.

^{١٥} أنس حجي، "هل يوقف الغاز زحف الطاقة المتجددة"، موقع النفط والغاز الطبيعي العربي، العدد ٤٤، http://www.arab-oil-naturalgas.com/studies/s_44.htm، تم تصفح الموقع في: ١٢/١٢/٢٠١٢، على الساعة ٢٠:٠١.

^{١٦} جبريل سليمان الجروشي، "الهيدروجين الشمسي: التعاون الأوروبي والشمالي الإفريقي"، مجلة الطاقة والحياة، ليبيا، العدد ٢٠، سبتمبر ٢٠٠٤، ص: ٩٣.

^{١٧} مخلفي أمينة، "النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، العدد ٠٩، ٢٠١١، ص: ٢٣٠.

* لا يدخل ضمن هذا المصطلح مفهوم عماليات الغاز الطبيعي المسال أو إيعادته.

^{**} أنشأت أولهما شركة ساسول في جنوب إفريقيا سنة ١٩٩٢ بطاقة قدرها ٢٢.٥ ألف برميل في اليوم، وكان هذا المشروع خاضع للدعم الحكومي الكثيف، والثانية وحدة بنتولي في ماليزيا بطاقة قدرها ١٤ ألف برميل في اليوم أنشأتها شركة شل في سنة ١٩٩٣، لمزيد من التعمق أنظر:

CGES, « Gas- to liquids :The Future For Gas », Global Oil Report, Market Watch, March-April, 2005, p :21.

^{***} في سنة ١٩٠٢ إكتشف العالمان بول ساباتييه Paul Sabatier وجون سانديرينز Jean Sanderens طريقة لتحويل مزيج من غازي أول أكسيد الكربون CO والهيدروجين H₂ إلى كحول مثيلي CH₃OH، وفي سنة ١٩٢٣ استطاع العالمان الألمانيان فرانز فيشر Franz Fischer وهانز تروپش Hans Tropsch من تطوير نفس العملية للإنتاج مركبات أوكسجينية وهيدروكربونات أخرى بإستخدام الحديد كعامل محفز، لتسمى هذه العملية بطريقة فيشر-تروپش.

¹⁸ Robert SKINNER, Robert AMOTT, « Economic and Political Condition for Energy Security », OIES, An EU-GCC Dialogue for Energy Stability and Sustainability, Kuwait, April 2005, p:09.

^{١٩} على رجب، "تطور إنتاج النفط غير التقليدي وانعكاساته"، مجلة النفط والتعاون العربي، أوبك، مجلد ٣٤ العدد ١٢٥، الكويت، ربيع ٢٠٠٨، ص: ١٥٩.

^{٢٠} نفس المرجع السابق، ص: ١٥٠.

^{٢١} "الجزائر تعود لاستغلال الفحم لإنتاج الكهرباء بعد ١٠ سنوات" تم تصفح الموقع <http://www.djazairiss.com/aps/266836> بتاريخ ٢٧/٠٨/٢٠١٢، على الساعة ١٥:٣٢.

²² James. T « The Future of Gas Transportation in the Middle East, LNG, GTL and Pipeline », The Annual Conference Of the Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, September, 2004, p:09.

^{٢٣} وسام قاسم الشالجي، أميرة محمد جواد، "المردود الاقتصادي لتقنية تحويل الغاز إلى سائل"، مجلة النفط والتعاون العربي، أوبك، مجلد ٣٣ العدد ١٢١، الكويت، ربيع ٢٠٠٧، ص: ٦٨.

^{٢٤} وسام قاسم الشالجي، أميرة محمد جواد، مرجع سابق، ص، ص: ٧٦-٨٠.

* المنافسة تكون بين الغاز الطبيعي المميع (GNL) والغاز الطبيعي المحول إلى سائل (GTL).

^{٢٥} وسام قاسم الشالجي، أميرة محمد جواد، مرجع سابق، ص: ٦٧.

* المشروع الذاتي المتكامل: يعني وضع نموذج لمشروع لتحويل الغاز إلى سائل، يستهلك من الطاقة التي ينتجها لسد احتياجاته منها، أي عدم إنفاق تكاليف إضافية لتوليد الطاقة. كما يمكن لمثل هذا النموذج أن يلبي متطلبات أي مصنع تحويل الغاز بقاء إستثمار الغاز الطبيعي خصوصاً في المناطق النائية.

^{٢٦} على قروش، "مستقبل تقنية تحويل الغاز إلى سائل"، مجلة النفط والتعاون العربي، أوبك، مجلد ٣٣ العدد ١٢٢، الكويت، صيف ٢٠٠٧، ص: ١٠٨.

مركز البحث للفكر الاقتصادي ينظم:

المؤتمر الدولي العلمي حول: أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول

خلال الفترة: ١٨-٢١/١٢/٢٠١٧

عمان - الأردن

استمارة المشاركة:

الاسم و القب	أ.د ناصر ثابت	أ. عيساني العارم
الجنسية	جزائري	جزائرية
الوظيفة	أستاذ التعليم العالي	-
مؤسسة الارتباط	المدرسة العليا للتجارة	المدرسة العليا للتجارة
الدرجة العلمية		باحثة و معدة لشهادة دكتوراه (سنة ثالثة دكتوراه)
البريد الالكتروني	/	aissani.laremkesbia@gmail.com
الهاتف		٠٥٥٦٧٩٩٣٨٠
رقم و عنوان المحور المستهدف	دور الإيرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي	
عنوان المداخلة	دراسة تقييمه لدور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٥	

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة و تقييم دور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة في الجزائر. و لتحقيق ذلك، سنتناول موضوع دراسة و تحليل تطور النفقات العامة مقارنة بالجباية البترولية في الجزائر للفترة ٢٠٠١-٢٠١٥، مع إبراز أهمية و دور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة.

Résumé :

Ce papier de recherche vise l'étude et l'évaluation du rôle de la fiscalité pétrolière dans le financement des dépenses publiques en Algérie. Pour cela, il sera axé, d'abord, sur l'analyse de l'évolution des dépenses publiques en Algérie, comparativement, à la fiscalité pétrolière, pour la période 2001-2015, tout en montrant l'importance et le rôle de la fiscalité pétrolière quant au financement des dépenses publiques.

المقدمة:

تعتبر السياسة الإنفاقية أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للقيام بواجباتها في مختلف الميادين سواء اجتماعية أو اقتصادية، حيث تطور دور النفقات العامة بطور دور الدولة، حيث كان دورها محايد و ليس أي أثر اقتصادي و لا تتأثر ثم انقل دورها لأداة إيجابية و هامة في الحياة الاقتصادية لإحداث الآثار المرغوبة. حيث يعتبر الإنفاق العام أداة رئيسية هامة بيد الحكومة التي من الممكن اعتمادها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

بعد الأزمة التي شهدتها الجزائر سنة ١٩٨٦ التي أظهرت ضعف هذا النظام التخطيط المركزي بحيث انخفضت إيرادات الصادرات و حدثت اختلالات مالية كبيرة التي صاحبها تراكم الديون الخارجية أكدت تبعية الاقتصاد الجزائري للإيرادات النفطية، مما استدعى القيام بعدة إصلاحات هيكلية للاقتصاد الوطني للحد من العجز الموازنة و التبعية النفطية، تم التركيز و الاعتماد على السياسة الإنفاقية كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية. ومنذ سنة ٢٠٠٠ قامت الجزائر بانتهاج سياسة إنفاقية توسعي و ذلك من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي الوطني حرصا على تفعيل القطاعات الإستراتيجية كالزراعة و الصناعة و الخدمات و ذلك من أجل تنويع اقتصادها و الحد من التبعية النفطية. من أهم العوامل التي شجعت في التوسع في الإنفاق العام المبالغ المالية الضخمة التي خصصت لذلك في ظل الارتفاع المستمر لأسعار النفط الذي ساهم في ارتفاع المداخيل النفطية.

من خلال ما سبق، ارتأينا لطرح الإشكالية التالية: "ما هو الدور الذي لعبته الجباية البترولية في تمويل السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٥".

من خلال هذا البحث سنحاول التطرق لأهم النقاط في هذا الموضوع:

- السياسة الإنفاقية في الجزائر من خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٥؛
- تطور الجباية البترولية للمدة الممتدة ما بين ٢٠٠١-٢٠١٥؛

- تقييم دور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة في الجزائر للفترة ٢٠٠١-٢٠١٥.

(١) السياسة الانفاقية في الجزائر للفترة (٢٠٠١-٢٠١٥)

١-١ برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٥)

كان للأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة ١٩٨٦ و حتى الأزمة السياسية خلال التسعينات أثر كبير على معدلات النمو الاقتصادي، فمثلا سجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سالبة سنة ١٩٩٣ و ١٩٩٤ (-٢.١ و -٠.٧)، بالإضافة لمعدلات البطالة التي شهدت ارتفاعا وذلك بسبب تراجع نسب الاستثمارات بعد الأزمة الاقتصادية، بحيث ارتفعت معدلات البطالة من ٩.٧% سنة ١٩٨٥ إلى ٢٩.٣% سنة ١٩٩٩^١. بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وجب على الجزائر الدخول في سياسة اقتصادية جديدة سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث تم تنفيذ هذه السياسة من خلال ثلاث برامج تنموية و هي:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي (٢٠٠١-٢٠٠٤)^٢: من أجل تجسيد هذا البرنامج تم تخصيص مبلغ مالي قدره ٥٢٥ مليار دج، بحيث كان التوزيع القطاعي لهذا البرنامج على النحو التالي:
- الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية ٤٠.١%، التنمية المحلية و البشرية ٣٨.٨%، دعم القطاع الفلاحي و الصيد البحري ١٢.٤% بالإضافة لذلك استفاد القطاع الفلاحي من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، و دعم الإصلاحات بنسبة ٨.٦%. بحيث يهدف هذا البرنامج إلى زيادة الانفاق الاستثماري لتدارك التأخر الحاصل بسبب الأزمة الاقتصادية لسنة ١٩٨٦، تحسين الظروف المعيشية للمواطن خاصة سكان الريف، كما يهدف لدعم و تعزيز تنافسية المؤسسات العامة و الخاصة بالإضافة إلى ذلك يهدف هذا البرنامج إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي بحيث نلاحظ أن معدلات النمو ارتفعت من ٢.٤% سنة

^١ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي و معدلات البطالة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

^٢ المعلومات بالأرقام تم اعتمادها من تقارير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي.

٢٠٠٠ إلى ٦٪ سنة ٢٠٠٤، و تخفيض معدلات البطالة التي بدورها شهدت انخفاضا من ٣٠٪ سنة ٢٠٠٠ إلى ١٧٪ سنة ٢٠٠٤.

- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي الأول) (٢٠٠٥-٢٠٠٩):
جاء هذا البرنامج تكملة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، بحيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قدر بـ ٤٢٠٢.٧ مليار دج لتمويل خمس برامج تنموية فرعية موزعة كالتالي: برنامج تحسين الظروف المعيشية (السكن، التعليم، ...) بنسبة ٤٥.٥٪، برنامج تطوير الهياكل القاعدية ٤٠.٥٪، برنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة ٨٪، برنامج تحسين الخدمة العمومية بنسبة ٤.٨٪ و برنامج تطوير تكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال بنسبة ١.٢٪. إن أهم ما يهدف إليه هذا البرنامج رفع المعدلات النمو الاقتصادي لإتمام ما جاء به البرنامج الأول، و ذلك بتحسين المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري سواء من الناحية الصحية و الأمنية و التعليمية و أو من ناحية توسيع و تحديث الخدمات العامة و المواصلات، بالإضافة إلى تشييد و تطوير البنى التحتية و ترقية المستوى التعليمي و المعرفي و والاستثمار التكنولوجي و بالتالي تطوير الموارد البشرية.

- برنامج توطيد النمو (المخطط الخماسي الثاني) (٢٠١٠-٢٠١٤)^(٣): المبلغ الذي تم تخصيصه لانجاز هذا البرنامج قدر بحوالي ٢١٢١٤ مليار دج، بحيث يتضمن ٩٧٠٠ مليار دج لاستكمال المشاريع السابقة و ١١٥٣٤ مليار دج لإطلاق مشاريع جديدة، أين تم توزيعه على مختلف القطاعات بالنحو التالي: ٤٥.٥٠٪ لتحسين الظروف المعيشية للسكان،

^(٣) بيان اجتماع مجلس الوزراء، " برنامج التنمية الخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤ "، الجزائر، ٢٠١٠.

٣٨.٥٥٪ تطوير الهياكل القاعدية و ١٦.٠٥٪ لدعم التنمية الاقتصادية. من بين أهم

الأهداف التي يسعى هذا البرنامج إلى تحقيقها نذكر:

- تعزيز التنمية البشرية مثل من خلال بناء منشآت للتربية وطنية، للتعليم العالي، الصحة و السكن، عصنة الإدارة العمومية
- تطوير الهياكل القاعدية و التنمية الصناعية مثل الموانئ و المطارات و غيرها، توسيع شبكة الطرقات و السكك الحديدية بالإضافة إلى انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، لتصفية المياه صالحة لشرب، تحديث المؤسسات العمومية و إنشاء مناطق صناعية...
- دعم التنمية الفلاحية الريفية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقيةها و ذلك لخلق مناصب الشغل.

٢-١ تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٥)

الجدول رقم ٠١ : تطور النفقات العامة خلال الفترة (2001-2015)

(الوحدة مليار دج)

السنة	مجموع النفقات العامة	نفقات التشغيل	نفقات	نفقات التشغيل / مجموع النفقات	نفقات التجهيز / مجموع النفقات	نسبة التغير في النفقات العامة
2001	1519,3	963,6	357,4	63,42%	23,52%	/
2002	1540,9	1050	510	68,14%	33,10%	1,42%
2003	1786,8	1173,8	612,9	65,69%	34,30%	15,96%
2004	1891,8	1245,4	646,3	65,83%	34,16%	5,88%
2005	2052	1241,4	810,6	60,50%	39,50%	8,47%
2006	2452,7	1435,2	1019,2	58,52%	41,55%	19,53%
2007	3108,5	1672	1442,3	53,79%	46,40%	26,74%
2008	4144	2218	1973,3	53,52%	47,62%	33,31%
2009	4224,8	2259,5	1925,8	53,48%	45,58%	1,95%

6,82%	40,06%	59,71%	1807,9	2694,5	4512,8	2010
29,71%	33,73%	66,27%	1974,4	3879,2	5853,6	2011
20,58%	32,24%	67,76%	2275,5	4782,6	7058,2	2012
-14,65%	31,42%	68,58%	1892,6	4131,5	6024,1	2013
15,87%	35,84%	64,39%	2501,4	4494,3	6 980,30	2014
9,68%	39,70%	60,30%	3039,3	4617	7 656,30	2015

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

من خلال تحليلنا للسياسة الانفاقية المتبعة خلال فترة ٢٠١٥-٢٠٠١ نلاحظ ارتفاع مستمر للنفقات سواء نفقات التشغيل أو التجهيز (من ١٥١٩.٣ مليار دج سنة ٢٠٠١ إلى ٧٦٥٦.٣ سنة ٢٠١٥) باستثناء سنة ٢٠١٣ أين كان انخفاض بنسبة ١٤.٦٥%، بحيث يمكن إرجاع سبب ظاهرة تزايد الانفاق للأسباب التالية:

- تطور المستوى العام للأسعار و النمو الديمغرافي؛
- ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى ارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية و بالتالي إغراء الحكومة في التوسع في الانفاق الحكومي؛
- برامج الإنعاش الاقتصادي لتحسين الظروف المعيشية للسكان و خاصة سكان الريف (الصحية، السكنية، التعليمية..) و تطوير القواعد الهيكلية و دعم التنمية الصناعية و الفلاحية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و غيرها؛
- أسباب سياسية، حيث قامت الحكومة الجزائرية في الكثير من المرات بتوسيع نفقاتها في عدة مجالات سواء كانت إنتاجية أو لا و ذلك بهدف امتصاص الضغط الاجتماعي و تفادي الاضطرابات السياسية و الاجتماعية.

(٢) دور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة في الجزائر للفترة ٢٠١٥-٢٠٠١

٢-١ تطور الجباية البترولية للفترة ٢٠٠١-٢٠١٥

الجدول رقم ٠٢: تطور الجباية البترولية خلال المدة ٢٠٠١-٢٠١٥ (مليار دج)

السنة	الجباية البترولية	نسبة التغير في الجباية البترولية
2001	1001,4	/
2002	1007,9	0,65%
2003	1350	33,94%
2004	1570,7	16,35%
2005	2352,7	49,79%
2006	2799	18,97%
2007	2796,8	-0,08%
2008	4088,6	46,19%
2009	2412,7	-40,99%
2010	2905	20,40%
2011	3979,7	36,99%
2012	4184	5,13%
2013	3678,1	-12,09%
2014	3388,4	-7,88%
2015	2373,5	-29,95%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير وزارة المالية

بالاعتماد على الجدول أعلاه نلاحظ تسجيل فوائض في الجباية البترولية حيث سجلت انتقال من ١٠٠١ مليار دج سنة ٢٠٠١ إلى ٤٠٨٨.٦ مليار دج سنة ٢٠٠٨ (٧٨.٧٧% من مجموع الإيرادات)، ثم سجلت انخفاض سنة ٢٠٠٩ و ذلك بسبب الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول من ٩٤.١ دولار للبرميل سنة ٢٠٠٨ إلى ٦١ دولار للبرميل، ثم عادت الارتفاع من ٢٩٠.٥ مليار دج سنة ٢٠١٠ إلى ٤١٨.٤ مليار دج سنة ٢٠١٢، إلا أن الجباية البترولية شهدت تناقص بعدها حتى سنة ٢٠١٥ أين انخفضت إلى ٢٣٧٣.٥ مليار دج.

٢-٢ دور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة

الجدول رقم ٠٣: نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة (٢٠٠١-٢٠١٥) مقارنة بالجبابة العادية

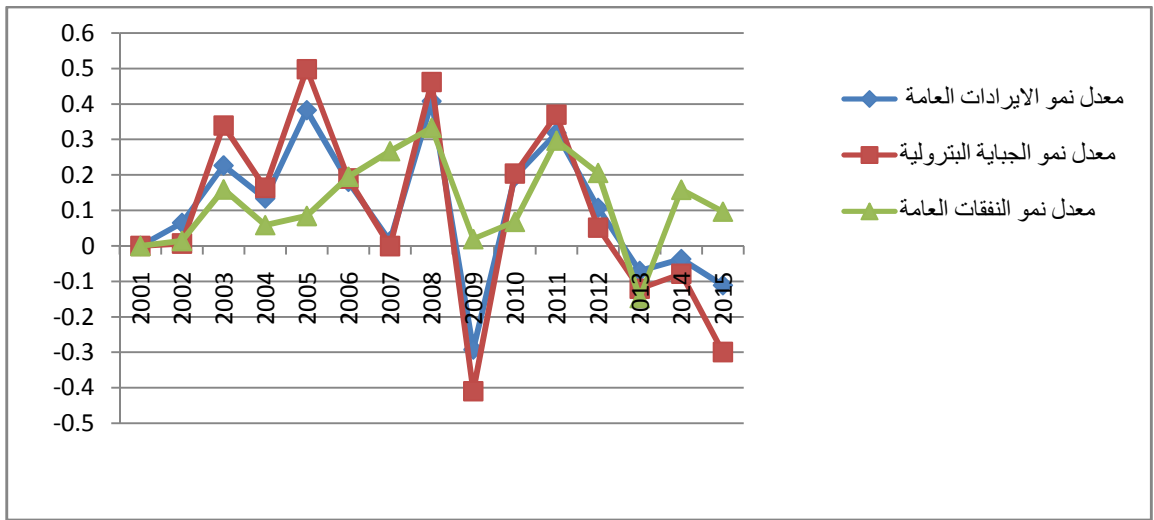
السنة	ج ب/م ن ع	ج ب/ن تس	ج ب/ن تج	الجبابة العادية/ م النفقات العامة
2001	65,91%	103,92%	280,19%	29,25%
2002	65,41%	95,99%	197,63%	31,79%
2003	75,55%	115,01%	220,26%	33,28%
2004	83,03%	126,12%	243,03%	34,05%
2005	114,65%	189,52%	290,24%	35,58%
2006	114,12%	195,03%	274,63%	34,28%
2007	89,97%	167,27%	193,91%	28,66%
2008	98,66%	184,34%	207,20%	26,59%
2009	57,11%	106,78%	125,28%	29,82%
2010	64,37%	107,81%	160,68%	32,74%
2011	67,99%	102,59%	201,57%	30,93%
2012	59,28%	87,48%	183,87%	31,55%
2013	61,06%	89,03%	194,34%	37,84%
2014	48,54%	75,39%	135,46%	33,66%
2015	31,00%	51,41%	78,09%	35,65%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الدراسة

من خلال الجدول السابق الذي يوضح نسبة تغطية الإيرادات الجبائية للنفقات العامة للدولة، يؤكد لنا أهمية الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في الميزانية العامة بحيث وصلت نسبة تغطيتها لمجموع النفقات خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠١-٢٠١٥ إلى نسبة ١١٤% و ذلك عكس الجباية العادية التي لم تتعدى نسبة ٣٨%.

من خلال ما سبق يتبين لنا دائما هيمنة الجباية البترولية على الإيرادات العامة و يؤكد تبعية النفقات العامة لمداخيل البترول، مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية و عدم الاستقرار كون هذه الأخيرة تمتاز بعدم الثبات و عدم التأكد و هذا ما يفسره الشكل رقم ٠١.

الشكل رقم ٠١: بين تطور معدلات نمو النفقات، الجباية البترولية و الإيرادات العامة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم ٠٣.

حيث يمكن إرجاع سبب هيمنة الجباية النفطية و إخفاق الدولة الجزائرية في الوصول لهدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية للأسباب التالية^٤:

- ارتفاع حصيلة الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول العالمية، مما أضعف نسبة الجباية العادية للإيرادات العامة؛

^٤ ضيف أحمد (٢٠١٥)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (١٩٨٩-٢٠١٢)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ٣، الجزائر، ص: ٢٢٧.

- وجود توجه كبير نحو التهرب والغش الضريبي، وذلك نتيجة توسع القطاع الموازي وغياب الثقافة و الوعي الضريبي في المجتمع؛
- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والشغل، مما شجع الأفراد و المؤسسات للسعي للاستفادة من هذه المزايا حتى باللجوء إلى الغش والاحتيال. وهذا ما أضعف التحصيل الضريبي؛
- ضعف أداء المؤسسات العمومية وحل البعض منها نتيجة التزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية (برامج الإصلاح الاقتصادي)، بالإضافة إلى ضعف القطاع الخاص في مجال الاستثمار.

الخاتمة

- من خلال هذا البحث تم التوصل إلى جملة من النتائج، التي نلخصها في النقاط التالية:
- النفقات العامة أداة اقتصادية و اجتماعية هامة يمكن اعتمادها لإحداث مجموعة من الآثار المرغوبة من طرف الحكومة؛
 - امتازت النفقات العامة في الجزائر بظاهرة التزايد خلال فترة الدراسة و ذلك لعدة أسباب منها اقتصادية، سياسية و اجتماعية أبرزها الفوائض المالية الناتجة عن الإيرادات النفطية؛
 - ارتفاع حصيلة الجباية البترولية خلال مدة الدراسة و ذلكنتيجة ارتفاع أسعار البترول العالمية، و هيمنتها على مجموع الإيرادات العامة و ذلك على حساب الجباية العادية؛
 - أهمية الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في الميزانية العامة و اعتمادها كأداة هامة في تمويل النفقات العامة بشكل كبير، مما يعزز تبعية النفقات العامة لمداخيل البترول، مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية و عدم الاستقرار كون هذه الأخيرة تمتاز بعدم الثبات و عدم التأكد.

في سبيل تفعيل دور الجباية البترولية في التمويل النفقات العامة، نقترح مجموعة من التوصيات التالية:

- العمل على إعادة ترتيب الانفاق العام و توجيهه نحو القطاعات أكثر إنتاجية التي من شأنها خلق مناصب عمل و زيادة النمو الاقتصادي؛
- محاربة ظاهرة التهرب الضريبي و إعادة النظر في الإعفاءات و التخفيضات الضريبية مما يسمح بإحلال الجباية العادية مكان الجباية النفطية لخفض خطر الصدمات الخارجية؛
- توجيه الجباية البترولية لتمويل البنى التحتية و استحداث استثمارات جديدة و منتجة.

المراجع

- الدكتور عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت.
- بيان إجتماع مجلس الوزراء، " برنامج التنمية الخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤ " ، الجزائر، ٢٠١٠.
- تقارير بنك الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٥.
- تقارير وزارة المالية ٢٠٠٠-٢٠١٥.
- سوزي عدلي ناشد (٢٠٠٦)، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى.
- عادل أحمد حشيش (١٩٩٢) : "أساسيات المالية العامة". دار النهضة العربية. بيروت.
- عبد المجيد قدي (٢٠٠٣)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- فاطمة السويسي (٢٠٠٥)، المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.
- ضيف أحمد (٢٠١٥)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستلزم في الجزائر (١٩٨٩-٢٠١٢)، أطروحة
- مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ٣، الجزائر.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: هوارى منصوري

الوظيفة: أستاذ متدخل

المؤهل العلمي: طالب دكتوراه سنة ثانية تخصص تسيير محاسبي وتدقيق

المؤسسة: جامعة أدرار، الجزائر

الإلكتروني البريد: sayah.2013@yahoo.fr

عنوان البحث: تقلبات اسعار النفط العالمية وتأثيرها على التنمية البشرية في الجزائر

محور المشاركة: أثر تقلب أسعار النفط على اقتصاديات الدول.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: الشيخ ساوس

الوظيفة: أستاذ محاضر أ

المؤهل العلمي: دكتوراه تخصص

المؤسسة: جامعة أدرار، الجزائر

الإلكتروني البريد:

عنوان البحث: تقلبات اسعار النفط العالمية وتأثيرها على التنمية البشرية في الجزائر

محور المشاركة: أثر تقلب أسعار النفط على اقتصاديات الدول.

تقلبات أسعار النفط العالمية وتأثيرها على التنمية البشرية في الجزائر

أ. منصوري هواري*

د. ساوس الشيخ**

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية البشرية في الجزائر، وهذا لاعتبارين أساسيين : يتمثل الأول في الاعتماد الكبير للجزائر على قطاع المحروقات والثاني يتمثل في التنمية البشرية كتوجه جديد للتنمية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والكمي بجمع ومعالجة وتفسير المعلومات اللازمة للاستفادة منها في موضوع الدراسة.

في الأخير خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي لأسعار البترول على التنمية البشرية ينتقل عبر الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وصولاً إلى التنمية البشرية.

كلمات مفتاحية: أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري، التنمية البشرية ، الإنفاق الحكومي

Abstract :

This paper aims to study the impact of Oil price fluctuations on human development in Algeria and this is for two fundamental considerations: 1) the heavy reliance of Algeria on the hydrocarbon sector, 2) the human development which is considered as a new trend to the development and where the human is considered both as a means and as a goal at the same time.

The study conclude that there is a significant positive impact to Oil prices on the human development, this impact is transmitted from public expenditure to the economic growth down to the human development.

Keywords: the price of oil, Algeria's economy, human development, Government spending

مقدمة

مع التطورات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط في السنوات الأخيرة الماضية، عرفت اقتصاديات الدول المصدرة للبترول اهتزازات وصدمات تباينت حدتها من دولة لأخرى بحسب المعطيات الاقتصادية لكل بلد من هذه البلدان، تعتبر الجزائر من ضمن البلدان التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على قطاع المحروقات، حيث أن صادراتها من المحروقات تصل % 97 ، وهذا ما يشكل تهديد وخطر على اقتصادها على اعتبار أن أسعار النفط تخضع لمتغيرات السوق الدولية .وتبرز خطورة الاعتماد على سلعة واحدة للتصدير في اعتماد الموازنة العامة للدولة الجزائرية بشكل كبير على عوائد بيع النفط لتمويل الموازنة العامة، فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع إيرادات الدولة والعكس صحيح ، وهذا كله ينعكس

* طالب دكتوراه جامعة ادرار - الجزائر

** أستاذ محاضر أ جامعة أدرار - الجزائر

على مسار التنمية التي تبقى مرهونة بأحوال سوق النفط العالمي .هذا ما يعزز الاعتقاد بوجود أثر معنوي لأسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ومنه على التنمية الشاملة في الجزائر.

انطلاقا مما سبق تعالج هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية : ما أثر تغيرات أسعار النفط على

التنمية البشرية في الجزائر؟

الهدف من الدراسة: بحث أثر تقلبات سعر النفط على الاقتصاد الجزائري والتنمية الشاملة بصفة عامة و التنمية البشرية بوجه خاص ذلك لأن انتعاش الاقتصاد الجزائري من عدمه هو دالة لجملة من المتغيرات الخاصة ببيئة الأعمال الدولية و من ضمنها سوق النفط الدولية.

منهج الدراسة : وبغية الإجابة على إشكالية هذه الورقة البحثية، أعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي و كذا المنهج القياسي.

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور حيث سنتناول في:

- **المحور الأول:** البترول ،أهميته ، كيفية تسعييره في السوق البترولية.

- **المحور الثاني :** التنمية البشرية.

- **المحور الثالث :** دراسة أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية البشرية في الجزائر.

المحور الأول: البترول ،أهميته ، كيفية تسعييره في السوق البترولية.

أولاً: أصل البترول ونشأته

يبدو أن كلمة البترول تنطبق طبيعياً على الهيدروكربونات السائلة فهي مرادفة لكلمة زيت الصخر وتعني Petroleum وتتنوع في الاستخدام لتشمل الغاز الطبيعي^١ (Naturel Gaz)، أيضاً وكلمة بترول هي في الأصل Petr + زيت Oléum صخر كلمة لاتينية أي بمعنى زيت الصخر^٢.

والبترول مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائياً من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو في نفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها حيث كل جزيء يتألف من ذرات وتحدد خصائص المادة بالذرات التي تتحد لتكون جزيئاتها وبالطريقة التي يتم بها هذا الاتحاد، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة التي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي فينتج عنها في كل حالة منتج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.

١-مميزات السلعة البترولية:

^١د.ابراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٦، ص ٢٠

^٢د.محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ١١

١-١- **نقطة الانسكاب**^١: درجة انسياب المادة البترولية كمادة سائلة وهي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالبتترول الخام، وتدل على مقدار لزوجته وأقل درجة حرارة ينسكب بها البترول، لهذا فإن ارتفاع نقطة الانسكاب تعني ارتفاع نسبة المادة الشمعية، وكذلك ارتفاع لزوجة البترول وتكون مؤثرة على: -خفض وتدني نوعية وجودة البترول الخام-خفض سعر البترول الخام-زيادة التكاليف الإنتاجية

١-٢- **درجة الكثافة النوعية**: وتعني نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتها الحرارية، أي درجة حرارة المادة المعينة و الماء.

ويعتبر أهم مؤشر للدلالة على وجود البترول الخام، ولقد جرت العادة في التعبير عن درجة الكثافة باستخدام مقياس المعهد الأمريكي البترول^٢.

(API) American Petroleum Institute

$$\text{كثافة النفط (API)} = (141.5 / \text{درجة الكثافة النوعية عند حرارة } 60^\circ \text{ف}) - 131.5$$

والتي تتراوح ما بين ١-٦٠ درجة فكلما كانت درجة الكثافة النوعية كبيرة كان البترول خفيف، وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة كان البترول من نوعية غير جيدة كونه بترولاً ثقیلاً.

إن درجات الكثافة النوعية للبترول تصنف إلى ثلاث أقسام رئيسية عادة هي كالآتي:

١-٣- **الدرجات العالية**: وهي رمز للبترول الخفيف والذي يتحصل عليه منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة، تكون من ٣٥ درجة فما فوق.

١-٤- **الدرجات المنخفضة**: وهي رمز للبترول الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون ٢٨ درجة وما دون.

١-٥- **الدرجات الوسطى**: وهي رمز للبترول المتوسط مثل زيت الغاز، زيت الديزل والتشحيم، ويكون مدى الدرجات النوعية ما بين ٢٨ درجة و ٣٥ درجة.

ثالثاً: مقاييس الوحدة البترولية: هناك مقاييس محددة لقياس الثروة البترولية وتعتمد هذه المقاييس إما على جانب الحجم أو الوزن.

١- **الحجم**: ويتمثل أساساً في:

أ- **البرميل**: وهو وحدة قياس أمريكية والذي يعادل ١٥٩ لتر وهو الوحدة الأكثر استعمالاً.

^١ مشدن وهيبة، اثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٣، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ٥٣

^٢ محمود فوزي أبو السعود، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص ١٤٢

ب- **المتر المكعب**: وحدة قياس تستعمل في بعض البلدان مثل فرنسا، وألمانيا والذي يعادل ٦.٢٨ برميل.

٢- **الوزن**: ويعتمد على الطن كوحدة قياس رغم تنوع المقاس الطيني فهناك:

-الطن الطويل ويعادل ١٠٠٦ كلغ- الطن المتري ويعادل ٩٩٩ كلغ- الطن القصير ويعادل ٩٠٦ كلغ.

للبنترول ميزات هامة ترفعه فوق مصاف مصادر الطاقة البديلة نظرا لما يلي^١:

-تركيبه الكيميائي فريد حيث الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في المواد، وهذا

الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وحاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جدا^٢؛

-يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء.

-البنترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي طبيعة دولية وأهمية خاصة.

-تبلغ المشتقات البترولية حوالي ٨٠٠٠٠ منتجاً؛

-تعتبر صناعة البنترول من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها.

ثانياً-أهمية البنترول

١- **على الصعيد الاقتصادي**: تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال ألتمان وفرانكل عاملا جديداً من عوامل الانتاج إلى جانب الأرض، العمل ورأس المال والتنظيم.

١-١- **دور البنترول في القطاع الصناعي**: يكرس ثلث البنترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة. ما يميز البنترول كمادة أولية أنه لا يمكن استعمالها إلا بعد إجراء عدة عمليات إنتاجية عليها، والصناعة البترولية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاط صناعي واسع وكبير بحيث تحتل مكانة لها فعاليتها في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية وهي الصناعة البتروكيمياوية^٣: صناعة الأسمدة الكيماوية، صناعة المطاط الصناعي، صناعة المنظفات والمذيبات الكيماوية، صناعة البروتين،.....إلخ.

١-٢- **البنترول في القطاع الزراعي**: دخل طوره الحديث بإسم "البترول- زراعة" لسببين رئيسيين هما:

-البنترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.

-استعمال المنتجات البتروكيمياوية وأثرها في التقدم الزراعي.

^١ أسامة فاضل الجمالي، الطاقة والاقتصاد وسوق النفط، أساسيات صناعة البنترول والغاز، الجزء الثاني، OPAEP، ١٩٧٧، ص ٢٣

^٢ مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠

^٣ مزارشي فتحية، مداني حسبية، استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية

المستدامة، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، ٠٨/٠٧

جوان، ٢٠٠٨، ص ٥

ومع انخفاض أسعار البترول يصبح استخدام الجرارات أقل تكلفة، وهذا يؤثر على سعر الحبيطة الزراعية، ويستمر الأمر في السنوات الأولى من بلوغ ذروة البترول، ولكن مع تناقص وجود البترول قد يضطر الفلاح إلى الاستغناء عن الجرار الآلي. يجب الإشارة لدور المنتجات الكيماوية لحل مشكلة الغذاء العالمية التي يعاني منها ٥٠% من سكان العالم^١، في دراسة صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة أشارت إلى أن الحل الأنسب لحل مشكلة الغذاء هو التوسع في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية.

١-٣- دور البترول في القطاع التجاري: يشكل النفط ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية، ثم تباع منتجاته المصنعة في أكثر من ١٠٠ بلد، إذن يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات، تأثر في موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة وغير المنتجة، وبلدان الشركات البترولية الكبرى وبينها بلاد غير منتجة للبترول.

١-٤- دور البترول كمصدر للإيرادات المالية: يتضح في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة، والتي يعتمد اقتصادها على البترول في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي، وفي تمويل خطط التنمية الاقتصادية، ويساهم البترول في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات بترولية.

٢- أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي:

٢-١- دور البترول في قطاع المواصلات: أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات ٣٥% من مجموع البترول المستهلك في العالم ويعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكيروسين وقود الطائرات النفاثة، وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة وتحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية.

٢-٢- دور البترول في توليد الطاقة الكهربائية: يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة والنظافة.

٢-٣- المنتجات البتروكيماوية واستخداماتها: حلت المنتجات البتروكيماوية محل المنتجات الطبيعية بحيث من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا كمواد البلاستيك، الألياف الصناعية، الأسمدة، المطاط...

٢-٤- البترول كثقافة ورمز: أصبح رمزاً للثروة والحظ، بينما كان الذهب ولفترة طويلة يقوم بهذا الدور، وتشكلت وفقاً لذلك ثقافة لدى الشعوب رسمت صوراً متشابهة لهذا المصدر الطاقوي وتبرز معنى الثروة للبترول في ثقافة الشعوب ضمن تلك الأعمال^٢.

ثالثاً- السعر البترولي وأساليب التسعير في السوق البترولية

^١ مشدن وهيبه، مرجع سبق ذكره، ص ١٢

^٢ الطيب داودي، الابتكار كبديل استراتيجي يحقق التنمية المستدامة في قطاع المحروقات "عرض حالة مؤسسة سوناطراك"، المؤتمر العلمي

الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، ٠٧-٠٨ أبريل، ٢٠٠٨، ص ٦.

١- **السعر البترولي:** هو عبارة عن قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

ثانياً - أنواع أسعار البترول: من ابرز الأنواع^١:

١-١- **السعر المعلن:** هي الأسعار المعلنة رسمياً من الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر لأول مرة في ١٨٨٠ بأمر من قبل شركة ستاندر اندوايل.

١-٢- **السعر المتحقق:** يتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات، يوافق عليها البائع والمشتري وهو السعر المعلن ناقص الحسومات وظهرت أواخر الخمسينات عملت بها الشركات البترولية الأجنبية ثم الوطنية.

١-٣- **سعر الإشارة:** ظهر في الستينات، هو سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه المتوسط، طبقته عديد الدول كما تم بين الجزائر وفرنسا في ١٩٦٥.

١-٤- **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف لقيمة ضريبة الدخل والربح، يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية.

١-٥- **السعر الفوري أو الآني:** سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنياً في السوق البترولية الحرة، وهو يجسد قيمة السلعة البترولية نقداً في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتري بصورة آنية.

٢- **أساليب التسعير في السوق البترولية:**

٢-١- **أساليب التسعير قبل التصحيح السعري ١٩٧٣:** يمكن تقسيم المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعية^٢:

٢-١-١- **التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة:** أسعار البترول الخام كانت تتحدد بالنسبة للأسعار في خليج المكسيك، حيث أن أمريكا حتى الحرب الثانية كانت اكبر المنتجين للبترول في العالم وقد كرس اتفاقية كوناكري ١٩٢٨ والتي انبثق عنها كارتل شركات البترول الكبرى، حيث حقق هذا النظام أهداف إستراتيجية للشركات الكبرى وأمريكا، ولم تكن الأسعار تتحدد وفقاً للطلب والعرض.

٢-١-٢ **التسعير حسب نظام نقطتي الأساس:** استمر نظام نقطة الأساس لغاية انهياره إثر تنبه البحرية البريطانية ومارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفر من الاعتراف الخليج العربي، كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول وحدد سعر البترول في "عبدان" (إيران) في مستوى التسعير في خليج المكسيك^٣.

٢-١-٣ **التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار:** ضغط الرأي العام على الحكومات لتحسين شروط التعامل في البترول، ثم جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ليعجل هذا الأمر بإنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" لمنع أسعار النفط من الانخفاض،

^١ محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٣، ص ١٩٨

^٢ صديق محمد عفيف، تسويق البترول، مكتبة عين شمس، الإسكندرية، الطبعة التاسعة، ٢٠٠٣، ص ٢٤٨

^٣ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٦

واستطاعت تثبيت الأسعار في أوت ١٩٦٠ لأكثر من عشر سنوات، وأصبح السعر المعلن هو السعر المرجعي، بصرف النظر عن السعر التي تتبع به الشركات والذي كان اقل بـ ٢٠% خلال هذه الفترة.

٢-٢- تسعير البترول بعد التصحيح السعري ١٩٧٣: قبل ١٩٧٣ لم تكن الأسعار تخضع للعرض والطلب، ولم تكن العوائد أحسن حال للدول المنتجة، ولقد تمخض عن هذه السياسة الآتي^١:

- لم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول التي تمتلك منابع البترول، ولكنها تعكس سيطرة شركات البترول.
- لم تكن الأسعار تأخذ في حسابها التكاليف الحدية لحقول البترول الصعبة.
- لم تواكب أسعار البترول تغيرات مستويات الأسعار لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أخذت المنظمة في أكتوبر ١٩٧٣ زمام المبادرة في تحديد سعر البترول الخام دون الرجوع للشركات البترولية وزاد السعر البترولي إلى ١٠,٣٤ دولار للبرميل^٢ ابتداءً من ١٩٧٤ وهذا نتيجة:

- أثبتت المواجهات بين أوبك والشركات البترولية على قوة الدول المصدرة وموقفها في التفاوض.
- تفاقم معدل التضخم العالمي أدى لتناقص قيمة العائدات النقدية التي كانت تحصلها الدول المصدرة.
- ثبوت ارتفاع السعر الفعلي عن السعر المعلن^٣.

المحور الثاني: التنمية البشرية:

١- مفهوم التنمية البشرية:

في تقرير التنمية البشرية^٤ لسنة ١٩٩٠ عرفت "عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، على اعتبار أن هذه الخيارات غير محدودة وتتطور عبر الزمن على جميع مستويات التنمية. ومن بين هذه الخيارات: العيش حياة طويلة وآمنة، واكتساب المعرفة، والحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق. فبغيا هذه الخيارات ستبقى العديد من الفرص التي يصعب الوصول إليها".

عرفت التنمية البشرية في تقرير^٥ سنة 2010 "توسيع لحرية البشر فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع، سعياً لتحقيق الأهداف التي ينشدونها، ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع. فالبشر أفراداً وجماعات، هم المحرك لعملية التنمية البشرية، وهم المستفيدون منها"، وفي سنة 2015 تعريفاً آخر "تنمية الإنسان ببناء الإمكانيات البشرية،

^١ د. محمد يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤

^٢ كان سعر البترول الخام لا يتجاوز ٣,٥ دولار للبرميل في أوائل ١٩٧٣

^٣ د. صديق محمد عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٦

^٤ United Nations Development Programme (UNDP)(1990), Human Development Report: Concept and Measurement of Human Development, UNDP, New York, P 10.

^٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية: الثروة الحقيقية للأمم (مسارات في التنمية البشرية)، UNDP، نيويورك، ٢٠١٠، ص 2

فهي للبشر إذ تحسن حياتهم وهي من البشر إذ يشاركون بفعالية فيما يُكون حياتهم، ونهج التنمية البشرية أوسع من نهج أخرى، كنهج الموارد البشرية، أو نهج الاحتياجات الأساسية أو نهج الرفاه البشري^١.

٢- التنمية البشرية في الجزائر:

٢-١ الصحة في الجزائر: يمكن توضيح التطور الذي شهده قطاع الصحة في الجزائر من خلال:

شهد القطاع اتساع في القاعدة الصحية، خاصة العيادات المتعددة الخدمات ودور الولادة، والإجراء يدعم توفير الخدمات الصحية ورفع مستويات التغطية الصحية. وهناك تذبذب في عدد المنشآت من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٦، المنشآت في قطاع الصحة تضاعفت: المستشفيات، العيادات المتعددة الخدمات، قاعات العلاج، بحوالي ٢٥%، أربع مرات، ٤٠%، ٣١% على التوالي.

٢-٢ التعليم في الجزائر: بعد الاستقلال نسبة الاستقلال في الجزائر ٩٥% لسياسة التجهيل التي مارسها الاستعمار، فواقع التعليم خلال الستينات وبداية السبعينات في الجزائر ينبأ بأن هذه الفترة مرحلة انتقالية، اعتمد فيها التعبئة لتخطي واقع مزري ليس من السهل تجاوزه، ومع السبعينات بدأت تتضح صورة التعليم في الجزائر فبدأت المدرسة الجزائرية ترسم الهوية الوطنية وتكيف المناهج الدراسية.

يبدو التزايد في منشآت قطاع التربية حيث عرفت فترات الستينات، السبعينات والثمانينات تضاعف في البنى التحتية بأكثر من (64%، 47%، 56%) على التوالي، أما فترتي (التسعينات، مطلع الألفية) فكانت نسبهما (28%، 22%)، وبالتالي فالإحصائيات تؤكد سعي الدولة خاصة خلال العقود الثلاث الأولى في تحقيق التغطية على مستوى الوطن في هياكل قطاع التربية.

قطاع التعليم العالي حقق تطورا في عدد الهياكل منذ السبعينات ليومنا هذا. توضح مرافق ومنشآت التعليم في تزايد تماشيا مع عدد التلاميذ والطلبة. يبدو التزايد كما يتضح أن الفترة الممتدة من ١٩٩٥-٢٠٠٠ شهدت أعلى معدلات الزيادة للطلبة ٢٦٧٣٠٠ إلى ١١٣٨٦٠٠، العدد تضاعف بما يزيد عن أربعة أضعاف، والتأطير وصل لـ ٢١ تلميذ لكل أستاذ، و ٢٤ طالب لكل أستاذ للسنة الدراسية ٢٠١٣-٢٠١٤.

٢-٣ الدخل والمستوى المعيشي: يستخدم الدخل للدلالة على مستوى المعيشة ، وفي الجزائر نجد مستويات الدخل تأرجحت بين السياسات العامة وأسعار النفط وتأرجحت معها مستويات المعيشة ،ويمكن رصد سعي الدولة لتحسين ظروف معيشة السكان برفع الأجر الوطني المضمون وكذلك البرامج الضخمة التي أطلقت في عديد المجالات ، كقطاع السكن والموارد المائية والنقل وغيرها. عملت الدولة للرفع من قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون حفاظا منها على مستوى معيشة السكان، ورفع سنة 2012 إلى 18000 د.ج، كما أن الدولة وعبر برامج التنمية أولت مجموعة قطاعات أهمية بالغة، ففي مجال السكن

^١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية: التنمية في كل عمل (لمحة عامة)، UNDP ، نيويورك، ٢٠١٥ ، ص2

تُبرز وضعية البرامج السكنية لغاية مارس 2014 ، كما يتم خلال الفترة الخماسية الحالية ٢٠١٥-٢٠١٩ إنجاز 1.6 مليون سكن موزعا على مجمل التراب الوطني من أجل تدارك العجز الهيكلي^١. كما بلغ مقدار التوريد بالماء الشروب سنة 2013 قيمة 175 لتر يوم لكل ساكن و 95 % نسبة الربط بشبكة المياه، ونسبة الربط بشبكة التطهير 88 % ، الربط بكل من شبكة الكهرباء والغاز على التوالي 99% و 51 % ، والطول الإجمالي لشبكة الطرقات ارتفع 114.456 كلم سنة 2010 إلى 116.962 كلم سنة 2013^٢ ، وهذه صورة عن الجهود المبذولة لتحسين المستوى المعيشي بالجزائر.

١-٣- تطور دليل التنمية البشرية وعناصره:

هو عنصر استراتيجي للنهج الجديد، يمثل التحول في طريقة التفكير، وهو مقياس مركب للصحة والتعليم والدخل، يقيم مستويات التقدم بالاستناد لمفهوم إنمائي أوسع من مفهوم الدخل، وهو كأى مقياس إجمالي يستخدم للمقارنة الدولية لا يغطي سوى جزء مختصر مما تعنيه التنمية البشرية^٣ ، ونجح في توفير بديل عن التركيز على الدخل، ابتداءً من أول تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أطلقه تقرير التنمية البشرية في 1990 أول تقرير يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقب فترة أثقلتها الأزمات الاقتصادية والديون، وشهدت بلدان نامية انخفاضاً في عائدات التصدير وانخفاضاً في تدفقات رأس المال وارتفاعاً في أسعار الفائدة وتزايداً في الدين الخارجي، واضطرت للتطلع للخارج للمساعدة التي تأتي من المؤسسات المالية الدولية بشروط قوامها تدابير تثبيت الاستقرار وإصلاحات التكيف الهيكلي^٤. ومنها الجزائر التي تأثرت بأزمة انخفاض أسعار البترول 1986 لتتطلق في إصلاحات هيكلية بإيعاز من صندوق النقد الدولي.

٢- الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي:

تصل مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات الجزائرية 97 % وهي نسبة قياسية، ما يعني أن اقتصاد الجزائر يرتكز بشكل أساسي على هذا القطاع الحيوي، وهذا ما استوجب السعي باستمرار لزيادة إنتاج النفط، فمداخل المحروقات تشكل نسبة هامة من الناتج الداخلي الخام. عوائد النفط التي حصلت عليها الجزائر منذ تأميم قطاع المحروقات في سنة 1971 أثرت إيجابياً على مسار التنمية، وتمكنت الجزائر من تحقيق تنمية شاملة آنذاك باعتبار الدمار الذي خلفه المستعمر، وكانت الدولة حينها تعاني النقص والتخلف في كل المجالات منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

^١ مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ٢٠١٤، على الموقع الإلكتروني: www.premier-ministre.gov.dz

^٢ نفس المرجع أعلاه

^٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية : الثروة الحقيقية للأمم (مسارات في التنمية البشرية)، UNDP، نيويورك، ٢٠١٠، ص ٣

^٤ نفس المرجع أعلاه، ص ١٧

ما يؤخذ على الجزائر اعتمادها المطلق على عائدات المحروقات حتى بعد قطعها لأشواط كبيرة في مجال التنمية، وأصبحت الجزائر عرضة للصدمات المتولدة عن تقلبات أسعار المحروقات ، حيث أن هذه الأخيرة تتأثر وتتغير تبعاً لقوى ومؤثرات خارجية ليس للجزائر أن تتحكم فيها، وهذا ما يجعل الجزائر تحت رحمة هذه القوى والمؤثرات الخارجية، وبالتالي فالجزائر من الدولة المعرضة لخطر أسعار النفط. إن الإيرادات النفطية للدول المصدرة هي دالة لأسعار النفط وعدد البراميل المصدرة من النفط الخام^١:

$$R=f(P,Q) \implies R=P*Q.....(1)$$

حيث: R إيرادات النفط.

P أسعار النفط الخام

Q عدد البراميل المصدرة من النفط الخام

تتأثر عائدات النفط بكل من أسعار النفط والكميات المصدرة، وتوضحه المعادلة (١)، إلا أنه يمكن أن نستنتج أن أسعار النفط تعتبر هي المتغير المستقل الذي يؤثر على عوائد النفط، وهذه الأخيرة تؤثر بدورها على نمو الاقتصاد الجزائري الذي ينتعش كلما انتعشت أسعار النفط، وعلى هذا الأساس يمكننا صياغة النموذج القياسي البسيط الذي يوضح أثر عوائد النفط على نمو الاقتصاد الجزائري كما يلي:

$$PIB_t = a_0 + a_1 R_t + \sum_t(2)$$

تأثرت عوائد النفط بأزمات، وأثرت الأزمة النفطية لسنة 1986 والظرف الخاص للجزائر خلال التسعينات والأزمة المالية 2008 في أسعار البترول ومن ثم الاقتصاد الجزائري، مثلاً عائدات النفط انخفضت أواخر الثمانينات وانخفض معدل النمو، ومع الأزمة المالية 2008 تهاوت أسعار النفط الخام من جديد على الرغم من أنها بلغت 147 دولار للبرميل خلال سنة 2007 ما أثر على عائدات النفط واقتصاد الجزائر ككل، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي من 5.9 % سنة 2005 إلى 3.8 % سنة 2014 .

مما استقنناه من دراسات سابقة وتقارير دولية، الجزائر تعتبر من الدول المصدرة للبترول المعرضة لخطر سعر النفط، وهذا ما يستوجب تبني سياسة عامة واستراتيجيات لتخطي الخطر، وأهم شيء يمكن أن تركز عليه هذه الإستراتيجية هو تنويع الاقتصاد على اعتبار القدرات الضخمة التي يحوزها بلدنا، وفي هذا الصدد اقترح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تقريره للسداسي الأول سنة 2015 حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي "الاقتصاد الأخضر كعامل لتنويع الاقتصاد الوطني".

فحسب دراسة أجراها مكتب التعاون الألماني بالجزائر سنة 2014 ، هنالك أزيد من 273.202 مؤسسة خضراء، من بينها 3407 في مجال استرجاع وتثمين النفايات: 1470 في تسيير المياه،

^١البصام سهام حسين، "مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية -

دراسة تحليلية-"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، العراق

168.648 في البناء الأخضر، 68,631 في إدارة: المساحات الخضراء ويوجد 600.000 وظيفة خضراء، منها 30.085 في المصالح ذات الصلة بالبيئة مثل التدقيق والدراسات والاستشارة والتكوين، مع توقع استحداث 1,4 مليون منصب شغل آفاق ٢٠٢٥^١.

- المحور الثالث : دراسة أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية البشرية في الجزائر.
أولاً: رأس المال البشري في الجزائر

ثالثاً. : اسعار النفط والتنمية البشرية في الجزائر
١. مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر:

يعتبر مقياس مؤشر التنمية البشرية (HDI) للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP) من أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس واقع رأس المال البشري في دولة ما، حيث قام (UNDP) منذ عام ١٩٩٠ بنشر تقرير سنوي عن التنمية البشرية بدول العالم مستخدماً مؤشراً للتنمية البشرية هو Human Development Index لتقييم حالة رأس المال البشري في الدول المختلفة، ولقد تضمن مؤشر (HDI) ثلاثة مؤشرات مكونة له وهي مؤشر الامل في الحياة، مؤشر التعليم، مؤشر الدخل.

الجدول رقم ٠١ : تطور مؤشر التنمية البشرية (HDI) ومكوناته

السنة	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر الامل في الحياة	0.808	0.840	0.855	0.866	0.869	0.868	0.877	0.880
مؤشر التعليم	0.481	0.540	0.580	0.612	0.627	0.641	0.659	0.673
مؤشر الدخل القومي الخام	0.659	0.704	0.725	0.731	0.734	0.740	0.739	0.744
مؤشر التنمية البشرية (IDH)	0.635	0.684	0.711	0.729	0.737	0.744	0.753	0.761

source: UNDP, Rapport National sur le Developpement Humain 2013-2015, p 171,

<http://www.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/RNDH%202013-2015.pdf>

يلاحظ من الجدول رقم ٠١ أن مؤشر (HDI) في تزايد وهو يتراوح ما بين ٠.٦-٠.٧ حيث بلغ معدل نمو بنسبة تقترب من ٢٠% ما بين سنة ٢٠٠٠ و٢٠١٤ واحتل في سنة ٢٠١٤ المركز ٨٣ على مستوى العالم ضمن الفئة المتوسطة لمؤشر التنمية البشرية.

بالنسبة لمؤشر الامل في الحياة يتضح من الجدول رقم ٠١ انه يتراوح ما بين ٠.٨-٠.٩ وفي تزايد بطيء، هذا المؤشر يحسب بالاعتماد على متغير العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر والموضح في الجدول رقم ٠٢ الذي يعرض تطور العمر المتوقع عند الميلاد في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤.

الجدول رقم ٠٢ : العمر المتوقع عند الميلاد في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007

^١ المجلس الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي للسداسي الأول ٢٠١٥، CNES، الجزائر، ص ١٥١

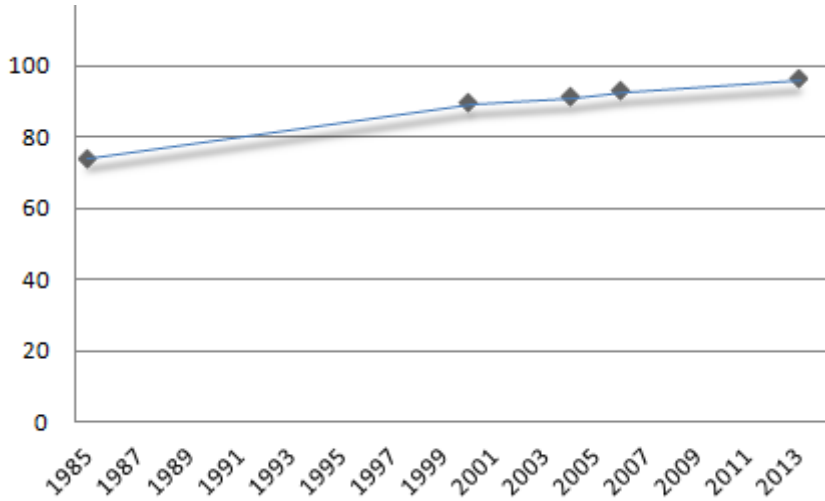
العمر المتوقع عند الميلاد	70,1 8	70,6	71,0 1	71,4 2	71,8 2	72,2	72,5 6	72,9
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
العمر المتوقع عند الميلاد	73,2 2	73,5 2	73,8	74,0 7	74,3 2	74,5 7	74,8 1	

المصدر:

يتضح من الجدول اعلاه مؤشر ايجابي لتحسن الحالة الصحية من خلال الاحصائيات المتعلقة بالعمر المتوقع عند الميلاد والذي يظهر انه في تزايد متذبذب حيث سجل عام ٢٠٠٠ قيمة تقترب من ٧٠ سنة بينما اقترب من ٧٥ سنة عام ٢٠١٤، وبمقارنة العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر في عام ٢٠١٤ نجد انه جيد بالنظر للاحصائيات في نفس العام لكل من الاردن ٧٤.٠٥ سنة، السعودية ٧٤.٣٤ سنة، المغرب ٧٤.٠٢، تركيا ٧٥.١٦، تونس ٧٤.١٤، ماليزيا ٧٤.٧٢، مصر ٧١.١٢.

أما فيما يتعلق بمؤشر التعليم يتضح من الجدول رقم ٠١ انه يتراوح بين ٠.٤-٠.٧ وفي تزايد معتبر،

الشكل رقم ٠١: تطور معدل الالمام بالقراءة والكتابة في الجزائر



المصدر : البنك الدولي

من الشكل يتضح ان الجزائر نجحت في رفع نسبة معدلات الالمام بالقراءة والكتابة، من خلال السياسات المتخذة لاتاحة التعليم المجاني والإجباري في المرحلة الابتدائية بالإضافة للإمكانيات في الجزائر والامكانيات المساندة لذلك من اجل تقديم خدمات التعليم لكافة المواطنين سواء الحضر او الريف.

معدل الالمام بالقراءة والكتابة يرجع لاجبارية التعليم في المرحلة الابتدائية كركيزة لبناء راس مال بشري، غير ان المراحل الاخرى مهمة خاصة الجامعية لبناء راس مال بشري يساهم في القيمة المضافة الاقتصادية، والجدول الآتي يعرض مخزون راس المال البشري الاضافي لسكان الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٤.

الجدول رقم ٠٣: مخزون راس المال البشري الاضافي التراكمي السنوي لسكان الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٣

الجامعي	الثانوي	المتوسط	الابتدائي	السنوات
1 113 543	1 532 109	1 946 104	601046	2000

2001	416676	1 905 791	1 538 435	1 194 781
2002	388 437	2 306 700	1 560 058	1 341 926
2003	365 258	2 47 0187	1 862 982	1 500 987
2004	418 614	2 520 116	1 622 667	1 831 044
2005	400 244	1 515 087	1 862 376	2 007 188
2006	513 981	2 122 589	1 037 853	2 109 276
2007	477 572	2 288 311	1 155 568	2 459 775
2008	312 603	2 694 523	1 491 370	2 570 676
2009	200 704	2 321 371	1 498 228	3 419 078
2010	171 174	2 331 121	1 540 938	4 183 403
2011	151 522	2 210 391	1 555 461	4 101 140
2012	166 520	2 110 369	153 255	495 220
2013	165 453	2 013 778	1 748 697	5 608 145

source: UNDP, **Rapport National sur le Developpement Humain 2013-2015.**

<http://www.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/RNDH%202013-2015.pdf>

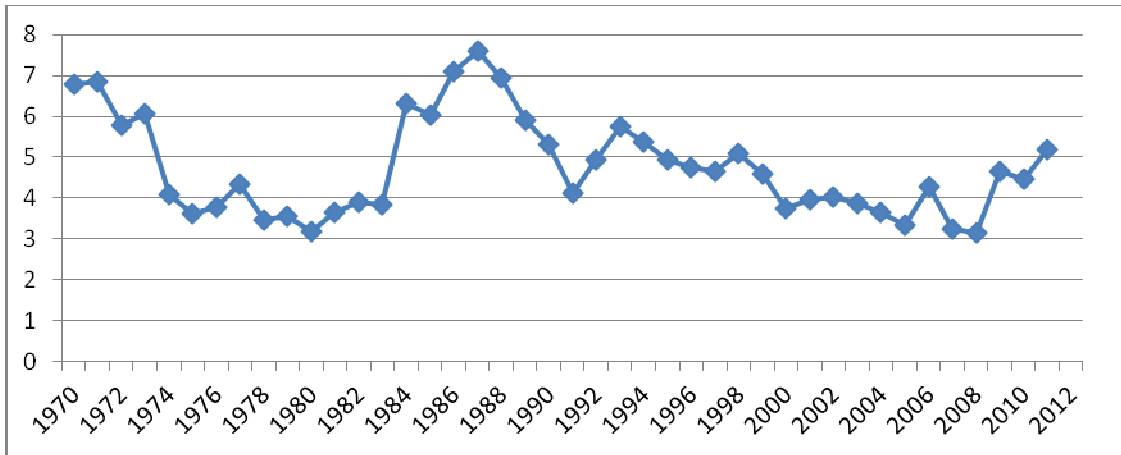
يوضح الجدول اعلاه مخزون راس المال البشري الاضافي التراكمي السنوي لسكان الجزائر خلال

الفترة ٢٠١٣-٢٠٠٠ والذي يتضح منه ان نسبة التعليم العالي من اجمالي المخزون التراكمي تعدت

٥٠% بداية من سنة ٢٠١٠ حيث كانت تتراوح ما بين ٢٠%-٥٠% خلال السنوات السابقة لسنة

٢٠١٠، هذا بينما يعرض الشكل ادناه تطور نسبة الانفاق على التعليم في الجزائر.

الشكل رقم ٠٢: الانفاق على التعليم في الجزائر



المصدر : الديوان الوطني للإحصاء، بيانات،

يتضح من الشكل أعلاه ان نسبة الانفاق على التعليم في الجزائر انحصرت بين أعلى من ٣%

واقل من ٨% من الناتج المحلي الوطني الخام، حيث سجلت أعلى نسبة عام ١٩٨٧ بعد ذلك تراجع

ليصبح منحصر بين أعلى من ٣% واقل من ٦%، وسجلت النسبة الأدنى عامي ١٩٨١ و ٢٠٠٨ وما

يمكن استنتاجه ان نسبة الانفاق على التعليم في الجزائر مرهونة بأسعار المحروقات في الاسواق العالمية

الجدول رقم ٠٤: نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005

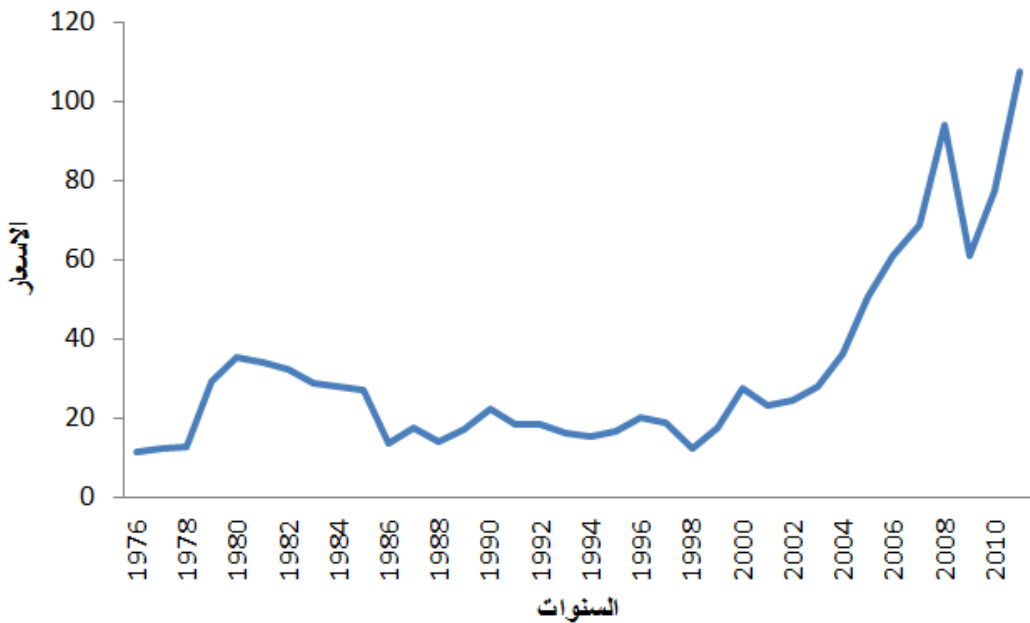
نصيب الفرد من GNI	7690	8170	8570	9270	9760	10490
معدل نمو نصيب الفرد من GNI	4.48	6.24	4.89	8.1٧	5.28	7.4٨
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نصيب الفرد من GNI	10910	11700	12090	12160	12620	12900
معدل نمو نصيب الفرد من GNI	4.00	7.24	3.33	0.5٨	3.78	2.2٢
السنوات	2012	2013	2014	2015		
نصيب الفرد من GNI	13300	13520	13960	14310		
معدل نمو نصيب الفرد من GNI	3.10	1.65	3.25	2.5١		

المصدر : البنك الدولي، بيانات،

يتضح من الجدول اعلاه أن نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في تزايد حيث بلغ ٧٦٩٠ دولار سنة ٢٠٠٠ وقد بلغ في سنة ٢٠١٥ ما قيمته ١٤٣١٠ دولار، وبالنظر لمعدلات نمو نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي يتضح ان سنة ٢٠٠٣ حققت أعلى معدل نمو لنصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي وصل ٨.١٧%، بينما سجل أدنى معدل نمو لنصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي سنة ٢٠٠٩ حيث بلغ ٠.٥٨%، وما يلاحظ على معدل نمو نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي انه في تناقص متدبب، مما يدل على تراجع مستوى المعيشة.

2. تطور اسعار النفط :

يعرض الشكل رقم ٠٣ تطور اسعار النفط للفترة الممتدة من ١٩٧٦ الى غاية ٢٠١١:



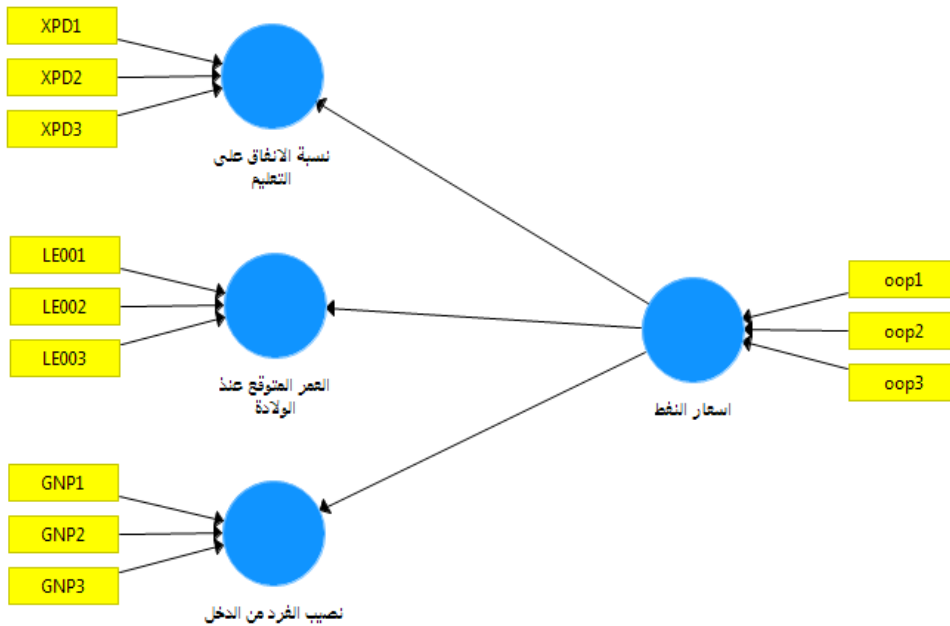
يتضح من الشكل اعلاه انه تقلبات اسعار النفط خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠١١ يمكن تجزئتها الى ثلاث فترات شهدت فيها الجزائر اوضاع سياسية معينة، ولذلك سوف يتم الاعتماد على ذلك في التحليل الاحصائي لاختبار العلاقة بين تقلبات اسعار النفط ومتغيرات التنمية البشرية، حيث تتمثل الفترة الاولى

في الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٧ والتي شهدت تقلبات متوسطة اما الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٩ يلاحظ ان تطور اسعار النفط يكاد يكون ثابتة اي تقلبات ضعيفة جدا بينما الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠١١ يلاحظ انها شهدت تطور كبير وتقلبات كبيرة.

٣. اختبار العلاقة بين تقلبات اسعار النفط ورأس المال البشري:

لاختبار السؤال الرئيسي للدراسة والمتعلق باختبار علاقة تقلبات اسعار النفط على رأس المال، سوف يتم اختبار العلاقة تقلبات أسعار النفط على مؤشرات التنمية البشرية (العمر المتوقع عند الولادة؛ نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الخام؛ ونصيب الفرد من الدخل الوطني)، ولعزل التغيرات السياسية تم تقسيم فترة الدراسة الى ثلاث فترات كما يلي : (الفترة ١؛ ١٩٧٦ - ١٩٨٧، الفترة ٢؛ ١٩٨٨ - ١٩٩٩، الفترة ٣؛ ٢٠٠٠ - ٢٠١١) وأخذها متغيرات تكوينية للمتغيرات خلال كل الفترة، والشكل أدناه يوضح النموذج البنائي.

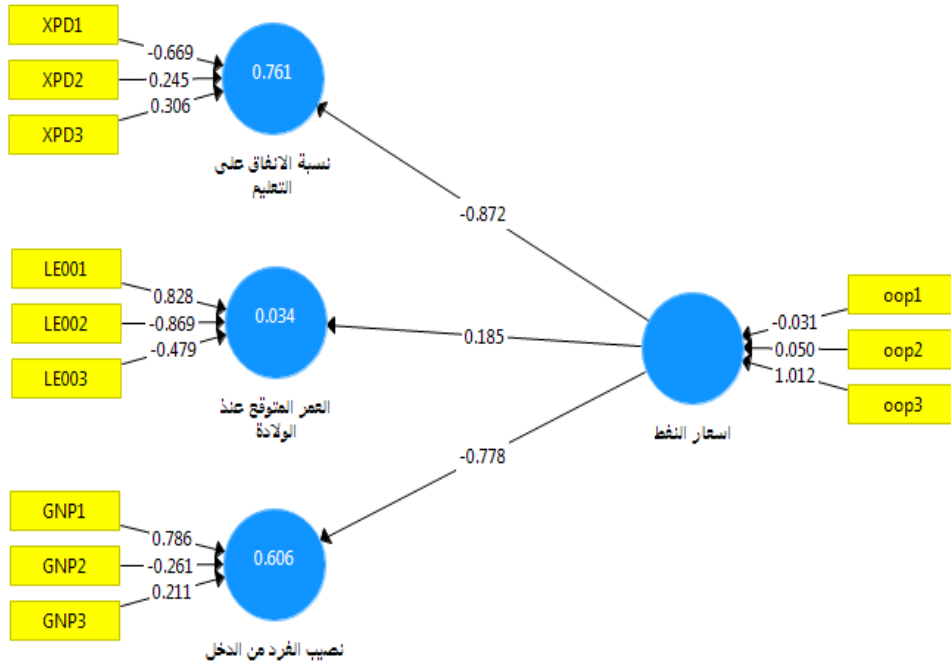
الشكل رقم ٠٤ : النموذج البنائي للعلاقة بين أسعار النفط ورأس المال البشري



المصدر : اعداد الباحثين باستخدام برنامج smartpls

تم الاعتماد على تقديرات المربعات الصغرى الجزئية بالاعتماد على برنامج smartpls والذي يعتبر مناسب في حالة تعدد المتغيرات التابعة حيث اعطى التقديرات الموضحة في الشكل التالي:

الشكل ٠٥ : النموذج البنائي للعلاقة بين أسعار النفط ورأس المال البشري



المصدر : اعداد الباحثين باستخدام برنامج smartpls

من خلال الشكل يلاحظ ان اسعار النفط تفسر تغير كبير في كل من الانفاق على التعليم والذي بلغ ٧٦.١% من التغير فيه وكذلك نصيب الفرد من الدخل الذي بلغ ٦٠.٦% من التغير فيه، بينما كان تفسير اسعار النفط للتغير في العمر المتوقع عند الولادة ضعيف جداً قدر بـ ٣.٤%.

والجدير بالذكر فان الدراسة تهتم فقط بمعامل التحديد والذي يهتم بتحديد نسبة التفسير دون معامل الاثر المباشر والذي كان سالب لكل من الاثر المباشر لاسعار النفط نحو نسبة الانفاق على التعليم كذلك الامر لمعامل الاثر المباشر لاسعار النفط نحو نصيب الفرد من الدخل بينما جاء معامل الاثر المباشر لاسعار النفط نحو العمر المتوقع عند الولادة بالاضارة الموجبة وان الاشارة هنا لا تعني اتجاه العلاقة. وفي ما يلي جدول يوضح معنوية معامل التحديد عند كل متغير تابع :

الجدول رقم ٥ : القدرة التفسيرية

القيمة الاحتمالية	احصاء ستودنت	الانحراف المعياري	متوسط العينة	العينة الاصلية	
٠.٩٠٠	٠.١٢٥	٠.٢٧٢	٠.٥٨٦	٠.٠٣٤	العمر المتوقع عند الولادة
٠.٠٠٠	٦.١٦٩	٠.١٢٣	٠.٨٠٩	٠.٧٦١	نسبة الانفاق على التعليم
٠.٠٠٠	٣.٥٥٨	٠.١٧٠	٠.٧٥٧	٠.٦٠٦	نصيب الفرد من الدخل

المصدر : اعداد الباحثين باستخدام برنامج smartpls

من خلال الجدول يتضح ان القدرة التفسيرية للنموذج عند المتغير العمر المتوقع عند الولادة غير معنوي وبالتالي يمكن القول ان اسعار النفط لا تفسر هذا المتغير . بينما القدرة التفسيرية للنموذج عند كل

من المتغير نسبة الانفاق على التعليم ونصيب الفرد من الدخل كانت معنوية وهو ما يعني ان اسعار النفط تفسر هذين المتغيرين.

يمكن استنتاج ان تطور اسعار النفط لا تفسر كل مؤشرات التنمية البشرية اي ان الايرادات النفطية لا توجه بشكل جيد يخدم مؤشرات التنمية البشرية

خاتمة

في تقرير التنمية البشرية الأول سنة 1990 أُعطي تعريف لمفهوم التنمية البشرية، يقوم على مبدأ توسيع خيارات الناس ليعيشوا حياة صحية مديدة ويكتسبوا المعرفة في ظل مستوى معيشي لائق، وبالتالي فقد بات الإنسان محور أي تنمية، فإذا ما اعتبرنا الاقتصاد الجزائري فنجد المؤثر الأساسي فيه يتمثل في حجم عائدات المحروقات، والتي تتأثر بدورها بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية الخارجية، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري تحت رحمة تذبذب أسواق النفط العالمية، ولعل هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري ومن خلفه التنمية البشرية غير واضحة المعالم نتيجة التذبذب الذي لحقهما من جراء تذبذب أسعار النفط. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباط وثيق بعوائد النفط.
- تتأثر التنمية البشرية في الجزائر بكل من أسعار النفط والنمو الاقتصادي والإنفاق العام، فأثر أسعار النفط على التنمية البشرية ينتقل من أسعار النفط إلى النفقات العامة والنمو الاقتصادي ثم إلى التنمية البشرية، وبالتالي فإن لأسعار النفط اثر ايجابي ومعنوي على التنمية البشرية في الجزائر.

المراجع:

-الكتب:

- ١-ابراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٦.
- ٢-صديق محمد عفيف، تسويق البترول، مكتبة عين شمس، الاسكندرية، الطبعة التاسعة، ٢٠٠٣.
- ٣- محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٣.
- ٤-محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨١.
- ٥-محمد يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦.
- ٦-محمود فوزي أبو السعود، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، ٢٠٠١.
- ١١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية: الثروة الحقيقية للأمم (مسارات في التنمية البشرية)، UNDP، نيويورك، ٢٠١٠.
- ١١-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية: التنمية في كل عمل (لمحة عامة)، UNDP، نيويورك، ٢٠١٥.

١٣- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ٢٠١٤، على الموقع الإلكتروني:

www.premier-ministre.gov.dz

١٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية : الثروة الحقيقية للأمم (مسارات في التنمية البشرية)، UNDP، نيويورك، ٢٠١٠.

١٤- المجلس الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير حول الظروف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول ٢٠١٥، CNES، الجزائر، ص ١٥١

المذكرات:

١- مشدن وهيبة، اثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٣، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥

الملتقيات:

١- الطيب داودي، الابتكار كبديل استراتيجي يحقق التنمية المستدامة في قطاع المحروقات "عرض حالة مؤسسة سوناطراك"، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، ٠٧-٠٨ أبريل، ٢٠٠٨.

المجلات:

١- أسامة فاضل الجمالي، الطاقة والاقتصاد وسوق النفط، أساسيات صناعة البترول والغاز، الجزء الثاني، OPAEP، ١٩٧٧.

٢- البصام سهام حسين، "مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية -دراسة تحليلية-"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، العراق